تشويق الخلان

وهو حاشية على

شرح الآجرومية

للعلامة السيد أحمد بن السيد زيني دحلان
المتوفى ١٣٠٤هـ سنة

تأليف

الأستاذ الحاج محمد معصوم بن سالم السماراني السفاطوني
كان حيًّا قبل سنة ١٣٢٦هـ

وضعنا شرح الآجرومية للعلامة السيد أحمد بن السيد زيني دحلان أعلى الصفحات
ووضعنا أسفل الصفحات حاشية تشويق الخلان للسفاطوني

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

الكتاب : تشويق الخلّان
على شرح الآجرومية

Title : TAŠWĪQ AL-ḪILLĀN
ʿALĀ ŠARḤ AL-AJURRŪMIYYA

A Book in Syntax

التصنيف : نحو

Classification: Syntax

المؤلف : الأستاذ الحاج محمد معصوم بن سالم السماراني السفاطوني
(كان حياً قبل 1326 هـ)

Author : Prof. Al-Haj Muhammed Ma'soum ben Salem Al-Samarani As-Safatouni (was alive before1326H.)

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	528	عدد الصفحات
Size	17x24 cm	قياس الصفحات
Year	2013 A.D. -1434 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN-13: 978-2-7451-7948-7
ISBN-10: 2-7451-7948-9

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

«تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ»

(حديث شريف)

حمداً لله الذي بتحميده ينال أرفع الدرجات، وبتسبيحه وتمجيده وتعظيمه يدفع أنواع الدركات، على نعمه التي لا تحصى بنص صريح وشواهد واضحات، ومن جملة نعمه تعالى رفع أهل الإسلام وخفض أهل الكفر والبدع والضلالات، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له شهادة فاز بالنعم العظمى قائلوها، وارتوى بالشراب الهني واردوها، وأشهد أنّ سيدنا محمداً عبده ورسوله المنزل عليه آيات وحجج، وقرآن عربي غير ذي عوج، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما ترنم شخص بكلام الذبيح، وأعرب الكلام لإعراب القرآن الفصيح.

أما بعد: فيقول العبد الفقير الفاني محمد معصوم بن سالم السماراني: طالما وقفت على شرح الآجرومية لشيخ شيخنا علامة الزمان فريد العصر والأوان، ناشر شريعة ولد عدنان، مولانا وسيدنا السيد أحمد بن السيد زيني دحلان، أطال في عمره الرحمٰن، وتمنيت أن أرتع في ذلك البستان، إذ وجدته أعذب الشروح وأحلاها، وأسهلها فهماً وحفظاً وأجلاها، ثم تركته زماناً طويلاً وصرفته في غيره صرفاً جميلاً، لأني غير متأهل لسلوك ذلك الطريق، إذ هو والله بحر عميق، ثم إنه طلب مني بعض الإخوان، فتح الله عليه وعليّ فتوح أهل العرفان، أن أخدمه وأبينه بعض بيان، وأن أذيل كلام المتن بشواهد من ألفاظ القرآن، وتفكرت في قول النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له»، فشددت حبال

العزم وأنا ببلد الله الحرام، وقضيت حجّتي حجة الإسلام، وصاحبت العزم إلى أن أرجعني الله إلى بلدي فبذلت في ذلك جهدي، مستعيناً بحول الله وقوّته لا بحولي وقوّتي.

ولنبدأ قبل الشروع في المقصود ببعض مآثر الشارح أعاد الله علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته وعلومه وأسراره. فأقول:

هو رضي الله عنه من آل البيت النبوي من الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ومن الذين حرروا العلوم تحريراً، وهو رضي الله عنه من العلماء العاملين الناصحين والباذل همته ونفسه وماله في تربية المريدين وتعليمهم ما ينفعهم من أمور الدنيا والدين حتى إنه بعد أن ظهر على طلبته بالمسجد الحرم آية النجابة وحثهم على تعليم الطلبة انتقل إلى تعليم أهل البراري والقفار من أرض الحجاز والشام واليمن وصار يذهب بنفسه إليهم ويتردّد عليهم ويرسل إليهم من يعلمهم ما يحتاجون إليه من الأمر اللازم من الصلاة والصيام والزكاة والحج والقرآن حتى إنه انتهى الأمر إلى أن صار المعلمون ستين فقيهاً في كل قرية فقيه يؤذنون ويقيمون الصلاة ويصلون بالجماعة فانتشر لله الحمد ببركته في تلك الجهات الدين، وتاب على يديه كثير من أجلاف العرب المذنبين، فالله يجزيه عن الإسلام وأهله أفضل الجزاء.

وله تآليف عديدة في كل العلوم مفيدة.

منها: السيرة النبوية.

ومنها: الفتوحات الإسلامية.

ومنها: الفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين، وله حاشية على السمرقندية في علم البيان، وحاشية على الإظهار في التجويد، وشرح على ألفية ابن مالك في النحو، وشرح على العقائد، وله رسالة في علم الموضع وفي علم الجبر والمقابلة، ورسالة في المبنيات، ورسالة في وعيد تارك الصلاة، ومتن صغير في علم البيان، ورسالة في المقولات، ورسالة في مباحث البسملة عظيمة، وله تأليف في الردّ على الوهابية، وله رسالة في صيغ الصلوات على النبي ﷺ، ورسالة تتعلق بـ«جاء زيد»، وله رسالة متعلقة برؤية الباري، ورسالة

متعلقة بقوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩]، وله حاشية عظيمة على الزبد في الفقه كما نقلها عنه شيخنا العلامة المحقق السيد أبو بكر ابن السيد محمد شطا في حاشيته على فتح المعين ولم تكتمل، وله هذا الشرح على الآجرومية وقد ألفه وهو في الطائف عند مسجد سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما سنة إحدى وتسعين ومائتين بعد الألف من الهجرة النبوية كما في بعض نسخ الشيخ لأجل أهل القرى من العرب.

ومن أراد أن يعرف مسائله فعليه بهذه الحاشية فإنها تشوّق الخلان لاجتناء ثمار ذلك البستان وتنهل العطشان إذ ما فيها إلا الجمع من أقوال العلماء المشار إليهم بالبنان والمعهودين بالجنان وجلّ مأخذي حاشية العلامة المحقق والحبر البحر المدقق أبي بكر الشنواني على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، وشرح العلامة الرضا الأستراباذي على كافية ابن الحاجب ومغني ابن هشام وغيرهم، والله حسب من توكل ونعم الوكيل ولجميع أموري كفيل، وهذا أوان الشروع في المقصود بعون الملك المعبود، وبالله التوفيق لأقوم طريق، ولما كانت التسمية مأموراً بها في كل أمر ذي بال بقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أقطع أو أبتر أو أجذم» روايات وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بذكر الله بدأ بها المؤلف رحمه الله تعالى رحمة واسعة بقوله:

[بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ]

(بسم الله الرحمٰن الرحيم) ولم يبدأ بها الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة، لأنه اكتفى ببسملة المؤلف فيكون الشرح كالتابع للمتن، ويصير يمتزج الشرح والمتن امتزاج الأرواح بالأشباح، ثم الكلام على البسملة شهير لا يحتاج إلى تسطير، وقد أفرده بالتأليف جمّ غفير ومنهم الشارح لكن لا بأس بذكر طرف منه تحصيلاً للبركة، فنقول:

الباء: حرف جرّ إما زائد وإما أصلي، فالقائل بالزيادة قال إنه لا يتعلق بشيء فاسم مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد وخبر المبتدأ محذوف تقديره اسم الله مبدوء به، ومن قال بالثاني وهو الأصلي قال إنه يحتاج إلى متعلق يتعلق به والمتعلق إما فعل وإما اسم وعلى كل إما عام وإما خاص وعلى كل إما مقدّم وإما مؤخر فالفعل العام أبتدئ والخاص أؤلف والاسم العام ابتدائي والخاص تأليفي وأولاها الفعل الخاص المؤخر أما الفعل فلأنه الأصل في العمل ولكثرة التصريح به منه - ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العَلَق: ١] - ولقلة المحذوف لأنه عليه كلمتان: الفعل والفاعل. وهما لفظ أؤلف ولفظ «أنا» مضمر وعلى مقابله ثلاث وهي: المصدر والمضاف إليه والخبر، لأن التقدير: بسم الله تأليفي حاصل.

وأما الخاص فلأن الشارع في كل شيء يضمر ما كانت التسمية مبدأ له فالشارع في الأكل إذا قال بسم الله ينوي آكل وفي الشرب أشرب وفي الركوب أركب، فلا جرم. كان التقدير في التأليف أؤلف أولى.

وأما التأخير فللاهتمام باسمه تعالى وليكون اسمه مقدّماً ولا يرد تقدم الباء ولفظ اسم عليه لأن الباء وسيلة لذكره على وجه يؤذن بالبدء، فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي عنه بدليل

....

- ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ﴾ [المزّمل: ٨] - والمراد واذكر اسم ربك كما هو موجود في آية أخرى، والله أعلم.

وأيضاً في تقدير تأخير الفعل إفادة الحصر فإن تقديم المعمول قد يفيد الحصر، ويسمى عند علماء المعاني قصراً وقسموه على ثلاثة أقسام:

قصر إفراد وقصر قلب وقصر تعيين، فإذا قيل: بسم الله أؤلف والمخاطب يعتقد اشتراك الحق سبحانه وغيره في كون البدء باسمه وباسم غيره يسمى القصر قصر إفراد لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب، وإذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم غير الله لا باسمه يسمى القصر قصر قلب لقلبه ما عند المخاطب. وإذا قيل ذلك والمخاطب يعتقد أن البدء يكون باسم الله أو باسم غيره على وجه التردّد بلا تعيين يسمى القصر قصر تعيين، فقصر الإفراد لقطع من يعتقد الشركة وقصر القلب لقطع من يعتقد العكس وقصر التعيين لتعيين المتردّد، وهذا الحصر يشمل هؤلاء، والرحمٰن الرحيم بالجرّ فيهما نعتان للفظ الجلالة بالرفع فيهما خبران لمبتدإ محذوف، أي هو الرحمٰن الرحيم وبالنصب فيهما مفعولان لفعل محذوف أي أمدح الرحمٰن الرحيم، فهذه ثلاثة أوجه. وبجرّ الرحمٰن مع رفع الرحيم أو نصبه وبرفع الرحمٰن مع نصب الرحيم وبنصب الرحمٰن مع رفع رحيم.

وهذه أربعة أوجه ويمتنع رفع الرحمٰن أو نصبه مع جرّ الرحيم لمنع القطع قبل الاتباع، لأنه رجوع للشيء بعد الانصراف عنه، وقد نظمت الأوجه مبيناً للجائز والممتنع فقلت:

وأوجه الرحمٰن والرحيم ... تكون تسعة لدى التقسيم
جرهما الثابت في الكتاب ... وستة تسوغ في الإعراب
أي جرّ أوّل ونصب ما تلا ... ورفعه كذا أو انصب أوّلا
مع رفع تال ثم عكسه أتى ... رفعهما نصبهما قد ثبتا
وجرّ ثان مع رفع أوّل ... أو نصبه امنعنه فلتدع لي

[الكَلَامُ هُوَ ....

وفي هذا القدر كفاية للمبتدي وقد بسطت الكلام على هذا في شرح المطالب فانظر ثمة (**قوله: الكلام الخ**) أل فيه للحقيقة، لأنّ أل الداخلة على المعرّفات لها كما في المطوّل ويعضده تعريف المتن والشرح بقولهما بعد هو اللفظ قيل للعهد والمعهود كلام العرب فعلم أن تفسير الوضع بالعربي يعضده والكلام هنا بفتح الكاف، وأما بالضم فهو الأرض الصعبة وبالكسر هو الجرح. وقال ابن يعيش يسمى كلاماً، لأنه يكلم القلب بمعنى يجرحه اهـ. ومنه قول الشاعر:

جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتام ما جرح اللسان

ومعناه بالفتح لغة القول وما كان مكتفياً بنفسه كما في القاموس، والمراد بالقول ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً، وبقوله وما كان مكتفياً بنفسه ما يفيد معنى وليس بلفظ وإطلاقه على المعنى الأوّل حقيقة عند اللغويين.

وعلى الثاني مجاز فعلي هذا إذا نطقت بزيد كان كلاماً في اللغة حقيقة وإن كتبته فهو كلام مجازاً.

قال الرضي: الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كـ«واو» العطف أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملاً أو لا. أما إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلمه بكلمة كـ«زيد» أو كلمات غير مركبة تركيب الإعراب كـ«زيد وعمرو بكر» هذا كلام غير مفيد. وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له اهـ.

(**قوله: هو**) ضمير فصل يفصل بين المبتدإ والخبر على الأصح لا محل له من الإعراب، ويصح أن يكون مبتدأ ثانياً واللفظ خبره. والجملة خبر للفظة الكلام هذا، وقال في المغني: زعم البصريين أنه لا محل له من الإعراب. ثم قال أكثرهم: إنه حرف فلا إشكال. وقال الخليل: اسم. وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده.

وقال الفراء: بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي

اللَّفْظ ....

ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي إنّ بالعكس ويشترط أن يكون بلفظ المرفوع وأن يطابق ما قبله فلا يجوز زيد إياه الفاضل، وكنت هو الفاضل ويشترط كون ما قبله مبتدأ في الحال أو في الأصل وكونه معرفة اهـ مفرّقاً في مواضع.

(قوله: اللفظ) هو الأصل مصدر من لفظت الشيء إذا طرحته ومنه لفظت الرحى الدقيق إذا طرحته وهذا على القول بأن اللفظ مطلق الرمي أعم من أن يكون من الفم أو غيره ويقال أيضاً: أكلت التمرة ولفظت النواة.

قال الشيخ يّس ولو بدون إدخالها الفم كذا في الحواشي العصامية على الجامي. وقال في شرحه للعضدية إنه الرمي من الفم لا مطلقاً كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق، لأنه مجاز صرح به في الأساس. وكلام الشارح يعني الفاكهي موافق للأول لكن قوله يعني قول الفاكهي.

ثم خصّ مراده في الاستعمال اللغوي لا في أصل اللغة، لأن هذا المعنى يحتمل أنه حقيقة وأنه مجاز من حيث خصوص الرمي كونه من الفم. أما من حيث كونه رمياً، فهو من أفراد الموضوع له اهـ.

ثم قال في حواشي التصريح: قال السعد في بعض كتبه: واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال: لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل في الرمي من الفم إلى أن قال. وما غيره فمنقول إليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني: ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة إلى آخر ما مر، وقيل: إنه جمع لفظة تأمل.

تنبيه: اختار اللفظ على القول مع أن القول جنس قريب لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد كما تقول: قال الشافعي كذا بمعنى اعتقده ورآه حقاً. انظر شرح ابن هشام على القطر. **(قوله: أيضاً اللفظ)** بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق في أنه مصدر بمعنى اسم المفعول إلا أن الأوّل: حقيقة، والثاني: مجاز مرسل من إطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو

المُرَكَّب ....

المصدر على المتعلق بفتحها، وهو المخلوق الذي هو اسم المفعول كذا قالوا.

فائدة: قال الرازي: اللفظ إما أن يكون مهملاً وهو معلوم أو مستعملاً، وهو على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني ألبتة[١]. وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا: فرس وجمل.

وثانيها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلاً حين هو جزؤه أما باعتبار آخر، فإنه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني كقولنا عبد الله فإنا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل لشيء من أجزائه دلالة على شيء أصلاً. أما إذا جعلناه مضافاً إليه فإنه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر. وهذا القسم نسميه بالمركب.

وثالثها: أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات وهو كقولنا العالم حادث والسماء كرة وزيد منطلق وهذا نسميه بالمؤلف.

(قوله: المركب) مأخوذ من التركيب وهو لغة وضع شيء على شيء سواء كان بينهما مناسبة أو لا بخلاف التأليف، فإنه وضع شيء بإزاء شيء بينهما مناسبة فبينهما العموم والخصوص المطلق فكل تأليف تركيب ولا عكس فالمفيد الذي سيبينه الشارح لا حاجة إلى ذكر التركيب قبله لأنه يستلزمه.

لا يقال القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها، فلا يكفي دلالة الالتزام، ولهذا قالوا إنها مهدورة في التعاريف. لأنا نقول: أهل هذه الفنون يتسامحون كثيراً في أمثال ذلك وإنما صرح بذكره، لأنه لو لم يصرح بذلك يرد عليه الأعداد المسرودة، فإنها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظاً ولا تقديراً.

---

(١) قوله: المعاني ألبتة أي بخلاف القسم الثاني فإنه وإن لم يدل عليها لكن بالنظر إلى أجزائه يفيده كما سيأتي اهـ تقرير.

المُفِيد بِالوَضْعِ] ....

واعلم أن التراكيب كثيرة، منها: تركيب إسناد كـ«قام زيد»، وتركيب إضافة كـ«غلام زيد»، وتركيب مزج كـ«بعلبك»، والمراد ههنا الأوّل كما سيأتي.

(قوله: المفيد) يستلزم التركيب كما مر. وقول ابن طلحة إن نعم كلام مفرد مفيد مردود وإنما هي دليل على كلام محذوف بعدها اهـ. أمير.

والإفادة قيل: بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله ابن هشام في تعليقه على الألفية والحق أنه لا يشترط تجدد الفائدة وإلا لأدى إلى أن الكلام الواحد يسمى كلاماً إذا خوطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام إذا خوطب به من يعرف مدلوله.

وكلام الشيخ خالد مال إلى الاشتراط حيث جعل السماء فوقنا والأرض تحتنا غير كلام. وفي بعض الحواشي: أنه استثنى بعضهم من غير المفيد المحال، نحو: حملت الجبل فإنه كلام نصّ عليه سيبويه ومال إليه أبو حيان ونقل ذلك من النكت.

فائدة: قال الرازي المسموع المفيد ينقسم إلى أربعة أقسام:

لأنه إما أن يكون اللفظ مؤلفاً والمعنى مؤلفاً كقولنا: الإنسان حيوان وغلام زيد. وإما أن يكون المسموع مفرداً والمعنى مفرداً وهو كقولنا: الوحدة والنقطة. بل قولنا: الله سبحانه وتعالى، إما أن يكون اللفظ مفرداً والمعنى مؤلفاً كقولنا: إنسان فإن اللفظ مفرد والمعنى ماهية مركبة من أمور كثيرة. وإما أن يكون اللفظ مركباً والمعنى مفرداً، وهو محال اهـ.

أقول: لو مثل بقولنا نصف الاثنين لم يبعد لأنّ لفظه مركب والمعنى واحد ينظر من جهة التأليفية، فإنه غير مراد عنده، والله أعلم.

(قوله: بالوضع) معناه لغة الولادة يقال: وضعت هند إذا ولدت ويطلق على الإسقاط تقول وضعت الدين عن فلان، أي أسقطته عنه ويطلق على الحط ومنه وضعت الدين بمعنى حططت عنه. **(قوله أيضاً: بالوضع)** الظاهر أن مراده الوضع العربي الذي هو قيد لا بد منه في تعريف الكلام كما قاله الشاطبي

يعني أن الكلام عند النحويين هو اللفظ إلى آخره. ....

وغيره ليخرج كلام الأعاجم لا القصد، لأنه أدرجه في الإفادة كما سيأتي لكن لا وجه لزيادته في بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه في نفس التعريف، فكان الأولى زيادته في التعريف أيضاً. ثم حمل الوضع على الوضع العربي مبني على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعيّ، فهو المراد في التعريف اهـ صبان وسيأتي أني أبين ذلك بمزيد بسط إن شاء الله تعالى.

(قوله: يعني الخ) في المصباح عنيته عنياً من باب رمى قصدته واعتنيت بأمره اهتممت واختلفت وعنيت به أعني من باب رمى أيضاً عناية كذلك اهـ. والمراد ههنا الأول، أي يقصد المصنف.

(قوله: أن الكلام) بفتح همزة أن وهي وما بعدها من اسمها وخبرها في محل نصب مفعول ليعني. وأكد الشارح العلامة مخالفاً لمادة المتن.

(قوله: عند النحويين) في المصباح عند ظرف مكان ويكون ظرف زمان إذا أضيف إلى الزمان نحو عند الصبح وعند طلوع الشمس ويدخل عليه من حروف الجر من لا غير تقول جئت من عنده وكسر العين هو اللغة الفصحى، وتكلم بها أهل الفصاحة وحكي الفتح والضم إلى أن قال: وتكون بمعنى الحكم فتقول هذا عندي أفضل من هذا، أي في حكمي اهـ. والمعنى الأخير هو المراد ههنا. **(قوله: عند النحويين)** جمع نحوي نسبة للنحو ومعناه كما في تهذيب ابن يعيش يكون خمسة وهي نحو بمعنى القصد في مثل قولهم: نحوت البيت الحرام، أي قصدته. ونحو بمعنى دون في مثل قولك: سرت فرسخاً ونحوه، أي أو دونه ونحو بمعنى مثل في العبارات في مثل قولهم: الاسم ما دخله الألف واللام نحو الرجل والغلام وما شاكل ذلك.

ونحو بمعنى عند نحو قولك: زيد نحو عمرو، أي عنده ونحو وهو هذا العلم المشار إليه الذي اختص بتسميته هذا الفنّ دون سائر الفنون انتهى.

وفي الأشموني وغيره ما يخالف ذلك في بعض التقريرات. قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ النحوي رحمه الله تعالى: النحو علم

فاللفظ ....

مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام الله عز وجل والكلام الفصيح والغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم معاني كتاب الله تعالى وفوائده. فالعلم واضح والاستنباط هو الاستخراج والقياس: حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه والاستقراء هو التتبع وعني به تتبع النصوص من الكتاب والسنّة وديوان العرب وهو شعرهم.

ويقال أن هذا الحدّ ناقص والله تعالى أعلم انتهى. فانظره إذ لم يصرح به أحد فيما رأيناه غيره، والله تعالى أعلم. ثم اعلم أنا رأينا في تلفيق ابن هطيل كلاماً ما نصه قوله: والغرض معرفة الصواب الخ.

مثال الأوّل: أنّ القائل إذا قال إن زيداً قائم فهذا صوابه ولو قال: إن زيد قائماً بالعكس أو إن زيد قائم برفعهما أو إن زيد قائم بجرهما أو غير ذلك لكان كله خطأ لخروجه عن كلام العرب.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المَائدة: ٦] - من قرأ: وأرجلكم بالنصب فقد عطفه على الوجوه والأيدي فيجب الغسل ومن قرأ وأرجلكم بالجر فقد عطفه على الرؤوس فيجب المسح وذلك لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه اهـ.

(قوله: فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة بإضافة فاء إلى الفصيحة من إضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة: أي مفصحة بمعنى مبينة، لأنها أفصحت عن شرط مقدّر والتقدير هنا إذا أردت بيان كل واحد من الأمور الثلاثة التي هي مبنى الكلام. فأقول لك اللفظ الخ. أو هي ما أفصحت عن مقدّر أعم من أن يكون شرطاً أو غيره نحو: ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ﴾ [البَقَرَة: ٦٠]: أي فضرب فانفجرت ويصح أن تقول: الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفي والمعنى واحد اهـ من بعض الحواشي.

هو الصوت ....

(**قوله أيضاً: فاللفظ**) أل للعهد الذكرى وهو ما قاله المؤلف وهو من القاعدة المشهورة وهي أنك إذا ذكرت شيئاً سواء كان من أل أو لا. ثم ذكرته ثانياً مع أل، فالثاني عين الأوّل أو بغير أل، فالثاني غير الأوّل. فالمجموع أربعة من ضرب اثنين في مثله. وهذا مثاله: قام رجل ورأيت الرجل قاعداً، وقام الرجل ورأيت الرجل قاعداً، وقام رجل ورأيت رجلاً قاعداً، وقام الرجل ورأيت رجلاً قاعداً.

قال العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى:

ثم من القواعد المشتهرة إذا أتت نكرة مكرّره
تغايرا وأن يعرف ثاني توافقا كذا المعرّفان

(**قوله: فاللفظ هو الصوت**) قال الرازي: وأقول: أظن أن إطلاق اللفظ على هذه الأصوات والحروف على سبيل المجاز، وذلك لأنها إنما تحدث عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج فإن الإنسان عند إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج يحبسه في المحابس المعينة، ثم يزيل ذلك الحبس فتتولد تلك الحروف في آخر زمان حبس النفس وأول زمان إطلاقه.

والحاصل أن اللفظ هو الرمي وهذا المعنى حاصل هذه الأصوات والحروف من وجهين:

الأول: أن الإنسان يرمي ذلك النفس من داخل الصدر إلى خارجه ويلفظه وذلك هو الإخراج واللفظ سبب لحدوث هذه الكلمات فأطلق اسم اللفظ على هذه الكلمات لهذا السبب.

والثاني: أن تولد الحروف لما كانت بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل إلى الخارج صار ذلك تشبيهاً بما أن الإنسان يلفظ ذلك الحروف ويرميها من الداخل إلى الخارج والمشابهة إحدى أسباب المجاز اهـ.

(**قوله: هو الصوت الخ**) فيه نظر، فإن العبارة لا تشمل الضمائر المستترة فإنها ألفاظ بالقوّة. ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل

....

استحضاراً لا خفاء فيه ولا تكون صوتاً كما علمت ويمكن أن يجاب بأن المراد بالصوت مطلقه وهو ما يشمل الصوت المصوت بالفعل والصوت المصوّت بالقوة، فعلم أن لماهية اللفظ أفراداً محققة وأفراداً مقدّرة. قال الروداني: واستعماله في كل منهما حقيقة لا أنه في المقدر مجاز اهـ.

ومن التحقيقي المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة، وكذا كلامه تعالى اللفظي قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنّة من أنه ليس بحرف ولا صوت. فالتحقيقي إما منطوق به بالفعل أو بالقوّة.

والتقديري: ما لا يمكن النطق به فإن الضمير المستتر كما قاله الرضي لم يوضع له لفظ حتى ينطق به. قال: وإنما عبروا عنه باستعارة لفظة المنفصل للتدريب صبان. وفيه مخالفة بين مناقشتي التي أجبنا عنه مع قوله فانظر ذلك ولا تكن من القاصري الهمم.

(قوله أيضاً: هو الصوت) إن قيل الصوت فعل الصائت، لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر. أجيب بأن الصوت يستعمل كما أفاده التعريف المارّ بمعنيين: بمعنى المصدر المذكور، وبمعنى اسم الفاعل الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر. وهو المراد هنا وعبارة الشيخ خالد في شرح الأزهرية: والصوت عرض يقوم بمحلّ يخرج من داخل الرئة إلى خارجها مع النفس بفتح الفاء مستطيلاً ممتداً متصلاً بمخرج من مخارج حروف الحلق واللسان والشفتين والمخرج محل خروج الحرف، وهي سبعة عشر كما قاله المجوّدون. وفي الجزرية:

مخارج الحروف سبعة عشر   على الذي يختاره من اختبر

لكن المجموع أربعة: الهواء والحلق واللسان والشفتان كما في الجزرية حيث قال مؤلفها:

فألف الجوف وأختاها وهي   حروف مدّ للهواء تنتهي

المشتمل على بعض الحروف الهجائية كـ«زيد»، فإنه صوت اشتمل على الزاي والياء والدال، فإن لم يشتمل على بعض الحروف ....

فما قاله الشيخ خالد في شرح الأزهرية كبعض أهل الصرف قصور.

(**قوله: المشتمل**) اعترض بنحو واو العطف، فإنها تسمى لفظاً ولا يقال: إن الصوت مشتمل على هذا الحرف، لأن الشيء لا يشتمل على نفسه. فالأحسن في التعريف أن يقال: الصوت المشتمل على تقطيع. وأجيب عنه بأن الصوت فيه جهة عموم وهو كونه صوتاً أعم من أن يكون لفظاً أو لا كما في أصوات الغفل، وهو الساذج وجهة خصوص وهو كونه لفظاً. فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه، وهو من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه.

(**قوله: الهجائية**) نسبة إلى الهجاء، وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت فيها بذكر أسماء تلك الحروف التي هي حروف أ ب ت ث، وهي بديهية تعرف من احتياج إلى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ، وهو باطل كما أفاده يّس.

(**قوله: كزيد**) أي كلفظة زيد: أي إذا نطقت به فيوافق قوله، فإنه صوت إذ لو كتب صورة زيد ولم ينطق به لا يسمى صوتاً.

(**قوله: فإنه**) أي لفظة زيد إذا نطقت به صوت كما مر.

(**قوله: اشتمل**) فيه ما مر فإنه لو قيل: إن لفظ زيد اشتمل على الزاي والياء والدال لا معنى له فانظر المراد هناك.

(**قوله: على الزاي الخ**) لو قال: على زه يه ده كان اوضح. ويمكن ان يجاب بأن المراد مسماها وهي ما ذكرناه.

(**قوله: فإن لم يشتمل الخ**) محترز قوله السابق في التعريف هو الصوت المشتمل الخ. فأخرج بما في التعريف ما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية.

كصوت الطبل، فلا يسمى لفظاً فخرج باللفظ ما كان مفيداً، ولم يكن لفظاً

(قوله: كصوت الطبل) تمثيل لما لم يشتمل على بعض الحروف الهجائية: أي مثال ما لم يشتمل على البعض المذكور صوت الطبل، فإنه لا يشتمل على البعض المذكور ودخل في الكاف المفيدة للتمثيل أصوات الحيوانات والمزامير. والطبل معروف جمعه طبول مثل فلس وفلوس وجاء أطبال أيضاً مثل: أفراخ كما في المصباح.

(قوله: فلا يسمى لفظاً) جواب إذا الناصب لها، لأنها خافضة لشرطها منصوبة بجوابها كما سيأتي إن شاء الله تعالى، أي بل يسمى صوتاً كما أفهمه كلامه: أي لأن الصوت كل ما يسمع لكن يقال لغير صوت الإنسان، صوت الطيور، صوت الطبول، صوت المزامير. وانظر لو تكلم الطائر، أي صوّت بصوت اشتمل على بعض الحروف الهجائية، كما حكى الدميري في حياة الحيوان في مادة الدرة عن عليّ الحريري أنه رأى درة تقرأ سورة يّس. وعن محمد بن محمد النصيبي كان غراب يقرأ سورة السجدة، فإذا جاء إلى محل السجدة سجد ويقول سجد لك سوادي واطمأن بك فؤادي فهل هو كلام أو لا فانظر ذلك.

(قوله: فخرج الخ) شروع من الشارح في بيان محترزات حدّ الكلام ولا تكرر مع ما مرّ، لأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بيّن فيما تقدّم حدّ اللفظ وبيان محترزات ذلك الحدّ فلا يشتبه ذلك الأمر.

(قوله: ما كان مفيداً) ما موصولة فاعل خرج بمعنى الذي أو نكرة موصوفة بمعنى شيء، أي فخرج باللفظ الذي كان مفيداً على الأول أو شيء كان مفيداً على الثاني والأولى للشارح أن يقول ما كان مفيداً مركباً بالوضع ليكون أخرج غير اللفظ فقط وإن كان ينظر في جهة الوضعية إذ يمكن أن يكون ما ذكره الشارح من الوضع بمعنى أن الصانع وضعه دلالة على أمر مخصوص تأمل.

(قوله: ولم يكن لفظاً) أي سواء كان صوتاً أو غيره على وفاق ما تقدّم في حدّ اللفظ ولا يقدح ذلك في تمثيل الشارح الغير الشامل للصوت الذي لم

كالإشارة، والكتابة، والعقد، والنصب، فلا تسمى كلاماً عند النحاة. ....

يشتمل على بعض الحروف الهجائية إذ في الكاف أفراد أخر غير مستقصاة كما لا يخفى على كل عاقل.

(قوله: كالإشارة)أي وإن كان يسمى كلاماً عند الفقهاء حيث يصح البيع بها ويحنث إذا حلف أنه لا يتكلم فتكلم بالإشارة حال كونه أخرس حال الحلف. والتكلم فإن كان أخرس حال التكلم فلا حنث كما بينا في «الذخيرة».

(قوله: والكتابة) أي بأن كتبت لشخص قام زيد فإن المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيد الذي هو فائدة الخبر، وفهم أيضاً أن الكاتب يعلم قيام زيد الذي هو لازم الخبر كما هو مقرر في علم المعاني فلا يسمى ذلك كلاماً عند النحاة.

(قوله: والعقد) اصطلحت عليها القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي بجميع أنواعها، أي فإنها وإن أفادت إلا أنها غير صوت، أي غير لفظ فلا تسمى كلاماً عند النحاة. وكذا صوت الطيور الغير المشتمل على بعض الحروف الهجائية، ولم يبين الشارح فيما هنا لعلمه في حدّ اللفظ.

(قوله: والنصب) هي بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون وتسكن الضاد. وأما ضم النون مع فتح الصاد فلا أعرفه. قاله شارح الهارونية قاله عبد المعطي المالكي في حاشيته على شرح الشيخ خالد على الآجرومية وهي مثل المحراب للقبلة والخشبة التي توضع على أبواب المساجد وتخلع النعال عند الوصول إليها والستارة التي على أبواب الحمامات ليفهم أن فيها نساء، ونحو ذلك من الأشياء المعروفة والإفادة إنما يعرفها أهل البلد التي اعتادوا وضعها وتواطأوا على فهمها، فإنها مختلفة على حسب أحوالهم واختراعاتهم.

(قوله: عند النحاة) جمع ناحٍ جمع تكسير أصله نحوة بضم النون وفتح الحاء والواو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار نحاة قال ابن مالك:

فـي نـحـو رام ذو اطـراد فـعـلـه   وشـاع نـحـو كـامـل وكـمـلـه

والمركب ما تركب من كلمتين فأكثر، كـ: قام زيد وزيد قائم.

والمثال الأول: فعل وفاعل وكل فاعل مرفوع.

والمراد: أهل النحو المتقدم ذكرهم في أوّل الكتاب.

(قوله: والمركب ما تركب من كلمتين) أي هو أقله ومثل الشارح فيما سيأتي ذلك بقوله: قام زيد وزيد قائم ولم يمثل بما تركب من أكثر من كلمتين وذلك نحو: ضرب زيد عمراً وإن قام زيد قام عمرو.

(قوله: فأكثر) الفاء: عاطفة وأكثر معطوف على قوله من كلمتين مجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره، لأنه اسم لا ينصرف. والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل.

(قوله: كقام زيد) مراد لفظه مجرور بالكاف وعلامة جره كسرة مقدّرة على آخره للحكاية.

(قوله: وزيد قائم) هذا يصح جعله مثالاً لأكثر من كلمتين، لأن فيه ثلاث كلمات وهو لفظة زيد، ولفظة قائم، والضمير المستتر في قائم العائد للمبتدإ لكن جعله مثالاً لما فيه كلمتان أولى، لأن الضمير المستتر في الوصف لما لم يبرز بكل حال، أي حال الإفراد وحال التثنية وحال الجمع صار كأنه كلمة واحدة بخلاف الضمير المستتر في الفعل. فإن قيل: يرد على قولك منع نحو: زيد قائمان أبواه كما يمنع قاما الزيدان ولا يمنع قامت هند.

أجيب بأن الوصف لما كان شديد التشبه بالمضارع حيث أعطى المضارع الوصف معنى الاستقبال وأعطى اسم الفاعل الفعل المضارع، الإعراب صار يمنع في الوصف ما يمنع في المضارع، والله أعلم. ولعلنا نزيد في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

(قوله: والمثال الأول) أي وهو قوله: قام زيد.

(قوله: وكل فاعل مرفوع) هذه القضيةكل يصح استثناؤه وهو نصب الفاعل في قولك خرق الثوب المسمار فإن الثوب هو المخروق، وهو مفعول والمسمار هو الخارق، وهو فاعل منصوب ويصح أن تكون هذه القضية كلية فلا يصح

والمثال الثاني: مبتدأ وخبر وكل مبتدإ مرفوع بالابتداء، وكل خبر مرفوع بالمبتدإ. وخرج بالمركب المفرد كـ«زيد» فلا يقال له كلام أيضاً عند النحاة. والمفيد ما أفاد. فائدة يحسن السكوت من المتكلم والسامع عليها كـ: قام زيد وزيد قائم، فإن كلّا منهما أفاد فائدة ....

الإخراج عنه. وجواب ما أوردناه يأتي في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

(قوله: والمثال الثاني) أي وهو قوله: زيد قائم.

(قوله: وكل مبتدأ مرفوع) هذه القضية كلية لا محالة وإن وجد المبتدأ مجروراً في: رب رجل كريم لقيته فلتتفطن.

(قوله: مرفوع بالابتداء) هذا أرجح الأقوال الآتية في باب المبتدإ والخبر إن شاء الله تعالى.

(قوله: وخرج بالمركب) شروع لإخراج القيد الثاني من حدود الكلام.

(قوله: المفرد) فاعل خرج.

(قوله: كزيد) أي إذا نطقت به وقد يقال إن هذا إنما لم يسم كلاماً، لأنه غير مفيد ولو أخرج به الأعداد المسرودة لكان أولى كما تقدم الكلام عليه في قول المتن المركب فلا تغفل.

(قوله: فلا يقال له كلام الخ)، أي لأنه غير مركب وغير مفيد كما تقدم الكلام فيه.

(قوله: والمفيد ما أفاد فائدة الخ) منه المعلوم للمخاطب خلافاً لما نقل عن سيبويه وجرى عليه قوم منهم الشيخ خالد في كتبه كالأشموني والفاكهي، فنحو السماء فوقنا غير كلام عندهم وفي يّس على التصريح كلام وهو قوله قضية جعله يعني المعلوم للمخاطب غير مفيد أنه غير كلام وصحح أبو حيان أنه كلام.

ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفي الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد.

يحسن السكوت عليها من المتكلم والسامع ....

وقال الأصفهاني مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام، فإن قلت: إنما يكون خبراً إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك.

أجيب: بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصلاً عند السامع ولئن سلم اشتراطه عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الأمر. فإن قلت: لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومة لكل أحد.

قلت: لا يلزم أن يكون المدرك منتقشاً بها دائماً فيجوز ان يظن المتكلم بذلك حين الكلام عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضاً مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس بإحدى الحواس الخمس، فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاماً وليس من شرط الكلام أن يكون مفيداً عند كل أحد. أقول قوله وأيضاً مثل هذه الضروريات الخ هل يجري في مثل الجزء أقلّ من الكل، لأنه غير عائد إلى ما ذكر.

قال أبو حيان: ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح ان يقال: زيد قائم كما أن النار حارة انتهى بحروفه. وأقول: الذي اعتقد أن المفيد لا يشترط فيه الفائدة الجديدة في كل حال، لأنه يلزم أن يكون التركيب كلاماً من وجه وغير كلام من وجه آخر إذا خوطب به من لا يخفى عليه ذلك ومن خفي كما بينا ذلك عند قول الماتن المفيد على أن المراد بالإفادة في باب المبتدإ ذلك فيصح الابتداء بكل معرفة مطلقاً فافهم.

(قوله: فائدة) أي تامة لإخراج، نحو: غلام زيد فإن فيه فائدة أيّ فائدة لكن غير تام فلا يسمى كلاماً أيضاً.

(قوله: يحسن السكوت) معنى حسن السكوت بحيث لا ينتظر السامع شيئاً آخر انتظاراً تاماً كما لوّح به كلام الشارح الآتي.

(قوله من المتكلم والسامع عليها) هذا أحد الأقوال الثلاثة.

عليها وهي الإخبار بقيام زيد، فإن السامع إذا سمع ذلك لا ينتظر شيئاً آخر ....

ثانيها: أنه من المتكلم فقط وعليه جرى الشيخ خالد والثالث من السامع ولم أر من قال به. فانظر الكتب التي تصرح بذلك فمن قال بالثاني قال: لأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفة له أيضاً. قيل: إن الخلاف لفظي فحسن السكوت، أي سكوت المتكلم يلزم سكوت السامع وبالعكس. ومعنى حسن السكوت أن لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر كما سيأتي في قول الشارح.

(قوله: عليها) أي على تلك الفائدة.

(قوله: أفاد فائدة) أي تامة كما وصفه بقوله يحسن السكوت.

(قوله: وهي) أي تلك الإفادة الإخبار بقيام زيد، أي في كل من المثالين أي بمطلق قيام زيد، فإن كل منهما إسناد القيام إلى زيد ولا ينظر ههنا إلى قوة القضية الاسمية بالنسبة للقضية الفعلية، لأن البحث عنها لا يناسب ههنا بل في علم المعاني. فلذا جمع قوله وهي الإخبار في المثالين فليتفطن.

(قوله: الإخبار) بكسر الهمزة مصدر أخبر خبر هي وأنث المبتدأ نظراً إلى المرجع ولو ذكره فقال: وهو الإخبار مراعاة للخبر المذكر لكان حسناً أيضاً سائغاً.

(قوله: إذا سمع ذلك) أي سمع قول القائل قام زيد أو زيد قائم.

(قوله: لا ينتظر شيئاً آخر) أي أن السامع إذا سمع القائل يقول: قام زيداً وزيد قائم فهم فائدة الخبر، وهو قيام زيد ولا ينتظر شيئاً آخر فافهم ذلك.

(قوله: أيضاً لا ينتظر شيئاً آخر) أي انتظاراً تاماً كالانتظار الذي يبقى مع المسند كقام بدون المسند إليه كزيد ومع المسند إليه كزيد بدون المسند كقائم وتقييد الانتظار بالتمام ليدخل مجرد الفعل مع الفاعل في الفعل المتعدي، فإنه كلام مع أنّه يبقى انتظار المفعول به وغيرهما من الفضلات مطلقاً، أي سواء كان الفعل متعدياً أم لازماً لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة.

يتوقف عليه تمام الكلام.

ويحسن أيضاً سكوت المتكلم. وخرج بالمفيد المركب غير المفيد نحو غلام زيد ....

فإن قيل: تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في «الكافية» ومن تبعه فما لم يذكر المفعول به لم يفهم معنى المسند فيبقى الانتظار التام فلا بد وان يعدّ غير كلام بدونه. فالجواب أنه إن أسلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم ما ذكر كما في المسند إليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما إذا تكلم بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق في الجواب أن تعقل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء مّا وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلاً وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام.

لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع ويحصل الارتباط أيضاً فلا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظر أيضاً فيصير الفعل من المفعول كلاماً تاماً. لأنا نقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل أن بناء الفعل المبني للفاعل كالأصل في الإفادة حتى لو بنى الفعل للمفعول لكفى المفعول فقط على أن الفاعل أكثر من المفعول به فإن الفاعل له كل فعل لازماً أو متعدياً والمفعول به لا يكون له إلا الفعل المتعدي فافهم واحفظ ذلك فإنه مهمّ جداً.

(**قوله: يتوقف عليه تمام الكلام**) فيه ما قدمناه فلا تغفل.

(**قوله: ويحسن سكوت المتكلم**)، أي الذي هو المقصود الأعظم وفيه نظر على أنه يمكن أن يكون الكلام بحذف العطف، أي والسامع كما يعلم مما جرى فيما مر.

(**قوله: وخرج بالمفيد**) شروع لإخراج القيد الثالث من حدود الكلام.

(**قوله: المركب غير المفيد**) بنصب غير حال، لأن غير بمعنى مغاير وهو لا يتعرف بالإضافة قال ابن مالك:

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعزل

من غير إسناد شيء إليه، وإن قام زيد، فإن تمام الفائدة فيه يتوقف على ذكر جواب الشرط، فلا يسمى كلٌّ من المثالين كلاماً عند النحاة. وقوله بالوضع فسره بعضهم بالقصد ....

ويجوز أن يقرأ بالرفع نعتاً للمركب وجعل مغاير بمعنى الماضي وهو يتعرف بالإضافة وإذا أردت تحقيق المقام، فانظر ما سيأتي في المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى.

(قوله: من غير إسناد شيء إليه) أما إذا أسند إليه فعل أو وصف بأن يقال: جاء غلام زيد أو أسند إلى شيء بأن قيل: هذا غلام زيد فهو كلام. وكذا إذا نوّن الاسمان وجعل غلام خبراً وزيد مبتدأ مؤخراً.

(قوله: وإن قام زيد) أي فيسمى كلما ولم يذكره المؤلف. وكذا لم يذكر الكلمة اتكالاً على الشروح والحواشي ولأن المقصود هو الكلام. وأما الكلمة فهي جزء وإذا كملت ثلاث فهو كلم وفيه يلغز فيقال لنا كلام إن نقص زاد وإن زاد نقص، أي إن زاد لفظه نقص معناه وإن نقص لفظه زاد معناه ونظمت ذلك فقلت:

يا قارئ النحو ما إن زيد ذا نقصا وإن أردت كماله فنقص أجب

وقلت مجيباً:

جوابه إن أردت ناقص وترد فكامل يا أخي اجتهد وجاهد تصب

(قوله: فإن تمام الفائدة الخ) قد تفيد هذه العبارة أن قوله: إن قام زيد يفيد أيّ فائدة لكن لا تتم كما هو ظاهر.

(قوله: على ذكر جواب الشرط)، أي فإذا ذكر الجواب صار كلاماً تاماً.

(قوله: كل من المثالين)، أي في قوله: غلام زيد وإن قام زيد.

(قوله: وقوله) مبتدأ وجملة فسره بعضهم من الفعل والمفعول والفاعل خبره وقوله بالوضع موضعه نصب مقول القول.

(قوله: فسره بعضهم بالقصد)، أي كابن عصفور وممن شرط القصد ابن مالك في «التسهيل»، وابن هشام في «المغني» و«الشذور» وتبعه الشيخ خالد في

فخرج غير المقصود، ككلام النائم والساهي، فلا يسمى كلاماً عند النحاة. وبعضهم فسره بالوضع العربي، ....

الأزهرية. زاد في «التسهيل» لذاته فخرج جملة الخبر، نحو: زيد قام أبوه فإنّ قام أبوه وإن كانت في ذاتها تفيد لكنها غير مقصودة بالإفادة، لأن القصد الإخبار بان زيداً قام أبوه لا بأن أبا زيد وإن تلازما، لأن المبحث المعلوم في الأول زيد. وفي الثاني: الأب.

وكذا خرج جملة الصلة، نحو: جاء الذي قام أبوه فإن القصد الإخبار بمجيء من علمت قيام أبيه لا الإخبار بأن أباه قام كما خرجت جملة الشرط بقوله: مفيد إذ هي وحدها غير مفيدة وكذا جملة القسم. بقي أنه هل الكلام مجموع الشرط والجواب والقسم وجوابه أو الكلام إنما هو الجواب والشرط إنما ذكر للتقييد والقسم للتأكيد. اختار السيد في القسم الثاني واختار أن جملة الشرط والجواب هي الكلام، لأن الفائدة المقصودة وهي تعليق هذا على هذا إنما تؤخذ منهما اهـ أمير على الشذور.

(قوله: فخرج غير المقصود)، أي بالذات ليكون موافقاً على ما قاله ابن مالك المتقدم فنحو: قام أبوه غير كلام فليتأمل.

(قوله: ككلام النائم والساهي) تبع فيه الشيخ خالد في التعريف المفهوم من الإخراج فإنه قال في الأزهرية وشرحها: القصد الإرادة وهي أن يقصد المتكلم إفادة السامع أيّ سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهي ونحوهما. وذهب ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة شيخ أبي حيان صاحب البحر والنهر إلى أن القصد لا يشترط فإنه مستفاد من حصول الفائدة، لأن قول النائم: قام زيد مثلاً لا يستفاد منه شيء والمتأخرون على خلاف ذلك منهم: الجزولي في مقدمته، وابن مالك في «تسهيله» وابن عصفور في «مقرّبه» اهـ.

(قوله: فلا يسمى كلاماً عند النحاة) مثله كلام من سبق لسانه حيث لا قصد فيه.

(قوله: وبعضهم فسره بالوضع العربي)، أي كابن الضائع قال الشيخ خالد

فخرج كلام العجم كالترك عند النحاة. مثال ما اجتمع فيه ....

في شرح المتن، وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية ثم قال الأصح الثاني فإن من عرف مسمى زيد مثلاً وعرف مسمى قائم وسمع قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام اهـ. أي إذا كانت دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد منه القصد.

أقول: الراجح أن المركبات موضوعها بالوضع النوعي كالمجازات بخلاف المفردات، فإنها بالوضع الشخصي. والفرق بينهما أن الواضع إن وضع ألفاظاً معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والطهر فهو وضع شخصيّ لتعلقه بالشخص، أي بفرد مشخص من الألفاظ وإن وضع قانوناً كلياً كأن يقول: وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الأول للثاني أو متى اجتمع المضاف والمضاف إليه قدم الأول على الثاني فهو وضع نوعي لتعلقه بالنوع وبه أخرج الشيخ خالد ما أفاد بالعقل كاللفظ المفيد لحياة المتكلم من وراء جدار، أي فإنه لا يسمى كلاماً بالنسبة إلى هذه الإفادة وإن سمي كلاماً بالنسبة لإفادة المعنى الذي طريقته الوضع ومن العجب أن الشيخ خالد مع جلالته. قال في شرح الأزهرية: ولا أي لا يحتاج إلى ذكر الوضع، لأن الصحيح اختصاصه المفردات والكلام الخاص بالمركبات ودلالتها غير وضعية على الأصح مع إخراجه ما ذكر فيفيد في الأول أن المراد بالوضع النوعي وههنا الشخصي، وشارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أطلق الوضع العربي فليحمل على ما ذكرناه. لكن المراد أن الوضع على قول شارحنا لغة العرب، أي لأنه المقصود فليتأمل.

(قوله: فخرج كلام العجم)، أي خرج بقيد الوضع العربي كلام العجم وهو بالضم بالتحريك خلاف العرب.

(قوله: كالترك والبربر) دخل في الكاف أنواع كثيرة كالفرس وغيرهم.

(قوله: مثال ما اجتمع فيه القيود الخ) المثال جزئي لإيضاح القاعدة. ويرد على الشارح بحث وهو أن ما ذكره المؤلف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل

القيود الأربعة: قام زيد وزيد قائم ....

التعريف، لأنه عرّف الكلام بأنه هو اللفظ الخ فكيف يحتاج التعريف إلى تمثيل، لأن المثال إنما يكون للقواعد.

والجواب: أن التعريف الذي ذكره تضمن قاعدة كلية وهو أن ما وجد فيه هذه القيود التي ذكرت يسمى كلاماً عند النحاة.

(قوله: القيود الأربعة)، أي وهي: اللفظ والتركيب والإفادة والوضع بتفسيره.

(قوله: قام زيد) هو خبر المبتدإ الذي هو مثال وإنما أظهر الفاعل، لأن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي كما قاله الشيخ خالد في التصريح: أن يكون الضمير واجب الاستتار، فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاماً على الأصح قال يّس فيه نظر.

قال: والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد؟ أو ما فعل زيد؟ كلام لا يوجد وجه لنفي كلاميته مع تحقق التركيب والإسناد المقصود فيه؟ ولما ذكر إمام الحرمين أن الكلام يتألف من حرف واسم، نحو: ما قام.

قال الجلال المحلي: أثبته بعضهم ولم يعدّ الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلاً لعدم ظهوره. والجمهور على عده كلمة اهـ، أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق على عد الضمير في قائم من زيد قائم انتهى.

أقول: وفي جعل قام جواباً لمن قال: هل قام زيد كلاماً نظر لما علمت أن نعم لا يسمى كلاماً بل بدل على الكلام المحذوف فلم لا يكون هذا كذلك؟ فانظره لكن يمكن الجواب عنه بأنه ظهر الفرق بين نعم وبين قام السالفين، لأن نعم إيجاب، وقام تصريح لبعض الإسنادية وهو ظاهر بيّن.

(قوله: قام زيد وزيد قائم) إنما مثل بالمثالين ليكون قد استوفى أقسام الجمل وهي: الفعلية والاسمية. ولم يمثل بالجملة الشرطية وهو كقولك: إن قام زيد قام بكر. وبالجملة الحرفية كقولك: ما قام زيد.

فالمثال الأول: فعل وفاعل. والمثال الثاني: مبتدأ وخبر. وكلّ من المثالين لفظ مركب مفيد بالوضع فهو كلام.

(قوله: فالمثال الأول)، أي قوله: قام زيد. وقوله: فعل وفاعل ذكر الإعراب أو لا وكان حقه أن يذكر وجه كونه جامعاً للشروط أو لا. ثمّ يذكر الإعراب.

(قوله: والثاني مبتدأ وخبر) أي قوله: زيد قائم فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالمبتدإ وفيه ما مر.

(قوله: وكل من المثالين) أي من قوله: قام زيد وزيد قائم.

(قوله: لفظ) أي إذا نطقت به لأنك لو لم تنطق به لم يكن صوتاً فضلاً عن كونه كلاماً وإذا نطقت به سمي لفظاً لكونه صوتاً مشتملاً على الحرف الهجائي وهو القاف والألف والميم والزاي والياءوالدال وقس على ذلك في الثاني.

(قوله: مركب) لتركبه من كلمتين في الأول وهو لفظة قام ولفظة زيد. ومن ثلاث كلمات في الثاني وهو لفظة زيد ولفظة قائم، والضمير المستتر في الوصف على ما بحثناه أو لا.

(قوله: مفيد) أي لأن كلا المثالين أفاد الإخبار بقيام زيد إذ من عرف مسمى زيد ومسمى قائم أو قام ثم سمع زيد قائم أو قام زيد بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الخبر الذي هو فائدته وفهم أن قائله عالم به الذي هو لازمه.

(قوله: بالوضع)، أي لأنه مقصود بالإخبار ولأنه باللغة العربية على القولين المتقدمين.

(قوله: فهو كلام)، أي لأن هذا الحد صادق طرداً وعكساً فكل لفظ مركب مفيد بالوضع كلام وكل كلام لفظ مركب مفيد بالوضع ولا يخرج عن الكلامية ما استوفى الأربعة القيود ولا يدخل فيها ما لم يستوفها.

[وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَة: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرفٌ] ....

(قوله: وأقسامه) الواو: للاستئناف البياني وهو الواقع في جواب سؤال مقدر كقولك زيد جاء في جواب من جاء كان سائلاً سأله وقال له: ما أجزاء الكلام التي يتألف هو منها. فقال: وأقسامه أي أقسام أجزائه بخلاف الاستئناف النحوي وهو ما ليس واقعاً في جواب سؤال مقدّر كقولك: زيد قائم وعمرو جالس وهو مبتدأ خبره ثلاثة اهـ عشماوي.

(قوله أيضاً: وأقسامه) إن جعل الضمير عائداً على الكلام فهو من تقسيم الكلي إلى أجزائه كانقسام السكنجبين إلى خل وعسل وإن جعل عائداً على اللفظ من حيث هو لا باعتبار التركيب وما بعده فيكون من تقسيم الكلي إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وجمل ونحو ذلك.

والفرق بين الكلّ والجزء والكلية والجزئية والكلي والجزئي ان الكل ما فهم منه الاشتراك كأسد والجزء ما لا يكون كذلك كزيد، والكلية ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد ويكون الحكم ثابتاً للكل بطريق الالتزام والجزئية الثبوت لبعض الأفراد والكل هو المجموع المحكوم عليه والجزء ما تركب منه ومن غيره كلّ ومن علامة الثاني أعني تقسيم الكلي إلى جزئياته صدق اسم المقسوم على كل من أقسامه بخلاف الأول قال بعضهم:

إن صح إخبار بمقسم فذا ... تقسيم كلي لجزئي خذا
أو لم يصح فهو كل قد قسم ... بغير ياء أي لإجزاء قد علم

وما ورد مما ظاهر يوهم الصدق فهو مؤول، نحو: «الحج عرفة»، أي معظم أركانه عرفة ووجه إيراده على ما هنا باعتبار استلزامه للإخبار عن عرفة بالحج وأن يقال عرفة الحج قال يّس وإلا فنفس التركيب إنما حمل فيه القسم على المقسم ويرد نصاً على كون الخاص لا يصح الإخبار به عن العام.

(قوله: ثلاثة: اسم وفعل وحرف) وهي الكلمات الثلاث ولا رابع لها. وذهب أبو جعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة، لأنه خلف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة فلا يعتدّ به

....

اهـ خالد على الأزهرية. أقول إبطال قول أبي جعفر من وجهين:

الاوّل: أنه خرق للإجماع كما صرح به ومفهومه أن خرق الإجماع ممتنع، أي بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه لكن لا كامتناع خرق الإجماع في المسائل الفقهية.

والوجه الثاني: أن ما زاده وإن سمي بالخالفة لكنه داخل في أوّل الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجاً عن حقيقة الثلاثة على أن الإمام ابن مالك صرح باسميته بقوله:

والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحوصه وحيهل

(قوله: اسم) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل وذلك لأن الثلاثة مبهم ففصل بقوله: اسم أو هو بدل بعض من كل وذلك، لأن الاسم بعض الثلاثة. لا يقال: إذا كان كذلك فلا بد من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه كما في أكلت الرغيف ثلثه. لأنا نقول إن محل ذلك إذا لم تستوف الأجزاء فإن استوفيت كما هنا فلا يحتاج إليه وأيضاً يصح أن يقدر الضمير بأن يقال اسم منها ويصح أن يكون خبر المبتدإ محذوف تقديره أحدها اسم الخ. وأن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره أعني اسم. وفيه نظر لأن الرسم المثبت لا يساعده. ويمكن أن يجاب بأنه حمل على لغة ربيعة فإنهم يرسمون المنصوب بصورة المرفوع والمجرور، ويوقفونه بالسكون.

(قوله: وفعل) بكسر الفاء اسم لكل كلمة معروفة وأما الفعل بالفتح فهو من الأحداث مصدر فعل ولا يشتبه عليك الأمر لكن المكسور في اللغة بمعنى المفعول كما ذكره في الكشاف قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [الأنبيَاء: ٧٣] ـ وقد بينا ذلك في شرح حلل الكلام في علم الصرف.

(قوله: وحرف) عطف على اسم على ما هو القاعدة وهي إن كان العطف بالواو وتكررت المعاطف تكون معطوفة على الأول بخلاف ما إذا كان العطف

....

ببقية حروف العطف فيعطف كل واحد على ما قبله لكنه لا طائل تحته فافهم.

(قوله أيضاً: اسم وفعل وحرف) قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الفائدة الكلامية من نوعه دون أخويه، نحو: زيد قائم وقدم الفعل على الحرف، لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتي من الاسمين لكنه يكون أحد جزأي الكلام، نحو: ضرب زيد بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام. لا يقال إن قولك زيد في الدار كلام مع أنه لم يوجد فيه غير الاسم والحرف، لأنا نقول إن التركيب من الاسمين فقط قد حصل الفائدة الكلامية فضلاً عن كونه مع حرف آخر.

(قوله أيضاً: وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى) قال ابن يعيش: إن هذه قسمة صحيحة يدل على صحتها السماع والقياس والإجماع.

فالسماع عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فيما روي عنه بالإسناد الصحيح أنه قال لأبي الأسود الدؤلي: انح لهم نحواً واقسم الكلام ثلاثة أشياء: اسماً وفعلاً وحرفاً جاء لمعنى.

والقياس: أن هذه الثلاثة عبارات والعبارة على حسب المعبر عنه والمعبر عنه لا يخلو من أن يكون ذاتاً أو حدثاً أو واسطة بين الذات والحدث فالأسماء عبارة عن الذات والأفعال عبارة عن الأحداث والحروف عبارة عن الوسائط.

والإجماع: هو ما أجمع عليه أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين واللغويين وغيرهم. أجمعوا على أن الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى اهـ قال ابن هشام في «شرح شذوره».

قال ابن الخباز: ولا يختص انحصار الثلاثة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات اهـ.

يعني أن أجزاء الكلام التي ....

(قوله: يعني أن أجزاء الكلام) في هذا فائدتان: الأولى: أنه نبه على أن الأقسام بمعنى الأجزاء لا بمعنى الأقسام حقيقة، لأن الاسم لا يكون قسماً للكلام كما يتبادر من عبارة المؤلف فإن أقسام الكلام هو كون الكلام خبراً أو طلباً أو إنشاء، فالخبر قسيم للكلام وكذا الطلب والإنشاء. ففي كلام المؤلف استعارة مصرحة وإجراؤها أن يقال شبهت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت منقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه، وهو الأجزاء. وردّ على تسمية هذه الثلاثة أجزاء فإن أجزاء الشيء لا يكون بدونها، والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سيأتي. فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء، ويمكن أن يجاب بأن يقال هذا السؤال مسلم لو أريد بالأجزاء حقيقة ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الأجزاء العرفية: أي التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له، ألا ترى أنه يعدّ في العرف الشعر والظفر واليد والرجل وغير ذلك أجزاء لزيد مثلاً ومع ذلك لا نسلم أن يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء، ولذا قال العلامة الشيخ خالد رضي الله عنه في شرح المتن بقوله:

أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها اهـ ومعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها وهو يصدق من تركبه من كلها كما في هل قام زيد؟ ومن اثنين منها، نحو: ضرب زيد وزيد في الدار او من واحد، نحو: زيد قائم.

وقال أيضاً في شرح الأزهرية معللاً لقوله من جهة مجموعها لا من جهة جميعها ما نصه فإن التركيب الواقع بينها على ضربين:

أحدها: غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام: **أحدها**: تركيب حرفين نحو ليتما. **والثاني**: تركيب حرف واسم نحو الرجل. **والثالث**: تركيب اسمين لا إسناد بينهما كغلام زيد. **والرابع**: تركيب فعل وحرف نحو: فلما.

يتألف منها ثلاثة أقسام:

الأول: الاسم، وهو كلمة دلت على معنى في نفسها، ....

والخامس: تركيب فعل واسم، نحو: حبذا. **السادس**: تركيب اسم وحرف ونحو ذاك.

والضرب الثاني: ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان:

أحدهما: تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثاً عن الاسم، نحو: قام زيد وتسمى جملة فعلية.

والثاني: تركيب اسمان على وجه يكون **أحدهما** خبراً عن الآخر، نحو: زيد عدل وتسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف في ذلك، لأنه ليس مقصود بالذات، وإنما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمين، نحو: زيد في الدار أو فعلين نحو: إن تضرب أضرب أو فعل واسم نحو: مررت بزيد أو جملتين، نحو: إن قام زيد أكرمته اهـ.

الفائدة الثانية: أنه جعل الهاء في وأقسامه عائداً للكلام وقد مرّ أنه من تقسيم الكل إلى أجزائه وأنه يجوز أن يعود على اللفظ فللّه درّه.

(قوله: يتألف منها) أي بجميع منها بفتح المثناة التحتية والفوقية مبنياً للمعروف.

(قوله: وهو كلمة) أشار الشارح إلى أن الكلام يتألف من الكلمة فالكلمة جزء من الكلام والكلمة معناه قول مفرد والمفرد ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه. وبعضهم عرفه بأنه لفظ وضع لمعنى مفرد وهو غير واضح في العبارة. انظر شرح القطر لمؤلفه.

(قوله: في نفسها) في بمعنى الباء: أي دلت على معنى بنفسها أو الظرفية مجاز عن دلالة اللفظ عليها بلا حاجة إلى الغير ومعنى النفس ذكرناه في حواشينا على شرح الشارح على رسالة التوحيد.

(قوله أيضاً: في نفسها) المراد أنه لا تحتاج الدلالة عليه إلى ذكر المتعلق

ولم تقترن بزمن ....

المخصوص بأن لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه إليه وقول السيد في شرح المفتاح إن الحرف دال بنفسه أراد به أن الوضع جعله وحده بإزاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر إلى اعتبار الواضع والاحتياج بالنظر إلى فهمه منه في نفس الأمر وإنما احتاجت من مثلاً في الدلالة على الابتداء إلى كلمة أخرى، لأنه لم يوضع لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما: أي لفظ الابتداءين بل لكل واحد من الابتداءات المخصوصة كالكائن بين السير والكوفة وتخصيص الابتداء بخصوصية فما لم يكن طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى إلى كلمة أخرى، فظهر أن تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين:

إحداهما: الفعل أو شبهه. والأخرى: ما يذكر بعده لا على ذكرهما وإنما لم يجوّزوا حذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدأ والخبر وغيره وجوّزوا حذف الفعل أو شبهه، لأن معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققاً وتعقلاً فلا ينفك لفظه عن لفظ غيره للمحاذاة بينهما فيكون اللفظ على وفق المعنى بذكر ما بعده لحصول المحاذاة في الجملة دون العكس، لأن معنى الفعل كثيراً ما يكون أمراً عاماً يظهر كل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالباً فهو بالذكر أولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما في حروف الإيجاب نحو: نعم وبلى.

فإن قيل: حيث كان من موضوعاً لكل ابتداء مخصوص فهو يدلّ وضعاً على الابتداء المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية. ولذا صار لفظ الابتداء اسماً فالحرف كالفعل دال تضمناً على معنى مستقل. قلت: لم يؤخذ الابتداء في مفهومه مطلقاً: أي لا المطلق ولا المقيد إلا من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف الحدث في الفعل والابتداء في لفظ من فلا يفهم منه أصلاً إلا ما كان رابطاً اهـ. يّس بحروفه.

(قوله: ولم تقترن بزمن) خرج به الفعل لا نحو أمس وإلا فإن مدلوله نفس الزمان لا أنه مقترن به.

وضعاً كـ«زيد» وأنا وهذا.

والثاني الفعل وهو كلمة دلت على معنى في نفسها، ....

(قوله: وضعا) قيد لا بدّ منه فإنه لا بمطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبوح، وهو الشرب اول النهار والغبوق وهو الشرب آخره. والقيل: وهو الشرب وسطه فإن معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم أهو ماضٍ أم غيره. أما الفعل فيقترن وضعا بأحد الأزمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضرّ، لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع للآخر بوضع ثانٍ فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمي الفاعل والمفعول، فإن كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث إن الحدث المدلول له لا بدّ له من زمن ولا يكون حاصلاً حقيقة إلا في حال إطلاقه.

وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً وخرج به، نحو: عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقترانها به وضعاً ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجردّت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كأحمد، لأنه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية. وأما وضعه الأصلي فقد انسلخ عنه فتدبر اهـ خ ض.

(قوله: كزيد وأنا وهذا) الأوّل: اسم علم منقول من المصدر تقول: زاد يزيد زيداً وزيادة فهو من الزيادة. والثاني: ضمير المتكلم وحده مذكراً أو مؤنثاً. والثالث: مركب من كلمتين: الأوّل: ها التنبيه، وهو حرف. والثاني: اسم الإشارة وهو لفظة ذا للمذكر القريب.

(قوله: والثاني) أي من الأقسام الثلاثة.

(قوله: الفعل) بكسر الفاء كما قدّمنا فلا تغفل.

(قوله: وهو كلمة دلت على معنى في نفسها) إن قيل إن الأفعال الناقصة مثل كان إما أن تدلّ على وقوع حدث في زمان أو لا تدلّ فإن دلت كانت تامة لا ناقصة لأنه متى دلّ اللفظ على حصول حدث في زمان معين كان هذا كلاماً تاماً لا ناقصاً وإن لم يدلّ وجب أن لا يكون فعلاً.

واقترنت بزمن ....

أجاب الفخر الرازي بقوله الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة كان تامة مطلقاً إلا أن الاسم الذي يسند إليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا: كان الشيء بمعنى حدث وحصل وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شيء لشيء آخر مثل قولنا: كان زيد منطلقاً فإن معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضاً الحدوث والوقوع إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب والنسبة يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين لا جرم وجب ذكرهما ههنا فكما ان قولنا كان زيد معناه انه حصل ووجد فكذا قولنا: كان زيد منطلقاً معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق. وهذا بحث عميق عجيب دقيق غفل الأوّلون عنه اهـ.

ولقائل أن يقول أسماء الأفعال تدلّ على ألفاظ دالة على الزمان المعين والدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء. فهذه الأسماء دالة على الزمان المعين كما قد يتبادر من المعنى الحاصل منه.

أجيب بان المعتبر في كون اللفظ فعلاً دلالته على الزمان ابتداء. وهذه الأسماء وإن دلت على المعنى المذكور لكن بواسطة وهو المعنى الذي هو فيه من الأمر والماضي. ولقائل ان يقول اسم الفاعل والمفعول دالان على الزمان المعين وهو الحال والاستقبال.

أجيب بما ذكرناه في حدّ الاسم. ثم اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معانٍ: أحدها الحدث الذي هو معنى المصدر. وثانيها: الزمان. وثالثها: النسبة إلى فاعل مّا ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية.

أجاب الجامي: بأن المراد بمعنى في نفسها ليست تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث اهـ.

(قوله: واقترنت) في عبارة الشارح نقص، لأنه لم يذكر الحدث ويمكن أن يجاب بأن الحدث حاصل في الاقتران فمعناه الحدث مقارن للزمان في

وضعاً، فإن دلت تلك الكلمة على زمن ماضٍ فهي الفعل الماضي، نحو: قام. وإن دلت على زمن يحتمل الحال والاستقبال، فهي الفعل المضارع، نحو: يقوم. وإن دلت على طلب شيء ....

الوضع: أي اصطحبا في الوضع لهما فساوى قول بعض المصنفين ما دل على حدث وزمان. ولذا قيل: إن مثل ما قاله الشارح جزء معنى الفعل.

(قوله: وضعاً) قد تقدّم البحث في حدّ الاسم فلتطالع ثمة إن شئت.

(قوله: فإن دلت) هذا تفصيل للمجمل وسيأتي بمزيد بحث تقريره في باب الأفعال إن شاء الله تعالى.

(قوله: على زمن ماضٍ) وهو الزمن الذي قبل زمانك الذي أنت فيه.

(قوله: فهي الفعل الماضي) راعى في هي التأنيث في الكلمة وجاز أن يراعي الخبر فهو مما يجوز فيه الوجهان كما علمت.

(قوله: وإن دلت) معطوف على قوله فإن دلت وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود على الكلمة.

(قوله: يحتمل الحال والاستقبال) أي في الأصل وخرج به قولك يقوم الآن أو غداً. فالأول: يختص بالحال والثاني : يختص بالاستقبال وسيأتي أني أبسط الكلام على هذا في باب الأفعال إن شاء الله تعالى.

(قوله: الحال والاستقبال) بالنصب فيهما مفعول يحتمل الواقع صفة للفظة زمن.

(قوله: فهي الفعل المضارع) راعى فيه المرجع ويجوز أن يراعي الخبر كما تقدم فلا تغفل.

(قوله: نحو يقوم) أي فإن الأصل فيه يحتمل القيام في الحال والاستقبال: أي يحتمل أحدهما والآخر بوضع ثانٍ كما تقدم في تعريف الاسم.

(قوله: وإن دلت) أي تلك الكلمة على طلب شيء كالقيام في مثل قم وهو معطوف أيضاً على قوله فإن دلت على الكلام المتقدّم في قول المؤلف وهي

في المستقبل، فهي فعل الأمر، نحو: قم.

الثالث الحرف وهو كلمة دلت على معنى ....

اسم وفعل وحرف ثم الطلب إن كان من الأعلى إلى الأدنى فالفعل يسمى أمراً وإن كان من الأدنى إلى الأعلى فالفعل يسمى دعاء وإن كان من المساوي فالفعل يسمى التماساً، ونسب بعضهم هذا التفصيل إلى مذهب المعتزلة مع كلام ستقف عليه إن شاء الله تعالى في باب الأفعال.

(**قوله: في المستقبل**) أي لأن الأمر طلب حصول الشيء في المستقبل، لأن طلب ما حصل في الماضي لا يتصوّر وجوده فهو غير قيد بل لبيان الواقع إلا ان يقال قد يتعلق الأمر بما حصل في نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النِّسَاء: ١٣٦] - ولولا أن الإيمان حاصل قبل الأمر وإلا لما خوطبوا بما يدلّ على حصوله ولك أن تجيب بأنه الأمر بالدوام وهو غير حاصل قبل.

(**قوله: نحو قم**) امر من القيام معناه انشئ القيام الغير الحاصل في الماضي.

(**قوله: الثالث**) أي من الأقسام الثلاثة.

(**قوله: الحرف**) بفتح الحاء مع سكون الراء.

(**قوله: وهو كلمة دلت على معنى**) قال الرازي: قالوا الحرف ما جاء لمعنى في غيره. قال: وهذا لفظ مبهم لأنهم إن أرادوا أن الحرف ما دلّ على معنى يكون المعنى حاصلاً في غيره وحالاً في غيره لزمهم أن تكون أسماء الأعراض والصفات كلها حروفاً وإن أرادوا به أنه الذي دلّ على معنى يكون مدلول ذلك اللفظ غير ذلك المعنى فهذا ظاهر الفساد وإن أرادوا به معنى ثالثاً فلا بدّ من بيانه.

قال الرضي في المراد الأول بأنه لا يصح الاعتراض على حدّ الحرف بالصفات وذلك بأن يقال: إن معنى طويل مثلاً في جاءني رجل طويل موجد معناه: أي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمناً له، وذلك أن معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر إذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وإنما ذكر الموصوف قبله

في غيرها، ....

ليعين ذلك الصاحب الذي دلّ عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول اهـ كلام الرضى، فتدبر.

وقال أيضاً في المراد الثاني: إن الحرف موجد لمعناه في لفظ غيره إما مقدم عليه كما في نحو بصري أو مؤخر عنه كما في الرجل والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي إلا أن هذا تضمن معنى ثم يدلّ عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى الجدار ودالاً عليه بل الدالّ على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به.

وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد؟ متضمن لمعنى الاستفهام إذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل، وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة ذلك إذا كان ذلك الغير لازم الإضمار كما دل همزة أضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم إضمارهما اهـ فافهم ذلك فإنه عزيز المثال صعب المنال.

(قوله: دلت على معنى) أي وذلك المعنى الذي يدل عليه هو المصادر التي هي النفي والإيجاب والتأكيد والشرط والاستفهام والامتناع لأن كل حرف لا بد وأن يكون له معنى ومعناه لا يكون في لفظه إلا مصدر لأنك تقول معناها النفي والنفي لا يكون إلا مصدراً من قولك: نفى ينفي نفياً. وتقول: إن معناها التأكيد من قولك أكد يؤكد تأكيداً. وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل اهـ ابن يعيش.

(قوله: في غيرها)، أي في لفظ غيرها رضى قال: فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم؟ لأن الاستفهام معنى في الجملة إذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا في النفي في ما قام زيد إذ قيام زيد منفي اهـ.

نحو: «إلى» و«هل» و«لم».

(قوله: على معنى في غيرها) اعترض بشموله الأسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط، لأن كلا منها دالّ على معنى غيره. وأجيب بأن الأسماء الموصولة وضمير الغائب وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر كاحتياج الحروف إليه لكن لا يفيد معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فإن لفظة الذي مثلاً تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم وهو حاصل بنفسها حصول سائر الأسماء، فاحتياجها لا لحصولها في ذلك الشيء المبهم وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه منها لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة كما مر. وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بدّ لهما من معنى مخصص فلذا عدا من المعارف والكاف الاسمية معناها المثل، وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شيء كثير لا الكثرة التي هي من معنى رب.

وأما الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه في غيره، نحو أيهم ضرب وأيهم تضرب أضرب فإن معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام. ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء. وأي من الموضعين دالة على ذات وهي معنى مستقل ولا يلتفت إلى أن له معنى في غيرها من جهة أخرى فسلم الحد لكن لو زاد الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله فقط كالفاكهي تبعاً للجزولي كان أسلم فافهم.

(قوله: نحو إلى وهل ولم) فيه إشارة إلى أن الحرف ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال وهو هل تقول: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟ ومختص بالأسماء ولا مدخل له في الأفعال وهو إلى وسائر الجارات تقول إليه وإلى زيد ومختص بالأفعال ولا مدخل له في الأسماء وهو لم وسائر الجازمات تقول: لم يضرب زيد عمراً.

(قوله: وقوله) مبتدأ وقوله: يعني به خبره والعائد إليه الضمير في به.

[جَاءَ لِمَعْنى]، يعني به أن الحرف لا يكون له دخل في تأليف الكلام إلا إذا كان له معنى كـ«هل» و«لم»، فإن «هل» معناها الاستفهام ....

(قوله: جاء لمعنى) هذا القيد معلوم مما قبله فلا احتياج إلى ذكره فاكهي. وهل يدخل فيه؟ نحو: ليس زيد بقائم وبسم الله إذا جعل مبتدأ حذف خبره فيقال مبدوء به محتمل ولمح المعنى يعضده، وكذا إدخال همزة المتكلم.

(قوله: جاء) أي وضع لمعنى وفي ذلك وصف الشيء بوصف ناقله، لأن المجيء لا يتصف به الحرف بل ناقله أعني واضعه فافهم.

(قوله: لمعنى) أصله معنى كفتى أصله فتى فتحركت الياء، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً مع شروط وفوائد جمة ذكرتها في شرح الحلل، وقد أعللنا في الزلال فانظرهما وجاء لمعنى في محلّ نصب حال من حرف باعتبار أنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط وهل هو من قبيل علم الأشخاص أو الأجناس كلّ محتمل والظاهر الثاني.

(قوله: يعنى به) أي يقصد بقوله: جاء لمعنى لكن من جهة الإعراب لا يصحّ إرجاع الضمير إليه بل يجب إرجاعه إلى قوله فليتفطن.

(قوله: أن الحرف) بفتح الهمزة، لأنه واقع موقع مفعول، يعني فهو ساد مسدّ المصدر، قال ابن مالك:

وهمز إنّ افتح لسدّ مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر

(قوله: دخل في تأليف الكلام) بفتحتين، أي انتساب يعني: أن حرف إن حرف مبني ليس له في تأليف الكلام مجال كما يؤخذ من كتب اللغة ونص الصحاح، وهم دخل في بني فلان إذا انتسبوا معهم وليسوا منهم اهـ، فانظر فيه.

(قوله: فإن هل معناها الاستفهام) إن: حرف توكيد وهل اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة للحكاية ومعناه بدل من هل بدل اشتمال وبدل المنصوب منصوب. وقوله: الاستفهام خبر إن ويجوز أن يقال معناها مبتدأ

و«لم» معناها النفي، فإن لم يكن له معنى لا يدخل في تركيب الكلام كحروف المباني، نحو: زاي زيد ويائه وداله، فإن كلّا منها حرف مبنى لا حرف معنى .

والاستفهام خبره. والجملة من المبتدإ والخبر في محل رفع خبر إن، ثم انظر أيهما أولى.

قال الزمخشري في «المفصل» عند سيبويه إنّ هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله:

سائل فوارس يربوع بشدّتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

وسفح الجبل: وجهه. قال الرضى: إن هل تدخل على الجملة الاسمية لكن لا تدخل على اسمية خبرها فعل، نحو: هل زيد قام؟ إلا على شذوذ وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل أهل قال: أهل عرفت الدار بالغربين؟، وكثر استعمالها كذاك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها. وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١]، أي قد أتى فلما كان أصلها قد وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفلت على الهمزة فإن رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى وحنت إلى إلف المألوف وعانقته وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة اهـ. وقول الزمخشري إن تأملته مع قول الرضى بأدنى تأمل وجدت المخالفة بينهما بمخالفة لطيفة.

(قوله: ولم معناها النفي) في إعراب هذا كإعراب قوله: هل معناها الاستفهام فلا تغفل.

(قوله: فإن لم يكن له معنى) هذا محترز قوله إلا إذا كان له معنى.

(قوله: لا يدخل في تركيب الكلام) أي بل يدخل في مبانيه.

(قوله: حرف مبني) أي حرف مبني الكلام والمعنى هو الذي يدخل في عدد الكلمة سواء كان أصلياً أو زائداً.

[فَالاسْمُ يُعْرَف ....

(قوله: فالاسم) الفاء: فاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدّر كما مرّ في قوله: فاللفظ. اعلم أن علامة الاسم ثلاثون علامة تلتمس من أوّله وآخره وجملته ومعناه فالتي من أوّله سبع علامات وهي الألف واللام وحروف الجر وحروف النداء وحروف النصب ولولا الامتناعية.

وإما للتفصيل واو الحال ومن آخره عشر علامات وهي ياء النسب وتاء التأنيث المنتقلة والألف المقصورة والهمزة الممدودة للمؤنث وتنوين التمكين في المعربات وتنوين التنكير في المبنيات وفيما لا ينصرف إذا كان معرفة ثم نكر مثل: صه صه، وإيه وإيه، وسيبويه، وسيبويه آخر، وحروف التثنية والجمع هذه التي من آخره والتي من جملته خمس: وهي التكثير والتصغير والإضمار. مثل: أنا وأنت وأنتم وما شاكل ذلك.

والإبهام مثل: ذا وذان. والنقصان مثل: الذي وما أشبه ذلك والتي من معناه ثمان، وهو كونه فاعلاً ومفعولاً أو مخبراً عنه ومنعوتاً أو مذكراً أو مؤنثاً أو معرفاً أو منكراً. فهذه جميع علامات الاسم التي حصرها ابن يعيش في «تهذيبه» ولم يذكر المؤلف إلا خمسة، وهي: الخفض والتنوين ودخول أل وحروف الخفض وحروف القسم. أو أربعة إذا جعل حروف القسم من الحروف الجارة كما سيأتي.

(قوله: يعرف) الفرق بين الحد والعلامة: أن الحدّ يحمل على المحدود حمل مواطأة ويطرد وينعكس والعلامة لا يلزم انعكاسها لكن ذكر الحد هنا يحتاج إلى جنس وفصل وكونه جامعاً مانعاً مطرداً ومنعكساً، والجنس إما قريب أو بعيد. والفصل وهو مما يعسر على المبتدي كما لا يخفى.

فذكر الثاني هنا كالفعل تسهيلاً على المبتدي والكتاب جدير بذلك، وفي الملوي: ولم يعرف سيبويه إلا بقوله: الاسم كرجل وفرس، والفعل: كقل وقام. والأفعال: أمثلة أخذت من لفظ إحداث الأسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن ولم ينقطع اهـ. قال ابن هشام: وهو كلام حسن

بِالخَفْضِ ....

عال اهـ. قول الملوي.

(قوله بالخفض) تتبعت كلام المؤلف فلم أجده عدل عن الخفض إلى الجر غير مرة في باب الاستثناء وسيأتي أني أذكر معناه في الإعراب مستوفى إن شاء الله تعالى.

وفي التوضيح: المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر اهـ. قال يّس قال ابن قديد: فيه نظر لأن الكسرة التي يحدثها عامل الجر أعمّ من أن يكون لفظياً أو تقديراً أو محلياً وحينئذٍ يرد عليه نحو: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ [المَائدة: ١١٩]، فإن ينفع في محل الكسر وليس باسم. فإن قال: هو اسم تأويلاً. قلنا: وكذا إن قمت اسم تأويلاً ولذا قالوا إنه مبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡۖ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤].

قال أيضاً: يرد الكسرة في نحو مسلمات، فإنه يختص بالاسم أيضاً ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التي يحدثها عامل الاسم وحينئذٍ يدخل مسلمات ويخرج عنه نحو - ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ [المَائدة: ١١٩] - فإنه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اهـ. ونظر فيه في التوشيح، لأن المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدي المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجرّ التقديري والمحلي لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدي أن موضع الجملة اهـ قول يّس.

وأقول الحصر في الكسرة قصور لعدم اشتماله الفتحة في صورة الاسم الغير المنصرف والياء في الأسماء الستة والجمع المذكر السالم والتثنية. ويجاب بأنه لا يظهر في الفتحة عند فهم المبتدي أنه علامة للاسم، لأنه يوجد في الفعل في مثل ضرب، وكذا الياء يوجد في الفعل أيضاً في مثل تضربين وأيضاً الكسر أصل، وذكر الأصل كافٍ.

(قوله أيضاً: الخفض) اختص بالاسم، لأنهم قصدوا أن يوفوا للاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه

وَالتَّنْوِينِ وَدُخُولُ الأَلِفُ وَاللَّامُ ....

واحداً منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الخفض وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب فليتأمل.

تنبيه: الخفض يتناول الخفض بالحرف وسيأتي قريباً وبالإضافة والتبعية وسيأتيان في باب المخفوضات والتوهم وسأذكره في ذلك الباب أيضاً إن شاء الله تعالى.

(قوله: والتنوين)، أي الغير الغالي والترنم، لأنهما لا يختصّان بالاسم بل يدخله والفعل والحرف كما سيأتي عند تعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة لذلك.

(قوله: ودخول الخ)، أي وجود لأنه لا معنى للدخول.

(قوله أيضاً: ودخول الألف واللام) اعترض من ثلاثة أوجه: الأوّل أنه لا يقال للثنائي كـ«هل» الهاء واللام وبل الباء واللام وكذلك ههنا.

الثاني: هذا التعبير لا يشمل أم في لغة طيئ ومنه الحديث: «ليس من أمبر امصيام في امسفر».

الثالث: أن منه الموصولة فتدخل على الفعل، نحو:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

والاستفهامية تقول أل فعلت بمعنى هل فعلت، فتدخل على الفعل الماضي حكاه قطرب. أجيب عن الأوّل بأن ذلك مسلم لو مشينا على أنّ المعرّف الهمزة واللام، أو كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وأما إن مشينا على أن المعرّف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل، فتعبير المؤلف أصل بالنسبة إلى من عبر بأل، أو قلنا: إن المعرف اللام والهمزة زائدة معتدّ بها في الوضع فلا اعتراض عليه، لأنه يجوز أن يعبر بأل نظراً للاعتداد بها، وهو الأقيس وبالألف واللام نظراً لزيادتها فليتأمل.

وعن الثاني بثلاثة أجوبة: الأوّل أنه ترك ذلك لعدم شهرته والكلام هنا

وَحُرُوفُ الخَفْضِ] ....

فيما اشتهر وأين يعرف المبتدي ما لا يشتهر.

الثاني: أن أم اختص ببعض اللغات، وهو لغة طيئ وتركه ذلك لا ينافي الأولوية لكن لم ينلها بذلك.

الثالث: وهي الحق الحقيق أن العلامة في الحقيقة صحة دخول أل لا دخولها بالفعل وأين الكلمة التي يصح دخول أم ولا يصح دخول أل عليها إذ كل ما دخلت أم تدخل أل ضرورة، فإن جميع العلامات حتى في الفعل المراد بها صحة القبول لا الحلول بالفعل، فافهم ذلك، فإنه مهمّ وقد صرّح بذلك المؤلف رحمه الله تعالى في علامة الحرف. وعن الثالث بأن ذلك كما قاله ابن هشام ضرورة قبيحة حتى قال الجرجاني ما معناه إن استعمال مثل ذلك في النثر خطأ بإجماع، أي أنه لا يقاس عليه وفيه نظر. وسيأتي أني أذكر الألف واللام بمزيد بحث إن شاء الله تعالى في التعريف مع مناسبة المقام.

(قوله: وحروف الخفض) من إضافة السبب للمسبب، أي الحروف التي هي سبب في الخفض، أي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم أو جعلت علامة، لأنها توجد الخفض المختص به. لا يقال: لا حاجة إلى ذكرها فإن الخفض يغني عنها، لأنا نقول: عدم الاحتياج إليها غير مسلم لأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبنية نحو هذا وهذه وهؤلاء، فإن الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض، لأن إعراب المبنى محلى وأين يعرف المبتدي هذا الكلام، فإذا قلت مثلاً: مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة أو بهؤلاء القوم كان كل منها مبنياً على السكون في الأوّل والكسر في الأخيرين في محل جر، ولا أثر للخفض هنا ظاهراً فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض إذ الذي في محل خفض ليس مخفوضاً فلا يتناوله التعبير بالخفض، فيحتاج لذكر حروف الخفض لأجله. فإن قلت: وجدنا حرف الخفض يدخل على ما ليس باسم نحو:

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

يعني أن الاسم يتميز عن الفعل والحرف بالخفض، نحو: مررت بـ«زيد وغلام زيد». فـ«زيد» المجرور بالباء وغلام اسمان لوجود الخفض والتنوين، نحو: زيد ورجل. فـ«زيد ورجل» كلّ منهما اسم لوجود التنوين فيه. والتنوين نون ساكنة

ونحو على بئس العير. قلت: إن الحرف هنا دخل على اسم محذوف والأصل ما في الأوّل ما ليلي بليل نام صاحبه.

والثاني: نعم السير على عير مقول فيه بئس العير.

(قوله: بالخفض)، أي فالخفض هو المميز للاسم من بين قسيميه الفعل والحرف.

(قوله: بزيد) قد يوجد الخفض والتنوين معاً في لفظ زيد فلهذا لا معنى لاقتصار الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة بأنه دخله الجر، ولم يزد على قوله: والتنوين وأيضاً يدخله الجار فالأولى أن يمثل بنحو: مررت بغلام صاحب الدار فإن صاحب اسم لدخول الخفض عليه، أي وجوده.

(قوله: وغلام زيد)، أي المجرور بما جرّ المعطوف عليه وهذا هو مقصود الشارح بالتمثيل إذ لفظه غلام مجرور. ولذا قال لوجود الخفض ، أي فيهما أعني في لفظة زيد ولفظة غلام فالذي وجد فيه الجر فقط بلا ظهور الجار هو لفظة غلام فليتفطن.

(قوله: والتنوين) معطوف على بالخفض، أي إن الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بالتنوين ولو وحده، فقوله: نحو زيد ورجل، أي من قولك: جاء زيد وقام الرجل، ولذا قال لوجود التنوين، أي فقط.

(قوله: والتنوين نون ساكنة) هو في الأصل مصدر نوّنت الكلمة إذا ألحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض العبارات، ثم غلب حتى صار علماً للنون المذكورة وبذلك يندفع اعتراض السهيلي في نتائج الفكر حيث قال تصحيح العبارة عندي أن يقال التنوين إلحاق الاسم نوناً ساكنة، لأن التنوين مصدر نوّنت الحرف، أي ألحقته نوناً كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت لها نعلاً وليس التنعيل هو النعل. وكذلك التنوين ليس هو

تلحق الآخر لفظاً ....

النون بمجردها وهذا يطرد في الحروف تقول سنيت الكلمة، أي ألحقت بها سيناً وكوفتها، أي ألحقت بها كافاً اهـ.

قال بعض من كتب على القطر معترضاً على جعله علماً بالغلبة ما نصه وفيه أنه إنما يحسن كونه علماً بالغلبة أن لو كانت النون المذكورة جزئياً من جزئيات المعنى الكليّ الذي وضع اللفظ بإزائه أعني إلحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله: ألوم على لوّ، لأن لو هنا على لفظه ولذلك شدّد آخرها وجرت كذا في «الحواشي الحفناوية». وهو مبني على أن الكلمة إذا قصد بها لفظها دون معناها كانت علماً على ذلك اللفظ، لأنها موضوعة بوضع ضمني لشيء بعينه غير متناول ما أشبهه.

وقد رده السيد السند أفيض عليه رحمة الواحد الأحد، فقال في بحث تنكير المسند إليه من شرح المفتاح في بحر كلام ذكره وإن أريد به اللفظ كان أيضاً معرفة، لأنه مؤول بهذا اللفظ لا لأنه علم حقيقة بناء على ما توهم من أن وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفس ذلك اللفظ علماً له وأنه باطل قطعاً اهـ انظر «حواشي الفاكهي».

(قوله: ساكنة) أي أصالة والتقييد به لئلا يخرج ما حرك لعارض التقاء الساكنين كتنوين عاد الأولى، وإنما لم تحذف كما حذفت نون التوكيد المخففة عند ملاقاة الساكن لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج بقيد الساكنة المتحركة، نحو: النون الأولى في ضيفن ورعشن الأول للطفيلي الذي يتبع الضيفان.

والثاني: اسم لكثير الارتعاش، أي الارتعاد. وأما الثانية فتنوين كما نبه عليه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة في «شرح الألفية».

(قوله: تلحق الآخر) خرج به النون اللاحقة لغير الآخر، نحو: نون انكسر ومنكسر.

(قوله: لفظاً) صفة لمصدر محذوف تقديره لحوقاً ملفوظاً.

لا خطاً. ....

(**قوله: لا خطا**) لا: عاطفة. وخطا: معطوف على لفظاً. قال الشارح في «شرح الألفية»: خرج به تنوين الترنم، نحو:

أقلي اللوم عاذل والعتابن

وهو اللاحق للقوافي المطلقة، أي التي آخرها حرف مدّ عوضاً عن مدة الإطلاق. وأصله العتابا وكذا خرجت نون التوكيد في نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]، لأنها تكتب هي أو بدلها، وهو الألف اهـ. ومن تأمل كلامه أبقاه الله بالسلامة في ذلك الشرح بأدنى تأمل يظهر له أن المراد بالخط في قوله: لا خطاً أن تكتب بصورتها أو بعوضها من الألف أيضاً، ولا يرد عليه زيداً في الوقف حيث تكتب بعوضها، لأن السقوط خطا يكفي في بعض الأحوال كالدرج هنا. قال يّس في «حواشي الفاكهي» لا يرد رأيت زيداً في الوقف، لأنه يسقط رفعاً وجراً وأما سقوطه في الدرج فلا يكفي في دفع الإيراد المبني على ثبوته خطاً لما تقرر أن حق الكلمة أن تكتب بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو. قال زيد بن عمرو: والتعريف مبني على الأعم الأغلب اهـ. وكذا في «حواشي التوضيح» وقوله الأعم الأغلب هو مرادنا بالكفاية في بعض الأحوال.

واعلم أن أنواع التنوين المختصة بالاسم أربعة: أحدها تنوين التمكين، أي التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف غالباً. قال ابن هشام: فائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً، وتنوين الصرف وذلك كـ«زيد ورجل ورجال»، والذي يدل على تنوين رجل للتمكن لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل، قاله ابن الحاجب.

قال الشيخ وردّ اهـ، أي من التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها وفيه نظر فتأمل. ثم رأيت الشيخ الرضى قال: أنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمات ومسلمون، فنقول: التنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً، فإذا سميت به الاسم

....

تمحض للتمكن. قال يّس: فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير.

ويمكن الانتصار لابن الحاجب لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان اهـ. قلت كالدنوشري يمكن أن يقال تنوين نحو: رجل قبل العلمية للتنكير فقط، وبعدها يخلفه التمكين.

وثانيها: تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها تقول سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيناً اسمه ذلك وبه إذا أردت شخصاً مّا اسمه سيبويه وإيه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية، أي الحديث المعهود. وكذا قالوا. وهو كما قاله الشيخ خالد: مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر. وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات ورده العلامة الدنوشري.

وثالثها: تنوين المقابلة، أي مقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم، نحو مسلمات وفي تفريقه بين رجال ومسلمات وقفة، ويمكن أن يقال: فرق لأن جمع المؤنث السالم مع جمع المذكر السالم في جعل النصب والجر سواء فيهما ولا كذلك في جمع التكسير وإنما قالوا: إنها تنوين المقابلة إذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى: ﴿مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [البَقَرَة: ١٩٨]، ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام وليست عوضاً عن المضاف إليه ولا للترنم، فلم يبق إلا أن يقال: هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، لأن هذا معنى مناسب ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعاً للجر كما في جمع المذكر كما مرّ.

فالنون في جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة تمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك قاله الرضى.

لا يقال: قد وجدنا في مفرد جمع المؤنث ما ليس فيه تنوين، نحو: فاطمة

....

فلم يقل تنوينه عوض عن تنوين الاسم المفرد، لأنه جعل مقابلاً لجمع المذكر. لأنا نقول كما وجدنا ذلك وجدنا أيضاً في مفرد الجمع المذكر السالم ما ليس له تنوين كإبراهيم فيطابق التقابل.

قال الرضى أيضاً: قال الربعي وجار الله، يعني الزمخشري: إن التنوين في نحو: مسلمات للصرف. قال جار الله: وإنما يسقط في عرفات، لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء التي لها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة الجمع المؤنث وفيما قاله نظر، لأن عرفات مؤنث. ثم قال: والأولى عندي أن يقال: إن التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط في نحو من عرفات، لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذفا المانع هذا اهـ فانظره.

ورابعها: تنوين العوض وهو اللاحق عوضاً من حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه مفرداً. وجملة فالأوّل كجوار وغواش، فإنه عوض عن الياء. قال في «المغني» وفاقاً لسيبويه والجمهور لا عوضاً من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافاً للمبرد إذ لو صح لعوض عن حركات، نحو: حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للأخفش.

وقوله: لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود، لأن حذفها عارض للتخفيف وهي منوية بدليل أن الحرف الذي بقي أخيراً لم يحرك بحسب العوامل اهـ.

والثاني: كجندل. قال في «المغني»: فإن تنوينه عوض من ألف جنادل. قاله ابن مالك والذي يظهر لي خلافه وأنه تنوين الصرف. ولهذا لم يجرّ بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو: جوار وغواش اهـ.

والثالث: تنوين كل وبعض إذا قطعا عن الإضافة، نحو: وكلا ضربنا له

ودخول الألف واللام، نحو: الرجل والغلام، فكلّ منهما اسم لدخول «أل» عليهما وحروف الخفض، نحو: مررت بـ«زيد ورجل» فكلّ منهما اسم لدخول حرف الخفض، وهي «الباء» عليهما. ثم ذكر ....

الأمثال، فضلنا بعضهم على بعض.

والرابع: اللاحقة لإذ، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الرُّوم: ٤] عوضاً عن الجملة التي تضاف إليها والأصل، والله أعلم. ويوم إذ ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾﴾ [الرُّوم: ٢] يفرح المؤمنون، فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة إيجازاً وتحسيناً فالتقى ساكنان ذال إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة يوم إليها وبقي من أقسام التنوين ما محله في المطولات.

(قوله: ودخول الألف واللام) لو عبر بدخول أل كان أولى وسيأتي الكلام على هذا في المعرفة والنكرة إن شاء الله تعالى. وقد سبق بعض ذلك عند قول الماتن والتنوين.

(قوله: نحو الرجل والغلام)، أي من نحو قولك: جاء الرجل والغلام.

(قوله: لدخول أل)، أي وجوده إذ لا معنى للدخول كما قدمنا هناك فلا تغفل.

(قوله عليهما) لو قال عليه عائداً على كل كان أولى.

(قوله: لدخول حرف الخفض) وهو الباء الظاهر في الأول والمقدر في الثاني لعطفه على مجرور، فهو مجرور بما جر المعطوف عليه والمراد بالدخول الوجود كما مرّ آنفاً.

(قوله: عليهما) لو قال عليه كان أولى كما سبق، وإنما قال: عليهما ولم يقل على الأول لما ذكرناه.

(قوله: ثم ذكر الخ) عطف على متوهم، أي قال: كذا ثم ذكر ومثله سائغ. ونبه الشارح عليه بأن المصنف ذكر ذلك على جهة الاستطراد، وهو ان يذكر عند سوق الكلام لغرض ما يكون له نوع تعلق به، ولا يكون السوق

جملة من حروف الخفض فقال: [**وَهِيَ**: «**مِنْ**» ....

لأجله. وإنما قلنا له نوع تعلق إذ لو لم يكن له نوع تعلق بالمرة لكان الكلام عن البلاغة بمعزل. ولعلنا نذكر معنى الاستطراد على وجه آخر عند تكلم شارحنا عليه في باب النعت إن شاء الله تعالى.

(**قوله: جملة من حروف الخفض**) أي لا جميعها كما أفادته العبارة بمن. وقد زاد المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه في باب المخفوضات: مذ ومنذ وواو رب، كما هو لائق بذكرها هناك كما لا يخفى.

(**قوله: وهي من**) الخبر مجموع المعطوف والمعطوف عليه فلا يشكل الحمل على حروف الخفض وتقديم العطف والإخبار وذلك بأن يجمع المتعدد أولاً في هذه الصورة بأن يعطف أولاً ثم يجعل خبراً.

فإن قيل في كلام المصنف: الإخبار بالحرف، والحرف لا يصلح للإخبار به ولا عنه، لأنه موضوع لنسب مخصوصة لا لذاتها.

قلت: معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبراً عنه بمجرد لفظه كما أن معنى قولهم الحرف لا يخبر عنه، أي لا يخبر عن معناه معبراً عنه بمجرد لفظه، وإلا فلفظ الحرف مخبر به. كقولنا: الحرف في ولا ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا: ضرب فعل ماضٍ. وكذا المعنى إذا لم يعبر عنه بمجرد لفظه، كقولنا بعض ما لا يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه اهـ. شنواني على شرح الشيخ خالد لهذا المتن.

والحاصل: أن كلا من الحرف والفعل إن أريد معناه لا يخبر عنه كما لا يخبر بالحرف وإن أريد لفظه فيخبر عنه كما يخبر بالحرف. فإن قيل: ما معنى قولهم قد حرف بقصد اللفظ والإخبار بأنه حرف لا يساعده كما تقول ضرب فعل، لأن الخبر المألوف عين المبتدإ والإخبار عنهما بأنهما حرف وفعل قد يفيد المغايرة والتفارق بينهما.

أجيب: بأن معناه أعني معنى قولهم قد حرف ما صدق عليه قد من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو: قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد

....

الواقعة هنا، فإنها اسم لإرادة لفظها، وكذا يقال في مثل ضرب فعل فلتتأمل إن كنت ذا فهم، لأنك إذا تأملته وجدت فيه كلاماً فاسداً.

(قوله أيضاً: من) معناه لابتداء الغاية قال الرضى: كثيراً ما يجري في كلامهم أن من لابتداء الغاية وإلى لانتهاء الغاية. ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى. والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية، فمن الابتداء في غير الزمان عند البصريين سو اء كان المجرور بها مكاناً، نحو: سرت من البصرة أو غيره نحو قولهم: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو.

وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، ثم قال: وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء إذ المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه. ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل، نحو: سرت من البصرة، ويكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو: تبرّأت من فلان إلى فلان وكذا خرجت من الدار، لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً إذ يقال: خرجت من الدار إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ولا أصليين للمعنى الممتد، بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فمن في الآيتين بمعنى في وذلك لأن من في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في نحو: جئت من قبل زيد ومن بعده.

وعلامة كونها للابتداء أن يحسن في مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، لأن معنى أعوذ به التجئ إليه فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء اهـ. ببعض حذف. وإعراب الآية الأولى اللام للابتداء ومسجد مبتدأ وأسس في محل رفع نعت لمسجد، وهو المسوغ لكون المبتدإ نكرة وأحق خبره من أول يوم متعلق به ونائب الفاعل الضمير المستتر

و«إِلَى»]، نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة، ....

في أسس على حذف المضاف، أي أسس بنيانه. وقد صرح به في أفمن أسس بنيانه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأضمر.

تنبيهان: الأول: إنما بدأ المؤلف بمن لأن من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها، ولأنها أقوى حروف الجر بدليل أنها دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها من سائر الحروف الجارة، نحو من عندك وما لازم النصب على الظرفية نحو من قبل ومن بعد.

والثاني: أنها تدخل على الضمير نحو: منك والظاهر نحو: ومن نوح. ولعلنا نزيد على هذا في باب المخفوضات.

(قوله: وإلى) قال الرضى: تستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو: أتموا الصيام إلى الليل والأكثر عدم دخول أحدى الابتداء والانتهاء في المحدود. فإذا قلت: اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع. فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشراء ويجوز دخولهما فيه مع القرينة.

وقال بعضهم ما بعد إلى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل في غيره إلا مجازاً وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها، نحو: أكلت السمكة إلى رأسها، فالظاهر الدخول وإلا فالظاهر عدم الدخول نحو: أتموا الصيام إلى الليل. والمذهب هو الأول اهـ قول الرضى، وعلل ابن هشام المذهب الأول بأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد. فحاصل المذاهب على الثلاثة.

الأول: الدخول إن كان من الجنس.

والثاني: الدخول مطلقاً.

الثالث: عدم الدخول مطلقاً وعلى كل إذا دلت قرينة على الخروج او الدخول عمل بها وهو الحق الذي لا شك في مثله فتنبّه لهذا الموضع، ولله الحمد.

(قوله: سرت من البصرة إلى الكوفة) قد علمت أنه متى دخل بعد من ما يقابلها فهي بمعنى الابتداء وإلى بمعنى الانتهاء فهما ههنا كذلك، أي سرت

فكل من البصرة والكوفة اسم لدخول «من» على الأول و«إلى» على الثاني **[وَعَنْ]**، نحو: رميت السهم عن القوس، ....

مبتدئاً من البصرة منتهياً إلى الكوفة. وعلمت أنه لا يحسن هنا أن يقال لا يدخل المحدود إذ القرينة لا تساعد عدم دخوله فيه فلتتفطن.

(قوله: من البصرة) بفتح الباء وإذا نسب الشخص إليها قيل: البصري بالكسر اهـ. شرحي الصغير للألفية لابن مالك.

(قوله: لدخول)، أي وجود كما قدّمنا.

(قوله: على الأول)، أي لفظ البصرة. والثاني: اي لفظ الكوفة.

تنبيه: اعلم أن «إلى» تدخل على المضمر، نحو: إليه. والظاهر نحو: إلى الكوفة.

(قوله: وعن) من معانيها المجاوزة. وقال الرضى: أي لبعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدى بها. قال يّس نقلاً عن الدنوشري: هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه. وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤]، شبه انصراف البصيرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه اهـ، وضنكاً مصدر وصف به فيستوي فيه المذكر والمؤنث. ومعناه: ضيقاً وقرئ ضنكى كسكرى ومعيشة اسم إن وله خبرها. قال في «المغني»: ولم يذكر البصريون سواها، أي سوى المجاوزة. ولعلنا نزيد على هذا في باب المخفوضات إن شاء الله تعالى.

(قوله: رميت السهم عن القوس) أي بعدت السهم عن القوس بسبب الرمي. قال الرضى: وكذا أطعمه عن الجوع، أي: بعده عن الجوع بسبب الإطعام وكذا أدّيت الدين عن زيد. وقولهم: رويت عنه علماً وأخذت عنه مجاز كأنك نقلته. وقولك: جلست عن يمينه، اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس. وقوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، مضمن معنى يتجاوز ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي طبقاً متجاوزاً في الشدة عن طبق آخر دونه

فالقوس اسم لدخول «عن» عليه **[وَعَلَى]** ....

في الشدة فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله. وقوله: عن طبق صفة طبقاً وليس المراد طبقتين فقط، بل المقصود جنس أطباق كل واحد منها أعظم من الآخر، فهو مثل التثنية في لبيك.

قال أبو عبيدة: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النّجم: ٣]، أي بالهوى. والأولى أنها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر، أي نطقاً صادراً عن الهوى فعن في مثله تفيد السببية كما في قولك: قلت هذا عن علم أو عن جهل، أي قولاً صادراً عن علم اهـ. وفي يَس على التوضيح كلام طويل في مسألة التضمين فانظره فإنه مهمّ جداً.

(قوله: لدخول عن) أي وجوده كما مر غير مرة، أي ولوجود أل في أوّله.

(قوله: وعلى) من معانيها الاستعلاء، أي العلوّ إما حقيقة، نحو: زيد على السطح أو مجازاً نحو: عليه دين. كما يقال ركبه دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره.

قال الرضى: ومنه عليّ قضاء الصلاة وعليه القصاص، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مَريَم: ٧١] تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهوراً في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه، نحو: ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تعالى، نحو: توكلت على الله واعتمدت عليه وأما قوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير

فيحمل رضيت في التعدي على ضده، أي سخطت كما حمل بعت على اشتريت وقربت منه على انفصلت منه. وقولهم: فلان على جلالته يقول: كذا أي معها وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم: ركبته الديون، أي لزمته ومنه سر على اسم الله، أي ملتزماً به فكأنه مركب يحملك إلى مقصودك. ومنه قولك: مررت على زيد لا يفيد أن مرورك به كان من جهة

نحو: ركبت على الفرس، فالفرس اسم لدخول «على» عليه **[وَفِي]** ....

الفوق بخلاف معنى مررت به اهـ.

وقوله: بخلاف مررت به أي إن قولك: مررت عليه لا يخالف معنى مررت به بأن زاد عليه بالاستعلاء تأمل.

(قوله: ركبت على الفرس) هو استعلاء حقيقي كما علم مما تقدم. وظاهر كلام المصنف في باب المفعول به مع كلام شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة التسوية بين ركبت الفرس وركبت عليه وهو كذلك. وفي «المصباح»: ركبت الدابة وركبت عليها.

(قوله: لدخول على) أي وجوده كما تقدم غير مرة.

(قوله: عليه) أي على لفظ الفرس، أي مع وجود أل ولكن لم يذكره لوضوحه وللتقريب على المبتدي.

(قوله: وفي) من معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء حقيقة في الأجسام بأن كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز مكانية أو زمانية فالمكانية، نحو: ﴿فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرُّوم: ٣]. والزمانية نحو: ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الرُّوم: ٤]، أو مجازية بأن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما، فهي على ثلاثة أنواع: إما بكون الظرف والمظروف معنيين، نحو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾ [البَقَرَة: ١٧٩]، أو الظرف معنى والمظروف ذاتاً، نحو: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ﴾ [البَقَرَة: ٨٢] في رحمة الله، أو بالعكس نحو: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ﴾ [الأحزَاب: ٢١]، ومعنى أسوة، والله أعلم اقتداء وهو اسم كان ولكم خبرها. قال الرضى في الحديث «في النفس المؤمنة مائة من الإبل» معناه أي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال إنها للسببية. وقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]، قيل: إن في بمعنى على فيه والأولى بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف. وقيل: إنها بمعنى الباء في قوله:

وتركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلا

نحو: الماء في الكوز، فالكوز اسم لدخول «في» عليه. **[وَرُبَّ]** ....

والأولى أن تكون بمعناها، أي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن وقيل: هي بمعنى إلى في قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩]، والأولى أن تقول: هي بمعناها والمراد التمكن. وقيل: هي بمعنى مع في قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ٢٩﴾ [الفَجر: ٢٩]، والأولى بمعناها أي حاصلة في زمرة عبادي أو بمعنى: ادخلي أيها الروح في أجسام عبادي.

وقوله: أنت أخي في الله، أي في رضا الله، أي رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا لا نخرج عنه إلى الأغراض الدنيوية. وكذا قولهم: الحب في الله والبغض في الله اهـ ببعض حذف.

(قوله: الماء في الكوز) الكوز: معروف جمعه كيزان وأكواز وكوزة مثل عود وعيدان وأعواد وعودة قاله في «الصحاح»، فهو بضم الكاف وسكون الواو.

(قوله: لدخول في) أي وجودها كما تقدم غير مرة.

(قوله: عليه)، على لفظه الكوز مع كونه مجروراً وقد وجد فيه أل أيضاً وقد مر غير مرة.

(قوله: ورب) قال الرضى: في رب ثمان لغات أشهرها: ضم الراء وفتح الباء المشددة. والثانية: ضم الراء وفتح الباء المخفّفة. والثالثة: ضم الراء وضم الباء المخففة. والرابعة: ضم الراء وإسكان الباء المخففة. والخامسة: فتح الراء وفتح الباء المشدّدة. والسادسة: فتح الراء وفتح الباء المخففة. والسابعة والثامنة: ضم الراء وفتح الباء مشدّدة ومخففة بعدها تاء مفتوحة اهـ. وقد تجمع لغاته بتفتيش من كتب اللغة مع زيادة ما في عشرين وهذا نظمها لبعضهم:

من اللغى اللاتي لربّ خال   وكلها عشرون قد تنال

رب رب رب رب ربتما   ربت ربت ربت ربت ربتما

رب ربما رب رب ربتما   فربما رب ربما ربتما

خذ ربما يا صاح بالتمام   فحفظها صعب لدى العوام

....

فالأوّل: ضم الراء وفتح الباء المشددة. والثاني: بلا تشديد. والثالث: فتح الراء وفتح الباء المشدّدة. والرابع: بلا تشديد. والخامس: فتح الراء وفتح الباء المخففة وبعدها تاء ساكنة مع ميم مفتوحة وألف ساكنة. والسادس: ضم الراء وفتح الباء المشددة آخره تاء ساكنة. والسابع: بلا تشديد. والثامن: فتح الراء وفتح الباء المشدّدة آخره تاء ساكنة. والتاسع: بلا تشديد. والعاشر: ضم الراء وفتح الباء المخففة، فتاء ساكنة بعدها الميم والألف. والحادي عشر: ضم الراء وإسكان الباء. والثاني عشر: ضم الراء وفتح الباء المشدّدة بعدها الميم والألف. والثالث عشر: ضم الراء وضم الباء المشددة. والرابع عشر: بلا تشديد. والخامس عشر: ضم الراء وفتح الباء المشدّدة وإسكان التاء وبعدها الميم والألف. والسادس عشر: فتح الراء وفتح الباء المشددة آخره الميم والألف. والسابع عشر: فتح الراء وسكون الباء. والثامن عشر: فتح الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف. والتاسع عشر: فتح الراء وفتح الباء المشددة وإسكان التاء آخره الميم والألف. والعشرون: ضم الراء وفتح الباء المخففة آخره الميم والألف.

قال ابن هشام في «المغني»: إن ربّ حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم: إنه أخبر عنه في قوله:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عاراً عليك وربّ قتل عار

بعار بل عار خبر لمحذوف، والجملة صفة لمجرور أو خبر للمجرور إذ هو في موضع مبتدإ كما سيأتي اهـ. ولذا قال في «كفاية المعاني»:

وهو على الراجح حرف جر ... لأنه أضيف للمنجر

مبتدأ ورب قتل عار ... أي هو عار ما به اعتبار

قال الرضى: ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال: ما لقيت رجلاً رب رجل لقيت، أي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة، فإني لقيت منهم شيئاً وإن كان قليلاً. قال ابن السراج: النحاة كالمجمعين على أن رب جواب لكلام إما

....

ظاهر، أو مقدر فهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماضٍ منفي فلهذا لا يجوّزون رب رجل كريم أضرب بل ضربت، وإنما كان محذوفاً في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، أي أصل معنى «رب» ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة وذلك نحو قوله:

رب هيضل لجب لففت بهيضل

والهيضل الجيش الكثير واللجب الصوت والجلبة واللف الخلط والجمع. وقال في «المغني» إن رب ليس معناه التقليل دائماً خلافاً للأكثرين ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً اهـ. وهو في غاية الحسن وكلام الرضى في غاية الدقة ولا مخالفة بين كلاميهما إذا تأملته.

وفي «كافية» ابن الحاجب ما نصه ورب للتقليل، أي لإنشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما أن كم لها صدر الكلام لكونها لإنشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها إلى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب، لأنه إذا وصف الشيء صار أخص وأقل مما لم يوصف على الأصح. وفعلها يعني الذي تعلق به رب فعل ماضٍ، لأنها للتقليل المحقق ولا يتصوّر ذلك إلا في الماضي، نحو: رب رجل كريم لقيته أو رب رجل كريم لم أفارقه محذوف ذلك الفعل الماضي غالباً لوجود القرائن، نحو: رب رجل كريم، أي لقيته.

وقد تدخل على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وإن كان المميز مثنى أو مجموعاً مذكراً كان المميز أو مؤنثاً، نحو: ربه رجلاً أو رجلين أو رجالاً، أو امرأة أو امرأتين أو نساء خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإنهم يقولون: ربهما رجلين وربهم رجالاً وربها امرأة وربهما امرأتين وربهنّ نساء. وتلحقها ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الحمل نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، وقد تكون «ما» زائدة فتدخل على الاسم

نحو: ربّ رجل كريم لقيته، فرجل اسم لدخول رب عليه، **[وَالبَاءُ]** ....

وتجر نحو: ربما ضربه بسيف صقيل اهـ بزيادة من شرح الجامي عليها.

والصقيل: قال في «المصباح»: صقلت السيف ونحوه صقلاً من باب قتل، وصقالاً أيضاً بالكسر جلوته، والصقيل: صانعه اهـ.

(قوله: رب رجل كريم لقيته) رب: حرف جر شبيه بالزائد. ورجل: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. وكريم مخصص مسوغ لكونه مبتدأ. ولقيته: فعل وفاعل ومفعول. والجملة خبر المبتدإ.

وذكر ابن هشام في «المغني»: أن مجرور رب يجوز أن يكون مفعولاً على حد زيداً ضربته قال: ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار، لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر اهـ. وعلى كل فكريم نعت لرجل، وإنما كان مكسوراً للجوار كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، عطفاً على الوجوه والأيدي. ولذا كانت الأرجل مغسولة لا ممسوحة ويجوز أن يقرأ كريم بالرفع على الأوّل وعليه فلا إشكال.

(قوله: لدخول رب عليه) أي مع كونه منوّناً مخفوضاً والمراد بالدخول الوجود كما مرّ غير مرة.

تنبيه: يدخل رب على النكرة لا غير وباقي الكلام عليها يأتي في باب المخفوضات إن شاء الله تعالى.

(قوله: والباء) ومعناها الإلصاق وهو أصل معانيها. قال سيبويه: وإنما هي للإلصاق والاختلاط ثم قال: وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله، قاله في «التصريح». قال في «المغني»: ثم الإلصاق حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه، ولو قال: أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف، أي الانصراف ومجازى، نحو: مررت بزيد، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد اهـ فجعل الإلصاق بما يقرب منه كالإلصاق ونازع الدماميني في كون الإلصاق في صورة القبض على نحو الثوب

نحو: مررت بـ«زيد»، فزيد اسم لدخول «الباء» عليه. **[وَالكَافُ]** ....

حقيقياً واستظهر أنه مجاز بجعل إلصاق الإمساك بالثوب إلصاقاً بزيد لما بينهما من المجاورة، ثم الحقيقي نوعان: ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت بزيد، وما يصل الفعل بدونه، نحو: أمسكت بزيد فإنّ الباء أفادت أنّ إمساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيداً فإنما يفيد منعه الانصراف بوجه ما.

(قوله: نحو مررت بزيد) يحتمل أن الباء للإلصاق فالمعنى أنه جالس وأنت مررت عليه أو للمعية فالمعنى أنه مر معك لكن يحتمل أنه هو الذي حملك على المرور وأنك أنت الذي حملته وجعلته مارًّا. قال في «المغني» وعن الأخفش: أن المعنى مررت على زيد بدليل، ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الصَّافات: ١٣٧]، وأقول إن كلا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح فإن أفضى إلى ما تقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويله بالجماعة وكقوله:

وبات على النار الندا والمحلق

فإذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه كمررت ومررت عليه وإن كان قد جاء كما في لتمرون عليهم يمرون عليها.

ولقد أمر على اللئيم يسبني

إلا أن امرر به أكثر فكان أولى بتقديره أصلاً ويتجه على هذا الخلاف خلاف في المقدر في قوله:

تمرون الديار ولم تعوجوا

أهو الباء أم على، انتهى.

(قوله: لدخول الباء عليه)، أي مع وجود التنوين والخفض ففيه ثلاث علامات للاسم والمراد بالدخول الوجود كما سبق.

(قوله: والكاف) من معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص في الشرف أو في الخسة بكامل فيهما هذا أصله فنحو: زيد كعمرو مع أنهما متساويان فيهما لعله فرعه.

نحو: زيد كالبدر، فالبدر اسم لدخول «الكاف» عليه.

قال الرضى: ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو: جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار. فإن قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف، أي الذي هو كزيد، أي مثل زيد. قلت: إن حذف المبتدإ في صلة غير أي إذا لم تطل في غاية القلة واستعمال الذي كزيد شائع كثير فلا يكون اسماً ويتعين اسميتها إذا انجرت كما في قوله:

يضحكن عن كالبرد المنهم

أي الذائب أو ارتفعت بالمفاعلة كما في قوله:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

أو على الابتداء نحو كذا عندي درهماً على ما قال بعضهم واستدلّ بقولهم: إن كذا درهماً مالك برفع مالك انتهى وذوي شطط أصحاب ظلم.

تنبيه: شذّ دخولها على الضمير نحو قول الشاعر:

خليّ الذنابات شمالاً كثبا وأم أوعال كها أو أقربا

وكقوله:

ولا أرى بعلاً ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا

وباقي الكلام يأتي إن شاء الله تعالى في باب المخفوضات.

(قوله: زيد كالبدر) هو مثال لإلحاق الناقص في الشرف بالكامل فيه. ومثال إلحاق الناقص في الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار فإن الحمار في البلادة أكمل من زيد فيها ويحتملهما قولك: زيد كالأسد إذا شبهت شجاعته بشجاعة الأسد فمن قبيل الأول، وإن شبهت بلادته أو عدم حيائه به فمن قبيل الثاني فتأمل.

(قوله: فالبدر) يقرأ بالكسر وإن كان مبتدأ فهو مرفوع بضمة مقدّرة على آخره للحكاية.

(قوله: لدخول الكاف) أي وجوده كما تقدّم غير مرة مع وجود أل والكسر.

[وَاللَّامُ]، نحو: المال لـ«زيد» ....

(**قوله: واللام**) هي مكسورة مع كل ظاهر نحو: لزيد ولعمرو إلا مع المستغاث المباشر لـ: يا فمفتوحة، نحو: يا للّه. وأما قراءة بعضهم: الحمد للّه بضمها فهو عارض للاتباع ومفتوحة مع كل مضمر، نحو: لنا ولكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة وإذا قيل: يا لك ويا لي احتمل كل منهما وأن يكون مستغاثاً به وأن يكون مستغاثاً من أجله. وقد أجازهما ابن جني في قوله:

فيا شوقي ما أبقى ويا لي من
النوى

وأوجب ابن عصفور في يا لي أن يكون مستغاثاً من أجله، لأنه لو كان مستغاثاً به لكان التقدير: يا ادعو لي. ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل، يقرأ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، قاله في «المغني» أي لأن كل كلمة على حرف واحد كـ«الواو» و«لام الابتداء» فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وإنما كسرت باء الجرّ ولامه لموافقة معمولها ولم يكسر كاف التشبيه، لأنها تكون اسماً أيضاً فجرها إذن ليس بالأصالة وإنما أبقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها إلحاقاً لها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك. وإنما خص لام المضمر بذلك لأنها لا تلتبس إذن بغيرها من اللامات إذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بـ«لام الابتداء». والفرق بالإعراب لا يتم إذ ربما يكون الظاهر مبنياً أو موقوفاً عليه اهـ رضى على «كافية» ابن الحاجب.

ومن معاني اللام الاختصاص والاستحقاق. فالأوّل إما بالملكية، نحو: المال لزيد أو بغيرها، نحو: الجلّ للفرس إذ لا ملك للفرس. والثاني: ما وقع بين معنى وذات، نحو: الحمد للّه والعزة للّه والملك للّه والأمر للّه على خلاف في للّه. ذكرناه في «شرح المطالب».

(**قوله: المال لزيد**) قد علمت أن لامه للاختصاص بالملكية ويمكن أن يكون اللام للاختصاص بغير الملكية لو كان زيد عبد الشخص إذ لا ملك للعبيد.

فزيد اسم لدخول «اللام» عليه.

[وَحُرُوفُ القَسَمِ] وهي من جملة حروف الخفض واستعملت في القسم **[وَهِيَ: الوَاوُ وَالبَاءُ وَالتَّاءُ]** ....

(قوله: فزيد اسم) يقرأ بالكسر للحكاية كما تقدم نطيره غير مرّة.

(قوله: لدخول اللام) أي وجوده كما مرّ غير مرة أي مع وجود التنوين والخفض ولو عبر بنحو المال لعثمان لكان أوضح.

(قوله: وحروف القسم) بفتح القاف والسين المهملة، وهو اليمين والحلف بمعنى.

(قوله: وهي من جملة حروف الخفض) سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به. وأشار به إلى أن قول المتن وحروف القسم مرفوع بالعطف على من فالتقدير. ودخول حروف الخفض، وهي من حروف القسم ويجوز أن يكون مجروراً معطوفاً على الألف واللام أو على حروف الخفض، أي دخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد العام على الأول ومن عطف الخاص على العام على الثاني. والنكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجرّ بخلاف باقي حروف الخفض، فإنها جارة ولا تدلّ على القسم.

(قوله: واستعملت في القسم)، أي سواء صرح بمادة القسم أو لا كما سيأتي.

(قوله: وهي الواو والباء والتاء) اقتصاره على الثلاثة هو المشهور شنواني.

قال الرضى: اعلم أن «واو» القسم لها ثلاثة شروط: أحدها: حذف فعل القسم معها فلا يقال: أقسم بالله وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر من أصلها أي الباء. والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال: والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني. والثالث: أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء وبدلاً منها، وإنما حكم بأصالتها لأن أصلها الإلصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به.

وأبدلت الواو منها لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفويتين ومعنوياً ألا ترى أن في «واو» العطف و«واو» الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق.

....

والتاء: بدل من الواو في وراث وتراث ووكلة وتكلة واتعد. فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل إلا على لفظة الله. وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو.

وحكى الأخفش: تربي وترب الكعبة وهو شاذ اهـ. وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لأصالتها وكونه أعلم الحروف، لأنه يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة، وإن كانت الباء أصلاً لها، كذا قيل. يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وإن حرفي النفي، أي: ما ولا فاللام في الموجبة اسمية كانت نحو: والله لزيد قائم، أو فعلية نحو: والله لأفعلن كذا وأن فيها أي في الاسمية نحو: والله إن زيداً لقائم. وما ولا في المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو: والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد.

وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي لا تفتؤ وأما قسم السؤال فلا يلتقي إلا بما فيه معنى الطلب نحو: بالله أخبرني وبالله هل قام زيد اهـ ابن الحاجب وشرحه للجامي. وتالله: التاء تاء القسم والله مجرور بها. تفتؤ: فعل مضارع مرفوع ناقص لتقدير لا النافية واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. وتذكر فعل مضارع وهو مع فاعله خبر تفتؤ. ويوسف: مفعول لتذكر، أي لا تزال تذكر يوسف ثم ما ذكر من جواز حذف حرف النفي مختص بكونه لا أعني لفظة لا، لا لفظة ما خلافاً لابن معطي. قال في «المغني» ذكر ابن معطي ذلك في جواب القسم فقال في «ألفيته»:

وإن أتى الجواب منفياً بلا أو ما كقولي والسما ما فعلا
فإنه يجوز حذف الحرف إذ أمن الالباس حال الحذف

قال ابن الخباز: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا، وقال لي شيخنا لا يجوز حذف ما لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما انتهى، وأنشد ابن مالك:

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال: أصله ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية، وفي

نحو: والله وبالله وتالله، فلفظ الجلالة اسم لدخول حرف القسم عليه.

[وَالفِعْلُ يُعْرَفُ بـ«قَدْ» ....

بعضها قدره «ما» الموصولة اهـ. وأقول: إن حذف الموصولة أجازه الكوفيون والأخفش والعجب من ابن مالك أنه شرط لجواز حذفه كما حكاه ابن هشام كونه معطوفاً على موصول آخر نحو: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العَنكبوت: ٤٦]، أي والذي أنزل إليكم مع عدم عطفيته هنا فليتأمل.

(قوله: نحو والله) الأولى أن يقول: والله لأفعلنّ كذا مثلاً ليعلم المبتدي أنه «واو» القسم. وكذا يقال في بالله وأما تالله، فلايحتاج إلى ذلك لوضوحه.

(قوله: لدخول حرف القسم)، أي التي هي: الواو والباء والتاء. والمراد بالدخول الوجود كما مر غير مرة.

(قوله: والفعل) بكسر الفاء اسم لكلمة مخصوصة احترازاً من الفعل بفتح الفاء، فإنه مصدر لكن كون المكسور الفاء اسماً لما ذكر، والمفتوح الفاء مصدر لها هو بحسب الاصطلاح. وأما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [الأنبيَاء: ٧٣]، بكسر الفاء خلافاً لما وقع في بعض التفاسير. وقد مرّ بعض هذا في قول المتن وفعل فلا تغفل.

(قوله أيضاً: والفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ من الأفراد أعم من أن يكون من أفراد الماضي أو المضارع كـ«يقوم» أو الأمر كـ«قم» وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل، لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع الأفراد بل بعضها إذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل به وما أفعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا إذا نصبت وحب من حبذا. وكفى بهند أن تفعل.

وقال الشاطبي: إن هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض، لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل اهـ. من بعض الحواشي.

(قوله: بقد) أي الحرفية، لأنها المرادة عند الإطلاق. فإن قيل: فما بال

....

الشيخ خالد في شرح المتن قيدها بقوله الحرفية فيفيد حشواً وزيادة في التقييد. أجاب الشنواني بأن القيد لبيان الواقع ودفع الإيهام وحينئذٍ لا حشو ولا زيادة. وإنما الحشو والزيادة ما جيء به إلا لواحد من أمور ثلاثة: الإفادة والإخراج وبيان الواقع. وإنما اختصت قد بالفعل حتى صح أن تجعل علامة له، لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال ولتقليل الفعل أو تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الماضي فإذا قلنا: قام زيد لا يفهم منه قيام زيد بزمن قريب إلى إخبارنا بل قد يفهم منه القيام به وبزمن بعيد إليه. فلما قلنا: قد قام زيد أفهم أن القيام بزمن قريب إليه.

قال في «المغني»: الاسمية على وجهين: اسم فعل وهي مرادفة ليكفي يقال: قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال: يكفي زيداً درهم ويكفيني درهم وقوله:

قدني من نصر الخبيبين قد

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وأن تكون اسم فعل. وأما الثانية فتحتمل الأوّل، وهو واضح. والثاني: على أن النون حذفت للضرورة كقوله:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي

والطيس: الرمل الكثير ويحتمل أنه اسم فعل لم يذكر مفعوله والياء للإطلاق والكسرة للساكنين. واسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين: مبنية، وهو الغالب لشبهها بـ«قد» الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال: في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصاً على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما يبنون.

ومعربة: وهو قليل يقال: قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدى درهم بغير نون كما يقال: حسبي انتهى.

قال الدماميني: وجه الإعراب ما عرض وجه تحتم البناء من ملازمتها للإضافة وهو مشكل، لأن الشبه الوضعي موجود، هو كاف في تحتم البناء فما

وَ«السِّينُ» وَ«سَوْفَ» ....

وجه الإعراب. فإن قلت: ملازمتها للإضافة. قلت: لو صح كونه دافعاً للبناء لم تبن في قد زيد درهم بالسكون، وهي حالتها الغالبة انتهى. وأجيب بأن ملازمتها للإضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز إعرابها اهـ شنواني.

(قوله: والسين وسوف) هذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكى على الفتح اسماً. وأما السين فمعرب غير محكي. ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف. بل حكى على صورته تحقيقاً للشبه اهـ فاكهي.

وفيه أنه إنما قيل: والسين لعدم جواز الإخبار بحرف واحد ولذا لم يقل في إعراب صنت. ت: فاعل. ولعلنا نزيد على هذا في قول المصنف ولا في النهي إن شاء الله تعالى.

(قوله: والسين) قال في «المغني» هي حرف تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتتنزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس منقطعاً من سوف خلافاً للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين. ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع وذلك أنها قلبت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول الزمخشري وغيره: حرف استقبال.

وزعم بعضهم: أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النِّسَاء: ٩١]، واستدلّ عليه بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البَقَرَة: ١٤٢] مدّعياً أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال: فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى.

وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم ما ولاهم غير موافق عليه اهـ.

(قوله: وسوف) قال في «المغني»: هي مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف وكأن القائل بذلك نظر إلى أن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى

وَ«تَاءُ التَّأنِيثُ الساكنة»] ....

وليس بمطرد، ويقال فيها: سف بحذف الوسط وسو بحذف الأخير وسي بحذف وقلب الوسط ياء. ومبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥]، وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله:

وما أدري وسوف إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء

(قوله: وتاء التأنيث الساكنة) في أواخر الفعل حرف وضع علامة للتأنيث، وقيل: إنها اسم وما بعده بدل عنه فقامت هندان. التاء: فاعل وهند: بدل منه وهو خرق للإجماع مع أنه يرد عليه أن البدل يصح الاستغناء به عن المبدل منه، فنحو: قام زيد أخوك يصح أن يقال: قام أخوك ولم أر من يجوز، نحو: قام هند بحذف المبدل منه وهو التاء.

(قوله: التأنيث)، أي تأنيث الفاعل فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما. فإن قيل: الفاعل من قام به الفعل أو وجد منه الفعل أو نفى عنه. ويستدلّ من ردّ زعم حرفية ليس بلحاق تاء التأنيث مع أنّ مع قولك ليست هند قائمة ليست التاء فيه تاء التأنيث للفاعل بالمعنى المتقدّم لعدم دلالة ليس على الحدث بل هي تاء من نفى عنه الخبر ولو سلم أنها للنفي يشكل جعلها فعلاً، لأن النفي معنى في الإسناد.

أجيب: بأن المراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وبعضهم جعل معناها ثبوت الانتفاء، أي انتفاء وصف ما أسندت إليه فلا يشكل.

(قوله أيضاً: وتاء التأنيث الساكنة) إنما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل حتى دلت عليه، لانها تدل على تأنيث فاعل أو نائب عنه، فلا يلحق إلا بما له ذلك الصفات استغنت عنها لما لم يلحق من التاء المتحركة الدالة على تأنيث فاعل وتأنيث مرفوعها فلا جرم اختصت بالفعل شنواني.

(قوله: الساكنة) المراد بالساكنة وضعاً وإن تحركت لعارض كالتقاء الساكنين في نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]، وضربتا وقالت أمة

....

بالنقل ويدل على عروضها حذف الألف في رمتا بخلاف المتحركة وضعا بحركة إعراب فتختص بالاسم كقائمة أو بناء فقد تدخل الاسم كلا حول ولا قوّة عند بنائهما على الفتح وقد تدخل الحرف كربت وثمت في لغة من سكنهما وإنما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال، نحو: تضرب وثبت وتاء الأسماء، نحو: بيت ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل اهـ شنواني بزيادة.

تنبيهان: الأوّل: المراد من العلامات المذكورة صحة الحلول لا الحلول بالفعل، فلو قيل: قام فعل لصح ذلك. واستدلّ على فعليته بصحة حلول تاء التأنيث الساكنة على ذلك فيقال: قامت. وإذا علمت ذلك فلا يحتاج إلى قول بعضهم: إن المراد بالعلامات المذكورة على جهة المجموع لا الجميع، وفيه نظر لأنك لو تركت التأويل الثاني وتقول: إن قام فعل لصحة حلول تاء التأنيث الساكنة لا يخلو عن اعتراض.

فالأولى في التأويل أن تقول: المراد بالعلامات المذكورة صحة حلول بعض العلامات. وقد مرّ بعض ذلك عند تعرض المصنف لحروف الجر وهو اللام، فلا تغفل.

الثاني: أن ما ذكره المصنف من العلامات للماضي والمضارع فقط، فهي ثلاثة أقسام: ما اشترك بينهما وهو قد. وسيأتي وما اختصّ بالمضارع وهو السين وسوف وتقدّم بحثهما، وما اختصّ بالماضي، وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة. ولم يذكر المؤلف علامة الأمر فضلاً عن ذكر ما اختصّ به، وهو دلالته على الطلب قبوله ياء الخطاب كـ«اضربي» أو نون التأكيد مخففة أو مشدّدة، نحو: اضربن واقعدن. ولعله تركها لعسرها على المبتدي بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت مما ذكرناه، أو لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل على قسمين: ماض ومضارع، وأن الأمر قطعة من المضارع فأصل اضرب لتضرب حذفت اللام والتاء واجتلبت همزة الوصل ليصح الابتداء

يعني أن الفعل يتميز عن الاسم والحرف بدخول «قد» عليه. وتدخل على الماضي ..

بالساكن، وفيه نظر من وجهين:

الأول: أنه ذكر في باب الأفعال أن الأفعال ثلاثة، وقال: ماضٍ ومضارع وأمر كما سيأتي.

والثاني: أن ما يكون علامة للمضارع لا يكون علامة للأمر، والله تعالى أعلم.

(قوله: يعني أن الفعل) أي يقصد المصنف أن الفعل الذي هو اسم لكلمة مخصوصة وقوله يتميز بالبناء للفاعل. والجملة خبر أن، والجملة من أن واسمها وخبرها محل نصب مفعول ليعنى.

(قوله: عن الاسم والحرف) أي اللذين هما قسيمان للفعل ولكل من الاسم والفعل، والحرف قسيم وقسم.

(قوله: بدخول قد عليه) متعلق بيتميز أي وجودها في أوّل الفعل.

(قوله: وتدخل على الماضي) قال في «المغني»: وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم إلا بالقسم كقوله:

أخالد قد والله أوطأت عشرة ... وما قائل المعروف فينا يعنف

وقول آخر:

فقد والله بين لي عنائي ... بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع قد لعمري بتّ ساهراً وقد والله أحسنت وقد يحذف بعدها كقول النابغة:

أفد الترحل غير أنّ ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قدى

أي وكأن قد زالت ولها خمسة معانٍ: أحدها التوقع تقول قد يقدم الغائب اليوم.

الثاني: تقريب الماضي من الحال تقول: قام زيد فيحتمل الماضي القريب

....

والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام اختصت بالقريب.

الثالث: التقليل نحو: قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب.

الرابع: التكثير نحو قولك: قد يجود الكريم.

الخامس: التحقيق نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩﴾ [الشمس: ٩]، انتهى باختصار وحذف.

تنبيه: من خواص قد أنها يجوز دخول لام الابتداء على فعل متصرف ماضٍ معها تقول إن زيداً لقد قام، ولو قيل: إن زيداً لقام كان غير جائز. قال ابن مالك:

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ... ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كان ذا ... لقد سما على العدا مستحوذا

(قوله أيضاً: وتدخل على الماضي) قال في «المغني» أيضاً: أثبت الأكثرون التوقع مع الماضي. قال الخليل: يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون لذلك. وقال بعضهم: تقول قد ركب الأمير لمن ينتظر ركوبه. وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]، لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي، وقال: التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدل على أن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعاً لا أنه الآن متوقع، والذي ظهر لي قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً، انتهى.

قال الفقير الذي اعتقد أنها تفيد التوقع: أي توقع لقاء الخبر إليه ولعله هو الصواب، بل هو هو لكن لو تأملت قول ابن هشام: إن الفعل الماضي كان قبل الإخبار به متوقعاً مع قولي هنا بأدنى تأمل وجدتهما سواء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

نحو: قد قام زيد، وعلى المضارع، نحو: قد يقوم زيد، فكلٌّ من قام ويقوم فعل لدخول «قد» عليه و«السين» و«سوف» يختصان بالمضارع، نحو: سيقوم زيد وسوف يقوم زيد فيقوم فعل مضارع لدخول «السين» و«سوف» عليه و«تاء التأنيث الساكنة» تختص بالماضي ، نحو: قامت هند فقام فعل ماضٍ ....

(قوله: نحو قد قام زيد) يحتمل أن يكون معناها التوقع إن كان خبر قيام زيد منتظراً إليه وأن يكون لتقريب الماضي من الحال وأن يكون للتحقيق فليتأمل.

(قوله: وعلى المضارع) وتفيد التحقيق نحو: قد يعلم الله أو التقليل نحو: إن الكذب قد يصدق.

تنبيه: علم مما مرّ أن قد لا تدخل في الأمر كالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة، وأنها لا تستعمل علامة للماضي أو المضارع.

(قوله: لدخول قد عليه) أي وجودها كما تقدّم في مبحث علامات الاسم.

(قوله: والسين وسوف يختصان بالمضارع) يجوز في هذا أن يكون السين وسوف مبتدأ وقوله يختصان خبره. ويجوز أن يكون السين وسوف بالجرّ عطفاً على قد ويختصان حال من السين وسوف.

(قوله: لدخول السين وسوف عليه) أي دخول السين على الأوّل وسوف على الثاني لدخول الوجود كما تقدّم غير مرة.

(قوله: وتاء التأنيث الساكنة تختص بالماضي) تقدّم البحث عليه وسيأتي بمزيد بسط باقي بحثه في باب الأفعال إن شاء الله تعالى.

ثم اعلم أنه يجوز في هذا التركيب أن يكون تاء مرفوعاً على أنه مبتدأ وجملة تختص خبره ويجوز أن يكون تاء مجروراً معطوفاً على قوله قد. وتختص حال له: أي حال كونها مختصة بالماضي وهو أولى ليكون على نسق ما تقدّم في بحث علامات الاسم.

(قوله: نحو قامت هند) قامت: فعل ماضٍ. والتاء: علامة التأنيث ولا تحسبنها ضميراً لوجود الفاعل وهو لفظ هند، وهو أعني لفظ هند مرفوع بضمة

للحوق «التاء» عليه.

[وَالحَرْفُ مَا لَا يُصْلِحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الفِعْلِ] ....

ظاهرة في آخره بلا تنوين لكونه ممنوعاً من الصرف، والمانع منه كونه علماً مؤنثاً ويجوز صرفه لكونه ثلاثياً ساكن الوسط ليس منقولاً من علم رجل بخلاف زيد علماً لامرأة لثقله بالنقل. وسيأتي بحثه عند تعرض المصنف للاسم الغير المنصرف في باب الإعراب، ولعلنا نبسط هذا الكلام عند تعرض المؤلف للفظة هند، وهو مذكور في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

(قوله: للحوق التاء) عبر باللحوق دون الدخول كما سبق في مواضع للمناسبة أعني كون التاء تلحق آخر الفعل ولما كانت التاء عارضة لاحقة زائدة على مبنى أصل الكلمة عبر بما ذكر بخلاف التنوين، فإنه لما كان الحرف الأصلي غير زائد، بل إنما هو في الحرف الأخير من الكلمة عبر بالوجود كما تقدم. وكذلك الخفض فليتفطن، ولعمري لقد أجاد الشارح أبقاه الله بالسلامة في توضيح المبتدي نفعنا الله بعلومه.

(قوله: والحرف) هو لغة الطرف قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ [الحج: ١١]، وكأنه تعالى وهو أعلم بمراده بين المعنى الخفي في العبادة على الحرف، ومثله قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ٢١﴾ [المعارج: ١٩-٢١]، ولله درّ البيتوشي حيث قال:

لا حمد من يعبد ربه على ... حرف فان وإن كما قد أنزلا

والحرف اصطلاحاً ما مرّ في تقسيم الكلام.

(قوله: ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل) إن قيل هذا التعريف بالأعم لصدقه على الجملة، فإنها لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل بحسب اللغة.

....

قلت: ما عبارة عن الكلمة بقرينة كون الحرف من أقسام الكلمة. فحاصله أن الحرف كلمة لا يصلح معها دليل الاسم ولا دليل الفعل وبتفسير ما بكلمة يندفع أيضاً الخط ونحوه. فإن قيل: إن أراد بدليل الاسم ودليل الفعل ما ذكره المصنف فقط ورد أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكر وليست بحرف، وإن أراد ما ذكره المصنف وما لم يذكره فهو إحالة على مجهول.

قلت: نختار الأول رعاية لما يلزم هذا التعريف من قبيل التعريف بالأعم، وقد أجازه المتقدّمون لأنه يستفيد به التمييز في الجملة ونختار الثاني، ونقول: إن المقصود بوضع هذه المقدّمة المبتدي وهو لا يستفيد بالإفادة، والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف. فإن قيل ما ذكره المصنف لا يحسن التعريف به، لأنه يقتضي أن المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الأمور التي تدل على الاسم وعلى الفعل ويعلم عدم صلوح الكلمة بحسب اللغة لها، وفي هذا من العسر ما لا خفاء فيه.

قلت: الجواب أن المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدي إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن استفادته منها في الوجه الكامل وغالب الألفاظ التي لا يصلح معها شيء من العلامات المذكورة فيستفيد حرفيته أكثر من الألفاظ بانتفاء العلامات المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد حرفية بعض الألفاظ لانتفاء العلامات ظاهراً لقلة ذلك بالنسبة لغيره وكما لو أخطأ في غير ذلك، فإن المبتدي مظنة الخطأ إذا استقلّ بالأخذ على أن المبتدي قطعاً لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة بالنسبة لجميع ما في الكتاب.

والتوقيف يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت عنها العلامات المذكورة مع عدم حرفيتها ومن يستحضر ما اعتاده أهل الفنون والمقصود فيها من المسامحات بأمثال ذلك وبما هو دون ذلك كما هو معلوم من تتبع فيفهم أنه لم يستفد شيئاً مما تقرر اهـ شنواني، بطوله.

يعني أن الحرف يتميز عن الاسم والفعل بأن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا شيئاً من علامات الفعل كـ«هل» و«في» و«لم»، ....

(قوله: يعني أن الحرف) أي يقصد المصنف أن الحرف فجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول، يعني كما أسلفنا في غير ما موضع.

(قوله: يتميز عن الاسم والفعل) أي اللذين هما قسيمان للحرف كما علمت مما تقدّم فتفطن.

(قوله: بأن لا يقبل شيئاً الخ) قيل: علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف، لأنه يلزم منه الدور: أي لأن الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم أن عدم الحرف يتوقف عليه، لأن العدم يتوقف تعقله على الملكة كما قالوا إن العمى عدم البصر، فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر.

أجاب شارح «اللباب» بأن الحرف له جهتان: جهة كونه حرفاً. وجهة كونه لفظاً معلوماً. ومن الثانية: يكون عدمه علامة للحرف لا من الأولى فلا دور. وأجيب بأنا لا نسلم الدور، لأنه يمكن معرفة الحروف التي يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف عبادة على الشذور.

تنبيه: قال يّس، قال اللقاني: كان عليه أن يزيد قيداً آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدلّ على نفي الحرفية دليل: أي كأن تقع الكلمة أحد ركني الإسناد، فإنها حينئذٍ تنتفي عنها الحرفية وتتردّد بين الاسمية والفعلية. والاسم أصل والإلحاق به عند التردّد أولى اهـ.

قال الفقير: حفه بعفوه اللطيف الخبير يمكن أن يجاب هنا بما قدمنا هناك تأمل.

(قوله: كـ«هل» و«في» و«لم») معنى الأوّلين تقدّم في التقسيم. وسيأتي إن شاء الله تعالى معنى «لم» في الجازمات للفعل المضارع. و«الكاف» استقصائية من جهة التقسيم فإن «هل» مشتركة بين الأسماء والأفعال. و«في» مختصة بالأسماء و«لم» مختصة بالأفعال ومن وجد رابعاً فعليه بإلحاقه لهذا الموضع وتمثيلية من جهة الإفراد ولا خفاء.

فإنها لا تقبل شيئاً من ذلك، فعلامته عدم قبول العلامات التي للاسم والفعل. قال العلامة الحريري في ملحة الأعراب: والحرف ما ليست له علامة، فقس على قولي تكن علامة، أي: ما ليست له ....

(قوله: فإنها) أي الثلاثة.

(قوله: لا تقبل شيئاً من ذلك) أي من علامات الاسم ومن علامات الفعل.

(قوله: فعلامته) أي علامة الحرف الفاء واقعة في جواب شرط مقدر: أي فإذا علمت ما تقدم فعلامات الخ.

(قوله: عدم قبول العلامات) من إضافة المصدر للمفعول: أي عدم قبوله العلامات: أي عدم قبول الحرف.

(قوله: قال العلامة الحريري) استدلّ به على تصريح عدمية العلامات، كأنه قال وصرح بما قلنا قول العلامة الحريري، والحريري هو تلميذ العلامة أبي إسحاق الشيرازي صاحب «المهذب» و«التنبيه» في الفقه مشهورين.

(قوله: في ملحة الإعراب) هو: كتاب في النحو صغير الجرم، كبير العلم، وشرحه وفد من العلماء كالفاكهي وغيره، واشتهر أنه بنت ليلة وفيه من الوعظ في الأمثال كثير فمنه قوله:

جاهدوا يا قوم حتى تغنموا ... وقاتلوا الكفار كيما يسلموا

ولو لم يكن فيها إلا قوله:

واقتبس العلم لكيما تكرما ... وعاص أسباب الهوى لتسلما

لكفاها فخراً على نظائرها كيف لا، وهو صاحب المقامات.

(قوله: والحرف ما ليست له علامة البيت)، أي علامة وجودية كما بينه الشارح. الإعراب: الواو: بحسب ما قبله. الحرف: مبتدأ. ما: اسم موصول بمعنى الذي يقع على الكلمة أو نكرة موصوفة بمعنى شيء، ويقع عليها أيضاً كما لا يخفى، وعلى كل هو خبر المبتدإ. ليست: فعل ماضٍ على الأصح للحوق تاء التأنيث، والتاء: علامة التأنيث. وله: اللام جارة، والهاء المضمومة مجرور بها

علامة موجودة، بل علامته عدمية ....

والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدّم، وعلامة بالرفع في الأصل اسم ليس مؤخر لكنه الآن موقوف. فقس: الفاء سببية محضة مثل: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١-٢]، قس: فعل أمر من قس يقيس، فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت على قولي جار ومجرور متعلق بـ«قس» تكن: فعل مضارع مجزوم جواباً للأمر ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت علامة بتشديد اللام خبر تكن منصوب في الأصل وهو الآن موقوف. وقد علمت مما قررنا أنه لا إيطاء في البيت، لأن لام علامة في الشطر الأوّل مخفّفة وفي الشطر الثاني مشدّدة.

(قوله: علامة موجودة) أي فقول الحريري على حذف نعت وساغ ذلك للقرينة على حد قوله تعالى: ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي صالحة وإنما قدّر الشارح أبقاه الله بالسلامة لأن الحرف لا بدّ له من علامة أيّ علامة.

(قوله: بل علامته عدمية) أضرب عن كلامه المنفي السابق. قال بعضهم: إنما لم يجعل له علامة وجودية كقسيمية الاسم والفعل، لأنه في نفسه علامة فلو جعلت له علامة لزم الدور أو التسلسل وههنا ههنا. فإن قيل العدمي لا يكون علامة للوجودي.

أجيب: بأن العدمي قسمان: عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودي وعدم مقيد، وهو علامة له وما هنا من الثاني، لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقاً، فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها أهي اسم أو فعل أو حرف فاعرض عليها شيئاً من علامات الاسم، فإن قبلت فهي اسم كـ«أحمد» فإنك لما عرضت عليه الباء علمت أنه يقبلها فيقال: مررت بأحمد وإلا فاعرض عليها شيئاً من علامات الأفعال فإن قبلت فهي فعل كـ«أحمد» فإنك إذا عرضت عليه السين، فإنه يقبلها فتقول:

سأحمد ربي طاعة وتعبدا

وإلا فاحكم بحرفيتها إذ لا تخرج عن ذلك كما دلّ عليه الاستقراء التام،

ونظير ذلك «الجيم» و«الخاء» و«الحاء». فـ«الجيم» علامتها نقطة من أسفلها و«الخاء» علامتها نقطة من أعلاها و«الحاء» علامتها عدم وجود نقطة من أسفلها وأعلاها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

لأن علماء الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو وجدوا رابعاً لعثروا عليه وقد مرّ.

(قوله: ونظير ذلك) أي نظير ما ليست له علامة موجودة بل علامته عدمية الجيم الخ.

(قوله: والحاء) هذا محلّ الشاهد.

خاتمة: نسأل الله حسنها. اعلم أن أحسن ما يضبط الحرف بالعدّ، لأن الحروف محصورة وهي واحد وسبعون حرفاً بطرح المشترك ثلاثة عشر آحاد الهمزة والألف والباء والتاء والسين والفاء والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو والياء. وأربعة وعشرون ثنائية: أو وأم وإن وأن وأي وأي وعن ومن وفي ولو ولا ولم وبل وقد وكي ولن وما ومع على رأى وأل وهنا وهل ووا ووي ويا. وتسعة عشر ثلاثية: أجل ونعم وجير وأذن وإلى وإلا وإنا وإنّ وأنّ وأيا وبلى وثم وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت وهيا. وأربعة عشر رباعية: إلا وألا وإما وأما وحاشا وحتى وكأن وكلا ولعل وإذ ما ولولا وهلا ولو ما ولكن.

وخماسي واحد وهو: لكنّ فقط. وإذا أردت بيان كلّ من هذه وغيرها فعليك بـ«المغني» فإنه المتكفل بذكرها، وقد ألف الإمام العالم أبو محمد عبد الله البيتوشي كتاباً في معاني الحروف وسماه «كفاية المعاني» إذ قال فيه:

فهاكها كفاية المعاني ... في حفظه لأحرف المعاني

وفيه ستمائة بيت واثنان وسبعون بيتاً كما قال:

أبياتها محكمة رصينه ... مجموعها لؤلؤة ثمينه

٦٧٢

فطالع فيه إن شئت، والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب الإعراب

هذه ترجمة، وهي كلمتان الثانية منهما مجرورة لا محالة لإضافة الأولى إلى الثانية. وسيأتي بحث المضاف والمضاف إليه إن شاء الله تعالى في باب المخفوضات. وأما الأولى وهي لفظة باب فيجوز فيها ثلاثة أوجه:الإعراب الرفع وهو أولاها، لأن فيه إبقاء أحد ركني الإسناد وفيه وجهان:

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب الإعراب. فها: حرف تنبيه. وذا: اسم إشارة مبتدأ. وباب: خبره.

والثاني: أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره.

باب الإعراب هذا محله، فباب الإعراب مبتدأ. وهذا: مبتدأ ثانٍ ومحله خبره، والجملة: خبر المبتدأ الأوّل، والأوّل أولى لأن الخبر محل الإفادة كما تقول: زيد قائم فإنك أخبرت عن قيام زيد لا أنك أخبرت عن زيد بأنه قائم، ولي ههنا وقفة فإن التركيب في زيد قائم خبرية وأي فرق بين الإخبار بقيام زيد وبزيد بكونه قائماً، ثم رأيتني في شرح المطالب عند قولي:

وبعد ما في بدئه معلوم قال أبو حمنة أي معصوم

ذكرت ما يناسب المقام مبسوطاً فانظره إن شئت، وقيل: الثاني أولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره تأمل. والثاني: من أوجه الإعراب: النصب وهو يلي الأوّل وهو مفعول لفعل محذوف تقديره: خذ أو افهم أو اقرأ أو تعلم ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره: هاك، لأن اسم الفعل لا يعمل، وهو محذوف على الأصح. والثالث: الجر وهو أضعف الكل على أن الجمهور منعوه لأنّ الجارّ لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً مع أن الجار إذا حذف نصب المعمول، لكن قال ابن مالك:

وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

والباب لغة: ما يدخل منه إلى غيره ويقال: هو ما يتوصل به من داخل إلى خارج، ومن خارج إلى داخل. ويقال أيضاً: هو فرجة في ساتر يتوصل بها من

....

خارج إلى داخل وعكسه، قيل: هو بيان لما في العبارة التي قبلها. ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال: فلان باب على القوم إذا كان عميدهم والقيم عليهم، فهو حقيقة في الأجسام مجاز في غيرها، الشامل للألفاظ ثم صار حقيقة عرفية في الألفاظ. ومنه يقال في كل زاوية أو رباط له بواب وانظر قولهم في التناجي إلٰهي بابك مفتوح.

واصطلاحاً: ألفاظ مخصوصة دالة على معانٍ مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معانٍ مخصوصة. قال الشنواني: سمي مبدأ كل كلام مفصول باباً، لأنه يدخل منه إلى المقصود، ثم سمي نفس ذلك الكلام باباً للوصول منه إلى المعاني أو بمعنى المبوّب. وأصل باب: بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، فهو واوي لقولهم في الجمع أبواب. وفي التصغير بويب وإضافته إلى الإعراب من إضافة الدال للمدلول: أي باب دال على الإعراب: أي على حقيقته، وهو قوله وهو تغيير الخ. وأقسامه وهو قوله، وأقسامه أربعة الخ، لأنه تكلم عليها فيه.

فائدة: قال الزمخشري: بوبت الكتب لأن القارئ إذا ختم باباً وشرع في آخر كان أنشط وأبعث كالمسافر إذا قطع فرسخاً: أي وشرع في آخر فإنه أهون عليه من أن يقطع مسافة بلا عدّ ولذا كان القرآن سوراً سوراً، وفي الشنواني قال أستاذ شيخنا، ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم وإلا لربما تذكر المسائل منتشرة، فافهم اهـ.

والإعراب لغة: مصدر أعرب يقال: لمعان منها الإبانة تقول أعرب الرجل عن حاجته، أي أبان عنها ومنها الإجالة تقول: عربت الدابة: جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها. ومنها: التحسين تقول: أعربت الشيء أي أحسنته.

ومنها: التغيير تقول: عربت معدة البعير، أي تغيرت. وأعربها الله: غيرها.

[الإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرُ الكَلِمُ ....

ومنها: إزالة الفساد تقول: أعربت الشيء، أي أزلت عربه أي فساده(١). وتتعدى هذه الخمسة بالهمزة كما علمت إلا الأول فيتعدى بـ«عن». ويأتي أعرب لازماً بمعنى تكلم بالعربية أو صار له خيل عراب أو ولد له ولد عربي اللون أو تكلم بالفحشة أو أعطى العربون أو لم يلحن في الكلام أو تحبب إلى غيره. ومنه العروبة المتحببة إلى زوجها، فهذه اثنا عشر معنى وجعله في الاصطلاح منقولاً عن سائرها صحيح، والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح، لكن الأنسب نقله عن التبيين، لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان.

وعن التغيير لأن الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين، لأن الكلمة تحسن بالإعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها، وعن إزالة الفساد لأن الإعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل إلى حال العلم. وفي ذلك إزالة الفساد أو عن التكلم بالعربية وهو ظاهر او عن تالييه وهو مناسب إذ الخيل العراب خلاف البراذين، فمن أعرب فكأن له كلاماً غير كلامه، وهو العربية وكذا الأخيران وانظر في الاثنين قبلهما ولا أرى تناسباً في هذا، والله أعلم.

(قوله: الإعراب) أي في اصطلاح النحويين فأل للعهد الذهني ولا يتأتى في الضمير من قوله: هو تغيير إلى آخره الاستخدام تأمل.

(قوله: هو) ضمير فصل فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره أو هو مبتدأ تغيير خبره. والجملة خبر الإعراب. قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البَقَرَة: ٥]، وقد تقدم غير هذا في أول الكتاب فراجعه إن شئت.

(قوله: تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل، فهو وصف له فلا يصلح حمله على الإعراب الذي هو وصف للكلمة. وأجيب: بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبني للمفعول.

---

(١) قوله: أي فساده في المصباح، أي اتهامه اهـ.

....

واستشكل البعض قول المورد: أن الإعراب وصف للكلمة، وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الإعراب مصدر أعرب، أي غير لغة واصطلاحاً، فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول. وقد صرحوا بأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذي ينبغي إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل منه.

وأنا أقول: يرد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول، فإنهم اشتقوه من البناء، وهو مفسر اصطلاحاً على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعاً لا بإلزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبني على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الإعراب وصف للفاعل، وحيث كان البناء اصطلاحاً وصفاً للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله، وهو الإعراب كذلك وحينئذٍ يكون التغيير بمعنى التغير، ويكون الإعراب اصطلاحاً منقولاً من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله، وهو البناء كذلك والجري على الأصل من أخصية المعاني الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا نعم إن أول اللزوم في تعريف البناء بالإلزام اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل من الإعراب والبناء وصفاً للفاعل. وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد النقل لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد. أعني القول بأن الإعراب والبناء لفظيان. والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على ان كلا من الإعراب والبناء وصف للكلمة.

نعم قد يطلق الإعراب والبناء على فعل الفاعل كما في قولك: أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم في أنه لفظي أو معنوي إذ فعل الفاعل معنوي قطعاً هذا هو تحقيق المقام والسلام صبان. وسيأتي أن شارحنا عنى بالتغيير التغير: فإن قيل: إن التعريف لا يصدق في: قام زيد بالرفع فقط ولم يتقدم عليه ذكر النصب ولا الجر ولم يتأخرا عنه، لأنه

....

لا يوجد التغيير، فلا يتحقق الإعراب في قولك: قام زيد إلا بعد ذكر المنصوب أو المجرور في لفظ زيد وأوضح منه، نحو: سبحان اللازم النصب على المصدرية، فإن التعريف لا يشمله.

أجيب: بأن المراد بالتغيير بالمعنى المتقدم الانتقال، ولو من الوقف إلى الرفع فإنه كافٍ في اسمية التغيير. لا يقال لا وقف في نحو الفتى، لأنا نقول كما يوجد التقدير في الرفع يوجد أيضاً في الإعراب. ولقائل أن يقول: من أين يعرف المبتدي حالية وقفه وحالية إعرابه.

وأجيب: اعتبرنا التوقيف حينئذٍ كما أسلفنا في علامة الحرف.

(قوله: أواخر الكلم) جمع آخر وأقله ثلاث فيلزم أن لا يتحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر، والأمر بخلاف. وقد أسلفنا. قلت: في الجواب الإضافة ترد لما يرد له التعريف، وقد صرح أهل الأصول والتفسير بأن التعريف الذي للجنس يبطل معنى الجمعية. فالإضافة هنا للجنس قال الشنواني ولعل التعبير بصيغة الجمع للإشعار بتعداد أنواعها، ونوع التغيير بتنوعها.

وقد يجاب بحذف مضاف أي أحد أواخر الكلم اهـ. واعترضنا قول المصنف مع قول الشيخ الشنواني بأنه يلزم أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد فمقتضى كلام الشنواني أن للكلمة أواخر يتحقق الإعراب بتغيير واحد منها، وهو بديهي الفساد.

والجواب الثاني من أصله أن في العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحاداً.

(قوله أيضاً: أواخر الكلم) المراد بالآخر حقيقة أو ما ينزل منزلة الحقيقة فدخلت الأفعال الخمسة فإن إعرابها بالنون وحذفها، وهي ليست بآخر حقيقة، وإنما الآخر آخر الكلمة أصلياً كالضرب أو زائداً كالمسلنقي والنون وحذفها بعد الفاعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون بمنزلة الآخر.

لِاخْتِلَافِ العَوَامِلُ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا ....

والمراد بالتغيير المارّ ما يعم التغيير ذاتاً بان يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الخمسة والمثنى المرفوع والمنصوب، أو حكماً كما في المثنى المنصوب والمجرور، فإن نحو: رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لا يتغير حقيقة، وإنما يتغير حكمه، فإن الأصل: رأيت زيداً وزيداً، ومررت بزيد وزيد، على أن الجواب في قولنا إن المراد بالتغيير: الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع إذا نظرته وجدته ناقضاً لما ذكرنا أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكماً كما فيه في حال النصب والجر على الكلام المارّ.

فائدة: إنما جعل الإعراب كالبناء في الآخر، لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف.

(قوله: لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر، وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا: إن زيداً مضروب وإني ضربت زيداً وإني ضارب زيداً، فإن العامل في زيداً في هذه الصور مختلف الاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه اهـ. ملا جامي على أن الجواب المتقدم في التغيير يخلصه فلا تغفل.

والمراد بالاختلاف الوجود إطلاقاً للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به على أن الجواب المارّ في التغيير يخلصه أيضاً.

(قوله: العوامل الداخلة عليها) العوامل جمع عامل، وهو ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب، أي شيء ملفوظ أو مقدر أو معنوي يتحصل به معنى من المعاني المقتضية للإعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة. وذلك نحو: جاء زيد فإنه به تحصلت الفاعلية فإن زيداً إنما صار فاعلاً في هذا المثال لإسناد الفعل إليه، فتكون فاعليته بسبب الفعل، وهي تقتضي الرفع لأنه عاملها. ونحو: ضرب من ضربت زيداً فإنه به تحصلت المفعولية، فإن زيداً

....

إنما صار مفعولاً في هذا المثال لإيقاع الفعل عليه فتكون مفعوليته بسبب الفعل، وهي تقتضي النصب، لأنه عاملها ونحو: الباء في نحو: مررت بزيد، فإنه بها تحصلت الإضافة، أي: إضافة الفعل إلى ما بعده المقتضية للجرّ، لأنه عاملها ويعنى بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل. فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم. وكذا الموجد لعلامة هذه المعاني هو المتكلم.

ومن النحاة من جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل اهـ شنواني ورضى. فإن قيل العامل الزائد في بحسبك درهم هل يتناوله التعريف.

أجيب: نعم يتناوله، لأن الباء فيه حصل بها كون الشيء مضافاً إليه حكماً وصورة. فإن قيل: يبقى الاعتراض في عامل الفعل لأن المعنى المقتضي للإعراب لا يوجد فيه. قلنا: إنه قيل إعراب الفعل بطريق الأصالة وأن المعاني المفتقرة للإعراب تعتوره، وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها فيشمل الحدّ المعنى الذي من الفعل كالنهي عن كل أمرين أو عن الجمع بينهما أو عن الأول دون الثاني في نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزمهما في الأول أو جزم الأول فقط مع نصب الثاني في الثاني أو مع رفعه في الثالث.

(تتمة) الأصل في العامل أن يكون من الفعل لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره، والفعل أشد افتقاراً لأنه حدث يقتضي صاحباً ومحلاً وزماناً وعلة، ثم الحرف ثم الاسم ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد من جهة واحدة ولا يحتمل عاملان على معمول واحد وما قيل إن المبتدأ والابتداء عاملان في الخبر نذكره في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى. وأما قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البَقَرَة: ٢٤]، فمجزوم إن جملة لم تفعلوا ولا يمتنع أن يكون له

لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً] ....

معمولات، وقد تنتهي المعمولات إلى نحو العشرة إذا ذكرت المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والأصل تخالفه مع المعمول في النوع، فإن كانا من نوع واحد فلمشابهة العامل ما لا يكون من نوع المعمول كعمل اسم الفاعل أو لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول كعمل المضاف في المضاف إليه. والصحيح في الإعراب أنه زائد على ماهية الكلمة، وقيل: إنه جزء منها فيما لا يعرب بالحروف، وأنه مقارن للوضع اهـ فاكهي ويّس عليه.

(قوله: لفظاً أو تقديراً) منصوبان على نزع الخافض، أي في اللفظ أو في التقدير أو على المصدرية فيكونان نعتين لمحذوف تقديره تغيير أواخر الكلم تغييراً ملفوظاً أثره أو ما يدل عليه وهي الحركات وما ناب عنها، لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً أو مقدراً أثره أو ما يدل عليه ويجوز أن تقول على هذا الوجه تغييراً لفظاً أو تقديراً، أي تقديراً يظهر في اللفظ ويدرك أو يتعلق باللفظ بأن يتغير اللفظ أو تغييراً يرجع للتقدير، بأن يقدر.

وهذا الوجه يرجع إلى الأول، أعني إلى نزع الخافض ويجوز أن يكونا تمييزين محوّلين عن المضاف، أي تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقديرها. ويجوز أن يكونا حالين فالتقدير تغيير أواخر الكلم حال كونه لفظاً أو تقديراً، أي ملفوظاً أو مقدراً على ما أسلفنا وصدر به العلامة الشيخ خالد في شرحه.

(قوله أيضاً: لفظاً أو تقديراً) قيل: الأولى أن يكونا راجعين إلى تغيير واختلاف العوامل ووجهه أنه ليدخل التغيير لفظاً كما في زيد وعمرو وتقديراً كما في الفتى، ووجود العامل لفظاً كما في قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد. وتقديراً كما في زيداً ضربته إذا جعلناه منصوباً وإن جعلناه مرفوعاً، فالأمر ظاهر أو في قولك: زيداً اضربه.

والمراد بالمقدر ما ينوي من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو: الفتى، والضمة والكسرة في نحو: القاضي. وكما تنوى الواو في مسلميّ رفعاً وأصله مسلمون لي ، ثم حذفت الجارة وأضيفت الصفة إلى ياء المتكلم

....

وحذفت النون لأجل الإضافة وحركت الياء بالفتحة فصار مسلموي، ثم قلبت الواو ياء، لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة سواء كانت المتقدمة واواً أو ياء قلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء إلى مثله فصار مسلمي بضم الميم ثم كسرت الميم لتصح الياء فصار مسلميّ بكسر الميم.

وكما تنوى النون في نحو: لتبلون. أصله لتبلوونن حذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين، وكما ينوى حذف الحركة في نحو: لم يقرأ إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتدّ به، أما إذا اعتد به فالإعراب ظاهر وهو حذف الألف.

(قوله: أو تقديراً) إن قيل: المبني يتغير آخره تقديراً لاختلاف العوامل الداخلة عليه.

أجيب بالمنع لأن الإعراب التقديري أن يقدر الإعراب على محله، وهو الحرف الأخير لمانع من الظهور كالتعذر في الفتى والاستثقال في القاضي والاشتغال في غلامي والمبني لا يقدر على آخره، لأن المانع في جملته، هو مناسبته للحرف لا في آخره، نحو: هؤلاء وأمس وقد يكون في آخره أيضاً كما في جملته، نحو: هذا. فلهذا يقال في نحو: هؤلاء في محل الرفع: أي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصود في نحو: جاءني الفتى فإنه يقال فيه: إن الرفع مقدر في آخره هذا ما حققه الرضى.

وتوضيحه: أن المبني لمانع قد زال عنه استحقاقه للإعراب وصلاحيته له بذلك المانع، فلا يقدّر في آخره إعراب، بل يقال: هو في محل اسم آخر له إعراب. وأما القصور مثلاً في الفتى فهو مستحق للإعراب، لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في آخره ولا يحتاج ههنا إلى تقدير اسم آخر.

فإن قيل: قام أبوه من قولك زيد قام أبوه يقدر الرفع في جملته لأن في آخره فقط فما الفارق بين هذا وبين ما تقدم.

أجيب: بأنا لا نرى منعاً من أن يقدر الإعراب في آخره. والمانع من

يعني أن الإعراب هو تغيير أحوال ....

ظهوره التعذّر وهو تعذر الحرف الأخير من ظهور الإعراب بسابقيه عامل مقتض لعدم الظهور فليتأمل.

(قوله: يعني ان الإعراب)، أي يقصد المصنف أن الإعراب والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول، يعني فضمير يعني لصاحب المتن.

(قوله: هو) أي الإعراب وهو حرف إذا أعرب فصلاً وقلنا: لا موضع له من الإعراب خلافاً لمن قال إنه مع ذلك اسم كما قال الأخفش في نحو: صه. ونزال اسماً لا محل لها من الإعراب. حكاه في «المغني» وقد أشرنا لمثل هذا في موضعين فراجعه إن شئت.

(قوله: تغيير) فيه ما أسلفنا فلا تغفل.

(قوله: أحوال) جمع حال وهو الصفة وأشار به إلى أن المراد بتغيير الأواخر تغيير حالها وصفتها وإلا فآخر الكلمة ما في آخرها من الحروف، وهو لا يتغير، مثلاً قولك: قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد إن آخره وهو الدال لا يتغير وإنما يتغير حال آخره من وقف إلى ضمة ومنها إلى فتحة ومنها إلى كسرة.

ويجاب عن المؤلف بأنه لا حاجة إلى ما ذكره الشارح، لأن المراد بما ذكر تغيير أواخر الكلم ذاتاً بأن يبدل حرف من حرف حقيقة كما في المثنى والجمع حالتي النصب والجر أو حكماً كما فيهما حالة الرفع لأن الألف والواو فيهما صارا لشيئين بعد أن كانا لشيء واحد: أي صارا علامتين للمثنى والجمع، وعلامتين للإعراب بعد أن كانا للأول فقط، لأنهما يقدران بعد الإعراب مغايرين لهما قبله لأدائه إلى تقدير حذف علامة التثنية والجمع أو صفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما في زيد حالة النصب والجر أو حكماً كما في أحمد حالة جره بعد نصبه مثلاً فحينئذٍ يعترض على الشارح بأن تقديره بالأحوال لا يشتمل ما كان الإعراب فيه بالحروف، ويمكن أن يجاب بأنه إنما قيد بالأحوال نظراً إلى أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وما يعرب بالحروف فرع لا يلزم أن يشمل الحد للفرع فيمكن أن يكون ذلك مراد الشارح

أواخر الكلم ....

أطال الله بقاه، لكن المراد لا يدفع الإيراد.

فالجواب الشافي بل الراد على أصل الإيراد أن تقول إن كلام المؤلف هو تغيير أواخر الكلم المراد منه غير ظاهره كما قدمنا بل المراد الأحوال ولا يعترض فيما كان معرباً بالحروف، لأنه يتغير أحوال أواخر ما كان معرباً بها فكما تقول إن آخر زيد مثلاً يتغير حاله من ضمة إلى فتحة تقول في مثل الزيدون والزيدين، فإنه يتغير آخره وهو الدال من أن ما بعده واو إلى ياء فتأمله، والله أعلم.

(قوله: أواخر الكلم) أي حقيقة كما في آخر زيد أو حكماً كما في آخر يد، لأن الأصل يدي بزنة فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطاً وصارت نسياً منسياً وكألف اثنا عشر، لأن عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكلاهما لا يخرج ما قبله عن كونه آخراً فكذا ما حل محله وإنما كانت لفظة عشر حلت محل النون، لأن الأصل في اثنا عشر اثنان وعشر فحذفت النون وأضيفت إلى عشر مع حذف الواو والنون في المثنى عوض عن التنوين في الاسم المفرد كما سيأتي.

فعلى هذا تقول في حالة الرفع: جاء اثنا عشر رجلاً فاثنا عشر: مرفوع بالألف، لأنه ملحق بالمثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر رجلاً، فاثني عشر منصوب بالياء. ومثله: مررت باثني عشر رجلاً، فاثني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وفي المثنى والمجموع أن التغيير فيهما في الحقيقة لا في الحكم، لأن النون بمنزلة التنوين وهو لا يمنع آخرية ما قبله، لأن التنوين كذلك ما ذكرنا.

(قوله: الكلم) المراد به الاسم المتمكن وهو الذي لم يشبه الحرف بأنواع الشبه وهو الشبه الوضعي في اسمي جئتنا، والشبه المعنوي كما في هنا وفي متى والنيابة عن الفعل بلا تأثر للعامل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك والافتقار كأسماء الموصولات، نحو: الذي والتي وفروعهما. والإهمالي كـ«فواتح السور» كذا قيل والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من نون

بسبب دخول العوامل المختلفة ....

الإناث في نحو: النساء يرعن المفتون ومن نون التوكيد المباشر، نحو: ليسجنن وليكونن وخرج بالمباشر ما فصل بينه وبين الفعل فاصل ملفوظ به هل تضربان يا زيدان، أو مقدر في هل تضربين يا زيدون بضم الباء، وهل تضربن يا هند بكسرها. هذا هو المشهور.

وقيل: إن المتصل بنون الإناث معرب بإعراب مقدّر وأن ما اتصل بنون التوكيد مبني مطلقاً. وقيل: معرب مطلقاً.

فائدة: الاسم قسمان: متمكن وغير متمكن. فغير المتمكن هو المبني.

والمتمكن قسمان: متمكن أمكن ومتمكن غير أمكن. فالمتمكن الأمكن: هو الذي ينصرف. والغير الأمكن: هو الذي لا ينصرف، فالاسم إذا لم يشابه الحرف والفعل يسمى متمكناً أمكن كـ«زيد». وإذا شابه الحرف يسمى مبنياً كهذا وقد مرّ. وإن كان يشابه الفعل يسمى متمكناً غير أمكن كـ«أحمد» وسيأتي بمزيد بسط إن شاء الله تعالى في الاسم الذي لا ينصرف.

(قوله: بسبب) أشار بذلك إلى أن اللام في قول المصنف لاختلاف الخ للسببية وهو ما في أكثر الكتب منها متن القطر في تعريف المعرب وشرح الأزهرية للشيخ خالد وغيرها.

قال الشيخ خالد في «شرح المتن» إن قول المصنف لاختلاف متعلق بتغيير على أنه علة له، أي فالتقدير على هذا القول لأجل اختلاف العوامل إلى آخره وما قدّره شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة أولى والمعنى واحد، فافهم.

(قوله: دخول العوامل)، أي وجودها وتعاقبها واحداً بعد واحد كما أسلفنا فنحو: قام زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد إنما يتغير آخره، وهو الدال أي أحواله بسبب وجود عامل الرفع في الأول فيضم وعامل النصب في الثاني فيفتح، وعامل الجر في الثالث فيكسر.

(قوله: المختلفة) أي كالرافع أو الناصب أو الخافض أو الجازم.

وذلك، نحو: زيد فإنه قبل دخول العوامل موقوف ....

(قوله: وذلك) أي التغيير المار وهو مبتدأ، وقوله نحو خبره، وكلمة ذلك مجتمعة من ثلاث كلمات. الأولى: ذا: وهي التي تكون مبتدأ. والثانية: اللام، وهي حرف سيقت للبعد. والثالثة: الكاف وهي حرف أيضاً سيقت لتدل على الخطاب.

(قوله: فإنه) أي لفظ زيد.

(قوله: قبل دخول العوامل) أي على لفظ زيد.

(قوله: موقوف) هذا من المثبت للواسطة لعدم المقتضي للإعراب وسبب البناء وهذا اختيار أبي حيان والمثبت للواسطة أدخل فيه ما يضاف إلى ياء المتكلم، فإنه لا معرب ولا مبني في قوله وسماه خصياً، أي لا ذكر ولا أنثى ومنه أيضاً حركة اتباع أو حكاية ليس معرباً ولا مبنياً في قول. وقيل: إن الأسماء قبل التركيب مبنية وهو يتخرج على قول من قال إن من الأسباب المقتضية للبناء السبب الإهمالي كما قدمنا، وهو قول ابني مالك والحاجب؟

وقيل: إنها معربة حكماً، أي قابله للإعراب فالخلاف بينه وبين من قال إنها موقوفة لفظي، أي فالخلاف بينهما إنما هو في التسمية وعدمها، أي فالقائل بأنها موقوفة أجاز الإعراب، لأنه لا ينفيه ولا تكون معربة بالفعل ولا مبنية بالفعل، لأنه لا يصرّح بهما فعلى هذا الخلاف رجع إلى قولين وهو انها مبنية لما أسلفنا وأنها معربة بالمعنى الاصطلاحي، أي المصطلح عليه في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف.

فالظاهر أن للمعرب معنيين: أحدهما: المتصف بالاختلاف بالفعل. والثاني: مقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعنى الأول تقابل التضاد. ولذا جاز ارتفاعهما كذا قيل. قال العلامة الجامي في «شرح الكافية»: اعلم ان صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك: أعربت فإنّ ذلك لا يحصل إلا بإجراء

ليس معرباً ولا مبنياً ولا مرفوعاً ولا غيره، فإذا دخل عليه العامل، فإن كان يطلب الرفع رفع، ....

الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب، بل في المعرب اصطلاحاً.

فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو الظاهر من كلام الإمام عبد القادر، واعتبر المصنف يعني ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل، ولهذا أخذ التركيب في تعريفه، يعني قول ابن الحاجب المعرب المركب الخ. وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً فلم يعتبره أحد، ولذلك يقال: لم تعرب الكلمة وهي معربة انتهى. وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته.

(قوله: ليس معرباً) ليس: فعل ماضٍ ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر. والاسم ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو عائد على زيد قبل دخول العامل، أي أن زيد قبل دخول العامل ليس معرباً بالفعل فيوافق قول الزمخشري، لكن قوله موقوف لا يساعده، لأنه الأول من قول من لا يثبت الواسطة. والثاني: من قول من يثبتها.

(قوله: ولا مبنياً) أي لمن يثبت الواسطة وقد علمت الخلاف فيما مرّ.

(قوله: ولا مرفوعاً ولا غيره) هذه الجملة تضر إن قلنا بالمثبت للواسطة، وإن قلنا: بالبناء فقوله: ولا مبنياً لا يساعده إلا إن جعلنا قوله: ولا مرفوعاً معطوفاً على ليس معرباً من عطف الخاص بعد العام، وجعلنا المفهوم من قوله ولا غيره يشمل النصب والجر المنفيين والسكون بسكون البناء فافهم بمزيد اعتناء.

(قوله: فإذا دخل عليه) أي على لفظ زيد أي وجد العامل.

(قوله: فإن كان) الفاء جوابية واسم كان ضمير مستتر يعود على العامل.

(قوله: يطلب الرفع)، أي يطلب المرفوع أو كان أل عوضاً عن المضاف إليه، أي يطلب رفع الاسم بعد العامل.

(قوله: رفع) بالبناء للمفعول جواب إن ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على ما يعود عليه ضمير عليه وهو لفظ زيد.

نحو: جاء زيد فإنه فعل يطلب فاعلاً، والفاعل مرفوع فيكون زيد مرفوعاً بـ«جاء»

(قوله: نحو جاء زيد)، أي جاء في نحو: جاء زيد ليصح المعنى في قوله، فإنه فعل لأنا لو أبقيناه على ظاهر هذه العبارة لم يصح المعنى إذ المعنى على هذه، فإن جاء زيد فعل وهو فاسد كما لا يخفى فافهم.

(قوله: فعل) أي ماض تام مبني للفاعل إذ يصدق عليه قولك وكل ما هو كذلك يطلب فاعلاً ولا يصح أن يقال كل فعل يطلب فاعلاً، لأنّ المبني للمفعول لا يطلب فاعلاً بل يطلب النائب عن الفاعل. والفعل الناقص يطلب اسماً، وقد يقال: إن القضية كل يصح الاستثناء منه فتقدير الكلام وكل فعل يطلب فاعلاً إلا المبني للمفعول والفعل الناقص ولك أن تقول من أين تعرف أن القضية كل إذ كلامه يحتمله والكلية فتخصيصها بالكون كلا ترجيح بلا مرجح فتأمل.

(قوله: فيكون زيد مرفوعاً بـ«جاء») قال الرضى بعد كلام طويل ما نصه، ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم. وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام. وكذا العامل في كل واحد من المبتدإ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر. واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة فهما معاً سبب كونها فضلة، فيكونان أيضاً سبب علامة الفضلة.

وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل وليس ببعيد لأنه جعل الفعل الذي هو الجزاء الأوّل بانضمامه إليه كلاماً فصار غيره من الأسماء فضلة.

وقال البصريون: العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات، وقول الكوفيون أقرب بناء على الأصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملاً للجر في ظاهر الفضلة إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه تلك العمدة اهـ.

على أنه فاعله. وإن كان العامل يطلب النصب نصب ما بعده، ....

وقوله: صار فضلة أي صار ما عداهما من متعلقات الفعل كالمفعول به والمطلق وغيرهما. وقوله: فهما معاً سبب كونها فضلة، أي سبب كون الفضلة فضلة.

(قوله: على أنه) أي على أن لفظ زيد فاعله، أي فاعل جاء وهو متعلق بقوله مرفوعاً.

(قوله: وإن كان العامل) معطوف على قوله فإن كان وأظهر الاسم مع أن المقام مقام إضمار لبعده ولدفع الالتباس عن أفهام المبتدئين ويطلب خبر كان وفيه إشكال وهو أن قوله نصب ما بعده يشعر بأن العامل مجموع الفعل والفاعل ولا معنى للبعدية في قولك: ضرب عمراً زيد إذ المنصوب متوسط بين الفعل والفاعل والغرض أنهما معاً سبب في النصب.

وإن قلنا إنّ الشارح جرى على مذهب البصريين القائلين إن الناصب الفعل وحده. قلنا: ما مثل به الشارح في نحو: رأيت يكون ما بعد العامل الذي هو الفعل هو الفاعل وهو مرفوع باتفاق. وإن قلنا: إن التاء من فرط اتصاله بالفعل صار كالكلمة الواحدة فلا يعتد بكون وقوعه بعد الفعل يرد أيضاً قولك: ضرب عمرو زيداً إذ لا اتصال في هذا المثال.

ويجاب بأن المؤلف مشى على مذهب الكوفيين القائلين بأن ناصب الفضلات الفعل مع الفاعل والبعدية منحصرة فيما مثل به الشارح وهو قوله: رأيت زيداً، أي ونحوه من: ضربت عمراً. وجعل البعدية أغلبية في المثال المذكور لكن فيه تكلف فليتأمل.

(قوله: نصب ما بعده) بالبناء للمجهول جواب إن ولو حذف قوله ما بعده كان أوضح ليكون جارياً على نسق ما قبله، وهو قوله: رفع واندفع الاعتراض المذكور آنفاً، ولأنه من تتمة جواب إذا في قوله: فإذا دخل عليه العامل فإن كان وإن كان فافهم.

(قوله: ما بعده) نائب فاعل نصب و«ما» اسم موصول والظرف صلته،

نحو: رأيت زيداً، فإن رأيت فعل و«التاء» فاعله وزيد مفعوله، والمفعول منصوب. وإن كان يطلب الجرّ جرّ ما بعده، نحو: «الباء» في نحو: مررت

والأصل ما هو بعده فحذف صدر الصلة وهو جائز على الندور لعدم طول الصلة قال ابن مالك:

وفي ذا الحذف أيا غير أيّ يقتفي إن يستطل وصل وإن لم يستطل
فالحذف نزر.

(قوله: نحو رأيت) أي وذلك نحو: رأيت الخ كما صرح به فيما مضى، ولكن ليس بلازم.

(قوله: فإن رأيت) الأولى أن يقول: فإنّ رأي من رأيت فعل كما لا يخفى.

(قوله: فعل) أي ماضٍ تام وقد أسلفنا.

(قوله: والتاء) بالنصب معطوف على اسم إنّ، ويصح أن يقرأ بالرفع مبتدأ، أي والتاء المضمومة فاعله إن قرأنا رأيت بضم التاء ويصحّ أن يقرأ بغير الضم.

(قوله: وزيداً مفعوله) إن قلنا: إنه مرفوع فيقال في الإعراب إنه مرفوع بضمة مقدّرة على آخره للحكاية، وإن قلنا إنه منصوب عطفاً على اسم إن فيقال: إنه منصوب بفتح مقدّر على آخره للحكاية أيضاً. والأولى إجراء النصب على ظاهره.

(قوله: والمفعول) الواو: واو الحال.

(قوله: وإن كان) أي العامل وهو معطوف على قوله فإن كان وأضمر هنا، لأن المقام مقام إضمار وما جاء على أصله لا يسأل عنه.

(قوله: جر ما بعده) بالبناء للمفعول جواب إن، وقوله ما بعده الأولى حذفه ليكون جارياً على نسق ما قبله، وقد يقال: لا مانع هنا إذ لا يكون الجار متأخراً عن المجرور فافهم. وفي إعراب ما بعده ما تقدّم سابقاً.

(قوله: نحو الباء) أي وذلك نحو الباء، لكن ليس بلازم كما قدّمنا.

بـ«زيد» فـ«زيد» مجرور بـ«الباء» فتغير الآخر من رفع إلى نصب أو جرّ هو الإعراب. وسببه دخول العوامل، ....

(قوله: فزيد) يقرأ بالكسر وإن كان مبتدأ فرفعه بضمة مقدّرة للحكاية.

(قوله: فتغير الآخر) هكذا في بعض النسخ، وهو إشارة إلى أن التغير في كلام المؤلف بمعنى التغيير. وقد أسلفناه فلا تغفل وقوله الآخر أي وهو الدال في هذا المثال أي أحواله.

(قوله: من رفع) لو قال من وقف إلى رفع ومنه إلى نصب ومنه إلى جر، أو نحو ذلك لكان أولى.

(قوله: هو الإعراب) هو ضمير فصل على الأصح لا محل له من الإعراب كما مر في مواضع.

(قوله: وسببه دخول العوامل) خرج به نحو الضمة في النون في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ﴾ [الإسرَاء: ٧١] في قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتي إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة والفتح في دال قد أفلح على قراءته أيضاً بالنقل. والكسر في دال الحمد لله في قراءة من اتبع الدال اللام، فإن هذه الحركات، وإن كانت ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست إعراباً وقولي في آخر الكلمة بيان لمحل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بل قد وجد ذلك في غير الآخر كامرئ وابنم ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرفع ضم آخرهما وما قبل آخرهما فتقول: هذا امرؤ وابنم. وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرأ وابنما. وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول: مررت بامرئ وابنم، قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النِّسَاء: ١٧٦]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مَريَم: ٢٨]، ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾﴾ [عَبَسَ: ٣٧].

قلت: اختلف أهل البلدين في هذين الاسمين. فقال الكوفيون: إنهما معربان من مكانين وإذا فرّعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب

وقوله: لفظاً أو تقديراً، يعني به أن الآخر يتغير لفظاً كما رأيته في الأمثلة المذكورة أو تقديراً كما في الاسم ....

إدخالهما في الحدّ. وقال البصريون: وهو الصواب إن الحركة الأخيرة هي الإعراب وما قبلها اتباع لها وعلى قولهم لا يصح إدخالهما في الحدّ وارتفاع امرؤ في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف. والتقدير: إن هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور خلافاً للكوفيين، لأن الفاعل لا يتقدّم على رافعه ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش، لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية وانتصابه في الآية الثانية، لأنه خبر كان وانجراره في الثالثة بالإضافة اهـ. ابن هشام في شرح شذوره. وقوله: أهل البلدين، أي البصرة والكوفة، وقوله: بل يجب إدخالهما، أي بالنظر للغالب، أي فالتقييد لبيان الواقع، وقوله: لا يصح إدخالهما في الحدّ، أي فالتقييد للاحتراز.

(قوله: وقوله) مبتدأ خبره قوله يعني به، والعائد إليه ضمير به وضمير الفعل للماتن.

(قوله: إن الآخر) مفعول، يعني المراد بالآخر حاله كما فسره الشارح أوّلاً أي أن حال الآخر.

(قوله: يتغير) أي بتلك العوامل الداخلة.

(قوله: لفظاً) أي ملفوظاً محسوساً مسموعاً في الملفوظ ومرئياً في المكتوب.

(قوله: كما رأيته في الأمثلة المذكورة) وهي قوله: جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد، أي من الوقف إلى الضم في الأوّل وإلى الفتح في الثاني وإلى الكسر في الثالث وكانت ملفوظة.

(قوله: أو تقديراً) معطوف على لفظاً أي مقدّراً بأن لم يكن محسوساً بما مر.

(قوله: كما في الاسم)، أي وذلك كالذي في الاسم الذي آخره ألف فـ«ما» موصولة وفي الاسم جار ومجرور صلة «ما» أي كالذي ثبت في الاسم أو كالذي هو في الاسم.

الذي آخره «ألف» نحو الفتى، أو «ياء»، ....

(قوله: الذي آخره ألف) أي لازمة في اسم معرب ويسمى معتلاً مقصوراً لكونه ضدّ الممدود وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة كـ«حمراء» وصفراء بخلاف ما كان ألفه أصلياً كـ«كساء» ورداء وسمي مقصوراً، لأنه محبوس عن المدّ، لأن معنى القصر الحبس أو عن ظهور الإعراب.

قال الشيخ خالد: المقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى سمي مقصوراً وإن كان ممنوعاً من ظهور الحركات فيه، لأنه ليس في الأفعال ممدود اهـ. والمراد باللزوم أن يلزم وجودها لفظاً أو تقديراً ولو باعتبار ما بعد الإبدال كما في مقري اسم مفعول أصله مقرأ وخرج بقيد اللزوم ما لا يلزم وجودها، نحو: رأيت أخاك فإنه تغير بحسب الإعراب، وخرج بذكر الاسم الفعل وقد دخل فيما ذكرنا آنفاً، والحرف نحو: على وبذكر المعرب نحو: ذا وإنما يسمى معتلاً لأن آخره حرف علة وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى في جزم ما يعتلّ آخره معنى لمعتل وبيان حرف العلة.

تنبيه: لو سمي شخص بالفعل الذي آخره ألف كسعى ويخشى أو بالحرف كذلك نحو: حتى فعل يسمى كلاهما مقصوراً أو لا. والظاهر نعم إلا إن فرّعنا على من يحكى في إعرابه في نحو قول الشاعر:

نبئت أخوالي بني يزيد

(قوله: نحو الفتى) هذا في الألف الظاهرة ونحو: فتى في الألف المحذوفة، فالتقدير في الأوّل الظاهرة. وفي الثاني على الألف المحذوفة.

(قوله: أو ياء) أي في اسم معرب وقبلها مكسور سواء كانت الياء أصلية كالمرتقي أو عوضاً عن واو كالداعي وسواء كان منصرفاً كما مر أو غير منصرف كجوار إلا أنه في جوار تقدر الفتحة في حالة الجرّ نيابة عن الكسرة ولم تظهر الفتحة مع خفتها، لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل أعني أبقيت على حالة الاستثقال ويسمى ما آخره الياء معتلاً منقوصاً سمي معتلاً لما مرّ، وسمي منقوصاً لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه

نحو: القاضي، ....

بعضها، أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين.

قال الشيخ خالد: وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر. أما الأوّل فلأن نحو: يدعو ويرمى نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصاً. وأما الثاني: فلأن نحو: الفتى حذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصاً اهـ. أجاب الشيخ يّس ناقلاً عن شرح الحدود للفاكهي بأنه لا يلزم ذلك، لأن المناسبة لا يلزم اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لقري الماء فيها، أي اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه: قارورة اهـ.

فخرج بذكر الاسم الفعل نحو: يرمي، والحرف نحو: في وبذكر المعرب، نحو: ذي اسم إشارة وبذكر اللزوم، نحو: مررت بأخيك، وباشتراط كون ما قبل الياء مكسورة ما كان قبلها ساكناً، نحو: ظبي. ودخل بقيد اللزوم ما قدمناه وهو ما يعتبر بعد الإبدال في نحو المقري فإن الياء في الأصل عوض عن الهمزة. ولو سمي الشخص بصورة الفعل الذي آخره واو فهل يجري فيه الإعراب أو لا يجري. الظاهر الثاني لما سنبين في الإعراب عند الكلام على المعتل الآخر، وهو أنه لا يوجد اسم آخره واو، وقبله مضموم إن شاء الله تعالى أو سمي بصورة الفعل الذي آخره ياء كيرمي حذفت الياء في حالتي الرفع والجر، تقول: جاء يرم، مررت بيرم وتظهر الفتحة في حالة النصب فتقول: رأيت يرمي وإعراب قولك:

مررت بيرم. مررت: فعل وفاعل. والباء: جارة. ويرم: مجرور وعلامة جره الفتحة المقدّرة، لأنه اسم لا ينصرف. والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل فحينئذٍ عومل معاملة جوار.

(قوله: نحو القاضي) هذا في الياء الظاهرة ونحو: قاضٍ في الياء المحذوفة فالتقدير في الأوّل على الياء الظاهرة. وفي الثاني على الياء المحذوفة وما أحسن قول بعضهم في القاضي:

وإذا فــزت بــقــاض مــســعــف   عـادل فـي الـحـكـم خير منصف

فإن الألف اللينة يتعذر تحريكها فيقدر فيها الإعراب، نحو: جاء الفتى، فالفتى فاعل مرفوع بضمة مقدرة ....

فتأمل حكمة السرّ الخفيّ إن للنقص والاستثقال في
لفظة القاضي لوعظا ومثل

(قوله: فإن الألف اللينة يتعذر تحريكها) جعل هذا تعليلاً لما قبله، أي فهي ساكنة، لأنها هوائية تجري مع النفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن الاستطالة، فلم يجتمعا ولهذا لو فرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة.

لطيفة: قال ابن هشام في «شرح الشذور»: ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب من مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله يتشوق إليه ويشكو له نحوله فقال:

سلم على المولى البهاء وصف له شوقي إليه وإنني مملوكه
أبداً يحركني إليه تشوّقي جسمي به مشطوره منهوكه
لكن نحلت لبعده فكأنني ألف وليس بممكن تحريكه

والمشطور من البيت ما حذف نصفه والمنهوك ما حذف ثلثاه استعمل للضعيف.

(قوله: اللينة) بسكون الياء وتشديدها مكسورة مع فتح اللام فيهما كالميتة كما يؤخذ من القاموس.

(قوله: فيقدر فيها) أي وإن كان كذلك فيقدر فيها.

(قوله: الإعراب) أي جميعه وهو الرفع والنصب والجر.

(قوله: نحو جاء الفتى) مثله جاء فتى، ففتى: فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر. وأصل فتى: فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى، ومنه أيضاً، نحو:

على الألف منع من ظهورها التعذر. ورأيت الفتى، فالفتى مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. ومررت بالفتى، فالفتى مجرور بـ«الباء» بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. ونحو: جاء القاضي، فالقاضي فاعل مرفوع بضمة مقدّرة ....

المقري: اسم مفعول من أقريت الضيف، فيقدر فيه جميع حركات الإعراب وأصله مقرأ بالهمزة، قلبت الهمزة ألفاً شذوذاً إذ هو الأغلب فيما همزته ساكنة، نحو: رأس. وانظر كتابنا في صناعة الإعلال فإن فيه مراتع الأطفال.

(قوله: على الألف) أي الموجودة كما هو ظاهر وإن كان كتابته بالياء على القاعدة الخطية.

(قوله: منع) بالبناء للفاعل والتعذر فاعل لمنع ومن في قوله من ظهورها زائدة، لأن قوله من ظهورها مفعول لمنع.

(قوله: التعذر) وهو عدم وجود الإعراب في الألف كما أسلفنا.

(قوله: ورأيت الفتى) مثله رأيت فتى، ففتى منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين كما تقدم.

(قوله: على الألف) فيه ما مر.

(قوله: ومررت بالفتى) مثله مررت بفتى، فالباء: حرف جر. وفتى: مجرور بها بكسرة مقدّرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

تنبيه: قال الفاكهي في «شرح القطر» و«شرح المتممة» وإعرابه بالحركات الثلاث مخصوص بالمنصرف منه أما غير المنصرف منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه. هذا مذهب الجمهور. وذهب ابن فلاح اليمني إلى تقديرها أيضاً فيه لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كـ«أحمد» للثقل ولا ثقل مع التقدير اهـ.

(قوله: ونحو جاء القاضي) مثله جاء قاضٍ ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، فإن فاعل لا ينكح مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصل زانٍ

على «الياء» منع من ظهورها الثقل. ومررت بالقاضي مجرور بـ«الباء» بكسرة مقدرة على «الياء» منع من ظهورها الثقل. وأما في حالة النصب فتظهر الفتحة على «الياء» للخفة، ....

زاني بزنة استثقلت ضمة الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما: الياء والتنوين فحذفت الياء فصار: زانٍ.

(قوله: على الياء) أي الموجودة.

(قوله: الثقل) بكسر ففتح كعظم وصغر وما ثقل لا يتعذر لإمكان الإظهار كقوله:

لعمرك ما تدري متى أنت جائي ولكنّ أقصى مدّة العمر عاجل

لكن لعله على حسب الرواية وإلا فقد يصح بالإسكان إذ لا ينكسر به الوزن فلا ضرورة فيه فلا يستشهد به تأمل.

(قوله: ومررت بالقاضي) مثله مررت بقاضٍ، فقاضٍ: مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل.

(قوله: وأما في حالة النصب) مدخول أما محذوف التقدير. أما الإعراب للقاضي في حالة النصب كما هو ظاهر.

(قوله: فتظهر الفتحة على الياء) ومن العرب من سكن الياء في النصب قال شاعرهم:

ولو أنّ واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد، وهو من أحسن ضروريات الشعر، لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر، أشموني. وقوله: من أحسن الخ أي لأن لغة ربيعة كذلك كذا ظهر لي.

(قوله أيضاً: فتظهر الفتحة على الياء) أي لخفتها سواء مما كان فيه الياء الموجودة كالقاضي أو المحذوفة كقاضٍ وتظهر الفتحة أعني فتحة النصب في جوار وغواش أيضاً، وإنما قلنا: فتحة النصب، لأن فتحة الكسرة فيهما لا

نحو: رأيت القاضي، فالقاضي مفعول به منصوب بفتحة ظاهرة. فالفرق بين ما آخره «ياء» أو «ألف» أنّ ما آخره «ألف» ....

تظهر كما أسلفنا قال ابن مالك:

وذا اعتلال منه كالجواري رفعاً وجراً أجره كساري

قال السيوطي في «شرحه»: ونصباً كدراهم في فتح آخره من غير تنوين، نحو: ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ﴾ [سَبَأ: ١٨] انتهى.

تنبيه: قال يّس في حاشية التصريح ما نصه وتقدّر أيضاً عليها في المركب المزجي إذا كان أوّل الجزء الأوّل ياء والمعرب إعراب المتضايفين، نحو: قالى قلا ومعديكرب. قال في «الهمع» بلا خلاف وهل لو قدر أن الجزء الأوّل منه «واو» يكون كالياء الظاهر نعم.

بقي إن ألف لدى تقلب ياء، نحو: لديهم وعليه، فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هرباً من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء.

(قوله: نحو رأيت القاضي) مثله رأيت قاضياً وهو ظاهر.

(قوله: فالفرق) مبتدأ خبره قوله: إن ما آخره ألف إلى المتن.

(قوله: بين) ظرف مكان متعلق بالفرق.

(قوله: ما آخره ألف) «ما»: اسم موصول مضاف إليه وآخره ألف مبتدأ وخبر. والجملة صلة الموصول وهو «ما» ويكتبان منفصلاً ولا يكتبان متصلاً.

تنبيه: إذا كان لفظة «ما» زائدة كافة عن العمل فإما أن يكون المعمول رفعاً فلا تتصل إلا في ثلاثة أفعال قلّ أو كثر وطال تقول: قلما وكثرما وطالما. أو نصباً وهي المتصلة بأنّ وأخواتها تقول: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النِّسَاء: ١٧١]. أو جراً وهي تتصل بأحرف وظروف تقول بما موضع وبينهما نحو: جلوس وتكتب متصلة في جميع ما ذكر. وأما ما التي في كلام شارحنا هنا فغير زائدة ولذا تكتب منفصلة كما قدمنا.

(قوله: أن ما آخره ألف) بفتح همزة أن يكون خبراً.

يتعذر إظهار إعرابه رفعاً ونصباً وجرًّا وما آخره «ياء» لا يتعذر ولكنه يستثقل رفعاً وجرًّا، ....

(قوله: يتعذر) بالبناء للفاعل.

(قوله: رفعا الخ) حال أي حال كونه مرفوعاً أو غيره فالمصدر بمعنى اسم المفعول.

(قوله: وما آخره) الواو: للعطف. وما: مبتدأ وخبره قوله لا يتعذر ويجوز أن يكون ما في محل نصب معطوفاً على مدخول إن ففيه العطف على معمولي عامل واحد، وهو جائز بالإجماع.

تنبيه: بقي في المعرب بالإعراب التقديري أشياء: الأوّل: ما يضاف إلى ياء المتكلم فإنه يقدر فيه جميع الحركات الثلاث وهي الضم والفتح والكسر، تقول: قام غلامي، رايت غلامي، مررت بغلامي.

الأوّل: مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وكذا في الثاني. وأما في الثالث: فتقدّر فيه الكسرة عندهم. وذهب ابن مالك إلى أنه تقدّر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة في حالة الجرّ واعترض بأن الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجار. قال الشيخ خالد في «شرح الأزهرية»: وله أن يدعي أن كسرة المناسبة ذهبت وخلفها كسرة الإعراب كما قالوا في شرب إذا بنوه للمفعول أن الكسرة فيه غير الكسرة في المبني للفاعل اهـ.

الثاني: ما سكن آخره وقفاً وتقدر فيه الحركات للثقل لا للتعذر، لأن الوقف بالسكون ليس متعيناً لأنه قد يكون بالروم وهو الإتيان ببعض الحركة.

الثالث: ما سكن آخره تخفيفاً وتقدّر فيه الحركات للثقل أيضاً.

الرابع: ما اشتغل آخره بحركة الاتباع كذلك.

الخامس: ما سكن آخره للإدغام في الفعل في نحو: يضرب بكر لا في نحو: لم يضرب بكر لاستيفاء الجازم مقتضاه. ولا يقال إن سكون الآخر

[وَأَقْسَامُهُ ....

حاصل قبل وجود الجازم لأنا نقول مرّ في مررت بغلامي آنفاً.

السادس: ما سكن آخره للتخفيف نحو: وينصركم في قراءة السكون.

السابع: الفعل المعتل الآخر فإن فيه ما يقدر رفعاً ونصباً وهو يخشى ويرمى ويدعى بالبناء للمجهول في الكل أو للفاعل في الأوّل وما يقدر رفعاً في نحو: يرمي ويدعو بالبناء للفاعل.

تتمة: ما مشى المصنف عليه في حدّ الإعراب هو على القول بأنه معنوي اختاره الاعلم وكثيرون. وهو ظاهر مذهب سيبويه، وقيل: إنه لفظي فتعريفه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، قيل: إن الأول أقرب إلى الصواب، وحكى الأهدل عن المرادي أن الثاني أقرب إلى الصواب فكيفية الإعراب على الأول أن تقول في: قام زيد فعل ماضٍ. وزيد: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة، وعلى الثاني أنه مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة.

(قوله: وأقسامه) شروع في بيان ألقاب الإعراب. قال أستاذ شيخنا النوع والضرب والصنف والقسم متقاربة المعنى أو متحدته عندهم يعني أن بعض أفراده مسمى بالرفع وبعضها بالنصب وبعضها بالجرّ، فلا حاجة إلى إثبات كونها أنواعاً منطقية اهـ.

قال شيخنا رحمه الله تعالى: كأن مراده أن كونها أنواعاً منطقية يتوقف على إثبات اتحاد حقيقة أفراد كل نوع كالضمة والواو والألف والنون للرفع وهو مشكل إذ القدر المشترك بين هذه الأربعة مثلاً وهو مطلق اللفظ: أي على القول بأن الإعراب لفظي ليس بتمام حقيقتها وإلا لكان جميع أفراد الأنواع الأربعة فرعاً واحداً.

قال: ومما يدلّ على أنه ليس المراد بالأنواع المنطقية قولهم: إن الضمة رفع أصلي بخلاف الألف مثلاً، إذ لا يعقل في النوع بالمعنى المنطقي الأصالة والفرعية، اللهم إلا أن يقال الممتنع تفرع بعض أفراد النوع عن بعض من حيث

أَرْبَعَةٌ: ....

كونها أفراداً لذلك النوع. والمراد بالأصالة هنا أن يكون بعض الأفراد أكثر استعمالاً أو أغلب أو أرجح في نظر الواضع أو نحو ذلك ومثل هذا معقول في الأنواع فليتأمل اهـ شنواني.

(قوله أيضاً: وأقسامه) أي من حيث هو أو بالنسبة للاسم والفعل: أي مجموعها لأنه لو أراد به أقسام إعراب الاسم فقط أو الفعل فقط لكانت ثلاثة ولو أراد أقسام إعرابهما لكانت ستة ولم ينبه على هذا شارحنا أبقاه الله بالسلامة وقد نبه عليه الشيخ خالد في «شرح المتن».

تنبيه: الأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدّم في الكلام، فلا تغفل.

(قوله: أربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الإجمال والتفصيل، ولأنه يحتمل الزيادة والنقص، وبذكر العدد يضعف أو يندفع ذلك الاحتمال وللإشارة إلى أن الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما مرت الإشارة لنظيره يّس.

فإن قيل: إن ثلاثة منها ثبوتيات وواحداً عدمي لأنه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدمياً لا يشترك في النوعية مع الوجودي فإذن ليست أنواع الإعراب أربعة، وقد ذهب إلى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازني على أنه روى عنه أنه قال: الجزم ليس بإعراب إنما هو عدم الإعراب وأن الجازم للفعل المضارع الصحيح الآخر يحذف الحركة ويلزم من حذفها السكون فالسكون يوجد عند دخول الجازم لا به. والأثر على القول بأن الإعراب لفظي حقه أن يكون بالعامل.

أجيب عن الأوّل بأن ذلك لمجرّد الضبط لا للجمع بين الوجوديات والعدميات وجعلهما واحداً مع أنا لو قلنا الرفع عدم قسيميه قياساً على الجزم لا جواب لك والقول بأن الجزم ليس بإعراب مردود كما يعلم في ضابط الإعراب. وعن الثاني بأن السكون لما كان لازماً لحذف الحركة، فكان السكون أثر العامل فليتأمل.

رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ]، يعني أن أقسام الإعراب أربعة: رفع، نحو: يضرب زيد. ونصب، نحو: لن أضرب عمراً. وخفض، نحو: مررت بـ«زيد». وجزم، نحو: لم أضرب، فـ«زيد» في الأول مرفوع بـ«يضرب» على أنه فاعله

(قوله: رفع ونصب الخ) قال الرضى: اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة الإتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الإتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الإتيان بعده بشيء من الألف وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المدّ سمي الحرف متحركاً كأن حركة الحرف إلى مخرج حرف المدّ وبضد ذلك سكون الحرف، فالحركة إذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها بها يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل فإذا أشبعت الحركة، وهي بعض حرف المدّ صارت حرف مدّ تاماً انتهى.

(قوله: يعني أن أقسام الإعراب) أشار إلى أن الهاء في قول المؤلف وأقسامه راجع للإعراب، لأنه من وظيفة الشرح وإلى أن الأقسام في المتن تستعمل في حقيقتها بخلاف ما مرّ في الكلام كما نبّهنا أوّلاً فلا تغفل.

(قوله: نحو يضرب زيد) نحو خبر لمبتدإ محذوف: أي وذلك نحو ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره: أعني. وقوله: يضرب زيد مراد لفظه مجرور المحل بإضافة، نحو إليه وأما باعتبار المعنى فسيأتي في كلام الشارح.

(قوله: ونصب) معطوف على قوله رفع.

(قوله: لن أضرب عمراً) مراد لفظه مجرور المحل بإضافة نحو إليه.

(قوله: فزيد في الأول) جواب وشرط مقدّر وتقديره إذا عرفت معرفة وجوه التمثيل فزيد في الأول: أي في قوله: يضرب زيد.

(قوله: مرفوع بـ«يضرب») أي بلفظ يضرب، وهو إظهار لفائدة التمثيل وقد يقال: لم أظهر الفائدة في زيد وقد يوجد في يضرب أيضاً. فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول فيضرب وزيد مرفوعان، لأن الرفع لاسم وفعل فافهم ذلك.

وأضرب في الثاني فعل مضارع منصوب بـ«لن». وعمراً منصوب بـ«أضرب» على أنه مفعول وزيد في الثالث مجرور بـ«الباء». وأضرب في الرابع فعل مضارع مجزوم بـ«لم». ولن تسمى حرف نفي ونصب واستقبال، لأنها تنفي الفعل وتنصبه

(قوله: وأضرب الخ) الواو: عاطفة. أضرب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية، وهو الآن اسم لإرادة اللفظ.

(قوله: في الثاني) أي في المثال الثاني من قوله: لن أضرب عمراً وقوله: فعل مضارع: أي صحيح الآخر تام متصرف. وقوله منصوب بـ«لن»: أي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(قوله: وعمراً) الواو: عاطفة. عمراً: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية.

(قوله: منصوب بأضرب) أي بلفظ أضرب وهي الآن اسم على إرادة اللفظ وأظهر الشارح هنا فائدة التمثيل من الاسم والفعل خلاف ما تقدّم في الرفع فلا تغفل.

(قوله: وزيد في الثالث) أي في المثال الثالث وهو قوله: مررت بزيد وقوله: مجرور بالباء: أي وهذا أعني فائدة التمثيل لا يشمل في مررت بخلاف سابقيه.

(قوله: وأضرب) بالجزم وقوله في الرابع: أي في المثال الرابع وهو قوله: لم أضرب ولم يذكر في هذا المثال المفعول به.

(قوله: ولن تسمى حرف نفي ونصب) سيأتي إن شاء الله تعالى أني أبين ذلك في باب الأفعال.

(قوله: لأنها تنفي الفعل) تعليل لقوله حرف نفي: أي إنما سميت حرف نفي، لأنها تنفي الفعل.

(قوله: وتنصبه) تعليل لقوله ونصب: أي إنما سميت حرف نصب، لأنها تنصب الفعل المضارع.

وتصيره مستقبلاً ولم تسمى حرف نفي وجزم وقلب، لأنها تنفي الفعل وتجزمه وتقلب معناه فيصير ماضياً.

[فَلِلأَسْمَاءِ ....

(**قوله: وتصيره**) تعليل لقوله واستقبال: أي إنما سميت حرف نفي لأنها تصير الفعل مستقبلاً.

تنبيه: تصير بتشديد الياء من صير يصير تصييراً وهو من صار الناقص يرفع الاسم وينصب الخبر فلما عدي بالتشديد صار له مفعولان وأظنّ أنه خرج من الناقصية إذ الناقص ما له اسم ولا يكون الاسم إلا مرفوعاً وهنا منصوب لكن المفعول الثاني هنا في الأصل خبره والمفعول الأوّل اسمه والفاعل هو الذي يؤخذ من التشديد إذ صار التركيب بعد التصيير وصار مستقبلاً فافهم ذلك. قال ابن مالك:

وهب تعلم والتي كصيرا　　　أيضاً بها انصب مبتدأ وخبرا

(**قوله: ولم تسمى الخ**) سيأتي أيضاً إن شاء الله تعالى.

(**قوله: لأنها تنفي الفعل**) تعليل لقوله حرف نفي: أي أنها سميت حرف نفي، لأنها تنفي الفعل وهو بفتح المثناة الفوقية من نفاه المتعدي.

(**قوله: وتجزمه**) تعليل لقوله وجزم: أي إنما سميت حرف جزم، لأنها تجزم الفعل.

(**قوله: تقلب معناه**) تعليل لقوله وقلب: أي إنما سميت حرف قلب، لأنها تقلب معناه وهو بتشديد اللام من قلب يقلب تقليباً.

(**قوله: فيصير**) بإسكان الياء من صار: أي لا من صير المشدّد وإلا لقال فتصير بتأنيثه على نسق ما قبله.

(**قوله: فللأسماء**) الفاء: للتفصيل، اللام جارة والأسماء مجرورها متعلق بمحذوف وذلك المحذوف خبر مقدّم على الخلاف الآتي في باب المبتدإ وزعم الوالد أبقاه الله بالسلامة ان من الحروف الجارة ما يجرّ الاسم ويرفع الخبر

مِنْ ذَلِكَ الرَّفْع وَالنَّصْب وَالخَفْض وَلَا جَزْمَ فِيهَا]، يعني أن الأسماء يدخلها الرفع، نحو: جاء زيد ....

وهو غير معلوم في كتب النحو فيما طالعناه. وقوله: الرفع مبتدأ مؤخر قدم الخبر للاهتمام بشأنه.

(**قوله أيضاً: فللأسماء**) أي معربة كانت أو مبنية فالمعربة إعرابها على أوّلها ظاهراً او مقدّراً والمبنية إعرابها بالمحلية، أي أنها في محل كذا.

(**قوله: من ذلك**) أي من ذلك المذكورة وهو قوله: رفع ونصب الخ قال الشنواني. قال السعد التفتازاني كغيره يجوز أن يكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذكر وما تقدّم كما يكني عن أفعال كثيرة بلفظ فعل لقصد الاختصار كما تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر أفعالاً كثيرة وقصة طويلة كما تقول له: ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أن في الإشارة أكثر وأشهر اهـ.

(**قوله: الرفع**) أي ظاهراً في قام زيد وجاءني الزيدان أو مقدراً في جاءني الفتى أو محلاً في يعجبني أن تقوم ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

(**قوله: والنصب**)، أي ظاهراً في رأيت زيداً أو مقدراً في رأيت غلامي أو محلاً في رأيت أن تقوم.

(**قوله: والخفض**) أي ظاهراً في: مررت بزيد أو مقدراً في مررت بالفتى أو محلاً في رغبت في أن تدرس الكتب.

(**قوله: ولا جزم فيها**) لا: نافية للجنس جزم اسمها بلا تنوين، وفيها جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: كائن فيها فكائن: خبر لا مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

(**قوله: يدخلها الرفع**) أي يوجد فيها الرفع كما مر في مواطن كثيرة.

(**قوله: نحو جاء زيد**) مثال للرفع الظاهر، فجاء: فعل ماضٍ وزيد فاعله مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

بالنصب. نحو: رأيت زيداً، والخفض، نحو: مررت بـ«زيد». ولا يدخلها الجزم. [**وَلِلأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْع وَالنَّصْبِ وَالجَزْم وَلَا خَفْضَ فِيهَا**]، يعني أن الأفعال يدخلها الرفع، نحو: يضرب. والنصب، نحو: لن أضرب. والجزم، نحو: لم أضرب ....

(**قوله: والنصب**) معطوف على قوله الرفع.

(**قوله: نحو رأيت زيداً**) مثال للنصب الظاهر رأيت: فعل وفاعل. زيداً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(**قوله: نحو مررت بزيد**) مثال للمخفوض الظاهر الإعراب. ومررت: فعل وفاعل. بزيد: جار ومجرور متعلق بمررت.

(**قوله: ولا يدخلها الجزم**) أي لا يوجد في الأسماء الجزم.

(**قوله: وللأفعال**) الإعراب هنا كالإعراب فيما مرّ ثمة. فإن قيل لم جمع الأفعال مع أن الفعل المعرب واحد وهو المضارع الخالي من النونين: نون التوكيد المباشر ونون الإناث.

أجيب بأن المصنف جمعها لمقابلتها بالأسماء أو بالنظر لأفرادها الذهنية وترك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة قيد المعربة إذ الكلام فيها وإنما قيد الشيخ خالد رضي الله عنه في شرحه هنا وتركه في الأسماء، لأن الأكثر في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال البناء قال بعضهم:

والحرف مبنيّ بكل حال وغالب البناء في الأفعال

(**قوله: من ذلك**) أي المذكور وهو قوله: رفع ونصب الخ.

(**قوله: الرفع**) أي ظاهراً كما في يقوم أو مقدراً نحو: يدعو ويخشى ويرمى.

(**قوله: والنصب**) أي ظاهراً في لن يقوم أو مقدراً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البَقَرَة: ١٢٠].

(**قوله: يدخلها الرفع**) أي يوجد فيها الرفع.

(**قوله: نحو يضرب**) لا يمكن إعرابه لخلوه من المسند إليه فلو قال بدل نحو تقول كان أولى.

ولا يدخلها الخفض، فالرفع والنصب يشترط فيهما الاسم والفعل ويختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم.

(قوله: ولا يدخلها الخفض) أي لا يوجد فيها الخفض، أي لأن الخفض من علامات الاسم ولذا التزم نون الوقاية مع الفعل قبل ياء المتكلم في نحو: يضربني وأنا لا أرى منعاً من أن يكسر آخر الفعل مع عارض إذ المنفي في الفعل الخفض أعني به خفض إعراب لا مجرد الكسر وإلا لأورد عليه نحو ليسي بناء على الأصح أنه فعل.

(قوله: يشترك) بكسر الراء والاسم والفعل فاعله.

(قوله: ويختص الاسم بالخفض) إن قيل: يلزم عليه التكرار فإنه ذكر أوّلاً أن الاسم يعرف بالخفض فيستفاد منه أن الخفض مختص بالاسم ثم ذكر هنا ما يوافقه.

أجيب بأن الغرض مختلف فذكر هناك لغرض التمييز وإن لزم منه الاختصاص. وذكر هنا لغرض كونه نوعاً من الإعراب ومختصاً بالاسم، وإن لزم مما هناك والباء في بالخفض داخلة على المقصور يعني أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه إلى الفعل. وأما الاسم فليس مقصوراً على الخفض بل يتعداه إلى الضم والفتح.

واعلم أن الباء بعد الاختصاص يجوز دخولها على المقصور والمقصور عليه باتفاق وإنما الخلاف في الغالب فمذهب السعد أن الغالب دخولها على المقصور كما يشهد به غير موضع من مختصره وعكس السيد فالنظم المشهور:

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد

حقه إبدال السيد بالسعد قاله الأمير.

(قوله: والفعل بالجزم) فيه ما مر.

فائدة: إنما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل، لأن الاسم

أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطاً بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك، فأعطى الثقيل للخفيف.

وله توجيه ثانٍ وهو أن الجر بالإضافة أو بالحرف وهي تفيد الملك أو الاستحقاق وللفعل معنى لا يوصف بذلك. والجزم قد يكون بـ«لم» وهي للنفي. والاسم قد يكون ذاتاً وهي لا تنفي.

وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله إذ هو الحرف أو الإضافة فلم يكن أهلاً لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل أن عامله لا يكون إلا نفياً أو تشكيكاً وذلك لا يكون إلا فيما يقبلهما، والاسم لا يقبلهما. وأما اشتراكهما في الرفع والنصب فلقوّة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما اهـ من «حواشي الشذور»، والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب معرفة علامات الإعراب

من إضافة الدالّ للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم، وهو الجرجاني في مسمى الكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة، أي هذا دال معرفة الخ. أو من إضافة العام إلى الخاص كـ«شجر أراك»، وعلم النحو بناء على أنه المسائل، وهي بمعنى اللام على كلا التقديرين.

والمراد بالمعرفة الإدراك وإضافة الباب إليها من إضافة السبب للمسبب، أي باب هو سبب حصول معرفة الخ. ولا ينافي ما تقدم من أنه من إضافة الدال للمدلول، لأن ذلك بالنظر لمدلوله، أي الباب وهو علامات الإعراب وهذا بالنظر للمعرفة.

ثم اعلم أن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تقال إلا لإدراك الجزئيات كـ«زيد وعمرو والبسائط» وهي ما لا تقبل الانقسام كغاية النقطة، فكان للمصنف أن يعبر بالعلم، لأنه يقال للكلي كالحيوان والإنسان أو المركب كالنسبة في نحو: زيد قائم. ويقال: عرفت الله دون علمته.

....

وأيضاً المعرفة للإدراك المسبوق بالعدم أو للأخير من الإدراكين شيء واحد إذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك أولاً، ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانياً والعلم للإدراك المجرد من هذين الاعتبارين. ولذا يقال: الله تعالى عالم ولا يقال له: عارف.

ويجاب عنه بأنه جرى على مذهب الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير الذي هو جمع المؤنث السالم وهو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه، أو نزلها منزلة الجزئي تسهيلاً على الطالب حتى كأن إدراكها، وإن كانت كلية كإدراك الجزء في السهولة وقرب التناول وبأنه لما كانت المعرفة تشعر بسبق الجهل فهي تناسب المعاني المقصودة بوضع هذه المقدمة، وبأنه يمكن أن يقال: المراد بالمعرفة إمكانها وبالعلامات كل فرد من العلامات بمعنى أي فرد يوجد منها كما قاله بعض الأفاضل.

فإن قيل: يلزم للمصنف أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئاً، وهو علامات الإعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له.

أجيب بأن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب إضافة إليها إضافة السبب للمسبب كما تقدم، لأن من طالع المسائل التي يدل عليها الباب حصلت له معرفة علامات الإعراب والإضافة تصح لأدنى ملابسة.

وبعضهم أجاب بان التعريف كما يكون بالحد والعلامات بالتقسيم حيث قسم الرفع إلى: أصلي وفرعي والنصب والخفض والسكون كذلك.

(قوله: علامات الإعراب) إن قيل: إن العلامات التي ذكرت ليست علامات للإعراب المطلق والتركيب مشعر بأن العلامات تدل على إعراب مطلق، أي كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الأفراد. والأمر ليس كذلك إذ الضمة مثلاً تدل على خصوص الرفع لا على عموم الإعراب، أعني النصب والخفض ويدل عليه قول المؤلف فأما الضمة الخ.

....

أجيب بأن فيه حذف مضاف، أي علامات أقسام الإعراب كما قدره الشيخ خالد في شرح المتن والفاكهي في «شرح المتممة» وأزال الشبه في الشرح المذكور بقوله بعد قول المتن للرفع، وهذا هو القسم الأول من أقسام الإعراب.

واعترض على كل من قدر المضاف بأن لنا إعراباً لا يكون فيه إلا علامتان وهوالجزم ولو أبقيناه على ظاهر المتن لكان أولى إذا لا يرد فيه اعتراض بأن قسمنا العلامات، فقلنا: للرفع كذا وللنصب كذا وللخفض كذا وللجزم كذا والمجموع علامات.

وأجيب بأن الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل المعرب، وفيه نظر إذ يلزم عليه أن المراد ما يدخله العلامات لا ذكر العلامات والترجمة تأباه، ويمكن أن يجاب أيضاً بأن من قدر المضاف استعمل الجمع فيما فوق الواحد على حدّ قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ﴾ [النُّور: ٢٦]، أي عائشة وصفوان رضي الله عنهما. على أن الإضافة تنال ما ينال المعرب بأل.

(قوله أيضاً: علامات الإعراب) العلامات: جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كإصطبلات جمع إصطبل اهـ. تصريح وردّ الأوّل بأنه إن أراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتأنيث مع أنه مصروف قطعاً أو علم الشخص لزم ذلك مع عدم تناولها لسائر أفراد الرفع أو بأن الضم كما قاله اللقاني في «حواشي التوضيح» صدق حدّ النكرة، وهي ما دلّ على شيء لا بعينه وردّ الثاني بما قاله الدنوشري بأنه غلط من الشيخ رضي الله عنه، فإنه لو كان جمع علم لقيل: علمات لا علامات، لأن الألف والتاء يزادان على المفرد والفرض ان مفرده علم. ثم هذه المقولة لمن قال إن الإعراب لفظي وإن قلنا: إن الإعراب معنوي كما عليه المؤلف فعلامات جمع علامة بمعناها فافهم فإنا حررنا لك صيانة لاعتراض القائل بان الإعراب لو قيل على مذهب من جعله لفظياً.

تنبيه: إن للإعراب علامات أصولاً، وعلامات فروعاً. فالأصول: هي الضمّ للرفع والفتح للنصب والكسر للجر والسكون للجزم وغيرها فروع قال ابن مالك:

[لِلرَّفْعِ أَرْبَع عَلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ ....

فارفع بضم وانصبن فتحاً وجر كسراً كذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر ينوب نحو جا اخو بني نمر

وهذا على سبيل التصريح ولقد أحسن من نظم ألقاب الإعراب على سبيل التلويح:

لقد فتح الرحمٰن أبواب فضله ومنّ بضم الشمل فانجبر الكسر
ومذ سكن القلب انتصبت لشكره لجزمي بأن الرفع قد جره الكسر

(قوله: للرفع) معنى الرفع لغة العلو والارتفاع ومنه الرفعة. واصطلاحاً على القول بأن الإعراب لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي كما عليه المصنف تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وسمي رفعاً لارتفاع الشفة السفلى به. وهذا ظاهر في الضمة والواو دون الألف والنون ودخول الأصل في المناسبة كافٍ.

وقيل: سمي رفعاً لارتفاعه على أخويه لكونه إعراب العمدة على القولين الآتي بيانهما في الفاعل إن شاء الله تعالى، ولذا قدم على غيره.

(قوله أيضاً: للرفع أربع علامات) للرفع جارّ ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وقوله: أربع علامات: مبتدأ مؤخر. والمراد به: أن للرفع من حيث هو لا بقيد كونه في الاسم فقط، لأنه ثلاثة أو في الفعل فقط لأنه اثنان أو فيهما جميعاً، لأنه خمسة.

(قوله: الضمة) على الأصل. وقوله: الواو والألف والنون نيابة عن الضمة كما تقدّم، وقدم الضمة لأصالتها وثنى الواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهي بنتها، وثلث بالألف، لأنها أخت الواو في المدّ، وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة في الغنّة عند سكونها ولا يخفى ما في كلام المصنف من الحسن من حيث أنه بدأ بالأم وثنى بالبنت وثلث بالأخت، فقدم البنت على الأخوات وكأن النون أجنبية عنها.

وَالوَاوُ وَالأَلِفُ وَالنُّونُ]، يعني أن الكلمة يعرف رفعها بواحد من أربع علامات، إما الضمة، نحو: جاء زيد، فـ«زيد» فاعل مرفوع بالضمةأو الواو،

(قوله أيضاً: الضمة) بدل من أربع بدل مفصل من مجمل وهل هو بدل كل أو اشتمال إن نظرنا إلى الجميع، فهو بدل كل، وإن نظرنا إلى كل فرد فهو بدل مفصل من مجمل. والأول: هو التحقيق اهـ عبد المعطي على الشيخ خالد فليحرر.

(قوله: يعني أن الكلمة الخ) أعم من أن يكون فعلاً واسماً فالاسم يدخله الضمة والواو والألف والفعل يدخله الضمة والنون.

(قوله: بواحد) أشار به إلى أن كلام المصنف كذلك لأنّا لم نجد كلمة إعرابها اثنان أو أكثر من ذلك.

(قوله: من أربع علامات) ذكر العدد لأن المعدود، وهو علامات مؤنث قال ابن مالك:

ثلاثة بالتاء قل للعشرة فـي عـدّ مـا آحـاده مـذكـره

وهو حل ما ألغز به الحريري في مقاماته: أيّ موضع يلبس الذكران، براقع النسوان، وتبرز ربات الحجال، بعمامة الرجال.

(قوله: إما الضمة) بكسر همزة إما وهي غير عاطفة باتفاق لاعتراضها بين العامل والمعمول في مثل: قام إما زيد وإما عمرو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو: رأيت إما زيد وإما عمراً، وبين المبدل منه وبدله، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوۡاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلۡعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مَريَم: ٧٥]، فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها وما هنا من هذا القبيل، وسيأتي باقي البحث في العطف إن شاء الله تعالى.

(قوله: مرفوع بالضمة) لا يناسب ما ذهب إليه المؤلف، لأن هذا مبني على القول بأن الإعراب لفظي، فالأولى للشارح أن يقول فعلامة رفعه الضمة. قال الرضى: الباء في الضمة بمعنى مع ويجوز أن يكون المعنى ملتبساً بالضمة اهـ أي فتكون الباء للإلصاق.

(قوله: أو الواو) قد نزل أو منزلة إما الثانية وأو هنا للتفصيل، وهو أعني

نحو: جاء أبوك وجاء الزيدون، فأبوك فاعل مرفوع بالواو. أو الألف، نحو: جاء الزيدان، فالزيدان فاعل مرفوع بالألف. أو النون، نحو: يضربان. فـ«يضربان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. **[فَأَمَّا الضَّمَّةُ** ....

التنزيل شائع في عبارة المتأخرين خلاف قانون المتقدمين.

(قوله: مرفوع بالواو) أي مع الواو أو ملتبس بالواو على ما قدمنا عن الرضى.

(قوله: أو الألف) أو منزلة إما الثالثة وقد قدمنا.

(قوله: بالألف) لو قال: وعلامة رفعه بالألف كان أولى ليكون جارياً على ظاهر ما ذهب إليه المصنف كما أسلفنا.

(قوله: فأما الضمة) الفاء: فاء الفصيحة وتقدم نظيرها وأما حرف شرط وتفصيل وتوكيد أما كونها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها، قال ابن مالك:

أما كمهما يك من شيء وفا ... لتلو تلوها وجوباً ألفا

وقد بينتها في غير ما تأليف، فلو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا يقول به أحد ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها مع أنهم ألزموها بعدها. فإن قلت: فما بالها حذفت في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٦]، وفي قوله:

أما القتال لا قتال لديكم

وقول حسان رضي الله عنه:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشرّ بالشرّ عند الله مثلان

قلت: حذفها تبعاً للقول المحذوف التقدير فيقال لهم: أكفرتم وحذفها في الشعرين للضرورة على ان بعضهم قال الرواية في بيت حسان:

من يفعل الخير فالرحمٰن يشكره

وأما كونها للتفصيل فلأنه غالب حالها قال تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢]، الآيات. وأما كونها للتوكيد فقال في «المغني» ما نصه، ولم أر من أحكم شرحها غير

فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِع: ....

الزمخشري فإنه قال فائدة: أما في الكلام تعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب فإذا قصد توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه على عزيمة.

قلت: وأما زيد فذاهب. ولذا قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط انتهى. ثم ذكر أنه سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب، وأما قريشاً فأنا أفضلها وفيه عندي دليل على أمور:

أحدها: أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل إذ التقدير هنا مهما ذكرت.

الثاني: أن أما ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به.

الثالث: أنه يجوز أما زيداً فإني أكرم على تقدير العمل للمحذوف اهـ. والعجب منه أنه ذكر أن أما مفسرة بمهما. ثم ذكر أن أما لا تعمل مع أنها يمكن أن تعمل في المحذوف لكن إذا نظرت شرحنا على الحلل وجدت الجواب ببعض تأمل، وإنما ذكرناها هنا لأنّ المؤلف رحمه الله تعالى لم يتعرض لها في الجوازم فينبعي أن يلحق الكلام هنا بما هناك.

(قوله: فتكون علامة للرفع) الفاء: واقعة في جواب أما كما تقدم، وجملة تكون واسمها وخبرها خبر المبتدإ، وهو لفظة الضمة.

(قوله: في أربعة مواضع) يحتمل أن يكون الظرف متعلقاً بعلامة فالظرف لغو لكون العامل فيه خاصاً. ويحتمل أن يكون نعتاً متعلقاً بمحذوف تقديره علامة كائنة في أربعة مواضع فالظرف مستقر لكون العامل فيه عاماً واجب الحذف. وقد يعبر بعبارة أخرى كما في عبد المعطي على الشيخ خالد، وهو أن يقال: الفرق بين الظرف والملغى والمستقر أن الملغى يتعلق بالمذكور قبله من فعل أو ما أشبهه وغير الملغى يتعلق بشيء محذوف بحسب ما يقتضيه الحال. وهذه العبارة أوضح من الأولى. وفي باب المبتدإ والخبر ما فيه كفاية للمبتدي إن شاء الله تعالى، وإنما ذكرنا هذا لأحل حل كلام المؤلف.

فِي الاسْمِ المُفْرَدِ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، ....

(قوله: أربعة مواضع) بتأنيث العدد، لأن معدوده مذكر كما قدّمنا، وهي ثلاثة مواضع من الأسماء وموضع من الأفعال، وهو الفعل المضارع وأربعة مضاف ومواضع مضاف إليه مجرور بالفتحة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.

(قوله: في الاسم المفرد) بدل من قوله في أربعة مواضع: بدل البعض من الكل أو بدل مفصل من مجمل، وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الخمسة فخرج بعدم كونه مثنى، نحو: الزيدان. وبعدم كونه مجموعاً، نحو: الزيدون، وبعدم كونه ملحقاً بالمثنى والمجموع، نحو: كلا وكلتا وعشرون وبابه، وبعدم كونه من الأسماء الخمسة، نحو: أبوك وأخوك وما أشبه ذلك فلا يسمى كل منها مفرداً، وإنما قلنا هنا لأن المفرد في باب المبتدإ ما ليس جملة ولا شبيهاً بها، وفي باب المنادى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به وستمرّ بهما في بابهما إن شاء الله تعالى.

(قوله أيضاً: في الاسم المفرد) مذكراً كان أو مؤنثاً للعاقل، أو غيره نكرة أو معرفة منصرفاً أو غير منصرف ذاتاً، أو صفة علماً شخصياً، أو جنسيّاً مرتجلاً، أو منقولاً، أو غير علم كـ«زيد وفاطمة وأم عريض وأسامة ورجل وامرأة وهلال وشمس والرجل والمرأة والهلال والشمس وأحمد وهند وثمود وعالم وأحمر وحائط وقوم وجماعة وأدد وماء ونار وصاهل وما أشبه ذلك.

(قوله: وجمع التكسير) قال الرضى: أعرب إعراب المفرد، أي بجميع الحركات إذا كان منصرفاً لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ. وأيضاً لم يطرد في آخره حرف لين صالح، لأن يجعل إعراباً كما في الجمع بالواو والنون اهـ والأولى في التعبير أن يقول والجمع المكسر كما هو عبارة الأقدمين.

(قوله: وجمع المؤنث السالم) إن قيل قد يكون مكسراً كبنات وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد، وقد

وَالفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيء]، يعني أن الضمة تكون علامة للرفع في هذه المواضع، أي يعرف ....

يكون مفرداً كعرفات، وقد يكون مذكراً كحمامات وإصطبلات.

أجيب بأن جمع المؤنث السالم صار لقباً لكل ما جمع بألف وتاء مزيدتين وسيأتي بحثه.

(قوله: الذي لم يتصل) الذي موضعه رفع نعت للفعل المضارع ولا يتوهم أنه مع صلته نعت له. قال في «المغني»: وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً بأنهما ككلمة واحدة. قال: والحق ما قدّمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: ليقم أيهم في الدار، ولأكرمنّ أيهم عندك، وامرر بأيهم هو أفضل.

وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ [فُصّلَت: ٢٩]، قال:

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وقال:

نحن اللذون صبحوا الصباحا

وقال:

هم اللاءون فكوا الغلّ عني

اهـ ببعض تغيير لكن قوله: فحسبي من ذي لعله في بعض الروايات وإلا فالذي عليه أكثر الكتب. فحسبي من ذو بالواو على كل حال.

(قوله: لم يتصل بآخره شيء) لم: حرف نفي وجزم وقلب، ويتصل فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وأصل يتصل يوتصل لأنه مثال واوي من الوصول قلبت الواو تاء للقاعدة الصرفية، ثم أدغمت التاء في التاء، فصار يتصل كما ذكرنا في الزلال في الإعلال وبآخره متعلق به وشيء فاعل يتصل والجملة صلة الذي.

(قوله: شيء) أي من نون التوكيد المباشر لفظاً وتقديراً، ومن نون الإناث ومن الألف والواو والياء، كما سيصرّح بها شارحنا أبقاه الله بالسلامة.

(قوله: في هذه المواضع) أي الأربعة.

رفعها بوجود الضمة فيها لفظاً، أو تقديراً فالاسم المفرد، نحو: جاء زيد والفتى، فـ«زيد» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والفتى: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة للتعذّر وجمع التكسير وهو ما تغير من بناء مفرده، ....

(قوله: رفعها) أي رفع المواضع الأربعة.

(قوله: لفظاً أو تقديراً) أي أو محلاً ويمكن أن يقال المحلى داخل تحت المقدّر.

(قوله: نحو جاء زيد)، أي نحو زيد من جاء زيد كما هو ظاهر عبارته ودخل في نحو ما قدّمنا ومهدنا لك.

(قوله: زيد والفتى) أشار به إلى أن الضمة في المفرد قسمان: قسم لفظي، وقسم تقديري. فاللفظي في زيد،والتقديري: في الفتى.

(قوله: مرفوع بالضمة) الأولى للشارح أن يقول وعلامة رفعه الضمة ليكون جارياً على طريقة المتن.

(قوله: المقدرة) أي على الألف وقوله: للتعذر، أي لأن الألف لا تقبل الحركة كما قدّمنا هناك فلتراجع.

(قوله: وجمع التكسير) مبتدأ وقوله نحو: جاء إلى آخره خبره. وقوله وهو ما تغير عن بناء مفرده جملة اعتراضية فاصلة بين المبتدإ والخبر والذي يدل عليه عبارته قبل فالاسم المفرد ولا يجوز غيره فافهم ذلك.

(قوله: وهو ما تغير عن بناء مفرده) هذه العبارة أولى من تعبير الشيخ خالد في شرحي المتن والأزهرية بقوله: ما تغير فيه بناء مفرده، لأن المتغير هو الجمع لا مفرده كما يعلم المتأمل. وأولى من عبارة الشارح أبقاه الله بالسلامة في «شرح الألفية» تبعاً للأشموني بقوله: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة مفرده لفظاً أو تقديراً، لأنه يلزم أن لا يستعمل إلا على أكثر من اثنين. قال الأشموني: وإنما قلنا بصورة تغيير لأن المفرد باقٍ على أصله فالحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد في الحقيقة انتهى بالمعنى.

(قوله أيضاً: ما تغير عن بناء مفرده) أي جمع تغير عن بناء مفرده وهو ما

....

دلّ على أكثر من اثنين، أي في الأصل فلا ينافي استعماله فيما فوق الواحد الصادق بالاثنين، وقوله عن بناء مفرده، أي عن صيغة واحدة. فالمراد بالمفرد هنا ما قابل المركب، أي تغير لغير إعلال بخلاف، نحو: قاضون ومصطفون فإنهما جمعا تصحيح وتغيرا عن بناء واحدهما بالإعلال ولا إلحاق علامة جمع بخلاف نحو: الزيدون، فإنه تغير عن بناء مفرده لإلحاق علامة جمع ونحو هندات لإلحاق ما مر، لا يعرب بالحروف بخلاف سنون وأرضون فإنه تغير عن بناء مفرده ولكنه يعرب بالحروف، وفيه دور، لأنه يلزم الجواب إذا سئل لم أعرب بالحركات الجمع المكسر أن يقال فيه لم لا يعرب بالحروف ولم أستحضر الجواب الآن فتأمله فإنه مشكل.

(قوله: عن بناء مفرده) وذلك التغيير في ستة أقسام: **الأول**: التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو: صنو وصنوان، وهو فرع الشجر.

والثاني: التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل، نحو: تخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة، وتخم وهو ثقل المعدة بسبب كثرة الطعام حتى ضعفت عن هضمه فيحدث منه الداء وأصل تائه الواو، لأنه من الوخامة وقد يوجد نظيره، وهو تراث من الوراثة كما ذكرنا في كتابنا الزلال.

والثالث: التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص، نحو: أسد بفتحتين للمفرد وأسد بضمتين للجمع.

والرابع: التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل بفتح الراء ورجال بكسرها.

والخامس: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسل بضمتين.

والسادس: التغيير بالزيادة والنقص عن المفرد وتغيير الشكل، نحو: غلام بضم الغين المعجمة وغلمان بكسرها فإنه نقص عن مفرده الألف التي بين اللام والميم، وزاد عليه الألف والنون في الآخر:

نحو: جاء الرجال والأسارى. فالرجال: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

فائدة: الجموع المكسرة على قسمين: جموع قلة، وجموع كثرة، فالقلة مجموعة في قول ابن مالك:

أفعلـه أفعل ثم فعلـه ثمت أفعال جموع قلـه

وما عداها من جموع الكثرة.

(قوله: نحو) خبر المبتدإ وهو قوله: وجمع التكسير كما قدمنا لك.

(قوله: جاء الرجال) وهو جمع كثرة كما لوّحنا لك، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّسَاء: ٣٤]، فالرجال: مبتدأ، قوّامون: خبره، وعلى النساء: جار ومجرور متعلق بـ«قوّامون». ومثال: جمع القلة جاء فتية، وما مثل به الشارح هو مما تغير عن بناء مفرده بزيادة وهو الألف، وإبدال الشكل وهو كسر الراء بعد فتحها في المفرد.

(قوله: والأسارى) بضم الهمزة وفتحها ابن فارس، وليست المفتوحة بالعالية قاله الشنواني. والأسارى: جمع أسرى بفتح الهمزة كسكارى وسكرى. وقيل: هو جمع أسير قيل: إن الأسارى أشد من الأسرى، لأن الأول الذي في وثاق والثاني في اليد. فعلى الأول أعني: أن الأسارى جمع الجمع، لأن أسرى جمع أسير كـ«قتيل» وقتلى وجريح وجرحى بمعنى المفعول. وعن الثاني: فهو جمع وعلى كل فهو مشتق من الأسار وهو القد الذي هو السير الذي يخصف به النعل ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٨٥]، يأتوكم أسارى: فعل ومفعول وفاعل، والفعل شرط إن وتفادوهم جوابها.

(قوله: فالرجال فاعل) أي لجاء مع أنه جمع مكسر وهو محل فائدة التمثيل، ولو عبر أوّلاً بقوله، وجمع التكسير وهو ما تغير عن بناء مفرده كالرجال والأسارى في قولك: جاء الرجال والأسارى كان حسناً.

(قوله: بالضمة الظاهرة) قد علمت فيما قدمنا أن هذا مبني على القول بأن الإعراب لفظي ومعلوم أن المصنف جرى على انه معنوي فالأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول: وعلامة رفعه الضمة كما قدمنا في غير ما موضع.

والأسارى: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، وجمع المؤنث السالم، وهو ما جمع بـ«ألف» و«تاء» مزيدتين، ....

(قوله: والأسارى فاعل) أي لفعل محذوف تقديره جاء كما أفاده العطف ولو عبر به لكان أولى فافهم.

(قوله: مرفوع بالضمة) فيه ما مر.

(قوله: المقدرة) أي على الألف منع من ظهورها التعذر وهو أن الألف لا يقبل الحركة.

(قوله: وجمع المؤنث) جمع مبتدأ خبره نحو كما قدمنا لك.

(قوله: السالم) بالرفع نعت للجمع لأن السالم هو الجمع لا المؤنث ويجوز قراءته بالكسر للجوار، وإن كان نعتاً للجمع. قال عبد المعطي كالعلامة الشنواني: يجوز أن يكون نعتاً للمؤنث، لأنه الموصوف بالسلامة حقيقة، لأنه واقع على المفرد اهـ. ولعلنا نزيد في الفصل إن شاء الله تعالى.

(قوله: وهو ما جمع) جملة اعتراضية بين المبتدإ وهو قوله: وجمع. والخبر وهو قوله: نحو كما مر.

(قوله: ما جمع بألف وتاء مزيدتين) أي جمع تحققت وحصلت جمعيته فلهذا اندفع ما قيل: إن ذلك يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ما على جمع، لأن ظاهر المعنى جمع جمع بألف الخ. ولم يقل: ما جمع وأنث بهما، لأن التاء حصل قبل الجمع. وفيه نظر فإن مفرد هذا الجمع قد يكون مذكراً كحمام وحمامات وإصطبل وإصطبلات كما قدمنا عند تعرّضنا لقول المصنف هناك.

(قوله: بألف وتاء) قال الدماميني، أي لأولويتهما به من حيث إن كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة. أما مجيء الألف للتأنيث ففي نحو: حبلى.

وأما الجمع ففي نحو: رجال. وأما مجيء التاء للتأنيث فظاهر.

وأما في الجمع ففي نحو: كمأة فإنها جمع كمء وكمأة وكمء عكس تخمة وتخم انتهى.

نحو: جاءت الهندات. فالهندات: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. ....

وفي شرح الناظم للراعي. قال بعض الشيوخ: وإنما دلوا على الجمع في هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمع والتأنيث المجازي فيه، ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسلمى وضاربة والجمالة.

قلت: أما في التأنيث فمسلم وأما في الجمع فغير مسلم، لأن التأنيث يكون بالتاء وبالألف بخلاف الجمع، فلا يفهم من التاء ولا الألف وإنما يفهم من أبنية الجموع انتهى.

وذكر المصنف في الحواشي للتاء اثني عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة للجمعية لكن في «المصباح» في مادة جمل وجمعه جمال وأجمال وأجمل وجمالة بالهاء ويأتي قريباً ما يؤيده هذا وقدم المصنف الألف على التاء لتقدمها في اللفظ. وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة اهـ يّس على التصريح، وهو كلام حسن سقناه هنا لعزته فللّه الحمد.

(قوله: مزيدتين) أخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيها أصلية وقد يقال: لا يرد عليه ذلك، لأن المعنى ما دلّ على جمعيته بهما وما ذكر ليس كذلك. ولذا قال العلامة عبد المعطي المالكي في حاشيته على الشيخ خالد إنه لبيان الواقع أي للاحتراز.

(قوله: نحو) خبر المبتدإ كما سبق.

(قوله: جاءت الهندات) يجوز في نونه ثلاث لغات الاتباع وهو الكسر والإسكان والفتح، لأنه لا يجوز في العين بعد الفاء المكسورة الاتباع وهو الكسر هنا والإسكان والفتح قال ابن مالك:

والسالم العين الثلاثي اسما أنل ... إتباع عين فاءه بما شكل
إن ساكن العين مونثاً بدا ... مختتماً بالتاء أو مجردا
وسكن التالي غير الفتح أو ... خففه بالفتح فكلا قد رووا

(قوله: بالضمة الظاهرة) قد تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل.

والفعل المضارع، نحو: يضرب زيد ويخشى عمرو ويرمي بكر. فـ«يضرب»:

تنبيه يطرد هذا الجمع في خمسة أمور:

الأوّل: ما فيه تاء التأنيث مطلقاً علماً مؤنثاً أو غيره أو غير علم.

والثاني: ما فيه ألف التأنيث مطلقاً مقصورة أو ممدودة.

والثالث: العلم المؤنث ولم يكن فيه علامة التأنيث كـ: هند.

والرابع: مصغر مذكر ما لا يعقل كـ: دريهمات.

والخامس: وصف مذكر غير عاقل كـ: أيام معدودات، وجبال راسيات. ونظمها الشاطبي رحمه الله تعالى فقال:

وقسه في ذي التا ونحو ذكري ... ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

والأولى أن يقول: وغيرها. ويستثنى من الأول أربعة أسماء لا تجمع هذا الجمع وإن كان فيها التاء وهي امرأة وأمة وشاة وشفة استغناء بتكسيرها عن تصحيحها ونظم المستثنيات الدنوشري ولم يذكر إلا امرأة، وزدت على ذلك استكمالاً للمستثنيات فقال:

وكل ما أنث بالتا يجمع ... بألف والتاء قول متبع

واستثن من هذا الذي قد ذكرا ... ثلاثة ألفاظها لن تنكرا

شاة ولفظ أمة ثم الشفه ... فجمعها بما مضى لن نعرفه

لفظ نساء نسوة قد يغني ... عن جمع مرأة بنظر يعني

(قوله: والفعل المضارع) الفعل: مبتدأ. والمضارع: صفة له وخبره قوله بعد نحو كما يشهد لذلك قوله السابق. فالاسم المفرد، نحو: جاء زيد، والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يقول: والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، نحو الخ. ليكون موافقاً لكلام المؤلف وإن شرحه بعد لأن تركه هنا مضر في صناعة الشروح فتأمل.

(قوله: يضرب زيد الخ) الأول: لما إعرابه بالضمة الظاهرة. والثاني: لما

فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. ويخشى: بالضمة المقدرة للتعذر. ويرمي بالضمة المقدرة للثقل. وقوله: الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء احتراز عما إذا اتصل به ألف الاثنين، نحو: يضربان وتضربان، أو «واو» الجماعة، نحو: يضربون وتضربون، أو «ياء» المؤنثة المخاطبة، نحو: تضربين ....

يقدر إعرابه على الألف. والثالث: لما يقدر إعرابه على الياء ولم يمثل لما يقدّر إعرابه على الواو كـ: يدعو خالد مع أنه من وظيفته. وقد يجاب بأن يقال: إن الشارح قد مثل بما يقدر وبما يقدر للثقل والتمثيل بالواحد كافٍ فيقاس عليه كل ما يقدر للثقل.

(قوله: مرفوع) أي لتجرده من الناصب والجازم.

(قوله: بالضمة) فيه ما أسلفنا.

(قوله: المقدرة للتعذر) أصل يخشى. يخشى: بزنة يفعل تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصار يخشى.

(قوله: المقدرة للثقل) إذ أصل يرمى: يرمى بزنة يفعل استثقلت ضمة الياء فسكنت طلباً للتخفيف فصار يرمى.

(قوله: وقوله) مبتدأ وخبره قوله: احتراز.

(قوله: عما) أي عن الفعل.

(قوله: ألف الاثنين) أي الألف العائدة إلى الاثنين أي المثنى.

(قوله: يضربان) للمذكرين الغائبين وقوله: تضربان للمؤنثتين الغائبتين تقول: الهندان تضربان وللمخاطبين تقول: أنتما يا زيدان تضربان وللمخاطبتين تقول: أنتما يا هندان تضربان.

(قوله: أو واو الجماعة) أي الواو العائدة للجمع.

(قوله: يضربون) لجمع الذكور الغائبين تقول: الزيدون يضربون. وقوله: تضربون لجمع الذكور المخاطبين تقول: تضربون يا زيدون.

(قوله: أو ياء المؤنثة) أي الياء العائدة إلى المؤنثة المخاطبة تقول: تضربين يا هند.

فإنه يرفع بثبوت النون، كما سيأتي. واحتراز أيضاً عما إذا اتصلت بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، نحو: ليسجنن وليكونن، فإنه يبنى على الفتح أو اتصلت به

(قوله: فإنه) أي فإن ما إذا اتصل إلى ما ذكره يرفع الخ.

(قوله: كما سيأتي) أي في المتن عند تعرضه للأفعال الخمسة.

(قوله: واحتراز) عطف على قوله أولاً احتراز عما.

(قوله: أيضاً) مصدر آض بمعنى رجع، أي رجعت رجوعاً.

(قوله: عما) أي عن الفعل المضارع.

(قوله: إذا اتصلت) أنث الفعل لأن فاعله مؤنث وهو قوله نون الخ.

(قوله: نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة) هما نونان يؤكد الفعل بهما ويلحقان فعل الأمر، نحو: اضربن واضربنّ أو مضارعاً إذا طلب، نحو: ليقومن ولا تقومن أو شرطاً تلا إما نحو فإما ترين أو مثبتاً في جواب قسم مستقبلاً نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وحرك آخر الفعل المؤكد قبل مضمر لين بما جانس ذلك المضمر فيجانس الألف: الفتحة، والواو: الضمة، والياء: الكسرة مع حذف غير الألف نحو: اضربن يا زيدون ولتضربن يا هند ولا تتبعان.

تنبيه: لا تلحق الخفيفة المثنى وما فيه نون الإناث بل يلحقهما الثقيلة، ويزاد بعد نون الإناث الألف فتقول: هل تضربنان يا نساء.

(قوله: نحو ليسجنن) مثال لنون التوكيد الثقيلة. وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره، والله ليسجنن: فعل مضارع مغير الصيغة مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

(قوله: وليكونن) إعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره، والله يكونن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. وخبره جملة من الصاغرين.

(قوله: فإنه يبنى على الفتح) أي فيما مثل به الشارع إذ لا يعم كل ما دخله

نون النسوة، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣]، فإنه يبنى على السكون.

نون التوكيد بل إنما يبنى على الفتح إذا كانت النون مباشرة لفظاً وتقديراً. وأما إذا لم تكن مباشرة لفظاً وتقديراً فأعرب، لكن إعرابه لا بالضمة إذ هو غير موجود، فنحو: هل تضربان يا زيدان؟ وهل تضربن يا زيدون؟ وهل تضربن يا هند معرب بالحروف، وهي النون وعلى ما حررنا كان الأولى للشارح أن يقول: فإنه لا يرفع بالضمة كما لا يخفى إذ هو شامل، لأن يبنى على الفتحة كما مثل به الشارح ويعرب بغير الضمة مثل ما ذكرناه.

تنبيه: قال الأشموني: ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً وطائفة إلى الإعراب مطلقاً اهـ.

(قوله: نون النسوة) أي النون العائدة إلى جماعة الإناث في الوضع وإن استعملت في الذكور مجازاً كما في قوله:

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

والدهناء: موضع ببلاد تميم يمد ويقصر والعياب: جمع عيبة ما يجعل فيه الثياب والحقائب ما علق في مؤخر الرحل للناقة سواء كان ضميراً نحو: أنتن تقمن أو حرفاً، نحو: النساء يقمن لجواز ظهور الفاعل في يقمن النسوة.

(قوله: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣]) الإعراب: الواو: للعطف. الوالدات: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة وهو جمع المؤنث السالم ومفرده والدة، أي الأمهات. ويرضعن: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: فاعل مبني على الفتح في محل رفع وجملة الفعل والفاعل في محل رفع المبتدإ والعائد إلى المبتدإ نفس الضمير.

(قوله: فإنه يبنى على السكون) أي رجوعاً للأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل وبني على السكون، لأنه الأصل في البناء وحملاً له على الماضي المتصل بها، وما قاله الشارح هو الأصح وذهب ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه وطائفة إلى

[وَأَمَّا الوَاوُ فَتَكُون عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ

انه مع نون النسوة معرب لبقاء موجب الإعراب فيه، فهو يقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً.

قال يّس: قال ابن جماعة: وعلى هذا يكون إعرابه مقدراً منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الإعراب. وقال في «حاشية الفاكهي»: منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.

(قوله: وأما الواو) الواو: للاستئناف كما قاله عبد المعطي، وعندي أنه حرف عطف. والجملة معطوفة على قوله ثمة فأما الضمة وهو ظاهر وفي إعرابه ما قدمنا هناك، فلا نعيده قصداً للاختصار.

(قوله أيضاً: وأما الواو)، أي المضموم ما قبلها لفظاً كالزيدون أو تقديراً كالمصطفون إذ أصله المصطفيون قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين على ما بينا في كتابنا الزلال فلتطالع، فإنه كتاب صغير عملته للطلبة واجتهدت في تسهيله على الطالبين لينتفعوا به.

(قوله: علامة للرفع) أي على الرفع فاللام بمعنى على أي أمارة على الرفع على سبيل النيابة اهـ. من بعض الحواشي.

(قوله: في موضعين) أي أصالة فلا يرد عليه ما ألحق بجمع المذكر السالم من نحو: أولو وغيره فزاد عليهما بطريق الفرعية وذكر الأصل في العدد كافٍ على ما يأتي.

(قوله: في جمع المذكر السالم) أي من تغيير مفرده. إن قلت: كان الأولى أن يعبر بالجمع بالواو والنون ليعم جمع المذكر السالم وما ألحق به، نحو: أرضين وسنين، بل كان الأولى التعبير بجمع المذكر السالم وما ألحق به ليشمل أيضاً ما ألحق به من أسماء الجموع، نحو: أولو وعشرون وأخواته.

قلت: يجاب بأن التعبير جرى على الغالب فلا مفهوم له وبأن المراد بجمع المذكر السالم، الجمع بالواو والنون مجازاً بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم اهـ شنواني.

وَفِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ ....

وقد يقال إن جمع المذكر السالم صار علماً على ما ذكره، فلا يرد عليه ذلك تأمل. ولا يخفى أن الجمع مصدر والمعنى ضم اسم إلى مثليه فأكثر بالشرط الآتي، لكن المراد بالجمع اسم المفعول الجموع المذكر السالم على ما مرّ. وكثيراً ما يستعمل في كلام العرب بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق يعرفه الصادر والوارد، فاستعمال من مرّ لما تقدم على ما سبق شاهد فلا يرد عليه هنا ما يرد عليه في قوله تغيير فليتفطن.

(قوله: وفي الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على هذه الأمثلة كالعبادلة على عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله ابن الزبير والشيخين على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم أجمعين.

(قوله: وهي أبوك وأخوك وحموك) قدّم الأب لشرفه ويليه الأخ ثم الحم، لأنه أقارب الزوج الذكر أبا كان أو أخاً أو غيرهما ويكسر الكاف وجوباً، لأن المخاطب المرأة، فيقال: حموها ولا يقال حموه. وقد يقال على أقارب الزوجة وعليه فيضاف للذكر ويفتح الكاف. ويقال: حموه. وأسقط المصنف الهن تبعاً للفراء والزجاجي فإن الأفصح في الهن إذا استعمل مضافاً النقص بأن تحذف اللام فيعرب بالحركات الثلاث، فتقول: هذا هنك، ورأيت هنك، مررت بهنك.

وفي الحديث في الجامع الصغير: «إذا رأيتم الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوا بهن أبيه ولا تكنوا». حم ت عن أبيّ وتعزى أي انتسب وانتمى وأعضوا، أي: قولوا له اعضض على هن أبيك، أي على ذكر أبيك استهزاء ولا تجيبوه. وقد يجوز النقص أيضاً في الأب والأخ والحم ندوراً. قال الشاعر:

بأبه اقتدى عديّ في الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم

وقد يقصرون وهو أولى. قال ابن مالك:

وفي أب وتالييه يندر ... وقصرها من نقصهنّ أشهر

قال الشاعر:

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

وَفُوكَ ....

وحكي أن أبا عمرو بن العلاء سأل أبا حنيفة عن القتل بالمثقل: هو يوجب القود؟ قال: لا على قاعدة مذهبه خلافاً للشافعي، فقال له أبو عمرو: ولو قتله بحجر المنجنيق. فقال أبو حنيفة: ولو قتله بأبا قبيس، يعني الجبل المطلّ على مكة. قيل: لأن أبا حنيفة من أهل الكوفة. والقصر: لغة الكوفيين، قاله الدميري في حياة الحيوان الكبرى.

(قوله أيضاً: وهي أبوك وأخوك وحموك) شرح في إعرابها أن تكون مضافة فإن تجردت عنها أعربت بالحركات نحو: وله أخ، فإن له أباً، وبنات الأخ، وأن يضفن لغير ياء المتكلم، فإن كانت للياء المذكورة أعربت بالحركات المقدرة كغلامي، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ [صٓ: ٢٣]، ومررت بأبي وحمي وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: جاء أوبي زيد، ورأيت أوخي «عمرو»، ومررت بحمي بكر، ويكتب بعد ألف أوبي وأوخي بالواو. قال ابن مالك:

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا ... لـلـيـاكـجـا أخـو أبـيـك ذا اعـتـلا

وقال العلامة العمريطي في نظم هذا المتن:

كما أتت في الخمسة الأسماء ... وهي التي تأتي على الولاء

أب أخ حم وفو وذو جرى ... كل مضافاً مفرداً مكبرا

(قوله: وفوك) قال ابن مالك:

كـذاك ذو إن صحبة أبانا ... والفم حيث الميم منه بانا

فعلم أن الأصل فيه: فم وأنه يشترط في إعرابه بالحروف مع ما مر حذف الميم. وفي يّس على التصريح ما نصه: إنها: أي المقولة لا تستقيم لوجهين:

أحدهما: أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم، لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال.

والآخر: أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة الفم نفسها المعرب

وَذُو مَال]، يعني ....

الإعراب المذكور لفظة أخرى هي المتعقب عليها الأحوال الثلاثة، أعني فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه. وأما أخوته الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها.

وأجيب بأن المراد بالفم ما يدلّ على مسماه وما يدلّ عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا عادت إليه العين. وفي شرح الراعي: أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعاني لا مشاحة في الألفاظ اهـ. وسقناه هنا لأنه كلام نفيس فإن لم يحذف الميم أعرب بالحركات.

قال ﷺ: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» إعرابه اللام: موطئة للقسم للتأكيد. وخلوف: مبتدأ مضاف. وفم: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو محل الشاهد، وفم مضاف. والصائم: مضاف إليه. وأطيب: خبر المبتدإ. وعند الله: ظرف متعلق بأطيب من ريح المسك: جار ومجرور متعلق به أيضاً. وأصل فم: فوه على وزن فعل بفتح فسكون بدليل جمعه على أفواه.

(قوله: وذو مال) يشترط فيه أن يكون بمعنى صاحب وخرج ما كان ذو بمعنى الذي وهو ذو الطائية. قال ابن مالك:

ومن وما وأل تساوي ما ذكر ... وهكذا ذو عند طيئ شهر

فإنه يقدّر فيه الحركات نحو: جاء ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام: أي الذي قام. قال شاعرهم:

فإما كرام موسرون لقيتهم ... فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

وقد يعرب بالحروف الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً. وروى ابن جني الشعر بالياء معرباً ولفظ إما بالكسر، أي فالناس إما كرام حسبي: مبتدأ. وما كفاني: خبره والعكس أولى.

تنبيه: إن ذو بمعنى صاحب، وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء. ومذهب الخليل: أن وزنها بالإسكان ولامها واو، فهي من باب قوّة وأصله ذوو.

وقال ابن كيسان: يحتمل الوزنين جميعاً اهـ أشموني. وقوله: من باب

أن جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة يعرف رفعها ....

قوّة: أي من باب ما عينه ولامه واو لقطع النظر عن حركة الفاء اهـ صبان عليه.

فائدة: لا تضاف ذو التي بمعنى صاحب إلى الضمير إلا في لغة قليلة. قال الحريري في مقاماته:

ثم مات ابنه وقد علقت منه ... فجاءت بابن يسر ذويه

قال الشريشي في شرحها وأضاف ذوي إلى المضمر، وهي لغة قليلة ومنعها بعضهم وجوّزها جماعة من أئمة اللغة.

وقال أبو علي الفارسي: اللهمّ صلّ على محمد وذويه. حملوا ذويه على الأصحاب. قال الأزهري: سمعت غير واحد من العرب يقول: كنا مع ذوي عمرو، يعني مع أصحاب عمرو، وهو كثير في كلام قيس ومن جاورهم.

قال الحريري في «الدرة»: ويقولون: رأيت الأمير وذويه فيهمون فيه، لأن العرب لم تنطق بذي الذي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلى اسم جنس، كقولك: ذو مال وذو نوال. فأما إضافته إلى الأعلام أو إلى أسماء الصفات المشتقة من الأفعال، فلم نسمع بحال، ولهذا لحن من قال صلى الله على محمد وذويه. وكما لم يقولوا: ذو أبي ولا ذو أمي واقتصروا على إضافته إلى الجنس ولهذا لم يرفع السببي، لأنه ليس بمشتق فلا يقال: مررت برجل ذي مال أخوه. وتصحيحه: ذو مال أخوه، لأن النكرة تختص بأن توصف بالجملة اهـ كلام الشريشي.

(قوله: أن جمع المذكر السالم) بنصب السالم صفة لجمع: أي السالم من التغيير وبالجر صفة للمذكر، لأن المراد به المفرد لا الجمع المذكر وعلى هذا يكون مجروراً لا محالة وعلى ما تقدّم الجر أيضاً، وإن كان نعتاً للجمع كما قدّمنا وكسر للجوار كما قرئ في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] عطفاً على الوجوه، لأنه مغسول فهو للجوار ولا يجوز القطع.

(قوله: والأسماء الخمسة) بالنصب لا محالة عطفاً على جمع.

(قوله: يعرف رفعها) يعرف: فعل مضارع مبني للمجهول ورفعها نائبه. والجملة خبر أن. والجملة من أنّ واسمها وخبرها في محل نصب مفعول، يعني.

بوجود الواو فتكون مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة والمراد بجمع المذكر السالم ...

(قوله: بوجود الواو) لا فرق بين أن تكون الواو ظاهرة في جمع المذكر السالم، كجاء الزيدون أو مقدرة كقولك: جاء مسلميّ فإن أصله مسلمون لي حذفت اللام للتخفيف والنون للإضافة، فصار مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، فصار مسمليّ بضم الميم ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء، فصار مسلميّ وهو فاعل مرفوع ورفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمّة. ومسلميّ: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جرّ اهـ عشماوي.

(قوله: فتكون مرفوعة بالواو) فيه التسامح المارّ، فإن مذهب المؤلف كون الإعراب معنوياً وإنما قال: تكون بالتأنيث اعتباراً بمجموع جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة.

(قوله: نيابة عن الضمة) حال من الواو: أي حال كون الواو نيابة عن الضمة: أي نائبة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل.

(قوله: عن الضمة) أي الكائنة في مفرده.

(قوله: والمراد بجمع المذكر السالم) مبتدأ خبره قوله اللفظ الدال: أي سواء كان مفرد ذلك الجمع علماً أو صفة، ويشترط في العلم أن يكون خالياً من تاء التأنيث فلا يجمع هذا الجمع، نحو: طلحة فلا يقال طلحون، بل طلحات مراعاة للفظ ثانياً وبالعرض. فإن قيل: قد يعتبر في العدد التذكير فيؤنث العدد. أجيب بأن ما في العدد من نحو طلحات ليس فيه ما يمنع من مراعاة المعنى. وإنما المعتبر عندهم أوّلاً وبالذات إذا لم يوجد المانع، وههنا موجود وهو التاء واحترز بكون التأنيث بالتاء عن التأنيث بالألف كحبلى وحمراء علمين لرجلين، فيقال في جمعهما: الحمراوون والحبلون بحذف المقصورة وقلب الممدود واواً.

ويشترط أيضاً أن يكون لمذكر فلا يجمع هذا الجمع زينب علماً لامرأة وزيد كذلك وإن كانا علمين لمذكرين يجمع هذا الجمع وأن يكون لعاقل فلا يجمع، نحو: واشق علماً لكلب وأن لا يكون مركباً تركيب إسناد كبرق نحره بفتح الراء

....

أو مزج كمعديكرب. ويقال في جمعهما بجمع ذو في المذكر وذات في المؤنث فتقول: جاء ذوو برق نحره، وذلك ان المحكي لا يغير ومعدي كرب شبيه بالمحكي وأن يكون منكراً: أي يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو: فلان.

تنبيه: لا يجمع العلم باقياً على علميته فإذا أردت جمعه فنكره بأن تريد به شخصاً مّا يسمى بهذا الاسم، وقد ألغز البدر الدماميني مخاطباً لأهل الهند فقال:

أيا علماء الهند لا زال فضلكم ... مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألمّ بكم شخص غريب لتحسنوا ... بإرشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدي ما تعسر فهمه ... عليه لتهدوه إلى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده ... لحكم فلم ترض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلاً ... منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية ... فهل من جواب تنعمون برده

وأجاب بعض الفضلاء كما في العطار بقوله:

أيا من على أفراس أفكاره غدا ... يصيد عزيز الشاردات بجدّه
فهاك جواباً للسؤال موضحاً ... يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشترطوا في مفرد علمية ... لجمع على نهج المثنى وحدّه
فلما رأوا تعريف ذاك محققاً ... أبوا جمعه إلا بإثبات ضدّه
ويدفع ذا الاشكال أن شيوعه ... لصحة جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لإقدام حاذق ... عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ويشترط في الصفة الثلاث الأول فلا يجمع هذا الجمع، نحو: علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع علامتا التأنيث، وهو التاء والتذكير، وهو الصيغة ولا نحو حائض ولا نحو سابق صفة لفرس وأن تقبل التاء كضارب أو تدل على التفضيل كأفضلون بخلاف جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر، وسكران وأحمر وشذّ قوله:

فما وجدت نساء بني تميم ... حلائل أسودين وأحمرين

اللفظ الدالّ على الجمعية بـ«واو» و«نون» في آخره في حالة الرفع. و«ياء» و«نون» في حالتي النصب والجر، نحو: جاء الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين. فالزيدون في قولك: جاء الزيدون: فاعل مرفوع بالواو والنون عوض عن التنوين

وقوله:

منـا الـذي هـو مـا إن طـرّ شـاربـه والـعـانـسـون ومنّا الـمرد والـشـيـب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوّج ذكراً كان أو أنثى بلا تاء. وفعيل بمعنى فاعل كعليم بمعنى عالم للمذكر، وعليمة للمؤنث. فيجمع هذا الجمع فيقال: العالمون.

واعلم أن ما لم يكن علماً ولا صفة لا يجمع هذا الجمع كـ: رجل، فلا يقال: رجلون نعم إن صغر جاز فيقال: الرجيلون لأنه حينئذٍ صار صفة.

(قوله: بواو ونون في آخره) في ذكر النون نظر تأمل.

(قوله: في حالة الرفع) الظاهر أنه متعلق بواو ونون.

(قوله: وياء ونون) في ذكر النون نظر كما تقدم.

(قوله: نحو: جاء الزيدون) مثل به للعلم، ومثله: جاء القائمون في الصفة.

(قوله: ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين) بكسر الدال في المثالين وذكرهما هنا استطرادي وسيأتي البحث عنهما في محلهما إن شاء الله تعالى.

(قوله: مرفوع بالواو) فيه التسامح المارّ فإن مذهب المؤلف رحمه الله تعالى أن الإعراب معنوي، والشارح يقول: إنه لفظي.

(قوله: والنون عوض عن التنوين) قال الرضى: أما نون المثنى والمجموع، فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة وأنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادتهما هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون، فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء، وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معها، لأنها لا تكون.

في الاسم المفرد والأسماء الخمسة، نحو: جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال، فكل واحد منها فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وكل من جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة له شروط تطلب من المطوّلات ....

وكذا أسقط التنوين للبناء في: يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو: يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين، لأنها ليست للتمكن كالتنوين. وكذا يسقط التنوين رفعاً وجراً في الوقف بخلاف النون، لأنها متحركة وإسكان المتحرك يكفي في الوقف وإن كان الحرف الأخير ساكناً، فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب، وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفاً بعد الفتح اهـ.

ولم يقل إنّ النون عوض عن التنوين فإنّ المنزل منزلة الشيء غير عوض لذلك الشيء.

(قوله: والأسماء الخمسة) بالجر عطفاً على جمع المذكر السالم في قوله. والمراد بجمع المذكر الخ. وقوله: جاء أبوك: خبر لمبتدإ محذوف تقديره: والمراد بالأسماء الخمسة نحو الخ. ويصح أن تكون الأسماء مرفوعة على الابتداء. ونحو: خبره. وكلا الوجهين مردود بإيراد لفظ جاء. ولفظي الكاف: ومال في ذو مال فإنّ المراد بالأسماء المذكورة غير ما ركب من نحو: جاء أبوك. فإيراد جاء مضرّ اللهم إلا إن كلفنا بحذف المضاف بأن تقول في التقدير: ومثال الأسماء الخمسة المبحوثة هنا، نحو: جاء أو نقول والأسماء الخمسة هي: أبو أخو حمو الخ في نحو: جاء أبوك وأخوك.

(قوله: بالواو) فيه التسامح السابق.

(قوله: نيابة عن الضمة) حال من الواو، أي حال كون الواو نائبة عن الضمة، أي الذي في الاسم المفرد.

(قوله: وكل) مبتدأ أوّل وقوله: من جمع إلى آخره بيان لكل وقوله له: جار ومجرور خبر المبتدإ الثاني، وهو قوله: شروط. والجملة خبر المبتدإ الأوّل.

(قوله: من المطوّلات) قد مضى محل التطويل ولله الحمد.

[وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً]. المراد من تثنية الأسماء: المثنى، والمراد منه ....

(قوله: وأما الألف) في إعرابه ما قدّمناه فلا تغفل.

(قوله: في تثنية الأسماء) اعترض بأنّ الألف علامة في المثنى لا في التثنية التي هي فعل الفاعل وهو ضم شيء إلى شيء. وأجيب عنه بأن كلامه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق واللفظ بمعنى الملفوظ كما أسلفنا في غير ما موضع فالإضافة إلى الأسماء من إضافة البعض إلى الكل فهي على معنى من أي في المثنى من الأسماء أو من إضافة الصفة للموصوف، اي في الأسماء المثناة.

وقوله: الأسماء لا محترز لها، لأن غيرها لا يثنى كما أن خاصة كذلك.

(قوله: خاصة) بمعنى خصوصاً فهو من المصادر التي جاءت على فاعله كالعاقبة والعافية ومنه قمت قائماً، أي قياماً وهو منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصاً بناء على ما هو المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافاً لابن مالك حيث قال:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

قال الشارح أطال الله بقاه في «شرح الألفية» عند تعرّضه لشرح هذا البيت ونازع الشارح ابن الناظم والده في ذلك، وأطال في بيان حذف عامل المؤكد. وقال: إن ذلك مسموع في قوله: أنت سيراً سيراً وما أنت إلا سيراً وضرباً زيداً، وغير ذلك عامله محذوف جوازاً وهو من المصدر المؤكد.

وقال: إن الحذف لا ينافي التوكيد، لأنه إذا جاز أن يقرر معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالأولى ونوزع في ذلك بما يطول ذكره. وأيد الشاطبي كلام الناظم وابن هشام كلام ابنه ورجحه كثيرون اهـ والنفس أميل إلى مذهب ابنه. قال العلامة الشنواني: لا يجوز أن يكون حالاً انتهى.

(قوله: المراد من تثنية الأسماء المثنى) قد تقدم فراجعه إن شئت.

(قوله: والمراد منه) أي من المثنى الذي أراده المؤلف أي من تثنية

ما دلّ على اثنين بـ«ألف» و«نون» في آخره ....

الأسماء المراد منه المثنى.

(قوله: ما دلّ) أي اسم دلّ على اثنين مخرج لما دلّ على أقلّ منهما كسكران ورمان أو أكثر كغلمان وصنوان وخرج المثنى المسمى به علماً كالبحرين لبلد أي اسم جنس ككلبتي الحدّاد، فإنه ملحق بالمثنى في إعرابه لا مثنى حقيقة.

ثم اعلم أن هذا الحدّ ناقص فالتام أن يقول ما دلّ على اثنين بما ذكره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فخرج، نحو: شفع لأنه لا ألف ولا نون رفعاً ولا ياء ولا نون نصباً وجراً. وخرج أيضاً اثنان فإنه لا يصح إسقاط الزائدة عنه فلا يقال: اثن. وخرج القمران، لأنه لا يعطف عليه مثله بل يعطف عليه مغايره، نحو: قمر وشمس وهو ما يغايره في الحروف، ونحو: قوله ﷺ: «اللهمّ أعزّ الإسلام بأحبّ العمرين إليك»، أي: عمر بن الخطاب وأبي جهل عمرو بن هشام، فغلب من سبقت له السعادة وهو يغايره في الوزن يّس.

(قوله: بألف) منه ألف ما في قول بعضهم ملغزاً:

أتانا عبيد الله في صحن داره

فأتانا مثنى أتان وهي الأنثى من الحمر الأهلية لا فعل مع مفعوله ومنه الألف المقدرة في نحو:

لقد قال عبدا الله قولاً عرفته

وقوله:

لقد طاف عبدا الله بالبيت سبعة وحج منى الناس الكرام الأفاضل

فعبدا الله في البيتين مفتوح الدال تثنية عبد الله وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(قوله: ونون) لا حاجة إلى ذكره كما علمت.

(قوله أيضاً: بألف ونون) اعلم أن شرط ما يثنى ثمانية شروط:

الأوّل: الإفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حدة ولا الجمع

....

المتناهي ولا الجمع المؤنث السالم.

الثاني: الإعراب فلا يثنى المبني وأما ذان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليست من المثنى حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين. وأما قولهم: منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا ولا يرد نحو: يا زيدان، لأن البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني.

الثالث: عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيباً إسنادياً باتفاق ولا مزجياً على الأصح فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا. والمجوّزون تثنية المزجي. قال بعضهم يقال: معديكربان وسيبويهان. وقال بعضهم: بحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال: سيبان. كما يقال في جمعه سيبون. وأما العلم الإضافي فإنما يثنى جزؤه الأوّل على الصحيح.

الرابع: التنكير فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثم يثنى مقروناً بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية، وفيه جرى اللغز السابق. فيقال: جاء الزيدون ويا زيدان مثلاً ولهذا لا تثنى كنايات الأعلام كفلان وفلانة، لانها لا تقبل التنكير كما مر.

الخامس: اتفاق اللفظ. وأما نحو الأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر والعمرين لعمر وعمرو فتغليب كما قدمنا.

السادس: اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه أو مراداً به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور. وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذّ لأنّ إطلاق القلم على اللسان مجاز. قيل: إن الأصح الجواز قياساً على العطف ولوروده في: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البَقَرَة: ١٣٣]، أي على الإطلاق. وقيل: يجوز بقيد الاتفاق في المعنى الموجب التسمية، نحو: الأحمران للذهب والزعفران.

السابع: أن لا يستغني عن تثنية غيره نحو: سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سيّ فقالوا: سيان لا سواآن، أي في القياس ولا ينافي مجيئه شذوذاً

في حالة الرفع و«ياء» و«نون» في حالتي النصب والجر، نحو: جاء الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين. فالزيدان في قولك: جاء الزيدان: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة. والفرق بين المثنى والجمع في حالتي النصب والجر. إن «الياء» التي في المثنى مفتوح ما قبلها ....

وبعض فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق من المثنى، نحو: أجمع جمعاء فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بلفظ كلا وكلتا أو بغير ذلك، نحو: ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية.

الثامن: أن يكون له ثانٍ في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر. وأما قولهم: القمران فتغليب وقد تقدّم ولا يفهم أن الشرط الخامس مع الشرط الثامن متحدان، لأن الخامس بفرض وجود ثانٍ وهنا ليس كذلك وهذا كله أفاده في التصريح مع زيادة ونظمها بعضهم في بيتين وذيل الشيخ الأمير بيتاً في الآخر فقال:

شرط المثنى أن يكون معرباً ... ومفرداً منكراً ما ركبا
موافقاً في اللفظ والمعنى له ... مماثل لم يغن عنه غيره
ولم يكن كلا ولا بعضاً ولا ... مستغرقاً في النفي نلت الأملا

وقول الأمير: ولا مستغرقاً في النفي وذلك في قولك أحد فإن ذلك لما أفاد الاستغراق لا معنى لتثنيته لوجود التعارض.

(قوله: في حالة الرفع) متعلق بقوله بألف ونون.

(قوله: وياء ونون) معطوف على قوله: بألف ونون وقوله: في حالتي النصب والجر متعلق بقوله: ياء ونون.

(قوله: نحو) خبر لمبتدإ محذوف تقديره وذلك نحو.

(قوله: فالزيدان الخ) لم يتعرض للمثالين الأخيرين، لأن محلهما في النصب والجر.

(قوله: وعلامة رفعه الألف) فيه تصريح للانتصار بما ذهب إليه المصنف.

(قوله: نيابة) حال من الواو أي حال كونها نائبة عن الضمة.

(قوله: والفرق إلى آخره) لما كان الفرق بين المثنى والجمع في حالتي النصب

مكسور ما بعدها وفي الجمع مكسور ما قبلها مفتوح ما بعدها و«النون» ....

والجر محل سؤال المبتدي بينه الشارح اطال الله بقاؤه إعانة على فهمه فيكتفي بمطالعة هذا الكتاب عن مطالعة غيره من الكتب ونظمت ما في الشرح فقلت:

والفرق بين المثنى ثم إن جمعا   في حالة النصب والجر كما علما
فالخالدين بفتح الدال إذ ثنيا   والنون مكسورة بعد إذا رقما
واجمعه بالكسر في الدال افتحن نونه   فخالدين اقرأن حالاً كما رسما
يا رب صلّ على المختار من مضر   محمد وعلى الآل كذا سلما

(قوله: مكسور ما بعدها) المراد به النون وقد جاء ضمها بعد الألف وهو لغة كقوله:

يا أبتا أرقني القذان   فالنوم لا تألفه العينان

والقذان: بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع: قذذ وهو البرغوث. وقد جاء فتحها بعد الياء وهو لغة أيضاً كقوله:

على أحوذيين استقلت عشية   فما هي إلا لمحة تغيب

وبعد الألف كقوله:

أعرف منها الجيد والعينانا   ومنخرين أشبها ظبيانا

(قوله: مفتوح ما بعدها) قد تكسر شذوذاً كقوله:

عرفنا جعفرا وبني أبيه   وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله:

وماذا تبتغي الشعراء مني   وقد جاوزت حد الأربعين

هذا ما قاله ابن عقيل. وأما ابن مالك فسوّى بين فتح المثنى وكسر المجموع حيث قال:

ونون مجموع وما به التحق   فافتح وقلّ من بكسره نطق
ونون ما ثنى والملحق به   بعكس ذاك استعملوه فانتبه

عوض عن التنوين في الاسم المفرد في كل من التثنية والجمع. [**وَأَمَّا النُّون فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ** ....

وجعل ولده أن كسر نون المجموع ضرورة وتبعه في التوضيح ولم يتعرض شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة في شرحه لذلك البيت.

(قوله: عوض عن التنوين).

تنبيه: قيل لحقت النون المثنى والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات، ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين، ولم تحذف أل وإن كان التنوين يحذف معها نظراً إلى التعويض بها عن الحركة. وقيل: لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان: موسى وعيسى. ومررت ببنين كرام ودفع توهم الإفراد في نحو: جاءني هذان ومررت بالمهتدين وكسرت مع المثنى على الأصل في التقاء الساكنين، لأنه قبل الجمع ساكن ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة اهـ «شرح الألفية» للشارح. ونعيد الكلام بأبسط من هذا النصب إن شاء الله تعالى.

(قوله: وأما النون) إعرابه كإعراب قوله: فأما الضمة فلا نعيده هنا.

(قوله: إذا اتصل) اعلم أن إذا: للجازم وإن لغير الجازم، وهي حرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه واتصل: فعل ماضٍ مبني على فتح في آخره وأصله اوتصل قلبت الواو تاء، ثم أدغمت في التاء. وقوله: ضمير الخ فاعل اتصل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها وجواب إذا محذوف دلّ عليه ما قبلها، أي إذا اتصل به الخ، فالنون تكون علامة لرفعه.

والجملة من المحذوف لا موضع لها من الإعراب على فهم الفقير وهي التي تنصب إذا، وأنشد بعضهم ملغزاً في مسألة إن وإذا فقال:

سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سؤال من يجبه يعظم
أنا إن شككت وجدتموني جازماً وإذا جزمت فإنني لم أجزم

جوابه:

هذا سؤال غامض عن كلمتي شرط وإن وإذا مراد مكلم

ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ]، نحو: يفعلان وتفعلان **[أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ]**، نحو: يفعلون وتفعلون. **[أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ]**، نحو: تفعلين هذه الأوزان ....

إن إن شككت بها فإني جازم وإذا إذا أثبتها لم أجزم

وإذا لما قطع الكلام بفهمه بخلاف إن فافهم أخي وفهم

(قوله: ضمير تثنية) إن كانت التثنية بمعنى المثنى فيعترض من وجهين:

الأول: أن الضمير لا يشمل ما كان حرفاً في لغة أكلوني البراغيث.

والثاني: أن المثنى لا يشمل نحو: زيد وعمرو يضربان.

والجواب عن الأول: أن المراد بالضمير مجرد التسمية فلا ينافي كونه حرفاً في بعض المواضع، لأنه في الأصل ضمير أو لأنه لا يبالي بحرفيته. وعن الثاني: المراد به ضمير المثنى في الغالب والمراد به ألف الاثنين.

(قوله: يفعلان) بالتحتانية، أي اسماً أو حرفاً للغائبين تقول: الزيدان يفعلان ويفعلان الزيدان.

(قوله: وتفعلان) بالفوقانية اسماً يصح للمخاطبين تقول: أنتما يا زيدان تفعلان، وللمخاطبتين تقول: أنتما يا هندان تفعلان، وللغائبتين تقول الهندان تفعلان وتفعلان الهندان في استعماله حرفاً.

(قوله: أو ضمير جمع)، أي واو جماعة كما مرّ البحث فيه ليشمل، نحو: زيد وعمرو وبكر يضربون.

(قوله: نحو يفعلون) بالتحتانية اسماً أو حرفاً تقول: الزيدون يفعلون ويفعلون الزيدون.

(قوله: وتفعلون) بالفوقانية اسماً فقط وهو للمخاطبين تقول: أنتم تفعلون.

(قوله: أو ضمير المؤنثة المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع إذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون متصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة يحترز عنه.

(قوله: تفعلين) بالفوقانية لا غير ولا تكون الياء فيه إلا اسماً تقول: أنت يا هند تضربين.

تسمى الأفعال الخمسة وتكون «النون» التي في آخرها علامة على رفعها، فهي مرفوعة بثبوت النون نيابة عن الضمة، فتقول: الزيدان يضربان فيضربان ....

(قوله: تسمى الأفعال الخمسة) قال ابن هشام في «شرح اللمحة»: الأحسن أن تعدّ ستة اهـ. ويقال على قياسه تكون سبعة نظراً للغائبتين. وقد تزيد المعاني على السبعة بالنظر إلى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث وحاضر على غائب وبالعكس وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقي ومجازي وما تأنيثه باعتبار إلى كون الألف والواو اسمين أو حرفين على لغة: أكلوني البراغيث التي منها:

وقد أسلماه مبعد وحميم

(قوله: بثبوت النون) عبر بالثبوت لمقابلته بالحذف فيما يأتي وتكون النون مكسورة بعد الألف على أصل التقاء الساكنين، لأن الساكن إذا أريد تحريكه حرك بالكسر وإنما كان أصلها ساكناً، لأنها تنوين أي عوض عنه وربما ضمت، وقد قرئ شاذاً أتعدانني بضم النون الاولى وطعام ترزقانه بضم النون. ونقل بعضهم: أن بعض العرب يفتحها وأنه قرئ شذوذاً أتعدانني بفتحها وتكون النون مفتوحة بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم ولثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة. وسيأتي بقية البحث في الفصل إن شاء الله تعالى.

(قوله: فتقول الزيدان يضربان) مثال لكون الألف اسماً كما سيذكره الشارح، ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مر يضربان الزيدان بجعل الألف حرفاً وأنت يا خالد وزيد يضربان بتغليب الغائب على المخاطب. وأنت يا هند وزيد يضربان بتغليب الغائب المذكر على المخاطبة، وهند وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة والماء والنار يقترنان بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين، ويقومان زيد وهند بتغليب المذكر على المؤنث مع جعل الألف حرفاً. ويقترنان الماء والنار بتغليب المذكر على المؤنث المجازيين مع الجعل المذكور. وزيد وعمرو يضربان بجعل الألف عائداً إلى اثنين لا إلى المثنى. ويضربان زيد وعمرو بجعل الألف حرفاً، وفاعله اثنان لا مثنى وفاطمة وزيد يضربان بتغليب الغائب على الغائبة، والماء والعسل يقترنان وهذا مثل زيد

مرفوع بثبوت «النون» نيابة عن الضمة، وكذا أنتما تضربان. والزيدون يضربون

وعمرو يضربان لكن هذا في المذكرين لغير العاقل. ويقترن الماء والعسل، وهذا مثل يضربان زيد وعمرو كالذي قبله وهذه ثلاثة عشر.

(قوله: مرفوع بثبوت النون) أي مرفوع ومعلم بثبوت النون لكون الإعراب معنوياً عند المؤلف.

(قوله: وكذا أنتما تضربان)، أي مذكراً ومؤنثاً ففي الأول: أنتما يا زيدان تضربان. وفي الثاني: أنتما يا هندان تضربان. ومثال اختلاف المعاني الذي لوحناه فيما مر الهندان تضربان، وتضربان الهندان، بجعل الألف حرفاً على اللغة المتقدمة. وأنت يا هند وزيد تضربان بتغليب المخاطبة على الغائب وأنت يا رجل وزيد تضربان بتغليب المخاطب على الغائب وهند وزيد تضربان بتغليب الغائبة على الغائب. والناران تقترنان للغائبتين والتأنيث مجازي والماء والنار تقترنان بتغليب الغائبة على الغائب وتأنيثه مجازي. وتقومان زيد وهند بتغليب المؤنث على المذكر وجعل الألف حرفاً، وتقترنان الناران للتأنيث المجازي وبجعل الألف حرفاً وتقترنان الماء والنار بتغليب المؤنث المجازي على المذكر وبجعل الألف حرفاً. وفاطمة ودعد تقومان وهو للاثنين لا المثنى وجهنم ولظى تقترنان وهو مثل الأول إلا أن التأنيث هنا مجازي. وفاطمة وزيد تقومان بتغليب الغائبة على الغائب والكتابان تجيبان بتأويل الصحيفة، أي الصحيفتان والكتاب والقلم تجيبان بتغليب ما يؤول بمؤنث بالتأويل المار على المذكر، وتجيبان الكتاب والقلم، وهذا مثل الأول إلا أن هنا جعل الألف حرفاً وهذه ثمانية عشر.

(قوله: والزيدون يضربون) ومثال ما لوّحنا أوّلاً: يضربون الزيدون بجعل الواو حرفاً وزيد وعمرو وخالد يضربون لجماعة لا للجمع، وزيد وعمرو وفاطمة يضربون بتغليب شخصين غائبين على غائبة وزيد وفاطمة ودعد يضربون بتغليب الغائب على شخصين غائبتين، يضربون زيد وعمرو ودعد بجعل الواو حرفاً وبتغليب المذكرين على مؤنث، ويضربون زيد وفاطمة وحفصة بتغليب

وأنتم تضربون وأنتِ تضربين فكل هذه الأمثلة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون

المذكر الواحد على مؤنثين وبجعل الواو حرفاً، ويضربون زيد وعمرو وخالد بجعل الواو حرفاً لجماعة لا للجمع، وأنت والزيدان يضربون بتغليب المثنى الغائب على المخاطب، وأنت يا عائشة وهند وزيد يضربون بتغليب الغائب على المخاطبة والغائبة، وأنت يا عائشة وزيد وعمرو يضربون بتغليب المذكرين على المخاطبة، ويضربون زيد وعمرو وأنت يا عائشة بتغليب المذكرين الغائبين على المخاطبة وجعل الواو حرفاً، ويضربون الزيدان وأنت يا عائشة بتغليب المثنى المذكر على المخاطبة وجعل الواو حرفاً وهذه ثلاثة عشر.

(قوله: وأنتم تضربون) مثال ما لوحنا أولاً: أنت والزيدان تضربون بتغليب من خوطب على من غاب مذكرين وكان الغائب المثنى، وأنت والهندان تضربون بتغليب من خوطب مذكراً على من غابتا، وأنت وزيد وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على الغائب والغائبة، وأنت يا بكر، وأنت يا هند وزيد تضربون بتغليب المخاطب على المخاطبة والغائب، وأنت وزيد وعمرو تضربون بتغليب المخاطب على الغائبين، وأنت وهند وحفصة تضربون بتغليب المخاطب على اثنتين مؤنثتين فهذه سبعة.

(قوله: وأنتِ) بكسر التاء تضربين ومنه: أنت يا نار تتأرجحين فهذه اثنتان. فالجملة ثلاثة وخمسون فإذا نظر إلى ما حذف فاعله صارت الجملة مائة وستة، وإنما ذكرت جميع ما مر لشدة احتياج المبتدي إلى مثل هذا.

(قوله: فكل هذه الأمثلة) أي الخمسة مرفوعة، وكذا كل ما مثلنا أولاً مرفوعة أيضاً وأنث الخبر مع أن المبتدأ لفظة كل، وهو مذكر نظراً إلى المضاف إليه مع كون المضاف أهلاً للحذف، أي صالحاً فالتأنيث مكتسب من المضاف إليه، قال ابن مالك:

وربما أكسب ثان أوّلا ... تأنيثاً إن كان لحذف موهلا

(قوله: وعلامة رفعها ثبوت النون) أي النون الثابتة فهو من إضافة الصفة إلى موصوفها.

و«الألف» في الأول والثاني: فاعل مرفوع. و«الواو» في الأول والثاني: فاعل. و«الواو» في الثالث والرابع: فاعل. و«الياء» في الخامس: فاعل.

[وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَاماتٍ: الفَتْحَةُ ....

(قوله: والألف: في الأول والثاني: فاعل) أشار به إلى أنها اسم لا حرف وإن كان تصييرها حرفاً جائزاً لأن الشارح لا ينظر لما هو واقع قليلاً على انه قد يمتنع في قولك: يضربان الزيدان كون الزيدان فاعلاً بل هو مبتدأ، وهو على نية التقديم والتأخير. ولعلنا نزيد على هذا في بابي الفاعل والبدل مما يشفي العليل إن شاء الله تعالى.

(قوله: والواو في الثالث والرابع) أي في قوله: يضربون وتضربون فاعل.

(قوله: والياء في الخامس) أي في قوله: تضربين فاعل.

(قوله: وللنصب) أي من حيث هو لا بقيد كونه في الفعل فقط أو في الاسم فقط أو فيهما، لأنه على الأول اثنان وعلى الثاني: أربعة، وعلى الثالث: ستة كما قدمنا. وهو لغة: الاستواء والاستقامة تقول: فلان منتصب أي مستوٍ مستقيم.

واصطلاحاً: على القول بأن الإعراب لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغيير مخصوص، علامته الفتحة وما ناب عنها وتسمى نصباً لانتصاب الشفتين عند النطق به. وهذا ظاهر في الفتحة والألف دون الكسرة والياء وحذف النون، وهذا معطوف على قوله: للرفع أربع علامات فهو من عطف الجمل.

(قوله: خمس علامات) مبتدأ مؤخر خبره تقدم، وهو قوله أوّلاً وللنصب والمراد: متعلق الجار والمجرور.

(قوله: الفتحة) هي وما عطف عليها بدل مفصل من مجمل، ويجوز ان تكون خبراً لمبتدإ محذوف والتقدير الأولى الفتحة الخ. ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره: أقصد الفتحة ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف، أي منها الفتحة اهـ، عبد المعطي.

وَالأَلِفُ وَالكَسْرَةُ وَاليَاءُ وَحَذْفِ النُّون]. علامات النصب خمسة: واحدة منها أصلية وهي الفتحة، نحو: رأيت زيداً. وأربعة نائبة عنها، وهو «الألف»، نحو: رأيت أباك. و«الكسرة»، نحو: رأيت الهندات. و«الياء»، نحو: رأيت الزيدين، والزيدين وحذف «النون»، نحو: لن يضربوا.

[فَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلنَّصْبِ ....

(قوله: والألف) أي ووقعت بعد فتحة ظاهرة لا محالة بخلاف الواو، فإنها قد تقع بعد ضمة مقدرة كما قدمنا هناك.

(قوله: وحذف النون) هل وقع العلامة على النون المحذوفة أو حذف النون، وعلى الثاني الماتن وعلى الأول العمريطي في نظم هذا المتن حيث قال:

للنصب خمس وهي فتحة ألف ... كسر وياء ثم نون تنحذف

(قوله: علامات النصب خمسة) الأولى خمس، لأن أسماء الأعداد تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر. قال تعالى: ﴿ثَلَٰثَ لَيَالٍ﴾ [مَريَم: ١٠] لكن كلام الشارح مجرد عن الإضافة يجوز ذلك.

(قوله: أصلية) أي فلا يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها فلذا قدمها.

(قوله: وأربعة نائبة عنها) أما الألف فلأنها تنشأ عنها إذا أشبعت فقامت مقامها ولذا ثنى بها وثلث بالكسرة، لأنها تنوب عنها في جمع المؤنث السالم كما أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف وربع بالياء، لأنها تنشأ عنها وختم بحذف النون لبعد المشابهة وإنما كان نائباً عن الفتحة، لأنه لما كان النون علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب.

(قوله: وهي) أي الأربعة النائبة عنها الألف.

(قوله: نحو رأيت الزيدين والزيدين) الأوّل مفتوح الدال لكونه مثنى. والثاني مكسورها لكونه جمعاً.

(قوله: فأما الفتحة) الفاء: فاء الفصيحة، وأما: حرف شرط وتفصيل وتوكيد على ما مر في قول المؤلف. فأما الضمة ولا يحتاج إلى إعادته ههنا فافهم

فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِع: فِي الاسْمِ المُفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِوَالفِعْلِ المُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبُ وَلَمْ يَتَّصِل بِآخِرِهِ شَيْء] ....

إن كنت ذكياً وإلا فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والإنجيل.

(قوله: في ثلاثة مواضع) في حرف جر ثلاثة: مجرور متعلق بتكون مضاف، ومواضع مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الفتحة، لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.

(قوله: في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة مواضع بدل مفصل من مجمل أو بدل الشيء من الشيء نظراً إليه وما عطف عليه أو بدل البعض من الكل على ما قررنا لك.

(قوله: وجمع التكسير)، أي الجمع المكسر عن مفرده. وقد تقدم الكلام عليه في الرفع.

(قوله: والفعل المضارع) أي سواء كان صحيح الآخر كـ: يضرب أو معتله كـ: يدعو ويخشى ويرمى إلا أنه يقدر في نحو: لن ترضى لا مطلقاً، ونحو: لن يرمى ولن يدعى للمجهول فقط ويكتب بالياء، وإن كان الأصل فيه الواو بخلاف دعا وذلك لأن الواو وقعت رابعة ولم يضم ما قبلها على ما بيناه في زلال الأمثال.

(قوله: إذا دخل عليه ناصب) لا حاجة إليه لأن الشيء لا ينصب إلا بناصبه لكنه ذكره توضيحاً ولم يذكره في نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلباً للاختصار وإن كان الأولى ذكر مثل هذا في اول الكلام في قوله: فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك والفعل المضارع إذا خلا عن ناصب أو جازم، وفي آخره في قوله. وأما السكون فتكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر بان يقول، ثم إذا دخل عليه جازم لكنه فات الاولوية وهو ذكره في أول الكلام، ثم اكتفى به في نظائره.

(قوله: ولم يتصل بآخره شيء) أي من نون التوكيد المباشر لفظاً وتقديراً ومن نون النسوة ومن الألف والواو والياء. وهذا القيد لم يذكره الشارح أبقاه

يعني: أن هذه المواضع الثلاثة إذا نصبت تكون منصوبة بالفتحة فالاسم المفرد، نحو: رأيت زيداً، فـ«زيداً» مفعول منصوب بالفتحة ....

الله بالسلامة اكتفاء بما ذكره المصنف وبما مرّ في شرح قوله: إذا لم يتصل فإن الشارح ذكره هناك.

(قوله: يعني أن هذه المواضع) تبع فيه المصنف حيث جمعه باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها إلا موضع واحد. والياء: لها موضعان لا ثلاثة. لا يقال: يجاب بأن المراد بالجامع ما قابل الواحد. لأنا نقول: إن سلم ذلك فليس مطرداً بل هو خاص بالفتحة والياء، ولا يجري ذلك الجواب في الألف والكسرة والحذف لما عرفت من أنه ليس لكل منها إلا موضع واحد قاله في بعض الحواشي.

(قوله: إذا نصبت) يجوز في التاء الإسكان والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي عائد للمواضع، ويجوز أن تفتح على إرادة الخطاب على عادة المؤلفين ومفعوله محذوف تقديره إذا نصبتها، والأول أظهر ولكنه موقوف بالرواية. ولعل الرواية أن يكون الأول.

(قوله: بالفتحة) أي ولو مقدرة كما في الفتى ويخشى.

(قوله: فالاسم المفرد) ولا فرق فيه بين كونه مضافاً أو غير مضاف، ظاهر الإعراب او مقدره للتعذر أو للمناسبة منصرفاً أو غير منصرف وذلك نحو: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وأكل الكمثرى موسى، ورأيت غلامي، وإذا ابتلى إبراهيم ربه، وشارحنا أشار إلى مثال واحد وهو ما كان منصرفاً ظاهر الإعراب غير مضاف.

(قوله: نحو رأيت زيداً) إن أبقيناه على ظاهره فسد المعنى ولا بدّ من تأويل إما بأن يقال فمثال التي في الاسم المفرد، نحو: رأيت زيداً أو يقال: فالاسم المفرد، نحو زيد في رأيت زيداً.

(قوله: فزيداً مفعول) زيداً مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية.

(قوله: بالفتحة) الباء: ليست للتصوير بناء على ما ذهب إليه المؤلف من

وجمع التكسير، نحو: رأيت الرجال والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، نحو: لن أضرب، فأضرب: فعل مضارع منصوب بـ«لن».

[وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، نَحْوَ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ]، يعني أن الأسماء الخمسة ....

أن الإعراب معنوي كما تقدم في غير ما موضع ولعلنا نزيد في الفصل إن شاء الله تعالى.

(قوله: وجمع التكسير) مبتدأ خبره قوله: نحو: رأيت الرجال ويعمم فيه بمثل ما قبله فتدبر.

(قوله: نحو رأيت الرجال) يؤوّل ما أوّل به قوله هناك نحو: رأيت زيداً بأن قيل: ومثال الضمة التي في جمع التكسير، نحو: رأيت الرجال أو جمع التكسير، نحو: الرجال في رأيت الرجال.

(قوله: والفعل المضارع) مبتدأ خبره قوله: نحو: لن أضرب.

(قوله: نحو: لن أضرب) فيه التأويل المذكور فتدبر.

(قوله: فأضرب) مبتدأ لكونه اسماً حينئذٍ مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية.

(قوله: منصوب بـ«لن») الباء: حرف جر. لن: مجرور وهو حينئذٍ اسم على إرادة اللفظ. وقد تقدم في صدر الكتاب.

(قوله: وأما الألف) الواو: حرف عطف وما بعده معطوف على قوله: فأما الفتحة.

(قوله: في الأسماء الخمسة) هو علم بالغلبة على الأمثلة التي ذكرها المصنف كما مرّ فلا تغفل.

(قوله: نحو: رأيت أباك الخ) أي: وتلك الأسماء الخمسة المنصوبة بالفتحة لفظ أبا في نحو: رأيت أباك.

(قوله: وما أشبه ذلك) إن قلت: أي فائدة في هذا العطف مع وقوع

تكون في حالة النصب منصوبة بـ«الألف» نيابة عن الفتحة، نحو: رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك، وهي: حماك وفاك ....

المعطوف عليه في حيز نحو المقتضي لعدم الانحصار في المذكورين وليس فيه تعيين المعطوف كالذي قبله ليفيد زيادة على ما أفاده نحو.

قلت: فائدة الإتيان به بيان عدم الانحصار في الخارج فيما ذكر، لأنه بقي لها ثلاثة أسماء من الأسماء الخمسة. وأما وقوع المعطوف عليه في حيز نحو، فلا يفيد ذلك لأنه يحتمل أن يكون تنظيراً، أي نحو: رأيت أو ضربت أباك أو علمت أباك، ولا يخفى انه أتى بنحو في جميع المثل ولك أن تقول: جعل قوله نحو: رأيت أباك وأخاك من باب الكناية عن رأيت أباك وأخاك فيكون المقصود هو المجرور.

وقد شاع مثل هذا منه قولهم: مثلك لا يبخل، ومثلك لا يجود، أي أنت لا تبخل وأنت تجود. وهذا كلام حسن ولدقته لا يناسب ما هنا فالجواب الأول أحسن.

(قوله: تكون حالة النصب) لا حاجة إلى هذا فإنه حال رفعه يحكم بأن نصبه بالألف وأيضاً لا يتأتى النصب إلا في حالة كونه منصوباً، وقد عرفت الجواب فيما مر آنفاً عند قول المصنف رحمه الله تعالى إذا دخل عليه ناصب ويمكن أن يقال: إن ذلك لبيان الواقع مع قصد الإظهار للمبتدأ فتدبر.

(قوله: نيابة عن الفتحة) حال من الألف أي حال كون الألف نائبة عن الفتحة.

(قوله: نحو: رأيت أباك) لا يلزم أن تكون مضافة إلى الكاف الدالة للخطاب فإنه يجوز أن تضاف إلى غيره فتقرأ: يا أبانا.

(قوله: وما أشبه ذلك) فيه ما تقدم.

(قوله: وهي حماك وفاك) الأولى الإتيان بضمير المذكر فيقول: وهو وهذه العبارة أولى من عبارة الشيخ خالد في شرح هذا الموضع بقوله مبيناً لما من نحو: رأيت أباك وأخاك، لأنه لا فائدة في إعادة نحو هنا، وإن أجاب عنه محشيه.

تنبيه: لا يحكم في أن أباها من قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايتاها

وذا مال، فكلها منصوبة بـ«الألف» نيابة عن الفتحة.

[وَأَمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السّالِمِ]،
نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤]. وإعرابه:

أنه منصوب بالألف كما هو ظاهر، لأن لغة الشاعر قصر الأسماء الخمسة، ولم أر من ينبه عليه.

(قوله أيضاً: وهي حماك وفاك وذا مال) أي من رأيت حماك فحماك وما بعده خبر هي مرفوعة وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر للحكاية أو هي لفظ حماك إلى آخره.

(قوله: فكلها) أي الثلاثة التي هي قوله: حماك أو هي مع ما مر وهو أظهر.

(قوله: نيابة) حال من الألف، أي نائبة عن الفتحة، لأنها في الأسماء الخمسة.

(قوله: وأما الكسرة) الواو: حرف عطف. أما الكسرة معطوف على قوله، فأما الضمة خلافاً لعبد المعطي حيث جعلها للاستئناف.

(قوله: فتكون) بالتأنيث أي بالكسرة.

(قوله: في جمع الخ) جار ومجرور متعلق بتكون والسالم نعت لجمع أو للمؤنث على ما قدّمنا أولاً وجمع المؤنث السالم مرّ تعريفه.

(قوله: نحو خلق الله السمٰوات) أي وذلك نحو: أو قصد نحو أو نظرت إلى نحو إلى غير ذلك من أوجه إعراب نحو وهذا مما لا يخفى.

(قوله: وإعرابه) أي إعراب قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤] في الأمير في «حاشية الشذور» أي تطبيقه على القواعد العربية كما في الفيشي ونص عليه الدماميني على المغني ومواد الأزهرية ومن فساد الزمان أني قررت حال إقرائي الشيخ خالد على الآجرومية سنة أربع وسبعين بعد المائة والألف أن الإعراب يطلق على التطبيق المذكور وأنه هو المراد في نحو: اعرب جاء زيد فينصب على المركب ليس إلا، فسمعه بعض أهل الأزهر

خلق: فعل ماضٍ ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

والسماوات: مفعول به ....

فاستغربه وشد عليّ النكير فيه وصار يتحدّث به في المجالس حتى بلغني وأعجب منه أن بعض كبار المشايخ الرؤساء في الأزهر أنكره أيضاً حين عرضت عليه الواقعة فـ ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٥٦]. ثم لما عرضت المسألة على غير واحد من العارفين وافقني فللّه الحمد اهـ رحمه الله.

(قوله: خلق: فعل ماضٍ) خلق: مبتدأ على إرادة اللفظ. وفعل: خبره وماضٍ صفة لفعل. والجملة من المبتدإ والخبر في محل رفع خبر قوله وإعرابه. فإن قيل: حيث جعلنا خلق هنا مبتدأ حكمنا بأنه اسم والإخبار بأنه فعل لا يساعده لأن الخبر المألوف عين المبتدإ والإخبار عنه بأنه فعل قد يفيد المخالفة والمغايرة.

أجيب بأن قولنا: خلق فعل ما صدق عليه لفظ خلق من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤] لا خلق الواقعة في كلام شارحنا هنا، فإنها اسم لإرادة الكلمة فليتأمل ذلك، وقد سبق السؤال والجواب لمثل هذا في صدر الكتاب عند كلام المؤلف، وهي من فلينظر هناك.

(قوله: فاعله) أي من جهة الإعراب فإن الخالق للفاعل الموجد، هو الله تعالى لا لفظ الجلالة فليتفطن.

(قوله: والسماوات) بكسر التاء مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من إظهارها حكاية اللفظ.

(قوله: والسماوات مفعول به) أي عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو ابن الحاجب وصوّبه الموضح في «المغني» ووضحه بأن قال المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلاً والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، وإن كان ذاتاً لأنّ الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً اهـ. وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في «أسرار البلاغة» إذا قلنا: خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولاً به، بل هو مفعول مطلق، لأنّ المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر

منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، ....

كقولك: ضرب زيداً فإن زيداً كان موجوداً، وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجداً فحصل بك والعالم لم يكن موجوداً، بل كان عدماً محضاً، والله أوجده وخلّصه من العدم فكان المفعول المطلق وهو المصدر، ولم يكن مفعولاً به اهـ.

واحتج الجمهور الذاهبون إلى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور:

اولها: أنا قد نعلم وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فإذا كوّن الله خالقاً للعالم غير ذات العالم.

وثانيها: أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم كما أنه موصوف بخالقية العالم.

وثالثها: أن نقول العالم ممكن فلم يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه، فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفسه العالم لكان قولنا العالم وجد، لأن الله أوجده جارياً مجرى قولنا: العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلاً للشيء بنفسه ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي للصانع. قاله الفخر الرازي في «شرح المفصل» اهـ تصريح.

(قوله: منصوب بالكسرة) إنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله، وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره.

وجوّز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً وهشام فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي. ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده هذا إذا لم تردّ إليه في الجمع. وأما إذا ردّت اللام في الجمع كـ: سنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقاً نحو: اعتكفت سنوات أو سنهات بالكسر اهـ أشموني والتصريح.

(قوله: نيابة عن الفتحة) أشار به إلى أن كسرة هذا الجمع كسرة إعراب. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب كسرة بناء كما قال في فتحة ما لا ينصرف حالة الجر. وذهب الجمهور إلى أنه حركة إعراب. كذا في «شرح التسهيل» اهـ، عبد المعطي.

لأنه جمع مؤنث سالم.

[وَأَمَّا اليَاءُ فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ]، نحو: رأيت الزيدين. والزيدين فالأول منصوب بـ«الياء» المفتوح ما قبلها ....

(قوله: لأنه) أي لأن لفظ السماوات.

(قوله: سالم) نعت جمع ويجوز قراءته بالرفع على الأصل وبالجر للجوار، ويجوز أن يكون نعتاً لمؤنث وعليه فلا يجوز غير الجر.

(قوله: وأما الياء) معطوف على قوله فأما الفتحة.

(قوله: فتكون) بالفوقية ضميره عائد للياء.

(قوله: في التثنية) أي المثنى كما عرفت فيما ذكرنا فلا تغفل.

(قوله: والجمع) يعني جمع المذكر السالم وأطلق الجمع لكونه على حد المثنى، فإذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم، لأنه أخوه في الإعراب بالحروف اهـ شيخ خالد في شرح هذا المتن.

(قوله: نحو) أي وذلك نحو أو أعني نحو بالرفع والنصب.

(قوله: فالأول) يعني: قوله رأيت الزيدين منصوب بالياء.

(قوله: المفتوح ما قبلها) المفتوح يقرأ بالجر نعتاً على قوله بالياء و«ما» نائب فاعل للمفتوح وقبلها ظرف، وهو صلة «ما» إن جعلناها بمعنى «الذي»، وإن جعلناها بمعنى شيء فالظرف نعت لما فوقه على الأول نكرة على الثاني، وترك فتح ما قبل الياء في المثنى إبقاء على الحركة الثابتة في الرفع مع عدم الثقل وإشارة إلى أن الياء منقلبة على الألف. وأما تعليل الشيخ خالد في التصريح بأن النون في المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين وبينهما ياء فيرد بوجهين:

الأول: اجتماع الكسرتين غير موجود في حالة الإضافة.

والثاني: أنه غير موجود أيضاً في لغة من فتح نون المثنى ومن ضمها فليتأمل.

المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة. والثاني منصوب بـ«الياء» المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة أيضاً، و«النون» ....

(قوله: المكسور ما بعدها) هذا غير لازم وكان حقه حذف هذه العبارة، لأنه إذا أضيف لم يبق لما بعد الياء كسرة كما مرّ إذ النون محذوفة لدى الإضافة تقول: رأيت غلامي زيد، ويمكن الجواب عن الشارح بأنه أجرى على هذا المثال، أي المكسور ما بعدها في هذا المثال وما يشابهه فلا اعتراض عليه.

(قوله: نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم، أي لأنه مثنى.

(قوله: والثاني) معطوف على قوله فالأول يعني في قوله: والزيدين مثال لجمع المذكر السالم.

(قوله: منصوب بالياء المكسور ما قبلها) إعرابه كالذي تقدم في المثنى وإنما كسر ما قبل الياء ولم يضم، لأن الضم قبل ياء الجمع ثقيل لو أبقيت الياء ولالتباس الرفع بغيره لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واواً مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحروف، فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسرة ما قبل الياء للمجموع إن حذف نوناهما بالإضافة اهـ رضى. فإن قيل: قد لا توجد الكسرة في نحو: مصطفين.

أجيب بأن الكلام هنا على الأصل فأصل مصطفين: مصطفيين، قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان الألف والياء، فحذفت الألف لذلك فصار: مصطفين.

(قوله: المفتوح ما بعدها) قد تقدم الاعتراض عليه والجواب عنه فلا تغفل.

(قوله: نيابة عن الفتحة) حال كما تقدم، أي لأنه جمع المذكر السالم.

(قوله: أيضاً).

تنبيه: أيضاً من آض إذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله يحذف وجوباً سماعاً، ويجوز كونه حالاً حذف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كـ: يقوم زيد ويقوم أيضاً عمرو، أي أرجع إلى الإخبار عنك بذكر قيام عمرو رجوعاً أو أخبر بما تقدم من قيام زيد حال كوني راجعاً إلى الإخبار عنك بقيام

عوضاً عن التنوين فيهما.

عمرو، وقد لا يقع كما في قولك: قام زيد وقام بكر أيضاً، أي أرجع إلى الإخبار عنك بقيام بكر رجوعاً، فعلم أنها لا تستعمل إلا مع شيئين ولو تقديراً بخلاف جاء زيد أيضاً وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضاً. ويمكن استقلال كلّ منهما بالعامل بخلاف اختصم زيد وعمرو ايضاً قاله ابن حجر في «شرح المنهاج» في آخر باب الوقف بالمعنى، فعلم أن قول الشارح هنا أيضاً مفعول مطلق أو حال، والعامل قوله: نيابة عن الفتحة أي ارجع إلى الإخبار بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة رجوعاً أو حال كوني راجعاً إلى الإخبار عنك بحال كون نصب الجمع بالياء نيابة عن الفتحة.

(قوله: عوضاً عن التنوين فيهما) قد وعدت في الرفع أن أبسط الكلام في النون هنا فذكرت وفاء بالعهد.

اعلم أن النون في جمع المذكر جيء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده. وقيل: لرفع توهم الإضافة في: مررت ببنين كرام، ورفع توهم الإفراد في نحو: المهتدين. وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه، وقيل: عوض عن حركة المفرد. وردّ بأن الواو والياء نابتا عنها، وقيل: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، لأن الحركة عوّض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شيء فجيء بالنون عوضاً عن التنوين وعليه ما قاله شارحنا أبقاه الله بالسلامة في مواضع من هذا الكتاب.

وردّ بان النون جيء بها في المثنى الذي لا تنوين في مفرده لكونه غير منصرف نحو: أحمدان فإن مفرده أحمد بلا تنوين. وقيل: عوض عن الحركة والتنوين معاً في الاسم المفرد وجرى عليه لسان المعربين.

وردّ بأنها إذا لم تكن عوضاً عن أحدهما فأولى هما معاً وأيضاً قد ثبت النون في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان وقفاً. وهذا الخلاف مما لا طائل تحته اهـ عبادة على الشذور بزيادة يسيرة وتغيير.

(قوله: فيهما) أي في المثنى والجمع.

[وَأَمَّا حَذْفِ النُّون فِي الأَفْعَالِ الَّتي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ]، يعني أن حذف النون يكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأفعال الخمسة، نحو: لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلي، فكل واحد من هذه الأمثلة منصوب وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة والألف: فاعل

(قوله: وأما حذف النون) معطوف على قوله: فأما الفتحة وهذا لا يكون في الأسماء كما لا يكون سابقاه في الأفعال بخلاف الفتحة، فإنها في الأسماء والأفعال.

(قوله: يكون) بالتحتية لأنه عائد لقوله: حذف النون لا للنون.

(قوله: في الأفعال) المراد بها الأمثلة الخمسة ولذا وصفها بقوله: التي الخ. وفي أكثر نسخ المتن إثبات الخمسة فيه وهو غير أولى، ولعله من زيادة النساخ إذ الوصف يغني عنه.

(قوله: التي رفعها بثبات النون) التي: اسم موصول نعت للأفعال ورفع مبتدأ مرفوع بالابتداء مضاف. وها: مضاف إليه عائد لـ«التي» بثبات الباء جارة وثبات مجرور بالباء مضاف. و«النون»: مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بكائن أو استقر خبر المبتدإ. والجملة من المبتدإ والخبر لا موضع لها من الإعراب، صلة الموصول وهو «التي».

(قوله: نيابة) حال من حذف النون.

(قوله: في الأفعال الخمسة) الأولى الأمثلة الخمسة، لأن المرفوع بالنون لا ينحصر في الخمسة، بل زاد على المائة كما قدمنا لك.

(قوله: نحو: لن يفعلا ولن تفعلا) مثال لما اتصل به ألف الاثنين.

(قوله: ولن يفعلوا ولن تفعلوا) مثال لما اتصل به واو الجماعة.

(قوله: ولن تفعلي) مثال لما اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة.

(قوله: منصوب) أي بـ«لن».

(قوله: وعلامة نصبه) ذكر الضمير لكونه عائداً إلى كل.

(قوله: والألف: فاعل) أي في مثل هذا التركيب وأشار به إلى أنها اسم. وأما قولك: يضربان الزيدان، فالألف حرف كما قدمنا.

في الأول والثاني، والواو: فاعل في الثالث والرابع، والياء: فاعل في الخامس.

[وَلِلخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: الكَسْرَةُ وَاليَاءُ وَالفَتْحَةُ]، علامات الخفض ثلاثة واحدة منها أصلية، وهي الكسرة، نحو: مررت بزيد. ....

(**قوله: في الأول والثاني**) أي في لفظ: لن يفعلا ولن تفعلا.

(**قوله: في الثالث والرابع**) أي في لفظ: لن يفعلوا ولن تفعلوا.

(**قوله: في الخامس**) أي قوله: ولن تفعلي.

(**قوله: وللخفض**) خبر مقدم. وثلاث: مبتدأ مؤخر، وقدم علامات الخفض على علامات الجزم، لأنها من خصائص الأسماء ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل فما اختص بالاسم ينبغي أن يقدم على ما اختص بالأفعال تقديماً للأشرف على غيره. وفي بعض الحواشي: أن اللام بمعنى على وهو غير اولى، والأولى أن اللام بمعنى الملك، أعني الاختصاص وإن أجيب عنه بأنه نظر إلى لفظ علامات لأن المراد من كلام المتن أن الثلاثة التي ارتكبها المصنف مختصة بالخفض فليتأمل.

والخفض لغة: الخضوع والتذلل وما أحسن قول البوصيري في مدح خير البرية:

خفضت كل مقام بالإضافة إذ نوديت بالرفع مثل المفرد المعلم

واصطلاحاً: على القول بأنه لفظي هو نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى القول بأنه معنوي تغيير مخصوص، علامته الكسرة وما ناب عنها. وسمي خفضاً لانخفاض الشفة السفلى عند النطق به.

(**قوله: أصلية**) ولكونها أصلاً يقوم مقامها غيرها إلا عند تعذرها.

(**قوله: وهي الكسرة**) وهي من ألقاب البناء والخفض من ألقاب الإعراب وسمي كسراً لانكسار الشفة السفلى عند النطق به، ولكونها أصلاً قدمها إذ تقديم الأصل على الفرع واقع طبعاً فقدّم وضعاً.

(**قوله: نحو: مررت بزيد**) ما مثل به الاسم المفرد المنصرف.

واثنان نائبان عنها، وهي الياء، نحو: مررت بأخيك. والزيدين والزيدين. والفتحة، نحو: مررت بإبراهيم.

[فَأَمَّا الكَسْرَة فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِع: فِي الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ، ....

(قوله: واثنان نائبان عنها) أما الياء فلأنها تنشأ عن الكسرة عند إشباعها لأن المكسور إذا شبع يتولد منه الياء فقامت مقامها. ولذا ثنى بها لكونها بنتها. وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فتعارضتا في نيابة كل عن الأخرى. ولذا ثلث بها واثنان: مبتدأ والمسوّغ لكونه نكرة ونائبان خبره و«ها» في عنها عائدة إلى الكسرة.

(قوله: والزيدين والزيدين) الأوّل: بفتح الدّال للمثنى. والثاني: بكسرها لجمع المذكر السالم.

(قوله: فأما الكسرة) أما: حرف شرط وتفصيل وتوكيد وتقدّم معنى الثلاثة في الرفع فلا نعيدها هنا.

(قوله: للخفض) اللام بمعنى على كما في عبد المعطي وقد مر.

(قوله: في ثلاثة مواضع) جار ومجرور متعلق بتكون وثلاثة: مضاف. مواضع: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.

(قوله: في الاسم المفرد) بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل.

(قوله: المنصرف) أي حقيقة أو حكماً والأول كـ: زيد، والثاني: هو ما لا ينصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باقٍ على منعه من الصرف، وهو اختيار جماعة. وذهب جماعة منهم: المبرد والسيرافي وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً: أي زالت منه علة أو لم تزل قيل: وهو الأقوى. فقائل هذا إما أن يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر في مثل الأحمد ومساجدكم لوجود أل أو الإضافة ويحتمل أن يقول الصرف هو الجرّ بالكسرة. وسيأتي في كلام الشارح أطال الله بقاءه.

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ]، فالاسم المفرد، نحو: مررت بزيد والفتى، وجمع التكسير، ....

وتتعرّض لبسط كلامه هناك إن شاء الله تعالى. قال العلّامة الأشموني: واختار الناظم في نكته على مقدّمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو: بأحمدكم وإن بقيت العلتان فلا نحو: بأحسنكم اهـ. ومراده بزوال أحد علّتيه العلمية فيما مثل به.

(قوله: وجمع التكسير المنصرف) التكسير مضاف إليه والمنصرف نعت لجمع واحترزنا بالمنصرف عن غير المنصرف كـ: مساجد ودراهم، فإنه يجر بالفتحة ولم يقل في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرف لزيادة الإيضاح للمبتدي، ولأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما أو أن هذا من باب التغليب: أي تغليب المفرد على الجمع أو عكسه اهـ عبد المعطي.

(قوله: وجمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفاً ولذا لم يقيد المصنف رحمه الله تعالى المؤنث السالم بالمنصرف كما فعل فيما قبله. قال العطار: لا يصحّ تقييده بذلك لما علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكين.

(قوله: فالاسم المفرد) الأولى أن يقول: فالاسم المفرد المنصرف إذ لا داعي إلى حذفه هنا ولا فرق فيه بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً أو مقدراً للتعذر أو للثقل أو للمناسبة، نحو: مررت بالقاضي وغلامي والشارح مثل للأولين.

(قوله: مررت بزيد والفتى) الأول مثال لظاهر الإعراب والثاني لمقدره.

(قوله: وجمع التكسير) الأولى أن يقول وجمع التكسير المنصرف إذ لا داعي إلى حذفه هنا وصرفه هنا حقيقة كما مثل به الشارح أو حكماً فدخل غير المنصرف مضافاً، نحو: اعتكفت في مساجدكم أو مقروناً بأل نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، ولا فرق بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً أو مقدّراً أو للثقل أو للمناسبة، نحو: مررت بالجواري ودخلت في بيوتي، والشارح مثل للأولين.

نحو: مررت بالرجال والأسارى والهنود. وجمع المؤنث السالم، نحو: مررت بالهندات والمنصرف معناه الذي يقبل الصرف. ....

(قوله: نحو مررت بالرجال والأسارى والهنود) الأول: مثال للظاهر الإعراب مع كونه مذكراً.

والثاني: للمقدّر مع كونه مذكراً أيضاً وتقديره للتعذّر.

والثالث: لظاهره مع كونه مؤنثاً، ومعنى الأسارى تقدّم مبسوطاً في الرفع فليراجع.

(قوله: وجمع المؤنث السالم) ما لم يكن علماً فإذا كان علماً جاز فيه الصرف، وهو التنوين وعدمه، نحو: عرفات وهو علم والموضع معروف. وأذرعات: وهي قرية من قرى الشام. واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاثة فرق، فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث. وبعضهم يعرب إعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجرّه بالفتحة مراعاة للتسمية. فالأوّل راعى الجمعية فقط، والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية، فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه اهـ عبد المعطي وأبو النجا. وقد روي بالأوجه الثلاثة. قول امرئ القيس:

تنورتها من أذرعات وأهلها   بيثرب أدنى دارها نظر عالي

ومعنى تنورتها: نظرت إلى نارها بقلبي وأدنى مبتدأ ونظر خبره.

تنبيه: محل جواز الأوجه الثلاثة في هندات إذا كان علماً لمؤنث فما اقتضاه كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من أنه لا فرق حيث مثل له بـ«هندات» علم رجل أو امرأة محل نظر كما قاله الشنواني ويّس على الفاكهي.

(قوله: نحو: مررت بالهندات) أي باقياً على علميته كما قدّمنا لكن لما كان الشارح مثل به مصحوباً بأل لا جرم أنه لا فرق بين جعله علماً أو كونه باقياً على علميته.

(قوله: والمنصرف معناه الذي يقبل الصرف) أي التنوين كما بينه الشارح

والصرف: هو التنوين وللأسماء التي تقبل التنوين أو لا تقبله علامات تعرف بها تطلب من المطوّلات.

فيما بعد. واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة: متمكن أمكن ومتمكن غير امكن ولا متمكن ولا أمكن.

فالأوّل: المنصرف. والثاني: غير المنصرف. والثالث: المبني.

ومعنى المتمكن: أنه عار عن شبه الحرف ومعنى أمكن الزيادة في التمكن وهو العاري عن شبه الفعل وعلامته أن يجر بالكسرة مطلقاً ويدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه. قال الشنواني: اعترض أبو حيان تعبيرهم بأمكن فإنه اسم تفضيل من التمكن وبناؤه شاذ. وردّ بأنه سمع من كلامهم مكن مكانة. والبناء قياس جار على القاعدة ولا شذوذ فيه اهـ.

(قوله: والصرف هو التنوين) أي عند المحققين. وقيل: الصرف هو الجرّ والتنوين وعلى الأول قول ابن مالك:

الصرف تنوين أتى مبيناً ... معنى به يكون الاسم أمكنا

واختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف، وهو الصوت لأن في آخره التنوين، وهو صوت. قال النابغة:

له صريف صريف القعو بالمسد

أي صوت صوت البكرة بفتح الكاف بالحبل والقعو: خشبتا البكرة، وبكرة البئر التي يستقي عليها والمسد: الحبل. وقيل: من الانصراف: أي الجريان في جهات الحركات، وقيل: من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل إلى أصله، وقيل من الصرف، وهو الفضل، لأن له فضلاً على ما لا ينصرف.

(قوله: وللأسماء) جار ومجرور خبر مقدّم ومبتدؤه. قوله: علامات و«التي»: اسم موصول نعت للأسماء. وجملة تقبل التنوين صلته.

(قوله: تطلب من المطوّلات) تتكفل بتطويل ما ذكره إن شاء الله تعالى.

[وَأَمَّا اليَاءُ فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِع: فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ وَالتَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ]، يعني أن هذه المواضع الثلاثة تكون: الياء فيها

(قوله: وأما الياء) أما: حرف شرط وتفصيل. والياء: مبتدأ. والجملة بعده خبره وعلامة: أي أمارة وهو خبر تكون على ما تقدّم.

(قوله: مواضع) بالفتح لأنه غير منصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.

(قوله: في الأسماء الخمسة والتثنية والجمع) مرّ الكلام على الثلاثة في الرفع والنصب فلا نعيده هنا.

تنبيه: تقدير الإعراب للتعذر أو للاستثقال كما يكون في المعرب بالحركات كما ذكره الشيخ في باب الإعراب يكون في المعرب بالحروف أيضاً. مثال: التقدير للاستثقال في جميع الأحوال: جاءني أبو الحسن، ورأيت أبا الحسن، ومررت بأبي الحسن، وجاءني صالحو القوم، ورأيت صالحي القوم، ومررت بصالحي القوم، وجاءني صالحا القوم اهـ شنواني.

وضابطه: أنه إذا كان الإعراب بالحروف وافقه ما قبله ولاقى ساكناً، فأبو الحسن إعرابه بالواو ووافقه ما قبله وهو الضمة، فخرج ما لم يوافقه ما قبله، نحو: جاءني مصطفو القوم. والمثنى الغير المرفوع فلا يحذف الواو في الأوّل، ولا الياء في الثاني لعدم ما يدل عليهما. وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الإعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون إعرابه مقدّراً ويدخل في الضابط المتقدّم.

(قوله: أن هذه المواضع) هذه: اسم أن. والمواضع: بالنصب إما نعت وإما عطف بيان. قال في «المغني» في بحث أل تنبيه. قال ابن عصفور: أجازوا في نحو: مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتاً أو كونه بياناً مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين، وفي النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف.

وأجاب: بأنه إذا قدّر بياناً قدّرت أل فيه لتعريف الحضور، فهو يفيد الجنس بذاته، والحضور بدخول أل والإشارة إنما تدلّ على الحضور دون

علامة على الخفض نيابة عن الكسرة. فالأسماء الخمسة، نحو: مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال، فكلها مجرورة بـ«الباء» وعلامة الجرّ فيها الياء نيابة عن الكسرة والتثنية بمعنى المثنى، نحو: مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالباء وعلامة الجرّ الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة

الجنس وإذا قدر نعتاً قدرت أل فيه للعهد. والمعنى: مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضور والإشارة تدلّ عليه فكانت أعرف. قال: وهذا معنى كلام سيبويه اهـ.

(**قوله: علامة على الخفض**) فيه إشارة إلى أن كلام المؤلف رحمه الله تعالى فتكون علامة للخفض أن اللام بمعنى على وهو ما قال أبو النجا وعبد المعطي وقد وجدناه فيما مرّ عند قول المؤلف وللخفض ثلاث علامات فلتراجع.

(**قوله: نيابة**) حال من الياء: أي حال كون الياء نائبة عن الكسرة.

(**قوله: فالأسماء الخمسة نحو الخ**) هذا الكلام غير ظاهر إلا أن يقال: إن في هذا حذفاً بأن يقال: فمثال الياء في الأسماء الخمسة نحو الخ.

(**قوله: مجرورة**) أنثه مع كون المبتدإ لفظ كل لاكتسابه من المضاف إليه التأنيث.

(**قوله: والتثنية**) أي مطلقاً مذكراً كما مثل به أو مؤنثاً نحو: مررت بالهندين، وهو مبتدأ وقوله بعد، نحو: مررت خبره.

(**قوله: بمعنى المثنى**) أي ففيه إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كما مرّ غير مرّة.

(**قوله: فالزيدين**) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة منع من ظهورها التعذّر للحكاية.

(**قوله: المكسور ما بعدها**) أي فيما مثل به وإنما قلنا ذلك لأنه لا يلزم أن يكون ما بعدها موجوداً أبداً بدليل سقوطه عند الإضافة، نحو: نظرت إلى عيني رجل.

والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجمع، نحو: مررت بالزيدين فالزيدين مجرور بالباء وعلامة جرّه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها. والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

[وَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُون عَلَامَةٌ لِلخَفْضِ فِي الاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِف]، يعني أن الاسم الذي لا ينصرف إنما يعرف خفضه إذا دخل عليه عامل الخفض

(**قوله: والنون عوض عن التنوين**) قيل: تقدّم الكلام عن ذلك في مواطن كثيرة.

(**قوله: والجمع**) مبتدأ خبره قوله نحو.

(**قوله: فالزيدين**) بكسر الدال، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة منع من ظهورها التعذّر للحكاية كما مرّ.

(**قوله: المفتوح ما بعدها**) هذا غير لازم وقد قدّمنا.

(**قوله: وأما الفتحة**) أما: حرف شرط وتفصيل وتوكيد. والفتحة: مبتدأ. وقوله: فتكون الفاء واقعة في جواب. أما تكون: فعل مضارع ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي عائد للفتحة، وعلامة خبر تكون. والجملة خبر المبتدإ وهو قوله: الفتحة.

(**قوله: للخفض**) اللام بمعنى على كما تقدّم هناك.

(**قوله: في الاسم الذي لا ينصرف**) أي لا ينوّن مطلقاً أي مفرداً كان أو جمع تكسير.

(**قوله: إنما يعرف خفضه**) إن قيل: لا حاجة إليه لأن الشيء لا يكون مرفوعاً إلا لعامل الرفع ولا يكون منصوباً إلا لعامل النصب ولا يكون مخفوضاً إلا لعامل الخفض. فكأنّ هذا الكلام لا فائدة فيه.

أجيب: بأن دعوى عدم الفائدة فيه غير مسلم إذ المبتدي لما رأى الاسم الغير المنصرف مفتوحاً في الحالتين: النصب والجرّ قد تشابه عليه حاله فبادر لتدارك فهمه ليرتقي إلى درجة العلم، فقال: إنما يعرف خفضه لديه إذا دخل عليه عامل الخفض بالفتحة.

بالفتحة فيكون مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة، نحو: مررت بأحمد وإبراهيم، فكل منهما مجرور بالباء وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه

(قوله: بالفتحة) متعلق بـ: يعرف.

(قوله: نيابة) حال من الفتحة: أي حال كون الفتحة نائبة عن الكسرتين.

(قوله: بأحمد) وهو علم مع كونه على وزن ما يخص بالفعل وهو أفعل.

(قوله: وإبراهيم) وهو علم مع كونه أعجمياً، لأن غالب أسماء الأنبياء أعجمية. وللعطار نظم في بيان أسماء الأنبياء والملائكة وأسماء الشهور نذكره هنا قال:

وكل أسماء النبيين العلا ... في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها أربعاً سنسرد ... هود شعيب صالح محمد
أسماؤهم مصروفة ومثلها ... لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا لفقد علة في الأوّل ... وفقط شرط عجمة فيمن ولي
استثن من أسماء أملاك السما ... رضوان ثم مالك المعظما
ومنكراً ثم نكيراً للعرب ... أسماؤهم منسوبة قالت الأرب
واحكم لرضوان بمنع الصرف ... حكم الجميع والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة ... مع علم وفي السوي بالعجمة
واصرف لأسماء الشهور ما عدا ... شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى ... لألف التأنيث ع المرادا
ورجب مع صفر إن عينا ... فامنعهما الصرف وإلا نوّنا
والمنع فيهما أتى بالعدل ... مع علمية فخر للفضل

انتهى.

(قوله: فكل منهما) أي من قوله: أحمد وإبراهيم.

(قوله: مجرور بالباء) أي مجرور بالباء في الأول وبالتبعية في الثاني إذ

اسم لا ينصرف، أي لا ينون، لأن الصرف هو التنوين والاسم الذي لا ينصرف أقسام كثيرة. ....

المعطوف على المجرور بحرف مجرور بذلك الحرف أيضاً على طريقة التبعية.

(قوله: اسم لا ينصرف) والمانع له من الصرف العلمية، ووزن الفعل في الأول والعلمية والعجمة في الثاني كما تقدّم.

(قوله: لأن الصرف هو التنوين) تعليل لكون قوله: لا ينصرف مفسراً بكونه لا ينوّن. وقد تقدّم الكلام عليه.

(قوله: والاسم الذي لا ينصرف) الاسم: مبتدأ. والذي: اسم موصول نعت له. وجملة لا ينصرف: صلة الموصول وخبره قوله أقسام كثيرة. فإن قيل: المبتدأ وهو قوله: الاسم مفرد والخبر وهو قوله: أقسام جمع ولا يخبر عن المفرد بأنه كثير فكما لا يقال: زيد كثير لا يقال ههنا.

أجيب بأنه على حذف مضاف والأصل وأنواع الاسم الذي لا ينصرف أقسام كثيرة أو بأن يقال: والاسم الذي لا ينصرف ذو أقسام كثيرة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو يقال: والاسم الذي لا ينصرف له أقسام كثيرة فأقسام مبتدأ ثانٍ وخبره قولنا له، وحذف للعلم به وكثيراً ما يحذف الخبر مثل قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذّاريَات: ٢٥]، أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، أو نحو ذلك فليتدبر.

(قوله: أقسام كثيرة) حاصله أنه قد قدّمنا أن الأسماء على ثلاثة أقسام: قسم متمكن أمكن، وقسم متمكن غير أمكن، وقسم غير متمكن وغير أمكن بالأولى وسبب كون بعض الأسماء متمكناً أمكن عدم مشابهته بالحرف فيبنى وعدم مشابهته بالفعل فيمنع من الصرف نحو: زيد علماً لمذكر ورجل كذلك، وسبب كونه غير متمكن مشابهته بالحرف التي ذكرها ابن مالك بقوله:

كالشبه الوضعيّ في اسمي جئتنا ... والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أصلا

....

وسبب كونه متمكناً غير أمكن لمشابهته الفعل. قال الحريري:

هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف فجرّه كنصبه لا يختلف
وليس للتنوين فيه مدخل لشبهه الفعل الذي يستثقل

وحاصله أن الاسم المشابه للفعل إنما كان ذلك باشتماله على علتين فرعيتين مرجع إحداهما للفظ، والأخرى للمعنى من العلل التسع المجموعة في قول بهاء الدين بن النحاس:

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

أو واحدة تقوم مقام العلتين وإنما صار اجتماع اثنين من هذه التسعة مانعاً من الصرف لأن كل واحد منها فرع. والفعل: فرع من الاسم فإذا حصل للاسم سببان من هذه التسعة صار ذلك الاسم شبيهاً بالفعل في الفرعية وتلك المشابهة تقتضي منع الصرف ونبين وجه ذلك بكلام نفيس في الفصل إن شاء الله تعالى.

ونذكر ههنا بيان ما أردناه من موانع الصرف فنقول: الجمع فرع الواحد، لأن الكثرة فرع عن الوحدة ووزن الفعل فرع وزن الاسم وذلك لأن الفعل فرع الاسم وفرع الفرع فرع، والعدل: فرع المعدول عنه، لأن العدول عن الشيء إلى غيره مسبوق بوجود ذلك الأصل وفرع عنه والتأنيث: فرع التذكير لأن كل لفظة وضعت الماهية، فإنها تقع على الذكر من تلك الماهية بلا زيادة وعلى الأنثى بزيادة علامة التأنيث وأيضاً الذكر أكمل من الأنثى. والكامل: أصل وما دونه فرع: أي في الغالب فلا يعترض بوجود مؤنث أشرف من المذكر كما قيل:

وما التأنيث عيب لاسم شمس ولا التذكير فخر للهلال

لأنه نادر والتعريف فرع التنكير، لأن العلمية هو المراد من التعريف بعد وجود المعلوم: أي لأن وضع الاسم للشيء لا يمكن إلا بعد صيرورته معلوماً والشيء في الأصل لا يكون معلوماً ثم يصير معلوماً والتركيب فرع عن الإفراد لكون الوحدة أصلاً والزائد عليه فرع والزيادة فرع المزيد عليه، لأن الألف والنون، مثلاً: في سكران زائدتان على جوهر الكلمة والزائد فرع والعجمة فرع

....

العربية إذ حق كل لسان أن لا يخالطه لسان آخر.

والوصف: فرع الموصوف وهذا ظاهر. والمراد بقولنا: او واحدة تقوم مقام العلتين هو منتهى الجموع، والمؤنث بالألف الممدودة أو المقصورة. أما وجه قيام الجمع مقام العلتين فلأن كونه جمعاً بمنزلة علّة وهي من جهة المعنى، ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علّة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية. وأما وجه قيام المؤنث بما ذكر فلأنه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في حمراء حمر ولا في حبلى حبل، فالتأنيث بمنزلة علة، وهي من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ، فالجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع، وهي صيغة مفاعل أو مفاعيل، لكن لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماً إذ المعتبر موافقتهما في الهيئة والزنة لا في الحروف.

وقد يقال لهذا الجمع الجمع المتناهي، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد: أعني لا مفرد عربياً على وزنه ومما جاء على هذا الوزن سراويل. قال ابن مالك:

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

قال ولده في شرح هذا البيت: إن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على مثال مفاعيل فشبهوه به ومنعوه من الصرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين: الصرف ومنعه إلى آخر ما قال.

وقد ألغز العلامة الحريري رحمه الله تعالى في مقاماته هذا اللفظ فقال: أي اسم يتردّد بين فرد حازم، وجمع ملازم.

قال في شرحه: قال بعضهم: هو واحد وجمعه سراويلات. فعلى هذا القول هو فرد وكني عن ضمه الخصر بأنه حازم.

وقال آخرون: بل هو جمع واحده سروال مثل: شملال وشماليل، وسربال وسرابيل، فهو على هذا القول جمع ومعنى قوله ملازم، أي لا ينصرف اهـ.

....

ولعل ابن الناظم أراد بقوله خلافاً لمن زعم الحريري. وأما الجواري فقد ذكرناه في باب الإعراب قبل قوله: وأقسامه بورقتين فلتراجع، وأما وزن الفعل فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل كفعل بالتشديد وفعل بالبناء المجهول وانفعل ونحوه من الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل إذا سمي بشيء من ذلك ويكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مشارك للفعل في وزنه كأفعل ونفعل ويفعل وتفعل، وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقاً كـ: فعال بضم أوّله ومفعل بفتح أوّله وثالثه وسكون ثانيه إذا بني عليه العدد من واحد إلى عشرة، فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة، وإما تقديراً كالأعلام التي على وزن فعل بضم ففتح، فهي معدولة عن فاعل تقديراً.

وأما التأنيث فهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف مطلقاً، وتأنيث بالتاء، وتأنيث بالمعنى.

وأما التعريف فالمراد به العلمية، وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغير ويه.

وأما الزيادة فهي زيادة الألف والنون،وأما العجمة فالمراد أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية.

وأما الصفة فشرطها مع الألف والنون أن تكون على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤنثه على وزن فعلانة ومع وزن الفعل أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء فالجمع مثاله: أكالب جمع أكلب وهو جمع كلب وأناعيم جمع أنعام وهو جمع نعم بفتحتين، ومساجد جمع مسجد ومصابيح جمع مصباح، وقد مضى وجهه.

فالمثال الأول: جمع الجمع، والمثال الثاني: جمع المفرد ولا زائد على جمع الجمع سوى كلمة واحدة وهي أصائل جمع آصال، وهي جمع أصل بضمتين، وهي جمع أصيل فأصائل جمع جمع الجمع وقد ألغز بعضهم في ذلك كما قاله بعض المحشين للقطر، فقال:

....

أفدني أيها النحويّ جمعا له جمع يجيء بالاطراد
وجمع الجمع يجمع وهو أمر غريب ليس للأذواق باد

انتهى.

وقد مر وجهه. ومثال وزن الفعل مع العلمية أحمد ويزيد وتغلب ونرجس الثالث علم على قبيلة، والرابع: علم على نبت وشمر علم لفرس للحجاج بن يوسف الثقفي وضرب علماً فكل منهما ممنوع من الصرف للعلمية، وهي علة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ. ومع الوصف نحو: أحمر وأصفر وأبيض، فإن مؤنثها: حمراء وصفراء وبيضاء، فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية، وهي علّة راجعة للمعنى ووزن الفعل وهو علة راجعة للفظ والعدل مع العلمية، نحو: عمر وزفر وزحل، فإنها لما سمعت ممنوعة من الصرف وليس فيها علّة ظاهرة غير العلمية التي هي الراجعة إلى المعنى قدروا فيها العدل وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل.

فالعدل علّة راجعة إلى اللفظ، ومع الوصفية، نحو: أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع. وهكذا مع العشرة بإدخالها في الغاية فكل منها ممنوع من الصرف للوصفية، وهي علّة راجعة إلى المعنى والعدل، لأنه معدول عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، وهي علّة راجعة إلى اللفظ. وأما التأنيث فمثاله بالألف الممدودة، نحو: صحراء وحمراء وزكرياء وأشياء. والمقصور: نحو: حبلى ومرضى وذكرى، وقد مر وجهه.

والتأنيث بالتاء مع العلمية سواء كان علماً لمذكر كطلحة او لمؤنث كفاطمة. والتأنيث المعنوي مع العلمية لكن بشرط أن يكون الاسم زائداً على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب أو ثلاثياً محرك الوسط كسقر أو أعجمياً كجور او منقولاً من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة لا اسم رجل، فيمنع من الصرف لأن كونه علماً علة راجعة إلى المعنى وكونه مؤنثاً علّة راجعة إلى اللفظ وخرج بما ذكرنا، نحو: هند ودعد. فيجوز الصرف وعدمه، وهذا أحسن فراراً عن

....

إلغاء العلتين، وهما: العلمية والعجمة. والصرف بسبب نقصان الشرط ومعلوم أن الاثنين يغلبان الواحد. ولعلنا نزيد على هذا عند قول المتن، وقامت هند في باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

واعلم انه إن كان التأنيث المعنوي ثنائياً كيد علماً جاز فيه الوجهان أيضاً، والمنع أرجح وإذا سمي مذكر بمؤنث الأصل فإن كان ثلاثياً صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين منقولين من اسم الجارحتين. وأما أسماء القبائل والبلدان التي لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه. قال العلامة الحريري:

وليس مصروفاً من البقاع ... إلا نواح جئن في السماع

نحو حنين ومنى وبدر ... ودابق وواسط وحجر

ومنها ما سمع فيه الأمران ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف باعتبار اسم القبيلة أو القرية أو البقعة. والانصراف باعتبار أنها اسم الحي او المكان والتركيب مع العلمية، نحو: بعلبك علم بلدة مركب من بعل: وهو صنم وبك: اسم صاحب هذه البلدة، ثم جعلا اسماً واحداً.

وحضرموت: علم لقطر من اليمن فيمنع من الصرف للعلمية وهي علة راجعة إلى المعنى والتركيب وهو علة راجعة إلى اللفظ وكان الإعراب على الجزء الأخير منه. وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلاً ولا نوناً فإن كان آخره معتلاً، نحو: معدي كرب أو نوناً كباذنجانة فيسكن آخرها. والزيادة مع العلمية كـ: عمران وعثمان فيمنعان من الصرف للعلمية وهي علة راجعة إلى المعنى والزيادة وهي علة راجعة إلى اللفظ. وأما عفان فإن كان من العفة منع من الصرف وإن كان من العفونة لم يمنع منه، لأنه على الأول النون زائدة فيه، وعلى الثاني أصلية وألغزت في هذا فقلت:

أيا علماء العصر لا زال فضلكم ... سمار إن أشرقت بكم حق في عرف

أبينوا فما لفظ إذا كنت مادحاً ... به فالجمع يمنعون من الصرف

....

وإن كان مهجوًّا به فاصرفنه بما شئتمو هذا يخالف للعرف

ومع الصفة نحو: سكران وعطشان ومؤنثهما: سكرى وعطشى، فيمنعان من الصرف للوصفية وهي علة راجعة إلى المعنى والزيادة، وهي علة راجعة إلى اللفظ.

قال الأهدل وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء، فيقولون: سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح اهـ. والعجمة مع العلم كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، فهي ممنوعة من الصرف للعلمية وهي علّة راجعة إلى المعنى. والعجمة: وهي علة راجعة إلى اللفظ. ويشترط في العجمة أن يكون الاسم علماً في العجمة ولذلك صرف لجام ونحوه وأن يكون زائداً على الثلاثة فلو لم يكن زائداً على ذلك لم يمنع من صرفه لخفته، نحو: نوح ولوط مع كونهما اسمين أعجميين.

تنبيه: ما أسلفناه إذا لم يكن مضافاً ولا دخلت عليه أل فإن كان مضافاً أو دخلت عليه أل صرف، نحو: مررت بأحمدكم وصليت في المساجد كما قدّمنا. ثم إنّ الشاعر لما اضطرّ إلى صرف ما لا ينصرف لأجل الوزن ساغ ذلك له، وقد يصرف لأجل التناسب قال ابن مالك:

ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

وقال الحريري:

وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف

ومعنى الصلف: الميل عن الاعتدال، فمثال الاضطرار قول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والخدر بكسر الخاء: الهودج. ومرجل: أي مصيري راجلة ومثال التناسب، نحو: سلاسلاً وأغلالاً في قراءة من نوّن سلاسل لمناسبة أغلال. وذكر الشارح في شرحه للألفية عن بعضهم:

قد منعتم صرف الدنانير عني ولكم في الورى هبات كثيرة

وله حدود ....

وأنا شاعر وفي شرع نظمي   صرفها جائز لأجل الضرورة

والمصروف قد لا ينصرف كقوله:

وما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداس في مجمع

هذا وقال الكوفيون: السبب الواحد يمنع الصرف، فحينئذٍ يمكن أن يخرّج النظم على مذهبهم. قال الرازي: يجاب عنه بأن الرواية الصحيحة في البيت يفوقان شيخي في مجمع اهـ.

خاتمة: قال الأشموني، قال في «شرح الكافية» ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام:

ما لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً، وما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً، وما لا ينصرف مصغراً وينصرف مكبراً، وما يجوز فيه الوجهان مكبراً ويتحتم منعه مصغراً.

فالأول: نحو: بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحاق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير.

والثاني: نحو: عمر وشمر وسرحان وعلقي وجنادل أعلاماً مما يزول بتصغيره سبب المنع فإن تصغيرها: عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال العدل ووزن الفعل وألف سرحان وعلقى وصيغة منتهى الجموع.

والثالث: نحو: تحلئ وتوسط وترتب وتهبط أعلاماً مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع، فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلوجئ في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل.

والرابع: نحو: هند وهنيدة فلك فيه مكبراً وجهان وليس لك فيه مصغراً إلا منع الصرف، والله أعلم اهـ بحروفه.

(قوله: وله حدود) له: جار ومجرور خبر مقدم. وحدود: مبتدأ مؤخر.

وعلامات يعرف بها تطلب من المطوّلات فإن المبتدئ يكفيه في أول الأمر أن يتصوّره إجمالاً والله سبحانه وتعالى أعلم.

[وَلِلجَزْمِ عَلَامَتَانِ: ....

والحد: من أنواع المعرّفات وهو قسمان: تام وناقص، فالحد التام: ما فيه جنس قريب وفصل كقولك: الإنسان حيوان ناطق، والحد الناقص ما فيه فصل قريب كقولك الإنسان ناطق أو مع جنس بعيد كقولك الحيوان الجسم الناطق. قال في السلم:

فالحد بالجنس وفصل وقعا　　　والرسم بالجنس وخاصة معا

وناقص الحد بفصل أو معا　　　جنس بعيد لا قريب وقعا

وكثيراً ما يستعمل النحاة الرسم وأطلقوا عليه الحد تسامحاً.

(قوله: وعلامات) قد قدّمنا في الباب معنى العلامات.

(قوله: تطلب من المطوّلات) قد مضى محل التطويل فللّه الحمد.

(قوله: يكفيه) فعل ومفعول عائد للمبتدئ. والجملة من أن ومعمولها في محل رفع فاعل يكفي. والجملة من يكفيه من الفعل والمفعول والفاعل في محل رفع خبر إن المكسور الهمزة في قوله: فإن المبتدئ.

(قوله: أن يتصوره) التصور: هو إدراك المفرد. ولما كان التصور مقدماً بالطبع ذكره أولاً بالوضع، والمعنى ان المبتدئ في أول تعلمه يكفيه أن يتصور ما ذكر أوّلاً أراد الشارح أبقاه الله بالسلامة أن ما ذكره على جهة التصور وأراد أن الذي بسطنا. ثم من جهة التصديق. وأراد أن من أراد أن يترقى من درجة الابتداء إلى درجة العلم، ينبغي أن يطالع في غير هذا الكتاب فقصد الشارح بوضع هذا الشرح التمرين في أول أمر المبتدي لا سيما والمتن جدير بذلك.

(قوله: وللجزم علامتان) للجزم: خبر مقدم. وعلامتان مبتدأ وخبر مؤخر، ولا مدخل فيه للأسماء كما قدمه المؤلف رضي الله عنه. والجزم: معناه لغةً القطع تقول: جزمت الحبل أي قطعته. واصطلاحاً: على القول بأنه معنوي

السُّكُون وَالحَذْف]، فالسكون علامة أصلية، نحو: لم يضرب زيد، فيضرب: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون، نحو: لم يضربا ولم يخش زيد. فيضربا: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف النون. ويخش: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف.

تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى القول بأنه لفظي هو نفس السكون وما ناب عنه وسمي جزماً لانقطاع الحركة عند النطق به وهو من ألقاب الإعراب.

فائدة: لما كان الاسم أشرف من الفعل والفعل دونه في الشرف جعل العلامة المختص بالفعل مذكراً فالسكون مذكر والحذف كذلك للتعادل، والله اعلم.

(قوله: السكون) بدل من علامتان، بدل مفصل من مجمل، وبدل المرفوع مرفوع وإن نظرت إليهما معاً يمكن أن يكون بدل الشيء من الشيء.

(قوله: والحذف) معطوف على السكون والمراد حذف حرف العلة أو النون كما سيأتي.

(قوله: فالسكون علامة أصلية) أي ولذا قدمه.

(قوله: فيضرب) بسكون الباء مبتدأ على إرادة اللفظ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية.

(قوله: فعل مضارع) كون لفظ يضرب: مبتدأ إشارة إلى أنه اسم، والإخبار بأنه فعل مضارع يقتضي بأنه غير اسم، لأن الخبر هو ما عليه المبتدأ وههنا قد يفيد التغاير بين المبتدأ والخبر. فالجواب ما قدمنا عند قول المصنف وهي من وإلى فلتراجع ثمة.

(قوله: والحذف) مبتدأ. وقوله: ينوب فعل وفاعل خبر المبتدإ أي ولذا أخره عن الأصل.

(قوله: مجزوم) أي بـ«لم».

(قوله: حذف الألف) أي نيابة عن السكون.

[فَأَمَّا السُّكُون فَيَكُون عَلَامَةٌ لِلجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخَرِ] ....

(قوله: فأما السكون) الفاء: فاء الفصيحة. السكون: مبتدأ. وجملة فيكون علامة للجزم خبره. والسكون لغة: ضد الحركة. واصطلاحاً: هو حذف الحركة. فإن قيل حيث كان السكون اصطلاحاً حذف الحركة كان المناسب للمصنف أن يقول: وللجزم علامة واحدة وهي الحذف ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة وحذف الحرف، اعني: حرف العلة والنون.

أجيب: لما كان وضع هذا المتن للتسهيل على المبتدئ أراد التصريح بالمقصود. فإن قيل: حيث كان معنى السكون اصطلاحاً حذف الحركة، ومعنى الجزم اصطلاحاً كذلك. وقد قال المصنف: فأما السكون فتكون علامة للجزم فجعل الشيء علامة لنفسه وأنه غير جائز.

أجيب: بأن هذا الإشكال ساقط سواء جعلنا الإعراب معنوياً أو لفظياً. أما الأوّل فظاهر، وأما الثاني: فالتغاير بالإجمال والتفصيل.

(قوله: فيكون) بالتذكير اسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على السكون.

(قوله: الصحيح الآخر) أي إذا لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من نوني النسوة والتوكيد، لأن الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة، نحو: لم يرضعن كان مبنياً على السكون محله الجزم أو على ما فيه نون التوكيد المباشرة فإنه يبنى على الفتح محله الجزم. وفيه خلاف ذكر مستوفى في الرفع والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف أو واو أو ياء فنحو: يخشى ويدعو ويرمي غير صحيح كما سيأتي.

تنبيه: وإذا تعرض المصنف للفعل المضارع الصحيح الآخر نتعرّض لأقسام الأفعال فنقول:

اعلم ان الأفعال على أربعة أقسام: صحيح عند النحويين وعند الصرفيين، نحو: يضرب وينصر. ومعتلّ عند النحويين وعند الصرفيين كيرمي ويدعو

المراد بالصحيح الآخر أن لا يكون في آخره ....

ويخشى. وصحيح عند النحويين معتلّ عند الصرفيين. أو غير سالم عندهم كـ: يمد ويقرأ ويقوم. ومعتلّ عند النحويين صحيح عند الصرفيين كـ: يسلنقي. فأما يقوم فهو مجزوم بالسكون لكونه صحيحاً عند النحويين تقول: لم يقم عمرو. وأما يقرأ فسيأتي بيانه في العلامة الثانية إن شاء الله تعالى. وأما يمد فهو مجزوم بالسكون، نحو: لم يمدد ويجوز أن يدغم نحو: لم يمد بالفتح ولم يمد بالضم ولم يمد بالكسر.

والأول: يفتح لكون الفتح أخفّ الحركات.

والثاني: يضم تبعاً لعين مضارعه ولذلك لم يجز الضم في يفرّ ويمد من أمد لعدم الضم في العين.

والثالث: يكسر لأن الساكن إذا حرك بالكسر نحو: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ﴾ [آل عِمرَان: ٣٥]، وقد بينا ذلك مستوفى في زلال الأمثال فينبغي أن يراجع ذلك الكتاب في الباب الثاني عند الكلام على المضارع من هذا الباب.

(قوله: المراد بالصحيح الآخر الخ) هذه العبارة غير واضحة إذ المعنى على هذه أن المراد بالصحيح الآخر هو عدم كون الألف والواو والياء في الآخر وهو غير ظاهر، لأن عدم ذلك لا يكون صحيحاً بل هو سبب كون الفعل صحيحاً فالأولى أن يعبر بما عبر به الشيخ خالد في شرح المتن بقوله: والمراد بالصحيح الآخر ما لم يكن الخ. فما: واقعة على المضارع إذ الصحيح هو المضارع لا العدم المذكور وإن كان الإعراب صحيحاً بوجود العائد فتدبر.

(قوله: أن لا يكون في آخره) لو أسقط الشارح أبقاه الله بالسلامة لفظة في لكان أخصر وأنسب وأظهر، لأن إثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتلّ غير حرف العلة وليس كذلك وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه فتدبر، وإنما قال المراد الخ إشارة إلى أن الصحيح الآخر ما انتفى عن آخره هذه الحروف الثلاثة، وإن كان آخره همزة أو حرف علة كـ: يقرأ ويمد فإنه يقال فيه صحيح الآخر كما قدمناه.

ألف أو واو أو ياء، نحو: يخشى ويدعو ويرمي مثال الصحيح الآخر يضرب فإذا دخل عليه جازم يكون مجزوماً بالسكون، نحو: لم يضرب زيد.

[وَأَمَّا الحَذْفُ ....

(قوله: ألف أو واو أو ياء) هذه الثلاثة تسمى حروف الاعتلال وحروف المد واللين. قال الحريري:

والواو والياء جميعاً والألف هنّ حروف الاعتدال المكتنف

(قوله: نحو يخشى ويدعو ويرمي) هذا مثال لما فيه حروف العلة داخلة في النفي لا داخلة في المراد.

(قوله: مثال الصحيح الخ) مبتدأ مضاف الصحيح مضاف إليه وقوله: يضرب خبره.

(قوله: فإذا دخل عليه جازم) أشار به أنه لو سكن الفعل مع عدم وجود الجازم لم يكن مجزوماً بالسكون وهو ما سكن عند الوقف، وهو ظاهر.

(قوله: وأما الحذف) هو لغة الإسقاط والقطع. واصطلاحاً: إسقاط حرف العلة أو النون للجازم. وإنما قلنا للجازم احترازاً من نحو: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨﴾ [العَلَق: ١٨]، لأن الواو حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عِمرَان: ١٨٦]، فإن النون حذفت لتوالي النونات. والأصل: لتبلوون بواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للثقل فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى التي هي لام الفاعل لالتقاء الساكنين، وإنما لم تحذف واو الضمير، لأنها نائبة عن الفاعل، فهي عمدة، والعمدة أحق بالإثبات بخلاف لام الفعل فإنها جزء كلمة لا كلمة بخلاف الواو الثانية، فصار: لتبلون فأدخلت عليه نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع، فاجتمع حينئذٍ ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات، ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة، فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم لعدم إمكان حذفها حينئذٍ صارت لتبلون، فحينئذٍ علم أن حذف نونه لا للجازم، فلم يدخل في هذا

فَيَكُون عَلَامَةٌ لِلجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخَرِ]، نحو: لم يخش زيد فيخش فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف الألف نيابة عن السكون

الباب، أعني باب الحذف الذي يكون علامة للجزم.

(قوله: فيكون) بالتذكير عائد على قوله: الحذف، وهو مصدر مذكر بخلاف نحو الفتحة فإنه مؤنث لفظاً، والنون فإنه مؤنث معنى.

(قوله: علامة) أي أمارة وهو خبر يكون وفيه ما مر.

(قوله: للجزم) أي عليه كما قدمنا.

(قوله: المعتلّ الآخر) نعت للمضارع بإضافة المعتلّ إلى الآخر ويغتفر وصل أل للمضاف لكونه اسم صفة من كونها واصلة للمضاف إليه. قال ابن مالك:

ووصل أل بذا المضاف مغتفر ... إن وصلت بالثان كالجعد الشعر

وهذه الإضافة لفظية أي الذي اعتلّ آخره، فهو من إضافة الوصف إلى فاعله، والدليل على ان إضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة، نحو: هذا فعل معتلّ الآخر. قال ابن مالك:

وذي الإضافة اسمها لفظية ... وتلك محضة ومعنوية

فالمضاف على هذا باق على نكرته وقد صرح ابن مالك بقوله:

وإن يشابه المضاف يفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعزل

وهل تفيد الإضافة الاختصاص خلاف والأشبه نعم، وقد ذكرناه في «شرح الألفية» فراجعه إن شئت.

تنبيه: عبر بالمعتلّ دون المعل لأن المدار على كون آخره حرف علة سواء أعلّ كـ: يخشى أو لم يعل كـ: يدعو ويرمي.

(قوله: لم يخش زيد) مثال لما فيه ألف.

تنبيه: لا يوجد فعل آخره ألف إلا منقلبة عن الواو، نحو: يدعى مبنياً للمجهول أو عن الياء نحو: يخشى مطلقاً.

والفتحة قبلها دليل عليها وزيد فاعل ولم يدع زيد. فيدع: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف الواو نيابة عن السكون والضمة قبلها دليل عليها. وزيد: فاعل مرفوع ولم يرم زيد. فيرم: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون والكسرة قبلها دليل عليها. وزيد: فاعل.

(قوله: والفتحة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال مقدر تقديره إذا حذفت الألف فما الدليل على أنّ المحذوف الألف.

فأجاب بأن فيه دليلاً على ذلك وهو فتح ما قبلها، لأن الألف تقتضي فتحة ما قبلها فإذا حذفت ولم يعرف أصل المحذوف كان أثر المقتضي كافياً في الدلالة.

(قوله: ولم يدع) مثال لما آخره واو.

فرع: لم يوجد اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل، نحو: يدعو وخرج بالمعرب ذو الطائية فإنها مبنية وخرج بكون الواو في الآخر ما كان في الوسط وإن كان محذوف الآخر كما في يا ثمو: منادى مرخم ولذا لو أعرض عن الكلمة الأخيرة قبل يا ثمي وخرج بكون الواو لازمة، نحو: ذو بمعنى صاحب لكون الواو انقلبت ألفاً للنصب وياء للجر، وخرج بكون ما قبلها ضمة، نحو: دلو. فإنه مسكن ما قبل الآخر ولذا لو جمع على وزن أفعل بضم العين صار الوزن أدل بقلب ضمة اللام كسرة لعدم الوجود المتقدم وقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها، ثم حذفت في رام.

(قوله: والضمة قبلها دليل عليها) جواب عن سؤال كما مرّ.

(قوله: ولم يرم) مثال لما آخره ياء.

تنبيه: ما مر من حذف حرف العلة للجازم، فهو ما إذا كان أصلياً فإذا كان حرف العلة عارضاً بأن كان بدلاً من همزة مفتوح ما قبلها كـ: يقرأ مضارع قرأ ومكسور ما قبلها، نحو: يقري: مضارع أقرأ ومضموم ما قبلها، نحو: يوضو: مضارع وضوء بضم الضاد بمعنى حسن وجمل. فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي لكون الهمزة ساكنة، وإبدال الهمزة الساكنة من جنس

[وَفِي الأَفْعَالِ الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ النُّونِ]، هي: الأفعال الخمسة يعني ان علامة الجزم فيها تكون حذف النون، نحو: لم يضربا ولم تضربا فهما مجزومان بـ«لم» وعلامة جزمهما حذف النون ....

حركة ما قبلها قياسي ويمتنع حينئذٍ الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال وإن كان الإبدال قبله، فهو إبدال شاذ لكون الهمزة متحركة ويجوز حينئذٍ مع دخول الجازم الإثبات للحرف المبدل، والحذف بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه، وهو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون.

وما ذكر من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور. وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم، فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع، لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها اهـ. توضيح بزيادة من التصريح ثم على القول بعدم الاعتداد كما قاله يّس عن الدنوشري الإعراب حينئذٍ مقدر لكن هل يقال إن السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقلوبة ألفاً مثلاً؟

قال يّس: والأظهر الأوّل، بل لا وجه للثاني اهـ. قال الفقير: بل الوجه للثاني نظراً إلى عدم الاعتداد، والله أعلم.

(قوله: وفي الأفعال) معطوف على قوله في الفعل المضارع. وقوله: التي: اسم موصول نعت له ورفعها مبتدأ بثبات جار ومجرور خبر المبتدإ. والجملة لا موضع لها من الإعراب صلة الموصول.

(قوله: هي الأفعال الخمسة) إشارة إلى أنها هي المرادة للمصنف. وفي بعض نسخ المتن إثبات لفظ الخمسة وهو غير أولى كما هو ظاهر.

(قوله: تكون حذف النون) حذف بالنصب لأنه خبر تكون واسمها عائد إلى علامة.

(قوله: لم يضربا، ولم تضربا) مثالان لما فيه ألف الاثنين.

(قوله: حذف النون) أي نيابة عن السكون.

والألف فاعل ولم يضربوا ولم تضربوا كذلك مجزومان بـ«لم» وعلامة جزمهما حذف النون والواو فاعل. ولم تضربي: مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف النون والياء فاعل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(قوله: والألف فاعل) أي فيهما وأشار به إلى أنه جعلها اسماً.

(قوله: ولم يضربوا، ولم تضربوا) الأوّل: بالياء المثناة تحت. والثاني: بالمثناة فوق. مثالان لما فيه واو الجماعة.

(قوله: كذلك) جار ومجرور متعلقان بمجزومان إلى آخر كلامه.

(قوله: وعلامة جزمه حذف النون) أي نيابة عن السكون.

(قوله: والواو فاعل) أي فيهما وأشار به إلى أنه جعلها اسماً.

(قوله: مجزوم) خبر لمبتدإ محذوف تقديره وهو مجزوم.

خاتمة: حاصل ما ذكر في هذا الباب أربع عشرة علامة، فإنه ذكر للرفع أربعة وللنصب خمسة وللخفض ثلاثة وللجزم اثنين. فأربعة من هذه المذكورات أصول، وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، والسكون للجزم وباقي العلامات فروع الألف في المثنى رفعاً.

وفي الأسماء الخمسة نصباً، والواو في الأسماء الخمسة رفعاً. وفي جمع المذكر السالم رفعاً والياء في المثنى وجمع المذكر السالم نصباً وجراً.

وفي الأسماء الخمسة جراً والفتحة فيما لا ينصرف جراً والكسرة في جمع المؤنث السالم نصباً والنون في الأفعال الخمسة رفعاً، والحذف في الفعل نصباً وجزماً لكنها في الحقيقة عشرة فقط الحركات الثلاث والسكون والألف والواو والياء، وحذفها من آخر المضارع المعتلّ جزماً والنون وحذفها نصباً وجزماً.

ومواضع العلامات الفرعية سبعة: الأسماء الخمسة والمثنى والجمع والأفعال الخمسة وما لا ينصرف وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع المعتلّ الآخر وتسمى عندهم أبواب النيابة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فصل

هذا الفصل يذكر فيه جميع ما تقدم ....

[**فصل**] هو لغة الحاجز بين الشيئين. واصطلاحاً كغيره من التراجم عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة عند السيد. والمعنى الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة. وقد مضى شرحنا في باب معرفة علامات الإعراب مبسوطاً. وجيء بها للفصل لما بعدها عما قبلها وهو خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هذا فصل، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: فصل هذا محله.

ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل محذوف تقديره اقرأ فصل لكن الرسم لا يساعده على اللغة المشهورة ويساعده على لغة ربيعة، لأنهم يقفون على الاسم المنوّن المنصوب بغير ألف، فيقولون: رأيت زيد بسكون آخره من غير ألف، ويرسمون أيضاً المنصوب بصورة المرفوع والمجرور.

وقد تكلم النبي ﷺ مع كونه أفصح العرب بشهادة القرآن والحديث بما يوافق لغتهم، فقال: «لا وتران في ليلة» وسيأتي أني أذكره إن شاء الله تعالى في هذا الفصل ويجوز جره أيضاً على شذوذ قال ابن مالك:

وقد يجرّ بسوى رب لدى ... حذف وبعضه يرى مطردا

كما تقدم في باب الإعراب، قال الشنواني: قيل إن هذا إن ذكر بعده ما يتعلق به وإلا فهو مبني فيقرأ ساكناً كهذا الفصل في عبارة المصنف، وفيه نظر لأن المقتضى للبناء هنا ليس إلا عدم التركيب على ما ادعاه، وهو ممنوع لأن التركيب وإن فقد مع ما يليه، فهو يمكن بالتقدير المذكور ومثله شائع ذائع فلا ضرورة إلى العدول عن الأصل مع إمكانه اهـ.

تنبيه: الفصل مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول. والمعنى الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عن ما قبلها لتميزها عنهما. وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبراملسي وإلا فهو من قبيل علم الجنس، فهو ملحق

في الباب السابق لكنه في الباب السابق ذكره مفصلاً، والقصد هنا ذكره مجملاً وهذه عادة المتقدمين يذكرون الكلام أولاً مفصلاً، ثم يذكرونه مجملاً تمريناً

بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصلي فلا حاجة إلى جعله بمعنى فاعل أو مفعول اهـ من بعض الحواشي.

(**قوله: في الباب السابق**) أي من أول باب معرفة علامات الإعراب إلى هنا.

(**قوله: لكنه**) استدراك عما يوهم التكرار وأنه معيب فكأن قائلاً يقول إذا ذكر المصنف ما في الباب السابق فما مراده بذكره هنا. فاستدراك ذلك الإيهام بقوله: لكنه. والهاء: عائد للماتن وهو اسم لكن. وقوله: في الباب جار ومجرور متعلق بذكره وذكره فعل وفاعل عائد للماتن ومفعول عائد لجميع ما تقدم.

(**قوله: والقصد**) أي قصد المصنف. وقوله: ذكره أي جميع ما تقدم في الباب السابق. وقوله: هنا أي في هذا الفصل.

(**قوله: وهذه عادة المتقدمين**) دفع به ما يتوهم أن المصنف رحمه الله تعالى ابتكره واخترعه من عند نفسه فكأنه قال: إن المصنف لا يخترع ذلك وإنما هو عادة المتقدمين فالمصنف تبع لهم.

(**قوله: يذكرون الكلام أولاً مفصلاً**) أي لاستيفائه الأحكام من الشيء.

(**قوله: ثم يذكرونه مجملاً**) أي إن عادتهم أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً لاستيفائه الاحكام منه، ثم ثانياً مجملاً لسهولة استحضار الجواب عنه عند السؤال ولا يرد على هذا قولهم إن ذكر الشيء مجملاً ثم مفصلاً أوقع في النفس، لأن هذا في حق المنتهى اهـ عبد المعطي.

(**قوله: تمريناً**) مفعول مطلق لقوله: والقصد ذكره هنا مجملاً على ما فهمه الفقير لا لقوله: وهذه عادة المتقدمين إذ قوله تمريناً تتمة شرح هذا الفصل. والمعنى أن المصنف ذكر ذلك لتمرين المبتدي، أي يمرنه ويعوّده فيما يعلمه من قوله مرّن على كذا مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه ولذلك كان ﷺ يكرّر الحديث مرة بعد أخرى كي يفهم عنه.

للمبتدئ فيكون كالجمع عند الحساب.

[المُعْرَبَات قِسْمَان: ....

(قوله: للمبتدئ) بالهمز لأن فعله مهموز، وهو ابتدأ يبتدئ ويجوز أخذه من ابتدا بلا همز، فيكون بالياء عبد المعطي.

(قوله: كالجمع عند الحساب) فيسهل على المبتدئ أي بخلاف عادة المتأخرين رحمهم الله تعالى فإنهم يذكرون الشيء أوّلاً مجملاً ثم يذكرونه مفصلاً وهذا أوقع في النفس ولا يخفى أن المصنف جرى هنا على عادة المتقدمين. وسيأتي أنه جرى على عادة المتأخرين في باب المرفوع والمنصوب والمخفوض، لأنه ذكر المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات إجمالاً. ثم ذكرها تفصيلاً فللّه دره حيث شرب الكأسين.

(قوله: المعربات قسمان) المعربات: مبتدأ وقسمان: خبره. واستشكل بأن المعربات جمع. وقسمان: مثنى فلا يصح الإخبار بالمثنى عن الجمع ضرورة أنه لا يقال الزيدون قائمان.

وأجيب عن ذلك بجوابين:

الأول: أن في الكلام مضافاً محذوفاً وذلك المحذوف إما يقدر قبل المبتدإ فتقديره: مثنى. والتقدير: نوعا المعربات قسمان، وإن قدرته قبل الخبر فتقدره جمعاً، والتقدير المعربات ذات قسمين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه.

والثاني: أن الألف واللام للجنس وإذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصح الإخبار بالواحد والمتعدد. ويجاب أيضاً بأن محل وجوب المطابقة إذا لم يكن المثنى في معنى الجمع كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النَّمل: ٤٥]، وهنا كذلك ومنه، وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعاً، لأنه لو طابق لقيل في غير التنزيل اقتتلا اهـ عبد المعطي.

(قوله أيضاً: المعربات) أي جنس المعربات من حيث هي هي لا بقيد

قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ]، يعني بذلكَ: الضمة، والفتحة، والكسرة، ويلحق بها السكون.

كونها معربة بالحركات ولا بكونها معربة بالحروف ولا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره حينئذٍ وكونها قسمين بالاستقراء من العرب ولو وجدوا ثالثاً لعثروا عليه وهل الاستقراء من قبيل كونه حقاً من الشهود أو من الجلاء اللذين في قول زهير:

فإن الحق مقطعه ثلاث يمين أو شهود أو جلاء

كل محتمل. والثاني للنفس أوقع.

(قوله: قسم) بدل من قسمان ويجوز أن يكون مبتدأ. وجملة يعرب: خبره أي قسم منهما وهو المسوّغ لكون المبتدإ نكرة.

(قوله: يعرب بالحركات) بالبناء للمجهول وهو ونائب فاعله نعت لقسم، أو خبر عنه. وقوله: بالحركات متعلق بيعرب، أي بالحركات وجوداً أو عدماً.

تنبيه: قال الرازي: اعلم أن الحركات أبعاض من حروف المدّ واللين ويدل عليه أن حروف المدّ واللين قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان، ولا طرف لها في النقصان إلا هذه الحركات. وأيضاً: إن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المدّ واللين فعلم أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف اهـ.

(قوله: يعني بذلك) هكذا بتذكير الإشارة والأولى أن يؤنثها عائدة إلى الحركات ويمكن أن يجاب بأنها راجعة إلى القسم فكان في كلامه حذف. والتقدير يعني بذلك القسم المعرب بالحركات المعرب بالضمة والفتحة الخ. وتحقيق المقام مرّ عند قول المصنف فللأسماء من ذلك عن العلامة الشنواني فلتراجع ثمة.

(قوله: الضمة) بالنصب مفعول لقوله يعني وإن كان الأصل على ما قدّرنا مجروراً. وكذا يقال فيما بعده.

(قوله: ويلحق بها السكون) لا حاجة إليه مع قولنا: إن المراد بالحركات

[**وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ**]، يعني بها الواو والألف والياء والنون، ويلحق بها الحذف.

وجوداً أو عدماً، اللهمّ إلا أن يقال أراد الشارح العلامة أبقاه بالسلامة مطلق المغايره ضرورة أن الحركة خلاف السكون فتمّ المراد بقوله ويلحق بها السكون وحينئذٍ فلا اعتراض على شارحنا أبقاه الله بالسلامة، بل ما ذكره هو المتعين. والصواب والتعليل بأن السكون يقال له: إعراب هو عين الرد على من ادّعى بحمل المتن له إذ هو خلاف الحركة كما أسلفنا فليتفطن.

قال عبد المعطي: وقوله المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف. عبارة صحيحة ولا يرد عليها أن المعربات أربعة أقسام: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالسكون، وقسم يعرب بالحروف، وقسم يعرب بالحذف كما يعلم من كلامه، لأن مراده بقوله: قسم يعرب بالحركات ما يعم وجودها وعدمها.

وبقوله: وقسم يعرب بالحروف ما يعم وجودها وعدمها والجزم بالحذف عدم الحرف الذي كان قبل وجود الجازم، وكذا النصب بالحذف كما في الأفعال الخمسة اهـ.

(**قوله: وقسم يعرب بالحروف**) أي وجوداً أو عدماً كما تقدم. وقسم معطوف على قوله: قسم. وقوله: يعرب الجملة من الفعل ونائب الفاعل نعت لقسم أو خبر عنه. والمسوّغ لكون المبتدإ نكرة ذكره في معرض التقسيم.

(**قوله: يعني بها**) أنث هنا الضمير لكونه عائداً إلى الحروف خلاف ما صنع في الذي تقدم. وقد تكلمنا فيه فلتراجع ثمة.

(**قوله: الواو**) بالنصب مفعول لقوله يعني وكذا قال فيما بعده.

(**قوله: ويلحق بها الحذف**) أي حذف حرف العلة أو حذف النون لكن لا حاجة إلى ذكره لكونه عدماً. وقد مرّ أن المراد بقوله: الحروف وجوداً أو عدماً ويجاب عنه بما أجبنا عنه في الحركات.

[فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: فِي الاسْمِ المُفْرَدِ] ....

(**قوله: فالذي يعرب**) الفاء: فاء الفصيحة. و«الذي»: اسم موصول لمبتدإ محله رفع. وقوله: يعرب بالبناء للمجهول هو ونائب فاعله صلة الموصول لا موضع لها من الإعراب.

(**قوله: بالحركات**) الباء: ليست للتصوير لأن جاعلها له يقول: إن الإعراب لفظي. والمصنف يقول: إنه معنوي فعلى هذا يكون تقدير كلامه. فالذي يعرب ويعلم إعرابه بالحركات.

وقد مرّ لنا في مواضع شتى معترضاً على شارحنا أبقاه الله بالسلامة ولا جرم بذكره هنا وهو أن كلام شارحنا تابع لكلام المصنف هنا، فالأولى أن ينبه أن الباء في مواضع من كلام الشارح ليست للتصوير وحينئذٍ فالأولى لمن تمذهب بالقائل أن الإعراب لفظي أن يقول مثلاً عند الإعراب مرفوع ورفعه كذا. ولمن تمذهب بمذهب القائل إن الإعراب معنوي كالمصنف أن يقول مثلاً عند الإعراب مرفوع وعلامة رفعه كذا.

وقد نبهنا على كلام شارحنا في مواطن كثيرة فإن كلامه يحتمل المذهبين وأنه لا ينبغي على من قصده تمرين المبتدي وأصل الكتاب وضعه كذلك، والله أعلم.

(**قوله: أربعة أنواع**) جمع نوع. والمراد أربعة أبواب أو لفظ أنواع زائد للتأكيد وللمبادرة إلى بيان المراد بقوله أربعة الأنواع لا الإفراد، لأن الإفراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله على التفصيل حيث لم يكتف بقوله: فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ. بل أجمل أوّلاً حيث قال أربعة أنواع الخ. محافظة على فائدة الإجمال ثم التفصيل اهـ أبو النجا.

(**قوله: في الاسم المفرد**) أي مذكراً كان أو مؤنثاً للعاقل، أو غيره نكرة أو معرفة منصرفاً أو غير منصرف ذاتاً، أو صفة علماً شخصياً أو جنسياً مرتجلاً، أو منقولاً أو غير علم كما مرّ في الرفع وسواء في ذلك ظاهر الإعراب كـ: زيد، أو مقدره للتعذر كـ: الفتى، أو للثقل كـ: القاضي، أو للتناسب كـ: غلامي، أو للحكاية كـ: يزيد حيث ضم الدال في جميع الإعراب.

كـ«زيد»، **[وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ]** كـ«الرجال»، **[وَجْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ]** كالهندات، **[وَالفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٍ]** ....

(قوله: كزيد) تمثيل لمذكر عاقل معرفة بكونه علماً منقولاً شخصياً وكون إعرابه ظاهراً إلا ما ألحق من الاسم المفرد بالمثنى ككلا وكلتا، فإنه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى في إعرابه إن أضيف لمضمر وسيأتي.

(قوله: وجمع التكسير) مرّ تعريفه في أول الباب وسواء في ذلك ظاهر الإعراب أو مقدره منصرفاً أو غير منصرف والمقدر للتعذّر أو للاستثقال أو للمناسبة كما مر في الاسم المفرد.

(قوله: كالرجال) مثال للصحيح الآخر ومثله الأسارى والجواري في الممنوع منه الصرف والموالي في المقدر للاستثقال. وغلماني في المقدر للمناسبة ويستثنى من ذلك نحو: سنون وبابه وأرضون بفتح الراء، فإنه وإن كان جمع تكسير في الأصل لكن ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه. ولذا أشار ابن مالك إلى أنه شاذ وسيأتي.

(قوله: وجمع المؤنث السالم) معطوف على الاسم المفرد والسالم بالرفع نعت لجمع، ويجوز قراءته بالجر للجوار على ما تقدم سواء كان في ذلك علماً، نحو: عرفات وبركات أو صفة كالمسلمات والمؤمنات، أو كان محمولاً عليه كأولات أو ما سمي به كالذي مثلنا. وقد تقدم بحث ما جمع بألف وتاء مزيدتين.

(قوله: كالهندات) لم يذكر ههنا اسم الجنس ولا اسم الجمع ولا في أول الباب لدخولهما في قوله الاسم المفرد، لأن لفظهما لفظ المفرد، نحو: قوم ورهط وجند وثمر.

(قوله: لم يتصل بآخره شيء) أي مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من الحركات إلى الحروف. فالأول: نون التوكيد المباشرة في ليسجنن وليكونا ونون النسوة، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَـرَة: ٢٣٣]. والثاني: ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة، نحو: يقومان وتقومان ويقومون وتقومون وتقومين. فهذه كلها تدخل تحت قول المصنف يعرب بالحركات إذ الأول مبني على خلاف. والثاني: معرب بالحروف لا بالحركات.

نحو: يضرب. [**وَكُلُّهَا تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ، وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ،** ....]

(قوله: نحو يضرب) مثال للصحيح الآخر وهو لا يختص به بل كلام المصنف شامل لمعتله كـ: يدعو ويخشى ويرمي، وهو داخل في قول شارحنا: نحو. إذ هو لا يفيد كون ما ذكر مختصاً فيما مثل به.

(قوله: وكلها) المراد الكل المجموعي إذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عمّا استثناه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله وإنما كان من الكل المجموعي لا مكان التخلف عن الحكم المذكور في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهومستثنى وبقطع النظر المذكور، فيكون من الكل المجموعي.

وأما إذا نظرنا لكلام المصنف مع إخراج المستثنيات من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير جميع ما لم يستثن فيكون من الكل الجميعي، لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور لعدم دخول ما تخلف تحتها وما ذكرناه هو المعنيّ عند المنطقيين بالكل والكلية. قال في السلم:

الكل حكمنا على المجموع ... ككل ذاك ليس ذا وقوع

وحيثما لكل فرد حكما ... فإنه كلية قد علما

فالفرق بين الكلي والمجموعي المعبر عنه عندهم بالكل والكل الجميعي المعبر عنه عندهم بالكلية، أن الكل المجموعي الحكم فيه على كل مجموع الأفراد مثل: كل يحملون الصخرة العظيمة، والكل الجميعي: الحكم فيه على كل فرد مثل: كل رجل يشبعه رغيفان، أي غالباً. قال الشيخ الشنواني: ويصح أن يراد الجميعي ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح، يعني الشيخ خالد، لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتي وخرج الخ.

(قوله: ترفع بالضمة) أي ترفع وتعلم بالضمة أو ترفع ويعلم رفعه بها، ولا يجوز أن تكون الباء للتصوير، لأن جاعلها له إنما يقول: إن الإعراب لفظي، والمؤلف يقول: إنه معنوي. وقد تقدم مبسوطاً فلا تغفل وأنث الفعل مع كونه خبر الكل لاكتساب التأنيث من المضاف إليه.

وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ]. وسيأتي يستثنى من ذلك جمع المؤنث في حالة النصب والاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر والفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم فمثال الرفع لما ذكره: يضرب زيد، والرجال والمسلمات.

فيضرب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. والرجال والمسلمات: كل منهما فاعل مرفوع بالضمة ومثال النصب: لن أضرب زيداً والرجال. فأضرب: فعل مضارع منصوب بـ«لن»، والفاعل مستتر تقديره أنا. وزيداً والرجال: كل منهما مفعول منصوب بالفتحة. ومثال الخفض: مررت بـ«زيد والرجال والمسلمات» فكل منها مجرور بـ«الباء» وجره بالكسرة.

(قوله: وتجزم بالسكون) نقل بعضهم عن المازني: أنه قال: الجزم ليس بإعراب. قال ابن هشام: وليس بشيء.

(قوله: وسيأتي يستثنى) الواو للاستئناف سيأتي فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على الماتن. وقوله: يستثنى حال من ضمير سيأتي. والعامل فيه الفعل قال ابن مالك:

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميراً ومن الواو خلت

(قوله: من ذلك) أي مما يفهم من لفظ كلها ترفع الخ.

(قوله: جمع المؤنث) بالنصب مفعول يستثنى.

(قوله: والرجال والمسلمات كل منهما فاعل) الأولى أن يقول: معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع، مرفوع ولك أن تقول: المعطوف على الفاعل، فاعل فكان قوله: فاعل صحيحاً أيضاً تأمل.

(قوله: والفاعل مستتر) أي ضمير مستتر بكسر التاء الثانية على صيغة اسم الفاعل، أي مستتر فيه.

(قوله: زيد والرجال) مبتدآن مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر للحكاية كما مرّ. وقوله: كل منهما مبتدأ ثانٍ. والجملة منه وخبره في محل رفع خبر المبتدإ الأوّل.

(قوله: فكل منها) بتأنيث الضمير عائد للثلاثة.

(قوله: وجره بالكسرة) أي وعلامة جره، أي جر كل من الثلاثة بالكسرة.

[وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءٍ: ....

تنبيه: الوقف على نحو: مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركاً بالكسرة لحن لكن تسومح فيه في مقام التعليم وإذا وقف عليه بالسكون، فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لأجل الوقف انتهى. دلجموني اهـ عبادة.

(قوله: وخرج عن ذلك) أي خرج عن ذلك الأصل وهو الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون لكنه لم يذكر مما خرج عما يرفع بالضمة إذ هو غير موجود فيما يعرب بالحركات.

(قوله: ثلاثة أشياء) ثلاثة: فاعل خرج ثلاثة مضاف. وأشياء: مضاف إليه، وهو بالمد غير مصروف جمع شيء او اسم جمع. والراجح في تصريفه أن أصله شيئاء على وزن حمراء فنقلت همزته الأولى وهي التي كانت في المفرد، وهي لام الكلمة إلى موضع الفاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لفعاء فمنعت من الصرف لألف التأنيث الممدودة. وقد نظم بعضهم الخلاف في وزنها فقال:

أشياء لفعاء في وزن وقد قلبوا ... لا ما لها وهي قبل القلب شيئاء
وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب ... منهم وهذا الوجه الرد إيماء
أو أشيئاء وحذف اللام من ثقل ... وشيء أصل شيء وهي آراء
وأصل أسماء أسما وكمثل كسا ... فاصرفه حتماً ولا تغررك أسماء
واحفظ وقل للذي يبغي العلا سفها ... حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء

وقوله: وأصل أسماء اسما هو جواب عن سؤال مقدر تقديره: لم صرفت أسماء ولم تصرف أشياء مع أنهما في الشكل متحدان، فأجاب به وقد نظمت ما مر فقلت:

واختلفوا في وزن أشياء على ... خمسة أقوال وكلا أقبلا
فقيل ذا اسم جمع شيء فالأصل ... شيئاء حدا فاعتراه النقل
بذاك سيبويه والخليل ... والمازني كذا سواهم قالوا

جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ] ....

والثاني للفراء كان عرفا ... جمع لوزن هين قد خففا
والأصل أشيئاء ثم اعتلا ... بالقلب والحذف بوزن أفلا
وقيل جمع شي كفلس جعلا ... الجمع للأخفش مثل افعلا
وقيل كالأبيات للكسائي ... كذا أبو حاتم هذا نائي
إذ فقد المانع للصرف وقيل ... الأصل أشيآء جمع كعفيل

(قوله: جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين فخرج بيت وأبيات وميت وأموات، فإن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة. وخرج نحو: قضاة ورماة لأن الألف أصلية منقلبة عن الياء فينصبان بالفتحة أيضاً، وما ألحق به من نحو: أولات وما سمي به من نحو: أذرعات وعرفات. وقد أشبعنا الكلام على هذا فيما تقدم في غير مواضع.

تنبيه: هل ذوات الذي هو كاللائي معربة إعراب هذا الجمع فيه حكايتان، فبعضهم قال: هي مضمومة مطلقاً، أي رفعاً ونصباً وجراً كما في «التسهيل» تقول: رأيت ذوات قمن بالبناء على الضم. وحكى أبو جعفر بن النحاس الحلبي إعرابه إعراب هذا الجمع. فتقول: رأيت ذوات قمن بالكسر. قاله في التصريح.

(قوله: ينصب بالكسرة) من العجيب ما حكاه صلاح الدين الصفدي في «شرح لامية العجم» من أنه رأى جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم المملوك أبيات قال: فإذا أنكرنا ذلك عليهم يقولون: قال الشيخ جمال الدين ابن مالك رضي الله عنهما:

وما بتا وألف قد جمعا

البيت. فأقول لهم الشيخ قال: وما جمع بالألف الأصلية في مسلمة حذفت في الجمع، لأن أصله مسلمتات فاستثقل الجمع بين علامتي التأنيث فحذفت الأولى اهـ كلامه ولعمري لقد أخطأ هؤلاء الفضلاء وأخطأ هو معهم أما خطؤهم فمن وجهين:

الأوّل: أنهم جعلوا إعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة في حال

نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤]: فاعل مرفوع بالضمة. والسماوات:

النصب، مستدلين عليه ببيت الألفية مع أنه غير دالّ عليه، لأن الباء من قوله بـ«تا» متعلقة بجمع على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء، فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها في كتبت بالقلم. ولا شك أن قضاة وأبياتاً إنما حصلت جمعيتهما بالصيغة، لأنهما جمعا تكسير ولم تحصل بالألف والتاء بخلاف مسلمات، فإن الجمع إنما هو بالألف والتاء.

الثاني: دعواهم أن التاء في مسلمة أصلية نظيرها في بيت وذلك مما يضحك منه فإن الأصلي عندهم ما كان في مقابلة الفاء أو العين أو اللام والتاء في بيت كذلك، لأنها لام الكلمة. وأما التاء في مسلمة فهي زائدة للتأنيث ليست في مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الأطفال يتقن هذا المحل ويتلقنه في أوّل تعلمه لعلامات الإعراب، فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح إطلاق اسم الفاضل عليه. وأما خطؤه هو فمن جهة موافقتهم على أصالة الهاء في مسلمة. وقد تبيّن أن القول بذلك جهل عظيم، نسأله سبحانه أن يعصمنا من الزلل ويوفقنا لحسن القول والعمل اهـ. بعض من كتب على «القطر».

قال الفقير: لا يحوجه إلى الوقيعة في مثل الصلاح الصفدي من التخطئة إذ كان مراده بالأصلية الثابتة قبل الجمع ولا أرى من ذلك منعاً، والله أعلم.

(قوله: نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤]) مثال لجمع المؤنث السالم ومثال ما ألحق به، نحو قوله تعالى: ﴿كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطَّلَاق: ٦]، فإن: حرف شرط جازم يجزم الفعلين كن. كان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر والنون اسمه. وأولات: خبره منصوب بالكسرة.

تنبيه: إذا اجتمع في الكلمة علامتا تأنيث فإن كانتا من جنس واحد حذفت إحداهما مطلقاً، نحو: مسلمات أصله: مسلمتات كما مر. وإن كانتا من غير جنس واحد فإن كانتا في الفعل حذفت إحداهما للثقل كما في ضربن، أصله: ضربتن بسكون التاء كما ذكره صاحب المراح. وإن كانتا في الاسم أبقيتا، نحو: حبليات.

(قوله: والسماوات) بالكسر مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على

مفعول منصوب بالكسرة.

[والاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بِالفَتْحَةِ]، نحو: مررت بأحمد.

آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية.

(قوله: مفعول) لم يبين المفعولية هل هو مفعول به أو مفعول له لكن الأول هو مراد الشارح أطال الله بقاءه إذ هو صرح به في المنصوب هناك. وقد أشبعنا الكلام عن صاحب التصريح فلتراجع ثمة.

(قوله: والاسم الذي لا ينصرف) أي ما يصدق عليه هذا الاسم، نحو: أحمد لا نفسه، أي لفظ الاسم الذي لا ينصرف، لأنه ليس فيه من موانع الصرف، والمراد ما لم يضف ولم يتل أل فإن كان مضافاً أو تلا أل لم يخرج عن قضية الكل. وقد مر في الخفض من الباب السابق، فلا تغفل. والاسم: بالرفع معطوف على قوله وجمع المؤنث السالم، و«الذي»: اسم موصول صفة للاسم. وجملة: لا ينصرف: صلته.

(قوله: يخفض بالفتحة) أي لأنه لما ثبت أن الموصوف بأمرين من تلك الأمور التسعة يكون مشابهاً للفعل في الفرعية ومخالفاً له في كونه اسماً في ذاته. والأصل في الفعل البناء كما سيأتي في باب الأفعال، وهو عدم الإعراب فوجب أن يحصل في مثل هذا الاسم الشبيه بالفعل أثران بحسب كل واحد من الاعتبارين المذكورين وطريقه أن يبقى إعرابه من أكثر الوجوه ويمنع من إعرابه من بعض الوجوه ليتوفر على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به فمنع التنوين والجرّ لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم بدليل أنه جعل علامة له فإذا ضعف الاسم بحسب حصول هذه الفرعية أزيل عنه ما دلّ على كمال حاله.

وأما الجر: فلأن الفعل يحصل فيه الرفع والنصب. وأما الجر فغير حاصل فيه، فلما صارت الأسماء مشابهة للفعل فلا جرم سلب عنها الجر الذي هو من خواص الأسماء والتنوين كذلك أيضاً.

(قوله: نحو مررت بأحمد) مرّ: فعل ماضٍ والتاء المضمومة فاعل. والباء: حرف جر. وأحمد: مجرور بها وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة،

[وَالفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلّ الآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ] ....

لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل.

فائدة: ألغز الحريري في مقاماته في لفظة صيارفة فقال: أية هاء إذا التحقت أماطت الثقل، وأطلقت المعتقل، فقال في شرحها هي: الهاء اللاحقة للجمع الذي على وزن مفاعل كقولك: صيارفة وصياقلة فينصرف هذا الجمع عند التحاق الهاء به، لأنها قد أصارته إلى أمثال الأحاد، نحو: رفاهية وكراهية فخفّ بهذا السبب وصرف لهذه العلة. وقد كنى في هذه الأحجية عن ما لا ينصرف بالمعتقل اهـ.

يعني: أن لفظة صيارف وصياقل ممنوعة من الصرف، والمانع لها من الصرف صيغة منتهى الجموع فلما لحقت بها الهاء صرفت لما ذكره.

(قوله: والفعل المضارع) بالرفع معطوف على قوله: جمع المؤنث السالم والمراد ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمي لا نفسه، لأن لفظ الفعل المضارع لا يخرج عن الذي ذكره فضلاً عن كونه يجزم بالحذف.

(قوله: المعتل الآخر). إن قيل: لا حاجة إلى تقييد المعتل بكونه الآخر، فلا فائدة له إذ المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة سواء كان لا ما نحو يدعو ويدعى مبنياً للمجهول ويدعى بتشديد الدال، أو زائداً عن الأصل، نحو: يسلنقي ويسرندي ويغرندي والتعميم اصطلاح صرفي كما بينا في الذي تقدم.

أجيب بأنا نسلم ما ذكر ونمنع دعوى عدم الفائدة إذ فيما ذكره فائدة أي فائدة، وهي أن التقييد لبيان الواقع لا للاحتراز كما علمت.

(قوله: يجزم بحذف آخره) أي: وكان حقه ان يجزم بالسكون إذ هو بقطع النظر عن الإخراج دخل تحت قوله: وكلها الخ. ثم القول بأن علامة الجزم فيه حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج، ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه

نحو: لم يخش ولم يدع ولم يرم. ....

بخلاف الاسم، وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن.

وذهب سيبويه إلى تقديره الإعراب فيه فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدّرة، واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به. وعلى قول ابن السراج: الجازم حذف نفس حرف العلة اهـ تصريح.

خاتمة: قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله:

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا

وقوله:

ألم يأتيك والانباء تنمى ... بما لاقت لبون بني زياد

وقوله:

إذا العجوز غضبت فطلق ... ولا ترضاها ولا تملق

وقوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذراً ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

فقيل: ضرورة وعليه فجزم الفعل بإسقاط حرف علة مقدّر منع من ظهوره السقوط ضرورة لأجل الوزن. وقيل: بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة في تر وترض فنشأت ألف على حد:

أخوك أخو مكاشرة وضحك ... فحياك الإله فكيف أنتا

وأشبعت الكسرة في يأتك فنشأت ياء، والضمة في تهج فنشأت واو. قال في «التوضيح»: وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ [يُوسُف: ٩٠] في قراءة قنبل فقيل: «من»: موصولة وتسكين يصبر إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة. وإما على أنه وصل بنية وقف. وإما على العطف على المعنى، لأن «من» الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها اهـ كذا في شرح الشذور.

(قوله: لم يخش) مثال لما فيه ألف. وقوله: ولم يدع مثال لما فيه واو.

فالأوّل: مجزوم بحذف الألف، والثاني: بحذف الواو، والثالث: بحذف الياء.

[وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ]، أعني: الواو والألف والياء، ويلحق بها النون.

وقوله: ولم يرم مثال لما فيه ياء.

(قوله: فالاول) أي لفظ لم يخش مجزوم بحذف الألف والفتح قبلها دليل عليها.

(قوله: والثاني) أي لفظ يدع مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها.

(قوله: والثالث) أي لفظ: يرم مجزوم بحذف الياء والكسر قبلها دليل عليها.

(قوله: والذي يعرب بالحروف) الذي: اسم موصول معطوف على قوله، فالذي يعرب بالحركات: وهو مبتدأ. وجملة يعرب بالحروف: صلته. وقوله أربعة: خبره.

(قوله: أعني الواو) وهو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم حالة الرفع والألف في التثنية حالة الرفع، والأسماء الخمسة حالة النصب والياء في التثنية والجمع حالتي النصب والجر. والأسماء الخمسة حالة الجر كما ستأتي.

(قوله: ويلحق بها النون) أي إثباتاً وحذفاً. فالأوّل في الأفعال الخمسة بحالة الرفع. والثاني: فيها حالتي النصب والجزم.

تنبيه: لا معنى لإلحاق النون بالحروف الثلاثة إذ هي من الحروف المرادة للمصنف، لأن المصنف ذكر ما يعرب بالحروف على الإطلاق أعني سواء كان اسماً وفعلاً وعليه فكان الأولى للشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة إسقاط قوله يلحق بها أو أن يقول على عادته بعد قوله: والياء والنون ويحلق بها حذف النون فتدبر. ثم أخبرني من أثق به أن النسخة التي بخط الشارح هكذا، والنون يلحق بها الحذف وهو موجود في قوله هناك عند شرح قول صاحب الجرومية وقسم يعرب بالحروف.

[أَرْبَعَةُ أَنْوَاعِ التَّثْنِيَةِ]، يعني المثنى.

[وَجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ ....

(قوله: أربعة أنواع)بتأنيث العدد لإضافته إلى ما ذكر كما أسلفنا.

(قوله: التثنية) أي سواء كان للعاقل نحو: الزيدان أو لغير العاقل نحو: القمران. فإن قيل: ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل. أجيب بأن المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحداً في المثنى، ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث، فلهذا افترقت صيغة الجمع اهـ يّس على التصريح.

(قوله: يعني المثنى) لما كانت التثنية غير مراد هنا إذ هو فعل الفاعل وهو لا يعرب فضلاً عن كونه معرباً بالحروف أجاب الشارح بأن المراد المثنى، ويجاب عن المصنف بأنه لما كثر في كلام العرب استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ والخلق بمعنى المخلوق لا جرم كانت التثنية بمعنى المثنى. وقد مر في غير موضع من هذا الكتاب.

(قوله: وجمع المذكر السالم) أي على المشهور وقيل: يعرب بحركات مقدّرة على الأحرف، فيرفع بضمة مقدّرة على الواو، وكسرة أو فتحة على الياء منع من ظهورها الثقل. وردّ بأنه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء.

وأجيب بأنهم حملوا حالة النصب على حالتي رفعه وجره. وقيل: معرب بحركات مقدرة على ما قبل الأحرف، فهو مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل الواو ومنصوب أو مجرور بفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهور تلك الحركات صرف مناسبة الواو والياء. وردّ بأن الإعراب لا يكون إلا آخراً اهـ عبادة على الشذور.

(قوله: السالم) بالرفع نعت لجمع أو بالكسر على ما تقدم في غير ما موضع.

وَالأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ وَالأَفْعَالِ الخَمْسَةِ وَهِيَ : يَفْعَلَانِ]، بالمثناة تحت. [**وَتَفْعَلَانِ**] بالمثناة فوق. [**وَيَفْعَلُونَ**] بالمثناة تحت. [**وَتَفْعَلُونَ**] بالمثناة فوق. [**وَتَفْعَلِينَ**] بالمثناة فوق لا غير.

(قوله: والأسماء الخمسة) بالرفع معطوف على قوله: التثنية. والمراد ما تصدق عليه لا هي نفسها، وإنما كانت هذه الأسماء بالشروط السابقة معربة بالحروف، لأنّ الحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها فكره استبداد المثنى والمجموع المفرعين على المفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الإعراب بالأصل وهو الحركة وبالأقوى وهو الحرف. وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أن آخرها حرف علة يصلح للإعراب.

وفي استلزام كل منهما ذاتاً فالأخ للأخ والأب للابن. وأما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو: ابنى وبنوى فكأن لامها ليست حرف علة وخصوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات الملازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد اهـ شنواني. وهذا يخالف ما سننقل فيما بعد عن الأشموني.

(قوله: والأفعال الخمسة) الأولى والأمثلة الخمسة كما بسطنا الكلام فيما أسلفنا.

(قوله: وهي يفعلان) يفعلان وما عطف عليه: خبر هي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حكايته في تركيب غير هذا، أي هذه الألفاظ التي يقاس عليها ما وازنها، ويحتمل أنها مقولة لقول محذوف هو الخبر أي وهي قولك: يفعلان الخ فافهم اهـ حامدي على الكفراوي.

(قوله: بالمثناة تحت) أي بالياء المثناة تحت، وهو لمذكرين على ما بسطنا فيما هناك.

(قوله: وتفعلان) وهو لمؤنث سواء كان حقيقياً أو مجازياً، وسواء كان الألف اسماً كما في «أنتما» تفعلان، أو حرفاً كما تفعلان الهندان.

[فَأَمَّا التَّثْنِيَةِ فَتُرْفَعُ بِالأَلِفِ]، نحو: جاء الزيدان. **[وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ]**، ....

فائدة: إذا قلت: هما تفعلان تعني امرأتين، فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملاً للمضمر على المظهر ورعياً للمعنى أو بياء تحتية رعياً للفظ، فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين:

الأوّل: قول ابن أبي العافية تلميذ الأعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع.

والثاني: قول ابن الباذش قاله الدماميني صبان على الأشموني.

(قوله: فاما التثنية فترفع بالألف) قال يّس على التوضيح إن قيل علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم في الأسماء الستة المثنى والمجموع حصولها خطأ قبل تمام حروفها. فالجواب: أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها، وفي آخرها لما تقدم من أن الإعراب دالّ على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها، فإن كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الآخر ومحل الحركة بعد الحرف، فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة.

وأما إذا كان بالحروف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الإعراب فيها أيضاً بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنها إنما تجعل إعراباً بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة، كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل. وقوله: ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته:

والشكل سابق حرفه أو بعده ... قولان والتحقيق مقترنان

اهـ.

(قوله: نحو جاء الزيدان) فالزيدان: فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه الألف.

(قوله: وتنصب وتخفض بالياء)، أي نيابة عن الفتحة والكسرة.

نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين.

[وَأَمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ]، نحو: جاء الزيدون. **[وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِاليَاءِ]**، نحو: رأيت الزيدين، مررت بالزيدين.

تنبيه: في المثنى وما ألحق به لغة تعربه إعراب القصور ولو سمي بالمثنى ففي إعرابه وجهان:

أحدهما: إعرابه قبل التسمية.

والثاني: يجعل كـ: عمران فيلزم الألف ويمنع الصرف. وقيده في «التسهيل» بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كأشهيبابين لم يجز إعرابه بالحركات، والأشهيبابان السنتان اللتان ليس فيهما مطر تثنية اشهيباب انتهى أشموني بزيادة اهـ عبادة.

(قوله: نحو رأيت الزيدين) بفتح الدال وكسر النون وكذا قوله: مررت بالزيدين.

(قوله: وأما جمع المذكر السالم) أي ما يصدق عليه لا هو نفسه إذ لفظ جمع المذكر السالم لا يرفع بالواو كما هو ظاهر والسالم بالرفع.

(قوله: فيرفع بالواو) أي المضموم قبلها ولو تقديراً في نحو: هؤلاء المصطفون بفتح الفاء أصله المصطفيون قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار بعد ذلك القلب المصطفون، فالتقى ساكنان: الألف المنقلبة عن الواو والواو التي هي علامة الرفع، فحذفت الألف لذلك فصار المصطفون. وقد قدمنا ذلك في الرفع فليراجع ثمة.

(قوله: وينصب ويخفض بالياء) بالياء متعلق بيخفض لقربه، وهو اختيار البصريين ويقدر في ينصب مثله أو متعلق بينصب لتقدّمه، وهو اختيار الكوفيين ويقدر في يخفض مثله ويقال فيما قبله، قال ابن مالك:

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ... قبل فللواحد منهما العمل
والثاني أولى عند أهل البصرة ... واختار عكساً غيرهم ذا أسره

[وَأَمَّا الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ]، ....

خاتمة: إذا سمي بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه: وإعرابه كما كان قبل التسمية، وإعرابه كـ: غسلين بالحركات الظاهرة الثلاثة على النون مع لزوم الياء مع التنوين، وإعرابه كـ: عربون بالحركات الثلاث مع التنوين ومع لزوم الواو، وإعرابه إعراب الممنوع من الصرف مع الواو في الأحوال الثلاثة، والإعراب على النون وعلة منع الصرف العلمية وشبه العجمة، وإعرابه بحركات مقدرة على الواو ومنع من ظهورها الثقل والنون عوض عن التنوين ويلزمه الواو في الأحوال الثلاثة والنون المفتوحة في الأحوال الثلاث.

وهذه الأوجه مرتبة في القوة كما ذكرنا ومحل الأوجه الأربعة الاخيرة ما لم يجاوز سبعة أحرف وإلا تعين الوجه الأول كأشهيبابين اسم للسنين التي لا مطر فيها اهـ عبادة.

(قوله: وأما الأسماء الخمسة) أي على المشهور بإسقاط الهن ولكون الهن غير مشهورة لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فادعيا أن المعرب بالحروف خمسة أسماء وأنكر الفراء جواز الإتمام وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد مرّ في الرفع.

(قوله: فترفع بالواو الخ) قال الأشموني: إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس الطبع، فإذا انتقل الإعراب إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق ألفة، وإنما اختيرت هذه الأسماء، لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة، والمضاف مع المضاف إليه اثنان.

وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر، فالأب يستلزم ابناً، والأخ يستلزم أخاً، والحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحداً منهما، وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوباً، والفم يستلزم صاحبه وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة اهـ بزيادة من الصبان، وقد مر هذا الكلام مع مخالفة بينهما.

نحو: جاء أبوك. [**وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ**]، نحو: رأيت أباك. [**وَتُخْفَضُ بِاليَاءِ**]، نحو: مررت بأبيك.

[**وَأَمَّا الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ**]، نحو: يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين. ....

(**قوله: نحو: جاء أبوك**) مثله أبو زيد وأخوه وحموها وفوه وذو مال.

(**قوله: وتنصب بالألف**) قد قدمنا أن قول الشاعر: إن أباها ليست ألفه علامة النصب اعتباراً بلغته.

(**قوله: نحو رأيت أباك**) أي وما أشبه ذلك.

(**قوله: وأما الأفعال الخمسة**) قد تقدم أن الأولى أن يعبر بالأمثلة الخمسة لكن يجاب بأن الأفعال الخمسة صار علماً لما على وزن يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، وقد قدمناه هناك.

(**قوله: فترفع بالنون**) أي بثبوتها كما عبر به هناك في المنصوب والمجزوم من باب معرفة علامات الإعراب فيحمل ما هنا على ما هناك إذ هو الظاهر بمراده قال: يّس قال الدنوشري: وقد تحذف النون لغير ناصب ولا جازم كقوله:

أبيت اسري وتبيتي تدلكي ... شعرك بالعنبر والمسك الذكي

وإنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفاً في بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع أنها لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رؤوس المسائل انتهى.

وقال المصنف يعني ابن هشام في الحواشي: وقد تحذف تخفيفاً وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو: ولا يصدنك عن آيات الله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مَريَم: ٢٦]، و﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ﴾ [الإسرَاء: ٢٣]، وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزُّمَر: ٦٤] فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» انتهى. وقوله: لنون الوقاية أي بناء على أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو الأصح اهـ.

(**قوله: نحو يضربان وتضربان الخ**) أي فكلها مرفوع بالنون نيابة عن الضمة

[**وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا**]، نحو: لن يضربا ولم يضربا ولن تضربا ولم تضربا ولن يضربوا ولم يضربوا ولن تضربوا ولم تضربوا ولن تضربي ولم تضربي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

والألف في الأول. والثاني: فاعل. والواو في الثالث. والرافع: فاعل. والياء في الخامس فاعل إن جعلناها أسماء وإن جعلناها حروفاً فالألف: علامة التثنية، والواو: علامة الجمع والياء: علامة المؤنثة المخاطبة. وقد أشبعنا الكلام على هذا في الرفع من باب معرفة علامات الإعراب، فلتراجع ثمة إن شئت.

(قوله: وتنصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون. وقوله: بحذفها متعلق بتجزم أو بتنصب على سبيل التنازع. فإن قيل قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ [البَقَـرَة: ٢٣٧]، أن يعفون: منصوب بأن والنون لم تحذف. وقد تقدم أن الأفعال المتصل بها واو الجماعة تنصب بحذف النون.

أجيب بأن الواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة، والنون: ضمير النسوة لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون نظير: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ﴾ [البَقـرَة: ٢٢٨] ووزنه يفعلن بخلاف قولك: الرجال يعفون، فالواو فيه ضمير المذكرين نظير يقومون، والنون: علامة الرفع فتحذف مع الجازم أو الناصب قال تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ﴾ [البَقـرَة: ٢٣٧]، ووزنه تفعوا وأصله تعفووا بواوين الأولى لام الكلمة، والثانية: ضمير المذكرين.

(قوله: نحو لن يضربا ولم يضربا) مثال للمنصوب والمجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله ياء. وقوله: ولن تضربا ولم تضربا مثال لما هو منصوب وما هو مجزوم مما اتصل به ألف الاثنين وأوله تاء مثناة فوق، وقوله: ولن يضربوا لم يضربوا مثال لما دخله عامل النصب وعامل الجزم مما اتصل به واو الجماعة. وأوله ياء مثناة تحت. وقوله: لن تضربوا ولم تضربوا مثال لمدخول الناصب والجازم مما اتصل به واو الجماعة وأوله تاء مثناة فوق. وقوله: ولن تضربي ولم تضربي مثال لما ينصب ويجزم مما اتصل به ياء المؤنثة فكلها منصوب ومجزوم بحذف النون، والله أعلم.

بَابُ الأَفْعَالِ

تنبيه: ما ذكره من رفعها بالنون ونصبها وجزمها بحذفها هو مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، فعلامة الرفع ضمة مقدرة على ما قبل الألف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعلامة النصب فتحة مقدّرة وعلامة الجزم سكون مقدّر كذلك اهـ عبادة على الشذور، والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب الأفعال

أي هذا باب بيان حقائق الأفعال الاصطلاحية وإنما قدرنا حقائق لأن المصنف رحمه الله تعالى ذكر الأفعال بالمثل بقوله نحو: ضرب الخ إذا قلنا إن التعريف بالمثال وقد تسامحوا بذلك وقد فعل ابن مالك في ألفيته حيث قال في باب المبتدإ:

مبتدأ زيد وعاذر خبر

خلاف قوله في «الكافية» في ذلك الباب أيضاً:

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر ... أو وصف استغنى بفاعل ظهر

والظاهر عندي أنه غير حدّ لإخلاله عن شروطه لا تام ولا ناقص، وإنما قلنا الاصطلاحية لإخراجها إذا كانت لغوية وهي التي جمع فعل بفتح الفاء، وهو المصدر: أي الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحو ذلك، ويعتذر لصاحب المتن حيث ترك القيد المذكور بوجهين:

الأوّل: أن المتن قسمها إلى ثلاثة والأفعال اللغوية لا تنحصر.

والثاني: أن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم فأل فيه للعهد الذهني، وقد صرّح ناظم هذا المتن بقوله:

أفعالهم ثلاثة لا رابع ... ماض وفعل الأمر والمضارع

كما صرح في الكلام حيث قال:

كلامهم لفظ مفيد مسند

[الأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: ....

وقدّم الأفعال خلاف ما تقدّم في صدر الكتاب من تقديم الاسم على الفعل لقلة أفراد الأفعال وأحكامها وهناك لشرف الاسم. وأيضاً قدم الأفعال ههنا، لأنها عاملة في الفاعل ونائبه واسم كان وخبرها، ومفعولي ظننت والحال والتمييز: أي في الأصل وغير ذلك ورتبة العامل التقديم، فقدّم وضعاً ليكون الطالب على بصيرة، ولأن الأفعال كالوسيلة بالنسبة إلى الأسماء والوسائل مقدّمة على المقاصد، فهو يخالف عادة المتقدّمين كالزمخشري في «المفصل» وابن الحاجب في «كافيته».

(قوله: الأفعال) أي باعتبار انواعها لا باعتبار صيغها إذ هي لا تنحصر في ألف فضلاً عن كونها منحصرة في ثلاثة من حيث زمانها لا بالنظر إلى غيره من التجرد والزيادة والتمام والنقصان والصحة والاعتلال وعدل عن مقام الإضمار الذي هو مقتضى الظاهر للإيضاح والتعليل المذكور يكفي في دفع عدم كون الكلام بليغاً عند البلغاء، وهو جمع فعل بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع.

(قوله: ثلاثة) خبر المبتدإ، وإنما كانت الأفعال منحصرة في الثلاثة لانحصار الزمان في ذلك، لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم على زمان الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه. فالأول: هو الماضي، والثاني: هو المضارع، والثالث: هو الأمر ويدل على أن الزمان ثلاثة قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾، يعني المستقبل، ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾، يعني الماضي، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مَريَم: ٦٤]، يعني الحال. وقول زهير:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ... ولكنني عن علم ما في غد عمي

فائدة: الثلاثيات في هذا الفن كثيرة منها: أنواع الكلام، والكلمة ثلاثة: اسم وفعل وحرف، ومنها: أن أقسام الاسم ثلاثة: مظهر ومضمر ومبهم، ومنها: أن أقسام الفعل ثلاثة كما هنا، ومنها: أن أقسام الحرف ثلاثة: قسم مشترك بين الأسماء والأفعال، وقسم مختص بالأسماء، وقسم مختص بالأفعال، ومنها: أن للاسم ثلاثة رفعاً ونصباً وجراً، ومنها: أن للفعل كذلك، ومنها: أن الجر بثلاثة بالحرف وبالإضافة وبالتبعية، ومنها: أن معنى المفرد في باب الإعراب غير ما في

مَاضٍ]، ....

باب المبتدإ والخبر وما في باب لا والمنادى، ومنها: أن انتظام الكلام بوجود الفعل والفاعل والمفعول وأوسع الثلاثيات ما قاله الشيخ إسحاق السماراني رحمه الله تعالى: الفاعل مرفوع والمرفوع مفرع عليه، والمفعول منصوب والمنصوب مفرع عليه، والمضاف إليه مجرور، والمجرور مفرع عليه انتهى.

(قوله أيضاً: ثلاثة) أي عند جمهور البصريين واثنان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع الذي أوّله تاء الخطاب، فهو عندهم معرب بلام الأمر مقدّرة. قال في «المغني»: زعم الكوفيون وأبو الحسن: أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمراً في نحو: قم واقعد. وأن الأصل: ليقم ليقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال: وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقم أنت يا ابن خير قريش   فلتقض حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا، وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم» ولأنك تقول: أغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت. وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء في نحو: قم لأنه ليس له حالة غير هذه حينئذٍ فيشكل فعليته فإذا ادعى أن أصله: لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل اهـ.

وخالف هو نفسه فتبع البصريين في «التوضيح» و«القطر» و«الشذور». وتبعهم المصنف في هذا الكتاب، وسنبين إن شاء الله تعالى في مبحث الأمر.

(قوله: ماض) بدل من ثلاثة، وهو مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ويجوز أن يكون خبراً لمبتدإ محذوف. والتقدير: أحدها

وهو ما دلّ على حدث مضى وانقضى، ....

ماضٍ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، والتقدير منها ماضٍ. وإنما قدّم الماضي على المضارع، ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز، فإن الله سبحانه وتعالى ذكر أوّلاً الماضي، وثانياً المضارع، وثالثاً الأمر، فقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن﴾ [النّحل: ٤٠].

(قوله: وهو) أي الماضي خصوصاً، لأن الشارح حدّ لخصوص الماضي كما سيحدّ لخصوص المضارع والأمر.

(قوله: ما دلّ على حدث مضى وانقضى) «ما»: واقعة على الفعل فهو جنس تحته ثلاثة أنواع. وقوله: دل على حدث مضى وانقضى فصل أخرج به المضارع والأمر، وإن جعلنا «ما» واقعة على الكلمة فالحد غير تام إذ نقول إن «ما» الواقعة على الكلمة جنس تحته أفراد كثيرة، وقوله دلّ على حدث فصل أوّل أخرج به نحو: زيد وعمرو وبكر ويدخل نحو: يضرب وقائم.

وقوله: مضى وانقضى فصل ثانٍ أخرج به الأمر والمضارع ودخل نحو: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفَاتِحَة: ٢]، وغيره من اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فالأولى له أن يزيد قيد الوضعية كما فعل في تعريف الفعل في صدر الكتاب.

(قوله أيضاً: مضى وانقضى) أي مضى زمنه بأن كان قبل زمن التلفظ به لا على وجه الحكاية فلا يعترض نحو: خرجت في قولك اليوم يقول: زيد بعد غد خرجت أمس. فخرجت: ماضٍ وإن لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به إذ أمسية ما بعد الغدّ صار غداً، لأنك حاك. ويخرج أيضاً: نحو: اخرج من قولك اليوم، قال زيد أوّل من أمس اخرج غداً فاخرج غير ماضٍ وإن دلّ ههنا على زمان قبل زمان تلفظك إذ غدوية أوّل من أمس صار أمس لأنك حاكٍ.

تنبيه: قال الرضى وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت، والفرق بين بعت الإنشائي وأبيع المقصود به الحال أن قولك أبيع لا بدّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلا

وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة، نحو: ضرب ....

فهو كذب، فلهذا قيل إن الخبر محتمل الصدق والكذب.

فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه. وأما بعت الإنشائي، فإنه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ. وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته، فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها اهـ.

(قوله: وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) أي أصلاً فلا يرد قولك: قالت امرأة والمراد بالتأنيث: أي تأنيث الفاعل فلا يرد أيضاً تاء ربت وثمت على لغة من سكنهما كما مرّ في صدر الكتاب. فإن قيل: كثير في الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب نحو ما أحسن هنداً وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا.

أجيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها، فإن فاعل فعل التعجب يرجع إلى «ما» وهي بمعنى: شيء عظيم وفاعل حب هوذا وهو من الأمثال وهي لا تغير، وأما «خلا وعدا وحاشا» فسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الاستثناء.

والعبرة بأصل الوضع فعلم بذلك ماضوية تبارك مع عدم قبوله التاء المذكورة على أن بعضهم نقل عن البجائي في شرح الجرومية أن تبارك يقبل التاء أيضاً فيقال: تبارك الله وتباركت أسماء الله وفيه نظر.

(قوله أيضاً: وعلامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة) اقتصر عليه، لأنه أنفع علامات الماضي إذ به يستدلّ على ماضوية نعم وبئس وعسى وليس لقبولها التاء. قال الشاعر:

نعمت جزاء المتقين الجنة   دار الأماني والمنى والمنه

واستدلّ بعضهم بحديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» وهو منتقض

تقول فيه ضربت. **[وَمُضَارِعٍ]**، ....

بقول بعضهم: إن الأكثر في كتب الحديث فبهاء ونعمة، فالبهاء بفتح الباء: الحسن. وتقول: بئست المرأة حمالة الحطب، وعست هند أن تفلح وليست بمفلحة. وخالف في نعم وبئس أكثر الكوفيين منهم: الفراء حيث قالوا: إنهما ليستا من الأفعال بل هما حرفان مستدلين بقولهم ما هي بنعم الولد وقولهم: نعم السير على بئس العير، وقول الشاعر:

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

وابن السراج وثعلب في عسى، والفارسي في ليس لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ولدلالتهما على معنى في غيرهما وهو الرجاء والنفي.

وأجيب عن الأولين بأن قولهم بنعم الولد أن الجار داخل على محذوف تقديره: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد. وقوله: على بئس العير كذلك: أي نعم السير على غير مقول فيه بئس العير ويجعل نعم في النظم اسماً أضيف إلى طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية وعن الأخيرين بمنع دعوى عدم دلالتهما على الحدث والزمان ولو سلم فهو عارض وبأن توقف إفادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو لشبههما بالحرف في الجمود فلما شابهاه أعطيا حكمه في التوقف المذكور إذ بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع أعطى اسم الفاعل المعنى واسم الفاعل أعطى المضارع الإعراب.

(قوله: تقول فيه) أي في ضرب بعد دخول تاء التأنيث الساكنة هند ضربت بإسكان التاء وأشار به إلى أن المراد بالقبول صلاحيته لا القبول بالفعل كما نبهنا فيما هناك في صدر الكتاب.

(قوله: ومضارع) معطوف على قوله: ماضٍ وسمي مضارعاً لمشابهته الاسم لأنه لم يسم مضارعاً إلا لهذا. ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعاً يقال: تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت

وهو ما دلّ على حدث يقبل الحال والاستقبال، ....

الرضاع ووجه الشبه أنه إنما شابهه في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وجريانه على حركات الاسم وسكناته، وسيأتي بسطه إن شاء الله تعالى.

(قوله: وهو) أي المضارع خاصة، لأنه حدّ الماضي بحدّ ويحد الأمر بحد.

(قوله: ما دلّ على حدث) أي فعل دلّ بحسب الوضع بالتضمن على حدث.

(قوله: يقبل الحال والاستقبال) قال الرضي: قال بعضهم: هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز.

وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة كما لأخويه يعني للماضي والأمر. وقيل: هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلفت العقلاء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زماناً لكان التصنيف مثلاً تثليثاً، والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زماناً بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن أيضاً زماناً أو الحد المشترك بين الزمانين، ومن ثمة تقول: أن يصلي في قولك: زيد يصلي حال مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال اهـ.

وعلم بما قلنا من اشتراط الوضع خروج اسم الفاعل المستعمل زمان الاستقبال نحو: أنا ضارب غداً عن كونه مضارعاً، لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب وخروج الفعل الماضي الواقع شرطاً، نحو: إن قام زيد قمت عن مضارعيته، لأنه وإن دلّ على معنى في المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهي عارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمن الماضي، فليس بمضارع ولا يشكل الفعل المضارع الذي دخل عليه «لم»، نحو: لم يضرب فإن «لم» تصير المعنى الحاصل للمضارع ماضياً. ولذا سمي قلباً كما مر، لأن دلالته على الزمان الماضي عارضة بدليل أنه إذا عرى

وعلامته أن يقبل السين وسوف ولم، نحو: يضرب. تقول فيه سيضرب وسوف يضرب ولم يضرب. **[وَأَمْرٍ]**، ....

الفعل عنها تمحضت للدلالة على الزمن المستقبل فهو باقٍ على مضارعيته.

تنبيه: علمت مما تقرّر أن الفعل إما ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: قام زيد أمس. وإما ماضٍ لفظاً لا معنى، نحو: قام زيد، قام عمرو. وماض معنى لا لفظاً نحو: لم يضرب. ومستقبل لفظاً ومعنى نحو: سيقوم زيد، ومستقبل لفظاً لا معنى نحو: لم يقم زيد ومستقبل معنى لا لفظاً نحو: إن قمت.

(قوله: وعلامته أن يقبل السين وسوف) أخذ هذا من قوله في صدر الكتاب والسين وسوف يختصان بالمضارع.

(قوله: ولم) معطوف على قوله: السين فهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر للحكاية واقتصر عليها ابن مالك في ألفيته. والمتأخرون منهم الشيخ خالد في «شرح المتن».

فإن قيل: فيه دور لأن معرفة المضارع متوقفة على معرفة صحة دخول «لم» عليه ومعرفة صحة دخول «لم» عليه متوقفة على معرفته.

أجيب: بأن المراد أن يصح دخول «لم» بأن استقام المعنى ولا يمتنع بحسب اللغة ولا خفاء في إمكان معرفة ذلك بدون معرفة أنّ ما دخلت عليه «لم» مضارع.

(قوله: نحو يضرب) أي فإنه فعل ولو كان مع خلوّه من العلامات المتقدمة كما يؤخذ من عبارته ومما قدمنا.

(قوله: سيضرب وسوف يضرب) تخصيص المضارع بهما للاستقبال إذ هما ينقضان الاحتمال.

(قوله: ولم يضرب) لم: حرف نفي وجزم وقلب، لأنها تنفي المضارع وتجزمه وتصير معناه ماضياً فحينئذٍ ارتفع احتمال الحال والاستقبال.

(قوله: وأمر) معطوف على قوله: ماضٍ وهو لغة نقيض النهي وجمعه أوامر. واصطلاحاً ما ذكره الشارح.

وهو ما دلّ على حدث في المستقبل، وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة ويدلّ على الطلب، ....

(قوله: وهو ما دلّ على حدث) الأولى أن يقول هو ما دلّ على طلب حدث كما هو شأن الحدود وإن صرح به في قوله، ويدلّ على الطلب.

(قوله: على حدث في المستقبل) أي إذ المقصود منه حصول ما لم يحصل، نحو: ابن لي البيت أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزَاب: ١]، لأنّ البيت لم يحصل قبل الأمر بالبناء والتقوى حاصلة له ﷺ قبله. والمعنى: والله أعلم بمراده دم على التقوى الحاصلة فيك بشهادة ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحُجرَات: ١٣]، وقوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر».

والسيادة والكرامة كما علمت مقترنان، وهذا ما فهمه الفقير. وقد مرّ بعض ما يتعلق بهذا في صدر الكتاب عند تقسيم الكلام.

(قوله: في المستقبل) أي فزمان الأمر مستقبل أبداً باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه، لأن المقصود به ما مر. وأما باعتبار كون الأمر إنشاء فله زمان حالي بناء على أن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود. قال يّس رحمه الله تعالى: إن من الإنشاء ما حدثه مسند إلى المتكلم باللفظ الإنشائي، نحو: بعت واشتريت وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار.

ومنها: ما حدثه مسند إلى غير المتكلم باللفظ الإنشائي وهو الأمر وهذا له زمان حالي من حيث هو إنشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا الاعتبار لا بالأوّل، وإثبات الحال للأفعال الإنشائية ليس باعتبار دلالتها على الطلب في أصل الوضع، وإنما ثبوته لها من ضرورة الوقوع اهـ.

(قوله: وعلامته أن يقبل ياء المؤنثة المخاطبة) إنما قال ان يقبل ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لدخولها الكلم الثلاث، لم يذكر نون التوكيد للاختصار إذ هي مشروطة بما قدمنا هناك.

(قوله: ويدل على الطلب) أي بحسب الوضع بصيغته وإن استعملت تلك الصيغة في نحو الإباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بصيغتها لا بالوضع على

نحو: اضرب تقول فيه: اضربي. **[نَحْوَ: ضَرَبَ وَيَضْرُبُ وَاضْرُبْ]**.

الأوّل: للماضي، والثاني: للمضارع، والثالث: للأمر.

الصحيح بل هو موضوع للخبر، وهو فعل ماضٍ أتى به في صورة الأمر. كذا قيل فخرج نحو: تقومين خبراً لعدم دلالته على الطلب وخرج أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الصَّف: ١١]، وإن قبل الياء ودلّ على الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عِمرَان: ٣١] الخ. إذ ليست دلالته بالوضع بحسب الصيغة بل اللام المقدرة ومثله، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨]، وما أشبهه مما دلالته على الطلب عارضة وليست بنفسه بحسب الوضع الأولي، فقيد الوضع يفيد الاحتراز والتعميم.

وخرج أيضاً نحو: لتقم وإن قبل الياء ودلّ على الطلب بالوضع إذ دلالته ليست بالصيغة بل بواسطة اللام، ونحو: نزال ودراك بمعنى انزل وادرك في الحرب، وإن دلّ على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة فليس بأمر وكذا نحو: كلا بمعنى انته. وإن دلّ بالوضع إلا أنه لا يقبل ما ذكر على أنه منع دلالته على الطلب بل معناه الردع والزجر وكذا نحو: ضربا زيداً بمعنى اضرب زيداً إلا أنه لا يقبل الياء وإن دلّ على الطلب ولا يخفى عليك أنّ نحو: نزال ودراك وكلا وضربا زيداً خارجة أيضاً بتفسير ما في قول شارحنا أبقاه الله بالسلامة ما دلّ بالفعل.

(قوله: نحو اضرب) أي فإنه أمر لدلالته بحسب الوضع بصيغته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة.

(قوله: تقول فيه اضربي) فيه ما مر.

تنبيه: من الأمر هلم في لغة تميم إذا ألحقوا بها الضمائر تقول: هلمي يا هند، فهو دال على الطلب بحسب الوضع بالصيغة وقابل لياء المؤنثة المخاطبة. وأما أهل الحجاز فهي عندهم اسم فعل لازم طريقة واحدة لا يختلف بحسب من أسند إليه وبلغتهم جاء التنزيل نحو: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعَام: ١٥٠]، والقائلين لإخوانهم ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزَاب: ١٨]، ولا مدخل لكلام العلماء فيه إذ هم يقولون هو على الأوّل فعل وعلى الثاني اسم ومنه هات بكسر التاء وتعالى

[فَالمَاضِي مَفْتُوحُ الآخِرِ أَبَداً]، يعني: أنه ....

بفتح اللام في الأصح لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المؤنثة المخاطبة تقول: هاتي وتعالي خلافاً للزمخشري.

(قوله: فالماضي مفتوح الآخر أبداً) أما بناؤه فلأنه الأصل في الأفعال. وما جاء على أصله لا يسأل عن سببه. وأما قولنا في الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال فلأن الإعراب إنما يجيء لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة لولا الإعراب لالتبست تلك المعاني.

فإن قيل: مقتضى ما ذكر أن الإعراب أصل في المضارع من الأفعال أيضاً بجريان تعاقب المعاني فيه كقولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فالتبست المعاني فيه لولا الإعراب التباسها في الأسماء.

أجيب بأن الإعراب في المضارع غير متعيّن لبيان المعاني لإمكان الاستغناء عن الإعراب بوضع اسم مكانه في المرفوع والمنصوب وبظهور لا في المجزوم تقول: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، ولا تأكل السمك شارباً اللبن، ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن، وليس للاسم ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه لا تحصل إلا بلفظه. وسيأتي في إعراب المضارع باقي بحثه.

وأما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة مّا في وقوعه موقعه نحو: رجل ضرب ورجل ضارب. فلما شابه الاسم استحق ان يبعد عن أصل البناء وهو السكون ويقرب إلى أصل الإعراب وهو الحركة فيبنى على الحركة.

وأما بناؤه على الفتح فلخفته وثقل الفعل ولأنه لو بني على الضم لاجتمع ضمتان في مثل شرف ولو بني على الكسر لاجتمع كسرتان في مثل علم وحمل المفتوح على غيره طرداً للباب.

(قوله: أبداً) ظرف زمان مستقبل ملازم للنصب على الظرفية وليس مراداً هنا، وإنما المراد في جميع الأحوال قاله عبد المعطي، وأشار به إلى أنه مبني على الفتح في جميع الأحوال وإن اتصل بما يأتي ومن المبني على الفتح ضرباً

مبني على الفتح لفظاً، نحو: ضَرَبَ أو تقديراً للتعذر، نحو: رمى ويقدر فيه الفتح أيضاً إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، نحو: ضربت وضربنا ويكون ظهور الفتح

على الأصح قاله الشنواني. فإن قيل: الفتحة إنما وجدت بجلب الألف إياها، لأنها تقتضي فتحة ما قبلها فلم لم يقدّر الفتح على آخره.

أجيب: بأن تقدير ما وجد غير مألوف تأمل ويمكن أن يجاب هنا بما قررنا في باب الإعراب عند الكلام على غلامي فلتراجع ثمة.

(قوله: مبني على الفتح) أشار به إلى أن قول المصنف مفتوح المراد به فتح بناء لا فتح إعراب.

(قوله: لفظاً) أي ملفوظاً فهو مصدر بمعنى اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق. وقد مرّ في مواطن كثيرة.

(قوله: نحو ضرب) منه ضرباً وتقدم آنفاً فلا تغفل.

(قوله: للتعذر) لا ثاني له إذ الفعل الماضي الخالي عن شيء مما سيذكره الشارح لا يكون إلا ظاهر الإعراب أو مقدره للتعذر، ولا يوجد ما يقدر للثقل.

(قوله: إذا اتصل به ضمير رفع متحرك) قال الشنواني، وفي «حاشية الحفيد على التوضيح». واعلم أنهم اختلفوا فيما بني عليه الماضي على أقوال:

فمنهم من قال إنه مبني على الفتح حالة تجرده من ضمير الرفع المتحرك وعلى الضم فيما أسند إلى الواو وعلى السكون إذا أسند إلى الضمير المرفوع، أو على الفتح في جميع الأحوال وهو ما ذهب إليه المصنف، يعني ابن هشام، أو على الفتح والسكون وهو ما ذهب إليه المصنف في «شرح الشذور» انتهى.

(وقوله: متحرك) صفة لقوله ضمير فهو مرفوع، وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب كـ: ضربنا، وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو، نحو: ضربا فبناؤه على الفتح الظاهر على ما مرّ آنفاً.

(قوله: نحو ضربت) بتثليث التاء.

(قوله: وضربنا) بالتسكين للباء و«نا» فاعل بخلاف ما إذا كان مفعولاً فإن الباء مفتوح كما سيأتي.

متعذراً كراهة توالي أربع متحركات فيما هو، كالكلمة الواحدة ....

(قوله: متعذراً) بكسر الذال المعجمة على أنه اسم الفاعل.

(قوله: كراهة توالي أربع متحركات) كراهة: مفعول لأجله مضاف. توالي: مضاف إليه. وتوالي بكسر اللام مصدر أصله: توالي بضم اللازم بوزن تفاعل كسرت اللام لتسلم الياء، فصار: توالي، ثم سكنت الياء طلباً للتخفيف فصار توالي بكسر اللام وسكون الياء، هو مضاف أربع مضاف وإليه بتذكير العدد لتأنيث المعدود وهو مضاف حركات مضاف إليه.

(قوله أيضاً: كراهة توالي أربع متحركات الخ) ضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي، نحو: انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمراعاته أولى وبأن تواليها لم يهمل بدليل علبط وبرثن وجندل. ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسدّ باب التأنيث بالتاء، نحو: شجرة قال: وإنما تمييز الفاعل من المفعول نحو: أكرمنا وأكرمنا. ثم حملت التاء والنون على «نا» للمساواة في الرفع والاتصال.

وقد يقال: إنما راعوا الأقلّ، لأنه لو حمل الأقلّ على الأكثر لزم التوالي المذكور ولو في بعض الصور بخلاف العكس فإنه لا توالي فيه أصلاً، فمراعاته أولى والتاء طارئة على أصل الكلمة وليست منها فكأنه لم يتوال في نحو: شجرة أربع حركات حقيقة.

فإن قلت: معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحذوة فلو لم يعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها.

قلت: الأصل في قلنسوة وقمحذوة وهو المفرد موضوع على التاء والحذف طار كما في الجمع، نحو: قلانس وقماحذ بخلاف، نحو: شجرة. فإن الأصل بدون التاء وأما نحو: علبط وبرثن وجندل فمزال عن الأصل، والأصل: علابط وبرنثن مثل قرنفل وجنادل اهـ يّس.

(قوله: فيما هو كالكلمة الواحدة) الجار والمجرور متعلق بتوالي و«ما»: اسم موصول. وهو: مبتدأ. والكاف: خبره وهو اسم بمعنى مضاف.

ويقدر فيه الفتح أيضاً إذا اتصل به واو الضمير، نحو: ضربوا لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها، فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح فيقال: مبني على فتح مقدر ومنع من ظهوره اشتغال المحل ....

والكلمة: مضاف إليه. والجملة من المبتدأ والخبر صلة «ما».

(قوله: ويقدر فيه الفتح) أي في الماضي.

(قوله: أيضاً) أي كما يقدر إذا اتصل به ضمير رفع متحرك. وأشار به إلى أن الماضي مبني على الفتح مقدّر على آخره إذا اتصل به واو الضمير. وقد مرّ. ومرّ أن بعضهم قال: إذا اتصل به واو الضمير مبني على الضم فلا تغفل.

(قوله: لأن الواو يناسبها ضم ما قبلها) أي والمناسبة لا تمنع بقاء البناء على الفتح وهو مذكور في الشرح.

تنبيه: قال يّس قال الراعي في شرح «الألفية» عند الكلام على موجبات البناء على الضم وعدّ منها مجاورة الواو الضمير في الفعل الماضي، نحو: ضربوا ما نصه هكذا. قالوا: والظاهر في الماضي والأمر المسندين إلى الألف والواو أنهما مبنيان على حذف النون، فإنهما أخوان، والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه من حذف أو سكون، فكذلك الماضي عند اتصالهما به يبنى على حرف النون، لأن سيبويه رحمه الله قال في باب التسمية بالحروف: إنك تعيد إليه النون إذا سميت به فتقول: يضربان ويضربون وهذا دليل على أنه مبني على حذفها اهـ، وهو عجيب فليتأمل.

(قوله: فضمة المناسبة تمنع من ظهور الفتح) أي وإن وجد الفتح في نحو: غزوا ورموا لأن الفتح فيهما في غير الآخر إذ آخرهما الياء.

قاعدة: إذا اتصل بالفعل المعتل اللام واو ضمير، فإن انفتح ما قبلها أو ضم أبقي على حاله. تقول: رموا أصله: رميوا بزنة فعلوا، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماوا فالتقى ساكنان الأول: الألف المنقلبة عن الياء، والثاني: واو الفاعل فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار رموا، ونحو: سروا بضم الراء بمعنى صاروا سادة أصله: سرووا سكنت الواو الأولى

بحركة المناسبة. **[وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَداً]**، يعني أنه ....

للتخفيف ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار: سروا فإن انكسر ما قبلها ضم، نحو: رضوا أصله: رضيوا نقلت حركة الواو إلى الضاد بعد سلب حركاتها لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار: رضوا. وقد ذكرناها مستوفى في كتابنا «الزلال».

ونظم العلامة السجاعي تلك القاعدة فقال:

واو الضمير إن بفعل تتصل ... معتلّ لام فيه تفصيل قبل

فإن يكن ما قبلها قد فتحا ... أو ضم فابقه كما قد وضحا

واضممه حتماً إن يكن ذا كسر ... كقولنا رضوا بكل يسر

(قوله: بحركة المناسبة) أي فإن الواو تقتضي ضمة ما قبلها كما أن الألف تقتضي فتحة ما قبلها، وكذلك الياء تقتضي كسرة ما قبلها.

(قوله: والأمر مجزوم أبداً) أي مبني على ما يجزم به مضارعه. قال بعضهم:

والأمر مبني على ما يجزم ... به مضارعه أيامن يفهم

أي مضارعه المعرب لو كان مجزوماً من سكون في صحيح الآخر ملفوظ كـ: اضرب، أو مقدر كرد واضرب الرجل، أو حذف نون في الأفعال الخمسة أو حرف علة في المعتل. ومنه: هات وتعال إذا لو كان لهما مضارع لجزم بذلك كما سيوضحه الشارح في غير هات وتعال.

وقولنا: المعرب لإخراج نحو: اضربن واضربن واضربن واضربن من أمر الواحد إذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة أو نون النسوة فإنها مبنية على الفتح تبعاً لمضارعها مبني، كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف في تقسيم الأفعال حيث قسمها ثلاثة: أن قوله ههنا مجزوم أبداً المراد به مبني على ما يجزم به مضارعه، أو يعامل معاملة المضارع المجزوم كما قدمنا وحمل عليه أيضاً شارحنا أبقاه الله بالسلامة، وهو مذهب البصريين خلافاً للشارح الشيخ خالد حيث حمل المتن على مذهب

مبني على السكون الشبيه بالجزم، فإن كان معتلاً آخره بالألف أو الواو أو الياء

الكسائي من أن الأمر مجزوم بلام الأمر، وهو رئيس الكوفيين ولم يناسب ذلك التقسيم المتن المذكور. وأيضاً إضمار الجازم كإضمار الجار ضعيف. وأيضاً: أنه كما قيل خلف من القول بناء على رأي الكسائي أن حرف المضارعة هو علة الإعراب وهو منتف فيجب انتفاء الإعراب.

(قوله: مبني على السكون) أي إذا كان الفعل صحيح الآخر لفظاً، نحو: اضرب أو تقديراً، نحو: اضرب الرجل ومدّ وفرّ وهلم كما لوّحنا أوّلاً وقد اجتمعا في قوله:

مــــن أبـــا قـــاســـم وأمّ أبـــاه　　　ول زيــداً ومــن أبــاه الــجــهــولا

وذلك لأن من في الموضعين أمر من المين وأبا قاسم: مفعول به منصوب بالألف، أي كذب يا مخاطب أبا قاسم. وأم: بضم الهمزة وتشديد الميم من أمّ يؤم، أي اقصد. وأباه: مفعول به منصوب بـ«أما». ول: فعل أمر مبني على حذف الياء كما سيأتي من ولي يلي. وزيداً: مفعول به، أي قاربه. والجهولا: نعت لأباه الثاني، وألفه للإطلاق.

(قوله: الشبيه بالجزم) فيه تنبيه على المبالغة. والأصل مثل المجزوم أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازاً من باب تسمية الشيء باسم ما يشاكله كما يقال للفرس المنقوش على الجدار أنه فرس لشبهه صورة بالحيوان المعروف اهـ شنواني.

(قوله: فإن كان معتلاً آخره) إنما قال: آخره من أن المعتل عند النحاة لا يكون إلا آخر قصداً للإيضاح فهو لبيان الواقع لا للاحتراز كما هو ظاهر.

(قوله: بالألف) أي النائبة عن الواو أو الياء إذ لم نجد فعلاً مضارعاً آخره ألف أصلاً، أي لا يكون نائباً عن إحداهما. وقد نبهنا في كون الحذف علامة للجزم في كلام المؤلف هناك.

(قوله: أو الياء) أي سواء كان أصلياً كـ: يرمي، أو منقلبة عن الواو كـ: يرضى بضم الياء من أرضى فإن أصله: يرضو بدليل رضواناً بالواو لا بالياء.

يكون مبنياً على حذف حرف العلة، وهي الألف أو الواو أو الياء، ....

(قوله: مبنياً على حذف حرف العلة) أي بقيد كونه لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة أو نون النسوة أو نون التوكيد مباشرة لفظاً وتقديراً فإن اتصل به ذلك فحكمه مذكور في الشرح بعد.

فائدة: قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه إلا حرف واحد، نحو: إمن الوأي كالوعد لفظاً ومعنى وأصله: اوئى وحذفت واوه تبعاً لحذفها في مضارعه في يؤتى لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، ثم بني على حذف آخره كما يجزم مضارعه عليه فبقي حرف واحد، وهو عين الكلمة ويلحق به الهاء للوقف. فيقال: زيد إه وعليه اللغز المشهور من بحر الخفيف:

إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخلّ وفاء

فيقال: رفع هند بعد إن فقيل في إعرابه: إن فعل أمر من وأي بمعنى وعد ويلحق به نون التوكيد الثقيلة وأصله اوئين أعل كما مر. وهند: منادى بحذف حرف النداء، والمعنى عدي يا هند. والمليحة: بالرفع نعت لها بحسب اللفظ. والحسناء: بالنصب نعت ثانٍ لها بحسب المحل، لأن المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح النساء، أو صفة لموصوف محذوف، أي عدي يا هند. الخلة أو الخالة الحسناء، ووأي: مفعول مطلق لقوله: إن أي عدي وعد. ومن: اسم موصول مضاف إليه. وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من. ولخل: جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت. ووفاء: مفعول به لأضمرت. ثم إذا وقع قبل هذا الفعل، وهو لفظ إمّا ساكن من كلمة، جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذٍ الهمزة تقول: قل بالخير يا زيد، أي عد بالخير بتحريك لام قل بالكسر، فلم يبق من فعل الأمر غير الكسرة المنقولة اللام قل وألغز فيه بعضهم بقوله:

في أيّ لفظ يانحاة الملمه حركة قامت مقام الجمله

وأجبت عن ذلك بقولي:

إما غموض لغزه فقل أي جوابه النقل لكسر قل أي

نحو: اخش وادع وارم. وإن كان مسنداً إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة يبنى على حذف النون، نحو: اضربا واضربوا واضربي.

وقولي أي في الأول: بمعنى نعم. وقولي أي في الثاني: هو الجواب لكن بإشباع الفعل وذاك لايضر.

تنبيه: جمع ابن مالك الأفعال المعتلة الفاء واللام مبيّناً كيفية إسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقاً ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال:

إني أقول لمن ترجى شفاعته ... قِ المستجير قياه قوه قي قين
وإن صرفت لوال شغل آخر قل ... لِ شغل هذا لياه لوه لي لين
وإن وشي ثوب غيري قلت في ضجر ... شِ الثوب ويك شياه شوه شي شين
وقال لقاتل إنسان على خطأ ... دِ من قتلت دياه دوه دي دين
وإن همو لم يروا رأيي أقول لهم ... رَ الرأي ويك رياه روه ري رين
وإن همو لم يعوا قولي أقول لهم ... عِ القول مني عياه عوه عي عين
وإن أمرت بوأي للمحب فقل ... أمن تحب إياه اوه إي اين
وإن أردت الوني وهو الفتور فقل ... نِ يا خليلي نياه نوه ني نين
وإن أبى أن يفي بالعهد قلت له ... فِ يا فلان فياه فوه في فين
وقل لساكن قلبي إن سواك به ... جِ القلب مني جياه جوه جي جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا «ر» فيفتح في جميع أمثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية إلا «نِ» فلازم لأنه بمعنى تأن فالهاء في نياه هاء المصدر لا المفعول به اهـ خ ض.

(قوله: نحو: اخش) مثال لما آخره ألف. وقوله: وادع مثال لما آخره واو وقوله رام مثال لما آخره ياء.

(قوله: وإن كان مسنداً إلى ألف الاثنين الخ) لا فرق بين صحيحه ومعتله فتقول في المعتل اغزوا اغزوا اغزي وارميا ارموا ارمي واخشيا اخشوا اخشى.

(قوله: يبنى على حذف النون) أي لأن مضارعه المتصل به ما ذكر يجزم

والألف: فاعل وكذا الواو والياء. وإن كان مسنداً إلى نون النسوة يبنى على السكون، نحو: اضربن يا نسوة إن اتصلت به نون التوكيد يبنى على الفتح، ....

بحذف النون. قال ابن هشام في شرح الشذور ومن غريب ما يحكى ان بعض من يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين في قوله عزّ وجل: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤] إن قولاً مبني على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للإقراء غريب اهـ. فجعل ابن هشام رحمه الله تعالى أن بناء الأمر إذا اتصل به ما ذكر على حذف النون مشهور لا خفاء فيه لكنه خالف ذلك في «المغني» كما نقلناه منه ثمة.

(قوله: والألف فاعل) أي في قوله: اضربا وفهم منه وفيما مر في باب المعرفة المتقدم أن الألف والياء تأتيان للغائب والمخاطب، وهو كذلك كما قال ابن مالك:

وألــف والــواو والــنــون لــمــا غــاب وغـيـره كـقـامـا واعـلـمـا

(قوله: يبنى على السكون) أي سواء كان الفعل صحيح الآخر أو معتله كما تقول اضربن مبنياً على السكون تقول أيضاً: اغزون وارمين واخشين. وأما المدغم فينفك إدغامه عند اتصاله بتلك النون تقول: امددن واقررن.

(قوله: يا نسوة) دفع به ما يتوهم جعل النون للتوكيد إذ هو مذكور فيما سيأتي.

(قوله: نون التوكيد) أي سواء كانت مخففة أو مشددة إلا أن المخففة لا تدخل فيما إذا أسند إلى نون النسوة.

(قوله: يبنى على الفتح) هذا إذا كان الفعل مفرداً فإن كان مسنداً إلى نون النسوة فالفعل باقٍ على أنه مبني على السكون تقول: اضربنان. وسواء في ذلك كون الفعل صحيح الآخر أو معتله تقول: اغزون في الثقيلة. واغرون في الخفيفة ومثله: اخشين واخشين وارمين فيهما وما ذكره من أن فعل الأمر إذا اتصل به نون التوكيد يبنى على الفتح مقصور فيما إذا لم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة أما إذا اتصل به ذلك، فإن الفعل يبنى على حذف النون، فإن المضارع المتصل بما ذكر مجزوم بحذف النون مطلقاً، أي

نحو: اضربن بالنون الخفيفة واضربنّ بالنون الثقيلة.

[وَالمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ ....

سواء كان اتصل به نون التوكيد أو لا تقول: اضربان اضربن بضم الباء، اضربن بكسرها إلا أن الخفيفة لا تدخل ما فيه ألف فلا تدخل التثنية.

(قوله: نحو: اضربن) بفتح الباء وإسكان النون في الأول وتشديد النون في الثاني كما علمت.

تتمة: قد تلحق النون الفعل الماضي واسم الفاعل شذوذاً كقوله:

دامن سعدك إن رحمت متيما ... لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله: الصبابة معناه رقة الشوق وحرارته وجانحاً: أي مائلاً وكقوله:

يا ليت شعري منكم حنيفاً ... أشاهرن بعدنا السيوفا

(قوله: والمضارع) مبتدأ و«ما»: اسم موصول خبره.

(قوله: ما كان في أوله) إن قيل دخول كان في التعريف مفسد له لصدقه على الأمر. قلت: قال السيد رحمه الله تعالى: ليس المراد بالأفعال في التعاريف اقتراناً بزمان انتهى.

قال أستاذ شيخنا: بل المراد مجرد ثبوت الحدث كما هو مشهور فلا ضرر اهـ شنواني.

وحاصل الإيراد أن الأمر داخل في التعريف، لأنه كان في الزمن الماضي في أوله إحدى الزوائد الأربع والمألوف بخلافه.

وحاصل الجواب: أن لفظة «كان» لا يراد بها الماضوية بل مجرد ثبوت الحدث ولقائل أن يقول هذا الاعتراض إنما يسمع من مدعي أن الأمر نوع من المضارع، ومذهب المصنف ليس كذلك فما وجدت ولو في الزمان الماضي فيه تلك الأحرف سمي مضارعاً.

وأجيب بأن التعريف كما يكون لمن قال: إن الأمر نوع برأسه يكون أيضاً للقائل بخلاف ذلك ضرورة أن التعريف لا يكون من واحد دون آخر.

إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أنيت] ....

ولقائل أن يقول: إذا كان المراد بالماضوية في هذا التعريف مجرد الحدث لا يدخل قولك: نار تأجج لأن التاء ليس مما ذكر في التعريف بل هو الثابت في الماضي.

وأجيب بأن هذا نوع نادر مع الاشتراط في وجوده بكونه مبتدأ بالتاء ويعلم بالقرائن، وهو أنه لو كان ماضياً لقيل: تأججت بالتأنيث. وفي التنزيل: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾ [طه: ١٠].

(قوله: إحدى الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لا جمع زائد بدليل إحدى وأربع بالتأنيث في الأول والتجريد في الثاني، ولا يكفي الاستدلال بالثاني فقط. قال العلامة الشنواني قد صرح المرادي بأن الحروف تذكر وتؤنث هذا.

واعلم أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكوراً بعد اسم العدد. وأما إذا حذف أو قدم أو جعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة، ويجوز تركها كما في غيرها تقول مسائل تسعة ورجال تسع وبالعكس كذا نقله الإمام النووي رحمه الله تعالى عن النحاة، فاحفظها فإنها عزيزة اهـ. فعلم أن تجريد الأربع من التاء غير لازم.

(قوله: يجمعها قولك أنيت) إن قلت كما يجمعها قولك: أنيت يجمعها أيضاً قولك: نأيت بمعنى بعدت ونأتي وأتين فما باله يختار أنيت. قلت: أجاب الشنواني بقوله: لعل وجهه أن أنيت بمعنى أدركت ففيه تفاؤل بإدراك المطلوب ولاختياره على نأتي وجه آخر، وهو أن الماضي قبل المضارع اهـ. وتسمى تلك الحروف أحرف المضارعة بفتح الراء مصدر ضارع. قال العلامة الحريري:

والأحرف الأربعة المتابعة   مسميات أحرف المضارعه

وسميت زوائد لأنها من أحرف الزيادة المجموعة في قول بعضهم:

هويت السمان فشيبنني   وقد كنت قد ما هويت السمانا

تنبيه: إنما زادوا أحرف أنيت للفرق بين المضارع والماضي وخصت بالمضارع، لأنه مؤخر في الزمان عن الماضي. فالماضي أصل والمضارع فرع

بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم، ....

وعدم الزيادة أصل ووجود الزيادة فأعطى الأصل، الأصل والفرع، الفرع. وإنما خصوا تلك الأحرف بالزيادة دون غيرها، لأن الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون إلى حروف تزاد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم إما بنفسها أو بأبعاضها أعني الحركات الثلاث، فزادوها وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الألف، ثم قلبوا الواو تاء، لأنه يؤدي زيادتها إلى الثقل لا سيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير في الكلام، نحو: تراث وتجاه. والأصل: وارث ووجاه فقلبوها تاء.

ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده أو معه غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع فزادوا النون، لأنها تشبه حروف المد واللين في الخفاء والغنة اهـ عبادة.

(قوله: بشرط أن تكون الهمزة للمتكلم) هذا جواب عما قيل: إنه لا يصح تعريف المضارع لها، لأنها وجدت داخلة في أول الماضي نحو: أكرمت وتداويت ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجساً ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرنأ.

وحاصل الجواب: أن هذه الأحرف بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل على الماضي. فإن قلت: لعلّ القائل أراد أنها إذا ذكرت غير مقيدة كما وقع في المتن تبعاً لكثير لم تميز المضارع عن الماضي لدخولها عليهما والأحرف الداخلة على المضارع هي ذات المعاني المخصوصة لا مطلقاً فلم لم يتعرض لذلك في العبارة.

قلت: لا حاجة للتعرض لها في العبارة، لأنها صارت في الاصطلاح علماً على الحروف ذات المعاني المخصوصة حتى لا يفهم في الاصطلاح من أحرف أنيت إلا ذات المعاني المخصوصة.

فإن قلت: لو سلمنا ذلك فقد يجهل الغالب ذلك وقد يغفل. قلت: يمكن الجواب بأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدي، المقصود بوضع

نحو: أقوم. والنون للمتكلم ومعه غيره ....

الكتب بالنسبة إليه إنما هو استفادته منها في الجملة للقطع بعجزه عن الاستفادة منها على الوجه الكامل.

وغالب الألفاظ التي في أولها الأحرف المذكورة وكفى هذا في الاستفادة بالنسبة إليه ولا يضر أنه قد يخطئ باعتقاد بعض الألفاظ المذكورة لوجود تلك الأحرف في أولها ظاهراً كما لو أخطأ في غير ذلك. فإن المبتدي مظنّة الخطأ إذا استقل بالأخذ، لأن المبتدي قطعاً لا يستغني عن التوقيف للقطع بعجزه عن الاستقلال بالاستفادة والتوقيف يعين له ما يستفيد به عدم مضارعة تلك الكلمات التي وجد في أولها تلك الأحرف مع عدم مضارعيتها. فإن قلت: هلا ذكرها المصنف مقيدة بهذه المعاني.

قلت: لأنه يؤدي إلى الطول مع توقع الاشتباه على المبتدي المقصود بالذات بوضع هذه المقدمة للاحتياج إلى ملاحظة المعنى الذي قد يخفى عليه اهـ شنواني بطوله.

(قوله: للمتكلم) أي وحده والمراد بالمتكلم المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً. فإن قيل: لم لم يفرقوا بين كون المتكلم مذكراً أو مؤنثاً كما فرقوا في يقوم وتقوم بينهما. أجيب بأن المتكلم يرى في أكثر الحالات أنه مذكر أو مؤنث وما جاء الشبه فيه بكون صوت الرجل كصوت المرأة أو العكس فنادر وأعطوا الهمزة للمتكلم، لأنه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج أخويها الواو والياء لكونها من أقصى الحلق.

(قوله: نحو أقوم) يقال: إذا كان القائل مذكراً أنا أقوم مريداً الصلاة وإذا كان مؤنثاً أنا أقوم مريدة الصلاة.

(قوله: والنون للمتكلم ومعه غيره) هل المراد أن يكون النون للمتكلم حال كونه مشاركاً فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك أن تكون للمتكلم ومن يشاركه معاً على السواء في القصد أو المراد للمتكلم، ومن يشركه في ذلك الفعل منظوراً فيه للجمع بالأصالة مفرداً كان المشارك أو غيره من

أو المعظم نفسه، نحو: نقوم. والياء للغائب، نحو: يقوم والتاء للمخاطب،

الذكور أو الإناث أو منهما. ظاهر كلام الشارح الأول فالمعنى على الأول أن المتكلم ومعه غيره إذا قال: نقوم فقد يكون مخبراً عن قيامه وعن قيامهم. وعلى الثاني لا يكون ذلك بل هم يخبرون عن قيام أنفسهم بشهادة ذلك القائل فبينهما فرق دقيق فليتفطن.

(قوله: أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة اسم فاعل ونفسه مفعول به، أي للشخص المعظم نفسه أي لكونه عظيماً إما بحسب الواقع أو بحسب الادعاء فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ [القَصَص: ٥]. والثاني: نحو نقوم قيل: واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد ويوجه بأن العظيم يتكلم على نفسه وغيره غالباً، لأن أتباعه يشاركونه في غالب أموره.

وقد يستعمل النون للدلالة على أن الفعل لفخامته مما يقصر الواحد عن القيام به كقولي: إياك نعبد ونحمدك اللهم، وما أشبه ذلك لأن المقام مقام التذلل والخضوع.

تنبيه: الواو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِۦ لَقَـٰدِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨]، والياء في قوله: ﴿وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَـٰفِلِينَ﴾ [المؤمنون: ١٧]، يقال فيهما للتعظيم لا واو الجمع وياؤه، ولعله الصواب.

(قوله: نحو نقوم) يقال: نحن نقوم مريدين للصلاة بفتح الدال على أنه للاثنين، ونقوم مريدتين للصلاة ومريدين للصلاة بكسر الدال للجماعة، ومريدات للصلاة بحسب التذكير والتأنيث.

(قوله: والياء للغائب) أي على الإطلاق أي مفرداً كـ: يقوم أو غيره كـ: يقومان ويقومون. والمراد: اللفظ الغائب فلا يرد أن الياء تستعمل في الله تعالى كقوله: ﴿ٱللَّهَ يَحْكُمُ﴾ [المَائدة: ١]، وهو منزه عن التذكير والتأنيث إذ هما من صفات الأجسام ومنزه عن الغيبة لاستلزامها الاختصاص بحيز دون آخر فيستحيل على من هو في كل مكان جلّ وعلا.

(قوله: والتاء للمخاطب) أي مفرداً كان أو غيره مذكراً أو غيره كما قال أو للمؤنثة الغائبة وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب لتقدمه

نحو: تقوم. أو للمؤنثة الغائبة، نحو: هند تقوم فخرجت الهمزة التي ليست للمتكلم، نحو: أكرم فإنه ماض، والنون التي ليست للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، نحو: نرجس زيد الدواء إذا جعل فيه النرجس، فإنه ماض. والياء التي ليست للغائب، نحو: يرنأ زيد الشيب إذا خضبه باليرنأ فإنه ماضٍ واليرنأ

لكون الخطاب معه كقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسرَاء: ٦٣]، وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس تغليب المذكر لشرفه تقول: أنت وزيد تقومان.

وحاصل ما ذكرناه أن الياء في أربعة وهو: يقوم يقومان يقومون يقمن، والتاء في ثمانية وهي: تقوم تقومان في الغيبة تقوم تقومان تقومون تقومين تقومان تقمن في الخطاب والهمزة في واحدة وهي: أقوم، والنون كذلك تقول: نقوم.

(**قوله: فخرجت الهمزة**) شروع منه في المحترزات من الشروط المتقدمة.

(**قوله: التي ليست للمتكلم**) إن قيل لك ما تقول في أخفى من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم﴾ [السَّجدَة: ١٧] فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض اهـ يّس.

(**قوله: نحو أكرم**) بالبناء للفاعل أو للمفعول.

(**قوله: والنون**) معطوف على قوله: الهمزة أي وخرجت النون التي ليست للمتكلم ومعه غيره بأن كانت تستعمل في الغائب نحو: نرجس زيد الدواء أو في الغائبة، نحو: نرجست هند الدواء أو غيرهما.

(**قوله: إذا جعل فيه النرجس**) بكسر النون على الأشهر المختار ويجوز فتحها مع كسر الجيم، وهو زهر البصل خلافاً لما صنعه عبد المعطي حيث قال: والنرجس نبت له نور ورائحته زكية فأوهم أن النرجس نبت برأسه والمعروف ما قدمناه. قال ابن الوردي:

إنما الورد من الشوك وما   يطلع النرجس إلا من بصل

(**قوله: والياء**) معطوف على قوله الهمزة، أي: وخرجت الياء التي ليست للغائب.

(**قوله: باليرنأ**) قال الغزي في حواشي الجاربردي بضم الياء وفتحها

هي: الحناء. وخرج بالتاء التي للمخاطبة أو الغائبة تاء تعلم زيد المسألة، فهو: فعل ماض فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم. أفعال مضارعية لوجود حرف الزيادة في أوّلها أعني الهمزة والنون والتاء والياء. [**وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَداً** ....

مقصوراً مشدد النون وبالضم والمد اهـ سجاعي على القطر.

(قوله: الحناء) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون وبالمد اهـ ش وينون إذا خلا من الإضافة ومن أل، لأنه مصروف اهـ سجاعي على القطر.

(قوله: تعلم زيد المسألة) قال في المفصل يجيء تفعل بمعنى التكلف نحو: تشجع وتصبر وتحلم وتمرأ قال حاتم:

تحلم عن الأدنين واستبق ودّهم ... ولن تستطيع الحلم حتى تحلما

قال سيبويه: وليس هذا مثل تجاهل لأن هذا يطلب أن يصير حليماً اهـ. والأدنين جمع مذكر سالم مفرده أدنى خلاف أعلى في الرفع أدنون. وقال في البناء ومعنى التكليف تحصيل المطلوب شيئاً بعد شيء وهو أوضح.

(قوله: لوجود حرف الزيادة في أولها) قد تقدم أن المراد بكونها زيادة بأن كانت زائدة عن الماضي.

تتمة: أحرف الزيادة مضمومة مع الرباعي، نحو: يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويحوقل ويبيطر ويجهور ويعنبر ويجلبب ويسلقي وتفتح في غيره كـ: يضرب وينطلق ويستخرج. وأما يهريق فأصله يريق زيدت الهاء في أوله ولم توجد مكسورة إلا في إخال قال الشاعر:

وما أدري وسوف إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء

بكسر الهمزة قال الجوهري: الكسر أفصح من الفتح. والفتح لغة بني أسد وهو القياس، وقلت في كتابي «نظم متمّمة الآجرومية»:

وزد على ماضيه حرف نأتي ... وضم ذو الأربع مثل يؤتي

وافتح سواه نحو لن تنالوا ... وقل كسر الهمزة في إخال

(قوله: وهو مرفوع أبداً) لما شابه المضارع الاسم في أن كلا منهما يطرأ

....

عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة متعاقبة على صيغة واحدة أعرب مثال ذلك في الاسم، نحو: ما أحسن زيد فإن معنى الفاعلية إذا رفع ومعنى المفعولية إذا نصب ومعنى الإضافة إذا جرّ لا يتعدّى إلى غير ما هو له: أي أنه إذا رفع لا يتعدّى إلى معنى المفعولية ولا إلى معنى الإضافة. وكذا القياس في النصب والجر ومثال ذلك في الفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن معنى النهي عن الكل إذا جزم وعن المصاحبة إذا نصب وعن الأول وإباحة الثاني إذا رفع لا يتعدّى إلى غيره كما سيأتي ذلك في الجواب بالواو، لكن لما لم يكن للاسم ما يغنيه عن الإعراب لكون معانيه مقصورة عليه وجب الإعراب له، فيكون أصلاً له بخلاف المضارع فإنه يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما في المثال المتقدم بأن قيل في الرفع والنصب ووضع حرف مكانه في الجزم، فتقول: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، ولا تأكل السمك شارباً اللبن، ولا تأكل السمك ولك شرب اللبن. فالإعراب: فرع في المضارع بطريق الحمل على الاسم.

فإن قيل: إذا كان توارد المعاني سبباً لإعراب المضارع فلم لم يعرب قولك: ما صام زيد واعتكف، فإنه يحتمل أن المعنى ما صام وما اعتكف، وما صام وقد اعتكف، أي معتكفاً وما صام ولكن اعتكف.

أجيب: بأن ذلك نادر على أن العمدة في هذه الأحكام السماع. وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق كذا قيل. وقال بعض أهل الصرف: إن سبب إعراب المضارع مشابهته للاسم في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات الاسم وسكناته: أي فكما أن النكرة من الأسماء تتخصص بالتعريف كذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال ويتخصص بدخول قد والسين، ويقال: إن زيداً لقائم وإنه ليقوم، يضرب على وزن ضارب. ورده ابن مالك بأن الأول والثاني يأتيان في الماضي فإن زمانه يحتمل القرب والبعد، فإذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب.

والثالث يأتي أيضاً في الماضي فإنه يقبل اللام إذا كان جواباً لـ«لو» نحو:

حَتَّى يَدْخُل عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ] ورافعه تجرّده من الناصب والجازم ....

ولو ردّوا لعادوا. والرابع: ليس بمطرد فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كـ: فرح، فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلباً وجلب جلباً.

فالأوجه الأربعة ليست تامة وبتقدير تمامها لا تفيد، لأنها ليست على حكم الأصول وهو اسم الفاعل حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك. وأجاب عن ذلك العلامة الصبان فانظره.

(قوله: حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) أي وينصبه أو يجزمه، وإنما قدّرنا ذلك للاحتراز عما إذا أهمل الناصب أو الجازم فالفعل باقٍ على كونه مرفوعاً فمن ذلك قوله:

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

وقوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ومنه قراءة ابن محيصن: أن يتم الرضاعة برفع يتم. والمصنف كالشارح استغنى عن ذلك لأن الوصف حقيقة في الحال: أي في الحديث الحاصل بالفعل. وأما قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه يخاطب النبي ﷺ:

محمد تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من أمر تبالا

فالجازم فيه مقدر وهو لام الدعاء، أي لتفد قال الشنواني. وقوله: تبالا: أصله وبالاً فأبدلت الواو تاء كما قالوا في وراث ووجاه تراث وتجاه اهـ.

(قوله: ورافعه تجرده من الناصب والجازم) وفاقاً للفراء وغيره من حذاق الكوفيين لا حلوله محلّ الاسم خلافاً للبصريين غير الأخفش والزجاج ولا حروف المضارعة خلافاً للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافاً لثعلب والزجاج واختار ابن مالك الأول فقال:

ارفع مضارعاً إذا يجرد ... من ناصب وجازم كتسعد

وتبعه أكثر المتأخرين وهو الظاهر إذ وجد في نظيره وهو: أن المبتدأ

وهو عامل معنوي لا لفظي، فإن دخل عليه عامل ناصب فإنه ينصبه أو جازم فإنه يجزمه. **[فَالنَّوَاصِبُ عَشْرَةٌ]** ....

مرفوع بالابتداء كما سيأتي إن شاء الله تعالى في بابه منظماً لأقوال العلماء فيه، وذلك لأن الثاني: يعترض بنحو: هلا نفعل فإن المضارع فيه مرفوع وليس حالاً محل الاسم. والثالث: بأن جزء الشيء لا يعمل فيه، والرابع: بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ونظمت هذه الأقوال فقلت:

ورافع الغابر كونه عرى ... من ناصب وجازم وقد يرى
قائله الفراء مع أخفشنا ... واختاره ابن مالك ومن عنا
قيل حلوله محل الاسم في ... زيد يفي في العهد موضع وفى
للبصريين وهذا يبطل ... بمثل ما أرى الذي يمتثل
وقيل نفس شبه للاسم ذا ... مقال ثعلب وزجاج كذا
ورد ذا بأنه تسببا ... بشبه اسم فلذاك أعربا
والرابع المنسوب للكسائي ... رافعه الأحرف هذا نائي
إذا لم نجد من علماء ناقلاً ... من كون جزء الشيء فيه عاملا
لكن ذا الخلاف لا يزيد ... علماً فالاستقصاء لا يفيد

(قوله: وهو) أي التجرد عامل معنوي لا لفظي كالابتداء.

(قوله: فإنه ينصبه) أشار به إلى أن الأهم ذكر الناصب لا ذكر حال الفعل المفاد من تقديم ضمير الناصب وإلا لقال فالفعل منصوب به فليتفطن.

(قوله: فالنواصب) شروع في بيان حالتي النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة للجواب لشرط مقدر تقديره إذا أردت كمية الناصب والجازم فالنواصب كذا والجوازم كذا. والنواصب: جمع ناصبة أي كلمة ناصبة أو جمع ناصب، أي لفظ ناصب. قال ابن مالك:

فواعل لفوعل وفاعل ... وفاعلاء مع نحو كاهل

أربعة منها تنصب بنفسها وستة منها يكون النصب معها بأن مضمرة وجوباً أو جوازاً، [**وَهِيَ: أَنْ وَلَنْ** ....

وحـائـض وصـاهـل وفـاعـلـه   وشـذ فـي الـفـارس مـع مـا مـاثـلـه

وعلى الثاني فتأنيث العدد موافق للقاعدة وعلى الأول غير موافق على أنا قد ذكرنا في قول المصنف إحدى الزوائد الأربع فلتراجع.

(قوله: أربعة منها تنصب بنفسها) اتفاقاً في أن ووفاقاً للاكثرين في الثلاثة قال العلامة الشنواني. في إذن قال الزجاج والفارسي: الناصب أن مضمرة بعدها وهو أحد قولي الخليل، لأنها غير مختصة لدخولها على الجمل الابتدائية نحو: إذا عبد الله يأتيك. وقال أبو حيان: أن المصدرية أم النواصب بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذن وكي اهـ. ولعلنا نزيد في مواضعها.

(قوله: وستة يكون النصب معها بأن مضمرة وجوباً الخ) وهي خمسة. وقوله: أو جوازاً وهي واحدة كما سنفصل إن شاء الله تعالى في محالهن.

(قوله: وهي أن) أي المفتوحة الهمزة الساكنة النون تنصب المضارع المعرب لفظاً، والمضارع المبني والماضي محلاً. وتأتي مفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، أي اصنع. وزائدة نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يُوسُف: ٩٦] ومخففة من أن المشدّدة وذلك واجب فيما بعد علم نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المُزّمل: ٢٠]، نحو: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ﴾ [الجنّ: ٢٨]، ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طـٰه: ٨٩]، وجائز فيما بعد ظن مؤول بالعلم نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المـَائدة: ٧١] فيجوز الرفع والنصب وهذا أرجح وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وبـلـن انـصـبـنـه كـذا بـأن   لا بـعـد عـلـم والـتـي مـن بـعـد ظـن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد   تـخـفـيـفـهـا مـن أن فـهـو مـطـرد

(قوله: ولن) وهي لنفي سيفعل ولا تقتضي تأبيد النفي خلافاً للزمخشري في أنموذجه ولا توكيده خلافاً له في كشافه في تفسير لن تراني ولا تقع دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافاً لابن السراج وابن عصفور وآخرين. وهي

وَإِذَنْ ....

بسيطة على وضعها الأصلي عند سيبويه والجمهور، وليس أصلها لا النافية فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء ولا أصلها إلا أن فتكون مركبة من لا النافية نظراً لمعناها ومن أن المصدرية نظراً لعملها فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي والخازرنجي اهـ من التصريح.

قال الصبان: ولا يجوز الفصل بين لن والفعل اختياراً عند البصريين وهشام. وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بـ«أظن» والشرط كذلك في السيوطي اهـ. وأما قوله:

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء

فضرورة حيث فصل بين لو وأدع بما ذكره وإذا أردت الإلغاز فاكتب لن مع ما وصلا هكذا:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء

فتقول: أين جواب لما وبم نصب أدع.

(قوله: وإذن) قال الرضى في «شرح الكافية» الذي يلوح لي في إذن ويغلب في ظني أن أصله: إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها بالتنوين لما قصد جعلها صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها كما يقول لك شخص مثلاً: أنا أزورك فتقول: إذن أكرمك أي إذ تزورني أكرمك أي وقت زيارتك لي أكرمك وعوض التنوين من المضاف إليه، لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة، فهو ككل وبعض إلا أنهما معربان، وإذ: مبني فإذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله:

إذن لقام بنصري

وللمستقبل نحو: إن جئتني إذن أكرمك. وللحال نحو: إذن أظنك كاذباً.

وَكَيْ] ....

وإذن ههنا هي إذ في قولك حينئذٍ ويومئذٍ إلا أنه كسر ذلك في نحو: حينئذٍ ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدّم وإذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله:

نهيتك عن طلابك أم عمرو ... بعاقبة وأنت إذا صحيح

والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب، لأن معناه الظرف اهـ.

(قوله: وكي) أي المصدرية وهي الداخل عليها اللام لفظاً، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تقديراً نحو: جئتك كي تكرمني لا التعليلية إذ هي غير ناصبة بنفسها بل ناصب أن كما سيوضح الشارح أبقاه الله بالسلامة.

واعلم أن «كي» إما مصدرية قطعاً أو تعليلية قطعاً، أو محتملة لهما فالأولى هي الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾، ولا يصح كونها تعليلية لأنّ حرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح بلا ضرورة إليه. والثانية: أربعة أقسام الداخلة على «ما» الاستفهامية نحو: كيمه بمعنى لمه أو المصدرية كقوله:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... يرجى الفتى كما يضرّ وينفع

أي للضرّ والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر، وقيل: بكي وما كفتها عن العمل فتقدّر قبلها اللام والمذكورة قبل اللام كقوله:

كي لتقضيني رقية ما ... وعدتني غير مختلس

أو قبل أن كقوله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا

فكي في كل ذلك كاللام معنى وعملاً، واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بأن مضمرة وإظهارها في الأخير ضرورة عند البصريين وأجازه الكوفيون اختياراً، كـ: جئت كي أن تكرمني. ويؤيده ان إضمار أن بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها في ذلك مصدرية.

أما الأوّل فظاهر. وأما مع اللام فلأنه لا يفصل بين الحرف المصدري

هذه الأربعة تنصب بنفسها مثال: أن يعجبني أن تضرب. فيعجبني: فعل مضارع. وأن: حرف مصدري ونصب، والفعل المضارع منصوب بها وسميت أن حرفاً مصدرياً، لأنها تسبق ما بعدها بمصدر إذ التقدير يعجبني ضربك.

وصلته. وأما مع أن أو ما المصدرية فلأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله في الفصيح والمحتملة لهما قسمان:

المنفردة عن اللام وأن، نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، فإن قدرت قبلها اللام فمصدرية أو بعدها أن فجارّة والواقعة بينهما كقوله:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع

فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بأن والأوّل أرجح لأن لصوق أن بالفعل يرجح نصبها، وأيضاً: هي أمّ بابها فلا تؤكّد غيرها واغتفر هنا دخول حرف الجرّ أو المصدر على مثله للضرورة إذ لا يمكن غيره بخلاف ما مرّ.

وأجمعوا على جواز فصلها من الفعل بلا النافية أو ما الزائدة كما مرّ من الأمثلة وبهما معاً نحو: كي ما لا يكون كذا. وفي غير ذلك خلاف، وقد تكون اسماً مختصراً من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله:

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أي كيف تجنحون اهـ خ ض، وثأرت القتيل قتلت قاتله.

(قوله: هذه الأربعة تنصب بنفسها) أي على الاتفاق المذكور فلا يرد ما قدمنا ومن العرب من يجزم بأن كقول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وكقوله:

أحاذر أن تعلم بها فتردّها فتتركها ثقلاً عليّ كما هيا

لكن عطف تترك مع كونه منصوباً على تعلم دليل على أن تعلم منصوب وسكونه للضرورة.

(قوله: لأنها تسبق ما بعدها بمصدر) أي بأن يجعل ما بعدها في تأويل

ومثال: لن. قولك لن يقوم زيد. فـ«لن»: حرف نفي ونصب واستقبال، لأنها تصير معناه مستقبلاً. ومثال إذن: قولك إذن أكرمك في جواب من قال لك: أزورك غداً فإذن حرف جواب وجزاء ونصب. وأكرم: فعل مضارع منصوب بـ«إذن» وسميت: حرف جواب ....

المصدر. وهذه العبارة صحيحة. قال الشنواني: الذي يظهر أن السبك بالمصدر صلتها فقط لا هي وصلتها. ثم رأيت أستاذ شيخنا قال عقب قول ابن الحاجب: حروف المصدر أن تجعل ما بعدها في تأويل المصدر اهـ. فقول شارحنا: تسبك من أسبك مبني للفاعل، وعبارة الشيخ خالد في شرح المتن تسبك مع منصوبها بمصدر يقرأ بالبناء للمجهول.

وعبارة الفاكهي في «شرح القطر» المنسبكة مع مدخولها بالمصدر فعلم أن عبارتيهما تفيدان أن المنسبك أن مع مدخولها فهما مخالفتان لما عبر به شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة. وهذا ظاهر كما قدّمنا.

(قوله: ومثال لن قولك: لن يقوم زيد) تقدّم معناها عند تحشية المتن فلا تغفل.

فائدة: قال في «المغني»: زعم بعضهم أن لن قد تجزم كقوله:

فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقوله:

لـن يـخـب الآن مـن رجـائـك مـن ... حـرّك مـن دون بـابـك الـحـلـقـه

الأول: محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة اهـ. قال الصبان: الحلقة بسكون اللام.

(قوله: فإذن حرف جواب وجزاء ونصب) قال الرضى: ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل: أنها حرف ناصبة بنفسها. قال سيبويه: ويروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بـ«أن» مقدّرة وضعفه سيبويه بأنه لو كان «أن» مقدراً لجاز تقديره في نحو: زيد إذن أكرمه. كما جاز في: إذن أكرم زيداً إذ المعنى لا يتغير ويروى أيضاً عن الخليل «أن» أصله «إذ أن» فركبا كما قال في «لن» أصله «لا أن» اهـ بحذف.

لوقوعها في الجواب وجزاء، لأن ما بعدها جزاء لما قبلها ونصب، لأنها تنصب الفعل المضارع ولنصبها شروط ....

(قوله: لوقوعها في الجواب) أي لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر. وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك فتقول إذن أظنك صادقاً فلا مجازاة هنا.

قال الرضى: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال اهـ. ولأن ظنّ الصدق لا يصلح جزاء للمحبة وعلى هذا فيرفع أظنّ، لأنه للحال.

(قوله: وجزاء لأن ما بعدها جزاء لما قبلها) المراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

(قوله: ولنصبها شروط) وهي ثلاثة:

الأول: أن تتصدّر في أول الجواب فإن وقعت حشواً أهملت وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: أنا إذن أكرمك، وإني إذن أكرمك.

الثانية: أن يكون جواباً لشرط قبلها نحو: إن تأتني إذن أكرمك.

الثالثة: أن يكون جواب قسم قبلها مذكور أو مقدر، فالأول: كقولك والله إذن لا أخرج. والثاني: كقوله يمدح عبد العزيز:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

يرفع أقيلها وأما قوله:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا

بنصب أهلك مع كون إذن وقعت حشواً بين اسم «إن» وخبرها، فضرورة ومعنى. شطيراً: غريباً ويمكن أن يوجه النصب بكون خبر إن محذوفاً: أي إني لا أستطيع ذلك إذن أهلك أو أطيرا.

....

الشرط الثاني: أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً قياساً على بقية النواصب فإن كان حالاً أهملت كما إذا كان إنسان يحدثك فقلت له: إذن أصدقك لأن نواصب تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع.

الشرط الثالث: أن يكون المضارع متصلاً بها أو منفصلاً بقسم كقوله:

إذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب

قال الشيخ خالد في «شرح التوضيح»: واغتفر في «المغني» الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، والكسائي وهشام: الفصل بمعمول الفعل. والأرجح حينئذٍ عند الكسائي: النصب، وعند هشام: الرفع، وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل، وهو القياس لأنها غير مختصة اهـ.

وفي الرضى قال سيبويه: وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك في الجواب بالرفع فأخبرت يونس بذلك فقال: لا يتعذر ذا ولم يكن يروي غير ما سمع اهـ.

وعيسى بن عمر هو شيخ الخليل وسيبويه ويونس شيخ سيبويه، ونظم بعضهم جواز الفعل مع الإعمال بقوله:

أعمل إذن إذ أتتك أولا وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً
واحذر إذا أعملتها أن تفصلا إلا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور على رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وإن تجيء بحرف عطف أولا فأحسن الوجهين أن لا تعملا

فائدة: قال الرضى: نقل المازني أنه كان لا يرى الوقف عليها بألف لكونها حرفا «كان»، وأجاز المبرّد الوجهين. وقال الفراء: إذا أعملتها فاكتبها بألف وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس بـ«إذا» الزمانية. وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها اهـ.

تطلب من المطوّلات. ومثال كي: جئت كي أقرأ. إذا كانت اللام مقدرة قبلها، أي لكي أقرأ فتكون «كي» مصدرية بمعنى أن. وأقرأ: فعل مضارع منصوب بها فإن كانت كي بمعنى لام التعليل كان النصب بـ«أن» مضمرة بعدها.

[وَلَام كَي] هذه وما بعدها ليست ناصبة بنفسها بل النصب بـ«أن» مضمرة بعدها ....

(قوله: تطلب من المطوّلات) مضى محل التطويل فللّه الحمد.

(قوله: ومثال كي) أي المصدرية كما علمت.

(قوله: فإن كانت كي بمعنى لام التعليل كان النصب بـ«أن» مضمرة بعدها) أي وجوباً عند البصريين خلافاً للكوفيين في جئت كي أن تكرمني. وقد قدّمنا ذلك فلا تغفل.

(قوله: ولام كي) أضيفت إلى «كي» لأنها تخلفها في إفادة التعليل، نحو: جئتك لأزورك، فإنه يصح أن تحذف اللام وتعوّض عنها كي. وتقول: جئتك كي أزورك اهـ خالد على المتن.

واعلم أن لها ثلاث أقسام:

أحدها: اللام التعليلية وعليها اقتصر شارحنا كما سيأتي، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، ومنه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١-٢] قال ابن هشام في «شرح الشذور».

فإن قلت: ليس فتح مكة علة للمغفرة. قلت: هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ وإتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك أن اجتماعها له عليه الصلاة والسلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه اهـ.

الثاني: لام العاقبة وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، فإن التقاطهم إياه إنما كان لرأفتهم عليه وليكون قرة عين لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صار عدواً لهم وحزناً.

جوازاً في لام كي ووجوباً فيما بعدها. مثال: لام كي: جئت لأقرأ. فاللام: حرف جر للتعليل. ....

الثالث: اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١].

(قوله: جوازاً في لام كي ووجوباً فيما بعدها) حصر الشارح جواز الإضمار في لام كي، لأنه هو الذي في المتن وإلا فـ«أن» تضمر في مواضع غير هذا منها: أن تكون «أن» بعد عاطف تقدّم عليه اسم خالص: أي غير مقصود به معنى الفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورىٰ: ٥١] وكقولها:

ولبس عباءة وتقرّ عيني ... أحب إلي من لبس الشفوف

والشفوف: الثياب الرقيقة وكقوله:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا ... أدع القتال وأشهد الهيجاء

وقوله:

إني وقتلى سليكا ثم أعقله ... كالثور يضرب لما عافت البقر

وعافت: أي كرهت شرب الماء لكونها ذات لبن بخلاف الثور، وقوله:

لولا توقع معترّ فأرضيه ... ما كنت أوثر أتراباً على تربي

والمعتر: المعترض لسؤال المعروف. والترب بالكسر: الموافق في العمر بخلاف قولك: الطائر فيغضب زيد الذباب والماشي فيقوم زيد الأمير، فلا يجوز النصب فيهما لأن الطائر والماشي وإن كانا اسمين لكنهما غير محضين بل هما في تأويل الفعل بدليل اتصالهما لأل الموصولية وأنت تعلم أنها لا تدخل إلا على الصفة الصريحة لا الجامدة.

تنبيه: قد تحذف «أن» بسبب وجود المثل في الكلام كقول بعضهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه بنصب تسمع بإضمار «أن» والذي حسن حذفها من

الفعل منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعدها، وإنما قيل لها «لام كي» لإفادتها التعليل مثل «كي»، ولأنها قد تدخل على «كي»، نحو: جئت لكي أقرأ.

[وَلَامِ الجُحُودِ]، أي: النفي والنصب بأن مضمرة وجوباً بعدها

تسمع ذكرها في أن تراه، وسأذكره إن شاء الله تعالى في باب المبتدإ فحذفها شاذ. قال ابن مالك:

وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روي

(قوله: والفعل منصوب بـ«أن» مضمرة جوازاً بعدها) هذا مذهب جمهور البصريين، وقال جمهور الكوفيين: إن الناصب هو اللام وإنما جاز إظهار «أن» بعدها توكيداً.

وقال ثعلب: الناصب اللام كما قالوا ولكن بنيابتها عن «أن» المحذوفة، وقال ابن كيسان والسيرافي: يجوز أن يكون الناصب «أن» المقدّرة بعدها، وأن يكون «كي» ولا تتعين «أن» لذلك. ودليلهم صحة إظهار «كي» بعدها تقول: جئت لكي أكرمك. قال يّس في «حواشي الفاكهي»: ومذهب الجمهور: أن «كي» لا تضمر لأنه لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع اهـ.

تنبيه: محل جواز إضمار «أن» بعد لام الجرّ إذا لم يكن الفعل مقروناً بـ«لا»، فإن كان مقروناً بها وجب إظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما: لام كي ولام لا من غير إدغام، وهو ركيك في الكلام، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٥٠]، ونحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحَديد: ٢٩].

(قوله: ولام الجحود) مصدر جحد وهو لغة إنكار ما علم، ويقال أيضاً: أجحد يجحد وأجحد الرجل فهو مجحد إذا كان ضيقاً قليل الخير وعلى ما حرّرنا فلا يكون إلا مع علم الجاحد. والمراد هنا: اللام الواقعة بعد النفي مطلقاً فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام ولذا أشار الشارح بقوله: أي النفي.

(قوله: والنصب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعدها) أجاز بعض النحويين إظهار «إن» بشرط حذف اللام محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يُونس: ٣٧]، وردّ بأنّ يفترى في تأويل المصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله. وفي هذا

وضابطها أن يسبقها كان المنفية بـ«ما» أو يكون المنفية بـ«لم»، ....

الردّ نظر لأنّ المراد بالقرآن المقروء لا القراءة اهـ. الشيخ خالد في «شرح التوضيح». قال الفقير: يمكن توجيه الردّ بأن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدّر على تقدير فلا مانع من أن يكون قوله تعالى: ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ مؤوّلاً بالافتراء، والافتراء مؤوّل بمفترى ونظير ذلك عسى زيد أن يقوم فإن يقوم مؤوّل بالقيام والقيام مؤوّل بالقائم غداً أو الآن كما وضحه ابن هشام في «المغني».

(قوله: أن يسبقها كان) قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله:

فما جمع ليغلب جمع قومي ... مقاومة ولا فرد لفرد

أي فما كان جمع ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما اهـ أشموني. قال الصبان عن الدماميني والشمني: ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعيناً لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جمع متأهلاً لغلب قومي. وفي قول أبي الدرداء: ما أنا مريداً لتركهما اهـ.

(قوله: المنفية بما أو يكون المنفية بـ«لم») قال الأشموني: المراد ما ينفي الماضي وذلك «ما» و«لم» دون «لن» لأنها تختص بالمستقبل وكذلك «لا»، لأن غير المستقبل بها قليل. وأما «لما» فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدلّ على اتصال نفيه بالحال. وأما «إن» فهي بمعنى «ما».

وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، بكسر اللام ونصب تزول في قراءة غير الكسائي أنها «لام الجحود» لكن يبعده ان الفعل بعد «لام الجحود» لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق والذي لا يظهر أنها «لام كي» اهـ بتوضيح.

قال الشيخ خالد في «شرح التوضيح»: وزعم بعضهم: أن هذا الحكم لا يختص بـ«كان»، بل يجوز في سائر أخواتها، نحو: ما أصبح زيد ليفعل.

وزعم بعضهم: أنه يجوز في ظنّ قياساً على كان نحو: ما ظننت زيداً ليفعل. ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي، نحو: ما جاء زيد ليفعل كذا اهـ. قال يّس قال الدنوشري: ظاهر قوله: تقدمه نفي عدم تقييده

نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، و﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النِّسَاء: ١٣٧]، فيعذب ويغفر: منصوبان بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد لام الجحود.

[وَحَتَّى] سواء كانت ....

بـ«ما» وبـ«لم» بل كل أدوات النفي كذلك اهـ.

(**قوله: نحو**: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]) إعرابه «ما»: نافية. كان: فعل ماضٍ ناقص متصرف يرفع الاسم وينصب الخبر. ولفظ الجلالة: اسمه. واللام في ليعذب: لام الجحود. يعذب: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد لام الجحود والتقدير: ما كان الله مريداً لتعذيبهم.

تنبيه: اختلف في الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان، واللام: للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف بعد اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدّروه: ما كان زيد مريداً ليفعل، وإنما ذهبوا إلى أن ذلك، لأن اللام جارة عندهم وما بعدها في تأويل مصدر وصرح ابن مالك بأنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده «أن» مضمرة فهو قول ثالث.

قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصري ولا كوفي ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة. وبه صرح البدر بن مالك لكن قال في شرحه لهذا الموضع من «التسهيل» سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي «لام» اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل اهـ أشموني.

(**قوله: منصوبان بـ«أن» مضمرة وجوباً**) علة وجوب إضمار أن بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل ردّ على من قال كان سيفعل أو سوف يفعل، فاللام في مقابلة السين أو سوف فكما لا تذكر أن الناصبة مع السين أو سوف، كذلك لا تذكر مع اللام.

(**قوله: وحتى**) لا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] الآية. فإن قول الرسول والمؤمنين

بمعنى إلى ....

مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا، فإنه سبحانه وتعالى قصّ علينا ذلك بعدما وقع ولو لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلاً بأحد الاعتبارين امتنع إضمار «أن» وتعين الرفع نحو قولك: سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول لكن إنما يتعين الرفع بثلاثة شروط:

أن يكون الفعل حالاً. وأن يكون مسبباً عما قبله، وأن يكون فضلة أي تمّ الكلام قبله، وإنما وجب الرفع عند إرادة الحال، لأن نصبه يؤدّي إلى تقدير «أن» وهي للاستقبال. والحال ينافي الاستقبال، وإنما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى، لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظاً زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراً لما فات من الاتصال اللفظي فلا يجوز الرفع في قولك: سرت حتى تطلع الشمس لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير، وإنما اشترطت الفضلة لأنك لو رفعت أدخلها في قولك: سيري حتى أدخلها لبقي المبتدأ بلا خبر.

(قوله: بمعنى إلى الخ) ذكر في «المغني» معنى ثالثاً وهو مرادفه إلا الاستثنائية قال: وهذا المعنى ظاهر في قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى، حتى أن تفعل. وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البَقَرَة: ١٠٢]، والظاهر في هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك في قوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

وقوله:

والله لا يذهب شيخي باطلاً ... حتى أبير مالكاً وكاهلاً

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسبباً عنه. وجعل ابن هشام من ذلك الحديث «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه أو ينصّرانه» إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية، ولا كونه يولد

نحو - ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] - أو بمعنى لام التعليل، نحو قولك للكافر: أسلم حتى تدخل الجنة، أي لتدخل فيرجع وتدخل كل منهما منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد حتى.

[وَالجَوَابُ بِالفَاءِ وَالوَاوِ]، يعني الفاء والواو الواقعتين في الجواب وليست الفاء والواو ناصبتين بأنفسهما ....

على الفطرة على اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل اهـ.

(قوله: نحو: حتى يرجع إلينا موسى) أي ورجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل.

(قوله: أسلم حتى تدخل الجنة) والإسلام سبب في دخول الجنة، فهو علة لدخولها.

(قوله: منصوب بـ«أن» مضمرة وجوباً بعد حتى) قال ابن هشام: وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما تقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس اهـ.

تنبيه: أجاز الأخفش الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بالشرط تقول: انتظر حتى إن قسم شيء تأخذ.

(قوله: والجواب بالفاء والواو) ألحق الكوفيون بذلك لفظه ثم في قوله ﷺ: «لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه». وجوّز ابن مالك الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصاً به، بل لو بال في الماء فقط كان داخلاً تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضاً اهـ يّس على الفاكهي.

(قوله: بالفاء) مع فاء السببية أي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب.

(قوله: والواو) أي المعية أعني المفيدة معنى مع، مع العطف وخالف الرضى في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقال: لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن

بل النصب بأن مضمرة وجوباً بعدهما. والمراد من وقوعهما في الجواب وقوعهما في المواضع التسعة المشهورة.

الكلام المتقدم مرشداً من أوّل الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية، فالمضارع بعد في تقدير مبتدإ محذوف الخبر وجوباً فمعنى: قم وأقوم وقيامي ثابت، أي في حال ثبوت قيامي.

وإما بمعنى مع أي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة، أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع انتهى صبان.

فائدة: قال يّس قال بعضهم: إن واو المعية ليست واقعة في جواب شيء وإنما هي واقعة بعد الأمور المذكورة وليس ما بعدها جواباً لما قبلها كما في الفاء اهـ. وعليه فما قاله مؤلفنا، والجواب: بالفاء والواو تسمح في الثاني حيث جعل ما حقه الواقع بعد الأمور المذكورة جواباً لتلك الأمور فليتأمل.

(قوله: بل النصب بأن مضمرة وجوباً بعدهما) قال الدنوشري كون النصب بإضمار أن بعدهما هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالمخالفة، أي مخالفة الثاني للأوّل من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه.

وبعضهم ذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها والفاء وهو مروي عن الجرمي. قال ابن الأنبار: فما هو مشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها لا أصل له فليحذر. وإن كثر ناقلوه وجلّ متلقوه والصحيح هو الأوّل. ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل، لأنها حرف عطف وهل يجوز الفصل بينهما بالشرط نحو: لا تدن من الأسد فوالله تسلم الأشبه نعم اهـ يّس بزيادة.

(قوله: في المواضع التسعة المشهورة) أي المجموعة في قول بعضهم:

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم تمنّ وارج كذاك النفي قد كملا

وقوله: وسل المراد بالسؤال الاستفهام وقد تكفل الشارح أبقاه الله

والأوّل: منها الأمر، نحو: أقبل فأحسن إليك. فأحسن: منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر وإن قلت وأحسن كانت واو المعية فالنصب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة بعد الأمر.

بالسلامة لذكر هذه التسعة كما ترى، وهذا ما قاله الفراء واختاره ابن مالك والأكثر من المتقدمين على أن ما ذكر ثمانية حتى يعبر عنها بالأجوبة الثمانية.

تنبيه: لا يسمع نصب الفعل بعد الواو إلا في أربعة فقاسه النحويون في أربعة. قال أبو حيان كما نقله عنه بعضهم ولا أحفظ نصب الفعل بعد الواو إلا في أربعة وهي: الدعاء والعرض والتحضيض والترجي، فينبغي على ذلك أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع اهـ. فالذي قاسه النحويون على هذا خمسة كما ترى فليتفطن.

(قوله: الأوّل منها الأمر) شرطه أن يكون بصيغة الطلب خلافاً للكسائي، وأن لا يكون بلفظ اسم الفعل خلافاً له أيضاً فقولك: حسبك حديث فينام الناس لا يجوز النصب وإن كان المعنى كف عن الحديث. وكذا قوله: صه فنكرمك، وإن كان المعنى اسكت.

وقيل: يجوز النصب إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل أو معناه كنزال وصه، قال ابن هشام: وما أجدر هذا القول أن يكون صواباً.

تنبيه: إن سقطت الفاء بعد الأمر وكذا كل ما أفاد معنى الطلب وقصد به الجزاء جزم مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعَام: ١٥١]. وقال امرؤ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وإن لم يقصد الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التّوبَة: ١٠٣]، فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وإن كان مسبوقاً بالأمر وهو: خذ لكونه ليس مقصوداً به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهر وإنما أريد: خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة، ولو قصد الجزاء في غير التنزيل.

وقلت: تطهرهم بالجزم لصح أيضاً لصحة المعنى وشرط الجزم بعد النهي صحة تقدير شرط في موضعه مقروناً بلا النافية مع صحة المعنى، تقول: لا تدن

الثاني: النهي، نحو: لا تضرب زيداً فيغضب أو ويغضب، فيغضب: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد النهي.

من الأسد تسلم فإنه لو قيل: لا تدن من الأسد أن لا تدن منه تسلم لصح المعنى بخلاف ما إذا قلت: لا تدن من الأسد يأكلك، فلا يصح الجزم لعدم صحة المعنى إذا قلت: لا تدن من الأسد يأكلك.

قال ابن هشام في شرح القطر ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تمنن تستكثر فهذا ليس بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثراً ومعنى الآية: أن الله تعالى نهى النبي ﷺ عن أن يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوّض من الموهوب له أكثر من الموهوب. فإن قلت: فما تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم.

والثاني: أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنية الوقف.

والثالث: أن يكون سكنه ليناسب رؤوس الآي وهي فأنذر فكبر فطهر فاهجر اهـ.

(قوله: الثاني النهي) مشروط بأن لا ينتقض بإلا قبل الفاء والواو فإن نقض بإلا قبلهما امتنع النصب نحو: لا تضرب إلا عمراً فيغضب فيجب في يغضب الرفع وإن نقض بعدهما لم يمتنع النصب، نحو: لا تضرب زيداً فيغضب عليك أو ويغضب عليك إلا تأديباً فالنصب جائز اهـ شنواني.

تنبيه: يجوز النصب والجزم والرفع في: وتشرب من قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فإن نصبت كان جواباً للنهي فالواو واو المعية والنهي عند الجميع عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، أي لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن.

وإن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما.

والثالث: الدعاء، نحو: رب وفقني فأعمل صالحاً أو أعمل صالحاً. فأعمل: منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الدعاء والفرق بين الدعاء والأمر أن الأمر طلب من الأعلى إلى الأدنى. والدعاء طلب من الأدنى إلى الأعلى.

وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأوّل وإباحة الثاني والمعنى: ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي.

قال في «المغني» قال بدر الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اهـ. قال وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى اهـ.

قال الفقير: هذه الأوجه بحسب الإعراب مع توجيه معناه. أما أصل الكلام فالظاهر عندي النصب لأن أكل السمك مع شرب اللبن ممنوع عند بعض الحكماء.

(قوله: والثالث الدعاء) بشرط أن يكون بفعل أصلي فخرج الدعاء بالاسم نحو: سقيا لك فيرويك الله فلا يجوز النصب والدعاء بلفظ الخبر نحو: رحم الله زيداً فيدخل الجنة كما قاله بعضهم.

فائدة: ذكر المنطقيون أن الطلب على ثلاثة أقسام إن كان من الأعلى إلى الأدنى فيسمى أمراً أو بالعكس فيسمى دعاء أو من المساوي فيسمى التماساً قال في السلم:

أمر مع استعلا وعكسه دعا ... وفي التساوي فالتماس وقعا

فالأولى للشارح كالنحاة ذكر الجواب بعد الالتماس أو الاقتصار على الطلب وجعل ذلك شاملاً للأمر والدعاء والالتماس، ثم الدعاء يستوي فيه طلب الخير أو الشرّ مثال الثاني قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [يونس: ٨٨].

(قوله: والفرق بين الدعاء الخ) قد تقدم الكلام على ذلك فحقيقة الدعاء الأمر ويسمى به تأدّباً مع الله تعالى.

الرابع: الاستفهام، نحو: هل زيد في الدار فأذهب إليه أو أذهب إليه فأذهب منصوب بأن مضمرة بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد الاستفهام.

الخامس: العرض، نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً أو وتصيب خيراً فتصيب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد العرض.

(قوله: الرابع الاستفهام) السين والتاء للطلبية والمعنى طلب الفهم أو طلب المتكلم فهم نفسه.

قال ابن هشام في «شرح الشذور»: شرطه أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو: هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فأكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، والاستفهام بالاسم، نحو: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، يقرأ برفع يضاعف ونصبه.

فإن قلت: فما بال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، قلت لوجهين:

أحدهما: أن الاستفهام هنا معناه الإثبات والمعنى: قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء.

والثاني: أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرّة، ثم دخل الاستفهام صحّ النصب قاله في «شرح الشذور».

(قوله: الخامس العرض) بفتح العين وسكون الراء وهو الطلب بلين ورفق كما سيوضح الشارح.

السادس: التحضيض، نحو: هلا أكرمت زيداً فيشكرك أو يشكرك. فيشكرك: منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد التحضيض. والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض هو الطلب برفق ولين. والتحضيض هو الطلب بحثّ وإزعاج؟

السابع: التمني، نحو: ليت لي مالاً فأحج أو وأحجّ فأحجّ منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد التمني.

الثامن: الترجي، نحو: لعلي أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني فيفهم منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد الترجي.

(قوله: أن العرض هو الطلب برفق) مأخوذ من قولك عرض فلان حاجته على فلان إذا أظهرها عليه وأبرزها عليه فيكون معناه الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المقام اهـ ش اهـ سجاعي على القطر.

(قوله: والتحضيض هو الطلب بحث وإزعاج) يقال: حضه على الأمر حضاً من باب قتل حمله عليه والتحضيض منه لكنه شديد مبالغة ودخوله على المستقبل حث على الفعل وطلب له وعلى الماضي توبيخ على ترك الفعل وحروفه «هلا» و«ألا» بالتشديد و«لولا» و«لوما».

(قوله: السابع التمني) هو حقيقة محبة النفس، أي ميلها إلى حصول الشيء الغير الواجب مستحيلاً كان أو ممكناً غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل أكثر ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قالوا في التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اهـ ح ل اهـ عبادة على الشذور.

(قوله: ليت لي مالاً فأحج) ليت: حرف تمنّ. ولي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدّم وما لا: اسمها مؤخر.

(قوله: الثامن الترجي) الترجي: حقيقة ميل النفس إلى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصولاً مترقباً. ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول الشيء يطلبه. قالوا في الترجي هو: طلب الأمر المحبوب اهـ ح ل اهـ عبادة على الشذور، وهو بكسر الجيم أصلها مضمومة لكنه لما ثقلت الضمة

التاسع: النفي، نحو ما تأتينا فتحدثنا أو تحدثنا. فتحدث: منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو الواقعتين بعد النفي.

قبل الياء نقلت إلى الكسرة لتصح الياء، وكذا نقول في التمني.

(قوله: التاسع النفي) يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلاً مراداً به النفي. فالأول: نحو: لا يقضي عليهم فيموتوا. والثاني: نحو: ليس زيد حاضراً فيكلمك، والثالث: نحو: أنت غير آت فتحدّثنا، والرابع: نحو: قلما تأتينا فتحدّثنا اهـ تصريح.

(قوله: ما تأتينا فتحدّثنا) لك في هذه أربعة أوجه:

أحدها: أن تقدر الفاء لمجرد العطف للفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه فيجب هنا الرفع، لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه، فكأنك قلت: ما تأتينا فما تحدثنا.

الثاني: أن تقدر الفاء لمجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يقدّر مبنياً على مبتدإ محذوف، فيجب الرفع أيضاً لخلوّ الفعل عن الناصب والجازم فتقول: ما تأتينا فتحدّثنا بمعنى فأنت تحدثنا لكونك لم تأتنا وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه.

ويوضح هذا أنك تقول: ما زيد قاسياً فيعطف على عبده، أي فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده. والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لأن الوجه الأوّل يشمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها. وهذا الوجه إنما يختص النفي لما قبل الفاء ولا يشمل ما بعدها لكن هذا في مثال شارحنا غير معقول كيف ينتفي الإتيان ويوجد التحديث بوجه بأن التحديث في الآن، والإتيان أي عدمه في المستقبل.

الثالث: أن تقدر الفاء عاطفة لعطف المصدر المؤول من الفعل بواسطة أن على المتصيد مما قبلها وتقدر النفي منصباً على المعطوف دون المعطوف عليه، فيجب حينئذٍ النصب بـ«أن» مضمرة وجوباً. والتقدير: ما يكون منك إتيان فتحديث منك: أي ما يكون منك إتيان فيعقبه منك تحديث بل يكون منك إتيان ولا يكون منا تحديث.

[وَأَوْ]، يعني أن من النواصب للفعل المضارع أو لكن بأن مضمرة وجوباً بعدها، نحو: لأقتلنّ الكافر أو يسلم، أي إلا أن يسلم. فيسلم: منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا وقد تكون بمعنى إلى نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي، أي: إلى أن تقضيني. فتقضي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى.

الرابع: أن تقدر أيضاً الفاء لعطف المصدر المؤول الذي بعدها على لمصدر المؤول ممّا قبلها، ولكن تقدر النفي منصباً على المعطوف عليه فينتفي المعطوف، لأنه مسبب عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان، فكيف يكون منك تحديث؟ أفاد ذلك ابن هشام في شرح الشذور.

فائدة: إذا قلت: ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيان وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول، فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف، أي فما يظلمنا، ونصبه على ترتيب انتفاء الثاني على انتفاء الأول، أي فكيف يظلمنا؟ وإذا قلت: ما يحكم الله تعالى بحكم، فيجوز فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيداً للأول، أي ما يكون منه حكم يترتب عليه جور اهـ صبان على الأشموني.

(قوله: وأو) أي العاطفة. قال ابن عنقاء هي على بابها لأحد الشيئين أو الأشياء عاطفة لمصدر منسبك من «أن» ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها. ولهذا وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اهـ أهدل.

(قوله: التي بمعنى إلى) الأولى: أن يقول التي يصلح في موضعها إلا إذ عبارته توهم «أن» أو ترادف إلا وليس كذلك بل هي العاطفة كما قدمنا، وأحسن منه قول ابن مالك في «الألفية»:

كذاك بعد أو إذا يصلح في ... موضعها حتى أو إلا أن خفي

لأن لـ«حتى» معنيين كلاهما يصح الأول الغاية كما مثل به الشارح للثاني فيما بعد. والثاني: التعليل مثل «كي» فشمل كلامه نحو: لأرضين الله أو يغفر لي. ولا يناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا، لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا

[وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَة عَشَر]. ....

حصل الغفران وليس كذلك، بل يجب أن تكون هنا للتعليل.

تنبيه: ذهب الكسائي إلى «أن» أو المذكورة ناصبة بنفسها. وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة. والصحيح أن النصب بـ«أن» مضمرة بعدها، لأن «أو» حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدراً مقدّراً على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار «أن» بعدها اهـ أشموني في «شرح الألفية».

(قوله: والجوازم) جمع جازمة أي كلمة جازمة أو جمع جازم، أي لفظ جازم كما تقدم نظيره في النواصب. والجزم في اللغة: القطع. وسميت هذه الكلمات جوازم، لأنها تقطع من الفعل حركة أو حرفاً وإنما عملت الجزم لما فصله السيرافي. فقال: إن أصل الجوازم «إن» وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها، يعني الشرط والجزاء اقتضى القياس تخفيفه. والجزم إسقاط وحمل عليها «لم» لأن كلا منهما ينقل الفعل، فإن تنقله إلى الاستقبال، أي إلى التعيين و«لم» إلى الماضي، وكذلك «لما» أو «لام الأمر» فجزمت لأن أمر «لا» في النهي من حيث كانت ضرة لها، وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناء. وقد أنكر علي ابن الخياط مثله اهـ حفيد.

وأجيب: بأنه لا يضر حمل الإعراب على البناء فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعل. وسكت السيرافي عن بقية أدوات الشرط، لأنها ضمنت معنى «إن» اهـ صبان.

(قوله: ثمانية عشر) قد علمت أنّ الجوازم تسعة عشر بإدخال إذا وسيوضح الشارح فيما هناك. لا يقال إنما قال المصنف ثمانية عشر ولم يقل تسعة عشر، لأنّ إذا غير موجودة في النثر والكلام على ما هو شائع نظماً ونثراً، لأنا نقول لأنّ المصنف ذكر «كيفما» مع أنه غير موجود نظماً ونثراً، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

تنبيه: زعم ابن الشجري أن «لو» قد تجزم فعلاً مضارعاً حملاً على إن

قسم منها يجزم فعلاً واحداً وقسم يجزم فعلين وبدأ بالقسم الأول فقال: **[وَهِيَ: لَمْ]**، نحو: لم يضرب زيد فلم: حرف نفي وجزم وقلب. ويضرب: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وزيد: فاعل وسميت لم: حرف نفي لأنها تنفي الفعل المضارع، وجزم لأنها تجزمه، وقلب لأنها ....

مستدلاً بقول الشاعر:

نامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت ... إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

ورده ابن هشام في شرح «بانت سعاد» قائلاً: إنه لا دليل في البيت لاحتمال أنه سكنه تخفيفاً لتوالي الحركات كقراءة أبي عمرو: وينصركم ويشعركم ويأمركم بإسكان الراء، أو أنه سكن لضرورة الشعر. قال ابن مالك في «الكافية»:

وجوز الجزم بها في الشعر ... ذو حجة ضعفها من يدري

وقلت:

وبعضهم أدخل لو في الجازم ... وضعفه يعرف عند العالم

وقوله في الشعر لو يحزنك قد ... يسكن ضرورة ومثله ورد

(قوله: قسم منها يجزم فعلاً واحداً) وهو ستة: «لم» و«لما» و«ألم» و«ألما» و«لام الطلب» و«لام الطلبية».

(قوله: وقسم يجزم فعلين) الأوّل: فعل الشرط. والثاني: جوابه وجزاؤه كما سيأتي. وهو اثنا عشر بإخراج «إذا»، وثلاثة عشر بإدخالها.

(قوله: وهي لم) قد يرفع المضارع بعدها كقوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

قيل: ضرورة. وقيل: لغة، وقد مرّ. وزعم اللحياني: أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشَّرح: ١]. وقوله:

في أيّ يوميّ من الموت أفر ... أيوم لم يقدر أم يوم قدر

قال في «المغني»: وخرّجا على أن الأصل: نشرحن ويقدرن، ثم حذفت

تقلب معناه وتصيره ماضياً.

[وَلَمّا]: وهي بمعنى لم. حرف نفي وجزم وقلب. نحو: ....

نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها. قال: وفي هذا شذوذان توكيد للنفي بـ«لم» وحذف النون لغير وقف ولا التقاء ساكنين.

وقال أبو الفتح: الأصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة، وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني: ولزم حينئذٍ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة اهـ.

(قوله: تقلب معناه وتصيره ماضياً) مضى لنا في غير ما موطن فلا تغفل.

(قوله: ولما) تشترك مع «لم» في الحرفية. والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم وقلب معنى الفعل للماضي. والجمهور على أن «لما» مركبة من «لم وما» وقيل: بسيطة.

(قوله: وهي بمعنى لم) إلا في خمسة مواضع:

الأوّل: ويجوز أن تقول: إن لم تفعل ولا يجوز أن تقول: إن لما تفعل.

الثاني: أن منفي «لم» يحتمل الاتصال، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مَريَم: ٤]. والانقطاع مثل لم يكن شيئاً مذكوراً ومنفي «لما» مستمر النفي إلى الحال. ولهذا لا يجوز أن تقول لما تكن، ثم كان ويجوز أن تقول لم تكن ثم كان، ويجوز أن يقال: لما يكن وقد يكون.

الثالث: أن منفي «لما» قريب من الحال ولا يشترط ذلك في منفي «لم» تقول: لم يكن زيد في العام الماضي بخلاف «لما».

والرابع: أن منفي «لما» متوقع الحصول كقوله تعالى: ﴿لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [صَ: ٨]، أي سيذوقونه بخلاف منفي «لم» فلا يقال: لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما.

﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [صٓ: ٨]. فيذوقوا: فعل مضارع مجزوم بـ«لما» وعلامة جزمه حذف النون، والواو: فاعل. **[وَأَلَمْ]** هي: لم إلا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشَّرح: ١] - فالهمزة للاستفهام التقريري. ولم: حرف نفي وجزم وقلب. ونشرح: فعل مضارع مجزوم بـ«لم». **[وَأَلَما]** هي: لما إلا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام، نحو: ألما أحسن إليك فالهمزة للاستفهام التقريري. ولما: حرف نفي وجزم وقلب. وأحسن: فعل مضارع مجزوم بـ«لما».

والخامس: جواز حذف مجزوم «لما» والوقف عليها في الاختيار كقوله:

فجئت قبورهم بدأ ولما فناديت القبور فلم يجبنه

(قوله: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [صٓ: ٨]) تقدم أنه متوقع أي وسيذوقونه.

(قوله: وألم) ظاهر كلام الشيخ خالد في شرح المتن أن «ألم» أداة مستقلة إجراء على ظاهر المتن وليس كذلك. ولذا قال شارحنا أبقاه الله بالسلامة إن أصلها «لم» واقترنت بهمزة الاستفهام.

(قوله: فالهمزة للاستفهام التقريري) اعلم أن التقرير الاستفهامي عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على إقراره بما هو معلوم منه، وأن الهمزة تدخل على المنفي فيخرج عن الاستفهام إلى التقرير: أي حمل المخاطب في الإقرار بما بعد النفي، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشَّرح: ١]، فيجاب بـ«بلى» كما في حديث البخاري «بينما أيوب يغتسل عرياناً فخرّ عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في ثوبه فناداه ربه يا أيوب ألم أكن أغنيتك كما ترى. قال: بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بركتك».

وقد تبقى على الاستفهام كقولك: لمن. قال: لم أفعل كذا، ألم تفعله، أي أحق انتفاء فعلك فيجاب بـ«نعم». وقد تجيء لغير ذلك كالإبطاء، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحَديد: ١٦]. والتوبيخ نحوه: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ﴾ [فَاطِر: ٣٧] اهـ من الشنواني.

(قوله: هي لما إلا أنها اقترنت بهمزة الاستفهام) تقدم أن هذا مخالف لما قاله الشيخ خالد في «شرح المتن» وأن قول شارحنا أولى.

[وَلَام الأَمْرِ]، نحو: لينفق ذو سعة فاللام لام الأمر. وينفق: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر. وذو: فاعل مرفوع بالواو، لأنه من الأسماء الخمسة. وسعة: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

[وَالدُّعَاءُ]: لام الدعاء هي لام الأمر إلا أنها من الأدنى إلى الأعلى فتسمى لام الدعاء تأدباً، نحو: ليقض علينا ربك. فاللام: لام الدعاء. ويقض: فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهي الياء، والكسرة قبلها دليل عليها.

[وَلَا فِي النّهي]، نحو: لا تخف. فلا: ناهية. ....

(قوله: ولام الأمر) اعلم أن جزمها فعلى المتكلم المبدوء بالهمز والمبدوء بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل، لأن المتكلم لا يأمر نفسه، نحو قوله ﷺ: «قوموا فلأصل لكم». وقوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [العَنكبوت: ١٢]، وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يُونس: ٥٨]. وقوله ﷺ: «لتأخذوا مصافكم» وقول الشاعر:

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فلتقض حوائج المسلمينا

لإمكان الاستغناء عن هذا الأمر بالصيغة كما هو مبين في علم التصريف.

(قوله: نحو لينفق) هذا مثال للأمر وقد تستعمل للتهديد، نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] كما مرّ.

(قوله: لام الدعاء هي لام الأمر) قد قدّمنا ذلك فلا تغفل.

(قوله: والكسرة قبلها دليل عليها) أي لأن الياء تقتضي كسر ما قبلها ونظيره الواو تقتضي ضم ما قبلها والألف تقتضي فتح ما قبلها. وذلك لأنك لو لم تكسر الضاد لم يعلم أن أصله يائي أو غيره.

(قوله: ولا في النهي) لم يضف «لا» كما أضاف اللام، لأن لا علم لنفسها فلا تقبل الإضافة بخلاف اللام، فإنها نكرة قابلة للإضافة.

تنبيه: إذا أسندت إلى الاسم مراداً منه لفظه، وكان لفظه مبنياً جاز لك ان

وتخف: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية. **[وَالدُّعَاءُ]** لا الدعائية هي: لا الناهية إلا أنها من الأدنى إلى الأعلى، نحو: ربنا لا تؤاخذنا فتؤاخذ: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الدعائية. إلى هنا انتهى الكلام على ما يجزم فعلاً واحداً.

تعربه إعراباً ظاهراً بحسب العوامل كأن تقول ضرب: فعل ماضٍ بالرفع والتنوين. ومن: حرف جرّ بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفاً على حرف جرّ وإذا كان ثاني الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لو لوّ. وفي في: حرف جرّ فيّ وفي ما ماء بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر، فيكون إعرابه مقدراً منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد إذا كان لفظه حرفاً أن يبنى للشبه اللفظي بالحرف قاله الصبان.

قال الفقير: إذا كان لفظه حرفاً واحداً إذا أسندت إليه عبرت باسمه فتقول في مثل: ضربت التاء المضمومة فاعل مثلاً قال البرناوي:

وعيب في الإعراب أن تقول في نحو تحصنت بلطفك الخفي
ت فاعل وأن تقول حرف جرّ أو جملة أو مبتدأ بلا خبر

(قوله: وتخف فعل مضارع مجزوم) أصله تخوف قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: تخاف. ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار: تخف. واعلم أن جزم «لا» في النهي فعلى المتكلم نادر كقوله:

لا أعرفن ربربا حوراً مدامعها مردفات على أعقاب أكوار

والربرب: القطيع من البقر الوحشية والحور بالضم شدة البياض للعين في شدة سوادها ومدامعها، أي عيونها. والأكوار: الرحال بأدواتها، وكقوله:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد أبدا لها ما دام فيها الجراضم

الجرضم: بالضم. الأكول: الواسع البطن. وعنى به معاوية رضي الله عنه هذا إذا كان الفعل مسنداً إلى الفاعل. وأما إلى النائب فكثير تقول: لا أخرج ولا نخرج.

(قوله: لا الدعائية هي لا الناهية) قال الزرقاني قال في «المغني» إنّ لا

ثم أخذ يتكلم على ما يجزم فعلين فقال:

يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا. قال الدماميني: إنما احتاج إلى قوله غير مستعل مع أنه قد فرض أنّ المخاطب نظير المتكلم، لأن الاستعلاء لا يستلزم العلوّ، فيجوز أن يتحقق من النظير، بل من الأدنى أيضاً اهـ ومقتضى هذا أن الطلب من المستعلي نهى لا التماس، فلا تكفي المساواة في نفس الأمر في كونه التماساً اهـ يّس على التوضيح.

(قوله: ثم أخذ يتكلم) عطف على متوهم أي ذكر ما مرّ ثم أخذ وأخذ من أفعال الشروع يرفع الاسم وينصب الخبر، وخبره مضارع مجرد من «أن» وجوباً. قال ابن مالك:

ومثل كاد في الأصم كربا وترك أن مع ذي الشروع وجبا
كانشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق

(قوله: على ما يجزم فعلين) الأول: فعل الشرط.

والثاني: جوابه وجزاؤه. قال أبو حيان: التسمية بالجواب والجزاء مجاز، فإن الجزاء الثواب أو العقاب على فعل. والجواب: ما وقع في مقابله كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثاني في ترتبه على الأول الجزاء، والجواب سمي جزاء وجوباً اهـ ملخصاً.

قال: سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة أما باعتبار الاصطلاح، فهي ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية اهـ صبان.

تنبيه: إن هذه الأحرف التي تجزم فعلين في لحاق «ما» على ثلاثة أضرب:

ضرب لايجزم إلا مقترناً بها، وهو حيث وإذ وكيف. وأجاز بعضهم الجزم بالأولين بدون «ما».

وضرب لا يلحقه «ما» وهو «من» و«مهما» و«أنى» و«ما». وأجازه الكوفيون في «من» و«أنى» وفي «مهما» كما سنبين إن شاء الله تعالى في محلها.

وضرب يجوز فيه الأمران وهو «أن» و«أي» و«متى» و«أين» و«أيان»،

[وَإِنْ]: وهي حرف يجزم فعلين. الأول: فعل الشرط.

والثاني: جوابه وجزاؤه، نحو: إن يقم زيد يقم عمرو فيقم الأول: مجزوم بـ«إن» على انه فعل الشرط.

والثاني: مجزوم بها أيضاً على أنه جوابه وجزاؤه.

ولبعضهم نظماً كما في السجاعي:

قد لزمت ما حيثما وإذ ما ... وامتنعت في من وما ومهما
كذاك في أنى وباقيها أتى ... وجهان إثبات وحذف ثبتا

(قوله: وإن) بكسر الهمزة هي ترد لأربعة أقسام نظمت ذلك فقلت:

وإن على أربعة أقسام ... وهذه تختص بالأحكام
شرطية وهي التي تؤصل ... كذاك تخفيف التي تثقل
وزيد في ما إن يقوم أحمد ... والنفي قد أتى وربى أحمد

وأشرت بقولي: وهي التي تؤصل إلى أنها أم الباب بالنسبة إلى الأدوات.

(قوله: يجزم فعلين) سواء كانا مضارعين، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفَال: ١٩] أو ماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسرَاء: ٨]، أو ماضياً فمضارعاً نحو: إن كان زيد قائماً أقم وعكسه وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر. وذهب الفراء ومن تبعه إلى جوازه في الاختيار ومنه: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ۝٤﴾ [الشُّعَرَاء: ٤]، لأن تابع الجواب جواب فإذا تسلطت على المضارع جزم لفظه، أو الماضي فمحله فهذا مراد قول بعضهم قد يجزم فعلاً وجملة.

(قوله: فيقم الأول مجزوم بإن) قيل: الأدوات لم تعمل إلا في الشرط، والشرط وحده عمل في الجواب أو هو مع الأدوات لضعفها وحدها، وقيل: الشرط والجواب تجازما ونظمت ذلك فقلت:

وأدوات الجزم للفعلين ... هي التي تعمل جزم ذين
وقيل جزم الشرط بالأداة ... جزم الجزا بالشرط أو مع هاتي

[وَمَا]: نحو: ما تفعل أفعل. فما: اسم شرط جازم تجزم فعلين: الأول: فعل الشرط والثاني: جوابه وجزاؤه فتفعل الأول مجزوم بها على انه فعل الشرط، والثاني أيضاً مجزوم بها على انه جوابه وجزاؤه.

[وَمَنْ]: نحو: من يقم أقم معه. فمن: اسم شرط جازم تجزم فعلين فيقم الأول مجزوم بها على أنه فعل الشرط. والثاني أيضاً: مجزوم بها على أنه جوابه وجزاؤه.

[وَمَهْمَا]، نحو: مهما تفعل أفعل ....

بسبب الضعف فيستعن بما ... تجزمه قيل هما تجازما

(قوله: وما) وهي نوعان: زمانية أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. قاله في «المغني».

وغير زمانية: وهو ما مثله الشارح.

(قوله: ما اسم شرط جازم) وهو مفعول مقدم لتفعل الذي هو فعل الشرط، أي أيّ شيء تفعل بالنصب أفعل، فما مبني على السكون في محل نصب.

(قوله: ومن) وهو موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط.

(قوله: فمن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل: جملة الجواب. وقيل: هما ولا يرد على الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب، لأنّ توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولك: من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: كل من الناس يقوم اهـ من بعض «حواشي» الشيخ خالد كالشنواني.

(قوله: ومهما) المختار أنها بسيطة إذ لا يقوم على التركيب دليل. وقيل: مركبة وعلى هذا فقال بعضهم أصلها: «ماما» الأولى: شرطية. والثانية: زائدة. فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء وإنما ساغ ذلك لوجود مثله في ماء أصله موه بدليل مياه. هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها: مه بمعنى

فمهما: اسم شرط جازم، وتفعل الأول: مجزوم بها على أنه فعل الشرط. والثاني كذلك على انه جوابه وجزاؤه.

[وَإِذْمَا] هي: حرف مثل إن، نحو: إذ ما يقم زيد يقم عمرو وإعرابه كإعراب مثال: إن. وقد تقدم.

[وَأَي]: نحو: أيا تضرب أضرب. ....

اكفف زيدت عليها «ما» فحدث بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب وهو الشرطية، وأجازه سيبويه، قال الصبان قال الدماميني لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها «ما ما» أن يكتبها بالألف فانظره.

(قوله: فمهما اسم شرط) قاله الجمهور بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. وزعم السهيلي وابن يسعون: أنها حرف وعلى القول الأول فـ«مهما» مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. وتفعل: فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط وهو وفاعله في محل رفع خبر المبتدإ والعائد محذوف تقديره «مهما» تفعله.

(قوله: وإذ ما) وهي للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.

(قوله: هي حرف مثل إن) هذا ما ذهب إليه سيبويه بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت: إذا ما تقم أقم معناه: إن تقم أقم. وقال المبرد وابن السراج والفارسي: إنها ظرف زمان، وأن المعنى في المثال: متى تقم أقم. واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسماً، والأصل: عدم التغيير. وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة.

واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع، فإنه موضوع لأحد الزمانين الحال والاستقبال وإذا دخل عليه «لم» انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاتها على أصلها اهـ تصريح.

(قوله: وأي) هو موضوع لشيء يكون من جنس ما يضاف إليه فهو في قولك: أيهم يقم أقم لمن يعقل. وفي قولك: أي الدوابّ تركب أركب لما لا

فأيا: اسم شرط جازم وما بعده مجزوم به على أنه شرطه وجوابه وجزاؤه.

[وَمَتَى]: نحو: متى تأكل آكل. فمتى: اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه.

[وَأَيَّانَ]: نحو: أيان ما تعدل أعدل. فأيان: اسم شرط جازم، وما: زائدة وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه.

[وَأَيْنَ]: نحو: أينما تنزل أنزل. فأين: اسم شرط جازم وما: زائدة. وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه.

يعقل. وفي قولك: أي يوم تصم أصم للزمان. وفي قولك: في أي موضع تجلس أجلس للمكان.

(قوله: فأيا اسم شرط جازم) وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، لأنه مفعول مقدم لتضرب.

(قوله: ومتى) هو موضوع للزمان ثم ضمن معنى الشرط.

(قوله: فمتى اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية الزمانية.

(قوله: وأيان) بفتح الهمزة وكسرها لغة سليم. وقرئ بها شاذاً وهي لا تختص بالزمان المستقبل، وهو صريح تمثيل السكاكي والقزويني بـ«أيان» جئت والذي في «التسهيل» وكلام ابن حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢١]، فلا يقال: أيان خرجت قاله الدماميني اهـ صبان.

(قوله: فأيان اسم شرط جازم) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية.

(قوله: وأين) هو اسم موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط.

(قوله: فأين اسم شرط جازم) مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية والعامل فيه تنزل.

(قوله: وما: زائدة) على سبيل الجواز قال الأهدل قال أبو البقاء: دخول

[وَأَنَّى]: نحو: أنّى تستقم تربح. فأنّى: اسم شرط جازم وما بعده شرط وجوابه وجزاؤه.

[وَحَيْثُمَا]: نحو: حيثما تستقم يقدر لك اللّه نجاحاً، فحيثما: اسم شرط جازم وتستقم: فعل الشرط ويقدر جوابه.

«ما» على «أين» يقوّي معناها في الشرط ويجوز حذفها اهـ.

(قوله: وأنى) وهو اسم موضوع للمكان، ثم ضمن معنى الشرط كـ«أين» وقيل: للزمان كـ «متى»، وقيل: للحال كـ: كيف. وقيل للثلاثة، وقد جوزت في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا﴾ [البَقَـرَة: ٢٢٣]، أي من أين شئتم، أو في أي وقت شئتم أو كيف شئتم إذا كان المأتي واحداً وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر اهـ أهدل في شرح المتممة).

(قوله: فأنى اسم شرط جازم) مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية.

(قوله: وحيثما) إنما وجبت زيادة ما فيها لتكفها عن الإضافة فيتأتى الجزم بها وإنما لم يجتمع الإضافة والجزم، لأن المضاف إليه حالّ محل الاسم، فهو واجب الجر فكيف يجزم، وهي اسم موضوع للدلالة على المكان وتضمن معنى الشرط إذا اتصلت به «ما». وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان. قال الشاعر:

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ـه نجاحاً في غابر الأزمان

قال في «المغني»: وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان اهـ خلافاً لظاهر عبارة الشيخ خالد في التصريح فراجعه إن شئت.

(قوله: حيثما تستقم) هو من بحر الخفيف وتقطيعه فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن، ولم يعرف قائله. والاستقامة: الاعتدال والنجاح الظفر بحاجة (الإعراب) لفظ الجلالة: فاعل ليقدر. ونجاحاً: مفعول به في حرف جر. غابر: مجرور بـ«في» مضاف. والأزمان: مضاف إليه.

[وَكَيْفَمَا]: الجزم بها قاله الكوفيون ومنعه البصريون مثاله: كيفما تجلس أجلس. فكيفما: اسم شرط جازم وما بعده شرطه وجوابه وجزاؤه.

[وَإِذَا فِي الشّعْرِ خَاصّة]: هذا زائد على الثمانية عشر وسمع الجزم بإذا في الشعر لا في النثر ومما سمع قول الشاعر:

وإذا تصبك خصاصة فتحمل

فتصب: فعل الشرط، وجملة تحمل جوابه. فالفاء: رابطة للجواب وتحمل: فعل أمر مبني على سكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل ....

والمعنى في أي زمن تعدل ولا تعوج تظفر بحاجتك في باقي الأيام. والاستقامة: هو أمر شيب النبي ﷺ. وفي الحديث: «شيبتني هود».

(قوله: وكيفما) هي موضوع لتعميم الأحوال.

(قوله: الجزم بها قاله الكوفيون) وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ.

(قوله: ومنعه البصريون) قال بعضهم: ولم نقف لها على شاهد في كلام العرب يستدل به على الجزم بها. ومذهب البصريين: أنها يجازى بها معنى لا عملاً. وأما تعليلهم بقولهم لوجوب موافقة شرطها لجوابها إنما يتأتى ذلك في قولك: كيفما تصنع أصنع. وقد توجد المخالفة كما في قوله تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي كيف يشاء ينفق ومعلوم أن الإنفاق غير المشيئة وليت شعري ما حملهم على ذلك.

(قوله: وإذا في الشعر خاصة هذا زائد على الثمانية عشر) قدمناه في أول المبحث.

(قوله: في الشعر خاصة) أي فإنه لا يجزم بها إلا في الشعر خاصة فلا يوجد لا في قليل من الكلام ولا في كثير خلافاً لبعضهم حيث جوز ذلك في النثر على قلة. قال ابن مالك في «الكافية»:

وشاع جزم بإلى حملاً على ... متى وذا في الشعر لن يستعملا

(قوله: وإذا تصبك خصاصة فتحمل) بالحاء المهملة. وفي رواية بالجيم

بحركة الرويّ. واللّه سبحانه وتعالى أعلم.

وصدره:

استغن ما أغناك ربك بالغنى

قائله عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة إسلامي، وهو من بحر الكامل وتفاعيله: متفاعلن متفاعلن متفاعلن مرتين. والخصاصة: الحاجة والشدة والتحمل تكلف المشقة والتجمل إظهار الجمال بالتعفف.

(الإعراب): استغن: فعل أمر. وما: مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدراً. أغناك ربك: فعل ومفعول وفاعل. بالغنى: جار ومجرور متعلق بـ«أغناك» أو بـ«استغن»، وهو عندي أولى وإذا اسم شرط جازم تجزم فعلين: الأول فعل الشرط والثاني: جوابه وجزاؤه، ومحله نصب على الظرفية الزمانية هنا وباقي الإعراب في الشرح.

(**قوله: بحركة الروي**) سمي روياً لأنه مأخوذ من الروية، وهي الفكرة لأن الشاعر يتفكر فيه، فهو فعيل بمعنى مفعول أو مأخوذ من الرواء بالكسر والمد، وهو الحبل الذي يضم به شيء إلى شيء، لأنه يضم أجزاء البيت ويصل بعضها ببعض، فهو فعيل بمعنى فاعل، وهو عند العروضيين حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه. فيقال: قصيدة لامية أو دالية أو ميمية وهكذا.

تتمة: أسماء الشرط ما كان منها ظرفاً مطلقاً سواء كانت زمانية كأيّ في أي يوم تصم أصم، أو مكانية كـ: هي في أي مكان تجلس أجلس فمحله نصب على الظرف بفعل الشرط كما ذكرنا أولاً في مواضع. قال الأهدل: إلا إذا فإن العامل فيها جوابها على قول الأكثر وعند المحققين العامل فيها شرطها اهـ وما أريد به الحدث كـ: مهما في قولك: مهما تجلس فيه أجلس أيّ أي جلوس فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضاً، ونحو: من يقم أقم مرفوع على أنه مبتدأ خبره فعل الشرط أو مع جوابه على ما قدمنا، ونحو: أياً تضرب أضرب مفعول به، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ

[المَرْفُوعَات سَبْعَة ....

باب مرفوعات الأسماء

معنى الباب والأسماء مرّ في صدر الكتاب، ثم إضافة مرفوعات إلى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف، أي الأسماء المرفوعة، أو من الإضافة البيانية أي المرفوعات التي هي الأسماء، لكن الأولى أن تكون بمعنى من أي المرفوعات من الأسماء. وقد صرحت في بعض العبارات.

والمرفوعات: جمع مرفوع لا مرفوعة، لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كـ: الصافنات للذكور من الخيل والأيام الخاليات والجبال الراسيات، ويصح أن يكون جمعاً لمرفوعه أيضاً، أي كلمة مرفوعة ولا ينافيه قوله بعد سبعة بالتأنيث لما قدمنا عند قول المؤلف إحدى الزوائد الأربع، فلتراجع ثمة.

وخرج بقيد الأسماء المرفوعات من الأفعال فإنها تقدمت في قوله هناك، وهو مرفوع أبداً وقدم الأفعال لأنها عامله في الأسماء والأسماء ليس لها دخل في عمل الأفعال غالباً ورتبه العامل مقدمة على رتبة المعمول. وتخرج أيضاً المنصوبات والمجرورات من الأسماء.

(قوله: المرفوعات سبعة) لا يخفى أن المرفوعات أكثر من سبعة إذا بقي منها اسم أفعال المقاربة، نحو: كاد زيد يقوم واسم «ما» و«لا» و«لات» و«إن» المشبهات بـ«ليس» وخبر «لا» التي لنفي الجنس، وبعضهم أجاب بأنها داخلة في أخوات كان، وإنّ المراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدإ ورفع الخبر بأخوات إنّ نظائرها في نصب المبتدإ ورفع الخبر. ومعلوم أن غير «لا» التي لنفي الجنس داخلة في كان وأخواتها و«لا» التي لنفي الجنس داخلة في «إن» وأخواتها. وأجاب الشنواني: أنه لا يرد بقوله: سبعة. حقيقة الحصر بل المراد التسهيل على المبتدي بمنعه عن التوجه لغيرها الواقع في المشقة الناشئة عن الإشارة بالغير بالتعبير بما يشعر لعدم الحصر فيها. والجواب الأول: هو أولى

وَهِي الفَاعِل]، نحو: جاء زيد والفتى والقاضي وغلامي.
[وَالمَفْعُول الَّذِي لَمْ يُسَمّ فَاعِلُه]، نحو: ضرب زيد ويضرب عمرو.

ولنا جواب ثالث وهو عدمية خروج ما ذكر بقوله: المبتدأ والخبر وأريد به الأصلية، فإن اسم غير «لا» أصله مبتدأ وخبر «لا» أصله: خبر فليتأمل.

(قوله: وهي الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، ولأن عامله لفظي كما سيأتي مبسوطاً في باب الفاعل.

قال الرازي: والسبب في كون الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً كون الفاعل واحداً والمفعول أشياء كثيرة، لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين وإلى ثلاثة، ثم يتعدى أيضاً إلى المفعول من أجله وإلى الظرفين وإلى الحال. فلما كثرت المفاعيل اختير له أخف الحركات وهو النصب. ولما قال الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال اهـ.

(قوله: نحو جاء زيد الخ) مثل بأربعة أمثال إشارة إلى أن الفاعل إما مرفوع بالضمة الظاهرة، أو المقدّرة فالأول لفظ زيد والثاني: للتعذر أو للثقل. أو للمناسبة فالأول: لفظ الفتى، والثاني: لفظ القاضي، والثالث: لفظ غلامي. فالفتى والقاضي وغلامي كلها فاعل، لأنه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل أيضاً.

(قوله: الذي لم يسم فاعله) أي لم يذكر فاعله الاصطلاحي بأن ترك ولم يقصد. وقولنا الفاعل الاصطلاحي لا يرد نحو أنبت الربيع البقل، ونحو:

أشاب الصغير وأفنى الكبـ ... ـير كرّ الغداة ومرّ العشي

فإن كلا من البقل وإشابة الصغير وإفناء الكبير اسم حذف فاعله الحقيقي وهو الله تعالى، وليس مما دخل تحت ما نحن فيه وإضافة فاعل إلى ضمير المفعول لأدنى ملابسة: أي لكون الفاعل فاعلاً بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول، فلا يقال: كيف يضاف إلى ضمير المفعول مع أنه إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فتفطن.

(قوله: نحو ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء. وقوله: ويضرب عمرو

[**وَالمُبْتَدَأُ وَخَبَرُه**]، نحو: زيد والفتى والقاضي وغلامي قائمون.

[**وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا**]، نحو: كان زيد قائماً.

[**وَخَبَرُ إِنّ وَاَخَوَاتها**]، نحو: إن زيد قائما.

[**وَالتّابِعُ لِلمَرْفُوعِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاء: النَّعْتُ**]، نحو: جاء زيد الفاضل. [**وَالعَطْفُ**]، نحو: جاء زيد وعمرو. [**وَالتَّوْكِيدُ**]، نحو: جاء زيد نفسه. [**وَالبَدَلُ**]، نحو: جاء زيد أخوك وهذه كلها مذكورة هنا إجمالاً على سبيل التعداد وسيذكر كلّ واحد منها في باب مفصلة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بضم الياء وفتح الراء.

(**قوله: والمبتدأ**) أي ولو مجروراً بحرف الجر الزائد كما في بحسبك درهم.

(**قوله: قائمون**) الواو عائدة للجماعة لا للجمع كما علمت.

(**قوله: وأخواتها**) أي نظائرها كما سيأتي.

(**قوله: والتابع للمرفوع**) أي ولو محلاً كما في كفى بالله العليم شهيداً برفع العليم، لأنه نعت للمرفوع محلاً.

(**قوله: وهو**) أي مطلق التابع لا بقيد كونه مرفوعاً والحقيقة أنه خمسة. والخامس عطف البيان ولعله إنما تركه لاستغنائه بالبدل إذ ما يصح أن يكون بدلاً صح كونه عطف بيان إلا في لفظة قليلة. قال ابن مالك:

وصالحاً لبدلية يرى ... في غير نحو يا غلام يعمرا

ونحو بشر تابع البكريّ ... وليس أن يبدل بالمرضيّ

(**قوله: والعطف**) أي النسق إذ هو المراد في كلام مؤلفنا.

(**قوله: على سبيل التعداد**) بفتح التاء. قال الصبان ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المحقق جيء به كذلك للتكثير، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[بَابُ الفَاعِلِ]

[الفَاعِلُ هُوَ الاسمُ ....

باب الفاعل

قال الرازي قال الخليل: الأصل في الرفع الفاعل والبواقي مشبهة به. وقال سيبويه: الأصل هوالمبتدأ والبواقي مشبهة به.

وقال الأخفش: كل واحد منهما أصل برأسه. واحتج الخليل بأنّ جعل الرفع إعراباً للفاعل أولى من جعله إعراباً للمبتدإ. والأولوية تقتضي الأوليّة، بيان الأوّل أنك إذا قلت: ضرب زيد بكراً بإسكان المهملتين لم يعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو.

أما إذا قلت: زيد قائم بإسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشدّ، فوجب أن يكون الأصل هو. وبيان الثاني: أن الرفعية حالة مشتركة بين المبتدإ والخبر فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه مبتدأ ولا على خصوص كونه خبراً. أما لا شك انه في الفاعل يدل على خصوص كونه فاعلاً فثبت أن الرفع حق الفاعل إلا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسنداً إليه جعل مرفوعاً رعاية لحق هذه المشابهة.

وحجة سيبويه أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدّمة على الجملة الفعلية فإعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدماً على إعراب الجملة الفعلية. والجواب: أن الفعل أصل في الإسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدّمة وحينئذٍ يصير هذا الكلام دليلاً للخليل اهـ.

(قوله: الفاعل) أي اصطلاحاً. وأما لغة فهو من أوجد الفعل سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر اهـ فاكهي على المتممة وما أراه لغيره وهو إشارة إلى أن زيد من قولك زيد قائم فاعل، لأنه الذي أوجد القيام وقائم زيد مثله.

(قوله: هو الاسم) أي الصريح أو المؤوّل لوجود سابك ولو تقديراً وهو هنا «أن» المفتوحة المشدّدة و«أن» الناصبة للفعل وما نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا

المَرْفُوعُ ....

﴿أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحَديد: ١٦]. وقول الشاعر:

يسرّ المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهنّ له ذهاباً

أي ذهابها وإنما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو: وما راعني إلا يسير، أي إلا أن يسير: أي سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك. واستثنى بعضهم باب التسوية نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٦] خلافاً للكوفيين.

قال بعضهم: لا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أوّلوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميراً مستتراً راجعاً إلى المصدر المفهوم منه. والتقدير: ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحاً به في قوله:

بدا لي من تلك القلوص بداء

ومثله قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، أي جواب كيف فعلنا وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السَّجدَة: ٢٦]، أي كثرة إهلاكنا والكوفيون استدلوا بتلك الآيات فجوّزوا نحو: يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد.

(قوله: المرفوع) قال الشيخ خالد في شرح المتن إن هذا التعريف رسم بخواص الفاعل وهو مبني على ما قاله بعض أن الأمور الاصطلاحية لا يمكن الوقوف على ذاتياتها جزماً فجميع تعاريفها رسوم لجواز ان لها ذاتيات غيرها بينهما لزوم مساوٍ لا أعم ولا أخص.

قال الفخر الرازي في نظير هذا المقال وهو عن التحقيق بمعزل إذ هي أمور اعتبارية يلاحظها الواضع ويضع الألفاظ بإزائها ولا ماهية لها عند الوضع إلا هذه الأمور فالتعريف بها حدّ على أن عدم الجزم بأن هذه الأمور ذاتيات لا يوجب الجزم بأن التعريف رسم كما هو ظاهر نقله عنه قاضي القضاة مولانا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على إيساغوجي في آخر الكليات الخمس. ولقد

المَذْكُور قَبْلَهُ فِعْلُهُ، ....

كان يخطر ببالي ولله الحمد اهـ أمير على الأزهرية، ووجه كون ما ذكره المصنف رسماً أن الرفع خاصة لكن لا على الإطلاق، بل بقيد كون الرفع بالفعل المذكور قبله إذ لو كان الرفع المطلق خاصة للفاعل لمجه لسان صحيح الفهم فضلاً عن لسان عليله إذ يتحقق في النائب والمبتدإ والخبر.

فلذا كان هذا الرسم تاماً لا ناقصاً والتام ما ذكر فيه جنس وهو هنا الاسم وخاصة، وهو قوله المرفوع إلى آخر ما ذكره. وقد علمت ردّه مما مر.

(قوله أيضاً: المرفوع) أي لفظاً نحو: قال الله ، أو تقديراً للتعذر نحو: جاء الفتى. أو للثقل نحو: جاء القاضي. وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو: ولولا دفع الله الناس أو اسمه نحو: «من قبلة الرجل امرأته الوضوء» أو بمن الزائدة نحو: ما جاءنا من بشير، أي ما جاءنا بشير أو الباء الزائدة، نحو: كفى بالله شهيداً، أي كفى الله. وفي هذا قلت نظماً:

وقد يجر لفظه نحو كفى ... بالموت واعظاً ونكرى من نفى

وأبهم المصنف رافع الفاعل ليكون كلامه جارياً على القولين في رافعه والصحيح عند سيبويه أن رافعه ما أسند إليه من فعل أو شبهه. وقال خلف الأحمر إن رافعه هو الإسناد، ووجهه بعضهم بأن العامل هو ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب وهو الفاعلية وتوجيه مذهب سيبويه قد قدّمناه في باب الإعراب عن الرضى.

تنبيه: قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول به إذا أمن اللبس وسمع من كلامهم: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، وهو مسموع لا يقاس عليه. قال ابن مالك في «الكافية»:

ورفع مفعول به لا يلتبس ... مع نصب فاعل رووا فلا تقس

(قوله: المذكور قبله فعله) هذا الكلام يلوّح بل يصرح إلى وجوب تقديم الفعل على الفاعل، وهو كذلك. قال الرازي: لأن الفعل إثباتاً كان أو نفياً يقتضي أمراً مّا

....

يكون هو مسنداً إليه، فحصول ماهية الفعل في الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل إليه والمنتقل إليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه. فلما وجب كون الفعل مقدماً على الفاعل في الذهن وجب تقدّمه عليه في الذكر. فإن قالوا: لا نجد فرقاً في العقل بين قولنا: ضرب زيد. وبين قولنا: زيد ضرب.

قلنا: الفرق ظاهر لأنا إذا قلنا زيد لم يلزم من وقوف الذهن على معنى اللفظ أن يحكم بإسناد معنى آخر. أما إذا فهمنا معنى لفظ: ضرب لزم منه حكم الذهن بإسناد هذا المفهوم إلى شيء مّا إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا: زيد ضرب فقدحكم الذهن بإسناد مفهوم ضرب إلى شيء ثم يحكم الذهن بأن ذلك الشيء هو زيد الذي تقدّم ذكره، فحينئذٍ قد أخبر عن زيد بأنه هو ذلك الشيء الذي أسند الذهن مفهوم ضرب إليه، وحينئذٍ يصير قولنا: زيد مخبراً عنه. وقولنا: ضرب جملة من فعل وفاعل وقعت خبراً عن ذلك المبتدإ اهـ.

تنبيه: حكى ابن هشام: أن الكوفيين أجازوا قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النِّسَاء: ١٧٦] أن يكون امرؤ فاعلاً لـ«هلك»، وإن كان متقدماً عليه وذلك لأنهم أجازوا تقديم الفاعل على الفعل.

فقيل: ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين. قلت: فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي البصريين الزيدان قاما، والزيدون قاموا. وعلى رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام.

(قوله: فعله) أي أو شبهه كاسم الفاعل، نحو: أقائم الزيدان والصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: زيد حسن وجهه بالرفع. وأمثلة المبالغة نحو: أضرّاب زيد. والمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد عمراً بتنوين ضرب ورفع زيد واسم المصدر نحو: عجبت من عطاء الدنانير زيد، واسم الفعل نحو: هيهات العقيق والظرف نحو: زيد عندك غلاماه، والجار والمجرور نحو: زيد في الدار غلاماه. وأفعل التفضيل نحو: مررت بالأفضل أبوه واسم موضوع موضع الفعل، نحو: إياك أنت وزيدان تخرجا فأنت توكيد للضمير المستتر في

نَحْوَ: قَامَ زَيْدُ وَيَقُومُ عَمرُو وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْن ظَاهِرٍ] وهو ما دل على مسماه بلا قيد كـ«زيد» ورجل. **[وَمُضْمَرُ]** وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب كأنا وأنت وهو. **[فَالظَّاهِرُ،** ....

إيا ليصح عطف وزيداً عليه، ولبعضهم في هذا نظماً على سبيل اللغز:

أبن لي ما ضمير ذو ضمير ... له رفع به وله استتار

وقد عدّوه فاعله وقالوا ... له التوكيد صار له اعتبار

قلت: مجيباً لغرابة هذا اللغز:

أجبت وذاك في إياك أنتا ... وزيداً إذ بعطف قد يصار

على ما كان مستتراً بأيا ... فبالتوكيد صار له اعتبار

(قوله: نحو قام زيد الخ) مثل بمثالين الأول لما يرفعه الماضي. والثاني: لما يرفعه المضارع.

(قوله: وهو) أي الفاعل على قسمين.

(قوله: بلا قيد) أي بلا قيد التكلم ولا الخطاب ولا الغيبة.

(قوله: ما دل على متكلم) الأولى: ليكون جارياً على نسق ما قبله ما دل على مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة، وعدل عن ذلك تفنناً.

(قوله: فالظاهر) يرفعه ما مرّ ولا يرفعه فعل أو اسم الفعل بمعنى الأمر.

تنبيه: أوجب الإمام السكاكي أن يكون رجل في قولك: رجل جاءني بدلاً من الضمير المستتر. وقال: لأنه لو جعل فاعلاً، ثم قدّم وجعل مبتدأ منكراً بغير مسوغ فأحوجه إلى ذلك التكلف، لأن من شرط التخصيص عنده أن يكون الاسم المتقدّم بحيث لو أخر صار فاعلاً معنى لا لفظاً، ورده القزويني بأن في ذلك مكابرة.

وأجاب الإمام الفناري: بأنه ليس المراد أن المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل إن رجل عرف، مقدر بـ: عرف رجل على أن يكون بدلاً حتى إن رجلان عرفا يكون مقدراً بـ: عرف رجلان، فهو دائماً في التقدير دون التحقيق.

نَحْوَ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدُ] فقام: فعل ماضٍ مبني على فتح ظاهر في آخره وزيد: فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة. **[وَيَقُومُ زَيْدُ]** فيقوم: فعل مضارع مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم وزيد: فاعل مرفوع بالضمة. **[وَقَامَ الزّيْدَان]** فقام: فعل ماضٍ. والزيدان: فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، لأنه مثنى ....

(قوله: نحو قولك: قام زيد) مثل المصنف بعشرة أنواع وهذا النوع هو المفرد المذكر.

(قوله: وقام الزيدان) هذا نوع ثانٍ وهو المثنى المذكر أشار به إلى أنه يجب تجريد الفعل وإن أسند إلى المثنى أو المجموع. قال ابن مالك:

وجرد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين او جمع كفاز الشهدا

وإنما وجب التجريد لأنك إذا قلت: قاما الزيدان وقاموا الزيدون لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم، ومثله في تثنية الوصف وجمعه، فالتزم توحيد المسند دفعاً لهذا الإبهام. وهذا هو الفارق بين التأنيث وبين التثنية والجمع حيث ألحقوا علامة التأنيث دون ما هنا كما سيأتي. وقد يلحق الفعل الألف مع إسناده إلى اثنين فمنه قوله:

تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله:

نسيا حاتم وأوس لدن فا ... ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز

وقوله:

ذريني للغنى أسعى فإني ... رأيت الناس شرّهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه ... وإن كانا له نسب وخير

ولما رأيت هذين البيتين مدحاً للغنى وذماً للفقر لم أتركهما سدى، فعارضتهما بما وسعت منه يداً فقلت:

ذريني أطلب الفقر المهانا ... لدى من عابه كلب حقير

ومدح الفقر موجود فإني ... رأيت الناس خيرهم الفقير

[وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ] فيقوم: فعل مضارع. والزيدان: فاعل مرفوع بالألف. **[وَقَامَ الزَّيْدُون]**، فقام فعل ماض. والزيدون: فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم. **[وَيَقُومُ الزَّيدُون]** فيقوم فعل مضارع. والزيدون فاعله.

وأحقرهم غنيّ المال عندي وإن كانا له مال وخير

(قوله: ويقوم الزيدان) هو من النوع الثاني إلا أن الرفع هنا فعل مضارع.

(قوله: وقام الزيدون) هذا نوع ثالث وهو جمع المذكر السالم، وأشار به إلى وجوب تجريد الفعل مع إسناده إلى جمع المذكر السالم فلا يقال قاموا الزيدون لما تقدم. وقد جاء على خلاف ذلك. ولذا قال ابن مالك:

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

فمنه قوله:

يلومونني في اشتراء النخـ ـيل قومي فكلهم يعذل

وقوله:

نصروك قوم فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً

وفي الحديث الصحيح «أو مخرجيّ هم» بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء والجيم، وذا لما قال للنبي ﷺ ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك، والأصل: أو مخرجوي هم ومع هذا كان اللغة قليلة.

تنبيه: قال العلامة الصبان: منع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاءوني من جاءك، لأنها لم تسمع في ذلك وضعفه في «المغني» بأنه إذا كان سبب إلحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية. وقد جوّز الزمخشري في: ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾ [مريم: ٨٧]، كون من فاعلاً، والواو: علامة اهـ فجعل هذا الباب موسعاً. وتسمى هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث.

(قوله: ويقوم الزيدون) هذا من النوع الثالث إلا أن الفعل هنا مضارع.

[وَقَامَ الرِّجَال] فالرجال جمع تكسير فاعل قام. **[وَيَقُومُ الرِّجَالُ]** فالرجال: فاعل يقوم. **[وقَامَتِ هِنْد]**، فقام: فعل ماضٍ والتاء: علامة التأنيث. ....

(قوله: وقام الرجال) هذا نوع رابع وهو الجمع المكسر من المذكر، وأشار به إلى أن جمع المكسر يجوز تذكيره كما أنه يجوز تأنيثه ولم يذكر التأنيث، لأن التأنيث هو الأصل وما أحسن قول الزمخشري:

إن قومي تجمعوا ولقتلي تحدثوا
لا أبالي بجمعهم كلّ جمع مؤنث

وقال بعضهم: إن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقاً، أي مذكراً كان أو مؤنثاً ومثله الجمع بالألف والتاء من المذكر كـ: الطلحات. واسم الجمع كـ: قوم ورهط وغير ذلك.

فائدة حسنة: قال ابن جني إذا أنثت الجمع العاقل أعدت إليه الضمير مؤنثاً وإن ذكرته أعدته إليه مذكراً تقول: قامت الرجال إلى أخواتهم اهـ يّس على الفاكهي.

(قوله: ويقوم الرجال) هو من النوع الرابع إلا أن الفعل هنا مضارع.

(قوله: وقامت هند) هذا نوع خامس وهو المفرد المؤنث وأشار به إلى أنه إذا أسند الفعل إلى مؤنث حقيقي وجب تأنيثه، وذلك لتدل على تأنيث الفاعل. وكان حقها أن لا تلحقه لأن معناها في الفاعل إلا أن الفاعل لما كان كجزء واحد من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل. كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل في الأفعال الخمسة ويجب أيضاً تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً لغائبة مطلقاً سواء كان التأنيث حقيقياً أو مجازياً.

تقول: هند قامت وشمس طلعت. وإنما وجب في شمس طلعت مع أن التأنيث مجازي لئلا يتوهم أن ثم فاعلاً مذكراً منتظراً إذا لا يجوز أن يقال: شمس طلع قرنها.

فإن قيل: إذا قدم المؤنث الحقيقي فأيّ فائدة في تأنيث الفعل مع أنا نسلم إنما أنث ليعلم في البداهة ان فاعله مؤنث ههنا معلوم أولاً.

وهند: فاعل. [**وَتَقُومُ هِنْد**] فتقوم: فعل مضارع وهند: فاعله. [**وَقَامَتْ الهِنْدَان**] فقام: فعل ماضٍ والهندان: فاعله. [**وَتَقُومُ الهِنْدَان**] فتقوم: فعل مضارع والهندان: فاعله. [**وَقَامَتْ الهِنْدَات**] فقام: فعل ماضٍ والهندات: فاعله، وهو جمع مؤنث سالم. [**وَتَقُومُ الهِنْدَاتِ**] فتقوم: فعل مضارع والهندات: فاعله. ....

أجيب: بأن التوهم المذكور يأتي هنا أيضاً إذ يمكن أن يقال: هند قام أبوها. وجاز الأمران في مجازي التأنيث الغير المقدم تقول: طلعت الشمس. ويجوز التذكير في نحو: أتى القاضي هند، كما استحسن في نعم المرأة هند. ويجوز التذكير في: ما قام إلا فاطمة. وقد جاء التأنيث على قلة كقوله:

ما برئت من ريبة وذم ... في حربنا إلا بنات العم

على أن ابن مالك جوّز التأنيث في النثر حيث قال:

والحذف مع فصل بإلا فضلا ... كما زكا إلا فتاة ابن العلا

(**قوله: وهند فاعل**) يجوز في هند الوجهان: الصرف والمنع وهو أولى. فالمنع نظراً لوجود العلتين، وهما: العلمية والتأنيث والصرف نظراً لخفة اللفظ بسبب عدم نقله من المذكر إلى المؤنث بخلاف زيد اسم امرأة لا اسم ذكر، فإنه يمنع من الصرف، لأنه بنقله حصل فيه ثقل وهو منزل منزلة حرف رابع فيكون كزينب وبسبب عدم تحريك وسطه بخلاف سقر فيمنع، لأن تحريك وسطه قائم مقام حرف رابع أيضاً وبسبب كونه ليس أعجمياً بخلاف جور اسم بلدة، فيمنع من الصرف لأن العجمة بمنزلة تحريك الوسط فتنزل حرف رابع اهـ شرح «شواهد ابن عقيل» فيكون هند منوّناً أو غير منوّن.

(**قوله: وتقوم هند**) هو من النوع الخامس.

(**قوله: وقامت الهندان**) هذا نوع سادس وهو المثنى المؤنث. وأشار به إلى أنه يؤنث الفعل ويجوز أن يذكر فحذف التاء وإثباته سواء، لأن العلمية لما زالت بالتثنية فزوال حقيقة التأنيث به أولى وهذا ما ظهر لي.

(**قوله: وقامت الهندات**) هذا نوع سابع وهو المجموع جمع المؤنث

[وَقَامَتِ الهنُود]، فقام: فعل ماضٍ. والهنود: فاعله، وهو جمع تكسير. **[وَتَقُومُ الهُنُود]** فتقوم: فعل مضارع. والهنود: فاعله. **[وَقَامَ أَخُوك]** فقام: فعل ماضٍ. وأخو: فاعل مرفوع بالواو، لأنه من الأسماء الخمسة، و«الكاف»: مضاف إليه. **[وَيَقُومُ أَخُوك]** فيقوم: فعل مضارع وأخوك فاعله.

السالم. وأشار به أنه يجب التأنيث وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافاً للكوفيين والفارسي من البصريين حيث قالوا بجواز الوجهين. واحتجوا بنحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث. وأجيب بأن التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قوله: حضر القاضي امرأة، أو لأنّ الأصل: النساء المؤمنات والنساء: اسم جمع أو لأنّ أل في المؤمنات اسم موصول مقدرة باللاتي، وهي اسم جمع.

قيل: وفي هذه الأجوبة الثلاثة نظر:

أما الأول: فلأن الفصل بغير إلا الأرجح فيه التأنيث.

وقد أجمعت السبعة هنا على تركه.

وأما الثاني: فلأنه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به.

وأما الثالث: فلأن أل في نحو: المؤمن والكافر معرّفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد قاله في «التصريح».

(قوله: وقامت الهنود) هذا نوع ثامن وهو المجموع جمع تكسير من المؤنث وأنث اعتباراً للأصل ويجوز تذكيره، لأنه الآن ليس بمؤنث حقيقي، لأن المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال.

(قوله: وقام أخوك) هذا نوع تاسع وهو ما كان من الأسماء الخمسة، وإن كان في الحقيقة اسماً مفرداً، لأن هذا تقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لتباين الأقسام بالاعتبار فلا يرد ذلك على المصنف فتدبر.

[وَقَامَ غُلَامِي] فقام: فعل ماضٍ. وغلامي: فاعله مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. وغلام: مضاف وياء المتكلم: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. **[وَيَقُومُ غُلَامي]** فيقوم: فعل مضارع وغلامي فاعله. **[وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ]** وجملة ما ذكره عشرون مثالاً عشرة مع الماضي وعشرة مع المضارع كلها مع الظاهر.

ولما تقدم الكلام على الظاهر أخذ يتكلم على المضمر وهو اثنا عشر ضميراً سبعة للحاضر وخمسة للغائب فقال: **[وَالمُضْمَر نَحْوَ قَوْلِكَ ضَربت]** بفتح الضاد وضمّ التاء للمتكلم وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير المتكلم فاعل مبني على الضم في محلّ رفع. **[وَضَرَبْنَا]** بفتح الضاد وسكون

(قوله: وقام غلامي) هذا نوع عاشر وهو ما يقدر إعرابه وهو على ثلاثة أقسام: ما يقدر للمناسبة وهو ما مثل به المصنف وما يقدر للتعذر وهو لفظ الفتى وللثقل كالقاضي ونظمت ما يقدّر فيه الإعراب، فقلت:

وقدّر الإعراب في نحو الفتى ... والمرتقى ولحكاية أتى

به يقول شاعر مجيد ... نبئت أخوالي بني يزيد

ومثله الباري وجا مخففاً ... وعارض الإدغام أو ما وقفا

وباتباع ثم في إسعافي ... وبعضهم يزيد في القوافي

وقد قدّمنا في أول الكتاب بعض ذلك فلتراجع ثمة إن شئت.

(قوله: وما أشبه ذلك) أي فما أشبه قولك: قام زيد، قام خالد وما أشبه: قام غلامي، جاء عبدي وهكذا.

فإن قلت: أيّ فائدة في هذا العطف مع وقوع المعطوف عليه في حيز نحو المقتضى لعدم الانحصار في المذكورين وأنت خبير بأن ما في حيز قوله: وما أشبه ذلك لا يزيد على ما أفاده، نحو: قلت لك: أن تقول جعل قوله نحو: قام زيد الخ من باب الكناية عن قام زيد إلى آخر ما تقدم فيكون المقصود هو المجرور.

الباء للمعظم نفسه أو للمتكلم ومعه غيره. وإعرابه ضرب: فعل ماضٍ ونا: فاعله مبني على السكون في محلّ رفع. [**وَضَرَبْتَ**] بفتح الضاد والتاء: للمخاطب وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ والتاء: ضمير المخاطب فاعل مبني على الفتح في محلّ رفع. [**وَضَرَبتِ**] بفتح الضاد وكسر التاء للمخاطبة وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ والتاء: ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على الكسر في محلّ رفع. [**وَضَرَبْتُما**] بفتح الضاد وضمّ التاء للمثنى المذكر والمؤنث. وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ والتاء: ضمير المخاطبين فاعل مبني على الضم في محل رفع،

وقد شاع مثل ذلك منه قولهم: مثلك لا يبخل، ومثلك يجود، أي أنت لا تبخل وأنت تجود. كما ذكره في التلخيص في أحوال المسند إليه. وقد قدّمنا هذا الجواب فيما مر هناك عند قول المصنف، نحو: رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك فلتراجع ثمة.

(**قوله: ومعه غيره**) الظرف خبر مقدّم وغيره مبتدأ مؤخر ومضاف إليه أي للمتكلم الذي غيره معه أو لفظة غير فاعل للظرف، وذلك سائغ في مثل زيد عندك غلاماه، كما يجوز في الجار والمجرور وزعم والدي أن من الجار ما يجرّ الاسم ويرفع الخبر، وذلك الزعم ناشئ من كثرة تداول استعمال نحو: في الدار زيد وكذا عندك بكر فقرر عند دروس الشيخ خالد. وقد قدّمنا هناك عند قول مؤلفنا فللأسماء من ذلك الرفع.

(**قوله: والتاء ضمير المخاطب فاعل**) واعلم أن الطاء والدال قد يتبدلان شذوذاً من الفاعل في نحو: خطط وفزد وأصل: خطط خطت من الخيط وهو الخياطة شبهوا تاء الفاعل بتاء افتعل، فأبدلوها ووجه شذوذه أن تاء الضمير كلمة فتغييرها يوجب انعدامها بالكلية.

وأصل: فزد فزت من الفوز ففعل به مثل ما مرّ في خطط. والظاهر أن كلا من الطاء والدال فاعل وأنه ضمير رفع في محل رفع اهـ. من الشنواني.

(**قوله: للمثنى المذكر والمؤنث**) ويظهر في من خوطب تقول: أنتما يا زيدان

والميم: حرف عماد، والألف: حرف دال على التثنية. **[وَضُرِبْتُم]**: بفتح الضاد وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير المخاطب فاعل مبني على الضم في محل رفع، والميم علامة جمع الذكور. **[وَضَرَبْتُنّ]**: **بفتح الضاد وضم التاء لجمع الإناث المخاطبات وإعرابه:**

ضرب: فعل ماضٍ والتاء: فاعل مبني على الضم في محل رفع والنون علامة جمع الإناث المخاطبات وهذه كلها أمثلة الحاضر وأشار إلى أمثلة الغائب بقوله:

ضربتما وأنتما يا هندان ضربتما، وأنتما يا زيد، ويا هند ضربتما، وإنما سوى بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة لقلة استعمالهما ووضع الضمائر للإيجاز.

(قوله: والميم حرف عماد) يعني أن الألف لما كانت اقتضت فتح ما قبلها. ولم يكن فتح التاء خوف الالتباس جيء بالميم ليعتمد على ذلك. قال في المراح: زيدت الميم في ضربتما حتى لا يلتبس بألف الإشباع في مثل قول الشاعر:

أخوك أخو مكاشرة وضحك وحياك الإله فكيف أنتا

واختصت الميم في ضربتما، لأن تحته أنتما مضمر، وأدخلت الميم في أنتما لقرب الميم إلى التاء في المخرج اهـ.

(قوله: والميم علامة جمع الذكور) قال في المراح: زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنيته، وضمير الجمع فيه محذوف، وهو الواو، لأن أصله ضربتمو، فحذفت الواو، لأن الميم بمنزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم واو قبلها مضموم إلا هو اهـ.

(قوله: وضربتن) أصله: ضربتمنّ فأدغم الميم في النون لقرب الميم من النون، ومن ثمة تبدل الميم من النون في عمبر، لأن أصله عنبر وقيل: أصله: ضربتن بتخفيف النون. فأريد أن يكون ساكناً ليطرد بجميع نونات النساء ولا

[وَضُرِبَ] أي من قولك مثلاً: زيد ضرب. وإعرابه: زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضرب: فعل ماضٍ. والفاعل: مستتر جوازاً تقديره: هو يعود على زيد. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

[وَضُرِبَتْ] بسكون التاء للغائبة، أي من قولك: هند ضربت وإعرابه: هند: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وضرب: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يعود على هند. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدإ.

يمكن إسكان تاء المخاطبة التي قبل النون لاجتماع الساكنين، لأن ما قبل التاء ساكن أيضاً ولا يمكن حذفها، لأنها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف، فأدخل النون لقرب النون من النون. ثم أدغمت النون في النون، فصار ضربتن اهـ مراح وشرحه.

(قوله: وضرب) أي والضمير المستتر في قولك: ضرب إذ لفظ ضرب لا يكون فاعلاً كما لا يخفى.

تنبيه: من إضمار الفاعل قولك: إذا كان غداً فإنني بنصب غداً، أي إذا كان ما نحن عليه غداً فأتني وقد جعلنا كان تامة فغدا ظرف زمان، ويجوز أن تكون ناقصة فالمحذوف اسمها وغداً خبرها.

قال الشيخ خالد في التصريح وحكى سيبويه: إذا كان غداً بالرفع على أنه فاعل كان قد قيل: إن النصب لغة تميم، والرفع لغة غيرهم اهـ.

(قوله: مستتر جوازاً) إلا في نحو: خلا وعدا وحاشا إذا نصبت المستثنى به. كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

(قوله: تقديره: هو) قال ابن كمال باشا قول النحاة الفاعل في نحو: زيد ضرب وهند ضربت، «هو» و«هي» تدريس وتفهيم لضيق العبارة عليهم، لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر لا أن المقدر هو ذلك المصرح به اهـ.

(قوله: والتاء علامة التأنيث) هذا هو قول الجمهور وهو المشهور. قال

[وَضُرِبَا] للمثنى المذكر من قولك مثلاً: الزيدان ضربا وإعرابه: الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وضربت: فعل ماضٍ والألف: فاعل مبني على السكون في محل رفع. والجملة خبر المبتدإ. ....

في «المغني»: وزعم الجلولي أنها اسم وهو خرق لإجماعهم وعليه فيأتي في الظاهر بعدها أن يكون بدلاً أو مبتدأ، والجملة قبله خبر ويردّ أن البدل صالح لاستغنائه عن المبدل عنه وإن عود الضمير على هو بدل منه نحو: اللّهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم قليل وإن تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضاً اهـ.

(قوله: وضربا) ظاهر كلام المصنف أن ضربا يصح أن يكون مذكراً، وأن يكون مؤنثاً بدليل أنه مثل لهما بمثال واحد وليس كذلك ولذا رده شارحنا أبقاه الله بالسلامة فيما يأتي فليتفطن.

(قوله: والألف فاعل) لا يكون الألف كالواو والنون إلا في محل رفع. وذهب المازني إلى أن الفاعل في أكرما وأكرموا وأكرمن ضمير مستتر، وأن الألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث ووافقه الأخفش في الواو دون الألف والنون اهـ. عطار. وقد تكون الألف في محل جر بالإضافة، وذلك فيما إذا قلبت ياء المتكلم ألفاً في النداء. قال ابن مالك:

واجعل منادى صح إن يضف ليا ... كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

وذلك نحو: يا أسفا على يوسف فإن أصلها أسفي قلبت الياء ألفاً وليس لنا ألف ضمير في محل جر إلا هذه وقد ألغز الإمام العطار بقوله:

بين لنا يا إمام النحو ما ألف ... محلها الجر جرت بالمضاف لها

وأجبت عن ذلك فقلت:

هاك جواباً تنال رفعة وسنا ... في ولهي إذ تناديه أيا ولها

تنبيه: من العجب أن الإمام ابن هشام اختار في قولهم: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن نسوتك أن الألف والواو والنون أحرف كالتاء في:

وللمثنى الغائب المؤنث. ضربتا: تقول الهندان ضربتا. وإعرابه: الهندان: مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة، لأنه مثنى. وضرب: فعل ماضٍ والتاء علامة التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين. وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف. والألف فاعل مبني على السكون في محل رفع. والجملة خبر المبتدإ.

[وَضُرِبُوا] لجمع الذكور الغائبين من قولك مثلاً: الزيدون ضربوا. وإعرابه: الزيدون: مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وضرب: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والواو: فاعل مبني على السكون في محل رفع. والجملة: خبر المبتدإ.

قامت هند مع أن هذا كلام نادر. والمختار عندي أنه على التقديم والتأخير إذ التقدير أخواك قاما، وإخوتك قاموا ونسوتك قمن. وسيأتي أني أصرح بهذا في باب البدل إن شاء الله تعالى.

(قوله: وللمثنى الغائب المؤنث) قد نبهناك فيما مرّ ثمة فلا تغفل.

(قوله: وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف) أي فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكروه من أن توالي أربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا اهـ أبو النجا.

(قوله: مبني على فتح مقدر) هذا مبني على ان الماضي مبني على الفتح مطلقاً، أي سواء اتصل به ضمير الرفع المتحرك، أو الواو لجماعة الذكور أم لم يتصل وذلك مستفاد من كلام المصنف فيما مرّ بقوله: فالماضي مفتوح الآخر أبداً. وقد بسطنا فيما هناك فلتراجع.

(قوله: بحركة المناسبة) أي فإن الواو تقتضي ضمة ما قبلها.

(قوله: والواو فاعل) قد مضى كلامنا فيها.

تنبيه: زادوا بعد الواو المتطرفة في الفعل ألفاً، نحو: أكلوا وشربوا فرقاً بينها وبين واو العطف فيما لم يتصل به الواو صورة نحو: جادوا وسادوا،

[وَضُرِبْنَ]: لجمع الإناث الغائبات من قولك مثلاً: الهندات ضربن، وإعرابه: الهندات: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وضرب: فعل ماضٍ، والنون: ضمير النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع. والجملة: خبر المبتدإ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فجعلوا الباب كله واحداً وإن لم يلتبس كما في ما لم يتصل كالمثال المذكور، لأن واو العطف لا تكتب متصلة بخلاف نحو: يدعو ويغزو، فإنه لا يلتبس وإن قدّر الانفصال.

ومن ثم كتب: ضربوا هم في التأكيد بالألف، لأن التأكيد ليس كالجزء مما قبله. وفي ضربوهم في المفعول بغير الألف، لأن ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله ومنهم من يكتبها في نحو: شاربوا الماء.

ومنهم من يحذفها في الجميع اهـ شافية بزيادة من بعض شروحه، وإنما نقلناها لشدة الحاجة إذ قد يغلط الكاتب.

(قوله: وضربن) أصله: ضربتن بسكون التاء حذفت التاء لاجتماع علامتي التأنيث في الفعل الثقيل بخلاف، نحو: حبليات فإن فيه علامتي التأنيث: الألف المقلوبة ياء والتاء، وإنما حذف في مسلمات أصله مسلمتات لكونهما على جنس واحد فصار: ضربن بتحريك الباء، ثم سكن الباء، لأن النون تقتضي سكون ما قبلها.

وقد مر في جمع المؤنث السالم في باب الإعراب فلا تغفل.

(قوله: والنون ضمير النسوة فاعل) قد علمت الخلاف فيما مرّ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المَفْعُول الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

ويسمى نائب الفاعل ....

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

هذه العبارة غير أولى لعدم دخول نحو قولك: سير بزيد، وصيم رمضان مع ان هذا داخل في هذا الباب باتفاق فيما رأينا وعدم خروج نحو: درهماً أعطي زيد، لأنه المفعول الذي لم يسم فاعله مع أن هذا خارج عن هذا الباب باتفاق فيما رأينا أيضاً.

وأجيب عن الأول: بأن المفعول هو الأصل وغيره الفرع، ودليل كون المفعول أصلاً عدم جواز أن تقول: ضرب في الدار أو عندك زيداً. وذكر الأصل كافٍ.

وعن الثاني: بأن الكلام في المرفوعات وما أورد، ثم منصوب. وبعضهم أجاب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علماً بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غير. وبعضهم قال: إنما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم فاعله، لأنهم يرون أن الفعل إذا بني للمفعول إنما يكون إسناده حقيقة إذا أسند إلى المفعول به.

أما إذا أسند إلى غيره فلا يكون حقيقة، وبهذا صرح أهل المعاني وعلى هذا فعبارتهم أولى، لأنها لا تشمل غير المقصود.

(قوله: ويسمى نائب الفاعل) هذه عبارة المتأخرين والأولى عبارة المتقدمين، بل قال بعضهم إن العبارة الثانية، أي قولهم نائب الفاعل مما انفرد بها ابن مالك، وهي كما قالوا أولى لأن النائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره، ولأن المنصوب في قولك: أعطي زيد درهماً يصدق عليه أنه المفعول الذي لم يسم فاعله. وقد علمت في صدر الباب رد هذين البحثين قال يّس.

وذكر في «المغني» لبيان الأولوية وجهين غير هذين: أحدهما أنها أخصر.

والثاني: أنها أفصح في المراد. والمعرب ينبغي أن يختار الأوضح والأخصر.

[وَهُوَ الاسْمُ المَرْفُوع الَّذِي لَمْ يُذْكَر مَعَه فَاعِلُه]، يعني أن المفعول الذي لم يسم فاعله المسمى أيضاً نائب الفاعل هو المفعول ....

قال الحفيد: الأخصرية موجودة في كلامهم، لأنه لا عبارة أخصر مما ذكروا في تأدية ما قصدوا. وأما الأوضحية فموجودة أيضاً اهـ. قال الفقير: لك أن تردّ الجواب الأوّل بأن العبارة التي للمتقدمين وإن كان فيها أخصرية مّا لكن عبارة المتأخرين أخصر ضرورة أن الإمام ابن هشام لا ينفي أخصرية عبارة المتقدمين وأن ترد الجواب الثاني بأن الإمام ابن هشام لا ينفي أوضحيتها لكن عبارة المتأخرين أوضح.

(قوله: وهو الاسم) أي حقيقة في ضرب زيد، وحكماً في سير بزيد وصيم رمضان، أو تأويلاً في قولك: حرم أن تقذف العفيفات ظاهراً كما مثلنا أو مضمراً، نحو: زيد ضرب وخرج به الفعل والحرف والجملة، إلا أن يراد لفظها كما تقول: يجعل من حرف جر ويبنى ضرب للفاعل، ويجعل أن تقوم فاعل يعجبني إذا أعربت يعجبني أن تقوم أو تجعل أعلاماً.

(قوله: المرفوع) منع المنطقيون إدخال الحكم في الحدود قال في السلم:

وعندهم من جملة المردود ... أن تدخل الأحكام في الحدود

ومرّ بعض الكلام في الفاعل، ونعيد هذا الاعتراض في المبتدإ. ولعلنا نزيد في الجواب هناك إن شاء الله تعالى.

(قوله: الذي لم يذكر معه فاعله) أي فاعل عامله من الفعل أو شبهه كما سيأتي. وإضافة الفاعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلاً لفعل متعلق به. والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة كما قدمنا في باب المرفوعات، فلا يرد نحو: أنبت الربيع البقل، فإن البقل اسم لم يذكر فاعله الحقيقي، أي أنبت الله البقل في وقت الربيع فإسناد الإنبات إلى الربيع لملابسة الزمان.

(قوله: يعني أن المفعول الذي لم يسم فاعله) إنما اقتصر الشارح على المفعول، لأنه الذي ترجمه المصنف رحمه الله تعالى وإلا فالذي ينوب عن الفاعل أربعة:

....

الأوّل: المفعول به وهو الذي تكلم له مؤلفنا وجرى فيه عليه شارحنا.

والثاني: الجار والمجرور، نحو: سير بزيد، وهو موافق لظاهر كلام «التسهيل» و«شرح الكافية» ونقل ترجيحه عن ابن هشام، لكن قال في الارتشاف: لم يذهب إلى ذلك أحد بل مذهب البصريين: أن النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كما أنه بعد المبني للمفعول في محل نصب.

وعند الفراء: الحرف وحده، وهذا مرغوب عنه إذ الحرف لا حظ له في الإعراب أصلاً اهـ خ ض.

والثالث: الظرف المتصرف المختص زمانياً، نحو: صيم رمضان. أو مكانياً، نحو: جلس أمام الأمير، والمتصرف هو ما يكون فاعلاً أو مفعولاً في بعض الأحيان، وغير المتصرف بخلافه نحو: عند ومع. قال ابن مالك:

وما يرى ظرفاً وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف
وغير ذي التصرّف الذي لزم ظرفية أو شبهها من الكلم

وقولنا المختصّ المراد به ما يختصّ بالعلمية أو الإضافة بخلاف مكان وزمان، فلا يقال: صيم زمان وجلس مكان.

والرابع: المصدر المتصرف المختصّ، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ [الحاقّة: ١٣]، فنفخة: مصدر متصرف لكونه مرفوعاً ومختصّ لكونه موصوفاً بواحدة، وغير المتصرف نحو: سبحان، فإنهم يقولون إنه يلزم فيه النصب. وغير المختصّ، نحو: سير فلا يقال فيه سير سير.

وحكى ابن السراج كما في الأشموني: أن قوماً يجيزون إنابة خبر كان المفرد، وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدّر. وأجاز الكسائي نيابة التمييز في امتلأت الدار رجالاً. قال في الكافية:

وقول قوم قد ينوب الخبر بباب كان مفرداً لا ينصر
وناب تمييز لدى الكسائي لشاهد عن القياس نائي

اهـ.

الذي يقوم مقام فاعله في جميع أحكامه بعد حذف الفاعل لغرض من الأغراض كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاء: ٢٨] - الأصل. وخلق الإنسان: برفع لفظ الجلالة على الفاعلية ونصب الإنسان على المفعولية فحذف الفاعل وهو لفظ الجلالة للعلم به، فبقي الفعل محتاجاً إلى ما يسند إليه فأقيم المفعول له

(قوله: الذي يقوم مقام فاعله) بضم ميم مقام من أقام الرباعي. وأما الذي من قام الثلاثي فمفتوح.

(قوله: في جميع أحكامه) أي من كونه مرفوعاً متأخراً عن فعله ووجوب تأنيث ما أسند إلى ضمير المؤنث مطلقاً وإلى مؤنث في الحقيقية التأنيث وجواز الأمرين في المجازية، وامتناع حذفه وصيرورته كالجزء من الفعل، فيسكن في ضربت الباء ولا يعطف على ضميره إلا مع التوكيد.

(قوله: لغرض من الأغراض) وذلك الغرض إما لفظي كالإيجاز، نحو قوله تعالى: ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم﴾ [النّحل: ١٢٦]، ولإصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته، وكتصحيح النظم، نحو:

وما المال والأهلون إلا وديعة ... ولا بدّ يوماً أن تردّ الودائع

وإما معنوي وهو إما للجهل به، أو للتعظيم أو للتحقير، أو غير ذلك مما يذكر في علم المعاني، وإنما ذكروه هنا على وجه التطفل.

ونظم بعضهم الأغراض كما في الأهدل بقوله:

وحذفك الفاعل للنظام ... والسجع والتحقير والإعظام
والخوف والإبهام والإيثار ... والعلم والجهل والاختصار
تيسر الانكسار واختبار ... تفطن السامع أو مقدار
ذكاه أو تخييلك العدولا ... منك إلى أقواهما دليلاً
ولاحتراز ظاهر عن العبث ... وللوثاق فاشكرن من نفث
ولا تظنّ الحصر في المذكور ... بل ذا هو المعروف في المشهور

(قوله: فبقي الفعل محتاجاً إلى ما يسند إليه) أي فإن الفعل لا يترك بغير إسناد إلى شيء.

مقام الفاعل في الإسناد إليه فأعطى جميع أحكام الفاعل، فصار المفعول مرفوعاً بعد أن كان منصوباً فالتبست صورته بصورة الفاعل فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر بحيث إذا سمع لفظ الفعل يعلم أن ما بعده فاعل أو نائب عن الفاعل فبقي الفعل مع الفاعل على صورته الأصلية وغير مع نائبه ثم بيّن كيفية تغيير الفعل بقوله: [**فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ** ....

(**قوله: وغير مع نائبه**) أشار به إلى فرعية البناء للمفعول، وهو مذهب جمهور البصريين. ويذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة إلى أنه أصل برأسه. قال ابن حيّان: وهذا الخلاف لا طائل تحته اهـ عبادة.

(**قوله: فبقي**) بضم الباء وتشديد القاف مكسورة.

(**قوله: ثم بين كيفية تغيير الفعل**) قد علمت من المتن والشرح أنه لم يذكر فيه غير الفعل ونذكره تتميماً لفائدة.

فاعلم أن العامل في هذا الباب لا يخلو من أن يكون مصدراً أو اسم فاعل، فالمصدر لا يغير فتقول عجبت من أكل الطعام بتنوين أكل، ورفع الطعام. ويجوز أن تضيفه للمفعول ويكون في موضع رفع وشرط عمله أن يصح حلول أن يفعل محله. قال ابن مالك:

بفعله المصدر ألحق في العمل ... مضافاً أو مجرداً أو مع أل
إن كان فعل مع أن أو ما يحل ... محله ولاسم مصدر عمل

واسم الفاعل يغير إلى صيغة اسم المفعول وشرط عمل اسم الفاعل أن يعزل عن معنى الماضي مع اعتماده على واحد من خمسة مذكورة في قول ابن مالك:

كفعله اسم فاعل في العمل ... إن كان عن مضيه بمعزل
وولى استفهاماً أو حرف ندا ... أو نفياً أو جا صفة أو مسنداً
وكل ما قرر لاسم فاعل ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

(**قوله: ضم أوّله**) قد علمت أنه إنما ضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره ليفصل بين المبني للفاعل، والمبني للمفعول فغيروه إلى فعل بضم الأوّل وكسر ما قبل

وَكُسِرَ مَا قَبْل آخِرِهِ]، نحو - ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاء: ٢٨] - وإعرابه: خلق: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله وإن شئت قلت مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله. والإنسان: نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. وضعيفاً: حال من الإنسان.

الآخر، لأنه لما كان بعيداً عن المألوف، وهو إسناد الفعل إلى المفعول جعله بنيته بعيداً عن أوزان الاسم إذ لا يوجد اسم على وزنه، إلا دئل، ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل الغرض المذكور، أعني التفريق. لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس. وأيضاً ذلك الوزن متروك في كلام العرب والوزن الذي كنا بصدده موجود في دئل ولو على قلة.

(قوله أيضاً: ضم أوّله) أي لفظاً في ضرب أو تقديراً كما في قيل: وبيع. ويجوز فيهما الضم والكسر والإشمام. وكذا في حب. وإذا التبست الصيغة من المبني للفاعل والمبني للمفعول اجتنب كما في قلن وبعن فيجوز في قلن الكسر والإشمام دون الضم. وفي بعن الضم والإشمام دون الكسر.

قال ابن مالك:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب   وما لباع قد يرى لنحو حب

وشارك الأوّل في الضمة ثاني تعلم وما شابهه وثالث استخراج وما شاكله.

(قوله: وكسر ما قبل آخره) أي إن لم يحصل كسر، فإن كان مكسوراً قبله أبقي على كسره كما في علم. قال الشيخ خالد: ومن العرب من يسكنه كقوله:

لو عصر بها البان والمسك انعصر

واختاره قطرب قال الخضراوي: هي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم. ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتلّ اللام، فتقلب الياء ألفاً فتقول في رؤي زيد: رؤي زيد بفتح الهمزة، وهي لغة طيئ فتحصل في معتلّ اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه اهـ.

(قوله: وإن شئت قلت مبني للمجهول) أي للمجهول فاعله وفيه أنه قد لا

[وَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مُضَارِعاً ضُمّ أوّله وُفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ]، نحو: يضرب زيد بضم الأوّل وفتح الراء التي قبل آخره. وإعرابه: يضرب: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ....

يكون فاعله مجهولاً، لأن نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النِّسَاء: ٢٨] لا يجهل خالق الإنسان فلا يتحقق فيه مناط التسمية، وأيضاً ما يجهل فاعله لا يلزم أن يحذف، بل جيء باسم الفاعل المشتقّ من مصدر ذلك الفعل مثل سأل سائل وسام سائم. فمفاد الجهل أن لا يصرح به ويمكن أن يجاب بأن ما حذف فاعله يمكن أن يجهل في بعض الأفراد فوجوده كافٍ على أني لا أرى منعاً من أن يقال: إن حذف الفاعل هو للجهل في أصل كلام النحاة. وأما ما ذكره أهل المعاني فهو مدوّن في فنّ آخر، ولا دخل له في علم النحو وإن كان أصحاب هذا الفنّ قد ذكروا ما وجه في علم المعاني في سبيل التطفل كما أسلفنا.

(قوله: وإن كان الفعل مضارعاً ضم أوّله) أي إذا لم يحصل فيه ضم فإن حصل فيه ضم قبل بنائه للمجهول يبقى على حاله، نحو: يكرم ويقاتل ويدحرج.

(قوله: وفتح ما قبل آخره) أي إن لم يحصل فتح فإن حصل فيه فتح قبل بنائه للمجهول يبقى على حاله. وأما ما قيل من أنّ الفتحة في يشرب مبنياً للمفعول غيرها فيه مبنياً للفاعل بأن تحذف فتحته ثم جيء بفتح جديد ففيه تكلف وتحصيل الحاصل.

تنبيه: سكت عن فعل الأمر، لأنه لا يبنى للمفعول لفساد الصيغة والمعنى. أما فساد الصيغة فإنك إذا بنيت اضرب مثلاً للمجهول ضممت الهمزة، فإن كسرت الراء التبست بصيغة الماضي المبنية للمجهول من اضرب، وإن فتحتها التبست بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضاً.

وأما فساد المعنى فلأنه يصير حينئذٍ دالاً على الإخبار. والأمر إنما يدل على الطالب، ثم هذا في الأمر بالصيغة. وأما الأمر باللام فالحقيقة أنه مضارع.

وإن شئت قلت: مبني للمجهول وهو بمعنى ما قبله وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. [**وَهُوَ عَلَى قُسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ**] كما تقدم نظيره في الفاعل. [**فَالظَّاهِرُ نَحْوَ قَوْلِكَ: ضُرِبَ**] **بضم أوّله وكسر الراء التي قبل آخره.** [**زَيْد**] فإذا قلت: ضرب زيد تقول في إعرابه: ضرب: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله وزيد: نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

[**وَيُضْرَب**] بضمّ أوّله وفتح الراء التي قبل آخره. [**زَيْد**] فإذا قلت: يضرب زيد تقول: في إعرابه: يضرب فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وزيد نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

[**وَأُكرِم عَمْرُو**] بضم أوّل الفعل وكسر ما قبل آخره وإعرابه. أكرم: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله. وعمرو: نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

[**وَيُكْرَم عَمرُو**] بضم أوّل الفعل وفتح الراء التي قبل آخره وإعرابه يكرم فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله. وعمرو: نائب الفاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

[**وَالمُضْمَرُ نَحْوَ قَوْلِكَ ضُرِبتُ**] بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء للمتكلم. وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: ضمير المتكلم نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع.

[**وَضُرِبْنا**] بضم الضاد وكسر الراء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه. وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله. ونا: ضمير نائب عن الفاعل مبني على السكون في محل رفع.

(**قوله: وإن شئت قلت: مبني للمجهول**) قد قدمنا فلا تغفل.

(**قوله: وهو بمعنى ما قبله**) أي في المراد لا في كونه مطرداً منعكساً إذ يصدق في سأل سائل مع أنه مبني للفاعل وغير صادق في خلق الإنسان ضعيفاً إذ الفاعل غير مجهول.

(**قوله: ضرب زيد**) ومثله ضرب الزيدان وضرب الزيدون في وجوب تجريد

[وَضُرِبتَ] بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء للمخاطب المذكر. وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل رفع.

[وَضُرِبْتُ] بضم الضاد وكسر الراء والتاء للمخاطبة المؤنثة. وإعرابه: ضرب فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله والتاء: ضمير المخاطبة المؤنثة نائب الفاعل مبني على الكسر في محل رفع.

[وَضُرِبْتُمَا] بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء للمثنى المخاطب مذكراً أو مؤنثاً. وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول والتاء: ضمير المخاطبين نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع والميم: حرف عماد، والألف: حرف دال على التثنية.

[وَضُرِبْتُمْ] بضم الضاد وكسر الراء، وضم التاء لجمع الذكور المخاطبين. وإعرابه: ضرب: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والتاء: ضمير المخاطبين الذكور نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع، والميم علامة الجمع.

[وَضُرِبْتُنَّ]: بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء، ضمير النسوة

الفعل. وضربت هند في وجوب تأنيثه. وضرب الرجال أو ضربت الرجال في جواز الأمرين. وكذلك الهنود، وضربت الهندات في وجوب التأنيث.

(قوله: ضربت) أصل المسألة: ضربني شخص.

(قوله: وضربنا) أصل المسألة: ضربنا شخص.

(قوله: والميم حرف عماد) قد قدمنا ذلك في الفاعل.

(قوله: والميم علامة الجمع) أي علامة جمع الذكور.

(قوله: وضربتن) أصل المسألة: ضربكن شخص، ثم أسند الفعل إلى المفعول وغير إلى صيغة فعل، فصار: ضربكن. لكن لما كان الكاف لا يكون ضمير رفع جعل التاء مكانها، لأن التاء ضمير رفع فصار: ضربتن، وأصله: ضربتمنّ. ثم فعل به ما فعل في الفاعل هناك.

المخاطبات. وإعرابه: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، والتاء: ضمير النسوة المخاطبات نائب الفاعل مبني على الضم في محل رفع، والنون: علامة جمع النسوة.

والحاصل أن التاء في الجميع نائب الفاعل وما اتصل به حروف دالّة على المعنى المراد من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

[وَضُرِبَ] بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء للمذكر الغائب في نحو قولك: زيد ضرب. وإعرابه: زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة. وضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

[وَضُرِبْتَ] بضم الضاد وكسر الراء وفتح الباء وسكون التاء للغائبة المؤنثة في نحو قولك: هند ضربت. وإعرابه: هند: مبتدأ مرفوع بالضمة. وضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: علامة التأنيث ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي.

[وَضُرِبَا] بضم الضاد وكسر الراء وبعد الباء الألف للمثنى الغائب المذكر في نحو قولك: الزيدان ضربا. وإعرابه: الزيدان: مبتدأ مرفوع بالألف. وضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول والألف: نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع وتقول في مثنى الغائب المؤنث ضربتا بزيادة تاء التأنيث.

(قوله: والحاصل) أي من قوله: ضربت إلى قوله ضربتن.

(قوله: من تثنية) بيان للمعنى المراد بخلاف الضمائر التي في باب المبتدإ، فإنها لفظة «أن» وما بعدها من التاء وغيرها بيان للمعنى المراد كما سيوضح في بابه.

(قوله: وضرب) أصله: زيد ضربه شخص فحذف الفاعل لغرض من الأغراض وأقيم المفعول مقامه وأسند الفعل إلى المفعول فاستتر ذلك الضمير وغير إلى ضرب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[وَضُرِبُوا] بضم الضاد وكسر الراء لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك: الزيدون ضربوا. وإعرابه: الزيدون: مبتدأ مرفوع بالواو. وضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضمة المناسبة. والواو: ضمير جمع الذكور الغائبين في محل رفع نائب فاعل.

[وَضُرِبْنَ] بضم الضاد وكسر الراء لجمع النسوة الغائبات في نحو قولك: النسوة ضربن. وإعرابه: النسوة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والنون: ضمير النسوة نائب الفاعل مبني على الفتح في محل رفع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب المبتدإ والخبر

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالباً، والتسمية بالمبتدإ والخبر التسمية الشهيرة. وسيبويه يقول: المبني والمبنى عليه، والمنطقيون يقولون: الموضوع والمحمول، والبيانيون يقولون: المسند والمسند إليه.

وقولنا: لتلازمهما غالباً، أي لأن المبتدأ منه ما لا يكون خبره نحو: أقائم العمران وهل قائم الزيدون وما مضروب العمران. فالهمزة استفهامية. وقائم: مبتدأ . والعمران: فاعله سدّ مسد الخبر وكذا البواقي.

وشرط هذا المبتدإ الذي لا خبر له أن يكون وصفاً معتمداً على النفي، أو الاستفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلاً أو نائباً عنه. وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول، وسواء كان النفي بحرف أو اسم وهو غير، قال:

غير لاه عداك فاطرح اللهـ ـو ولا تغترر بعارض سلم

وقد لا يعتمد على شيء مما ذكر نحو قائم الزيدان. قال ابن مالك:

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسار ذان
وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد

وأخصر منه قوله في «الكافية»:

مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف استغنى بفاعل ظهر

وفي: أقائم عمرو وجهان، وهما: كونه مبتدأ مؤخراً وخبراً مقدماً. وكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسد الخبر. وفي قائم زيد تعين كونه مبتدأ مؤخراً وخبراً مقدماً على المشهور؟

وفي: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، وأقائمون الرجال، تعين كون الاسم مبتدأ مؤخراً والوصف خبراً مقدماً، لأنه لا يجوز أن يجعل الاسم فاعلاً للوصف إذ يجب تجريد الفعل المسند إلى المثنى، أو المجموع والوصف كالفعل.

[المُبْتَدَأُ ....

قال ابن مالك:

والاسم مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقاً استقر

إلا أن يخرّج على لغة أكلوني البراغيث فحينئذٍ يجوز جعله فاعلاً. وظاهر كلام ابن مالك عدم جواز تخريج ذلك على تلك اللغة.

تنبيه: اشتهر في قول بعضهم: بقرة تكلمت. أن بقرة: مبتدأ. وتكلمت: الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لـ«بقرة». واكتفى بالجملة الصائرة صفة عن الخبر والمسوغ لكون المبتدإ نكرة كونه عجيباً، حيث تكلم ما من شأنه عدمه.

وفي الرازي: روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «بينا رجل يسوق بقرة قد حمل عليها فالتفتت إليه البقرة فقالت: إني لم أخلق لهذا، وإنما خلقت للحرث فقال الناس: سبحانه الله بقرة تتكلم» فقال النبي ﷺ آمنت بهذا أنا وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما اهـ.

ذكر هذا في تفسير سورة الكهف عند التعرض للكرامات ونظمت هذا، فقلت:

واكتف في بقرة تكلمت إذ النظائر لها قد عدمت

عن خبر وكون هذا بلغا في غاية العجب لنكر سوغا

فائدة: هل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر. قال شيخنا كبعض الحذاق من أشياخنا تقول إن نظر إلى محط الفائدة، فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحيثية. وإن نظر إلى الإسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات، لأنه إنما أتي بالخبر لأجله اهـ ملوي على المكودي. وخرج بقوله بالذات القصد لشيء آخر باعث لسوق الكلام.

فالمقصود هو الباعث كأن سئل: كيف حال زيد؟ فالمقصود الخبر، أو: من القائم؟ فالمقصود المبتدأ.

(قوله: المبتدأ) أي اصطلاحاً. وأما لغة فهو الذي يجعل في أول كل شيء.

هُوَ الاسْمُ المَرْفُوع ....

(قوله: هو الاسم) يأتي في الضمير هنا ما يأتي في صدر الكتاب فلا تغفل.

(قوله: الاسم) هو ما قابل الفعل والحرف لا ما قابل الصفة فدخل الأعلام المنقولة، نحو: زيد قائم، ونحو: لا إله إلا الله كلمة الإخلاص، أي هذا اللفظ ولا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، أي هذه الكلمة.

(قوله أيضاً: الاسم) أي الصريح أو الذي بمنزلته فالصريح، نحو: الله إلٰهنا ومحمد نبينا، والذي بمنزلته المصدر المنسبك من «أن» والفعل نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤]، فأن تصوموا: مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح، لأنه في تأويل صومكم خير لكم. والمصدر المتصيد من الفعل نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٦] مبتدأ وهو في تأويل مصدر، وأم لم تنذرهم معطوف عليه. وسواء: خبر مقدم. والتقدير: إنذارك وعدمه سواء عليهم وصح الإخبار به عن الاثنين، لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، والمصدر الذي يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة. وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء: خبراً، لأن ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه.

وأجيب: بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى، والمصدر المنسبك من الفعل المقدر معه، نحو: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع، وهو في تأويل سماعك وقبله أن مقدّرة، والذي حسن حذف أن من تسمع ثبوتها في أن تراه. قال الموضح في شرح الشذور. والفرق بين هذا والذي قبله أن السبك في هذا شاذ، وفي الذي قبله مطرد، لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية وشاذ في غيرها اهـ تصريح، وفي القاموس في مادة عدد، والمعيدي: تصغير المعدي خففت الدال استثقالاً للتشديد مع ياء التصغير وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه أو لا تراه يضرب فيمن شهر، وذكر وتزدري مرآته إذ تأويله أمر أي اسمع به ولا تره.

(قوله: المرفوع) اعلم أن الرفع حكم، وهو لا يؤخذ في التعريف. قال في السلم:

وعندهم من جملة المردود ... أن تدخل الأحكام في الحدود

العَارِي عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ]: ....

أجاب الشيخ الأمير في «حواشي الأزهرية: أن هذا غير محقق وأن قولهم لا يدخل الحكم في الحد معناه: لا يدخل الحكم المنسوب للحدود لا لأحد أجزاء الحدود، وذلك لأنهم وجهوا المنع بأن الحكم فرع التصور بالتعريف، فهو متوقف على التعريف توقف التعريف عليه فيلزم الدور، وظاهر أنه لا يتوقف على التعريف إلا الحكم المعرف كأن يقال: الإنسان هو المحكوم عليه بأنه كذا. وهنا الحكم لم ينسب للمبتدإ إنما نسب للاسم وهو معلوم قبل التعريف اهـ.

فكأن الرفع واقع للاسم الواقع معرفاً للمبتدإ، أو يقال: إن التعريف حصل بقوله الاسم العاري عن العوامل اللفظية. وقوله: المرفوع أي ومن أحكامه أنه هو المرفوع لكن في باب النعت، أنه لا يفصل بين النعت والمنعوت بأجنبي فليتأمل.

وجواب الشيخ الأمير أولى، ولكن يتأمل بأن المنع إدخال الأحكام لا خصوص كون الأحكام معرفة إذ لم يقله أحد مع فساد جعلها معرّفة. والمعنى في قول السلم أن إدخال الأحكام في جزء من أجزاء الحدود مردود فافهم.

(قوله: العاري عن العوامل اللفظية) قال الرضى: يشكل بقولهم: لا رجل ظريف في الدار، حملاً لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ إن اخترنا مذهب الأخفش والمبرد، وهو أن لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها، واسمها منصوب المحل. ووجه الإشكال هو أن لا ليس زائداً ولا جارياً مجرى الزائد فاسمها إذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظي، وهو مبتدأ وإلا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل إن اخترنا مذهب سيبويه، وهو أن لا هذه ليست بعاملة، والخبر مرفوع بكونه خبر المبتدإ.

فإن قيل: نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده، بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها، وهذا المركب مجرد عن العوامل.

فالجواب: أنه قد خرج إذن هذا المركب عن حد المبتدإ بقولهم: هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم إلا أن يقال: إنه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من أجاز رفع

....

صفة اسم لا التبرئة إذا كان مضافاً، نحو: لا غلام رجل ظريف في الدار، لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتها كاسم واحد اهـ قول الرضى.

(قوله أيضاً: العاري عن العوامل اللفظية) قيد الزمخشري في المفصل بقوله للإسناد. وقال: وإنما اشترط في التجرد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما يعني: المبتدأ والخبر لو وجدا لا للإسناد لكان في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معتبرة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يأتي بدون طرفين مسند ومسند إليه. ونظير ذلك: أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة في الجزأين اهـ. وسيأتي ذلك.

(قوله: العاري) نعت ثانٍ للاسم وهو من عرى يعرى كعلم يعلم بمعنى خلا لا من عرا يعرو كـ: علا يعلو، لأنه بمعنى أصاب قال الشاعر:

وإنـي لـتـعـرونـي لـذكـراك هـزة كما انتفض العصفور بلله القطر

فمعنى العاري: الخالي.

(قوله: عن العوامل) جار ومجرور متعلق بالعاري، وهو جمع عامل. وهو ما مرّ في الإعراب فلا تغفل. قال الرضى: فسر الزمخشري والمصنف، يعني: ابن الحاجب العوامل اللفظية في حد المبتدإ بنواسخ المبتدإ، وهي: «كان» و«إنّ» و«ظن» وأخواتها، و«ما» و«لا» والأولى أن نطلق ولا نخص عاماً دون عامل صوناً للحد عن اللفظ المجمل.

ونجيب عن قولهم: بحسبك زيد وما في الدار من أحد بزيادة الباء و«من» فكأنهما معدومان اهـ.

وقوله: بحسبك زيد الظاهر أن المعرفة مبتدأ. وحسبك: خبر، لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة وإن تخصص بها، فمن أين ما قاله الرضى.

وفي «حواشي الصبان على الأشموني» ما نصها قال الناظم: ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلا في نحو: كم مالك؟ وخير منك زيد عند سيبويه. وفي

يعني أن المبتدأ هو الاسم المرفوع ....

النسخ، نحو: ﴿فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام في الإخبار بمعرفة عن المبتدإ النكرة بتخصيصه وجعل حسب: مبتدأ سواء وقع بعده نكرة أو معرفة، لأن الباء لا تراد في الخبر في الإيجاب والذي عليه الجمهور كـ«المغني» أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وإن تخصصت مطلقاً، انتهى.

فالأولى في التمثيل أن يقول: بحسبك درهم، فإنه لا خلاف فيه بأن درهم خبر. وحسبك: مبتدأ وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديراً ولا محذور في اجتماع إعرابين: لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين أو محلاً ولا يختص المحلي بالمبنيّات قولان اهـ. قول الصبان.

فإن قيل: كان الأولى للمؤلف أن يزيد في التعريف الغير الزائدة وشبهها.

أجيب: بأن أل في العوامل للكمال، أي العوامل الكاملة في العمل التي عملها بطريق الأصالة، فخرج الزائدة وشبيها. والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها والشبيهة بها لا يكون دخولها فيه كخروجها. وإنما يقال: شبيهة في عدم التعلق إلى شيء، والزائدة لا تغير المعنى والشبيهة بها تغير المعنى. لا يقال: الزائدة قد تكون للتأكيد. لأنا نقول المؤكد لا يحتمل معنى بأنه غير عن أصلها.

(قوله: اللفظية) قيد بها لأن المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوي، بل عن اللفظي فقط شنواني على الأزهرية. واللفظية صفة للعوامل، أي المنسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر. فاللفظ بمعنى التلفظ أو الجزئيات إلى الكليات، فاللفظ بمعنى الملفوظ، أي العوامل المنسوبة إلى الأشياء الملفوظة، فالأشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها يّس على الفاكهي.

(قوله: يعني) أي المصنف فالضمير عائد إلى المصنف، وقوله: أن المبتدأ إلى آخره الجملة في محل نصب مفعول، يعني كما تقدم في غير مرة.

(قوله: أن المبتدأ هو الاسم) قد غير الكلام فإن كلام المصنف لا يكون فيه لفظة أن وأتى الشارح بها.

(قوله: هو الاسم المرفوع) الكلام هنا كالكلام في المتن من الاعتراض والجواب عنه.

العاري: أي المجرد عن العوامل اللفظية فخرج بالاسم الفعل والحرف باعتبار معناها. ....

(قوله: العاري أي المجرد عن العوامل) أي حرف تفسير عاطفة عند بعضهم، كما يأتي إن شاء الله تعالى في باب العطف.

فإن قيل: التجريد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها كما أن قولك: زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق وجود الثياب. ولم يوجد في المبتدإ عامل أصلاً. قيل: سلمنا، لكن قد ينزل الأحكام منزلة الوجود كما في قولك للحفار: ضيق فم البئر ووسع أسفلها. وقولك: سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل، وليس ثم نقل من ضيق إلى سعة ولا من سعة إلى ضيق ولا من كبر إلى صغر ولا عكسه. وإنما أردت الإنشاء على تلك الصفة والسبب في صحته أن الصغر والكبر جائزان على الموضوع الواحد من غير ترجيح لأحدهما وهو كذلك، وكذلك الضيق والسعة، فإذا اختار الصانع أحد الجائزين وهو متمكن منهما فقد صرف الموضوع عنه الجائز الآخر فجعل الصرف عنه لنقله منه، وكما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، بتسمية العدم الأصلي إماتة وما هنا من هذا القبيل اهـ شنواني.

(قوله: اللفظية) فيه ما قدمنا فلا تغفل.

(قوله: فخرج بالاسم) أي الجنس القريب للتعريف الذي استعمله المصنف رحمه الله تعالى، كالشارح أبقاه الله بالسلامة.

(قوله: الفعل) فاعل خرج أي بجميع أقسامه: الماضي والمضارع والأمر.

(قوله: باعتبار معناهما) متعلق بخرج أي إنما خرج باعتبار معناهما أو حال للفعل والحرف، أي حال كونهما باعتبار معناهما، وهذا أولى، أي فنحو قول المعربين لـ: ضرب زيد مثلاً. ضرب: فعل ماضٍ ولـ: سرت من البصرة. من: حرف جر. المراد منه لفظة ضرب فعل ماضٍ ولفظة من: حرف جر، وفيه

فكل منهما لا يقع مبتدأ وخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور بغير حرف زائد.

نظر، لأنه إذا قصد اللفظ فالإخبار يكون ضرب فعلاً ويكون من: حرف جر لا يساعده، لأن الخبر المألوف عين المبتدإ.

وقد حققنا الجواب فيما مضى في شرح قول المتن في علامات الاسم، وهي من، فلتراجع ثمة أي فقولهم: ضرب: فعل ماضٍ. أن ضرب: مبتدأ وفعل ماضٍ خبره. وكذا في قولهم من: حرف جر. فهذا هو الذي أراده الشارح أبقاه الله بالسلامة، لأن الفعل والحرف إذا أريد معناهما لا يصح أن يكون مبتدأين.

(قوله: فكل منهما) أي من الفعل والحرف اللذين أريد معناهما.

(قوله: لا يقع مبتدأ) أي ولا غيره فلا يكونان فاعلين أو مفعولين، وإنما اقتصر شارحنا على امتناع كونهما مبتدأين، لأن الكلام فيه. ومثال كون الفعل فاعلاً إذا أريد لفظه قولهم بجعل يضرب مكان ضارب، وكونه مفعولاً قولهم: أعرب ضرب فليتفطن.

(قوله: وخرج بالمرفوع) أي الذي هو الحكم وهو معطوف على قوله: فخرج.

(قوله: المنصوب) فاعل خرج ولا يرد عليه قولنا إذا أعربنا ضربت زيداً. زيداً: مفعول به، فإن زيداً: منصوب وهو مبتدأ، وهو في حال كونه مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية. وقد مر كلامنا لمثل ذلك مراراً.

(قوله: والمجرور) هو كالمنصوب فتقول: إذا أعربت مررت بزيد في: زيد: مجرور إن زيد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للحكاية.

(قوله: بغير حرف زائد) من ذلك ما مر في: بحسبك درهم أو زيد مع البحث المتقدم، ومن ذلك قولهم: ناهيك بزيد بناء على أن زيداً مبتدإ زيدت فيه الباء. وناهيك: خبر وهو ظاهر، لأن المعنى أن زيداً ناهيك عن أن تطلب غيره لما فيه من الكفاية، ويحتمل أن يكون ناهيك: مبتدأ وبزيد: خبره ويحتمل أن الباء متعلقة بمحذوف وهو مع مدخولها خبر ناهيك، أي ناهيك حاصل بزيد.

ومن ذلك هل من خالق غير الله يرزقكم. فإن خالق: مبتدأ خبره محذوف

فكل منهما لا يقع مبتدأ وخرج بقوله العاري عن العوامل اللفظية ما اقترن به عامل لفظي ....

تقديره: لكم ويرزقكم صفة لخالق لا خبر لأن هل لا تدخل على مبتدإ خبره فعل. فإن قلت: كيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية؟

قلت: التوصيف ههنا بمجرد تصوير النفي لا للإثبات فإن محل ما ذكر إذا كانت هل مستعملة في الاستفهام انتهى يّس على الفاكهي.

(قوله: زائد) زاد الشيخ خالد في شرح المتن والشارح في شرح «الألفية» على قوله: زائد أو شبهه ليدخل قول الشاعر:

لعل الله فضلكم علينا ... بشيء إن أمكم شريم

فلعل: حرف جر شبيه بالزائد. والاسم الكريم: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. قال ابن عقيل في شرح «الألفية»: إن لعل زائدة ولعل الصواب ما قدمناه، ومعنى شريم: مفضاة.

(قوله: فكل منهما لا يقع مبتدأ) أي إذا أريد به المعنى إذ قد يصير مبتدأ على إرادة اللفظ كما مرّ. ومثله المرفوع في قولك عند إعراب قام زيد. زيد: فاعل فإن لفظة زيد مبتدأ ورفع لفظة زيد بسبب كونه فاعلاً فلا يصح أن يكون مبتدأ على إرادة المعنى إذ لا يصح الإخبار بقولنا فاعل، فالذي يراد به اللفظ فقط غير مختص في النصب والجر، بل يعم في الرفع أيضاً. والفرق بين قولك: زيد قائم وبين قولك: زيد: فاعل أو زيد اسم ظاهر وهو أن الأول على إرادة المعنى.

والثاني: على إرادة اللفظ.

(قوله: وخرج) معطوف على قوله فخرج. وقوله بقوله متعلق به وقوله العاري عن العوامل اللفظية في محل نصب بالقول وفاعل خرج قوله ما اقترن الخ.

(قوله: ما اقترن به عامل لفظي) فيه إشكال حيث أجرينا القول بان رافع المبتدإ الخبر.

كالفاعل ونائب الفاعل فلا يسمى كل منهما مبتدأ.

[وَالخَبَرُ هُوَ الاسْمُ ....

أجيب بأن قائل هذا جرى على قول الأكثرين ولم يبال بقول أقلهم.

(قوله: كالفاعل) أي فأنه لا يسمى مبتدأ إذا أريد به المعنى لا إذا أريد به اللفظ كما أسلفنا. وقوله: ونائب الفاعل هو كالفاعل ومثلهما اسم كان وخبر إن. فعلم أن الكاف تمثيلية لا استقصائية، والجار هو الكاف والمجرور متعلق باقترن أو بمحذوف تقديره وذلك كالفاعل ونائب الفاعل.

(قوله: فلا يسمى كل منهما مبتدأ) أي لعدم تجرده عن العامل اللفظي إذ في قام زيد يوجد العامل اللفظي، وهو: قام وفي ضرب زيد يوجد ضرب.

تتمة: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة إن عم أو خص، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، ونحو: أرجل في الدار أم امرأة وما أحد خير منك وشر أهرذا ناب وتحت رأسي سرج وعلى أبيه درع.

وقال الأهدل: نقل الفاكهي عن بعضهم أنّ مدار صحة وقوع المبتدإ نكرة على حصول الفائدة فإذا حصلت فأخبر عن أيّ نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التي ذكرت إذ لا تخلو عن تكلف وضعف. وهذا هو ظاهر عبارة «الألفية» فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك. قال ابن عنقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذي لا محيد عنه، وهو المنقول عن سيبويه، فإنه لا يشترط في الابتداء بها سوى حصول الفائدة اهـ.

(قوله: والخبر هو الاسم) أي الصريح أو المؤوّل. فإن قيل: قوله هو الاسم لا يشمل الخبر إذا كان جملة أو شبهها.

أجيب: إنما اقتصر على الاسم، لأن الأصل في الإخبار بكسر الهمزة أن يكون بالاسم لأن الأصل في الخبر كذلك، لأن تركيب المبتدأ والخبر يتضمن نسبة أمر إلى آخر، فينبغي أن يكون المنسوب نسباً واحداً كالمنسوب إليه، وإلا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران فأكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه مالك الغلام ضاربه هو، وإلى هذا الجواب أشار الشيخ خالد في

المَرْفُوع المُسْنَد إِلَيْهِ]، يعني أن الخبر هو الاسم المرفوع المسند إلى المبتدأ.

شرح المتن بقوله الأصلي ولو قيد الشارح أبقاه الله بالسلامة به، أو قال: المراد بالاسم الصريح أو المؤوّل لكان أولى لكن الموضوع بهذه المقدمة المبتدئ، فالمؤلف والشارح يسهلانه، فلذا عبر بأصل المباحث فافهم.

(قوله: هو الاسم المرفوع) لا يتوهم من تعريف المصنف المبتدأ على حدته وتعريف الخبر على حدته أن المبتدأ لا بد له من خبر، لأن هذا التعريف للخبر إذا وجد بأن وجد في الكلام فاعل أو مفعول سد مسد الخبر، نحو: أقائم الزيدان وما مضروب العمران. ونحو: أقلّ رجل يقول كذا فجملة يقول صفة لرجل لا خبر عن أقل لأن احتياج النكرة إلى الصفة أشد من احتياج المبتدإ إلى الخبر اهـ عبد المعطي.

(قوله: المرفوع) الكلام هنا كالكلام في تعريف المبتدإ في الاعتراض والجواب.

(قوله: المسند إليه) أي المسند هو إلى المبتدإ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدإ والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند إليه غيره. وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند إلى غيره اهـ أبو النجا. فخرج ما إذا أسند إلى غير المبتدإ، نحو: قام زيد العاقل، فالعاقل مسند لا إلى المبتدإ، بل إلى الموصوف، فهو صفة غير خبر.

فائدة: اعلم أن عندهم حمل مواطأة، وهو ما يصح بلا تأويل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه فتقول: الفقه علم وحمل اشتقاق وهو ما كان بخلافه كحمل العلم على مالك فتقول: مالك العلم اهـ حامدي على الكفراوي.

(قوله: يعني) أي يقصد المصنف وجملة قوله: إن الخبر في محل نصب على أنه مفعول، يعني كما تقدم غير مرة.

(قوله: هو) ضمير فصل أو حرف أو مبتدإ ثانٍ على ما أسلفنا في صدر الكتاب.

(قوله: المسند إلى المبتدإ) أظهر مرجع الضمير الذي في المتن، لأنه من وظيفة الشروح.

[نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ]. هذا تمثيل للمبتدإ والخبر المفردين. فزيد: اسم مرفوع مجرد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ ورافعه الابتداء، ....

تنبيه: الأصل في الإخبار التأخير ويجوز تقديمه كما في قولك: الزيدان قائمان، فتقول: قائمان الزيدان. وقد يجب تقديمه كما في الدار صاحبها إذ لو أخر الخبر لكان الضمير في المبتدإ عائداً إلى متأخر لفظاً ورتبة، وأنه غير جائز إلا في ربه رجلاً ونعم رجلاً زيد. ويجب أيضاً في في الدار رجل إذ لو قدم المبتدأ لكان المبتدأ نكرة بلا مسوّغ وأنه غير جائز على كلام قدمناه في المبتدإ ويجب أيضاً في أين زيد لوجوب التصدير، أعني تقديم لفظة أين، ويمتنع في مثل من جاء ولو كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة أو نكرتين لم يجز تقديم الخبر إذا لم يدل دليل فقولك: زيد أخوك وأخ لزيد أخ لعمرو أن المقدم هو المبتدأ، ويجوز في أبو يوسف أبو حنيفة تقديم الخبر، لأن أبا حنيفة سواء تقدم أو تأخر هو المشبه به وأبا يوسف: هو المشبه. كذلك كأنك قلت: أبو يوسف كأبي حنيفة في الفقه، فلا يضر تقديم المشبه به.

(قوله: نحو قولك) نحو: خبر مبتدإ محذوف تقديره وذلك نحو: هو منصوب بتقدير أعني.

(قوله: زيد قائم) مراد لفظه منصوب بالقول.

(قوله: هذا تمثيل) أي هذا الذي مثله المصنف في زيد قائم تمثيل الخ.

(قوله: المفردين) أي الإفراد في باب الإعراب، وهو ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من الأسماء الخمسة.

(قوله: فزيد اسم) لو قال: فزيد مبتدأ لأنه اسم لكان أوضح في المراد.

(قوله: مجرد عن العوامل اللفظية) أي خال عنها إذ الكلام في الخلوّ لا في التجريد. وقد تقدم الجواب عنه وعن كوننا إذا جعلنا رافع المبتدإ الخبر فلا تغفل.

(قوله: فهو) أي لفظة زيد مبتدأ.

(قوله: ورافعه الابتداء) وقوله أيضاً في الخبر ورافعه المبتدأ وهو مذهب

....

سيبويه. قال ابن مالك:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا   كذاك رفع خبر بالمبتدأ

فإن قيل: المبتدأ قد يرفع الفاعل في مثل: القائم أبوه صاحبك، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعاً للآخر.

أجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به. وفيه نظر لأن المبتدأ لا يرفع الفاعل ههنا، وإنما الرافع صلة الموصول والمبتدأ هو أل والصفة صلة فرافع الفاعل هو صلة أل كذا قيل.

ثم اعلم أن الابتداء هو التجرد عن العوامل للإسناد كما مرّ. قيل: إن الخبر مرفوع ورافعه الابتداء كالمبتدإ، لأن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر، لأنه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول. وقيل: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع به وبالمبتدإ، لأن الابتداء عامل ضعيف، فقوى بالمبتدإ كما قوى حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء.

وقيل: ترافعا لأن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر، فكان كل منهما عاملاً لصاحبه، كما أن أيا الشرطية عامل في الفعل بعده والفعل عامل فيه. كما في قوله: أياما تدعوا وما قاله الشارح أبقاه الله بالسلامة هو المعتمد المعوّل عند المتأخرين، ويعترض في الترافع بأن عامل المبتدإ معنوي لا محالة. وهم قالوا: المبتدأ المجرد عن العوامل اللفظية، فلو ترافعا لزم أن يرفع المبتدأ الخبر، وهو عامل لفظي لا معنوي ويمكن أن يجاب زيادة على ما أجبنا فيما مضى بأن الخبر لما كان مرفوعاً بالمبتدإ في حكم رفع المعنوي إياه، لكن لم يقل به أحد.

وأقول هذا الخلاف مما لا يجدي نفعاً، وقد نظمت جميع الأقوال فقلت:

واختلفوا في رافع للمبتدا   مع خبر لأربع فالمبتدا
رافع مبتدإ ابتدا ويرفع   المبتدا خبره ذا يسمع
عندهم واختاره ابن مالك   في نظمه لم يحك غير ذلك

وهو عامل معنوي لا لفظي. وقائم: اسم مرفوع مسند إلى المبتدإ فهو خبر عنه مرفوع ورافعه المبتدأ.

[وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ] وهذا مثال للمبتدإ والخبر المثنيين. ....

والثان رفع خبر بالابتدا   مع مبتدا لضعفه فأكدا
وثالث رفعهما بالابتدا   ورابع ترافعا فلتحمدا
لكن جدوى خلفه قليل   وإنما يجمع قال قيل

(قوله: وهو عامل معنوي) جواب عن سؤال مقدر تقديره: أنتم قلتم. إن المبتدأ هو الاسم المجرد الخ. فلم قلتم إنه مرفوع بالابتداء، وأي شيء هو. فأجاب بأن الابتداء عامل معنوي فلا ينقض الكلام المتقدم، فللّه دره.

(قوله: لا لفظي) لا حرف عطف لفظي معطوف على معنوي.

(قوله: وقائم الخ) حق الكلام كما قدمناه وقائم خبره، لأنه اسم مرفوع مسند إلى المبتدإ وقد تقدم فلا تغفل.

(قوله: مسند إلى المبتدإ) أي إلى لفظ زيد.

(قوله: فهو خبر) أي وكلّ اسم مرفوع مسند إلى المبتدإ خبر لذلك المبتدإ.

(قوله: مرفوع) أي بالضمة الظاهرة في آخره.

(قوله: ورافعه المبتدأ) هذا أحد الأقوال المتقدمة وأرجحها كما قدمنا.

(قوله: والزيدان قائمان)، والزيدون قائمون.

فائدة: في نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون. هل يجب أن يكون كل منهما مبتدأ وخبراً، ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعل سدّ مسد الخبر. قالوا: يتعين الأول وعللوا بأنهما قد أبرز فيهما ضمير المثنى وضمير المجموع حتى قالوا: إلا أن يقال فيهما على لغة أكلوني البراغيث، أي فيجوز الوجه الثاني على هذه اللغة.

قلت: وفيه نظر إذ الألف في قائمان، والواو في قائمون. اتفقوا على أنهما علامتا رفع، فلو قيل فيهما إنهما علامتا رفع وإنهما ضميرا تثنية وجمع، فلا يجوز الوجه الثاني لهذه العلة إلا على تلك اللغة. والحقّ أنهما حرفان دالان على

فالزيدان: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة، لأنه مثنى. وقائمان: خبر المبتدأ مرفوع به، وعلامة رفعه الألف، لأنه مثنى.

[وَالزَّيْدُون قَائِمُون] وهذا مثال للمبتدأ والخبر المجموعين جمع مذكر سالماً، فالزيدون: مبتدأ مرفوع بالواو. وقائمون: خبره كذلك مرفوع بالواو، لأن كلا منهما جمع مذكر سالم.

[وَالْمُبْتَدَأ قُسْمَانِ: ....

التثنية والجمع إذ الضمير لا يتغير إعرابه. وقد مرّ بعض هذا في أول الباب.

(**قوله: فالزيدان مبتدأ**) أي لأنه اسم مرفوع خالٍ عن العوامل اللفظية.

(**قوله: وعلامة رفعه**) لم يقل رفعه بناء على أن الإعراب معنوي كما مرّ في غير ما موضع.

(**قوله: نيابة**) أي حال كونها نيابة عن الضمة.

(**قوله: خبر المبتدإ**) أي لأنه اسم مرفوع مسند إلى المبتدإ.

(**قوله: مرفوع به**) أي مرفوع بالمبتدإ وفيه ما مرّ.

(**قوله: لأنه**) أي لأن قائمان مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والعائد إلى المبتدإ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هما.

(**قوله: والزيدون قائمون**) مراد لفظه منصوب بقولك المتقدّم ذكره.

(**قوله: جمع مذكر**) بنصب جمع، لأنه مفعول مطلق للمجموعين.

(**قوله: سالماً**) نعت لجمع.

(**قوله: مبتدأ**) أي لأنه اسم مرفوع خال من العوامل اللفظية كما مرّ.

(**قوله: بالواو**) أي لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والعائد إلى المبتدإ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هم.

(**قوله: خبره**) أي لأنه اسم مرفوع مسند إلى المبتدإ.

(**قوله: كذلك**) أي كلفظ الزيدون متعلق بقوله مرفوع بعده.

(**قوله: والمبتدأ قسمان**) أل في المبتدإ للجنس. ولذا يجوز أن يخبر بالمثنى

ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ] كما تقدم أن الفاعل ظاهر ومضمر. **[فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ]**، يعني من قوله: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون. والظاهر هو ما دلّ لفظه على مسماه ....

وهو قوله: قسمان لأن الجنسية أبطلت حكم الإفراد والتثنية والجمع على التخصيص فالمعنى جنس المبتدإ الصادق بالواحد وأكثر، ومنه الاثنان وهو المراد هنا. ثم قيل في الخبر حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فيرجع فتقول في التقدير: المبتدأ ذو قسمين وهذا سمعته من بعض الإخوان تأمل.

(قوله: ظاهر ومضمر) بدل من قسمان: بدل مفصل من مجمل. وبدل المرفوع مرفوع ويصح أن يكونا منصوبين أو مجرورين على تعسف.

(قوله: كما تقدم أن الفاعل الخ) التمثيل في القسمة فقط لا في الحكم فلا يشتبه عليك الأمر. وقد يقال هنا أيضاً بجواز الإطلاق في التمثيل.

(قوله: فالظاهر) الفاء: فاء الفصيحة، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا أردت بيان المبتدإ الظاهر فأقول لك الظاهر الخ. وقوله: ما تقدم ذكره «ما» موصولية خبر الظاهر. وجملة تقدم ذكره صلة «ما».

(قوله: يعني) أي يقصد المصنف. **(قوله: من قوله زيد قائم الخ)**.

تنبيه: هذه العبارة مشكلة الإعراب وهو أن الجار والمجرور بيان لما إن كان هذا الكلام من المتن وإن كان من الشارح، فهو مفعول لقوله: يعني أقول. وهل يجري مثل ذلك في عطف التلقين كما إذا قال قائل: أكرمك. فقلت: وزيداً فقولك: وزيداً معطوف على قول القائل، أعني الكاف في أكرمك، وإن كان المعطوف عليه من مقول الغير ومثله قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البَقَرَة: ١٢٤]. فقوله: ومن ذريتي من مقالة إبراهيم عليه السلام مع أنه معطوف على الكاف، وهو من قول الله جل وعلا كما أفاده الفناري في حواشي المطوّل فليتأمل.

(قوله: والظاهر هو ما دلّ لفظه) أي دلالة ظاهرة كما هو ظاهر.

(قوله: على مسماه) يشكل هذا بأنه شبيه بالعلم أعني في حده. قال

بلا قرينة، نحو: زيد فإنه يدلّ على الذات الموضوع لها بلا قرينة. والمضمر ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، نحو: أنا وأنت وهو.

ابن مالك:

اسم يعين المسمى مطلقاً علمه كجعفر وخرنقا

ويمكن أن يجاب بأن دلالة العلم على مسماه أخص من دلالة غيره على ذلك المسمى. وفيه أنه يشمل ما عرفه الشارح العلم أيضاً.

(قوله: بلا قرينة) أي بلا قرينة غيبة أو حضور بخلاف الضمائر كما ستقف إن شاء الله تعالى.

(قوله: نحو زيد) مثل به للعلم.

(قوله: فإنه يدل على الذات) أي دلالة مطابقة وعين مسماه وكل ما هو كذلك، فهو علم بخلاف غيره فإنه وإن دل على مسماه، لكن لا يعين مسماه فافهم.

(قوله: الموضوع لها) أي بشخصيتي المدلول والوضع. واعلم أن اللفظ مدلوله إما كلي أو مشخص.

والأوّل: إما ذات وهو اسم جنس أو حدث وهو المصدر أو نسبة بينهما وذلك إما أن تعتبر النسبة من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث، وهو الفعل.

والثاني: فالوضع إما مشخص أو كلي، فالأول: العلم. والثاني: مدلوله إما ان يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير وهو الحرف أولاً فالقرينة إن كانت في الخطاب. فالضمير وإن كانت في غيره فإما حسية وهو اسم الإشارة أو عقلية وهو الموصول اهـ عضد.

(قوله: والمضمر ما دل على متكلم الخ) قال ابن مالك:

فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سمّ بالضمير

وهو: ينقسم إلى متصل ومنفصل فالمتصل: هو ما يجب اتصاله بعامله ولا يقع بعد إلا في الاختيار وتقدّمت أمثلته في باب الفاعل في قوله: ضربت وضربنا إلى آخر ما تقدم.

والمنفصل: ما يبتدأ به ويقع بعد إلا في الاختيار وهو ما أشار إليه بقوله: **[وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ وَهِيَ أَنَا]** الدالّ على المتكلم ....

(قوله: فالمتصل) أي فالضمير المتصل ما يجب اتصاله بعامله: أي متأخراً عنه كما هو المراد.

(قوله: ولا يقع بعد إلا في الاختيار) أي فقد يفصل بينهما بإلا لضرورة الشعر كقوله:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاك ديار

أي أحد: أي فإنه قد فصل بين الكاف وبين الفعل بإلا للضرورة. وسأبسط الكلام إن شاء الله تعالى في باب النعت عند تعرضه للنكرة والمعرفة.

(قوله: والمنفصل ما يبتدأ به) أي كقولك: أنا قائم أو إياك ضربت.

(قوله: ويقع بعد إلا في الاختيار) أي في قولك: ما ضرب إلا أنت، وما الضارب إلا أنا.

(قوله: وهو ما أشار إليه) أي المصنف. وفيه أنه أعاد الضمير في هو إلى المضمر على الإطلاق. فالمصنف ذكره لا على سبيل الإشارة، وإن أعاده إلى التفصيل المذكور فالمصنف لا يشير إلى شيء مما ذكره فافهم.

(قوله: والمضمر اثنا عشر) البحث فيه كالبحث في قوله: والمبتدأ قسمان.

(قوله: وهي أنا) قال الرضي: للمتكلم المذكر، والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء، نحو: هنا وقد تمدّ همزته نحو: آنا فعلت. وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والألف يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بأن الحرفية لسكون النون.

في نحو قولك: أنا قائم. فأنا: ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. وقائم: خبره مرفوع بالضمة الظاهرة.

[وَنَحْنُ] الدالّ على المتكلم ومعه غيره ....

فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد يوقف على نونها ساكنة. وقد يبين فتحها وقفاً بهاء السكت. قال حاتم: هكذا قزدي أنه: أي قصدي. وبنو تميم يثبتون الألف في الوصل أيضاً في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلا في ضرورة كقوله:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذرّيت السناما

أي علوته. وجاء في قراءة نافع إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة في أنا أقل، وأنا أنبّئكم دون المكسورة في إن أنا إلا نذير.

قال أبو علي: لا أعرف فرقاً بين الهمزة وغيرها. فالأولى أن لا يثبت الألف وصلاً في موضع، ومذهب الكوفيين: أن الألف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفاً دليلان على زيادته، وكونه لبيان الحركة وقفاً انتهى.

واختار ابن مالك ما ذهب إليه الكوفيون من أن الضمير مجموع الأحرف الثلاث كما في الشنواني.

(قوله: في نحو قولك: أنا قائم) شبه الإمام السكاكي الصفة مع كونه متضمناً للضمير بالخالي عن الضمير من جهة عدم التغير في التكلم والخطاب والغيبة تقول: هو قائم، وأنت قائم، وأنا قائم. فهو عنده مثل: هو رجل، وأنت رجل، وأنا رجل.

وقال العلامة الفناري في «حواشي المطوّل»: لعلّ السر في عدم التفاوت أن المعنى على تقدير موصوف، اي أنا رجل قائم، وأنت رجل قائم، وهو رجل قائم.

(قوله: ونحن) ظاهر كلام صاحب المراح أنه للمذكر أو المؤنث مثنى أو مجموعاً، فيلزم الإخبار بما يتضمن مطابقة المراد، فإن تكلم رجلان وأرادا

أو المعظم نفسه في نحو قولك: نحن قائمون: فنحن: ضمير رفع منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. وقائمون: خبره مرفوع بالواو، لأنه جمع مذكر سالم.

الإخبار بقيامهما فيلزم عليهما أن يقولا: نحن قائمان، أو رجال نحن قائمون، أو امرأتان نحن قائمتان، أو نساء نحن قائمات. لكن يلزم الإخبار بـ: قائمون مجموعاً مذكراً سالماً، لأن المتكلم يرى في أحواله أنه اثنتان أو ثلاثة وأنه رجل أو امرأة ويجب أيضاً الإخبار به وإن كان للمعظم نفسه.

قال الرضى: نحن للمتكلم مع غيره مثل «نا» في المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع وتحريكه للساكنين وضمه، إما لكونه ضميراً مرفوعاً، وإما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو، انتهى.

وفي الشنواني وعبارة غيره، واختلف في علّة بنائه على الضم فقال الفراء وثعلب: لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات.

وقال الزجاج: نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو، وقال الأخفش الصغير: نحن للمرفوع فحرك بالشبه للمرفوع، وقال المبرد: تشبيهاً بقبل وبعد لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر، وقال ابن هشام: الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون فقلبت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء.

وقال بعضهم: إن نحن إذا كان للمعظم نفسه يجوز أن يخبر عنه بمفرد وفيه نظر، لأنه لا يحفظ مثل: نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحجر: ٢٣]. وأما قول الشاعر:

والمسجدان وبئر نحن عامره ... لنا وزمزم والأركان والستر

فمحمول على الحذف. والأصل: عامروه فحذف الواو اكتفاء عنها بالضمة للضرورة اهـ.

(قوله: أو المعظم نفسه) بكسر الظاء المشالة، ويجري في كونه له كون

[وَأَنْتَ] بفتح التاء الدالّ على المخاطب في نحو قولك: أنت قائم، فأن ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. ....

علامة الجمع له أيضاً تقول: إذا أنت تعظم نفسك نحن قائمون، قالوا: وعلامة المعظم نفسه وتقول أيضاً: ما نحن بقائمين فالياء علامة المعظم نفسه، وقد أسلفنا.

(قوله: وأنت بفتح التاء) إلى أنتن. قال الرضى: وأما أنت إلى أنتن فالضمير عند البصريين أن وأصله أنا وكأنّ أنا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم. وكان القياس أن يبينوه بالتاء المضمومة نحو: أنت، إلا أن المتكلم لما كان أصلاً جعلوا ترك العلامة علامة. وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن كالاسمية في اللفظ، وفي التصرف ومذهب الفراء: أن أنت بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة.

وقال بعضهم: الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة فكانت مرفوعة متصلة. فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظاً كما هو مذهب بعض الكوفيين، وابن كيسان في إياك واخواته، وهو أن الكاف المتصرفة كانت متصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة، فجعلوا «أيا» عماداً لها فالضمائر هي التي تلي أيا وأيا عماد لها وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين اهـ.

قال الفقير: ولي به أسوة إذ الضمير في ضربت التاء اتفاقاً. وفي ضربك الكاف اتفاقاً أيضاً، فالأولى أن يجري في أنت وإياك مجرى ما كان متصلاً إذ الخروج عما هو أصل تعسف وأنه مما لا ينبغي وليكون المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة.

(قوله: فأن ضمير رفع منفصل) تبع هنا مذهب سيبويه وما مرّ في المتكلم من قوله: أنا: ضمير منفصل تبع مذهب الكوفيين والأولى أن يقول: ثم إن ضمير رفع منفصل والألف زيدت للبيان المارّ. أو قال هنا: أنت بفتح التاء ضمير رفع منفصل مخاطب ليكون على مذهب واحد إذ ما عبر به شارحنا على التلفيق للمذهبين فافهم.

والتاء: حرف خطاب. وقائم: خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة.

[وَأَنْتِ] بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة في نحو قولك: أنت قائمة فأن ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. والتاء: حرف خطاب وقائمة: خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة.

[وَأَنْتُمَا] للمثنى سواء كان مذكراً أو مؤنثاً في نحو قولك: أنتما قائمان. فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. والتاء: حرف خطاب والميم: حرف عماد والألف: حرف دالّ على التثنية. وقائمان: خبر المبتدإ مرفوع بالألف، لأنه مثنى.

[وَأَنْتُمْ] لجمع الذكور المخاطبين في نحو قولك: أنتم قائمون فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والتاء: حرف خطاب،

(قوله: والتاء حرف خطاب) وتقول على مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان: أن حرف عماد جيء به ليمكن فصل الضمير، والتاء: ضمير الخطاب مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع فالتاء على هذا اسم وعلى ما قاله الشارح: حرف. وكذا يقال فيما بعده.

(قوله: وقائم خبر المبتدإ) وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود على المخاطب أو على انت وفيه كلام تقدّم.

(قوله: والتاء: حرف خطاب) أي: التاء المكسورة حرف خطاب وفيه ما قدّمنا.

(قوله: وقائمة خبر المبتدإ) وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يعود على المخاطبة، أو على أنت كما مرّ.

(قوله: وأنتما) ظاهر كلام المصنف أن لفظة «أنتما» تستعمل للمذكر والمؤنث، وهو كذلك إذ يقال: أنتما يا زيدان قائمان، وأنتما يا هندان قائمتان. ولذا قال الشارح سواء كان مذكراً أو مؤنثاً لكنه مثل للمذكر ولم يمثل للمؤنث.

والميم: علامة الجمع. وقائمون: خبر المبتدإ مرفوع بالواو، لأنه جمع مذكر سالم.

[وَأَنْتُنَّ] لجمع الإناث المخاطبات في نحو قولك أنتنّ قائمات فأن ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. والتاء: حرف خطاب، والنون: علامة جمع النسوة. وقائمات: خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة.

[وَهُوَ]: للمفرد الغائب في نحو قولك: هو قائم. فهو: ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع. وقائم: خبره مرفوع بالضمة الظاهرة.

[وَهِيَ] للمفردة الغائبة في نحو قولك: هي قائمة ....

(قوله: وهو وهي الخ) قال الرضى: والياء في «وهو وهي» عند البصريين من أصل الكلمة. وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما والأوّل هو الوجه، لأن حرف الإشباع لا يتحرك. وأيضاً: حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورة وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً إذ لولا الحركة لكانتا، كأنهما للإشباع على ما ظنّ الكوفيون ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء، نحو: انهو وبهى.

وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخففت بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها كبعض حروفهما، فجاز تخفيفهما تشبيهاً بتخفيف نحو: كبد وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة، فاستثقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك: فهو وفهي لكونها حرف عطف مثلها.

وقد تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله:

فقلت هي سرت أم عاقني حلم

فهي ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع. وقائمة: خبره مرفوع بالضمة الظاهرة.

[وَهُمَا] للمثنى الغائب سواء كان مذكراً أم مؤنثاً في نحو قولك هما قائمان فهما ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. وقائمان: خبره مرفوع بالألف، لأنه مثنى.

وبعد كاف الجر أيضاً شاذ، وقد تحذف الواو والياء اضطراراً كقوله:

فبيناه يشرى رحله قال قائل

لمن[1].

قوله:

دار لسعدى اذه من هواكا

ويسكنهما قيس وأسد ويشددهما همدان قال:

وإن لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم

اهـ قول الرضى.

والشهدة: العسل. والعلقم: كل شيء مرّ كالحنظل.

(قوله: فهي ضمير رفع) أي على مذهب البصريين كما مر.

(قوله: في نحو قولك: هما قائمان) الظاهر أن هذا التمثيل للمذكر والمؤنث وليس كذلك، لأنه لو جعل مذكراً فالأمر كما قال أو مؤنثاً فالخبر يؤنث مطابقة للمبتدإ فنقول: هما أي المرأتان قائمتان. ويمكن أن الشارح أخبر أوّلاً أن لفظة هما يكون للمذكر والمؤنث ثم مثل بالمذكر وترك التمثيل بالمؤنث اكتفاء وهو أولى إذ التأويل أولى من الاعتراض.

تنبيه: لفظة «هما» ولفظة «هم» يبتدأ بكل منهما ويفصل بينهما بإلا. وأما إذا استعملوا منصوبتين فهما ضميران متصلان تقول: ضربتهما وضربتهم، فلا يبتدأ بهما ولا يفصل بإلا اختياراً فلا تقول: هما أكرمت وهم أكرمت، ولا ما

---

(١) هنا بياض بالأصل.

[**وَهُمْ**] لجمع الذكور الغائبين في نحو قولك: هم قائمون. فهم: ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. قائمون: خبره مرفوع بالواو، لأنه جمع مذكر سالم. [**وَهُنَّ**] لجمع الإناث الغائبات في نحو قولك: هن قائمات. فهن: ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع. وقائمات: خبره مرفوع بالضمة الظاهرة ثم إن المصنف رحمه الله تعالى مثل لوقوع بعضها مبتدأ بقوله.

[**نَحُوَ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ وَنَحْنُ قَائِمُونَ**] وتقدم إعراب المثالين. [**وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ**] من الأمثلة السابقة.

ضربت إلا هما، وما ضربت إلا هم فليتفطن.

(**قوله: وهن**) هذا كلفظة «هما» و«هم» في أنه إذا استعمل مرفوعاً صار منفصلاً وإذا استعمل منصوباً صار متصلاً.

(**قوله: من الأمثلة السابقة**) الأولى للشارح أن يقول من سائر الأمثلة. ومنها ما أسلفنا أو مثل ذلك، لأن المصنف لا يريد بقوله: ما أشبه ذلك ما قد ذكره الشارح كما هو معلوم إذ يستحيل أن يكون ابن آجروم ذكر ما ذكره السيد ابن زيني دحلان، لأن بينهما بوناً كثيراً. ويمكن أن يجاب: أن الشارح لما جعل شرحه مع المتن ممتزجاً فكان الشرح كالذي ألفه الماتن. ولا ريب في عدم الخلل في النظم، لأن الشارح أبقاه الله بالسلامة موثوق به ولذلك أهل ولله دره نفعنا الله بعلمه.

فائدة: قال الشيخ خالد في شرح المتن والغالب فيها، أي في ضمائر الرفع المنفصلة إذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى اهـ. وفي بعض الحواشي من غير الغالب لا تحصل المطابقة، نحو: أنت بكسر التاء أفضل من عمرو، وأنتما وأنتم وأنتنّ أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة، وأنتما أفضل رجلين أو امرأتين وأنتم وأنتنّ أفضل رجال أو نساء وأنت صبور أو جريح.

وكذلك نحو: أنت أو أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتنّ عدل، لأن أفعل

[وَالخَبَرُ قِسْمَان: مُفْرَد ....

التفضيل إذا جرد من أل والإضافة. ونحو: صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقاً ومن ذلك قوله وهو قسمان اهـ.

خاتمة: قد يستعمل الضمير المجرور في الصورة مبتدأ وذلك إذا دخلت عليه لولا قال:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن

وقوله:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قنة النيق منهوى

فالكاف في «لولاك» والياء في «لولاي» في موضع رفع على الابتداء، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع والخبر محذوف تقديره: لولاك أو لولاي موجود. قال ابن مالك:

وبعد لولا غالباً حذف الخبر ... حتم وفي نص يمين ذا استقر

إن أجرينا على مذهب الأخفش والفراء ومن وافقهما أنّ لولا لا تعمل في الضمائر شيئاً، كما لا تعمل في الظواهر تقول: لولا زيد لسلمت. وأما إذا أجريناها على مذهب سيبويه من كونها عاملاً في الجر فلا يكون الكاف والياء مبتدأين.

(قوله: والخبر قسمان) فيه ما مر من أن أل للجنس فيبطل معنى الإفراد وغيره أو على تقدير مضاف فلا تغفل.

(قوله: مفرد) وهو إما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كـ: زيد، فإنه لا يؤوّل على معنى زاد المال زيادة وكأسد إذا أريد به شجاع على رأي فإنه وإن كان في الاستعمال مشعراً بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فإنه وإن كان مشعراً بمعنى صحب، لكن لا بحسب الاستعمال، بل

وَغَيْر مُفْرَد]، والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعاً والمراد بغير المفرد الجملة ....

بحسب القياس الأصلي. وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد. وإما مشتق وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كقائم، فإنه دلّ على معنى قام كما في «التصريح».

(قوله: هنا) احتراز من المفرد في باب الإعراب، فإنه ما ليس مثنى ولا مجموعاً بهما ولا من الأسماء الخمسة. واحترازاً منه في باب «لا» والمنادى فإنه ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به فزيد مفرد في جميع الأبواب والزيدان غير مفرد في باب الإعراب فقط. وقام زيد غير مفرد في باب المبتدإ فقط. وغلام زيد غير مفرد في باب «لا» والمنادى فقط. وزيد غلاماه قائمان غير مفرد في جميع الأبواب في الجزء الوسط. وأما في الجزء الثاني، فليس بمفرد في باب «لا» والمنادى.

(قوله: والمراد بغير المفرد الجملة) أي اسمية وفعلية. وذكر ابن خروف في شرح الكتاب: أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسماً كل منها يخالف صاحبه في حكم مّا، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة اهـ تصريح والكتاب اسم كتاب سيبويه وأصله اسم لكل مكتوب، ثم صار علماً بالغلبة عليه. فإذا أطلق الكتاب ينصرف الفهم إليه لا إلى غيره.

(قوله: الجملة) وهي ما تضمن إسناداً مفيداً وليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظ جزأيها أو أحدهما، ولا فرق في الإسناد بين أن يكون مقصوداً لذاته أو لا، فهي أعم من الكلام عموماً مطلقاً، كذا في الحواشي الحفناوية. وقوله: وليس لعوامل الأسماء تسلط هو الصواب وما وقع في بعض نسخ ابن قاسم من إسقاط كلمة ليس من التعريف فليس بصواب إذ جملة الخبر من قولك: زيد أبوه قائم لا يتأثر لفظهما بدخول «كان» أو «ظن» على ما هو خبر عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون العمل في محلها.

وقوله: أو لفظ أحدهما المراد به أن يخرج نحو: قائم أبوه من زيد قائم

....

أبوه، فإن دخول «كان» مثلاً يؤثر في لفظ الأوّل فقط ولا يؤثر في الثاني، فلو اقتصر على قوله لفظهما لدخل هذا في حدّ الجملة، لأنه إذا لم يتسلط العامل على الثاني صدق عليه أنه لم يتسلط عليهما. ولا يخفى فساد هذا التعريف، لأنه يلزم عليه أن لا يكون أبوه قائم من قولنا: زيد أبوه قائم جملة، لأن لعوامل الأسماء تسلطاً على لفظ جزأيهما، نحو: زيد ظننت أباه قائماً.

وعلى لفظ أحدهما، نحو: زيد كان أبوه قائماً، وزيد إن أباه قائم باعتبار نقله من الرفع إلى النصب اهـ حسن الشريف في «حاشيته» على «القطر». ولا يخفى أن تعريف شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة محض تقريب للمبتدي، وإن كان المراد لا يدفع الإيراد فكثيراً ما تسامحوا لأجل هذا الشأن الذي هو المقصود الأعظم من وضع هذا الكتاب.

(قوله أيضاً: الجملة) يشترط أن تكون غير ندائية ولا مصدرة بلكن أو ببل أو حتى بالإجماع كذا في النكت، لكن في الشهاب على البيضاوي استشكل وقوع الاستدراك خبراً في نحو زيد وإن كثر ماله، لكنه بخيل مع وروده في كلامهم. وخرّجه بعضهم على أنه خبر عن المبتدإ مقيداً بالغاية.

وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه اهـ. والصحيح جواز كونها قسمية خلافاً لثعلب وإنشائيّة خلافاً لابن الأنباري، ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم في النعت خلافاً لابن السراج، لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر في كونه غير معلوم بخلاف النعت، لكن كونها خبراً ليس باعتبار نفس معناها لقيامه بالمنشئ لا بالمبتدإ، بل باعتبار تعلقها بالمبتدإ، فطلب الضرب في زيد اضربه وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه مثلاً. وبهذا صح كونها خبراً واحتمل الكلام الصدق والكذب أفاده الدماميني عن بعضهم، وقال إنه في غاية الحسن اهـ خ ض.

قال الفقير: دعوى احتماله الصدق والكذب ممنوع وهذا لم أقف عليه لغير هذا القائل إذ هو معترض بأنه نقض للقواعد المقررة مع أنه لو قيل في قم إن

أو شبهها.

والجملة: الكلام المركب من فعل وفاعل، نحو: قام زيد، ومن مبتدإ وخبر، نحو: زيد قائم. والمركب من فعل وفاعل يسمى جملة فعلية، والمركب من مبتدإ وخبر ....

معناه: أنت مطلوب قيامك للزم أن يكون كذلك. ولو سلمنا لضاق الفضاء إذ لم نجد بعد ذلك جملة إنشائية أصلاً، فتنبه لهذا المقام.

(قوله: أو شبهها) سيأتي أنه لو جعل متعلق، نحو: زيد في الدار فعلاً كان جملة لا شبيهاً بها.

(قوله: نحو قام زيد) هذا تمثيل للجملة ولا يصح جعلها خبراً إذ لا رابط فيها، والأولى له أن يقول: نحو قام أبوه من قولك: زيد قام أبوه ويقول ما بعده، نحو: غلامه قائم من قولك: زيد غلامه قائم.

واعلم أنّ الجملة التي كانت خبراً هي جملة صغرى وما كان الخبر فيه جملة هي جملة كبرى، فقولك: زيد قام أبوه إن جملة زيد إلى أبوه جملة كبرى، لأن الخبر فيها جملة، وجملة قام أبوه صغرى، لأنها وقعت خبراً، وأبوه غلامه منطلق من قولك: زيد أبوه غلامه منطلق جملة كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها وقعت خبراً.

وأما جملة زيد إلى منطلق فكبرى لا محالة، لأن خبرها جملة. وجملة: غلامه منطلق صغرى لا محالة، لأنها وقعت خبراً. وقولك: قام زيد لا كبرى ولا صغرى.

(قوله: والمركب من فعل وفاعل يسمى الخ) أي سواء كان الفعل لفظاً كقام زيد أو تقديراً، نحو: يا عبد الله إذ التقدير أدعو عبد الله على كلام يأتي في المنادى إن شاء الله تعالى عن الرازي. وجملة: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البَقَرَة: ٨٧]، وكيف جاء زيد جملة فعلية.

(قوله: من مبتدإ وخبر) أي سواء كان المبتدأ اسماً صريحاً، نحو: زيد قائم. أو مؤولاً، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤]. واعلم أن

يسمى جملة اسمية. وشبه الجملة الظرف والجار والمجرور كما سيذكره.

[فَالْمُفْرَدُ نَحْوَ: زَيْدٌ قَائِمٌ] فزيد مبتدأ وقائم: خبره.

[وَالزَّيْدَان قَائِمَان] فالزيدان: مبتدأ مرفوع بالألف، لأنه مثنى. وقائمان: خبره مرفوع أيضاً بالألف، لأنه مثنى.

[وَالزَّيْدُون قَائِمُون] فالزيدون: مبتدأ مرفوع بالواو، لأنه جمع مذكر سالم. وقائمون: خبره مرفوع أيضاً بالواو، لأنه جمع مذكر سالم فالخبر في هذه الأمثلة مفرد، لأنه ليس جملة ولا شبهها.

[وَغَيْرِ المُفْرَدِ أَرْبَعَة أَشْيَاء] لأن شبه الجملة شيئان: الظرف والجار والمجرور. والجملة شيئان: الجملة الاسمية والجملة الفعلية. وقد أشار إلى بيان ذلك بقوله: **[الجَارّ وَالمَجْرُور وَالظَّرْف]** فكل منهما سمي شبه جملة.

جملة: إن قام زيد، أو ما تصنع أصنع فعلية. وجملة: من يقم أقم اسمية.

(قوله: لأنه ليس جملة ولا شبهها) قد يقال إن التعليل هو عين الدعوى فلا يفيد، لأن الدعوى هي ان الخبر في هذه الأمثلة مفرداً، أي ليس بجملة ولا شبهها وعلّلها بقوله، لأنه ليس جملة ولا شبهها، أي لأنه مفرد في تعليل كونه مفرداً.

(قوله: وغير المفرد) إضافة غير إلى ما بعده لا يفيد تعريفاً. وكذا مثل لشدة توغلهما في الإبهام.

(قوله: لأن شبه الجملة شيئان) حاصل ما ذكره الشارح توضيحاً للمتن أن غير المفرد إما شبيه بالجملة، وإما جملة والشبيه بالجملة شيئان والجملة شيئان. فالحاصل أربعة.

(قوله: والجملة شيئان) اقتصر على ما ذكره تبعاً للمتن، لأن ما وراءهما كالفرعية لهما وسيأتي قريباً.

(قوله: الجملة الاسمية والجملة الفعلية) مضى تعريفهما فلا تغفل.

(قوله: الجار والمجرور والظرف) أي زمانياً أو مكانياً التامين والمراد بالتام: ما تفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، نحو: زيد في الدار وعمرو

[وَالفِعْلُ مَعْ فَاعِلِهِ وَالمُبْتَدَأُ مَعْ خَبَرِهِ] فكل منهما يسمى جملة.

عندك. وخرج بقيد كونهما تامين، نحو: زيد بك وزيد مكاناً لعدم الفائدة إذا لم يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص، نحو: زيد يعتكف مكاناً وعمرو مرّ بك.

فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه وصح الإخبار به، ثم إن كان متعلقه عاماً وجب حذفه أو خاصاً وجب ذكره. والناقص ما لا يفيد كذلك ولا يصح الإخبار به عاماً كان متعلقه أو خاصاً، فإن صرح به صح الإخبار به إن أفاد بأن كان خاصاً. وبهذا يظهر أن ذكر المتعلّق الخاص لا يغني عن ذكر التمام.

فائدة: إذا كان متعلق الظرف عاماً واجب الحذف سمى الظرف مستقراً بفتح القاف، لأنه إذا حذف المتعلق العام انتقل الضمير الذي كان مستقراً إليه كما هو مذهب البصريين إلى الظرف، أي لاستقرار الضمير فيه.

وإذا كان متعلق الظرف خاصاً كالقيام والقعود وجب الحذف، نحو: يوم الجمعة صمت فيه أو جاز، نحو: يوم الجمعة جواباً لمن قال: متى قمت سمي الظرف لغواً لا أنه لم ينتقل إليه شيء فكأنه ألغي.

(قوله: والفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره) أي: والفعل مع مفعوله الذي لم يسم فاعله، واسم «كان» وإنما اقتصر على الفاعل اتكالاً على المطوّلات ولأن النائب واسم كان قد جرى تسميتهم بالفاعل، وأن هذا المكان للمبتدي.

تنبيه: الجملة إما نفس المبتدإ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدإ، نحو نطقي: حسبي وكفى فهي نفس المبتدإ في المعنى. والمراد لأن المراد بالنطق المنطوق به وهو: الله حسبي وكفى والتحقيق أن مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه، نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة». قاله في «المغني» خلافاً لابن مالك حيث قال:

وإن تكن إياه معنى اكتفى ... بها كنطقي الله حسبي وكفى

وأما غيره في المعنى فلا بد من رابط عائد إلى المبتدإ وذلك بأن تشتمل على

[نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْد فِي الدَّارِ] هذا مثال للخبر إذا كان جاراً ومجروراً وإعرابه: زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وفي الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر.

[وَزَيْدٌ عِنْدَكَ] هذا مثال للخبر إذا كان ظرفاً. وإعرابه: زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وعند ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدإ. والتقدير: كائن أو استقر عندك. وعند: مضاف. والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر. وفي الحقيقة الخبر هو المتعلق المحذوف وإنما كان الجار والمجرور والظرف شبيهين بالجملة، لأنه إن قدر المحذوف فعلاً،

اسم بمعناه وهو إما بضميره مذكوراً، نحو: زيد قام أبوه. أو مقدراً، نحو: زيد ما زيد أو على اسم أعم منه، نحو: زيد نعم الرجل، وفاطمة نعمت المرأة.

(قوله: متعلق بمحذوف) أي وجوباً إن كان متعلقه عاماً ويجب ذكره إذا كان متعلقه خاصاً كما قدمنا.

تنبيه: يجوز تقدير الكون الخاص لدليل كما تقول بعد قول القائل: زيد صلى في الجامع بل هو في المسجد، أي صلى فيه وكما تقول بعد قوله: زيد قعد مكان عمرو، بل زيد مكان بكر. وجاز حينئذٍ حذفه وما قيل يمتنع حذف الكون الخاص منتقض باتفاقنا على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، والله أعلم.

(قوله: وفي الحقيقة الخبر الخ) صححه في التوضيح تبعاً لطائفة لا الظرف، والجار والمجرور فقط ولا هما مع متعلقاتهما وفي «المغني». وزعم الكوفيون وابنا ظاهر وخروف: أنه لا تقدير في نحو: زيد عندكم وعمرو في الدار، ثم اختلفوا فقال ابنا ظاهر وخروف: الناصب المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره وأن ذلك مذهب سيبويه.

وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدإ ولا معول على هذين المذهبين اهـ فانظره.

(قوله: إن قدر المحذوف فعلاً) أي كما هو اختيار أكثر البصريين محتجّين

نحو: استقر كان من قبيل الإخبار بالجملة. وإن قدر اسماً مفرداً، نحو: كائن كان من قبيل الاخبار بالمفرد ....

بان المحذوف عامل في الظرف والمجرور والأصل في العامل أن يكون الفعل، لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره. والأفعال أشد افتقاراً، لأنها أحداث تقتضي صاحباً وزمناً ومحلاً وعلة، فيكون افتقارها من جهة الأحداث، ومن جهة التحقق ولا مدخل في الاسم إلا الثاني.

(قوله: وإن قدر اسماً مفرداً) أي كما هو اختيار طائفة محتجين بأن الأصل في الإخبار أن يكون بالإفراد ولابن مالك في «شرح الكافية» أن كونه اسم فاعل أولى لوجهين:

أحدهما: أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر، لأنه وافٍ بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل.

الثاني: أن كلّ موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد «أما» و«إذا» الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل، نحو: أما عندك فزيد وخرجت فإذا في الباب زيد، لأن «أما» و«إذا» الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر.

وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد. قال الأشموني في شرح «الألفية». ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل.

وأما الثاني: فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد «أما» و«إذا» الفجائية إنما هو لخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلاً في نحو: جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار، فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني

فكأنهما أخذا طرفاً من المفرد وطرفاً من الجملة. فلذا كانا شبيهين بالجملة، وشبيهين بالمفرد، فحذف ذلك في كلامهم ....

هل يجوز إذا زيداً ضربته، فقال: نعم.

فقال ابن جني: يلزمك إيلاء «إذا» الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء، فقال: لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف. ويقال مثله في أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما، لأنهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات اهـ.

والحاصل: أن كلا استند إلى أصل صحيح، وهو أن المذهب الأول استند إلى أن الأصل في عامل الظرف الفعل. والثاني: استند إلى أن الأصل في الإخبار أن يكون المفرد لكن يرجح الثاني، لأنه صرح في بعض المواضع كقوله:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

لم يرد تصريح المتعلق بالفعل في كلام يستشهد به فهذا كافٍ في الرد عن إيراد الأشموني.

(قوله: فكأنهما أخذا طرفاً) أي فلذا لا يسمى كلّ منهما جملة كما هو مذهب جمهور البصريين ولا مفرداً كما هو اختيار ابن مالك، بل جعل قسماً برأسه كما هو مذهب ابن السراج.

(قوله: فحذف ذلك في كلامهم) إن قيل: لم لم يقل شبيهين بالمفرد وحذف لفظ وشبيهين بالجملة للاكتفاء؟

أجيب: لأنه لما كان الأصل في الإخبار الإفراد جعلا كأنهما مفردين حقيقة، فلم يقل شبيهين بالمفرد لكن لما كانا يحتملان بحسب المتعلق أنهما جملة قيل: شبه الجملة فتدبر اهـ. أمير على الأزهرية.

وأمر بالتدبر إشارة إلى أنه يخالف ما في كلام الشارح، فإن كلامه يرجح إلى تسمية كونه مفرداً وكلام الشارح لا يترجح إلى كل منهما، بل يحتمل إلى جعلها شبيهين بالمفرد وشبيهين بالجملة على ما فهم من كلامه مع يسير تأمل وحذف أحدهما للاكتفاء.

من باب الاكتفاء مثل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النّحل: ٨١]، أي والبرد.

[وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ] هذا مثال للخبر إذا كان جملة فعلية وإعرابه: زيد: متبدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وقام: فعل ماضٍ. وأبو: فاعل مرفوع بالواو، لأنه من الأسماء الخمسة، وأبو مضاف. والهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدإ.

[وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ] هذا مثال للخبر إذا كان جملة اسمية. وإعرابه: زيد: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وجاريته: مبتدأ ثانٍ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجارية مضاف، والهاء: مضاف إليه مبني على الضمّ في محل جرّ. وذاهبة: خبر المبتدإ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة. والمبتدأ الثاني وخبره خبر

(قوله مثل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النّحل: ٨١]) جمع سربال، وهو القميص. وقوله: أي والبرد هو ما عليه أكثر المفسرين من أنه من حذف المعطوف للعلم به، أو اكتفى بأحد الضدين لاهميته عندهم، لأن الحر على أهل الحجاز أشد من البرد ونظيره بيدك الخير أي والشرّ، لأن الخير مطلوب العباد من ربهم دون الشر كما في بعض التفاسير.

(قوله: وزيد قام أبوه) مثله: زيد ضرب غلامه. فزيد: مبتدأ. وضرب: فعل ماضٍ مبني للمجهول. وغلامه: نائب الفاعل لـ: ضرب. والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدإ، وهو لفظ زيد ومثله: زيد كان غلامه قائماً، فزيد مبتدأ. وكان: فعل ماضٍ ناقص متصرف. وغلامه: اسم كان مرفوع به. وقائماً: خبره منصوب به. والجملة من كان واسمه وخبره والمضاف إليه وخبره في محل رفع خبر المبتدإ، وهو لفظ زيد.

(قوله: وزيد جاريته ذاهبة) انظر هل لا يجوز أن يكون جاريته بدل غلط تأمل.

(قوله: والمبتدأ الثاني) أي وهو لفظ: وجاريته. وقوله: وخبره أي وهو ذاهبة. وقوله: خبر المبتدإ الأول، أي وهو لفظ زيد والرابط بين المبتدإ الثاني وخبره: الضمير في ذاهبة فإن فيه ضميراً تقديره على وجه التسامح هي.

المبتدإ الأول والرابط بينهما الهاء من جاريته، والله أعلم.

تتمة: قد يقترن الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ موصولاً بفعل صالح للشرطية بأن خلا من علامة الاستقبال كالسين وأداة الشرط و«من» قد و«ما» النافية أو بظرف متأوّل بجملة فعلية أو بمجرور كذلك أو نكرة موصوفة بأحدهما، نحو: الذي يأتيني أو هنا أو في الدار، فله درهم. ونحو: رجل يأتيني أو هنا أو في الدار، فله درهم أو مضافاً إلى الموصول أو الموصوف المذكور بشرط أن يكون المضاف إلى الموصوف لفظ كلّ نحو: غلام الذي يأتيني أو كلّ رجل يأتيني فله درهم أو موصوفاً بالموصول المذكور، نحو: الرجل الذي يأتيني فله درهم أو مضافاً إلى ذلك كـ: غلام الرجل الذي يأتيني فله درهم. و«ليت» و«لعل» مانعان بالاتفاق.

وألحق سيبويه «إن» المكسورة بهما وردّ بنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ﴾ [آل عمران: ٩١] الآية. وقد تدخل الفاء على خبر كان مضافاً لغير ما مر بقلة ومنه «كل أمر ذي بال» الحديث المشهور، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ

هذا الباب منعقد للعوامل الداخلة على المبتدإ والخبر ....

باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر

أي غالباً فلا يرد أفعال الصيرورة، فإنه تارة تدخل على المبتدإ والخبر، نحو: صار زيد مصلياً. فإنه يقال: زيد مصلٍ. وتارة لا تدخل عليهما، نحو: يصير الفقير غنياً، فإنه لا يقال: الفقير غنيّ مع إبقاء معناه، فإنه فاسد. وقولنا: مع إبقاء معناه مخرج، لأن يراد بذلك صيرورة الغنى في المآل فقيراً في قولك: صار الغني فقيراً، أي لكون قلبه لا يطمئن فافهم.

ولا يرد أيضاً أفعال التصيير، فإنها تارة تدخل عليهما، نحو: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النِّسَاء: ١٢٥]، فإنه يقال فيه إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم خليل الله. وتارة لا تدخل عليهما كـ: جعلت الفقير غنياً، فإنه لا يقال: الفقير غني كما مرّ.

ومثله: صير الله المعدوم موجوداً وجعلت المحتاج غنياً.

(قوله: الداخلة على المبتدإ) أي إذا لم يلزم التصدير، نحو: من عندك ولا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، نحو: الحمد لله الحميد بالرفع ولا يلزم عدم التصرف، نحو: طوبى للمؤمن ولا يلزم الابتدائية سواء كانت لنفسه، نحو قولهم: أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد أم لمصحوب لفظي كما بعد لولا الامتناعية، وإذا الفجائية، نحو: لولا زيد لهلك عمرو وردّه بعضهم وخرجت، فإذا زيد بالباب فانظره.

(قوله: والخبر) أي إذا لم يكن طلبياً ولا إنشائياً فلا يقال: كان زيد اضربه ولا كانت هند زوجتكها.

(قوله: منعقد) جرت عادة القدماء وغيرهم من استعمال هذا اللفظ. والأصل: عقدت الحبل عقداً ـ بفتح العين ـ من باب ضرب. فانعقد والقعدة ما يمسكه ويوثقه ومنه عقد البيع. وقول الفقهاء لم تنعقد الصلاة، واستعمل هذا اللفظ ابن يعيش في «تهذيبه». فقال: عقد باب الأفعال وعقد باب المرفوعات

فتغيرهما وتنسخ حكمهما السابق ولهذا تسمى بالنواسخ.

[وَهِيَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا]، نحو: كان زيد قائماً. **[وَإِنَّ وَأَخَوَاتِهَا]**، نحو: إن زيداً قائم.

إلى غير ذلك. والمعنى على هذا الوجه أن هذا الباب صار عقدة، أي محلاً لبحث العوامل الخ.

(قوله: فتغيرهما) الفاعل عائد إلى العوامل والضمير البارز عائد للمبتدإ والخبر.

(قوله: وتنسخ حكمهما السابق) أي من أن المبتدأ والخبر في الأصل مرفوعان، والآن صارا منصوبين او غيره كما سيأتي.

(قوله: ولهذا تسمى بالنواسخ) من النسخ، وهو الإزالة لإزالتها حكم المبتدإ والخبر، وإنما أزالته لأنه عامل لفظي والابتداء عامل معنوي. واللفظي أقوى من المعنوي والمنسوخ ظاهر في معمولي: ظننت وأخواتها. وأما في «كان» ففي الخبر وفي «إن» ففي الاسم. وأما في اسم «كان» وخبر «إن» فلأن الرفع فيهما غير الرفع في الأول. وقيل: هو باق على رفعه على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(قوله: وهي كان وأخواتها) أي ونظائرها شبه النظائر بالأخوات بجامع المجانسة فاستعير الأخوات للنظائر على وجه الاستعارة التصريحية الأصلية سميت أصليّة لأنها جرت في الجامد وتصريحية، لأنها صرح بالمشبه به بخلاف الاستعارة المكنية، فإنها بذكر المشبه وطوى ذكر المشبه به كما في قوله:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع

حيث شبه المنية بالسبع تشبيهاً مضمراً في النفس على سبيل الاستعارة بالكناية، وطوى ذكر المشبه به، وهو السبع ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو الأظفار تلازم السبع وذكر الأنشاب ترشيح كما هو مبين في محله.

واعلم أن المصنف بدأ بـ«كان»، لأنها أمّ الباب إذ حدثها وهو الكون يعم

[وَظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا]، نحو: ظننت زيداً قائماً.

[فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتِهَا فَإِنَّهَا تَرَفَعُ الاسْمَ] ....

الجميع من أخواتها. ولذا اختصت بزيادة أحكام وتصرّفات وجواز حذف نون مضارعها منجزماً ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل.

قال ابن مالك:

وفعل أولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل

ولا بكسرها لمجيء المضارع بيفعل بالضم لا بالفتح. وأما فضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع فشاذ كما في المراح.

(قوله: وظنّ وأخواتها) كذا في نسخ الشرح المطبوعة وجميع نسخ المتن التي شرحها غير الشارح أبقاه الله بالسلامة بلفظ: وظننت وأخواتها ولعله من تصرفات النساخ.

(قوله: فإنها ترفع الاسم الخ) اعلم أن دخول هذه الأفعال على المبتدإ والخبر على خلاف القياس، لأن الأفعال حقها أن تنسب معانيها إلى المفرد لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف نحو: هل جاء زيد؟ ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها إلى الجمل ورفعوا بها المبتدأ تشبيهاً. وكان القياس أن لا تعمل لأنها ليست بأفعال حقيقة، وإنما دخلت لتدل على تقييد الخبر بالزمان الذي تثبت له فأشبهت بذلك الحروف. فإذا قلت: كان زيد قائماً فهو في قوّة أمس زيد قائم.

وإذا قلت: زيد قائماً فهو في قوّة غداً إلا أنه لما جيء بها لتقدير المبتدإ على صفة، وهو الخبر أعملوها في الجزأين وما ذكره من نسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وحجتهم أن كل فعل يرفع وقد ينصب وقد لا ينصب وأما وجود فعل ينصب ولا يرفع فلا.

وقال أكثر الكوفيين: إنه لا عمل لها إلا في الخبر، لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الأول. فكان وأخواتها تجدّد رفعاً بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضميراً، نحو: و﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الزّخرُف: ٧٦] والضمير بحسب

الذي كان مبتدأ ويسمى بعد دخولها اسمها.

[وَتَنْصُبُ الخَبَرَ]، وهو الذي كان خبراً للمبتدإ ويسمى بعد دخولها خبرها.

الاستقراء إنما يتصل بعامله، فلو قيل إن كان وأخواتها لا ترفع الاسم لقيل: وكان هم الظالمين. ويلزم على قول الكوفيين أن تكون الأفعال ناصبة لا رافعة وهذا غير معهود في الكلام كما مرّ.

وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فلا ينهض عليهم، لأن العامل في المبتدإ عندهم ليس معنوياً، بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف في كان زيد قائماً وعمرو جالساً. فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين. وعلى مذهب البصريين يجوز، لأن العامل واحد اهـ شنواني بزيادة.

(قوله: الذي كان مبتدأ) أي قبل دخول هذه الأفعال.

(قوله: ويسمى بعد دخولها اسمها) تسمية المرفوع اسمها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة إذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة، وإنما اصطلحوا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقة، وإنما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة إلى تقدير مضاف، أي خبر اسمها. واندفع الاعتراض بذلك من أن المرفوع ليس اسمها، وإنما هو اسم للذي وضع له وقد يسمى المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازاً.

قال الشيخ خالد في شرح المتن وإنما لم يسموا المرفوع فاعلاً، أي حقيقة والمنصوب مفعولاً، لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول، فصارت كالروابط، ومن ثم سماها الزجاجي حروفاً اهـ.

وقد مرّ في صدر الكتاب البحث عن الفخر الرازي فلتراجع ثمة.

(قوله: وتنصب الخبر) أي باتفاق وإن اختلفوا في نفس المنصوب. فقال الفراء: هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع؟ وهل يقال سدت الحال مسده. والبصريون شبيه بالمفعول وهو

[وَهِيَ]، أي: كان وأخواتها **[كَانَ]**، نحو: وكان الله غفوراً رحيماً. وإعرابه:

الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامداً.

وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق. وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح، وإنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد. قاله الدماميني اهـ صبان.

قال الفقير: وقوله وهل يقال سدت الحال محل الخبر؟ قلت: نعم لعدم المانع مع وروده في ضربي العبد مسيئاً. وقوله: وفي التعليق، أي في باب «ظنّ» وقد يقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير شأن مستتراً فيها. والجملة بعدها خبر، نحو: كان زيد قائم، أي الشأن زيد قائم. قال الشاعر:

إذا متّ كان الناس صنفان شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ويجوز أن يخرّج على لغة من نصب المثنى بالألف. وفي الحديث: «لا وتران في ليلة». قيل: كان ملغاة ولا أسوة لي به إذ ما يمكن التخريج على لغة من تقدم أو التأويل المارّ لا يتجاسر على إلغائه.

(قوله: وهي كان) وما عطف عليها ونظيره قوله في صدر الكتاب، وهي من. وقد مر ما يتعلق بهذا المقام فائدة عظيمة عند قول المصنف في مبحث الجوازم ولا في النهي فلتراجع ثمة.

(قوله: كان) تختص من بين أخواتها بأمور **منها**: جواز زيادتها ماضياً بين شيئين ليس جاراً ومجروراً. قال ابن مالك:

وقد تزاد كان في حشوكما ... كان أصح علم من تقدما

ومنها: حذفها وإبقاء الخبر وهو كثير بعد «أن». ولو قال الحريري في مقاماته:

فإن وصلا ألذّ به فوصل ... وإن صرما فصرم كالطلاق

....

قال في شرحه: هو نظير قولهم: المرء مجزيّ بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر. قال: وهذه المسألة أودعها سيبويه في كتابه وجوز في إعرابها أربعة أوجه:

أحدها: وهو أجودها أن تنصب خير الأول وترفع الثاني، وتنصب شراً الأول وترفع الثاني، ويكون تقديره: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر، فتنصب الأول على أنه خبر «كان» وترفع الثاني على أنه خبر مبتدإ محذوف. وقد حذفت في هذا الوجه «كان» واسمها لدلالة حرف الشرط الذي هو إن على تقديرهما وحذفت أيضاً المبتدأ لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه، لأنه كثيراً ما يقع بعدها.

والوجه الثاني: أن تنصبهما جميعاً. والتقدير: إن كان عمله خيراً فهو يجزى خيراً، وإن كان عمله شراً فهو يجزى شراً.

والوجه الثالث: أن ترفعهما جميعاً. والتقدير: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ويجوز أن تجعل كان تامة في حد قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٠].

والوجه الرابع: وهو أضعفها أن ترفع الأول وتنصب الثاني. والتقدير: إن كان عمله خير فهو يجزى خيراً اهـ بحذف، والمعنى. وفي الحديث قول النبي ﷺ لمريد النكاح: «التمس ولو خاتماً من حديد»، أي التمس شيئاً ولو كان ما تلتمسه حديداً. قال ابن مالك:

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيراً ذا اشتهر

ومنها: حذفها مع إبقاء اسمها وخبرها بعد أن وزيادة «ما» عوضاً عنها. قال ابن مالك:

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل أما أنت براً فاقترب

فأن: مصدرية. و«ما»: عوض عن كان. وأنت: اسمها. وبرا: خبرها. والأصل لأن كنت براً.

كان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ولفظ الجلالة اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وغفوراً: خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. ورحيماً: خبر بعد خبر منصوب بالفتحة الظاهرة.

وسميت هذه الأفعال ناقصة لأنها لا تكتفي بالمرفوع ....

ومنها: جواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون غير متصل بضمير نصب ولا ساكن، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٠]. قال ابن مالك:

ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

(قوله: كان: فعل ماضٍ ناقص) الأولى أن يزيد متصرف، لأنه من وظيفته.

(قوله: لأنها لا تكتفي بالمرفوع) بناء على القول بأن التمام الاستغناء بالمرفوع عن الخبر، فيقال له فاعل حقيقة. وهو الصحيح عند ابن مالك. وعلى القول بأن التمام الدلالة على الحدث والزمان فيقال: سميت ناقصة لدلالتها على الزمان فقط.

قيل: الصحيح أنها كلها دالة على الحدث إلا ليس. وأبطل ابن مالك المذهب الثاني بعشرة أمور ذكرها في شرح «التسهيل»:

أحدها: أن الحكم بكونها أفعالاً يستلزم دلالتها على الحدث، لأن الحدث جزء ماهية الفعل.

الثاني: لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى.

الثالث: لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض.

الرابع: لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية، نحو: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعرَاف: ٢٠]، ولم ينطق بعدها بالمصدر الصريح.

الخامس: لو لم تدل عليه لم يبن منها اسم فاعل، لأنه لا دلالة فيها على الزمان بل على الحدث.

بل لا يتم معناها إلا بالمنصوب.

[وَأَمْسَى]، نحو: أمسى زيد غنياً. وإعرابه: أمسى: ....

السادس: أنها لو لم تدل عليه لم يبن منها أمر، لأنه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

السابع: ان دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية. فالأولى أولى بالبقاء.

الثامن: أن من جملتها «دام» ومن شرط أعمالها تقدم «ما» المصدرية عليها. ومن لوازم ذلك تقدير المصدر.

التاسع: من جملتها انفك ولا بد معها من نافٍ. فلو لم تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنياً، ما زيد غنياً في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد.

العاشر: الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث، فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل اهـ فاكهي ويّس عليه.

(قوله: بل لا يتم معناها إلا بالمنصوب).

تنبيه: نحو: كان زيد قائماً. يحتمل التمام فقائماً: حال بخلاف كان زيد أخاك لامتناع كون الحال معرفة إلا أن تجعل كان بمعنى كفل، فأخاك: مفعول. وكذا يتعين النقص في: وكونك إياه لما ذكر إلا أن يجعل الأصل وكونك تفعله، فالفعل حال، فلما حذف انفصل الضمير اهـ خ ض.

(قوله: وأمسى) هي فعل لاتصالها بالتاء. قال ابن كعب رضي الله عنه:

أمست سعاد بأرض لا يبلغها ... إلا العتاق النجيبات المراسيل

قال ابن هشام في شرح هذا البيت: يحتمل أن تكون بمعنى صارت اهـ. ومعنى أمسى اتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء وتستعمل تامة بمعنى دخل في المساء كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الرُّوم: ١٧]، أي حين تدخلون في المساء ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم. تقول: أمسى مصلياً زيد ويجب في أمسى في الدار صاحبها ويمتنع في

فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وزيد: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. وغنياً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

[وَأَصْبَحَ]، نحو: أصبح البرد شديداً. وإعرابه: أصبح: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. البرد: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. وشديداً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

[وَأَضْحَى]، نحو: أضحى الفقيه ورعاً. وإعرابه: أضحى: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. الفقيه: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. وورعاً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

أمسى صاحبي عدوي وكذا أمسى غلام هند مغضبها.

(قوله: فعل ماض ناقص) أي متصرف كما سيأتي.

(قوله: وأصبح) هي فعل لاتصالها بتاء التأنيث. قال أبو النجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدعى ... عليّ ذنباً كله لم أصنع

ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الصباح كالآية المتقدمة.

(قوله: أصبح) فعل ماضٍ ناقص، أي متصرف كما سيأتي. ويجوز أن يتوسط خبرها بين الاسم وبينها تقول: أصبح مصلياً زيد ويجب في قولك: أصبح في الدار صاحبها ويمتنع في أصبح صاحبي عدوي. وفي أصبح غلام هند مغضبها كما مرّ.

(قوله: وأضحى) معناها اتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت الضحى وهي ما بين طلوع الشمس قدر رمح إلى الزوال، وتستعمل تامة بمعنى دخل في وقت الضحى، نحو: أضحينا أي دخلنا في وقت الضحى. وجوز ابن هشام في شرح «بانت سعاد» الوجهين في قول كعب رضي الله عنه:

شجت بذي شبم من ماء محنية ... صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

والشبم: البرد الشديد. والمحنية: عبارة عما انعطف من الوادي ويجوز

[وَظَلَّ]، نحو: ظل زيد صائماً. وإعرابه: ظل: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وزيد: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. وصائماً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

[وَبَاتَ]، نحو: بات زيد ساهراً. وإعرابه: بات: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وزيد: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. وساهراً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

التوسط أيضاً في قولك: أضحى مصلياً زيد، ويجب في أضحى في الدار صاحبها ويمتنع في أضحى صاحبي عدوي، وأضحى غلام هند مغضبها كما تقدم.

(قوله: وظل) فعل ماضٍ. ويجوز إذا أسندته إلى نفسك حذف أحد المثلين. تقول: ظللت صائماً وظلت صائماً. قال تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقِعَة: ٦٥]، وقرئ: فظللتم على الأصل ومعناها اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً وتستعمل تامة بمعنى دام واستمر، نحو: ظل اليوم، أي دام ظله واستمر ويجوز توسط الخبر بينها وبين الاسم تقول: ظل قائماً زيد ويجب في ظل في الدار صاحبها ويمتنع في ظل صاحبي عدوي وفي ظل غلام هند مغضبها كما أسلفنا.

(قوله: وبات) قال الدنوشري قال في القاموس، وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتاً وبياتاً ومبيتاً وبيتوتة، أي يفعله ليلاً وليس من النوم انتهى.

ومعنى قوله: وليس من النوم أي وليس الفعل من النوم، أي وليس نوماً فإذا نام ليلاً لا يصح أن يقال: بات ينام. وبعضهم فهم قوله: وليس من النوم على غير هذا الوجه، وقال: معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم، أي ليس معناها النوم فليتأمل.

ويجوز أن يقال على هذا بات زيد نائماً اهـ يّس على التوضيح وتستعمل تامة بمعنى عرس بتشديد الراء أي نزل نزول استراحة من غير إقامة ليلاً كقول عمر رضي الله عنه: أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى، أي عرس بها. وقد تكون بمعنى نزل قالوا: بات القوم، أي نزل بهم ليلاً ويجوز توسط خبرها بينها وبين اسمها تقول: بات ساهراً زيد ويجب في بات في الدار صاحبها.

[وَصَارَ]، نحو: صار السعر رخيصاً. وإعرابه: صار: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. السعر: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. ورخيصاً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

[وَلَيْسَ]، نحو: ليس زيد قائماً. وإعرابه: ليس: فعل ماضٍ ناقص يرفع

(قوله: وصار) وهي للتحول والانتقال وتستعمل تامة بمعنى انتقل نحو: صار الأمر إليك أي انتقل. وقد تأتي بمعنى رجع نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورىٰ: ٥٣]، أي ترجع.

تنبيه: مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك كآض نحو قوله:

ربيته حتى إذا تمعددا وآض فهذا كالحصان أجردا

ورجع، وفي الحديث: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» وعاد نحو قوله:

وكان مضلى من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد آمرا

واستحال. وفي الحديث: فاستحالت غرباً أي دلواً عظيمة وقعد ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَقۡعُدَ مَذۡمُومٗا مَّخۡذُولٗا﴾ [الإسرَاء: ٢٢]، كما قال الزمخشري وحار نحو قوله:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رماداً بعد إذ هو ساطع

وارتدّ ومنه قوله تعالى: ﴿أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ﴾ [يُوسُف: ٩٦] وتحوّل نحو:

وبدّلت قرحاً دامياً بعد صحة فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا

وغدا وراح. وفي الحديث: «لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً». وقد نظم هذه الأفعال الإمام الخضري بقوله:

بمعنى صار في الأفعال عشر تحول آض عاد ارجع لتغنم

وراح غدا استحال ارتد فاقعد وحار فهاكها والله أعلم

(قوله: وليس) هي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة. قال في «المغني»: هي فعل لا يتصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم تقدره فعل

الاسم وينصب الخبر. زيد: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. وقائماً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

[وَمَا زَالَ]، نحو: ما زال زيد عالماً. وإعرابه: ما: نافية، وزال: فعل

بالفتح، لأنه لا يخفف ولا فعل بالضم، لأنه لم يوجد في يائيّ العين إلا في هيؤ وسمع لست بضم اللام، فيكون على هذه اللغة كهيؤ. وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة «ما» وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة. والصواب الأول بدليل: «لست» و«لستما» و«لستن» و«ليسوا» و«ليست» و«لسن» اهـ. ويجوز أن يتوسط خبر ليس بينها وبين الاسم نحو قوله:

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول

وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البَقَرَة: ١٧٧] بنصب البر. قال ابن عقيل والأشموني إنه نقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر ليس على اسمها. قالا: والصواب جوازه اهـ ويمتنع في ليس صاحبي عدوي وليس غلام هند مغضبها ويجب في نحو: ليس في الدار صاحبها كما مرّ، وهي ناقصة أبداً لا تستعمل تامة حتى في نحو: ليس الطيب إلا المسك وإن رفعه بنو تميم حملاً لها على ما في الإهمال عند انتقاض النفي.

(قوله: وما زال) أي ماضي يزال لأن ماضي يزيل بفتح الياء فعل تام متعد إلى مفعول واحد ومعناه: ماز تقول، زل ضأنك من معزك، أي ميز بعضها من بعض. ومصدره: الزيل كالضرب، ولأن ماضي يزول فعل تام أيضاً لازم وبابه: نصر ومعناه: الانتقال. تقول: زل عن مكانك، أي انتقل عنه ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فَاطِر: ٤١]، ومصدره الزوال قال في الصريح. وحكى الفراء والكسائي: لزال الناقصة مضارعاً آخر وهو يزيل فيكون مشتركاً بين التام والناقص. بل قال الفراء: غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقاً بين التام والناقص اهـ ولا تستعمل تامة.

قال في «التصريح»: وذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن زال تكون تامة، نحو: ما زال زيد عن مكانه، أي لم ينتقل عنه اهـ.

ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وزيد: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. وعالماً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة.

[وَمَا انْفَكَّ]، نحو: ما انفك عمرو جالساً.

[وَمَا فَتِئَ]، نحو: ما فتئ بكر محسناً.

[وَمَا بَرِحَ]، نحو: ما برح محمد كريماً. وإعراب الجميع مثل إعراب ما زال زيد عالماً.

[وَمَا دَامَ]، نحو: لا أصحبك ما دام زيد متردداً. إليك إعراب ما دام. ما: مصدرية ظرفية، ودام: فعل ماضٍ ناقص يرفع المبتدأ وينصب الخبر. وزيد: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. ومتردداً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة وإليك جار ومجرور متعلق بمتردداً. وسميت ما هذه ظرفية ....

(قوله: وما زال وما انفك وما فتئ وما برح) شرط إعمال هذه الأربعة أن يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء مثالها بعد النفي: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]. ومنه: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، والأصل لا تفتؤ وبعد النفي بالفعل قوله:

لـيـس يـنـفـك ذا غـنـى واعـتـزاز … كـل ذي عـفـة مـقـلّ قـنـوع

وبعد الفعل العارض للنفي قوله:

قـلـمـا يـبـرح الـلـبـيـب إلـى مـا … يـورث الـحـمـد داعـيـاً او مـجـيـبـا

وبعد الفعل المستلزم للنفي، نحو: أبيت أزال استغفر الله، أي لا أزال قاله الفراء كما في «التصريح» وبعد النهي قوله:

صـاح شـمـر ولا تـزال ذاكـر الـمـو … ت فـنـسـيـانـه ضـلال مـبـيـن

وبعد الدعاء قوله:

ألا يا اسلمي يا دارميّ على البلا … ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

(قوله: وما دام) وهي موضوعة للدلالة على استمرار خبرها. وجملة: ما

لنيابتها عن الظرف ومصدرية لأنها تسبك ما بعدها بمصدر إذ التقدير مدة دوام زيد متردداً إليك.

دام معناها توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها وشرط عملها أن يتقدمها «ما» المصدرية الظرفية، ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية.

(قوله: لنيابتها عن الظرف)، أي لأجل كونها نائبة عن الظرف.

قال ابن ثابت في شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر. وأما كونها ظرفية فلم نر حرفاً ظرفاً، لأن الظروف كلها أسماء.

ويجاب بأن «ما» حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب عن الظرف في إعرابه مع الدلالة عليه فكأنه مؤدّ له فيسمى مصدراً لذاته وظرفاً لنيابته عن الظرف نحو: جئت طلوع الشمس أي وقت طلوعها فحذف لفظ وقت وناب طلوع منابه، فيعرب ظرفاً وذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فلم تكن ظرفاً بل هي كالمصدر نائبة عن ظرف نيابة مضاف إليه عن مضاف اهـ أبو النجا.

تنبيه: تقديم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين قال تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، فإن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. قال الشيخ خالد وهو غير لازم، فإن البصريين أجازوا زيداً عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل. وفي التنزيل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾﴾ [الضحى: ٩]، فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه، لأن ما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي اهـ.

ولا يجوز تقديم خبر دام عليها اتفاقاً. وكذا ليس عند جمهور البصريين وأجازه بعض من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين محتجين بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، قال الجمل وفي السمين وقال الشيخ: وقد تتبعت

[وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا]، يعني أن ما تصرّف من هذه الأفعال يعمل عمل ماضيها من كونه يرفع الاسم وينصب الخبر. **[نَحْوَ: كَانَ وَيَكُون وَكُنْ]** فالأول ماضٍ والثاني مضارع، والثالث أمر وكلها ترفع الاسم وتنصب الخبر. **[وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأُصْبِحَ]** ....

جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بتقديم معموله إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية اهـ.

وأجاب ابن هشام بأن المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره. والشيخ خالد بأن يوم معمول لمحذوف تقديره: يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفاً جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لإضافته إلى جملة يأتيهم وليس مصروفاً خبره.

(قوله: وما تصرف منها) وهي في التصرف على ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو ما تقدمه النفي أو شبهه فإنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر ودام عند الأقدمين وقليل من المتأخرين، فإنهم أثبتوا لها مضارعاً وما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي كقوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير

وقوله:

وما كل من يبدي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وقوله:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض

تنبيه: لا يجيء منها اسم مفعول على الصحيح. وأما قول سيبويه مكون فيه فقال في «شرح اللمحة»: إن أبا الفتح سأل أبا عليّ عنه فقال: ما كل داء يعالجه الطبيب اهـ صبان.

(قوله: نحو: كان ويكون وكن وأصبح ويصبح وأُصبح) مثل المصنف رحمه الله تعالى للماضي والمضارع والأمر ولم يمثل لغيرها ولها مصادر.

مثل الاول: ماضٍ ومضارع وأمر. **[تَقُولُ]** في عمل الماضي **[كَانَ زَيْدٌ قَائِماً]** وتقدم إعرابه وتقول في عمل المضارع يكون زيد قائماً وإعرابه: يكون: فعل مضارع ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر. وزيد: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة، وقائماً خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. وتقول في عمل الأمر كن قائماً. وإعرابه: كن: فعل أمر ناقص من متصرفات كان الناقصة يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. وقائماً: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. وقس الباقي مما يتصرف.

فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الإضحاء والإمساء والإصباح. ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة. ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان اهـ. «تصريح».

(قوله: مثل الأول) بالرفع خبر لمبتدإ محذوف أي هذا مثل الأول في ترتيبه أو بالنصب، أي كمثل الأول في ذلك. وقوله: ماض ومضارع وأمر خبر مبتدآت محذوفات تقديرها الأول: ماضٍ والثاني: مضارع والثالث: أمر فافهم.

(قوله: يكون زيد قائماً) مثله: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٠] أصله: لم أكن حذف النون للجزم جوازاً كما قدمنا.

(قوله: كن قائماً) مثله: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسرَاء: ٥٠]، وأصله: كون ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن، ولما اتصل بضمير الجماعات عادت الواو لعدم ذلك الالتقاء.

(قوله: من متصرفات كان الناقصة) أي بخلاف قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البَقَرَة: ١١٧]، فالظاهر كونها من متصرفات كان اللازمة وكذا قوله: فيكون.

(قوله: وقس الباقي مما يتصرف) أي فتقول في أصبح يصبح زيد صائماً، وأصبح مصلياً وفي أمسى يمسي تقول: يمسي ويصبح غراراً ومغروراً، وأمسى قائماً.

[وَلَيْسَ عَمْرُو شَاخِصاً] وإعرابه: ليس: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. عمرو: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة. وشاخصاً خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. وليس لا تستعمل إلا بصيغة الماضي ليس لها مضارع ولا أمر ولا مصدر ولهذا ذهب بعضهم إلى أنها حرف نفي وليست فعلاً. لكن مذهب الجمهور أنها فعل ماضٍ لأنها تقبل تاء التأنيث الساكنة، نحو ليست هند جالسة.

وقوله: **[وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ]** يعني أن ما كان مشبهاً لهذه الأمثلة فهو مثلها في العمل. والإعراب فقسه عليه ولا حاجة إلى الإطالة بكثرة الأمثلة.

(قوله: وليس عمرو شاخصاً) أي ذاهباً أو حاضراً، فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشي اهـ أبو النجا.

(قوله: يرفع الاسم) هنا وما قبله عائد لقوله: فعل ماضٍ إلى آخره وقوله: اسماً عائد لـ«ليس».

(قوله: وليس لا تستعمل إلا بصيغة الماضي) أي فليست بمتصرفه.

(قوله: ولهذا ذهب بعضهم) وهو ابن السراج والفارسي وأبو بكر بن شقير. وقوله: إلى أنها حرف قد قدمنا الجواب في باب الأفعال فلتراجع ثمة إن شئت.

(قوله: ولا حاجة إلى الإطالة بكثرة الأمثلة) أي إذ قد يفهم الذكي بمثال واحد ما لا يفهم الغبي بالألف شاهد.

فائدة: اعلم أن اللفظين اللذين تسلط عليهما العامل إذا كانا معرفتين، فالمعلوم هو الاسم والمجهول هو الخبر تقول: كان زيد أخا عمرو ولمن علم زيداً وجهل أخوّته لعمرو، وكان أخو عمرو زيداً لمن كان بالعكس وإذا كانا نكرتين، ولكل منهما مسوّغ للإخبار عنهما، فأنت بالخيار تقول: كان أخ لزيد أخاً لبكر، وكان أخ لبكر أخاً لزيد، فإن كان لأحدهما فقط جعل اسماً إذا كانا مختلفين فاجعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً. وأما قوله:

يكون مزاجها عسل وماء

فضرورة.

[**وَأَمَّا إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا فَإِنَّهَا تَنْصُبُ الاسْمَ**] وهو الذي كان مبتدأ [**وَتَرْفَعُ الخَبَرَ**] الذي كان مرفوعاً بالمبتدإ [**وَهِيَ**: ....

(**قوله: وأما إنّ وأخواتها**) أي نظائرها كما قدمنا.

(**قوله: تنصب الاسم**) اتفاقاً ويشترط في اسمها ما مر في أول الباب، فلو كان الاسم محذوفاً نحو: الحمد لله الحميد برفع الحميد على أنه خبر لمبتدإ محذوف أو واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير كـ «أي» و«كم» لم تنصب هذه الأحرف.

(**قوله: الذي كان مبتدأ**) أي قبل دخول هذه الأحرف.

(**قوله: وترفع الخبر**) يشترط في الخبر ما مرّ في أوّل الباب فلو كان طلبياً، نحو: زيد اضربه لم ترفعه هذه الأحرف. قال يّس وصحح ابن عصفور وقوع الطلب خبراً كقوله:

إن الـذيـن قـتـلـتـم أمـس سـيـدهـم ... لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

فلا تحسبوا جملة نهي وقعت خبراً لـ«إن»، قيل أو يجوز أن يكون الخبر محذوفاً. تقديره: تهيئوا لكم ونحوه اهـ.

قال الشيخ خالد: إلا أن يكون الاستفهام جواباً حكى من كلامهم إن أين الماء والعشب جواباً لمن قال: إن في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان اهـ.

تنبيه: إذا أتى بعد اسم «إن» و«لكن» وخبرهما بعاطف جاز في الاسم الذي بعدهما وجهان:

الأول: النصب عطفاً على محل اسمهما تقول: إن زيداً قائم وعمراً وقام الناس لكن عمراً جالس وبكراً. **والثاني**: الرفع عطفاً على محل اسمهما، لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ فتقول: إن زيداً قائم وعمرو، وقام الناس لكن عمراً جالس وبكر.

قيل: إنه مبتدأ خبره محذوف. تقديره: كذلك. وأجاز بعضهم الرفع قبل الكمال مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البَقَـرَة: ٦٢].

(**قوله: الذي كان مرفوعاً بالمبتدإ**) أي قبل دخولها فبعد دخولها الرافع له هذه

إِنّ وَأَنّ ....

الأحرف على الأصح عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وهو المبتدأ. قال الشيخ خالد: ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهاً بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدإ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوساً ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية. وحجة الكوفيين: أنه لا يجوز إن قائم زيداً ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها اهـ.

(قوله: إن) بكسر الهمزة وقد تخفف جوازاً تخفيفاً فتهمل كثيراً نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يسٓ: ٣٢] في قراءة من خفف لما فـ: «ما» زائدة. وأعملت قليلاً نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هُود: ١١١] في قراءة من خفف إن و«لما» وما كما قاله الرضى زائدة أتى بها للفصل بين لام الابتداء ولام القسم، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة فرقاً بينها وبين «إن» النافية. وقد تحذف لقرينة كقوله:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن

ومعنى أباة الضيم: ممتنعي الظلم قال ابن مالك:

وخففت إنّ فقل العمل ... وتلزم اللام إذا ما تهمل

وربما استغنى عنها إن بدا ... ما ناطق أراده معتمدا

وأكثر وقوع الفعل بعدها كونه مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البَقَرَة: ٤٥].

(قوله: وأن) بالفتح وقد تخفف فيبقى العمل ويجب كون اسمها مضمراً محذوفاً وكون خبرها جملة نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يُونس: ١٠] وقد يظهر اسمها اضطراراً كقوله:

بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنك هناك تكون الثمالا

والثمال بكسر المثلثة الغياث قال ابن مالك:

وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن

وَلَكِن وَكَأَنّ وَلَيْتَ وَلَعَلّ ....

(**قوله: ولكنّ**) قال ابن هشام في «التوضيح» مع الشيخ خالد في شرحه وتخفف لكن فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وليباين لفظها لفظ الفعل، نحو: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]. وعن يونس والأخفش جواز الإعمال قياساً على أن ولم يسمع من العرب: ما قام زيد لكن عمراً قائم بنصب عمرو، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف. والفرق بينهما وبين أن زوال الاختصاص اهـ.

(**قوله: وكأن**) أصلها: إن بكسر الهمزة فدخلت عليها الكاف الجارة في الأصل، فصارتا كلمة واحدة والنسخ الأصل ولا تتعلق الجارة بشيء ولا تجر ما بعدها، وقد تخفف ويبقى عملها استصحاباً للأصل كقوله:

وصدر مشرق اللون ... كأن ثدييه حقان

وقد نوى خبرها كقوله:

أفد الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد

أي وكأن قد زالت، قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]. قال ابن مالك:

وخففت كأن أيضاً فنوى ... منصوبها وثابتاً أيضاً روى

(**قوله: وليت**) قال في المغني: قال الفراء وأصحابه وقد تنصب المبتدأ والخبر كقوله:

يا ليت أيام الصبا رواجعا

اهـ وفي يّس على التوضيح. قال ابن حيان في شرح «التسهيل». ويقال: لت بإبدال الياء تاء وإدغام التاء في التاء اهـ.

(**قوله: ولعلّ**) أصلها علّ واللام في أوّلها زائدة للتوكيد. ويقال: هما لغتان بمعنى واحد تقول: علك تفعل ولعلك تفعل كما يؤخذ من الصحاح ولام علّ مفتوحة أو مكسورة كما في «المغني». فالفتح للتخفيف والكسر على أصل

تَقُولُ إِنّ زَيْداً قَائِمٌ]. وإعرابه: إنّ: حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر. وزيد: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. وقائم: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة وتقول في عمل أنّ المفتوحة بلغني أنّ زيداً منطلق. وإعرابه: بلغ فعل

التقاء الساكنين وقد يجر المبتدأ بعدها كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريب

(قوله: إن زيداً قائم) بالكسر، لأنها في الابتداء وتكسر أيضاً إذا وقعت تالية لحيث، نحو: جلست حيث إن زيداً جالس، أو لإذ، نحو: جئتك إذ ان زيداً أمير، أو لموصول، نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القَصَص: ٧٦]، أو وقعت جواباً لقسم، نحو: أقسمت أن زيداً لقائم، أو محكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مَريَم: ٣٠]، أو حال، نحو: زرته وإني ذو أمل، أو بعد عامل علق عن عمله فيها باللام الابتدائية، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنَافِقون: ١]. قال ابن مالك:

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله ... وحيث إن ليمين مكمله
أو حكيت بالقول أو حلت محلّ ... حال كزرته وإني ذو أمل
وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى

(قوله: وتقول في عمل أن المفتوحة) وهي فيما إذا وقعت فاعلة أو مفعولة غير محكية بالقول، نحو: خفت أن يموت زيد أو نائبه عن الفاعل نحو: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجنّ: ١] أو مبتدأ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فُصّلَت: ٣٩]، أو مجرورة بالحرف نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحَجّ: ٦]، أو بالإضافة، نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذّاريَات: ٢٣]، أو معطوفة على شيء من ذلك، أو مبدلة من شيء من ذلك، نحو: خفت موت زيد وأنه محبوس، ونحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفَال: ٧]، فإنها لكم بدل اشتمال من إحدى. والتقدير: إحدى الطائفتين كونها لكم.

والحاصل: أن إن تفتح في ما يسدّ المصدر مسدها.

ماضٍ والنون: للوقاية، والياء: مفعول به مبني على السكون في محل نصب. وأنّ: حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر. وزيداً: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. ومنطلق خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل بلغ والتقدير: بلغني انطلاق زيد. وتقول في عمل لكن: قام القوم لكن عمراً جالس. وإعرابه: قام القوم: فعل وفاعل. ولكن: حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر. وعمراً: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. وجالس: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. وتقول في عمل كأنّ، كأنّ زيداً أسد. وإعرابه: كأنّ: حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر. وزيد: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. وأسد: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة ....

(قوله: والنون للوقاية) وهي اللاحقة للفعل المتصل به ياء المتكلم وسميت بذلك، لأنها تقي الفعل من الكسر وقد تحذف تلك النون مع ليس شذوذاً كقوله:

عددت قومي كعديد الطيس ... إذ ذهب القوم الكرام ليسي

والطيس: الرمل الكثير وتثبت مع ليت كثيراً كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النِّسَاء: ٧٣]، وتحذف قليلاً كقوله:

كمنية جابر إذ قال ليتي ... أصادفه وأتلف جل مالي

ولعلّ بعكس ليت فالأكثر تجريدها من النون كقوله تعالى عن فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] وقل ثبوتها كقول الشاعر:

فقلت أعيراني القدوم لعلني ... أخط بها قبراً لأبيض ماجد

والقبر: الغلاف. والأبيض: السيف. والماجد: العظيم، وهي مع «إن» و«أن» و«كأن» و«لكن» على السواء تقول: «إني» و«إنني» و«كأني» و«لكني» و«لكنني».

(قوله: وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر) هذا شامل للخبر والاسم. وفي ذكر الاسم مسامحة فالأولى أن يقول: وأنّ وخبرها في تأويل مصدر بدليل قوله في التأويل: بلغني انطلاق زيد. فالاسم باقٍ على حاله والمؤوّل بالمصدر لفظة منطلق في عبارة الشارح إذ لا دخل في التأويل كما نبه عليه في بعض الحواشي.

(قوله: في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر إن كان مشتقاً

[وَ] تقول في عمل ليت **[لَيْتَ عَمْراً شَاخِصٌ]**. وإعرابه: ليت: حرف تمنّ ونصب وتنصب الاسم وترفع الخبر. وعمراً: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. وشاخص: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة.

وتقول في عمل لعلّ: لعلّ الحبيب قادم. وإعرابه: لعل: حرف ترجّ ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر. والحبيب: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. وقادم: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. **[وَمَعْنَى إِنّ وَأَنَّ لِلتَّوْكِيدِ]**، أي: توكيد النسبة أعني قيام زيد متصلاً في قولك إنّ زيداً قائم ....

كما مثل ويقدر بالكون إن كان جامداً، نحو: بلغني أن هذا زيد: أي كونه زيداً وبالاستقرار إن كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً اهـ أبو النجا.

(قوله: وتقول في عمل «ليت» ليت عمراً شاخص) تقدّم معناه عن بعضهم فلا تغفل.

تتمة: دخول ما على هذه الأحرف يبطل أعمالها لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل تقول: إنما زيد قائم وكأنما خالد أسد، ولكنما عمرو جبان، ولعلما بكر عالم، وسمع بقاء العمل في «ليت» لبقاء اختصاصها وتجعل «ما» ملغاة نحو قوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد

وفي البواقي عند بعضهم. قال ابن مالك:

ووصل ما بذي الحروف مبطل ... إعمالها وقد يبقى العمل

(قوله: ومعنى «إنّ» و«أنّ» للتوكيد) أي منسوب له من نسبة الجزئي لكلية لأنّ توكيدهما جزئي من مطلق توكيد أو اللام زائدة: أي معناهما التوكيد. وكذا الباقي والمراد توكيد النسبة وتقديرها في ذهن السامع إيجابية كـ: إن زيد قائم أولاً، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا﴾ [يُونس: ٤٤].

فإن قلت: كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فمعنى علمت أنك قائم علمت قيامك، ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله.

فيرتفع الكذب واحتمال المجاز.

[وَلَكِن لِلاسْتِدْرَاكِ] وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.

قلت: كونه بمعناه لا يوجب مساواتها له من كل وجه سم اهـ خ ض.

(قوله: فيرتفع الكذب) أي توهم الكذب إذ الكلام الخالي من إنّ قد يرتفع الكذب بمطابقته لمقتضى الواقع، وإنما يرتفع توهم الكذب لأنّ المخاطب إما متردّد أو منكر. ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم ومن التردّد فيه والإنكار عليه إلا إذا قدّم ما يلوح له كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقوله:

جاء شقيق عارضاً رمحه　　　إن بني عمك فيهم رماح

(قوله: واحتمال المجاز) أي فيرتفع توهم احتمال التكلم بالمجاز. وظاهر كلام الخطيب القزويني أنه لا يفيد هذا إلا التوكيد بما بوبه المصنف فيما يأتي. فنحو قولك: إن زيداً جاء احتمل ما ذكر بخلاف قولك: زيد نفسه جاء. فالأولى عندي حذف هذا الأخير وإن ذكره في بعض الحواشي.

(قوله: ولكن للاستدراك) أي لأنها لا تتوسط إلا بين كلامين متغايرين إيجاباً أو سلباً كما سيأتي.

(قوله: برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه) قال الخضري: هذا الكلام فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفاً على ثبوته أو بالجرّ عطفاً على الهاء إذ المعنى على الأوّل أو برفع ما يتوهم نفيه. وعلى الثاني: أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهماً لشيء فأيّ حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك فلا بدّ لصحته من تقدير مضاف أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه ورفع النفي إثبات كما أن المراد في الأوّل برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل اهـ.

فالأولى للشارح أن يعبر بقوله: وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعاً شبيهاً باستثناء ليسلم من الاعتراض. ولا بدّ أن يتقدّمها كلام إما مناقض لما بعدها، نحو: ما هذا ساكناً لكنه متحرك او ضدّ له، نحو: ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلاف له، نحو: ما قام زيد لكن عمرو ويظهر عندي أن يكون زيد وعمرو

[وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ] وهو مشاركة أمر لأمر في معنى بينهما. **[وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي]** وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر. ....

معروف الصحبة بدليل كونه شبيهاً بالاستثناء، لأن الاستثناء اتصاله وانفصاله كذلك، فنحو: جاء القوم إلا حماراً صحيح إذ الحمار مما كان داخلاً في أمتعة القوم كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى. ولم أر من نبه على هذا ههنا فتفطن.

(قوله: وكأن للتشبيه) أي المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وإنّ المؤكدة فقولك: كأن زيداً أسد. الأصل: إن زيداً كأسد قدّمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت الهمزة للجار ثم صارا كلمة واحدة كما قدّمنا. وقيل: إنها بسيطة لأن الأصل عدم التركيب يلزم عليه أن يكون لمطلق التشبيه كما قيل وفيه نظر إذ لا مانع من أنها على القول بالبسيطة وضعت للتشبيه المؤكد.

ويليها المشبه دائماً بخلاف الكاف ومثل فيليهما المشبه به. قيل: وللظنّ نحو: كأنّ زيداً كاتب وللتحقيق كقوله:

كأنّ الأرض ليس بها هشام

أي لأن الأرض.

(قوله: وهو مشاركة أمر لأمر الخ) قال البيانيون: التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية، نحو: رأيت أسد في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية، نحو: أنشبت المنية أظفارها بفلان، ولا على وجه التجريد، نحو: لقيت من زيد أسداً. والأولى للشارح أبقاه الله بالسلامة أن يزيد هو الحكم بالدلالة على مشاركة أمر لأمر الخ. إذ التشبيه فعل الفاعل والمشاركة أمر اعتباري.

(قوله: وليت للتمني) أي لإنشائه وإحداثه لا للإخبار بأن التمني حاصل اهـ يّس على الفاكهي. وكذا يقال في البواقي.

(قوله: وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) الأوّل نحو:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

[وَلَعَلّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ] فالترجي طلب الأمر المحبوب، نحو: لعل الحبيب قادم. والتوقع: الاشفاق، أي: الخوف من المكروه، نحو: لعل زيداً ....

والثاني: نحو قول منقطع الرجاء: ليت لي مالاً فأحج منه، إن قلت هذا من نوع الذي قبله إذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج.

قلت: أجيب بأن المراد بما لا مطمع فيه ما شأنه أنه لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف المال الذي يحج به يتعلّق به غالباً، والتحقيق: أن التمني لا يدلّ بالوضع على الطلب وإنما هو موضوع لإنشائه حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع إلى حصول التمني وإظهارها محبة حصول التمني المخصوص، أعني: محبة مخصوصة على وجه يدلّ عليه حالة المتمني اهـ من الشنواني.

(قوله: ولعلّ للترجّي الخ) في «حاشية الكشاف» للتفتازاني لعلّ موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكروه وهو الإشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم، وقد يكون من المخاطب.

وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للإطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق إلى طريق الإطماع دلالة على أنه لا خلف في إطماع الكريم، وأنه كجزمه بالحصول لما كان ما بعد لعلّ الإطماعية محقق الحصول وصالحاً لكونه غرضاً مما قبلها.

زعم ابن الأنباري وجماعة أنّ لعل قد تكون بمعنى «كي» وردّه المصنف يعني الزمخشري بأنّ عدم صلوحها لمجرّد معنى العلية يأباه ألا تراك تقول: دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعلّ اهـ صبان على الأشموني.

(قوله: فالترجي طلب الأمر المحبوب) أي المستقرب الحصول فلا يكون إلا في الممكن، فلا يقال: لعلّ الشباب يعود وقول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، إنما قاله جهلاً وإفكاً، أو من تعنته في الكفر اهـ عبد المعطي.

(قوله: والتوقع الإشفاق) هو: لغة الخوف. يقال: أشفقت عليه بمعنى خفت عليه، وأشفقت منه بمعنى خفت منه.

هالك. [**وَأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا فَإِنَّهَا تَنْصُبُ المُبْتَدَأَ وَالخَبَر عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَان لَهَا** ....]

قال الفارضي: الإشفاق في المكروه يتعدّى بمن كقوله تعالى: ﴿وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، أي خفن. وفي غيره يتعدّى بـ«على» كأشفقت عليه اهـ سجاعي على ابن عقيل.

(**قوله: هالك**) أي ميت: أي أخاف عليه الهلاك المتوقع.

(**قوله: وأما ظننت وأخواتها**) أي نظائرها شروع منه في القسم الثالث وأخره، لأنه لا يبقى فيه الأصل وهو الرفع. ولذا عبر الشيخ خالد في الأزهرية بقوله: باب تتميم النواسخ.

(**قوله: فإنها تنصب المبتدأ والخبر**) هذا قول الجمهور. وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب «ظنّ» ليس أصلهما: المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى. واستدلّ بـ«ظننت» زيداً عمراً فإنه لا يقال: زيد عمرو إلا على وجه التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت.

وأجيب بالمنع: أي يمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل: ظننت زيداً عمراً فتبين خلافه فالظنّ لتشبيهه به. وذهب الفراء إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً وجاراً ومجروراً وعورض بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً وبأنه لا يتمّ الكلام بدونه اهـ تصريح بتصريح.

(**قوله: على أنهما مفعولان لها**) إلا إذا ألغيت أو علقت. والإلغاء: ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع نحو: زيد ظننت قائم. فزيد: مبتدأ. وقائم: خبره. وليس: لظننت عمل فيهما لا في المعنى ولا في اللفظ.

والتعليق ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع نحو: ظننت لزيد قائم، فظننت لم تعمل في لزيد قائم لأجل المانع وهو اللام لكنه في محلّ نصب بدليل أنك إذا عطفت عليه نصبت تقول: ظننت لزيد قائم وعمراً جالساً، فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللفظ. والإلغاء جائز في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطاً، نحو: زيد ظننت قائم فالإعمال أحسن قيل هما سيان، أو وقعت آخراً،

وَهِيَ ظَنَنْتُ]، نحو: ظننت زيداً قائماً. وإعرابه: ظننت: فعل وفاعل وزيداً مفعول أوّل منصوب بالفتحة الظاهرة. وقائماً: مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة.

[وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ ....

نحو: زيد قائم ظننت. والإلغاء أحسن فلا يلغى في ظننت زيداً قائماً.

وأما قول كعب رضي الله عنه:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

فمؤول بتقدير ضمير الشأن. والتقدير: ما إخاله لدينا منك تنويل خلافاً لظاهر كلام ابن هشام في شرح القصيدة حيث جوّز الإلغاء. والتعليق واجب إن وليها «إن» و«لا» و«ما» النافيات، و«لام الابتداء»، و«لام القسم والاستفهام»، نحو: ظننت إن زيد قائم وعلمت ما زيد قائم وعلمت لزيد قائم وظننت أزيد قائم.

(قوله: وهي ظننت) إذا كانت بمعنى الرجحان أو اليقين وأما التي بمعنى اتهم، فهي متعدّية لواحد.

قال ابن مالك:

لعلم عرفان وظنّ تهمه تعدية لواحد ملتزمه

(قوله: وحسبت) بمعنى ظننت أو بمعنى تيقنت، وهو قليل كقوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومعنى ثاقلاً: ميتاً.

(قوله: وخلت) بمعنى ظننت أو بمعنى علمت وهو قليل كقوله:

دعاني الغواني عمهنّ وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أوّل

فإن كانت بمعنى تكبرت فهي لازمة.

(قوله: وزعمت) بمعنى الرجحان وإن كانت بمعنى تكفلت تعدت إلى واحد.

وَرَأَيْتُ وَعَلِمْتُ وَوَجَدتُ وَاتَّخَذْتُ وَجَعَلْتُ وَسَمِعْتُ تَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً]. وإعرابه كما تقدم.

(قوله: ورأيت) بمعنى علمت أو بمعنى ظننت، وهو قليل. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج: ٦-٧]، أي يظنونه ونعلمه فإن كانت بمعنى أبصرت أو من الرأي، فهي متعدية إلى واحد.

(قوله: وعلمت) بمعنى تيقنت وبمعنى ظننت وهو قليل قال تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [المُمتَحنَة: ١٠]، أي ظننتموهنّ، وأما التي بمعنى عرفت فقد تعدّت لواحد كما مرّ في البيت الذي نقلت من «الألفية».

(قوله: ووجدت) بمعنى علمت. فإن كانت بمعنى أصاب تعدّت لواحد.

(قوله: واتخذت) وهذا من أفعال التصيير: أي صيرت ويقال فيه: تخذت.

(قوله: وجعلت) بمعنى اعتقدت فإن كانت بمعنى أوجدت أو أوجبت تعدت إلى واحد، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وتقول: جعلت للعامل كذا ويجوز أن تكون بمعنى صيرت وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرُف: ١٩]. قال الصبان قال الناظم في شرح «الكافية»، يعني: ابن مالك أي اعتقدوا. وقال الناظم: أي ظنوا. وقال الزمخشري: أي صيروا كذا في شرح الغزي اهـ. والنفس إلى قول ابن مالك أميل.

(قوله: وسمعت) سيأتي في آخر الباب.

تنبيه: ترك المصنف أفعالاً كثيرة أوردها ابن مالك في «الألفية» وهي عد بمعنى الرجحان وحجا بمعنى ظنّ ودرى بمعنى علم وهب بلفظ الأمر بمعنى ظنّ وتعلم بلفظ الأمر أيضاً بمعنى اعلم. ونصها:

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا … أعني رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عدّ … حجا درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم والتي كصيرا … أيضاً بها انصب مبتدا وخبرا

[وَخِلْتُ الهِلَال لَائِحاً وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ]، يعني أن ما أشبه المثالين من بقية الأمثلة يقاس على هذين المثالين، نحو: زعمت بكراً صديقاً وحسبت الحبيب قادماً. ورأيت الصدق منجياً، وعلمت الجود محبوباً ووجدت العلم نافعاً واتخذت بكراً صديقاً، وجعلت الطين إبريقاً. وإعرابها كما تقدم. ومثال: سمع. سمعت النبي ﷺ يقول: فسمعت: فعل وفاعل والنبي مفعول أوّل ويقول: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً. ....

(قوله: وخلت الهلال لائحاً) مضارعها إخال والكثير فيه بكسر الهمزة على غير قياس كقوله:

وما أدري وسوف إخال أدرى ... أقوم آل حصن أم نساء

لكن إخال هذه من غير هذا الباب.

(قوله: نحو زعمت بكراً صديقاً) مصدره الزعم ومصدر ما كان بمعنى تكفل الزعم بفتحتين. والزعامة بالفتح. وفي المصباح: وزعمت بالماء زعماً من باب قتل ونفع كفلت به. والزعم بفتحتين، والزعامة بالفتح اسم منه فأنا زعيم به.

(قوله: وحسبت الحبيب قادماً) بكسر السين، الأكثر في مضارعها الكسر أيضاً ويقل الفتح وإن كان القياس في مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين وكسرها.

(قوله: ووجدت العلم نافعاً) مصدرها الوجدان بكسر الواو. ومصدر التي بمعنى استغنى الوجد بتثليث الواو وبمعنى حزن الوجد بالفتح وبمعنى حقد الموجد بفتح الميم وكسر الجيم كما يؤخذ من الصبان.

(قوله: سمعت النبي ﷺ يقول) اعلم أن المصنف رحمه الله تعالى تبع فيه الأخفش حيث جعل سمع المتعلقة بذات مخبر عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيداً يتكلم فزيداً مفعول أوّل والثاني يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع، كـ: سمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط.

وقال الجمهور: لا تتعدى مطلقاً إلا لواحد كسائر أفعال الحواس فإن كان مما يسمع فذاك وإلا ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال، أي سمعت صوت

والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ والراجح أن سمع في نحو هذا المثال تتعدى لمفعول واحد. والجملة التي بعدها حال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

زيد حال كونه يتكلم اهـ خ ض.

(قوله: والجملة التي بعدها حال) أي في هذا المثال كما يؤخذ من كلام الشارح وإنما كلفنا ذلك، لأن قولك: سمعت رجلاً يقول كذا لا يصح أن تكون الجملة التي بعدها حالاً لوجوب تعريف صاحب الحال. فالجملة في هذا صفة لأن الجملة بعد النكرة حال. قال الشنواني: جوّز التفتازاني في الجملة، يعني في مثل: سمعت النبي ﷺ. يقول: أن تكون بياناً أو بدلاً بتأويل المصدر، أي سمعت قول زيد قائلاً كذا في الحال، أو قوله كذا في البيان أو البدل ويلزم عليهما حذف أن الناصبة ورفع الفعل بعد الحذف، أو الجملة بمعنى المصدر من غير سابك فيما ليس من الأبواب المعروفة ومثله ليس بمقيس عند المحققين اهـ وليحرر.

تتمة: يجوز إجراء قال كـ: «ظنّ» في العمل بأربعة شروط:

الأوّل: أن يكون بصيغة المضارع.

الثاني: أن يكون للمخاطب.

الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام.

الرابع: أن لا يفصل بينهما أي بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول الفعل فإن فصل بأحدهما لم يضر، نحو: أتقول عمراً منطلقاً، وأفي الدار تقول زيداً قائماً، وأعندك تقول عمراً جالساً، وأعمراً تقول: قائماً بخلاف نحو: أأنت تقول زيد قائم فلا يجوز الإجراء، ويجوز إجراؤه مطلقاً عند سليم قال ابن مالك:

وكظن اجعل تقول إن ولي ... مستفهماً به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... وإن ببعض ذي فصلت يحتمل

وأجرى القول كظنّ مطلقاً ... عند سليم نحو قل ذا مشفقا

والله سبحانه وتعالى أعلم.

باب النعت

ذكر غير المصنف رحمه الله تعالى النعت وما بعده من التوابع بعد المجرورات، وهو أنسب ولكن لما كان المصنف رحمه الله تعالى ذكر أن من المرفوعات التوابع ناسب أن يذكرها هنا استيفاء لغرضه، وهو ذكر المرفوعات بجميعها.

واعلم أن التوابع خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل. ولم يذكر المصنف عطف البيان ولعله إنما لم يذكره، لأنه ببدل الشيء من الشيء أشبه بل ما صح جعله بدلاً صح جعله عطف بيان وعكسه إلا في نحو: يا رجل بكراً وإلا في نحو قوله:

أنـا ابـن الـتـارك الـبـكـري بـشـر عـلـيـه الـطـيـر تـرقـبـه وقـوعـا

فلا يصح أن يكون بكراً بدل من رجل إذ البدل في نية إعادة عامل المبدل، ولا يصح أن تقول: يا بكراً لأن المفرد العلم المنادى يبنى على الضم. وكذا لا يصح أن يجعل بشر بدل من البكري إذ لو كان بدلاً لقيل: أنا ابن التارك بشر وهو في مثل قولك: هذا الضارب زيد، وهو لا يجوز، لأن المضاف الموصول بأل إنما جاز إذا اتصل بالمضاف إليه أن تقول الجعد الشعر فلا يصح كل منهما أن يكون بدلاً بل يتعين جعله عطف بأن قال ابن مالك:

وصـالـحـاً لـبـدلـيـة يـرى في غـيـر نـحـو يـا غـلام يـعـمـرا

ونـحـو بـشـر تـابـع الـبـكـري ولـيـس أن يـبـدل بـالـمـرضـيّ

وبدأ المصنف هنا بالنعت تبعاً للقوم وخالفهم ابن هشام في شذوره فقدم التوكيد على النعت تبعاً لابن مالك في التسهيل كابن السراج، وأبي علي، والزمخشري واستحسنه الأشموني:

تنبيه: إذا اجتمعت التوابع قدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق فيقال: جاء الرجل العالم أبو بكر نفسه أخوك وزيد ونظم ذلك بعضهم فقال:

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ ....

إن التوابع إن جاءت بأجمعها ورمت تحوي من الترتيب ما نقلا
فانعت وبين وأكد وابدلن وجيء بالعطف بالحرف نلت العلم والعملا

وأخصر منه ما قاله بعضهم:

إذا اجتمعت فالنعت قدم به التحق بيان فتوكيد وجاء بدل نسق

فكأن المصنف أخذ تناسب التقديم في الاجتماع إلا في العطف والبدل.

(قوله: النعت تابع للمنعوت) أي في الاصطلاح. وأما في اللغة فهو وصف الشيء بما هو فيه من خير أو شرّ وخبر المبتدإ فإنهما وصفان كالنعت لم يكونا تابعين كذا ظهر لي. ثم رأيت الشيخ الرضى سبقني بهذا فقال: قال في شرح المفصل: الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص. والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعاً أولاً فيدخل فيه خبر المبتدإ والحال في نحو: زيد قائم وجاءني زيد راكباً إذ يقال: هما وصفان ونعني بالخاصّ ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً، نحو: جاءني زيد الضارب اهـ

واعلم أن الصفة والنعت مترادفان. وقيل: إن النعت مختصّ فيما يتغير كقائم وضارب. والوصف: لا يختص به بل يعمّ ما يتغير وما لا يتغير كالعالم والحسن، وعلى الأوّل يقال: صفات الله ونعوته. وعلى الثاني يقال: صفات الله ولا يقال نعوته.

قال الصبان والذي في القاموس: أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد أن الصفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف واسما قام بالذات كالعلم والسواد اهـ أي ولا يكون النعت كذلك.

(قوله: تابع للمنعوت) قال الشيخ خالد في شرح المتن رسمه ببعض خواصه تقريباً على المبتدي فقال إلى آخره.

قال العلامة أبو بكر الشنواني: فيه نظر لأن الظاهر أن قوله النعت تابع للمنعوت إلى آخره ليس وارداً مورد التعريف، بل هو بيان حكم من أحكام النعت فتأمل اهـ.

قال الفقير: تأملناه فوجدنا قوله لأن الظاهر أن قوله الخ غير ظاهر. وحاصله: أن كلام المصنف رسم ناقص، والرسم الناقص من المعرفات ولا معنى لقوله ليس وارداً مورد التعريف، والله أعلم.

وكتب عبد المعطي على الشيخ خالد ما نصه قوله: رسمه الخ أي رسم المصنف رحمه الله النعت، أي عرفه بالرسم الناقص وهو ذكر عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، ولو كان رسماً تاماً لأتى بالجنس والخاصة اللازمة ولو عرفه بحقيقته لقال: هو التابع المشتق حقيقة أو ما في قوته الموضح لمتبوعه إن كان معرفة والمخصص له إن كان نكرة. ويمكن أن يقال التابع هنا كالجنس ولزوم النعت للأحوال الثلاثة من خواص التابع، وحينئذٍ فهو تعريف بالرسم التام اهـ.

وقد مرّ في الفاعل والمبتدإ ما يناسب المقام فلتراجع ثمة إن شئت.

(قوله: تابع للمنعوت في رفعه الخ) لا يرد على هذا جحر ضب خرب بجر خرب، لأنه تابع للمنعوت في إعرابه تقديراً على ما حرره الدماميني. ولا يرد على عدم الجواز التخالف في الإعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيه، لأنه بعد القطع يسمى نعتاً حقيقة بل مجازاً باعتبار ما كان اهـ يّس على التوضيح.

قال الفقير: ما المانع من أن يجعل المقطوع من الوصف الحقيقي. ويقال: إنه يتبع منعوته في الإعراب لكن لا على اللفظ بل على الجملة فيقال: إن جاء نحو: جاء الرجل العاقل. الجملة من عامل العاقل وهو ـ أعني ـ ومعموله في محل رفع نعت للرجل، فهو يتبع منعوته في الإعراب محلاً لكنه فيه نوع تكلف ولك رده بأن الجملة لا تكون نعتاً إلا إذا كان المنعوت بها نكرة.

(قوله: في رفعه الخ) جار ومجرور متعلق بتابع وهو على حذف مضاف، أي نوع رفعه وإنما قلنا ذلك، لأنه لا يجب توافقهما في الشخص إذ قد يكون إعراب أحدهما ظاهراً أو إعراب الآخر مقدراً، نحو: جاء زيد الراوي وجاء القاضي العالم. وقد يكون إعراب أحدهما بالحركات وإعراب الآخر بالحروف، نحو: جاء الرجال القائمون، وجاء الزيدون الكملة. أو إعراب

وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ ....

أحدهما محلياً والآخر لفظياً، نحو: يا زيد الفاضل بنصب الفاضل.

فإن قيل: قد يعترض عليه قولك: يا زيد الفاضل بضم الفاضل اتباعاً لضمة زيد، فإن تبعية الفاضل لزيد في الضم ليست تبعية في الإعراب، لأن المتبوع منصوب محلاً والتابع مضموم.

أجيب: بأن المراد بالإعراب هو هو وما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب مع أن الفاضل تابع لزيد في إعراب غير ظاهر بل هو محليّ في المتبوع، لأن محله النصب بفعل محذوف كما سيأتي في باب المنادى إن شاء الله تعالى. وتقديري في التابع أي منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه.

تنبيه: كما يتبع النعت في الإعراب يتبع في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير إن رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر، نحو: هذه امرأة كريمة، ورجل كريم، ورجلان كريمان، ورجال كرام. والمرأة الكريمة، والرجلان الكريمان، والرجال الكرام، وامرأة كريمة الأب أو كريمة أباً، ورجلان كريما الأب، أو كريمان أباً، ورجال كرام الأب، أو كرام اباً إلا في الوصف باسم التفضيل إذا كان مع من أو أضيف إلى نكرة، فإنه يلزم الإفراد والتذكير. ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع، نحو: مررت برجل أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من عمرو، وبرجال أفضل من بكر، وبامرأة أفضل من دعد، وبامرأتين أفضل من هند، وبنساء أفضل من سلمى. وكذا مررت بشخص أفضل رجل، وبشخصين أفضل رجل، وبشخوص أفضل رجال. وإلا فيما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصفة كـ: صبور وجريح. تقول: هذا رجل صبور وهذه امرأة صبور، وهذا رجل جريح وهذه امرأة جريح. وإلا في النعت بالمصدر تقول: مررت برجل عدل، وبرجلين عدل وبامرأتين عدل، وبرجال عدل وبنساء عدل.

(قوله أيضاً: في رفعه ونصبه وخفضه) هذا ما لم يكن المنعوت معلوماً بدون النعت فإن كان معلوماً بدونه جاز القطع والاتباع أو اتباع بعض النعوت

وَتُعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ. يعني يتبع منعوته في رفعه إن كان مرفوعاً، ....

وقطع بعضها في نعت المعلوم المتعدد، نحو: مررت بامرئ القيس الشاعر، فيجوز فيه الجر على الاتباع والرفع على القطع بإضمار هو، وبالنصب بإضمار فعل وهو أذم أو غيره مما يناسب المقام منه قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾ [المَسَد: ٤]. قرئ: حمالة الحطب بالنصب بإضمار أذم وبالرفع على الاتباع أو على إضمار هي. قال ابن مالك:

وإن نـعـوت كـثـرة وقـد تـلـت ... مـفـتـقـراً لـذكـرهـن اتـبـعـت

واقـطـع أو اتـبـع إن يـكـن مـعـيـنـا ... بـدونـهـا أو بـعـضـهـا اقـطـع مـعـلـنـا

وأرفع أو انصب إن قطعت مضمراً ... مـبـتـدأ أو نـاصـبـاً لـن يـظـهـرا

(قوله: وتعريفه وتنكيره) أي فيجب أن يتبع الوصف بالموصوف فيهما.

تنبيه: ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور، وأجاز الاخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة وجعل الأوليان صفة لآخران في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَـٰنِ﴾ [المَائدة: ١٠٧]. وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله:

أبـيـت كـأنـي سـاورتـنـي ضـئـيـلـة ... من الرقش في أنيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول اهـ أشموني. أي: فيؤوّل بجعل الأوليان بدلاً من آخران ونافع بدلاً من السم وساورتني واثبتني ضئيلة من الرقش، أي: حية دقيقة لها نقط سود وبيض. وناقع: بالغ في الإهلاك.

(قوله: يعني يتبع منعوته) جملة يتبع مفعول، يعني كما قدمنا غير مرة. وفاعل يتبع ضمير مستتر عائد للنعت ومنعوته مفعول يتبع، وفي عدوله عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع إشارة إلى أن عمل اسم الفاعل فرع عن عمل الفعل المضارع كما هو مقرر.

(قوله: في رفعه) جار ومجرور متعلق بيتبع والضمير عائد للمنعوت.

(قوله: إن كان مرفوعاً) إنما ألحق الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة هذا

وفي نصبه إن كان منصوباً وفي خفضه إن كان مخفوضاً، وفي تعريفه إن كان معرفة، وفي تنكيره إن كان نكرة ....

بما ذكر المصنف رحمه الله تعالى في رفعه لئلا يتوهم المبتدي أن الأحوال كلها تتأتى في تركيب واحد وعلى كل فليس بضروري فالأولى ان يقال: التقييد به لبيان الواقع ولا ينعت منصوب بمرفوع أو مجرور لما تقدم اهـ عبد المعطي على الشيخ خالد. وهذا إذا كان النعت تابعاً فإن كان مقطوعاً فقد تقدم.

(قوله: وفي نصبه) أظهر الجار لبيان مقام المتن.

(قوله: إن كان منصوباً) أي إن كان المنعوت منصوباً وبالكلام هنا كالذي أسلفنا وإن هنا وما بعده وما قبله شرطية وجوابها محذوف تقديره: إن كان مرفوعاً فيرفع وإن كان منصوباً فينصب، وإن كان مخفوضاً فيخفض، أي فلا ينعت منصوب بغيره.

(قوله: وفي خفضه إن كان مخفوضاً) أي فلا ينعت مخفوض بغيره كما تقدم.

(قوله: وفي تعريفه إن كان معرفة) أي فلا ينعت معرفة بنكرة، لأن المعرفة متعينة والنكرة مبهمة، وفي الجمع بين المتعينة والمبهمة تناف في الوصفية المرادة هنا. وإن كان كلام أرباب الحواشي يقتضي منع التنافي مطلقاً.

(قوله: وفي تنكيره إن كان نكرة) أي فلا تنعت نكرة بمعرفة للتنافي. فإن قيل: إذا وصف بالجملة أو الظرف أو الجار والمجرور، فمن أي قبيل.

قلت: لا يخلو إما أن يكون ذلك تابعاً لمعرفة أو نكرة، فهو في قوة النكرة، ثم ما ذكر من الجملة أو شبهها إن كان بعد نكرة محضة، فهو صفة نحو: مررت برجل يكتب أو بعد معرفة محضة، فهو حال نحو: مررت بزيد يضحك، فلو وقعت بعد المحتمل للتعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية، نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجُمُعَة: ٥]، فجملة يحمل إما في موضع جر أو في موضع نصب باعتبار الوصفية والحالية اهـ عبد المعطي المالكي على الشيخ خالد.

والحاصل: أن النعت يتبع منعوته في واحد من أوجه الإعراب: الرفع والنصب والخفض وواحد من وجهي التعريف والتنكير مطلقاً سواء كان رفع

وذلك في النعت الحقيقي وهو الرافع لضمير المنعوت. **[تَقُولُ قَامَ زَيْدُ العَاقِلُ]**. وإعرابه: قام: فعل ماضٍ. وزيد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. والعاقل: نعت لزيد ونعت المرفوع، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ....

ضميره أم اسماً ظاهراً.

وفي واحد من وجهي التذكير والتأنيث وواحد من أوجه الإفراد والتثنية والجمع إن رفع النعت ضميراً مستتراً وسيأتي.

(قوله: وذلك في النعت الحقيقي) أي التابع المذكور في المتن في النعت الحقيقي، أي النعت السببي المعبر عنه عند بعضهم بالمجازي وحذف المعطوف على حدّ: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النّحل: ٨١]، أي والبرد. وإنما كلفنا ذلك، لأن كلام المتن لا يختص بذلك وإلا لكان سبق قلم أو سهواً أو كان المعطوف ساقطاً من قلم النساخ وحيث وجدنا الفرصة لم نأخذ بالرخصة وإباحة المحظورات في وقت الضرورات.

(قوله: وهو الرافع لضمير المنعوت)، يعني: أن النعت الحقيقي هو الذي يرفع ضميراً عائداً إلى المنعوت المعبر عند كثير بالجاري على من هو له، والنعت السببي هو الرافع لاسم ظاهر أو لضمير المنعوت وهو المعبر عند كثير بالجاري على غير من هو له.

(قوله: تقول) هذا كلام مستأنف فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت.

(قوله: قام زيد العاقل) مراد لفظه منصوب المحل على أنه مفعول تقول، لأن قال ينصب مفعولاً والمفعول المحكي، وأما معناه فقد ذكره الشارح.

(قوله: وإعرابه) مبتدأ. وجملة قام: فعل ماضٍ إلى قوله: نعت لزيد خبره. قوله قال فعل ماضٍ مبتدأ وخبر.

(قوله: فعل ماضٍ) بتنوين فعل وماضٍ صفة، أي أجوف متصرف.

(قوله: ونعت المرفوع، مرفوع) الجملة حالية، أي والحال: أن نعت المرفوع مرفوع.

وهو تابع للمنعوت في الرفع والتعريف.

[وَرَأَيْتُ زَيْداً العَاقِلَ]. وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل. وزيداً: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. والعاقل: نعت لزيد منصوب أيضاً بالفتحة الظاهرة فقد تبعه في نصبه وتعريفه.

(قوله: وهو تابع للمنعوت) أي لفظ العاقل تابع للفظ زيد.

(قوله: في الرفع والتعريف) أي والتذكير والإفراد وتقول: قامت هند العاقلة في الرفع. والتعريف والتأنيث والإفراد. وقام الزيدان العاقلان في الرفع والتعريف والتذكير والتثنية: وقامت الهندان العاقلتان في الرفع. والتعريف والتأنيث والتثنية: وقام الزيدون العاقلون في الرفع. والتعريف والتذكير والجمع: وقامت الهندات العاقلات في الرفع. والتعريف والتأنيث والجمع فهذه ست.

(قوله: ورأيت زيداً العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد، والمعطوف على المنصوب منصوب.

(قوله: فعل وفاعل) الفعل رأى والفاعل التاء المضمومة ولا تقول فيه: ت فاعل لأنه معيب قال البرناوي:

وعيب في الإعراب أن تقول في نحو تحصنت بلطفك الخفي
ت فاعل وأن تقول حرف جر أو جملة او مبتدا بلا خبر

وقد مرّ لنا في الجوازم من باب الأفعال عند قول المصنف ولا في النهي ما يناسب المقام، فلتراجع ثمة إن شئت.

(قوله: وزيداً) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة للحكاية.

(قوله: والعاقل) بالنصب على الحكاية وبالرفع على الأصل.

(قوله: نعت لزيد) هكذا في كلامه يقرأ بالجر كما يكتب ويجوز أن يقال لزيداً بالفتح للحكاية.

(قوله: أيضاً) أي كما أن العاقل في مثل: قام زيد العاقل نعت لزيد.

(قوله: في نصبه وتعريفه) أي وتذكيره وإفراده وغير التعبير تفنناً فراراً من

[وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ العَاقِلِ]. وإعرابه: مررت: فعل وفاعل. بزيد: الباء: حرف جر زيد مجرور بالباء. والعاقل: نعت له مجرور بالكسرة الظاهرة فقد تبعه في خفضه وتعريفه.

وتقول في التنكير: جاء رجل عاقل، ....

سآمة المبتدي بكلام مكرر. وتقول: رأيت هنداً العاقلة في نصبه وتعريفه وتأنيثه وإفراده، ورأيت الزيدين العاقلين في نصبه وتعريفه وتذكيره وتثنيته. ورأيت الهندين العاقلتين في نصبه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته. ورأيت الزيدين العاقلين في نصبه وتعريفه وتذكيره وجمعه. ورأيت الهندات العاقلات في نصبه وتعريفه وتأنيثه وجمعه. وهذه ست فالجملة مع ما مرت اثنتا عشرة.

(قوله: ومررت بزيد العاقل) مراد لفظه معطوف على قام زيد والمعطوف على المنصوب منصوب.

(قوله: بزيد) مبتدأ على إرادة لفظه.

(قوله: في خفضه وتعريفه) أي وتذكيره وإفراده وتقول: مررت بهند العاقلة في خفضه وتعريفه وتأنيثه وإفراده. ومررت بالزيدين العاقلين في خفضه وتعريفه وتذكيره وتثنيته. ومررت بالهندين العاقلتين في خفضه وتعريفه وتأنيثه وتثنيته. ومررت بالزيدين العاقلين في خفضه وتعريفه وتذكيره وجمعه، ومررت بالهندات العاقلات في خفضه وتعريفه وتأنيثه وجمعه. وهذه ستّ والجملة مع ما تقدّمت ثماني عشرة.

(قوله: وتقول) أي مكملاً لكلام المتن، وهو معطوف على تقول التي في المتن والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

(قوله: في التنكير) أي تنكير الصفة لتنكير الموصوف.

(قوله: جاء رجل عاقل) أي في الرفع والتنكير والتذكير والإفراد. وجاءت امرأة عاقلة في الرفع والتنكير والتأنيث والإفراد. وجاء رجلان عاقلان في الرفع والتنكير والتذكير والتثنية. وجاءت امرأتان عاقلتان في الرفع والتنكير

ورأيت رجلاً عاقلاً، ومررت برجل عاقل. وإعرابه كالذي قبله فقد تبع منعوته في الإعراب والتنكير.

والتأنيث والتثنية، وجاء رجال عقلاء في الرفع والتنكير والتذكير والجمع، وجاءت نساء عاقلات في الرفع والتنكير والتأنيث والجمع، فهذه ستّ والجمع مع ما تقدمت أربع وعشرون

(**قوله: ورأيت رجلاً عاقلاً**) أي في النصب والتنكير والتذكير والإفراد، ورأيت امرأة عاقلة في النصب والتنكير والتأنيث والإفراد، ورأيت رجلين عاقلين في النصب والتنكير والتذكير والتثنية، ورأيت امرأتين عاقلتين في النصب والتنكير والتأنيث والتثينة، ورأيت رجالاً عقلاء في النصب والتنكير والتذكير والجمع، ورأيت نساء عاقلات في النصب والتنكير والتأنيث والجمع. وهذه ستّ والجملة مع ما أسلفنا ثلاثون.

(**قوله: ومررت برجل عاقل**) أي في الخفض والتنكير والتذكير والإفراد ومررت بامرأة عاقلة في الخفض والتنكير والتأنيث والإفراد، ومررت برجلين عاقلين في الخفض والتنكير والتذكير والتثنية. ومررت بامرأتين عاقلتين في الجرّ والتنكير والتأنيث والتثنية. ومررت برجال عقلاء في الخفض والتنكير والتذكير والجمع، ومررت بنسوة عاقلات في الخفض والتنكير والتأنيث والجمع فهذه ستّ. والجملة مع ما ذكرناها ست وثلاثون.

(**قوله: وإعرابه كالذي قبله**) أي فتقول: جاء رجل فعل وفاعل، عاقل: نعت لرجل. ورأيت رجلاً: فعل وفاعل، ورجلاً: مفعول به. وعاقلاً: نعت لـ: رجلاً. ومررت برجل: فعل وفاعل وجار ومجرور متعلق بـ: مررت. وعاقل: نعت لرجل.

(**قوله: فقد تبع منعوته**) وهو لفظ رجل في المنعوت ولفظ عاقل في النعت.

(**قوله: في الإعراب والتنكير**) أي وفي الإفراد والتذكير في الأمثلة للشارح وقد علمت وتقول في النعت السببي: جاءني زيد العاقل أبوه، أو العاقل أبواه، أو العاقل آباؤه. وجاءني زيد العاقلة أمه، أو العاقلة جاريتاه، أو العاقلة جواريه.

....

وجاءت هند العاقل أبوها، أو العاقل أبواها، أو العاقلة آباؤها. وجاءتني هند الذاهبة جاريتها، أو الذاهبة جاريتاها، أو الذاهبة جواريها، وجاءني الزيدان العاقل أبوهما، أو العاقل أبواهما، أو العاقل آباؤهما، وجاءني الزيدان الذاهبة جاريتهما، أو العاقلة جاريتاهما، أو العاقلة جواريهما، وجاءتني الهندان العاقل أبوهما، أو العاقل أبواهما، أو العاقل آباؤهما. وجاءتني الهندان العاقلة جاريتهما، أو الذاهبة جاريتاهما، أو الذاهبة جواريهما.

وجاءني الزيدون العاقل أبوهم، أو العاقل أبواهم، أو العاقل آباؤهم. وجاءني الزيدون الذاهبة جاريتهم، أو الذاهبة جاريتاهم، أو العاقلة جواريهم، وجاءتني الهندات العاقل أبوهنّ، أو العاقل أبواهنّ، أو العاقل أباؤهنّ. وجاءتني الهندات الذاهبة جاريتهنّ، أو الذاهبة جاريتاهنّ، أو الذاهبة جواريهنّ وهذه ستّ وثلاثون في الرفع وفي النصب مثلها وفي الخفض مثلها. فالجملة ثمان ومائة، ومع النكرة مثلها. فالجملة ست عشرة ومائتان. وإذا نعت بالجملة صارت الجملة ثلثمائة وأربعاً وعشرين، لأن منعوتها لا يعرف كما تقدمت والتي قدمناها ستّ وثلاثون، فالجملة ثلاثمائة وستون. وهذه إذا كانت النعوت أسماء الفاعلين وإذا كانت أسماء مفعولين كانت الجملة مثلهن إلا عدد نعت الجملة فالجملة خمسمائة وأربع. ولولا خوف الملل لم أدع هنا من كل مثال، ولكن هذا كفاية لمن وفقه الله تعالى.

تنبيه: يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبي محض، كمعمول الصفة نحو: هذا رجل في الدار قائم ومعمول الموصوف، نحو: أكل للطعام كثير، وعامله نحو: زيداً ضربت القائم، ومفسر عامله نحو: زيداً ضربته العاقل ومعمول عامل الموصوف، نحو: هذا معطي زيد جبة العاقل والمبتدأ الذي في الخبر موصوفه، نحو: لزيد نمرة العاقل، والخبر نحو: زيد قائم العاقل. والقسم نحو: زيد والله العالم قائم، وجواب القسم نحو: والله إني قائم الجبار. والاستثناء: نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خير من عمرو قال في «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ﴾ [آل عمران: ١٨] أن

ولما كان النعت تارة يكون معرفة وتارة يكون نكرة ذكر المصنف أقسام المعرفة والنكرة فقال: ....

قائماً يجوز أن يكون صفة للمنفي كأنه قيل: لا إله قائماً بالقسط إلا هو ولا يبعد فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف اهـ.

(قوله: ولما كان النعت الخ) هذا كلام الشارح وربط به بين كلامي المتن وساقه جواباً لسؤال محذوف تقديره: أي فائدة ذكر المعرفة والنكرة ههنا.

(قوله: تارة) أي مرة ومثله: طوراً فهي ألفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في «شرح الكافية» أن انتصاب مرة في مثل قولنا: ضربته مرة يجوز أن يكون على الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق.

وإذا كان طوراً وتارة بمعنى فانتصابهما أيضاً إما على الظرف أو على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين سعيد في شرح الساوية في علم العروض اهـ شنواني.

(قوله: يكون معرفة) يكون ناسخ للمبتدإ والخبر واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو عائد للنعت ومعرفة خبره. والجملة من يكون واسمه وخبره في محل نصب خبر كان.

(قوله: وتارة) معطوف على تارة المتقدم وفيه من الإعراب ما مرّ.

(قوله: ذكر المصنف) أي على سبيل الاستطراد وهو أن يكون في فن من الفنون، أي غرض من الأغراض ثم سنح له فن آخر يناسبه في الذكر فيورده ثم يرجع إلى الأوّل ويقطع الاستطراد وبالجاوية بلا كاكي.

فائدة: قال السيوطي:

ومنه الاستطراد أن ينتقلا   من غرض لآخر قد شاكلا

(قوله: أقسام المعرفة والنكرة) فيه نظر لأنّ المصنف لم يقسم النكرة بل حدها. فالأولى أن يقول: ذكر المصنف أقسام المعرفة وحد النكرة لما علمت.

(قوله: فقال) معطوف على قوله: ذكر أي قال مقدماً للمعرفة على النكرة،

[وَالمَعْرِفَةُ ....

وإن كان الأولى أن يقدم النكرة لكونها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها، وذلك لأنه ما من معرفة إلا ولها نكرة ولا عكس والمستقلّ أولى بالأصالة.

وأيضاً فالشيء أوّل وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية.

وقدم المصنف هنا المعرفة لكونها أشرف من النكرة من حيث دلالتها على معين، والشريف مقدم.

(قوله: والمعرفة) هو في الأصل اسم مصدر لعرفته بالتشديد. وأما على التخفيف من عرفته فهو مصدر وبهذا يجمع بين القول بانه مصدر والقول بأنه اسم مصدر. ثم جعل اسم جنس للاسم المعرّف لا هو علم له وإلا لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث.

واعلم أن أعرف المعارف الجلالة إجماعاً وبحسب العقل، ثم الضمير على الأصح، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم اسم الموصول، ثم ذو الأداة، ثم المضاف. قال في الكافية:

فمضمر أعرفها ثم العلم ... فذو إشارة فموصول متم
فذو أداة فمنادى عينا ... فذو إضافة بها تبينا

ونقل صاحب «التصريح» عن «التسهيل» فقال: وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام، يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة، ثم المشار به والمنادى، يعني أنهما في مرتبة واحدة، لأن التعريف فيهما بالقصد عنده، ثم الموصول وذو الأداة، يعني أنهما في مرتبة واحدة، لأن تعريفهما بالعهد. وفي بعض نسخه، ثم ذو الأداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه، فجعل المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير.

والصحيح ما نسب إلى سيبويه: أن المضاف في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم. وذهب المبرد إلى ان المضاف دون

خَمْسَةُ أَشْيَاءَ] ....

المضاف إليه مطلقاً فتحصل ثلاثة أقوال اهـ كلامه.

وقوله في ضمير الغائب بأن يتقدمه اسم واحد، أي بخلاف نحو: جاء زيد وعمرو فأكرمته. والمراد بالعلم الشخصي أما الجنسي فالظاهر أنه دون الجميع. فإن قيل: إن قولك: جاء رجل وهو قائم يرجع ضمير هو إلى رجل وهو عين الأوّل، فكيف حكمت بأنه معرفة. أجيب بأن قولك: وهو قائم بمنزلة والرجل قائم وهو يتعرف بدخول أل العهدية.

تنبيه: اعلم أنّ ألفاظ التوكيد كلها معارف لإضافتها لضمير المؤكد لفظاً وما لم يضف منها وهو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية. واختلف في كل عند التجرد عن الإضافة فقال الأخفش والفارسي وابن درستويه: إنها نكرة والذي عليه سيبويه والجمهور: أنها حينئذٍ معرفة.

وقال ابن عنقاء: والأصح أنّ تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الإحاطة والشمول فمنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن وجمع وتوابعه للعلمية والعدل، وقيل شبه العلمية بناء على أنها تعرّفت بنية الإضافة فأشبهت العلم في التعريف بغير أداة ظاهرة اهـ أهدل في موضعين.

ثم قال الفقير: إذا تجرّدت كلمة قبل وبعد عن الإضافة فإن نوى لفظ المضاف إليه أو معناه كان كل منهما معرفة وإن لم ينو بالمرّة فهو نكرة ولذا نوّن في قول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ... أكاد أغصّ بالماء الفرات

(قوله: خمسة أشياء) قيل: ستة بزيادة الموصول. وقد مرّ في «الكافية» ويمكن كونه مما دخل في قول المصنف بهذا الاسم المبهم إلا أيا فتعريفها بالإضافة، وهو مذكور في كلام الشارح، فإنه أدخل الموصول تحت كلام المصنف، والأسم المبهم.

وقيل: سبعة بزيادة المنادى كما قاله ابن مالك في «الكافية». وقد قدمنا وذكره في التوضيح والمراد النكرة المقصودة كيا رجل لمعين بناء على أن تعريفه

المعرفة ما دلّ على معين والذي ذكره المصنف خمسة أشياء: الأوّل منها:

بالقصد والإقبال ويمكن إدخاله في المعرف بأل بناء على ما قيل إن تعريفه بأل المحذوفة وناب «يا» منابها أو في المبهم بناء على أنه تعرف بما تعرف به اسم الإشارة فقولك: يا رجل في قوّة قولك يا هذا، ولا خلاف في النكرة الغير المقصودة فهي باقية على تنكيرها، كـ: يا رجلاً خذ بيدي، وأما العلم كـ: يا زيد فالأصح أنه باق على تعريف العلمية وإنما ازداد بالنداء وضوحاً.

وذهب بعضهم إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية. وقيل: ثمانية بإدخال «من» و«ما» الاستفهاميتين. واستدلّ بتعريف جوابهما، نحو من عندك فيقال: زيد وما دعاك إلى كذا فيقال: لقاؤك.

قلت: وفيه نظر إذ دعوى لزوم جوابهما بالمعرفة غير مسلم لصحة أن يجاب الأوّل بقولك: رجل من بني فلان، وأن يجاب الثاني بقولك: أمر أهمني وألحق أنهما نكرتان إذ لا حجة لدعوى كونهما معرفتين، ثم رأيت بعضهم سبقني إلى هذا فللّه الحمد.

(قوله: المعرفة ما دلّ على معين) يفيد هذا أنّ الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً وليس كذلك إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حدّه إلا الأعلام إذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف إلى أحدها تصلح لكل معين قصده المستعمل. فالمعنى ما دلّ وضعاً على استعمال واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما في الأعلام أو لا كما في غيرها. أفاده الرضى.

ثم قال: ويدخل في هذا الحدّ العلم المنكر، نحو: رب سعاد وزينب لقيتهما، لأنهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في ر به رجلاً ونعم رجل وبئس رجل. والحق أنه منكر ولا يعترض على هذا الحدّ بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام، نحو: جاء رجل فضربته، لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال. وكذا ذو اللام في نحو: جاءني رجل فضربت الرجل.

وأما الضمير في نحو: رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ر به رجلاً لأنه لم

[الاسْمُ المُضْمَر] وهو ما دلّ على متكلم ....

يختص المنكر المعود إليه بحكم أولاً اهـ وسيأتي الكلام على الضمير الذي دخله رب والكلام على العلم دخله رب في محله إن شاء الله تعالى.

فإن قيل قولنا: سرت عاماً أوّل متعين وقولنا: هذا أسامة مقبلاً غير متعين، فلم لم يسم الأوّل معرفة وسمى الثاني إياها.

أجيب: بأنّ الحق في قولنا عاماً أوّل نكرة بأصل الوضع وتخصيصه بأمر عارض. وقولنا: هذا أسامة مقبلاً سيأتي الجواب في العلم عن الرازي.

(قوله: الاسم المضمر) بضم الميم الأولى وفتح الثانية اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وإطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أي معقود، وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنياً، لأنه ليس باسم صريح الكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ:

فصرّح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللّذّات من دونها ستر

اهـ تصريح.

تنبيه: المضمرات كلها معارف إلّا ضمير الشأن والقصة فإنه نكرة بدليل دخول «رب» عليه كقوله:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائباً فأجابوا

لأن كل ما دخله «رب» فهو نكرة قال الحريري:

وكل ما رب عليه يدخل فإنه نكرة يا رجل

وأخصر منه قولي:

وكل ما جا بعد رب نكره ولو ضميراً نحو ربه مره

ومر عن الرضى زيادة نحو: رب شاة وسخلتها فافهم.

(قوله: وهو ما دلّ على متكلم) قد يدلّ أيا على المتكلم والمخاطب والغائب ويعلم كونه لأحدها بعلامة فإذا أريد كونه للمخاطب جعل علامته الكاف، فيقال: إياك أكرمت أو للمتكلّم جعل علامته الياء، أو «نا» فيقال:

أو مخاطب أو غائب. [**نَحْوَ أَنَا لِلمُتَكَلِّم**] ونحو: نحن للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه. [**وَأَنْتَ**] للمخاطب [**وَأَنْتِ**] للمخاطبة وأنتما للمخاطبين وأنتم لجمع الذكور المخاطبين وأنتنّ لجمع الإناث المخاطبات وهو للغائب وهي للغائبة. ....

إياي أو إيانا أكرمت أو للغائب جعل علامته الهاء فيقال: إياه وإياها وإياهما. وقد مضى كلامنا لذلك في المبتدإ والخبر وذاك نفيس فلتراجع أو على المخاطب تارة والغائب أخرى وهو الألف والواو والنون قال ابن مالك:

وألف والواو والنون لما ... غاب وغيره كقاما واعلما

(قوله: أو غائب) اعلم أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظاً فقط أو رتبة فقط أو لفظاً ورتبة، فالأول كقولك: في الدار صاحبها وفي البيت صاحبه. والثاني: نحو ضرب غلامه زيد. والثالث: إما بمادته نحو: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ [المائدة: ٨]، أي العدل المفهوم من اعدلوا أو بمعناه نحو: ولأبويه لكلّ واحد أي الميت إذ يعلم من السياق بقرينة ذكر الإرث ولا يعود على متأخر لفظاً ورتبة إلا في ستّ مسائل جعلوها في حكم التقدم لنكات خاصة بها، وهي المجموعة في قولي:

أجز إلى الأخير في الترتب ... واللفظ إرجاع ضمير الغائب

في هو زيد قائم ونعما ... قولا كذا جاءت وقامت سلمى

وربه فتى كذا هي العرب ... تقول ما شاءت وخفته خبب

وإن هيا إلا حياتنا وقر ... شذوذه في زان نوره الشجر

(قوله: نحو: أنا للمتكلّم) أي والمتكلمة كما علمت.

(قوله: وأنتما للمخاطبين) ظاهر كلامه أنه لا يستعمل للمخاطبتين وليس كذلك. **(قوله: وهي للغائبة)**.

تنبيه: قال ابن هشام في الحواشي عند قول ابن مالك: فما لذي غيبة الخ لينظر في نحو: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي﴾ [يوسف: ٢٦] فإن هي ليس غير ضمير باتفاق وليس هو للغائب، بل لمن بالحضرة. وكذا يا أبت استأجره فهذا في المتصل وذاك في المنفصل.

وهما للغائبين، وهم للغائبين وهنّ للغائبات. [وَ] الثاني من أقسام المعرفة

وقوله: يخاطب شخصاً في شأن آخر حاضر معك قلت له: اتق الله وأمرته بفعل الخير. وقد يقال: إنه نزل فيهن منزلة الغائب. وكذا في عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول: ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلاً له منزلة من بالحضرة.

فإن قيل: فكان حقه أن يقول: ما لذي غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما.

قلت: إنما يحد الشيء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها لغيبة أو حضور باعتبار أصلها، وإن استعملت على خلافه اهـ يّس على التوضيح.

(قوله: وهما للغائبين) أي وللغائبتين أيضاً، ولو زاده لكان أولى وقد أشبعنا الكلام على هذا في بابي الفاعل والمبتدإ فلتراجع.

خاتمة: اعلم أن الضمائر كلها إما للمتكلم أو المتكلمة أو للمخاطب أو المخاطبة أو للغائب أو الغائبة، وكل واحد منها إما للواحد أو المثنى أو المجموع. فالحاصل: من ضرب الستة في ثلاثة صار ثمانية عشر وكل ذلك إما متصل مرفوع، وإما متصل منصوب أو منفصل مرفوع أو منفصل منصوب أو متصل مجرور أو منفصل مجرور.

والحاصل: من ضرب ثمانية عشر في ستة صار مائة وثمانية، ثم المجرور المنفصل غير موجود فبقي تسعون واقتصر في التثنية على لفظ واحد غائباً أو مخاطباً لقلته واقتصر في المتكلم على لفظين، لأنه يرى أو يسمع في أغلب الأحوال فبقي اثنا عشر من كل صنف فبقي المجموع ستين وذلك نحو: ضرب إلى ضربنا وضربني إلى ضربنا وزيد مررت به إلى زيد مرّ بنا وإياه ضربت إلى إيانا ضربت وهو ضرب إلى نحن ضربنا والمتصل ما لا يبتدأ به ولا يلي إلا في الاختيار والمنفصل ما يبتدأ به ويلي إلا في الاختيار، ولا يتأتى المنفصل في الجر لئلا يتقدم المجرور على الجار.

وما يتأتى الاتصال لا يجوز الإتيان بالمنفصل وعكسه فنحو: ضربك لا يجوز أن يقال: ضرب إياك، نحو: إياك ضربت لا يجوز أن يقال: ضربت. والمفعول الثاني من باب كسا إذا كان للغائب جاز اتصاله وانفصاله فتقول:

[الاسْمُ العَلَم نَحْوَ زَيْد ....

الدرهم سلنيه أو سلني إياه، وخبر كان والمفعول الثاني من باب «ظنّ» فيه خلاف. اختار ابن مالك والرماني وابن الطراوة الوصل تقول الدائن حسبتكه. وعند الجمهور الفصل تقول الصائم كنت إياه وإذا اتصل الضمائر قدم الأخص وهو المتكلم فالمخاطب فالغائب تقول: الدرهم أعطيتكه.

(قوله: الاسم العلم) وهو لغة يطلق على الجبل كقول الخنساء في أخيها صخر:

وإن صخرا لتأتمّ الهداة به كأنه علم في رأسه نار

واصطلاحاً: الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة. وقولنا: بلا قيد أخرج بقية المعارف كالذي فيه الألف واللام، فإنه يعين ما بقي أل ولا يخرج علم الجنس نحو: أسامة.

تنبيه: الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس من وجهين:

الأول: أن اسم العلم هو الذي يفيد الشخص المعين من حيث إنه ذلك المعين، فإذا سمينا أشخاصاً كثيرين باسم زيد، فليس ذلك لأجل أن قولنا زيد موضوع لإفادة القدر المشترك بين تلك الأشخاص، بل لأجل أن لفظ زيد وضع لتعريف هذه الذات من حيث إنها هذه، ولتعريف تلك من حيث إنها تلك على سبيل الاشتراك إذا عرفت هذا فنقول: إذا قال الواضع وضعت لفظة أسامة لإفادة ذات كل واحد من أشخاص الأسد بعينها من حيث هي هي على سبيل الاشتراك اللفظي كان ذلك علم الجنس.

وإذا قال: وضعت لفظ الأسد لإفادة الماهية التي هي القدر المشترك بين هذه الأشخاص فقط من غير أن يكون فيها دلالة على الشخص المعين كان اسم الجنس فقد ظهر الفرق بين اسم الجنس وبين علم الجنس اهـ. رازي.

(قوله: نحو زيد) اعلم أن العلم إما كنية وهو كل مركب إضافي في صدره أب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم.

قال الشيخ خالد في شرح التوضيح: زاد الإمام الفخر الرازي في العلم الجنسي أو ابن أو بنت كابن دأبة للغراب وبنت الأرض للحصاة انتهى.

وَمَكّة] الأول علم لما يعقل والثاني: علم لما لا يعقل **[وَ]** الثالث من أقسام المعرفة. **[الاسْمُ المُبْهَم نَحْوَ هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاء]** ....

وإمّا لقب وهو كل ما أشعر برفعة المسمى أوضعته كزين العابدين وأنف الناقة والاسم ما عداهما كزيد وعمرو وخالد.

تنبيه: قد يكون زيد نكرة بدخول رب عليه إذا أريد به من يسمى به، نحو: رب زيد لقيته جواباً لقول القائل أنا لم أجد زيداً في البلد. وقلت:

وكل ما جا بعد رب نكره ... ولو ضميراً نحو ربه مره

ورب خالد إذا أريد به ... شخص به سمي إذ لا يشتبه

(قوله: ومكة)

زادها الله شرفاً وتعظيماً. قال في «المصباح»: وقيل فيها مكة على البدل، وقيل: بالباء البيت، وبالميم: ما حوله وقيل: بالباء بطن مكة.

(قوله: الأول علم لما يعقل) الأولى لمن يعقل.

(قوله: الاسم المبهم) أراد المصنف رحمه الله تعالى بالاسم المبهم أسماء الإشارات والموصولات كما فهم ذلك شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة خلاف ما فهمه الشارح الشيخ خالد، لأنه اقتصر على الأول فقط. وفي ذلك قصور فافهم.

قال العلامة أبو بكر الشنواني: إنما سميت مبهمة، لأنه لا يعلم معانيها بالتعيين وإن اعتبر في معانيها الإشارة إلى التعيين. وإنما تعرف معانيها من الإشارة والصلة اهـ.

(قوله: نحو هذا وهذه وهؤلاء) اعلم أن المشار إليه إما مفرد وإما مثنى وإما جماعة. وكل واحد منها إما مذكر وإما مؤنث فللمفرد المذكر ذا وللمفرد المؤنث «ذي» و«تي» و«ذه» و«ته» بالكسر وبالإسكان و«ذات» و«تا».

قال ابن مالك:

بذا لمفرد مذكر أشر ... بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر

وللمثنى رفعاً «ذان» و«تان» ونصباً. وجراً «ذين» و«تين». وأما قوله تعالى:

وهذا الاسم يشمل جميع أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، نحو: الذي والتي والذين ....

﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] فمؤول. وقلت:

واحكم بحذف الاسم في القرآن ... في إن هذان لساحران

والأصل: أنه هذان لساحران ولجمعهما أولاء ويلحقها «ها» التنبيه، ويلحقها في البعد «كاف» الخطاب وبعضها يلحقه اللام قبل الكاف ولا يجمع بينها وبين «ها» التنبيه.

تنبيه: مراتب المشار إليه ثلاث قريب نحو: ذا ومتوسط نحو: ذاك. وبعيد نحو: ذلك.

وعند ابن مالك: له مرتبتان فقط.

(قوله: والأسماء الموصولة) الموصول في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه، وفي الاصطلاح كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه. قاله الموضح في شذوره اهـ تصريح.

(قوله: نحو: الذي والتي والذين). اعلم ان الأسماء الموصولة كثيرة منها للمفرد المذكر للعاقل وغيره وهو «الذي»، وللمفرد المؤنث للعاقلة وغيرها وهو: «التي». واللذان واللتان لتثنيتهما رفعا، واللذين واللتين جراً ونصباً. ولجمع المذكر العاقل وغيره، الأولى مقصوراً وللعاقل خاصة «الذين» رفعاً ونصباً وجراً. وقد يقال بالواو رفعاً. وقلت:

والرفع بالواو أتى وصححوا ... كقوله نحن اللذون صبحوا

ولجمع المؤنث اللاتي واللائي ويصلح للجميع «ما» و«من» و«أيّ» و«أل» في جاء الضارب. و«ذو» على لغة طيئ. وحكى ابن مالك: ذات كالتي وذوات كاللاتي فقال:

وكالتي أيضاً لديهم ذات ... وموضع اللاتي أتى ذوات

ويحصل التعيين في أسماء الإشارة بالإشارة الحسية. وفي الأسماء الموصولة بالصلة، نحو: جاء الذي قام أبوه [وَ] الرابع من أقسام المعرفة **[الاسْمُ الَّذِي فِيهِ الأَلِفِ وَاللَّامِ،** ....

(قوله: ويحصل التعيين في أسماء الإشارة بالإشارة الحسية) هذا جواب عن سؤال مقدر كان قائلاً يقول: إذا كانت أسماء الإشارة مبهمة، فلم سميت معرفة؟ إذ المعرفة ما أزالت الإبهامية. فأجاب: إنما يحصل التعيين الذي هو معنى من معاني المعرفة بالإشارة الحسية ولا يعترض عليه كون استعماله لما خوطب به من لا يعلم كالأعمى إذا سأل من يضربني فيقال له تهكماً: هذا ضربك فإنه لا يبصر لإمكان الإحساس بالمس.

(قوله: وفي الأسماء الموصولة بالصلة) وهي جملة أو شبهها كما مرّ إلا صلة أل، فإنها الصفة الصريحة تقول: جاء الضارب وجاء المضروب وكونها فعلاً مضارعاً قليل. قال ابن مالك:

وصفة صريحة صلة أل ... وكونها بمعرب الأفعال قلّ

كقوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

(قوله: نحو جاء الذي قام أبوه) الذي فاعل لا هو مع صلته، وقد قدمنا هذا عند قول المصنف الذي لم يتصل بآخره شيء.

(قوله: والاسم الذي فيه الألف واللام) هذا مذهب الخليل واستدل على ذلك بفتح الهمزة وبأنه قد يوقف عليها في التذكر، كقولك: أل إذا تذكرت ما فيه الألف واللام كالكتاب وغيره، والوقف عليها عند الاضطرار كقوله من بحر الرمل من الضرب الثالث من العروض الأولى:

يا خليلي اربعاً واستخبرا الـ ... ـمنزل الدارس من أهل الحلال

ومعنى أربعاً قفا وانتظرا قوم حلة، أي نزول وفيهم كثرة، وكذلك حي حلال وحذف همزته في الدرج لكثرة الاستعمال. وعند سيبويه: أن المعرفة

....

اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت لكثرة الاستعمال مع وجود نظيرها في همزة «أيمن» ودليله تخطى العامل إياها، نحو: بالرّجل ولو كان على حرفين لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها العامل. وأما نحو: إن لا تفعل وبلا مال فلجعلهم «لا» كجزء الكلمة. فلذا قالوا للاشيء وللافرس.

وأما نحو: «بهذا» ففصل بين الجار والمجرور بها التنبيه. و«فبما رحمة» بلفظة «ما» فلأن الفاصل بين العامل والمعمول حيث لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده جعل كـ: «لا» فصل، وفيه نظر إذ يجوز قولك: مررت بوالله زيد كما سنذكر في باب المخفوضات.

قال الرضى وذكر المبرد في كتاب «الشافي»: أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام اهـ فتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن المعرف أل بتمامها. **والثاني**: اللام فقط. **والثالث**: الهمزة فقط. وبعضهم قال: اختلف القائل بكون المعرف بتمامها، فقال: بعض الألف أصل كاللام. وقال آخر: إنها زائدة ففيها أربعة مذاهب، وهذا الكلام عين ما وعدنا في صدر الكتاب عند تعرض المؤلف لعلامات الاسم ومضى هناك أن اللام قد تبدل ميماً عند بعض العرب وهو لغة حمير.

(قوله: الألف واللام) مضى في صدر الكتاب الاعتراض على مثل هذه العبارة والجواب عنه مبسوطاً فلتراجع.

تنبيه: اعلم أن الألف واللام المعرّفة إما للعهد وهو ثلاثة أقسام: الذكرى وهو ما تقدم ذكره صريحاً، نحو: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل. أو كناية، نحو: وليس الذكر كالأنثى فالذكرى تقدم ذكره في اللفظ مكنياً عنه بما في قولها: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عِمرَان: ٣٥]، فإن التحرير خاص بالذكور. والعهد العلمي وهو ما حصل في علم المخاطب بغير الذكر المار، نحو: بالوادي المقدس، إذ هما في الغار، تحت الشجرة. والعهد الحضوري وهو ما حضر في الحس والمشاهدة،

نَحْوَ الرَّجُلِ وَالغُلَامِ وَ] الخامس من أقسام المعرفة. ....

نحو: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣]، أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة ولاستغراق الجنس، نحو: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢﴾ [العصر: ٢]، وعلامتها أن يصلح موضعها كل ولتعريف الحقيقة، نحو: الرجل خير من المرأة، أي هذه الحقيقة وذكرت ان الكلمة إذا ذكرت مرتين. والأخير مع «أل» هي عين الأولى في صدر الكتاب عند قول الشارح، فاللفظ فلتراجع ثمة إن شئت.

وذكر في التلخيص: أنه قد يأتي المعرّف بـ«لام» الحقيقة لواحد باعتبار عهديته في الذهن كقولك: ادخل السوق حيث لا عهد. وقال هذا في المعنى كالنكرة اهـ ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيراً فيوصف بالجمل. قال الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ... فمضيت ثمة قلت لا يعنيني

وفي التنزيل: ﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢا﴾ [الجمعة: ٥]، ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، قال السيوطي:

ثم بأل إشارة لما عهد ... أو لحقيقة وربما ترد

لواحد لعهده في الذهن ... نحو ادخل السوق ولا عهد عني

كالنكرة معنى والإفراد تعم ... حقيقة كعالم الغيب قدم

(قوله: نحو الرجل والغلام) قال الشيخ خالد: والرجلة قال عبد المعطي رحمه الله تعالى: أشار به إلى أنه يجوز أن يقال للمرأة: رجلة. ويقال: كانت عائشة رضي الله عنها رجلة الرأي انتهى.

قال ابن الأثير: وفيه أنه لعن المترجلات من النساء يعني: اللاتي يتشبهن بالرجال في زيهنّ وهيئتهنّ فأما في العلم والرأي فممدوح. ويقال: رجلة إذا تشبّهت بالرجل في الرأي والمعرفة اهـ المقصود منه. وقوله: إنه لعن الخ. الحديث في «الجامع الصغير» ولفظه: «لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء» خ د ت عن ابن عباس.

خاتمة: تزاد اللام إما وجوباً في نحو: اللات اسم صنم والآن وهو ظرف

[مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ] ....

زمان بني لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور، وفيه يلغز لنا كلمة يقدر فيها شيء، والحال أنه موجود وألغز بعضهم فقال:

مولاي إني قد أبديت أحجية تخالها درراً في السلك منظومه
ما كلمة قدّروها وهي حاصلة في اللفظ موجودة في النطق مفهومه

وأجبت عن ذلك فقلت ارتجالاً:

هذا جواب الذي أبديت أحجية تخالها شذرة في الجيد معلومة
حاصلة الآن زيد فيه أل عندنا ولامه ضمنت والحال مرقومه

وما دخل عليه أل من الموصولات فإنها زائدة وجوباً، وإما جوازاً في حال الضرورة كقوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وسيأتي هذا في باب التمييز.

(قوله: ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة) بثلاثة شروط:

الأوّل: أن لا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام: أي شديد الدخول بخلاف إضافة مثل وغير، تقول: جاء غير زيد، وذلك لأنك إذا قلت غير زيد فكل شيء إلا زيداً وغيره وكلّ ما صدق عليه الوصف بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة وبخلاف إضافة ندّ وشبه، لأنها كالأوّل فإن إضافة الكلمات الأربعة لا تفيد تعريفاً.

قال يّس على الفاكهي وما ذكره من أن المانع من التعريف شدّة الإبهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوبين وردّ بأن كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة.

وذهب سيبويه والمبرد إلى أن سبب تنكيرهما أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل، ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك اهـ.

الشرط الثاني: أن لا يكون واقعاً موقع نكرة كـ: جاء زيد وحده، لأن

....

الحال لا تكون معرفة، وهذا وإن كان يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة. قال ابن مالك:

والحال إن عرّف لفظاً فاعتقد   تنكيره معنى كوحدك اجتهد

وسيأتي إن شاء الله تعالى في الحال، وكـ: رب رجل وأخيه، و«كم» ناقة وفصيلتها، و«رب» شاة وسخلتها. وقد مضى في مدخول «رب». وأما مدخول «كم» فلأن «كم» لا يجر المعرفة. وكقولهم: لا أبا له، لأن «لا» تعمل في المعارف و«لا» زائدة بين المضاف والمضاف إليه جيء بها لإزالة صورة الإضافة.

قال ابن هشام في شرح «بانت سعاد» إن قولهم: لا أبا له كلام يستعمل كناية عن المدح والذم. ووجه الأول أن يراد نفي نظير الممدوح بنفي أبيه، ووجه الثاني: أن يراد أنه مجهول النسب والمعنيان محتملان هنا اهـ أي في قول كعب رضي الله عنه:

فقلت خلوا سبيلي لا أبا لكم   وكل ما قدّر الرحمٰن مفعول

الثالث: أن تكون إضافته معنوية لا لفظية، وهي إضافة اسم الصفة التي لا بمعنى الماضي. قال ابن مالك:

وإن يشابه المضاف يفعل   وصفا فعن تنكيره لا يعزل

لأن إضافته لا تفيد تعريفاً بجواز دخول ربّ عليه. قال ابن مالك:

كرب راجينا عظيم الأمل   مروّع القلب قليل الحيل

ومرّ أن ما دخله ربّ نكرة.

تنبيه: أشكل علينا المضاف إلى المضاف إلى المعرفة، وهكذا تقول: هذا غلام أبيك، وهذا غلام أخي أبيك، وغلام أخي ابن أبيك، وغلام ابن أخي أبي أبيك. وهكذا حتى طالعت ما أمكن جل الشروح والحواشي، فصادفت شرح الملا جامي على «الكافية»، فوجدته لوح لما أردت ونصّ عبارته، قيل: كان عليه: أي على ابن الحاجب أن يقول والمضاف إلى المعرفة ليدخل فيه المضاف إلى المضاف إلى المعرفة أيضاً مثل: غلام أبيك.

نحو: غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل.

[وَالنَّكِرَة ....

والجواب: أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة اهـ، فذكر أنه معرفةٌ وقد تفكرت في هذا زماناً طويلاً حتى سألت بعض من حضر عندي فقال: لم أعرف التصريح بمسألتك، والله أعلم.

فائدة: قال الملوي على المكودي: ينبغي للمدرس أن يذكر شيئاً من الأدبيات على قدر الحاجة. ومن النكات اللطيفة والأمور التي ليست في بطون الدفاتر تشحيذاً للأذهان. وبذلك يفوح عبير العلم. ومن هنا ترى الشخص عنده قليل من العلم لكنه يتصرف به كيف شاء، ويغلب من عنده كثير من العلم الفاقد لمثل ذلك لكن يجب أن لا يطول بذلك لئلا يخرج بهم عما هو بصدده. وقد قيل:

لا تألف النفس إذ كانت مغيرة إلا التنقل من حال إلى حال

وبالجملة فليكن على قدر ما يعطى الطعام من الملح اهـ.

(**قوله: نحو غلامي وغلام زيد الخ**) اعلم أن المضاف إلى واحد من هذه الأربعة في درجة ما أضيف هو إليه إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في درجة العلم وذلك نحو قولك: جاء زيد صاحبك فإنه لو كان المضاف إلى المضمر في درجة المضمر لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف.

تتمة: المعارف بالنسبة إلى نعته، والنعت به على ثلاثة أقسام:

قسم: ينعت به وهو اسم الإشارة والمعرّف بالإضافة وبالألف واللام.

وقسم: ينعت ولا ينعت به وهو العلم.

وقسم: لا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر.

(**قوله: والنكرة**) هو في الأصل اسم مصدر لنكرته بالتشديد. وأما على التخفيف من نكرته بكسر الكاف، فهو مصدر وبهذا جمع بين القول بأنه مصدر، والقول بأنه اسم مصدر، ثم جعل اسم جنس للاسم المنكر لا هو علم له وإلا لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث كما مر في المعرفة.

كُلّ اسْم شَائِع فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصّ بِهِ وَاحِد دُونَ آخَر]، يعني أن النكرة

(قوله: كل اسم شائع في جنسه) سواء كان الجنس موجوداً كـ: رجل فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً بالغاً فكل ما وجد من هذا الجنس واحد، فهذا الاسم صادق عليه بدليل أنك لو قلت: جاء رجل وفي ضميرك أن الجائي زيد فبان عمراً لم تكن مخطئاً في إخبارك أو مقدّراً كـ: شمس، فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً كذلك. وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان اللفظ صالحاً لها فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كزيد وعمرو وخالد، وإنما وُضع وضْع أسماء الأجناس ومثلها: قمر. قال الشيخ خالد فأما قوله:

فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس

وقوله:

وجوههم كأنها أقمار

فإن العرب تنسب إليها التعدّد باعتبار الأيام والليالي وإن كانت حقيقتهما واحدة. يقولون: شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس، وقمر هذه الليلة أكثر نوراً من قمر ليلة أول ذلك الشهر اهـ.

(قوله: لا يختص به واحد دون آخر) تفسير للشيوع.

تنبيه: أنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل. هذه عبارة التصريح وعبارة الأشموني أن أنكر النكرات مذكور، ثم موجود، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم. وهذه العبارة نظمها الإمام السجاعي بقوله:

مذكور موجود ومحدث كذا وجوهر جسم ونام فخذا
والحيوان ثم إنسان رجل وعالم ترتيب تنكير كمل

وعبارة عبد المعطي: أن أنكر النكرات شيء، ثم متحيز، ثم جسم، ثم

هي الاسم الموضوع لفرد غير معين، نحو رجل وغلام فلا يختص به واحد دون آخر.

[وَتَقْرِيبُهُ كُلّ مَا صَلُحَ دُخُولُ الأَلِف وَاللَّام عَلَيْهِ، نَحْوَ الرَّجُل وَالغُلَام]، يعني أن الرجل والغلام قبل دخول الألف واللام عليهما نكرتان لأنّ رجلاً يصدق على كلّ رجل وكذلك غلام، فلما دخلت عليهما الألف واللام تعرفا

نام، ثم حيوان، ثم ماش، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل ولم يذكر عالم ولعله سقط من النساخ فانظره.

(قوله: لفرد غير معين) أي بل كل ما وجد من جنس ذلك واحد فاللفظ صادق عليه كما قدمنا.

تطفل: اعلم أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي استغرقت الجنس ظاهراً ويحتمل عدم كون الاستغراق فيها احتمالاً مرجوحاً ولا أولى بقرينة تقول: ما جاءني رجل واحد، وإذا دخلها «من» فهو نص في الاستغراق تقول: ما جاءني من رجل. فـ«من» زائدة مفيدة لنص في الاستغراق. وهذا عكس كل فإنها إذا وقعت في سياق النفي أفادت النفي لمجموع الأفراد بخلاف قول أبي النجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدعى ... عليّ ذنباً كله لم أصنع

برفع كل فالنفي على هذا من القضية الموجبة المعدولة المحمول. وأما إذا نصب «كل» كانت واقعة في سياق النفي.

(قوله: وتقريبه) أي مقرّبه إلى فهم المبتدي لغموض هذا الرسم، أي: والمقرب إلى فهم المبتدي قولك في حده كل ما الخ.

(قوله: كل ما صلح) قال الشيخ خالد في شرح المتن بفتح اللام وضمها.

(قوله: صلح دخول الألف واللام) أي لغة «لا» عقلاً فإن العقل يجوز دخول الألف واللام على كل كلمة.

فإن قيل: هذا غير جامع لدخول أحد وديار من قولك: ما جاءني أحد أو ديار بمعنى أحد. وفي الحديث: «لا شيء أغير من الله» وقوله تعالى: ﴿رَّبِّ لَا

فقبول دخول الألف واللام علامة التنكير، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، وغير مانع كـ: عباس وحارث وفضل ونعمان، فإنها تقبل «أل» تقول العباس والحارث والفضل والنعمان.

أجيب عن الأول بأنه صالح لدخول الألف واللام عليه بحسب أصل الوضع وعدم صلاحيته لما ذكر عارض من جهة أن الوضع التزم في استعماله على وجه التنكير. وعن الثاني: بأنّ المراد بـ«أل» هي المؤثرة وأنت خبير بأن الداخلة على ما ذكر غير مؤثرة للمح الأصل قال ابن مالك:

وبعض الأعلام عليه دخلا ... للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان ... فذكر ذا وحذفه سيان

(قوله: فقبول دخول الألف واللام علامة التنكير) المراد بالقبول هنا وفي كلام المصنف بنفسه أو بمرادفه فيشمل «ذو» بمعنى صاحب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ العَطْفِ

المراد به عطف النسق ....

باب العطف

هو: لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. قال في «التصريح» هو في الأصل مصدر عطفت الشيء إذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه، بكسر القاف، أي مساويه في الشجاعة إذا التفت إليه اهـ بزيادة من يّس.

واصطلاحاً: ضربان عطف نسق وعطف بيان، فعطف البيان الذي تركه المصنف هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة فخرج بالمشبه للصفة النعت، لأنّ المشبه بالشيء غير ذلك الشيء وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل، فالأول كقوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ... ما مسها من نقب ولا دبر

والنقب: رقة خف البعير والدبر مرض في سنامه، فعمر معطوف على أبو حفص. والثاني: كقوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ صَكدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] على خلاف في الثاني كما مرّ.

(قوله: المراد به) أي بالعطف في قول المصنف إذ لا يتناول غيره من المصنفين فالأولى أن يزيد لفظ هنا أو في كلامه.

(قوله: عطف النسق) أي أن المصنف لا يذكر عطف البيان. ومرّ التوجيه في أول باب النعت قال العلامة الفاكهي رحمه الله تعالى: إن النسق بفتح السيم اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال: نسقت الكلام أنسقه، أي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اهـ.

واصطلاحاً: ما ذكره الشارح فيما يأتي وهو ثلاثة أقسام:

أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل، فلا يجوز في ما جاءني من امرأة ولا زيد جرّ زيد، لأن من الزائدة لا تعمل في معرفة.

والثاني: العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصيح، فلا

وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتية ....

يجوز مررت بزيد وعمراً بالنصب خلافاً لابن جني وكون المحلّ بحقّ الأصالة، فلا يجوز هذا ضارب زيداً وأخيه خلافاً للبغداديين ووجود العامل الطالب للمحل، فلا يجوز إن زيداً وعمرو قائمان برفع عمرو، لأنّ الابتداء قد زال بالناسخ.

الثالث: العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم، نحو: لست قائماً ولا قاعد بالجر اهـ صبان ببعض حذف.

(قوله: وهو التابع) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق إلى حد، لأنه تابع بأداة محصورة ولا يخفى سقوطه، لأن عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوّغ الاعتراض بذكره، ولأنه إن أراد أنه يمكن أن يعبر عنه بعبارة لا تكون حداً ففيه نظر، لأن تلك العبارة إن كانت نحو تابع بأدوات محصورة أو بالواو الخ. أو هو الواقع بعد الواو الخ. فلا يخفى أن هذه حدود لانه لا معنى للحد في هذه الفنون إلا ما يفيد تصوّر المعرف وإن أراد أنه يكفي أن يقال: يجوز العطف بالواو الخ. فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصوّر معناه اهـ يّس على الفاكهي.

(قوله: المتوسط) هو نعت للتابع جرى على غير ما هو له والعائد إليه الضمير في مجرور الظرف بعده، وهو قوله بينه وبين متبوعه وفاعله أحد حروف العطف. وجعل الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة قوله: المتوسط فصلاً من الحد وفيه نظر. فالأولى أن يقول: التابع المقصود بالنسبة مع متبوعه كما فعل ابن الحاجب في «الكافية». ولذا قال الرضى قوله يتوسط بينه إلى آخره ليس من تمام الحد، بل هو شرط عطف النسق. ذكره بعد تمام حده ولم أستغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، لأن الصفات يعطف بعضها على بعض اهـ.

فإن قيل: هلا يقال إن قولك: جاء زيد العالم والعاقل بأنّ فيه متعاطفة في الحقيقة، أي فالعاقل معطوف على العالم.

أجيب: بأن العاقل يقال إنه تابع متوسط بينه وبين العالم الواو، ولكنه باق

[وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشَرَة ....

على ما كان عليه من الوصفية. وفي هذا الجواب نظر إذ لو قيل في قام زيد وعمرو إن عمرو فاعل قام وليس بالتعاطف حقيقة لكان مثل الأول. ولم يقل به أحد وإنا لو قلنا في المثال الذي تقدّم الإطلاق بالعطف مجازاً لما وجد عطف أصلاً، وإن حققه بعضهم لكن قال العلامة الفاكهي في شرح المتممة: إن المراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف، فلا اعتراض عليه فافهم إن كنت ذكياً. وبهذا علم أن كلام الشارح أبقاه الله بالسلامة المتوسط فصل أخرج ما عدا النسق.

(قوله: الآتية) بالجر نعت لحروف لا بالرفع نعت لأحد كما هو ظاهر.

(قوله: وحروف العطف) الواو للاستئناف حروف مبتدأ مضاف والعطف مضاف إليه.

(قوله: عشرة) أي مجموعها لا جميعها إذ لا معنى للجميعية وهو خبر قوله حروف العطف.

تنبيه: اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا، وهي: حتى وأم ولكن أما حتى، فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف. وإنما يعربون ما بعدها بإضمار. وأما «أم» فذكر النحاس فيها خلافاً وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، فإذا قلت: أقائم زيد أم عمرو. فالمعنى: أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية.

وأما «لكن» فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين.

والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال: وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش، لأنهما قالا: إنها عاطفة ولما مثلاً للعطف بها مثلاه بالواو.

وَهِيَ: الوَاوُ]، ....

والثالث: أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاملة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد. ووافق الناظم هنا الأكثرين ووافق في «التسهيل» يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقاً ليونس اهـ أشموني.

وذكر المصنف هنا «إما» المكسورة الهمزة. وقال به أكثر النحويين، ويعني بذلك «إما» الثانية في قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو لتكررها في كل حال. وذهب يونس وابن كيسان إلى أنها غير عاطفة، ووافقهما ابن مالك على ذلك، وحققه الشيخ خالد لملازمتها غالباً الواو العاطفة ولا يدخل عاطف على مثله، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل ما جاءني لا زيد ولا عمرو، و«لا» هذه غير عاطفة بإجماع فلتكن «إما» كذلك. لكن لما كانت الواو لازمة غالباً بعد «لكن» وجعلت الواو زائدة ولكن عاطفة فلتكن «إما» كذلك عند القائل به.

لكنّ «لكن» لا مسبوقية لمثلها فالقائل بأن «إما» عاطفة قال: إنها بمعنى «أو» والقائل بأنها غير عاطفة قال: إنها حرف تفصيل. ولعلنا نزيد على هذا عند تعرض الماتن لها إن شاء الله تعالى.

(قوله: وهي الواو) فائدته لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم فلا يفيد بالترتيب ولا بالمعية، فيعطف الشيء على مصاحبه في الحكم، وهو بأن كان حكم المعطوف والمعطوف عليه على المعية كقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العَنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه سابقاً والحكم للمعطوف لاحقاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحَديد: ٢٦]، فبين إرسال نوح وإبراهيم سنون وعلى لاحقه بأن كان الحكم للمعطوف عليه لاحقاً والحكم للمعطوف سابقاً، كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشّورىٰ: ٣].

ونحو قولك: قام زيد وعمرو محتمل لها إذ لا دلالة لسابقية زيد لعمرو أو

نحو: جاء زيد وعمرو. فجاء: فعل ماضٍ. وزيد: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. وعمرو: الواو: حرف عطف، عمرو: معطوف على زيد مرفوع بالضمة الظاهرة فالمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه سواء كان رفعاً أو غيره.

سابقية عمرو لزيد في القيام، أو كون عمرو مصاحباً لزيد في القيام. والتعبير بجواز الأحكام الثلاثة لا يمنع أكثرية بعضها إذ مجيء الواو للمعية أكثر للترتيب كثير ولعكسه قليل. هذا وبعضهم عبر بقوله للجمع المطلق. واعترضه بعض آخر، وقال: التعبير بالجمع المطلق غير سديد، لأنه قيد الجمع بكونه مطلقاً فلا يتأتى في الواو المعية أو الترتيب أو العكس.

وقال إذ قد يفرق في الماهية من حيث هي، والماهية لا بشرط وسبب التوهم ما قد وجد من الفرق بين قولهم مطلق الماء والماء المطلق مع الغفلة عن كون هذا اصطلاحاً شرعياً في بعض أنواع المياه. وما نحن فيه اصطلاح لغوي، فخلط اصطلاحاً باصطلاح وأنه لا ينبغي.

(قوله: نحو جاء زيد وعمرو) هذا المثال محتمل مع تجرد من القرينة فتكون الواو للمعية بأرجحية وللترتيب برجحان وللعكس بمرجوحية. فيقال عند الشك: بعده أو معه أو قبله فإذا قيل: جاء زيد وعمرو بعده اختصت بكونها للترتيب. أو قيل: معه اختصت بكونها للمصاحبة. أو قيل: قبله اختصت بالعكس.

(قوله: فجاء فعل ماضٍ) أي إذا أردت بيان إعرابه، فأقول: جاء فعل ماضٍ.

(قوله: سواء كان رفعاً أو غيره) أي كالنصب والجر والجزم كما سيأتي بيانه في المتن، فهذا التعجيل لفائدة، وهي أنه مثل للعطف على المرفوع، لأنّ الكلام في المرفوعات هنا وقد سبق في ذهن المبتدي أن التعاطف لا يكون إلا مع الرفع، فدفع ذلك الوهم.

تنبيه: تنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بأمور، وهي: أنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام إلا به كاختصم زيد وعمرو، واصطف هذا وابني، وأنها تعطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية نحو: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٨]، وأنها تعطف الشيء على مرادفه

[وَالفَاءُ]، ....

نحو: ﴿شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المائدة: ٤٨]، وأنها تفصل من معطوفها بظرف، نحو: جاء زيد قبلي وبعدي عمرو، وأنها يجوز فيها العطف على الجوار في الجرّ خاصة كما سنوضح إن شاء الله تعالى في هذا الباب، نحو: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ [المائدة: ٦] في قراءة من جرّ وأنها يجوز حذفها إن أمن اللبس نحو: كيف أصبحت كيف أمسيت. وأنها يجوز أن تليها «لا» إذا عطفت مفرداً بعد نهي، نحو: ﴿وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٢]، أو نفي نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وأنها يجوز أن تليها «أما» كما سيأتي في كلام المصنف عند تعرض الشارح لها.

وقد قدمنا بعضه فلا تغفل، وأنها تعطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتين، نحو: مررت برجلين: كريم وبخيل. وأنها تعطف ما حقه الإتيان بالتثنية، نحو: قول الحجاج إنا لله محمد ومحمد في يوم واحد أراد في الأوّل ابنه وفي الثاني أخاه. وقد ذكروا لما تفرد الواو به في واحد وعشرين، فإذا أردت أن تعرف تحقيقها فعليك بالتصريح فإن فيه «التصريح».

(قوله: والفاء) فائدتها للجمع في الحكم مع الترتيب المعنوي والذكري والتعقيب بأن وقع المعطوف بعد المعطوف عليه، لكن بلا مهلة لكن باعتبار ما يعدّ عادة مترتباً نظراً إلى عظم الأمر وسهولته، فقوله: جاء زيد فعمرو. إن مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا توسط زمان كثير. ومثال ما يكون بعيداً في الزمان قريباً بالنسبة إلى هذا الكلام حج زيد في هذا العام، فالعام القابل.

ونحو: تزوّج زيد فولد له. ونحو: دخلت البصرة فالكوفة إذ الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر. وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول زمان يقتضي العرف حصوله في زمان أقل منه.

قال حسن الشريف والسجاعي في حاشيتي شرح «القطر» والذي يظهر من كلام جماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الأوّل سواء استقصر في العرف أولاً إنما هو بطريق المجاز. وظاهر كلام المصنف أنّ

نحو: جاء زيد فعمرو، فعمرو: معطوف على زيد مرفوع بالضمة الظاهرة.

استعمالها فيما يعدّ بحسب العادة تعقيباً، وإن طال الزمان استعمال حقيقي فتأمله قاله في الحواشي الهندية اهـ.

لطيفة: الترتيب الذي في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، يحتمل أن الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر. قال ابن عطية: وقد شاهدناها في السوس الأقصى نزول المطر بعد قحط فأصبحت تلك الأرض الرملة التي نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف اهـ عبادة على الشذور.

(قوله: نحو جاء زيد فعمرو) أي إذا كان بين مجيء زيد وبين مجيء عمرو قرب في الزمان، أو إذا لم يجيء بينهما غير عمرو إذ لو توسط بينهما مجيء بكر لم يحسن أن يقال: جاء زيد فعمرو وإن قرب الزمان كذا ظهر لي فليتأمل.

تنبيه: قد تأتي الفاء للسببية وهي التي لغير العطف ولكنها لا تخلو عن معنى التعقيب وتختصّ بالجمل سواء كانت مع تقدّم الكلمة، نحو: إن لقيت زيداً فأكرمه أو بدونها نحو: زيد فاضل فأكرمه.

وضابطه أن يصلح تقدير إذا الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطاً فالتقدير في المثال المتقدّم إذا كان كذا فأكرمه. ويشترط جعل عين الكلام السابق شرطاً، ومنه قولك: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك. فاللذان: مبتدأ وهو اسم موصول. ويقومان: صلة. والفاء: عاطفة. يغضب: معطوف على يقومان. زيد: فاعل. وأخواك: خبر اللذان.

وهذه المسألة مما تختصّ بها الفاء، لأنه لا يجوز العطف على الصلة لعدم العائد، لأن يغضب رافع لاسم ظاهر وهو زيد، ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك، لأن ما في الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير، لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية، ومثله عكسه، نحو: الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد.

قال الرضي: وكثيراً ما يكون فاء السببية بمعنى «لام» السببية، وذلك إذا

[وَثُمَّ]، نحو: زيد ثم عمرو.

كان ما بعده سبباً لما قبله. كقوله تعالى: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [ص: ٧٧]. وتقول: أكرم زيداً فإنه فاضل. فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى. وذلك أن تقول: زيد فاضل فأكرمه. فهذا داخل على الجزاء، فإذا عكست الكلام فقلت: أكرمه فإنه فاضل، فقد دخل على ما هو شرط.

ثم اعلم أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلازمها العطف اهـ.

(قوله: وثم) فائدتها للترتيب والتراخي فهي تساوي الفاء في الترتيب وتغايرها في التراخي. ولذا قال سيبويه: مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران لأجل تراخي أحد المرورين عن الآخر، ولا تكون إلا عاطفة ولا تكون للسببية، إذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام، لأنه إذا وجد السبب وجد المسبب بلا مهلة ولا تعطف المفصل على المجمل بخلاف «الفاء»، فإنها تعطفه. تقول: أجبت نداء زيد فقلت: لبيك.

قال الرضي: وقد تجيء في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وكقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فالإشراك بخالق السماوات والأرض مستبعد غير مناسب. وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه، وكما في قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾﴾ [البلد: ١١]، ثم قال: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البلد: ١٧]، فإن الإيمان بعيد المنزلة من فكّ الرقبة والإطعام بل لا نسبة بينه وبينهما. وكذا قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣]، فإن بين توبة العبد وهي انقطاع العبد إليه بالكلية وبين طلب المغفرة بوناً بعيداً اهـ.

(قوله: نحو جاء زيد ثم عمرو) يحتمل أن يكون مجيء عمرو بعد مجيء

[وَأَوْ]، ....

زيد بزمان كثير، ويحتمل أن يجيء بين مجيئهما غيرهما كما قدمنا.

تنبيه: قد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء، وذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، ولأن الثاني بعد الأوّل في الزمان، بل ربما يكون قبله كما في قوله:

إنّ من ساد ثم ساد أبوه ثم ساد قبل ذلك جدّه

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة أبيه ثم بسيادة جدّه، لأن سيادة نفسه به أخصّ، ثم سيادة الأب، ثم سيادة الجدّ. وإن كانت سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه. فثم هنا كالفاء في قوله تعالى: ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزُّمَر: ٧٢]، فإن ذكر ذمّ الشيء يصح بعد جرى ذكره. وقد تأتي بمعنى الواو نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزُّمَر: ٦] في الزمر بدليل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعرَاف: ١٨٩]. والقصة واحدة كما قال الشيخ خالد في «شرح التوضيح» خلافاً لصاحب «المغني» ومنه قول الشاعر:

كهزّ الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

والرديني صفة للرمح. قيل: إنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة. والعجاج: بفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب وقد تقع زائدة ومنه قول زهير:

أراني إذا ما بتّ بتّ على هوى فثم إذا أصبحت أصبحت غادياً

أي مصحباً إلى هوى مصاحباً له.

(قوله: وأو) فائدتها بعد الطلب للتخيير نحو: تزوّج زينب أو أختها، أو للإباحة كـ: جالس العلماء أو الزهاد. والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وجوازه في الإباحة وبعد الخبر للشك، فهو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، أو للإبهام نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سَبَإ: ٢٤]، وللتفصيل نحو: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ

نحو: جاء زيد أو عمرو.

نَصَـٰرَىٰ﴾ [البَقَـرَة: ١٣٥]، أي قالت اليهود: كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى. أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي . حكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم، وبمعنى الواو عند الكوفيين وذلك عند أمن اللبس كقوله:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

والصريخ: صوت المستصرخ. والملجم: هو جاعل اللجام في محله من الفرس. والسافع: بالسيم المهملة هو: الآخذ بناصية فرسه اهـ توضيح بتوضيح.

(قوله: نحو جاء زيد أو عمرو) جاء: فعل ماضٍ زيد فاعله أو عاطفة فائدتها للشك، لأنه بعد خبر عمرو معطوف على زيد والجائي أحدهما لا هما، إذ لا يجمع بين المتعاطفين في صورة الشك. فلذا عاد إليه ضمير الإفراد تقول: جاء زيد أو عمرو راكباً، ولا يقال: راكبين.

وقال في الكشاف قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النِّسَاء: ١٣٥]. ثم ثنى الضمير في أولى بهما وكان حقه أن يوحد، لأن قوله: إن يكن غنياً أو فقيراً إن يكن أحد هذين.

قلت في الجواب: قد رجع الضمير إلى ما دلّ عليه قوله: إن يكن غنياً أو فقيراً لا إلى المذكور فلذا ثنى ولم يفرد وهو جنس الغني وجنس الفقير كأنه قيل: فالله أولى بجنس الغني والفقير، أي بالأغنياء والفقراء. وفي قراءة أبي: فالله أولى بهم. وهي شاهدة على ذلك.

فائدتان: الأولى: لا يعطف بـ«أو» بعد همزة التسوية للتنافي بينهما، لأن «أو» تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء والتسوية تقتضي الشيئين، نحو: سواء عليّ أقمت أو قعدت فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها.

نصّ عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو: سواء عليّ أقمت أو قعدت. ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا. وقراءة ابن محيصن: أو لم تنذرهم. وأما تخطئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه الدماميني.

[وَأَمْ]، ....

الثانية: إذا نهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحاً باتفاق من النحاة وحكم المخير فيه حكم المباح عند السيرافي ووافقه في «المغني» وصححه ابن عصفور. وجوّز ابن كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع، فإذا قلت: لا تأخذ ديناراً أو ثوباً جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الأمر، لأن الأمر كان بأخذ أحدهما وهذان القولان جاريان في نحو: ما جاءني زيد أو عمرو اهـ فاكهي على القطر.

(قوله: وأم) وهي قسمان: متصلة ومنقطعة. فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبأم التعيين لأحد الشيئين من المخاطب، نحو: أزيد عندك أم عمرو إذا كان عالماً بأن أحدهما عند المخاطب لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين أحدهما بأن يقول: زيد عندي أو عمرو عندي، ولا يجاب بـ: عندي أحدهما، لأنه معلوم للسائل ولا بنعم أوّلاً لعدم التعيين.

قال الملا جامي وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما. وقد يتجاهل المتكلم حيث علم تعيين أحدهما فينزل العارف منزلة الشاك كقول زهير:

وما أدري ولست إخال أدري ... أقوم آل حصن أم نساء

حيث تشكك في كلامه مع علمه بأنهم رجال لا نساء. وعلامتها: صحة الاستغناء عنها بأيّ فيقال في التقدير أيهما عندك أو المسبوقة بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر، نحو: قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البَقَرَة: ٦]، أي سواء عليهم الإنذار وعدمه كقول الشاعر:

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً ... أموتي ناء أم هو الآن واقع

أي لست أبالي بعد موتي أم وقوعه الآن، والمنقطعة هي الخالية من المذكور في المتصلة ولا يفارقها معنى الإضراب، نحو: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ [الرّعد: ١٦]، أي بل هل، ثم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك. وفي الدماميني ما يفيد أن في كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال. فابن جني

نحو: أجاء زيد أم عمرو.

[وَإِمَّا]، ....

والمغاربة يقولون: ليست للعطف أصلاً لا في مفرد ولا جملة. وابن مالك: للعطف في المفرد قليلاً سمع من كلامهم إن هناك لإبلاً أم شاء. وفي الجمل: كثيراً وجماعة للعطف في الجمل فقط وتأوّلوا ما سمع بتقدير ناصب أي أم أرى شاء اهـ صبان رحمه الله.

(قوله: نحو أجاء زيد أم عمرو) هذه الهمزة يطلب بها وبأم التعيين. فالجواب في هذا المثال: زيد جاء أو عمرو جاء. ولا يقال في الجواب: جاء أحدهما ويجوز أن يقال: لم يجيء كلاهما كما تقدّم. وجاء: فعل ماضٍ. زيد: فاعله. أم: عاطفة. وعمرو: معطوف على زيد.

تنبيه: كأن الشارح العلامة أبقاه الله بالسلامة رد كلام ابن الحاجب في «كافيته» حيث قال بعدم جواز تركيب أرأيت زيداً أم عمراً، لأن المستويين فيه زيد وعمرو وأحدهما وإن ولى أن لكن الآخر لم يل الهمزة، فالشرط عنده عدم الفصل بين الهمزة، وبين أحد المستويين فالحق في التركيب عنده أن تقول: أجاء زيد أم لم يجيء. وأزيد جاء أم عمرو لكن نقل عن سيبويه أن هذا جائز حسن صحيح، فمثل به شارحنا، وإن كان الأفصح والأحسن التمثيل بقوله: أزيد جاء أم عمرو فافهم ذلك.

ثم اعلم أنه يجوز حذف الهمزة إن أمن اللبس كقراءة ابن محيصن: سواء عليهم أنذرتهم، وقول الشاعر:

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً ... شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

قال ابن مالك:

وربما حذفت الهمزة إن ... كان خفا المعنى بحذفها أمن

(قوله: وإما) بكسر الهمزة وهي عند سيبويه مركبة من: «إن» و«ما»، ثم أدغمت النون في الميم كما هي القاعدة والدليل على كونها مركبة الاستغناء بـ«إن» كقوله:

سقته الرواعد من صيف ... وإن من خريف فلن يعدما

نحو: فإما منا بعد وإما فداء. فقوله: فداء: معطوف على منا والعاطف الواو الداخلة على إما وإما أتى بها للدلالة على التقسيم والتخيير والمصنف جرى على أن إمّا هي العاطفة وهو ضعيف. والراجح أن العاطف الواو.

أي إما من صيف وإما من خريف. قال في «المغني» وقال المبرد والأصمعي: إن في هذا البيت شرطية، والفاء: فاء الجواب. والمعنى وإن سقته من خريف فلن يعدم الريّ وليس بشيء، لأن المراد وصف هذا الوعل بالريّ على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك. وقال أبو عبيدة: إن في البيت زائدة اهـ.

(قوله: نحو: فإما منا بعد وإما فداء) إما هنا: للتخيير بعد الطلب، أي: أن الإمام مخير بين أن يطلق الأسير بلا شيء أو يأخذ منه الفداء. ومنا: مفعول مطلق وعامله محذوف: أي فأما أن تمنوا منا. وفداء: مفعول مطلق لعامل محذوف. والتقدير: إما أن تفد وفداء اهـ. عبد المعطي.

قال الشنواني: والمراد التخيير بعد الأسر بين المنّ والإطلاق وبين أخذ الفداء، وهو ثابت عندنا فإنّ الذكر الحرّ المكلف إذا أسر تخيّر الإمام بين المنّ والقتل والفداء والاسترقاق منسوخ عند الحنفية اهـ المقصود منه.

(قوله: وإما أتى بها للدلالة على التقسيم أو التخيير) الأول بعد الخبر والثاني بعد الطلب تقول في الأول: الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف. وفي الثاني: تزوج إما زينب وإما فاطمة. وتأتي بعد الطلب للإباحة، نحو: تعلم إما فقهاً وإما نحواً، وبعد الخبر للشك، نحو: جاء إما زيد وإما عمرو إذا لم يعلم الجائي منهما وللإبهام، نحو: قام إما زيد وإما عمرو، وإذا علم القائم منهما وأريد الإبهام على السامع وللتفصيل، نحو: إما شاكراً وإما كفوراً.

(قوله: والمصنف جرى الخ) هو ما ذهب إليه أكثر النحويين ودعوى بعضهم اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها ممنوع.

(قوله: والراجح أنّ العاطف الواو) جرى على هذا أبو علي وابنا كيسان وبرهان. قال ابن مالك:

ومثل أوفى القصد إما الثانية ... في نحو إما ذي وإما النائيه

[وَبَلْ]، نحو: جاء زيد بل عمرو.

[وَلَا]، ....

(قوله: وبل) فائدتها للردّ عن الخطأ في الحكم إن وقعت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضدّه لما بعدها نحو: ما جاء زيد بل عمرو، ولا تضرب بكراً بل خالداً فهي لقصر القلب لا غير، ومن ثم وجب الرفع في نحو: ما زيد قائماً بل قاعد. قال ابن مالك:

ورفـع مـعـطـوف بـلـكـن أو بـبـل   من بعد منصوب بما الزم حيث حل

ولسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعل ذلك الحكم لما بعدها إن وقعت بعد إيجاب أو أمر، نحو: جاء زيد بل عمرو، واضرب بكراً بل خالداً. واعلم أنه لا يعكف بـ«بل» بعد الاستفهام نحو: أجاء زيد بل عمرو، وهل قام بكر بل خالد.

(قوله: نحو جاء زيد بل عمرو) هذا مثال لما بعد الإيجاب ففائدة «بل» هنا لسلب المجيء عن زيد وجعل ذلك القيام لعمرو.

تنبيه: ذكر شراح المنهاج عند قول الإمام النووي رحمه الله في مسألة الاجتهاد في المياه أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح، بل يخلطان أن ابن مالك يقول: إن «بل» تعطف الجمل. قال يّس والذي ذكره ابن هشام أنه لم يقل بذلك إلا ابنه اهـ.

(قوله: ولا) فائدتها لردّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه، فهي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها إما قصر إفراد لمن يعتقد الشركة، أو قصر قلب لمن يعتقد العكس، ولهذا لم يعطف بها إلا بعد إيجاب أو أمر أو نداء، نحو: زيد كاتب لا شاعر، واضرب زيداً لا عمراً، ويا زيد لا خالد.

قال ابن هشام: في الأصح شرط العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر، وهو حق فلا يجوز: جاءني رجل لا امرأة. وقال الزجاجي: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ فلا يجوز: جاءني زيد لا عمرو ويرده قوله:

كـأن دثـاراً حـلـقـت بـلـبـونـة   عقـاب تـنوفا لا عـقـاب الـقـواعـل

اهـ.

نحو: جاء زيد لا عمرو.

[ولكن]، نحو: جاء زيد لكن عمرو.

أي فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا، وهو فاعل حلقت وهو ماضٍ. ومعنى حلقت ذهبت. واللبون: الإبل ذات اللبن. وعقاب: طائر معروف. وتنوفا: بفتح المثناة: الجبل. والقواعل: الجبال الصغار. قاله الشيخ خالد بحذف.

(قوله: نحو جاء زيد لا عمرو) قد تقدّم أن الزجاجي لم يجز مثل هذا التركيب فكأن شارحنا أبقاه الله بالسلامة أشار إلى ردّه بالمثال تبعاً للشيخ خالد.

(قوله: ولكن) بالتخفيف لا أنها مخففة من الثقيلة، ومضى بسطه إلا أن الكسائي والفراء اختار التشديد إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذٍ عاملة لا عاطفة. والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو، لأنها حينئذٍ عاطفة فلا تحتاج إلى الواو قال البيتوشي:

وهل إذن يحتم أن لا يقترن ... بالواو أو لا بل وجوباً مقترن

والواو زيدت وابن كيسان يرى ... كونك فيما قلته مخيراً

واختار كالفرا الكسائي أن تشد ... بالواو أو لا فخفيفة تعد

وبعض العطف إلى الواو نسب ... لذاك ابن مالك أيضاً ذهب

وفائدة لكن كـ«فائدة» بل بعد النفي والنهي وقد أسلفنا. وقال ابن مالك:

وبل كلكن بعد مصحوبيها ... كلم أكن في مربع بل تيها

فشبه بل بلكن.

(قوله: نحو جاء زيد لكن عمرو) كذا في النسخ المطبوعة وصوابه ما جاء زيد لكن عمرو. لكن إنما تكون عاطفة إذا سبقت بحرف النفي أو حرف النداء إلا أن يخرّج كلامه على طريقة الكوفيين حيث أجازوا ذلك. وهب أن ذلك غير مسموع كما قيل فلعله من تصرّفات النساخ ومن شروطها إفراد معطوفها.

[وَحَتَّى فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ]، وذلك البعض هو ما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. فحتى: حرف عطف. ورأس: معطوف على السمكة منصوب بالفتحة الظاهرة، ....

(قوله: وحتى في بعض المواضع) فائدتها للغاية والتدريج فالغاية بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص. فالأوّل نحو: مات الناس حتى الأنبياء والملوك. والثاني: نحو: قام الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله:

قهرنا كم حتى الكماة فأنتمو تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

والكماة: جمع كمى على غير قياس وهو الشجاع أو لابس السلاح. والتدريج بأن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية، ولهذا اشترط في المعطوف بها أن يكون بعضاً مما قبلها ولو تقديراً كما في قوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

إذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبيهاً بالبعض في شدة الاتصال كقولك: أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها، لأن ولدها ليس جزءاً منها ولا شبيهاً به.

(قوله: في بعض المواضع) دعوى بعضهم أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا خصوص حتى غير سديد، كما لا يخفى على غير البليد.

وأشار المصنف بهذا إلى أن حتى قد تجيء لغير العطف إذ قد تأتي جارة وقد تأتي ابتدائية وسيأتي قريباً.

(قوله: وذلك البعض الخ) انظر هل التي لغير العطف لم يكن ما بعدها بعضاً مما قبلها أم كان كذلك وعليه فالأولى ان يقول: وتلك المواضع، لأن الذي تتأتى للعطف فيه بعض ما كان كذلك وباقيه يتأتى فيه الجارة والابتدائية وفي غيره تأمل.

(قوله: نحو: أكلت السمكة حتى رأسها) أي إذا قرأنا رأسها بالنصب وأما إذا قرأناه بالخفض، فـ«حتى» جارّة، إذا قرأناه بالرفع فـ«حتى» ابتدائية. ورأسها: مبتدأ خبره محذوف تقديره: مأكولة.

والهاء: مضاف إليه. وإعراب بقية الأمثلة ظاهر.

[فَإِنْ عُطِفَت بِهَا عَلَى مَرْفُوع رُفِعَت] كما تقدّم.

[أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نُصِبَت أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خُفِضَت أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جُزِمَت ....]

وضابط الابتدائية أن لا تتعلق الجملة التي بعدها بما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب التعلق من حيث المعنى.

(قوله: والهاء مضاف إليه) الصواب: و«ها»: مضاف إليه فلينظر ذلك إلا إذا قيل: إن الشارح أراد الاسم فلذا يعبر في ما قام زيد الماء حرف نفي فلتطالع كلامنا هناك في باب مجزومات المضارع عند قول المصنف: ولا للنهي.

(قوله: فإن عطفت بها) أي بأحدها.

(قوله: على مرفوع رفعت) أي من الأسماء والأفعال لفظاً في نحو: قام زيد وعمرو أو تقديراً، نحو: جاء الفتى والقاضي أو مختلفين أو محلاً نحو: أشرت إليّ بأن قم وأن كل ويصح أيضاً العطف على ما لا محلّ له من الإعراب، نحو: الذي يطير فيغضب زيد الذباب. وهذا ليس بداخل في كلام المصنف، ففيه قصور ويمكن أن يجاب بأنه على تقدير كلام اي إن كان له إعراب فافهمه.

(قوله: أو على منصوب نصبت) أي من الأسماء والأفعال كما قدّمنا. وأما قولك: إن زيداً قائم وعمرو بالرفع. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البَقَرَة: ٦٢]، فهو من عطف الاسم على محل اسم إن ومحله مرفوع، لأنه مبتدأ في الأصل ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك فليس من هذا الباب. وقد مرّ في «إن» وأخواتها.

(قوله: أو على مجزوم جزمت) أما قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ [يُوسُف: ٩٠] فقد مضى عن صاحب التوضيح في جزم المضارع المعتل الآخر في الفصل فلتراجع، وأما قوله:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا   أو تنزلون فإنا معشر نزل

تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرو وَرَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو].

والإعراب ظاهر ومثال العطف في الأفعال: ....

ففي «المغني» في القاعدة الثامنة من آخر الباب. قال يونس أراد او أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط. وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم. قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك. **(قوله: ومثال العطف في الأفعال)**.

تتمة: يجوز عطف الفعل على مثله إن اتحدا في الزمان ولا يضرّ اختلافهما في اللفظ، وعلى اسم يشبهه وبالعكس. قال ابن مالك:

وحذف متبوع بدا هنا استبح ... وعطفك الفعل على الفعل يصح

واعطف على اسم شبه فعل فعلا ... وعكسا استعمل تجده سهلا

تقول: الطائر فيغضب زيد الذباب ومنه قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف. ولذا يرجح النصف في قولك: قمت وزيداً على المفعول معه مع كلام في محله إن شاء الله تعالى. وقولنا: من غير فاصل مخرج لنحو قولك: ضربت اليوم وزيد، وذلك لأن طول الكلام قد يغني عما هو الواجب في قولك أتى القاضي بنت الواقف بحذف التاء في أتى فإغناؤه عما ليس بواجب بطريق الأولى كما هنا ولا يجب إعادة الخافض إذا أريد العطف على الضمير المخفوض عن يونس والأخفش والكوفيين وابن مالك. قال ابن مالك:

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازماً قد جعلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فالنظم نحو قوله:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب

وقال تعالى: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] في قراءة ابن عباس والحسن وحمزة بالجر. وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه وذهب الجرمي إلى

زيد يقوم ويقعد، ولن يقوم ويقعد، ولم يقم ويقعد. فالأوّل مرفوع والثاني منصوب والثالث مجزوم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجارّ بعد توكيده بالضمير المرفوع المنفصل نحو: مررت بك أنت وزيد قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع.

قال الرضى: وليس بشيء لأنه لم يسمع ذلك من أن توكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس وإعادة الجار أقرب وأخف اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ التَّوْكِيدُ

وهو التابع الرافع للاحتمال فإذا قلت: جاء زيد يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف. والتقدير: جاء كتاب زيد أو رسوله، فإذا قلت: جاء زيد نفسه ....

باب التوكيد

أي المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل. ويقال فيه: التأكيد الأول أكثر استعمالاً والواو: أصل، والهمزة: بدل.

والشيخ خالد في «التصريح» يقول ما حاصله إنه لم يكن أحدهما أصلاً للآخر وهو مخالف لما قدمنا. وقال في شرح المتن: ويقال له أيضاً التأكيد بالألف، ففيه ثلاث لغات:

التوكيد بالواو وهو أكثر.

والتأكيد بالهمزة وهو كثير،

والتأكيد بالألف وهو قليل وهو لغة التقوية والتشديد. واصطلاحاً: ما ذكره الشارح فيما يأتي.

(قوله: وهو التابع) أي اصطلاحاً وقوله: التابع كالجنس وتحته العطف والبدل والنعت. وقوله: الرافع للاحتمال كالفصل يخرج به ما ذكر. أما النعت والعطف فظاهران.

وأما البدل فإنه وإن رفع الاحتمال في نحو: مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أوّلهم وآخرهم إلا أن ذلك كما قاله الصبان عن شيخه عارض نشأ من خصوص المادة.

(قوله: الرافع للاحتمال) أي احتمال غير الظاهر كما يوضحه شارحنا.

(قوله: يحتمل أن يكون الكلام على تقدير مضاف) على المجاز العقلي بإسناد المجيء لغير من هو له لتعلقه به كضرب الأمير، أي جنده، وهذا أحد الاحتمالات الثلاث التي عرض التوكيد لدفع تلك.

وثانيها: أن السامع ظن أن المتكلم لم يحمله على مدلوله إما لغفلته.

ارتفع الاحتمال. وإذا قلت: جاء القوم يحتمل أن الذي جاء بعضهم فإذا قلت: جاء القوم كلهم ارتفع الاحتمال.

[التَّوْكِيدُ تَابِعٌ لِلمُؤَكّدِ فِي رَفْعِهِ]، نحو: جاء زيد نفسه. فزيد: فاعل. ونفسه: توكيد له وتوكيد المرفوع مرفوع. **[وَنَصْبِهِ]**، نحو: رأيت زيداً نفسه. فزيداً: مفعول. ونفسه: توكيد له، وتوكيد المنصوب منصوب. **[وَخَفْضِهِ]**، نحو: مررت بزيد نفسه. فزيد: مجرور بالباء. ونفسه: توكيد له، وتوكيد المجرور مجرور.

[وَتَعْرِيفِهِ] كما رأيت في الأمثلة ولم يقل، وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها

ثالثها: لظنه أن المتكلم غلط ثم هذا معترض بقولك: إن زيداً قائم فإن تكرير إنّ لدفع ذلك الاحتمال وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشَّرح: ٥-٦] ولا يدخل هذان من التأكيد الذي كنا فيه. فالأولى أن يقول في حده هو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول كما في كافية ابن الحاجب.

(قوله: ارتفع الاحتمال) أي عن الذات وصار الكلام نصاً على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على أن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله ألبتة اهـ تصريح، أي بدليل الإتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصاً بالأول لم يؤكد ثانياً لعدم الفائدة.

(قوله: يحتمل أن الذي جاء بعضهم) أي وأن بعضهم لم يجيء إلا أنك لم تعتدّ بهم أي أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم، فالتأكيد يرفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيداً، وإنما قتله واحد منهم اهـ شنواني.

(قوله: في رفعه) أي إن كان مرفوعاً ولم يذكره لوضوحه. ومن الغريب أن الجرمي اجاز توكيد المجرور فالرفع في نحو: مررت بك أنت وزيد. وقد مرّ رده عن الرضى في آخر باب العطف.

(قوله: ولم يقل وتنكيره) أي كما قال في النعت وأما ما وجد من بعض

معارف فلا تتبع النكرة وأجاز ذلك الكوفيون، نحو: صمت شهراً كله فجعلوا كله توكيداً لشهراً ولم يوجبوا مطابقته له في التنكير.

[**وَيَكُونُ بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ وَهِيَ النَّفْس**] بمعنى الذات، نحو: جاء زيد نفسه. [**وَالعَيْنُ**] بمعنى الذات أيضاً، ....

نسخ المتن المطبوعة من وجود التنكير فخطأ.

(**قوله: لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف**) قد أسلفنا ذلك في المعرفة والنكرة.

(**قوله: فلا تتبع النكرة**) أي عند البصريين سواء كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول، أم غير محدودة كوقت وزمن وحين.

(**قوله: وأجاز ذلك الكوفيون**) أي إذا حصلت الفائدة بأن يكون المؤكد زمناً محدوداً والتوكيد من لفظ الإحاطة والشمول، نحو: اعتكفت أسبوعاً قال الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... يا ليت عدة حول كله رجب

وشاقه: من الشوق وكقوله:

قد صرّت البكرة يوماً أجمعا

والبكرة: قد قدمنا معناها في موانع الصرف وإن لم تحصل الفائدة لم يجز. ونقل الشيخ خالد عن «شرح التسهيل» لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً اهـ قال ابن مالك:

وإن يفد توكيد منكور قبل ... وعن نحاة البصرة المنع شمل

(**قوله: نحو: صمت شهراً كله**) أي ولا يجوز نحو: صمت زمناً كله.

(**قوله: وهي النفس**) بسكون الفاء أي مراداً بها جملة الشيء وحقيقته وإن لم يكن له نفس حقيقة فإن أريد بها الدم، نحو: سفكت زيداً نفسه لم يكن توكيداً بل بدل بعض.

(**قوله: والعين بمعنى الذات أيضاً**) احتراز من العين التي بمعنى الجارحة، نحو: فقأت زيداً عينه لم يكن توكيداً، بل هو في هذا المثال بدل بعض.

واعلم أنه لا بد من إضافة النفس والعين إلى ضمير يطابق المؤكد فتقول:

نحو: جاء زيد عينه. **[وَكُلّ]**، نحو: جاء القوم كلهم. فالقوم: فاعل. وكل توكيد للقوم، والهاء: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع.

[وَأَجْمَع]، نحو: جاء القوم أجمع، فأجمع: توكيد للقوم مرفوع بالضمة الظاهرة.

جاء زيد نفسه عينه ورأيت فاطمة نفسها عينها، وإن كان المؤكد بالفتح غير مفرد استحسن جمعهما بأنفس وأعين في التثنية تقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ويجب في الجمع، فتقول: جاء الزيدون أنفسهم أعينهم ويقال كما في المفصل للزمخشري: جاء القوم أعيانهم خلافاً للأشموني قال ابن مالك:

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا   مع ضمير طابق المؤكدا
واجمعهما بأفعل إن تبعا   ما ليس واحدا تكن متبعا

(قوله: وكل وأجمع) وكلاهما في التوكيد المسوق لقصد الشمول والإحاطة بأبعاض المتبوع فلا يؤكد بهما إلّا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية أو ينفصل بعضها عن بعض حكماً، أي لا بحسب الرؤية، بل بحسب أمر آخر كالعبد في قولك: اشتريت العبد كله فإن أجزاء العبد وهي النصف أو الثلث أو الربع أو نحوها، وإن لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية إلا أنه يصح انفصاله بحسب الشراء والعتق، فإن العبد إذا اشترك فيه اثنان مثلاً واعتق الشريك المعسر عتق النصف المملوك لذلك وخرج بالمعسر الموسر، فإن سرى العتق في كل العبد ولا يتجزأ لكن لأمر عارض.

ومثال ما ذكرنا قولك: قام الجيش كله والقبيلة كلها والقوم كلهم لجواز أن يكون الأصل: جاء بعض الجيش أو القبيلة أو القوم، ولا يجوز: جاءني زيد كله ولا جميعه لامتناع التقدير المذكور.

تنبيه: إذا أريد تقوية التوكيد جاز أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع، فتقول: جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع. قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠]، وقد يؤكد بهنّ بلا تقدم كل فتقول: جاء الجيش

[وَتَوَابِعُ أَجْمَعُ وَهِيَ: أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ] يؤتى بها في التوكيد تابعة

أجمع. قال تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحِجر: ٣٩] قال ابن مالك:

وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جمعا
ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع

ولفظ جميع ككل مع الضمير وكذا عامة. قال ابن هشام: ليس من التوكيد خلق لكم ما في الأرض جميعاً خلافاً لمن وهم اهـ وهو تعريض لابن عقيل حيث جوز توكيديته ويستغني بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء قال ابن مالك:

واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

وقد قدمنا ذلك في شرط المثنى في باب الإعراب فراجعه.

(قوله: وتوابع أجمع) قال الرضى: اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين.

أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها، فتقديم النفس على صفتها أولى.

وأما النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القَصَص: ٨٨]، أي ذاته.

وأما تقديم الكل على أجمع فلكونه جامداً وإتباع المشتق للجامد أولى ولا سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعل. وأيضاً أن كلاً قد يقع مبتدأ دون أجمع، فإنه لا يقع إلا تأكيداً.

وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها.

وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخويه فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما، لأنه من قولهم حول كتيع، أي تام. وهذا المعنى خاف فيهما اهـ.

(قوله: وهي أكتع وأبتع وأبصع) قال الزمخشري في المفصل: وأكتعون وأبتعون وأبصعون أتباعات لأجمعون لا يجئن إلا على أثره. وعن ابن كيسان:

لأجمع، نحو: جاء القوم أجمعون، أكتعون، وأبتعون، وأبصعون. وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ. والقوم: فاعل مرفوع بالضمة. وأجمعون: توكيد للقوم مرفوع بالواو، لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وأكتعون: تأكيد ثانٍ. وأبتعون: ثالث. وأبصعون: رابع. وإعرابها كإعراب ما قبلها وأتى بها لزيادة التوكيد والمبالغة فيه وكلها بمعنى أجمعون،

تبدأ بأيتهن شئت بعدها وسمع أجمع أبصع وجمع كتع وجمع بتع. وعن بعضهم: جاءني القوم أكتعون اهـ.

قال الرضى: وأمّا أكتع وأخواه، فالبصريون لا يذكرون أبتع وهو دليل على قلته. والبغدادية جعلوا النهاية أبتع وأخواتها فقالوا: أجمع أكتع أبصع أبتع. وكذا ذكر الجزولي والزمخشري: قدّم أبتع على أبصع وتبعه المصنف ولا أدري ما صحته اهـ بحذف فعلم أن الأشهر تأخير أبتع وأن ترتيب المصنف موافق لما رتبه الزمخشري وابن الحاجب.

(قوله: نحو جاء القوم أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون) قد علمت أن الشارح العلامة إنما أخر أبصعون للتجاري لكلام المصنف، وإلا فالأصح تأخير أبتعون كما تقدم وما ذكره في الجمع المذكر السالم تقول في غيره: جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع. والقبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء، والهندات كلهنّ جمع كتع بصع بتع وشذ قولك: أجمع أبصع وأشذ منه جمع بتع. وفي قول الراجز:

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

أمران: الأول: إفراد أكتع عن أجمع وهو قليل.

والثاني: توكيد النكرة المحدودة وهو مخالف فيه بين علماء البصرة وعلماء الكوفة كما أسلفنا. والذلفاء: تطلق على المرأة الحسناء. ومرضعاً: بصيغة اسم المفعول وليت شعري ما أراد الراجز إلا التمتع برضع ثدي الذلفاء.

(قوله: وأجمعون تأكيد للقوم) وهل يقال أيضاً: أجمع.

(قوله: وأتى بها لزيادة التوكيد) اعلم أنه لا يجوز عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال: قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم

لأن أكتع مأخوذ من قولهم تكتع الجلد إذا اجتمع وأبتع من البتع وهو طول العنق والقوم إذا كانوا مجتمعين طالت عنقهم فجعلوه كناية عن الاجتماع. وأبصع: مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع فيكون بمعنى أجمع، ولما كانت هذه الألفاظ الثلاثة لا يؤتى بها غالباً إلا بعد أجمع سميت توابع أجمع.

[تَقُولُ قَامَ زَيْدٌ نَفْسَهُ] فزيد: فاعل. ونفس: توكيد، والهاء: مضاف إليه.

[وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ] فالقوم: مفعول به لرأيت، وكل تأكيد للقوم، والهاء: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع. **[وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ أَجْمَعِينَ]** فالقوم: مجرور بالباء. وأجمعين: تأكيد للقوم مجرور بالياء، لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

أجمعون. وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة. قال بعضهم: وينبغي أن يكون مبنياً في كل وأجمعين على اختلاف معناهما.

(قوله: وأبصع مأخوذ من البصع) قال الرضى: والمشهور أبصع بالصاد المهملة وقيل: بالضاد المعجمة اهـ.

(قوله: تقول قام زيد نفسه).

تنبيه: لا يخلو المضمر إذا أكد بالمظهر من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً فالمرفوع لا يؤكد بالمظهر إلا بعد أن يؤكد بالمضمر، وذلك نحو: زيد قام هو نفسه أو عينه، والقوم جاءوا هم أنفسهم أو أعيانهم، والنساء قمن هنّ أنفسهنّ أو أعيانهنّ، وقمت أنت نفسك. وأما الصواب والمجرور فيؤكدان بلا شرط تقول: رأيتك نفسك ومررت به عينه.

(قوله: ورأيت القوم كلهم) مثال للتوكيد المنصوب.

(قوله: ومررت بالقوم أجمعين) فيه إشارة إلى تجريد أجمعين من لفظ كلهم وهو جائز كما قدمنا. قال في «المغني»: يجب تجريد نحو: أجمع المؤكد به من ضمير المؤكد. وأما قولهم: جاءوا بأجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها، فهو جمع الجمع كأفلس وفلس، أي بجماعاتهم اهـ. لكن نقل الرضى والبرماوي في «شرح ألفيّة الأصول» فتح الميم أيضاً اهـ صبان. والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ البَدَلِ

هو التابع المقصود بالحكم ....

باب البدل

هو لغة العوض قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢].

واصطلاحاً: ما ذكره الشارح. ثم هذه التسمية للبصريين، واختلف في تسميته عند الكوفيين. فقال الأخفش: يسمونه الترجمة والتبيين.

وقال ابن كيسان: يسمونه التكرير كما قاله بعضهم، ثم اعلم أنه سلكت العرب في البدل مسلكين:

الأول: أنه ليس في تقدير الطرح كما تقول: الذي مررت به أبي عبد الله محمد إذ لو فرض اطراح الأول لخلت الصلة من عائد، وكقولك: ضربت زيداً يده إذ لو كان الأول في تقدير الطرح لما كان للضمير ما يعود عليه على ما يأتي أني أنقل كلام التصريح قريباً.

والثاني: أن المبدل في تقدير الطرح تقول في بدل الغلط: مررت برجل حمار، لأنه لم يقصد بالخبر وفي غيره قولك: إن زيداً يده مقطوعة، وإن هنداً ثوبها مسلوب، فلولا أنه على تقدير الطرح لجيء بتذكير مقطوعة وتأنيث مسلوب إن قرأناها بالنصب.

(قوله: هو التابع) أي اصطلاحاً كما مر. والتابع كالجنس للبدل تحته جميع التوابع وما بعده كالفصل.

(قوله: المقصود بالحكم) أي حكم المتبوع سلباً في ما جاء زيد أخوك أو إيجاباً في جاء عمرو أبوك. قال في التصريح: والغرض منه، أي من البدل أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم تقريره. ولذلك يقولون: البدل في حكم تكرير العامل وقولهم: المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيداً يده إذ لو لم يعتدّ بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه اهـ.

قال يس عليه قد يقال: يكفي الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه في

بلا واسطة بينه وبين متبوعه، نحو: جاء زيد أخوك. فزيد: فاعل واخوك بدل من زيد، بدل كل من كل ويسمى البدل المطابق، لأن المراد من الثاني هو الأول بعينه.

[إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ]، نحو: جاء زيد أخوك. **[أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ]**، نحو: إن تصلّ تسجدُ للّه يرحمك. **[تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ]** رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً. **[وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ** ....

اللفظ، وإن كان من جملة أخرى وليس ذلك بأبعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك اهـ.

(قوله: بلا واسطة) المراد بها حرف العطف خاصة وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ﴾ [الأحزاب: ٢١] الخ. ونحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] اهـ خ ض وصبان.

وخرج بهذا الفصل المعطوف بـ«بل» فإنه وإن كان هو المقصود بالحكم نفياً وإثباتاً على رأي الكوفيين القائلين بأن بل عاطفة بعد الإثبات لكن بواسطة حرف وهو «بل».

(قوله: نحو: إن تصلّ تسجد لله) لا يصح أن يجعل هذا بدل بعض من كل لأن بمجرد السجود لا يرحم، بل يجعل بدل شيء من شيء وهو مساوٍ له في المعنى. فالمراد بالسجود الصلاة لا خصوص السجود. ثم رأيت بعضهم صرح بأن نحو: إن تصل تسجد لله يرحمك أنّ تسجد لله بدل بعض من كل فليتأمل.

(قوله: رفعاً ونصباً) أي مطلقاً سواء كان اسماً أو فعلاً. وقوله: وخفضاً أي إن كان اسماً. وقوله: وجزماً أي إن كان فعلاً.

(قوله: وهو أربعة أقسام) أي على المشهور ومقابله انه خمسة فزاد عليها بدل كل من بعض كقوله:

كأني غداة البين يوم تحملوا   لدى سمرات الحيّ ناقف حنظل

والبين: الفراق. والسمرات: بفتح فضم جمع سمرة: نوع من الشجر.

بَدَلُ الشَّيء مِنَ الشَّيءِ]، ويقال له: بدل الكل من الكل. والبدل المطابق ....

وناقف الحنظل: من يخرج حب الحنظل. وذلك لأنه لا يصح ان يكون يوم ظرف زمان، ثانياً: لأن ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف. قال خ ض قال السيوطي: ووجدت له شاهداً في التنزيل قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مَريَم: ٦٠-٦١] وفيه أنه يصح كونه بدل كل من كل بجعل «أل» في الجنة للجنس اهـ.

(قوله: بدل الشيء) وسماه الجماعة بدل الكل من الكل وابن مالك: البدل المطابق وهو أولى لأن منه قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢]، فيمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل، لأنه إنما أطلق كل على ذي أجزاء وهو ممتنع هنا لتنزهه تعالى عن الأجزاء. ويجوز أن يقال بدل الشيء من الشيء إذ يجوز إطلاق الشيء على الله تعالى. قال تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعَام: ١٩]، وقد ذكرنا في ألفية التوحيد في كلام مستقل وهو قولنا:

إطلاق شيء لربنا لا ينكر ... دليلنا قل أي شيء أكبر

إلى أن قلنا:

وإن يرد به اسم مفعول منع ... فقولنا خالق كل شيء سمع

(قوله: ويقال له بدل الكل من الكل) أي وهو عبارة الجماعة وقوله: والبدل المطابق أي وهو عبارة ابن مالك حيث قال:

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل ... عليه يلفي أو كمعطوف ببل

تنبيه: إدخال «أل» على كل مبني على ما وقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز إدخال «أل» على كل وبعض عند الجمهور.

قال ابن خالويه في كتاب: ليس يغلط كثير من الخواص بإدخال «أل» على كل وبعض وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان في نية الإضافة، وبذلك نزل القرآن اهـ.

لكن نقل بعضهم عن الأزهري: أنه قال: أجاز النحويون إدخال الألف واللام

وهو ما كان الثاني فيه عين الأوّل، نحو: جاء زيد أخوك.

[وَبَدَلُ البَعْضُ مِنَ الكُلِّ]، وهو ما كان الثاني فيه بعضاً من الأول، نحو: أكلت الرغيف ثلثه.

[وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ]، ....

في كل وبعض وإن أباه الأصمعي، لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما، لأنهما مضافتان ألبتة إما ظاهراً وإما مضمراً، وفي القاموس وكل وبعض معرفتان لم تجيء عن العرب بالألف واللام، وهو جائز اهـ أهدل.

(قوله: وهو ما كان الثاني فيه عين الأول) أي ويكون المراد منهما واحداً وإن اختلفا مفهوماً.

(قوله: نحو: جاء زيد أخوك) فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة مفهومهما مختلف. واعلم أنه لا يحتاج في بدل الشيء من الشيء إلى رابط يربطه بالمبدل منه، لأنه عين الأول.

(قوله: وبدل الاشتمال) اختلف في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الأول. واختاره في «التسهيل» وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول كأعجبتني الجارية حسنها أو مكتسب من صفة، نحو: سلب زيد ماله فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكاً وردّ بأنه يلزم منه أن يجيز ضربت زيداً عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان في التذكرة.

وقال الفارسي في الحجة: المشتمل هو الثاني بدليل: سرق زيد ثوبه. وردّ بسرق زيد فرسه. وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل المسند إلى الاول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفي به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصده غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصاً بغير الأول.

وهذا القول أفصح عند السيرافي وأبي العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول. وهذا المذهب قيل: إنه التحقيق وأنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون. وقال: إن النحويين يعني أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الإفصاح، ولم يوضحوه كل الإيضاح اهـ تصريح.

وهو ما كان الثاني فيه بينه وبين الأول ارتباط بغير الكلية والجزئية، نحو: نفعني زيد علمه.

[وَبَدَلُ الغَلَط]، وهو ما ذكر فيه الأول غلطاً ثم ذكر الثاني لإزالة ذلك الغلط، نحو: ركبت زيداً الفرس. وقد مثل المصنف رحمه الله تعالى للأقسام الأربعة بقوله: **[نَحْوَ قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ]**. فزيد: فاعل. وأخو: بدل منه بدل كل من كل مرفوع بالواو، لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف مضاف إليه.

[وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ]، فالرغيف: مفعول به لأكلت وثلثه بدل منه بدل بعض من كل، ....

وقوله: ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال، أي بل هو بدل غلط لأن إسناد العامل إلى البدل منه قد وجد فيه التناسب بلا احتياج إلى شيء آخر بخلاف، نحو: سلب زيد ثوبه، فإن إسناد السلب إلى زيد لا يناسب.

(قوله: وهو ما كان الخ) «ما»: موصولية لا مصدرية.

(قوله: بغير الكلية والجزئية) بالأول: خرج بدل الشيء من الشيء. وبالثاني: خرج بدل البعض من الكل.

(قوله: وبدل الغلط) هو أحد أقسام البدل الذي على معنى «بل» وهي ثلاثة أضراب، وهو بأن أريد أن يخبر أوّلاً بشيء ثم بدا للمتكلم أن يخبر بشيء آخر من غير إبطال. الأول، بل كان في حكم المتروك ويسمى أيضاً بدل البداء وبدل نسيان وهو أن يريد المتكلم الإخبار بشيء. ثم لما نطق به تذكر انه لم يرد ذلك الشيء، وإنما أراد الإخبار بشيء آخر وبدل غلط وهو ما المصنف تعرض لذكره.

تنبيه: ظاهر كلام الزمخشري في «المفصل»: أن بدل الغلط والنسيان لا يقعان في الشعر بل لا يقعان في فصيح الكلام ومتعلق بدل النسيان الجنان بفتح الجيم، أي القلب. ومتعلق بدل الغلط اللسان.

(قوله: غلطاً) بفتح اللام على وزن فرحاً.

(قوله: وأكلت الرغيف ثلثه) اعلم أن مذهب الكسائي وهشام أنه لا يقع

والهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر. [**وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ**]. وإعرابه: نفع: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به مبني على السكون في محل نصب. وزيد: فاعل نفع مرفوع بالضمة الظاهرة. وعلم: بدل اشتمال من زيد، والهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

البعض إلا على ما دون النصف فيقع على الثلث والربع والخمس والسدس ونحو ذلك. ولا يجوز أن يقال: بعض الرجلين لك أي أحدهما.

(**قوله: والهاء مضاف إليه**) وهو العائد إذ لا بدّ لبدل البعض من الكل من رابط إما مذكور كما مثله المصنف أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عِمرَان: ٩٧]، أي منهم بناء على أن من بدل بعض من الناس وعلى القول بأنه بدل كل لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره بكونه عاماً أريد به الخصوص فلا يحتاج لتقدير الرابط.

(**قوله: ونفعني زيد علمه**) أي لأن إسناد النفع إلى زيد لا يناسب بخلاف ضرب زيد عبده كما قدمنا.

(**قوله: والهاء مضاف إليه**) أي وهو العائد إذ لا بد في بدل الاشتمال من ضمير يربطه بالمبدل منه إما ظاهر كما مثل به المصنف أو مقدر كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البُرُوج: ٤-٥]، أي فيه.

تنبيه: يجوز أن يبدل الضمير بالاسم الظاهر المفسر له كقولك: ضربته زيداً وقاما أخواك وقاموا إخوتك وقمن نسوتك. قال ابن هشام في «المغني» قال ابن عصفور أجازه يعني البدلية المذكورة الأخفش ومنعه سيبويه. وقال ابن كيسان هو جائز بإجماع نقله عنه ابن مالك ومما خرّجه على ذلك قولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم.

وقال الكسائي: هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير ثم قال في الأمثلة المتقدمة قيل: على التقديم والتأخير وقيل: الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند وهو المختار اهـ. وهو عجيب كما قدمنا في باب الفاعل.

تتمة: تجري هذه الأقسام الأربعة في الفعل تقول في بدل الشيء من

[وَرَأَيْتُ زَيْداً الفَرَسِ]، فزيداً: معفول به لرأيت. والفرس: بدل غلط أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً، وهو المراد بقوله: **[أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ رَأَيْتُ الفَرَس فَغَلَطت فَأَبْدَلْتُ زَيْداً مِنْهُ]**، المراد من قوله: فأبدلت الإبدال اللغوي، وهو التعويض. والمعنى عوّضت زيداً عن الفرس الذي كان حق التركيب الإتيان به دون لفظ زيد فلا ينافي أن البدل في الاصطلاح في هذا التركيب هو الفرس لا زيد فلا اعتراض على المصنف بأنّ البدل هو الفرس لا زيد، فكيف يقول: فأبدلت زيداً منه وحاصل الجواب أن مراده الإبدال اللغوي لا الاصطلاحي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الشيء كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]، لأن مضاعفة العذاب كما قيل: هي لقيّ الآثام وفي بدل الاشتمال:

من يصل إلينا يستعن بنايعن

وفي بدل البعض من الكل نحو: إن تصل تسجد لله يرحمك على كلام قدمناه. وفي بدل الغلط إن تطعم زيداً تكسه أكرمك. وقد تبدل الجملة من الجملة، نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢]، أمدكم بأنعام وبنين في بدل البعض من الكل، ونحو: عرفت زيداً أبو من هو في بدل الاشتمال فأبو مبتدأ ومن مضاف إليه خبر. والجملة بدل من زيد ومن المفرد بدل اشتمال كقوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأَسْمَاءِ

المَنْصُوبَاتِ: [خَمْسَةَ عَشَرَ. وَهِيَ المَفْعُول بِهِ] نحو: ضربت زيداً. فزيداً مفعول به منصوب. ....

باب منصوبات الأسماء

معنى الباب والأسماء مرّ في صدر الكتاب وإضافة المنصوبات إلى الأسماء. إما من إضافة الصفة للموصوف. وإما من الإضافة البيانية. وإما أن تكون بمعنى من وهو أولى والمنصوبات جمع منصوب لا منصوبة، لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافنات للذكور من الخيل، والأيام الخاليات. ويجوز أن يكون جمع منصوبة كما أوضحنا في المرفوعات ولم يذكر المصنف رحمه الله تعالى منصوبات الأفعال، لأنها تقدمت في باب الأفعال.

(قوله: المنصوبات خمسة عشر) اعلم أن المصنف ترجمها بخمسة عشر ولم يذكر المنصوبات إلا أربعة عشر، وهو معيب أي إذا ترجم بشيء، ولم يأت به بخلاف الترجمة مع الزيادة فإنه غير معيب ويضطرب هنا أرباب الحواشي في الجواب. فقال العلامة أبو بكر الشنواني: لعل المراد المنصوبات خمسة عشر في قصدي، ثم لم يذكر الخامس عشر نسياناً. ويمكن أن يقال: على بعض إنه عدّ المخفوض بالحرف منصوباً. وقال العلامة عبد المعطي المالكي شيخ ولد الشبراملسي صاحب إحسان الوهاب شرح فتح الوهاب، قد يجاب عن المصنف رحمه الله تعالى بأن الخامس عشر هو: مفعولا «ظننت» وقد استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم لتتميم النواسخ، والله أعلم.

وبعضهم أجاب: بعدّ الظرفين واحداً وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحداً. وعدّ التوابع أربعة وتبعه الحامدي.

قال الفقير: ولي بجواب عبد المعطي أسوة إذ جواب غيره فيه نوع تكلف.

(قوله: وهي المفعول به) إلا في نحو: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر. فإن المفعول به مرفوع على أن بعضهم جعل المنصوب مفعولاً ومحل كون المفعول به منصوباً ما لم ينب عن فاعل، وإلا رفع تقول: ضرب زيد.

[**وَالمَصْدَرُ**]، نحو: ضربت ضرباً. فضرباً: مصدر منصوب ويعبر عنه بالمفعول المطلق. [**وَظَرْفُ الزَّمَانُ**]، نحو: صمت اليوم، فصمت: فعل وفاعل، واليوم: منصوب على الظرفية الزمانية. [**وَظَرْفُ المَكَانِ**]، نحو: جلست أمام الكعبة فجلست: فعل وفاعل. أمام: منصوب على الظرفية المكانية. والكعبة: مضاف إليه. [**وَالحَالُ**]، نحو: جاء زيد راكباً. فجاء: فعل وفاعل. وراكباً: حال من زيد منصوب بجاء. [**وَالتَّمْيِيزُ**]، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القَمَر: ١٢]. فجرنا: فعل وفاعل. والأرض: مفعول به. وعيوناً: تمييز منصوب بـ«فجرنا». [**وَالمُسْتَثْنَى**]، نحو: قام القوم إلا زيداً. فالقوم: فاعل قام. وإلا: أداة استثناء. وزيداً: منصوب على الاستثناء بإلا. ....

(قوله: والمصدر) أي ما لم ينب عن فاعل فإن ناب عنه رفع نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحَاقَّة: ١٣].

(قوله: وظرف زمان) أي ما لم ينب عن فاعل فإن ناب عنه رفع كما تقدم نحو: صيم رمضان.

(قوله: وظرف المكان) أي ما لم ينب عن الفاعل فإن كان نائباً عنه رفع كما مرّ. تقول: جلس أمام الأمير.

(قوله: والحال) أي ولو جملة في نحو: جاء زيد وهو راكب، لأن محلها النصب.

(قوله: والتمييز) أي ما لم يجرّ بـ«من» نحو قوله: وفجرنا الأرض من العيون بدليل: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القَمَر: ١٢].

(قوله: والمستثنى) أي في بعض المواضع، وهو ما كان مستثنى من كلام تام موجب. والمراد بالتام هو الذي يكون المستثنى منه مذكوراً. والمراد بالموجب بفتح الجيم هو الذي لا يتقدم عليه نفي ولا شبهه أو مستثنى من كلام تام منفي متصلاً أو منقطعاً. وقد مثل للأول الشارح ومثال البقية ما قام القوم إلا زيد، وقام القوم إلا حماراً، وما قام القوم إلا حماراً.

[وَاسْمُ لَا]، نحو: لا غلام رجل حاضر. فلا: نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر. وغلام: اسمها منصوب بالفتحة. ورجل: مضاف إليه. وحاضر: خبرها مرفوع بالضمة. **[وَالمُنَادَى]**، نحو: يا غلام زيد. فيا: حرف: نداء. وغلام: منادى منصوب بالفتحة، لأنه منادى مضاف. وزيد: مضاف إليه.

[وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا]، نحو: كان زيد قائماً. فكان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. وزيد: اسمها مرفوع. وقائماً: خبرها منصوب.

[وَاسْمُ إِنّ وَأَخَواتِهَا]، نحو: إن زيداً قائم. فإن: حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر. وزيداً: اسمها منصوب. وقائم: خبرها مرفوع.

[وَالمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ]، نحو: قام زيد إجلالاً لعمرو. فقام زيد: فعل وفاعل. وإجلالاً: مفعول لأجله منصوب بـ«قام، لعمرو» جار ومجرور متعلق بإجلالاً. **[وَالمَفْعُولُ مَعَهُ]**، نحو: سرت والنيل. فسرت: فعل وفاعل. والنيل: الواو: واو المعية. والنيل: مفعول به منصوب بـ«سرت». **[وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاء: النَّعْتُ]**، نحو: رأيت زيداً العاقل. **[وَالعَطْفُ]**، نحو: رأيت زيداً وعمراً. **[وَالتَّوْكِيدُ]**، نحو: رأيت زيداً نفسه. **[وَالبَدَلُ]**، نحو: رأيت زيداً أخاك. وإعراب الأمثلة ظاهر، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(قوله: واسم لا) في نسخ الشيخ خالد الذي حشى عليها الشنواني وعبد المعطي تقديم اسم «لا» على ما قبله أعني المستثنى، وهو مخالف للتفصيل في الأبواب الآتية. ثم المراد ما إذا باشر «لا» النكرة ولم تتكرر أي في وجوب النصب كما سيأتي.

(قوله: والمنادى) هو في الحقيقة داخل في المفعول به إذ التقدير في نحو قولك: يا زيداً كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(قوله: والمفعول من أجله) ويقال له المفعول لأجله كما عبر به الشارح فيما بعد والمفعول به وسيأتي مستوفى إن شاء الله تعالى في بابه.

(قوله: وهو أربعة أشياء) فيه أن التابع خمسة والخامس عطف البيان ولكنه أسقطه كما مرّ في المرفوعات، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المَفْعُول بِهِ

لما ذكر المنصوبات إجمالاً شرع بذكرها تفصيلاً ولم يذكر في التفصيل خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها والتوابع لتقدم ذكرها في المرفوعات. وبدأ بذكر المفعول به.

باب المفعول به

لما كان الفعل لا يستغني عن الفاعل غالباً. وقد يستغنى عن المفعول في الأكثر مثل قولك: قام زيد فإنه كلام تام فالتلفظ بالفاعل يوجد لا جرم قدم الفاعل على المفعول. ولما كان التلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية فلا جرم أعطى الفاعل أثقل الحركات عند قوة، وهو الرفع وأعطى أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك، وهو المفعول فإن المتكلم في ابتداء التكلم صارت همته قوية وبعد ما تلفظ بالفاعل قد يمل ويسأم وبالملل والسآمة يبعد عن التلفظ بأثقل الحركات الذي هو الرفع فخفف بإبقاء أخفها وهو النصب. فلذا كانت المفاعيل منصوبة وخرج بقولنا لا يستغنى عن الفاعل غالباً، نحو: قلما وطالما وكثر ما. ونحو ذلك فإن كلاً منهما لا يحتاج إلى الفاعل.

(قوله: المفعول به) قال العصام: ولا ضمير في المفعول به وضمير به يرجع إلى اللام، وكذا المفعول فيه وله ومعه. ومن قال: الضمير المستتر في المفعول راجع إلى الفعل أي الذي فعل فعل بسببه أو فيه أو لأجله أو معه. ففيه: أن الواجب المفعول هو به أو فيه أو له أو معه، لأنّ مسنده صفة جارية على غير من هي له ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة إلى اللام أيضاً أنه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع أنه يستعمل مفعولاً به وله ومعه كثيراً بلا ضنة ونكير. فالتحقيق أنه راجع إلى موصوف محذوف، أي شيء مفعول به واللام ليس موصولاً لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى.

ولا يبعد كما قال السيد الصفوي: أنّ أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعاً والباء في به إما للسببية فتتعلق بالفعل أو للصلة فتتعلق بما يضمنه من معنى التعلّق اهـ يّس على الفاكهي.

وهو في اللغة من وقع عليه الفعل سواء كان الفعل حسياً كـ«ضربت زيداً»، أو معنوياً كـ«تعملت المسألة. فإن الضرب حسي والتعلم معنوي.

وفي اصطلاح النحاة ما ذكره بقوله: [**وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوب** ....

(**قوله: من وقع عليه الفعل**) ههنا احتمالان:

الأول: أنه على الإطلاق أي سواء كان مرفوعاً كما تقول: ضرب زيد، أو منصوباً كما مثل به الشارح.

الثاني: أن الذي وقع عليه الفعل الذات لا اسمها كما في الاصطلاحي، لأنا لو أجرينا كلام الشارح على استواء كلام المتن لكان هذا مفعولاً اصطلاحياً.

(**قوله: كضربت زيداً**) أي مسماه وكذا ما بعده فافهم.

(**قوله: وهو الاسم المنصوب**) اختلفوا في العامل في نصب المفعول على أربعة أقوال:

الأول: وهو قول البصريين أن الفعل وحده يقتضي رفع الفاعل ونصب المفعول.

والثاني: وهو قول الكوفيين أن مجموع الفعل والفاعل يقتضي نصب المفعول.

والثالث: وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين أن العامل هو الفاعل فقط.

والرابع: وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية. وفي المفعول معنى المفعولية.

في حجة البصريين أن العامل لا بد وأن يكون له تعلق بالمعمول وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر، فلا يكون له فيه عمل ألبتة وإذا سقط لم يبق العمل إلا للفعل.

حجة المخالف أنّ العامل الواحد لا يصدر عنه أثران لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه إلا أثر واحد. قلنا ذاك في الموجبات، أما في المعرفات فممنوع.

واحتجّ خلف بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل والمفعولية صفة قائمة

الَّذِي يَقَعُ بِهِ الفِعْلُ]، يعني أن المفعول به في اصطلاح النحاة هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل **[نَحْوَ: ضَرَبْتُ زَيْداً، وَرَكِبْتُ الفَرَسَ]** فزيداً: مفعول به لضربت. والفرس: مفعول به لركبت. ومثل بمثالين للإشارة إلى أنه لا فرق في المفعول به بين كونه عاقلاً كزيد، أو غير عاقل كالفرس.

[وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ] كما أن الفاعل أيضاً ظاهر

بالمفعول، ولفظ الفعل مباين لهما وتعليل الحكم بما يكون حاصلاً في محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مبايناً له.

وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر، وهو أن الفعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية أو المفعولية أمر خفي، وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية، والله أعلم اهـ رازي. وهذا الكلام تقدم مثله في صدر الكتاب عند تعرض المتن للعوامل، فلتراجع ثمة.

(قوله: الذي يقع به الفعل) أي الذي يقع باسمه الفعل إذ زيد مثلاً لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس بمفعول به، لأن أبحاث النحاة لا تعلق لها بالأعيان الخارجية بل الألفاظ من حيث الإعراب والبناء. على هذا رجح كون المسمار والحجر في قولك: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر مفعولين تأمل هنا.

(قوله: هو الاسم الذي يقع عليه فعل فاعل) هذا إشارة إلى أن به الواقع في كلام الماتن بمعنى عليه. ثم المراد بالوقوع ما يشمل الحسي والمعنوي ما مثله المصنف. والمعنوي نحو: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٨]، فالله منصوب على التعظيم، أي يتعلق الفعل بالمفعول سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل، أو على سبيل النفي نحو: ما ضربت زيداً وما أكلت خبزاً.

(قوله: نحو ضربت زيداً) قال في المحصول: الضرب إمساس جسم حيواني بعنف. قال القرافي في شرحه: الظاهر أنه لا يشترط في المضروب كونه حيواناً لقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٦٣]، والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز اهـ شنواني وأهدل.

ومضمر. [**فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ**]، وهو زيد والفرس المتقدمان في المثالين السابقين. [**وَالمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ**]، وهو الذي لا يبدأ به ولا يقع بعد إلا في الاختيار، نحو: الكاف من رأيتك إذا لا يصح أن يقال: ما رأيت إلاك وقد يقع مثل ذلك في غير الاختيار وهو ضرورة الشعر. [**وَمُنْفَصِلٌ**] وهو الذي يقع في ابتداء الكلام، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥]. ويقع بعد إلا في الاختيار نحو: ما نعبد إلا إياك.

[**فَالمُتَّصِلُ: اثْنَا عَشَرَ، نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي**] وإعرابه: ضرب: فعل

(قوله: فالظاهر ما تقدم ذكره) قال بعضهم: أي من الأقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل اهـ، وهو عن ا لصواب بمعزل وخالف صنيع الشيخ خالد شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة والعلامة الكفراوي حيث أرجعوا الضمير إلى المتقدّم في هذا الباب وإن أوهم كلام العشماوي موافقته، فلا تغتر بما قال.

(قوله: والمضمر قسمان) أي ذو قسمين فلا يلزم الإخبار بالمثنى عن المفرد وقد أسلفنا.

(قوله: متصل) بالرفع بدل من قسمان أو خبر لمبتدإ محذوف تقديره: أحدهما متصل أو بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره، أعني متصلاً لكن لا يساعده الرسم لعدم رسمه بالألف إلا أن أجريناه على لغة ربيعة، لأنهم يقفون على المنوّن المنصوب بغير ألف فيقولون: رأيت زيد بالسكون من غير ألف.

(قوله: وهو ضرورة الشعر) كقوله:

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاك ديار

(قوله: نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفَاتِحَة: ٥]) قدم إياك لإفادة الحصر والاختصاص، أي ما نعبد إلا إياك كما في كتاب المعاني.

(قوله: ما نعبد إلا إياك) المنفي محذوف أي ما نعبد أحداً إلا إياك فما بعد إلا هو المعبود بحق. ونظير هذا التركيب لا إله إلا الله معنى لا إعراباً، وإنما أتى بالنفي لأن مثل هذا التركيب لا يتأتى إلا به. وباقي الكلام نذكره في الاستثناء إن شاء الله تعالى مستوفى.

(قوله: فالمتصل اثنا عشر) أي بجعل ضمير الغيبة خمسة والخطاب كذلك

ماضٍ، والنون للوقاية، والياء: ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محلِ نصب. **[وَضَرَبَنَا]** بفتح الباء، فـ«نا»: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **[وَضَرَبَكَ]** بفتح الكاف، فالكاف: ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. **[وَضَرَبَكِ]** بكسر الكاف ضمير المخاطبة مبني على الكسر في محل نصب مفعول به. **[وَضَرَبَكُمَا]** فالكاف: ضمير المخاطبين مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به، والميم: حرف عماد، والألف: حرف دالّ على التثنية. **[وَضَرَبَكُمْ]**، فالكاف: ضمير جمع الذكور المخاطبين مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع. **[وَضَرَبَكُنّ]**، فالكاف: ضمير جمع الإناث المخاطبات مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به، والنون: علامة جمع النسوة. **[وَضَرَبَهُ]** فالهاء: ضمير المذكر الغائب مبني على الضم في محل نصب مفعول به. ....

والتكلم اثنين. وقد قدمنا الكلام على ذلك في المعرفة والنكرة مستوفى.

(قوله: وضربنا بفتح الباء) قيد به لأنه إذا سكنت الباء صار ضميراً فاعلاً بخلاف سائر الأمثلة.

(قوله: وضربك) قال الرضى وبعض العرب يلحق بـ: كاف المذكر إذا اتصلت بـ: هاء الضمير ألفاً، بـ: كاف المؤنث «ياء». حكى سيبويه: أعطيتكاه وأعطيتكيه تشبيهاً للكاف بالهاء نحو: أعطيتهاه وأعطيتهوه.

قال أبو علي: وقد تلحق الياء تاء التأنيث مع الهاء نحو: رميتيه.

(قوله: ضربكم) اعلم أنه حذف واو الجمع في مثل: ضربكم وضربتم وضربهم لما مرّ في الفاعل عن صاحب المراح، وسكن الميم وهو أشهر من إبقاء الواو إذا لم يله ضمير في نحو: أعطيكموه وضربتموه وأعطيتهوه، فيجب حينئذٍ إبقاء الواو مع ضم الميم، لأنّ الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكأن الواو لم يقع طرفاً. وجوّز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير أيضاً وإذا لقيه ساكن بعدها ضمت الميم ردّاً لها إلى أصلها. قال

[وَضَرَبَهَا]، فالهاء: ضمير المؤنثة الغائبة مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **[وَضَرَبَهُمَا]**، فالهاء: ضمير المثنى الغائبين مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم: حرف عماد، والألف: حرف دالّ على التثنية. **[وَضَرَبَهُمْ]**، فالهاء: ضمير جمع الذكور الغائبين مبني على الضم في محل نصب مفعول، والميم: علامة الجمع. **[وَضَرَبَهُنّ]**، فالهاء: ضمير جمع الإناث الغائبات مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والنون: علامة جمع النسوة.

[وَالمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ نَحْوَ قَوْلِكَ إِيَايَ] فإذا قلت: ما أكرمت إلا إياي تقول في إعرابه: ما: نافية. وأكرمت: فعل وفاعل. وإلا: أداة حصر. وإن

تعالى: ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقد يكسر نظراً إلى الساكنين. وقد يسكن الميم مع ضمير بعدها وقرئ: أنلزمكمها بالسكون.

تنبيه: لا تجيء الكاف مرفوعة إلا في نحو: لولاك لقام زيد كما قد وضحنا في باب المبتدإ فلا تغفل.

(قوله: وضربها فالهاء ضمير المؤنثة الغائبة) ما ذكره من أن الضمير هو الهاء وحدها هو الصحيح كما قال أبو حيان: إنّ الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحرّكت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث.

قال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف وبه جزم ابن مالك.

وادعى السيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف سواء اتصلت بضمير نحو: أعطيتها أم لا.

وقد أجاز قوم حذفها في الوقف اهـ شنواني.

(قوله: والميم علامة الجمع) هنا وما قبل وما بعد أن العلامة في الظاهر الواو.

(قوله: وإلا أداة حصر) أي فالإكرام ههنا منحصر لزيد ولا يتعداه إلى غيره

شئت قلت: إلا: حرف لإيجاب النفي أو إلا: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها. وإيا: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لأكرمت، والياء الأخيرة: حرف دال على المتكلم. [**وَإِيَّانَا**] للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه. [**وَإِيَّاكَ**] بفتح الكاف للمخاطب. [**وَإِيَّاكِ**] بكسر الكاف للمخاطبة. [**وَإِيَّاكُمَا**] للمخاطبين. [**وَإِيَّاكُمْ**] لجمع الذكور المخاطبين. [**وَإِيَّاكُنَّ**] لجمع الإناث المخاطبات.

فإيا في الجميع هي الضمير وكلها يقال فيها: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. والياء: في الأوّل: حرف دالّ على المتكلم، و«نا» في الثاني حرف دال على المتكلم، ومعه غيره أو المعظم

كما هو شأن الحصر.

(قوله: فإيا في الجميع هي الضمير) اعلم أن مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في «إياك» وأخواته أن الكاف المتصرفة، أعني باختلافها لدى الإفراد والتثنية والجمع كانت متصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة فجعلوا «إيا» عماداً لها. فالضمائر هي التي تلي «إيا» و«إيا» عماد لها.

قال الرضى: وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب اهـ. قال الفقير: ولي به أسوة إذ قد اتفقوا على أن الضمير في ضربت «التاء» وفي ضربك «الكاف». ومن المعلوم أن المتصل والمنفصل على وتيرة واحدة فالخروج عما هو أصل مما مال عنه النفس كما قدمنا في باب المبتدإ فلتراجع ثمة.

تنبيه: قال الصبان قال في الهمع: وفي «إيا» سبع لغات:

قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها وإبدال الهمزة هاء مكسورتين ومفتوحتين. فهذه ثمان يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور اهـ.

خاتمة: قد يحذف عامل المفعول للعلم به إما جوازاً، نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النّحل: ٣٠]، أي أنزل خيراً أو وجوباً قياساً وذلك فيما نصب على الاشتغال

نفسه، والكاف فيما بعده للمخاطب أو المخاطبة أو المخاطبَيْن أو المخاطبين، أو المخاطبات. والميم: في إياكما: حرف عماد، والألف: حرف دال على التثنية، والميم في إياكم: حرف دالّ على جمع المخاطبين، والنون: في إياكنّ حرف دالّ على جمع النسوة المخاطبات. **[وَإِيّاهُ]** للمفرد المذكر الغائب، والهاء: حرف دال على الغيبة. **[وَإِيّاهَا]** للمفردة الغائبة. **[وَإِيّاهُمَا]** للمثنى الغائبين. **[وَإِيّاهُمْ]** لجمع الذكور الغائبين. **[وَإِيّاهُنّ]** لجمع الإناث الغائبات، واللّه سبحانه وتعالى أعلم.

تقول: زيداً ضربته، وعمراً مررت به، أو على الاختصاص نحو:

نحن العرب أسخى من بذل

أي أخصّ العرب أو على الإغراء، نحو: يا سارية الجبل أو على التحذير نحو:

الضيغم الضيغم يا ذا الساري

أو على النداء نحو: يا عبد الله، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المَصْدَرِ

ويسمى المفعول المطلق وينفرد. ....

باب المصدر

أي المنصوب على المفعول المطلق وهو ما ليس خبراً من مصدر مفيد توكيد عامله، أو بيان نوعه أو عدده، وهو منصوب.

وقولنا: ما ليس خبراً مخرج لنحو المصدر المبين للنوع في قولك: ضربك ضرب شديد.

وقولنا: من مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: ١٠]. ومفيد توكيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك: أمرك سير سير ومخرج أيضاً للمسوق مع عامله لغير المعاني الثلاثة، نحو: عرفت قيامك وهذا ضربك ولا تنظر إلى مشيك، ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوباً لكونه فضلة، نحو: ضربت ضرباً في التوكيد، أو ضرباً شديداً في النوع، أو ضربتين في العدد.

وقولنا: وهو منصوب مخرج لقولك: غضب غضب شديد، ولقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقَّة: ١٣]. واللائق للمصنف أن يقدم هذا على ما قبله لعدم احتياجه إلى أصله كما سيأتي قريباً لكن لما كان المفعول به أكثر تداولاً في كلام العرب لا جرم قدم المصنف رحمه الله تعالى المفعول به حتى لو أطلق. وقيل: هذا مفعول مثلاً انصرف إلى المفعول به.

(قوله: ويسمى المفعول المطلق) هذا إنما يستقيم الكلام حيث جعلنا المصدر علماً بالغلبة على المفعول المطلق. ولعل هذا مراد شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة. وإلا لقيد المصدر بقوله المنصوب على المفعولية المطلقة، كما قدّمنا وإنما سمي مفعولاً مطلقاً، لأنّ حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة لأنه مفعول الفاعل حقيقة فمنه: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤]، فإن السماوات مفعول مطلق، لأنها مفعول الفاعل حقيقة لا مفعول به لعدم وجودها قبل الفعل على كلام طويل ذكرناه في أول الكتاب عند كلام المصنف لإعراب

[وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيء ثَالِثاً فِي تَصْرِيفِ الفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً]، يعني: أن المصدر هو الاسم، أي: اسم الحدث الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، ....

جمع المؤنث السالم بخلاف سائر المفعولات، فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو معه. فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلاف المفعول المطلق، ولهذا قدمه بعض النحويين.

تنبيه: اعلم أن بين المصدر والمفعول المطلق عموماً وخصوصاً مطلقاً فكلّ مفعول مطلق مصدر ولا عكس. وقيل: بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في قولك: قمت قياماً، ووقفت وقوفاً. وينفرد المصدر في نحو: يعجبني قيامك.

وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك: ضربته سوطاً، قال تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: ٤]. والقائل بالأول يقول: سوطاً وثمانين جلدة نائبان عن المصدر لا هما أنفسهما. وقد أفصح عن ذلك ابن هشام في شرح «القطر»، فقال: وقد ينوب عنه أي المصدر غيره كـ: ضربته سوطاً، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: ٤]، أي ضرباً بسوط، وجلداً ثمانين جلدة.

(قوله: وهو الاسم المنصوب) اعلم أن الناصب للمصدر له أمثلة، أعني المصدر نحو: عجبت من ضربك زيداً ضرباً شديداً. وأما الفعل نحو: ضربت زيداً ضرباً، وقمت وقوفاً. وأما الوصف نحو: أنا ضارب زيداً ضرباً، وأنا واقف وقوفاً، قال ابن مالك:

بمثله أو فعل أو وصف نصب   وكونه أصلاً لهذين انتخب

(قوله: أي اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث كالضرب، والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره. والأولى للشارح كالمصنف أن يزيد على ذلك بأن يقول الجاري على الفعل أعني المشتمل على جميع حروفه لفظاً أو تقديراً، نحو: ضرب ضرباً وأكرم إكراماً، وقاتل قتالاً. والتقدير: قيتالاً.

وقد ورد بلفظ ذلك فخرج بذلك اسم المصدر، فإنه وإن دل على الحدث

أي تغييره من صيغة إلى صيغة أخرى، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً فقد تغير من صيغة الماضي إلى صيغة المضارع إلى صيغة المصدر. وجاء الماضي أوّلاً والمضارع ثانياً، والمصدر ثالثاً. فإذا قلت: ضرب زيد ضرباً، فزيد: فاعل وضرباً: مفعول مطلق منصوب بـ«ضرب» وإن شئت قلت: منصوب على المصدر بـ«ضرب».

[وَهُوَ قُسْمَانِ: لَفْظِيّ وَمَعْنَوِيّ، ....

إلا أنه غير جار على الفعل لخلوّه من بعض ما في الفعل لفظاً وتقديراً دون تعويض كالغسل والوضوء والعطاء لخلو كل من الثلاثة عن بعض حروف فعله، فالمصدر: الاغتسال والتوضوء والإعطاء لجريانها على فعل بخلاف عطاء، فإنه خال عن همزة أعطى. والغسل فإنه خال عن الهمزة والتاء من اغتسل والوضوء فإنه خال من التاء والتشديد من توضأ فكل من الثلاثة يقال له: اسم مصدر.

(قوله: أي تغييره من صيغة إلى صيغة أخرى) هذا معناه الاصطلاحي ومعناه اللغوي مطلق التغيير. قال تعالى: ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٤] أي تغييرها من حال إلى حال. والأولى للشارح أن يقول، أي تغيير الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كما علم في علم التصريف.

(قوله: فقد تغير من صيغة الماضي) جعل الشارح الأصل الماضي وهو مذهب الكوفيين والمشهور عند الصرفيين التغير من المصدر إلى غيره من الأمثلة، وهو مذهب البصريين.

(قوله: وإن شئت قلت) وهو تنويع للعبارة ترغيباً للمبتدي.

(قوله: وهو قسمان) أي ذو قسمين كما تقدم في غير ما موضع وتقسيم المصنف ذلك قسمين موافق لما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين بناء على أنّ المعنوي منهما منصوب بالفعل المذكور الموافق له في المعنى، وإن كان مخالفاً له في اللفظ. قال الرضى: وهو أولى لأنّ الأصل عدم التقدير. ومذهب سيبويه والجمهور أنّ المعنوي منصوب بعامل مقدّر من لفظه، فنحو: قمت وقوفاً الناصب لوقوفاً فعل مقدّر من لفظه كأنك قلت: قمت ووقفت ووقوفاً اهـ أهدل.

فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ فَهُوَ لَفْظِيّ، نَحْوَ قَوْلِكَ: قَتَلْتُهُ قَتْلاً وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيّ، نَحْوَ: جَلَسْتُ قُعُوداً وَقُمْتُ وُقُوفاً]

(قوله: وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي) اقتصر المصنف على مثال واحد ولم يمثل سائر المعنوي ومنه ما يدل على المصدر من صفة له، نحو: سرت أحسن السير ومنه ما دل عليه من ضميره، نحو: قيام زيد قامه بكر، فالهاء ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة، ولم يكن قام باتصاله لضمير المصدر متعدّياً إذ علامة المتعدّي جواز اتصال هاء المفعول به قال ابن مالك:

علامة الفعل المعدي أن تصل ... ها غير مصدر به نحو عمل

ومنه ما دل عليه من إشارة إليه، نحو: ضربت ذلك الضرب، ومنه ما دل عليه من مرادف له كما سيأتي في مثال المصنف، ومنه ما دل عليه من مشارك له في مادته، وهو ثلاثة أقسام: اسم مصدر نحو: توضأت وضوءاً، واسم عين ومصدر لفعل آخر.

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧]، و﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

والثاني: نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨]. والأصل: إنباتاً وخلقاً وتبتلاً. ومنه ما دل على نوع منه كـ: قعد القرفصاء ورجع القهقرى.

ومنه ما دلّ على عدده كـ: ضرب عشر ضربات.

ومنه ما دلّ على آلته كـ: ضربته سوطاً أو عصاً.

ومنه ما دلّ عليه من كل نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

ومن بعض كـ: ضربته بعض الضرب.

(قوله: دون لفظه) ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية وناصبه وافق.

(قوله: نحو جلست قعوداً) فقعوداً منصوب بـ: جلست أو بـ: قعدت مقدّراً كما مرّ.

فإن الجلوس والقعود بمعنى واحد كما أن القيام والوقوف بمعنى واحد. فكل من قعوداً ووقوفاً منصوب على المصدرية بالفعل الذي قبله ويكفي اتفاقهما في المعنى وإن اختلفا في اللفظ. وقيل: يقدر لهما فعل موافق في اللفظ فيقال في الأوّل: جلست وقعدت قعوداً، وقمت ووقفت وقوفاً. وذلك تكلف لا حاجة إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

فائدة: قال الزمخشري في الكشاف كثيراً ما ينصبه العرب من المصادر بفعل مضمر في معنى الإخبار، كقولهم: شكراً وكفراً وعجباً. وما أشبه ذلك، ومنها: سبحانك ومعاذ الله ينزلونها منزلة أفعالها ويسدّون بها مسدّها، ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة اهـ.

(قوله: فإن الجلوس والقعود بمعنى واحد) قال الحريري في الدرة ويقولون للقائم اجلس. والاختيار على ما حكاه الخليل أن يقال لمن كان قائماً اقعد ولمن كان نائماً أو ساجداً اجلس. وعلل بعضهم هذا الاختيار بأن القعود هو الانتقال من علو إلى سفل، ولهذا قيل لمن أصيب برجله مقعد، وأن الجلوس من سفل إلى علو، ومنه قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

قل للفرزدق والسفاهة كاسمها إن كنت تارك ما أمرتك فاجلس

أي اقصد نجداً وكان عمر والياً على المدينة. فقال للفرزدق: إن كنت تلزم العفاف وإلا فاخرج إلى نجد.

وحكى أبو عبد الله بن خالويه قال: دخلت على سيف الدولة بن حمدان يوماً، فلما مثلت بين يديه، قال: اقعد ولم يقل اجلس فتبينت بذلك اعتلاقه بأهداب الأدب واطلاعه على أسرار العرب اهـ شريشي في شرح «مقامات الحريري».

(قوله: وقيل) قائله سيبويه والجمهور كما قدّمنا. والأوّل: هو المذهب المنصور ولهذا ردّه شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة بقوله، وذلك تكلف لا حاجة إليه: أي وذلك لأن الأصل عدم التقدير، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ المَكَانِ

[**ظَرْفُ الزَّمَانِ**]: في اصطلاح النحاة [**هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الَّذِي يَقَعُ الحَدَثُ**

باب ظرف الزمان وظرف المكان

جمعهما المصنف في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وإفراد كل بتعريف يخصه تخليصاً للمبتدي من ورطة الاشتباه، وقدّم الزمان للإشارة إلى أنه أصل بالقياس إلى ظرف المكان لشدّة احتياج الفعل إليه.

قال بعض من كتب على شرح «القطر» لمؤلفه وزن مكان كـ: جناح، وهو مشتق من قولهم: مكن يمكن إذا ثبت وسمي بذلك الثبوت فيه، ولذلك قالوا في جمعه أمكنة وبهذا يتبين فساد قول من جعله فعلاً من كان يكون إذ يفضي ذلك أنّ يكون جمعه أكونة ولم ينقل قاله في شرح «الفصول».

(قوله: ظرف الزمان) هذه التسمية للبصريين وسماه الكوفيين المفعول فيه والفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفات ولا مشاحة في الاصطلاح إذ هم اصطلحوا في وضع شيء على شيء معرضين عن معناه الأصلي. قال الصبان: ولعله باعتبار الكينونة.

(قوله: هو اسم الزمان) اعلم أن المصنف رسم الظرف ببعض خواصه، وحدّه هو ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت أو اسم عرض لدلالته عليه أو من اسم جار مجراه. وخرج بقولنا ضمن معنى في ما لم يتضمن من أسماء الزمان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان مبتدأ أو خبراً، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك. وكذا ما وقع منها مجروراً، نحو: سرت في يوم الجمعة.

واختلف في تسميته ظرفاً في الاصطلاح وخرج أيضاً ما نصب منها مفعولاً به، نحو: شهدت يوم الجمل ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [الإنسان: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فكل منها مفعول به إذ المراد أنك شهدت نفس يوم الجمل وأنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، فلم يكن الأوّلان ظرفي زمان ولا الأخير ظرف مكان والاسم الذي عرض دلالته عليه مثل

فِيهِ المَنْصُوب بِتَقْدِيرِ فِي] فإذا قلت: صمت يوم الخميس فاليوم وقع الصوم فيه.

قولك سرت عشرين يوماً أو جميع اليوم أو كل اليوم أو بعض اليوم أو نصف اليوم أو طويلاً من الدهر.

وقولك: جئتك صلاة العصر، والتقدير: وقت صلاة العصر أو حلب ناقة. والأصل: مقدار حلب ناقة. والاسم الجاري مجراه قولهم: أحقاً أنك ذاهب.

(قوله: المنصوب) أي باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً كان نحو: صمت يوم الخميس أو شبيهاً بالفعل من مصدر، نحو: عجبت من ضربك زيداً يوم الجمعة، أو صفة نحو: أنا ضارب زيداً اليوم.

قال ابن مالك:

فانصبه بالواقع فيه مظهراً كان وإلا فانوه مقدّرا

(قوله: بتقدير في) أي الدالة على الظرفية، وهي استقرار الشيء في الشيء حقيقة، نحو: جئتك اليوم، أو مجازاً نحو: زيد اليوم إن قلنا إن الزمانية غير حقيقة.

فإن قيل: حيث كان الاسم متضمناً لمعنى الحرف يكون ذلك الاسم مبنياً كما قالوا في علة بناء متى إنه لتضمنه معنى همزة الاستفهام إن جعلناه للاستفهام، أو معنى «إن» إن جعلناه للشرط فما بال هذا الباب لا يبنى.

أجيب: بأن تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين:

الأوّل: يقتضي البناء بأن يخلف الاسم الحرف على معناه، ويطرح غير منظور إليه.

والثاني: لا يقتضيه وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه لكون الأصل في الوضع ظهوره. وهذا الباب من هذا القبيل ولذلك لا يبنى.

تنبيه: قال الأهدل: مرادهم بقولهم بتقدير في: أي تقدير معناها لا لفظها، لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف وذلك في نحو: سرت قبله وصليت معه ونحوهما اهـ.

[نَحْوَ اليَوْم] في نحو قولك: صمت اليوم، فاليوم منصوب على الظرفية الزمانية بصمت ومثله: صمت يوم الجمعة أو يوم الخميس. **[وَاللَّيْلَةُ]**، نحو: اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة الجمعة فالكل منصوب على الظرفية الزمانية بالفعل الذي قبله **[وَغَدْوَةً]** نحو: أزورك غدوة فأزورك: فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. والكاف: ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب وغدوة منصوب على الظرفية الزمانية بأزور. **[وَبُكْرَةً]**، نحو: أزورك بكرة. **[وَسَحَراً]**، نحو: أجيئك سحراً. **[وَغَدًا]**، نحو: أجيئك غداً. **[وَعَتْمَةً]**، **نحو: أجيئك عتمة.** **[وَصَبَاحاً]**، نحو: أجيئك صباحاً. **[وَمَسَاءً]**، نحو:

(**قوله: نحو اليوم**) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

(**قوله: والليلة**) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح. وقيل: إلى طلوع الشمس قاله الأهدل.

(**قوله: وغدوة**) ومثله بكرة وهما علما جنس على وقتهما وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، فيمتنع صرفهما لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء، ولا تدخلهما أل ولا الإضافة فتنوينهما ضرورة، وقيل: إن أريد غدوة وبكرة يوم معين منعاً لعلمية الشخص والتأنيث وإلا صرفاً فتنوينهما للصرف، وهما نكرتان. وهذا هو الأصح اهـ الأهدل.

(**قوله: وسحراً**) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه وبلا تنوين إذا أردت به ذلك، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل. قال ابن مالك:

والعدل والتعريف مانعاً سحر إذا به التعيين قصداً يعتبر

(**قوله: وغداً**) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه.

(**قوله: وعتمة**) بفتح التاء وهي ثلث الليل الأوّل.

(**قوله: وصباحاً**) وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال. وقد يراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال، لأنه مقابل المساء.

(**قوله: ومساء**) بالمدّ وهو من الظهر إلى آخر النهار. وقد يمتدّ إلى نصف

أجيئك مساء. والإعراب ظاهر مما قبله. **[وَأَبَداً]** نحو: لا أكلم زيداً أبداً. وإعرابه: لا نافية وأكلم: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. وأبداً: منصوب على الظرفية الزمانية. والأبد الزمن المستقبل الذي لا نهاية له. **[وَأَمَداً]**، نحو: لا أكلم زيداً أمداً. والأمد: الزمن المستقبل. **[وَحِيناً]** تقول: قرأت حيناً فقرأت: فعل وفاعل. وحيناً: منصوب على الظرفية الزمانية. والحين: الزمان المبهم.

الليل ويعقبه الصباح على ما تقدّم.

(قوله: والأبد الزمان المستقبل) أي فلا يصح ما صحبتك أبداً، لأن ما صحبت للماضي وذكر أبداً ينافيه وألحق بأبداً عوض إلا أنها مبنية على الضم إن لم تضف فتقول: لا أكلمه عوض العائضين وهي عكس قط من حيث إنها للمستقبل وقط للماضي نحو: ما كلمته قط. ولا يصح ما أكلمه قط لأنه لحن اهـ عبد المعطي.

(قوله: الذي لا نهاية له) أي فلا يتجزأ وحينئذٍ فلا يصح أن يثنى ولا يجمع إذ ليس هناك زمن آخر ينضم إليه إلا إذا أريد خصوص أزمنة معينة منه فيصح ذلك كالآباد على أنه قيل: إن هذا من كلام المولدين اهـ عبد المعطي.

والمولدين: على وزن المفرحين وهو من بعد العرب العرباء فلا يعتدّ به، ولا يستشهد به وذلك كالبحتري وأبي تمام. والبحتري: بضم فسكون وضم التاء كما أقرأني عليه شيخنا أبو بكر بن شطا نفعنا الله بعلمه.

(قوله: وأمداً) هو بمعنى أبداً ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح اهـ أبو النجا. **(قوله: والحين الزمان المبهم)**.

فائدة: ورد أن رجلاً حلف لا يطأ زوجته حيناً، فأفتاه أبو بكر: بأن الحين الأبد، وعمر: أربعون سنة، وعثمان: بأنه سنة واحدة. وعلي: بأنه يوم وليلة فعرض الرجل ذلك على رسول الله ﷺ فدعاهم فقال لأبي بكر: ما دليلك على أن الحين الأبد؟ قال قوله تعالى في حق قوم يونس: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨].

وقال لعمر: ما دليلك على الحين أربعون سنة؟ قال قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ

[وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ]، نحو: وقت وساعة وضحوة. **[وَظَرْفُ المَكَانِ هُوَ اسْمُ المَكَانِ]** الذي يقع فيه الحدث. **[المَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ فِي** ....

عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسَان: ١]، الإنسان آدم ألقيت طينته على باب الجنة أربعون عاماً.

وقال لعثمان: ما دليلك على أنه عام؟ قال قوله تعالى: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]. وقال لعليّ: ما دليلك على أنه يوم وليلة؟ قال قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الرُّوم: ١٧].

فقال ﷺ: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم. وأمر الرجل أن يأخذ بقول عليّ تخفيفاً له اهـ شبرخيتي المالكي على الأربعين الحديثية. ولعمري لقد ثبت قدم عمر رضي الله عنه حين فسر بين يدي النبي ﷺ.

(قوله: وما أشبه ذلك) أي من أسماء الزمان المبهمة نحو: وقت وساعة وزمان والمختصة نحو: ضحى وضحوة.

تنبيه: ينقسم اسم الزمان إلى متصرف وغير متصرف. فالمتصرف من ظرف الزمان ما استعمل ظرفاً، وغير ظرف نحو: سرت يوماً ويستعمل مبتدأ نحو: يوم الجمعة يوم مبارك. وفاعلاً نحو: جاء يوم الجمعة.

وغير المتصرف هو ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو: سحراً إذا أردته من يوم بعينه فإن لم ترده من يوم بعينه، فهو متصرّف كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القَمَر: ٣٤]، والذي لزم الظرفية أو شبهها قبل وبعد فيحكم عليهما بعدم التصرّف مع أن من تدخل عليهما، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: ٤] إذ لم يخرجا عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها، لأن الظرف والجار والمجرور إخوان. قال ابن مالك:

وما يرى ظرفاً وغير ظرف ... فذاك ذو تصرّف في العرف
وغير ذي التصرف الذي لزم ... ظرفية أو شبهها من الكلم

(قوله: وظرف المكان هو اسم المكان) اعلم أن حدّ ظرف المكان هو ما

نَحْوِ أَمَامَ] تقول: جلست أمام الشيخ. فجلست: فعل وفاعل. وأمام: منصوب على الظرفية المكانية بـ«جلست». والشيخ: مضاف إليه. **[وَخَلْفَ]**، نحو: جلست خلفه. **[وَقُدَّامَ]** بمعنى الأمام. **[وَوَرَاءَ]** بمعنى الخلف. **[وَفَوْقَ]**، نحو: جلست فوق السطح ففوق: منصوب على الظرفية المكانية. والسطح:

ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم مكان أو من اسم عرضت دلالته عليه أو من اسم جار مجراه كما مرّ في ظرف الزمان، وخرج بقولنا ضمن معنى في ما لم يتضمن من أسماء المكان معنى في كما إذا جعل اسم المكان مبتدأ أو خبراً، نحو: مكانك مكان حسن.

وكذا ما وقع منها مجروراً، نحو: جلست في مكان عمرو، أو فاعلاً نحو: ارتفع مكانك. وخرج بقولنا باطراد نحو: دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا على الظرفية، فإنه لا يطرد تعدّي الأفعال إلى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت، والاسم الذي عرضت دلالته عليه مثل قولك: سرت ثلاثين فرسخاً أو جميع الفرسخ أو كل الفرسخ أو بعض الفرسخ أو نصف الفرسخ.

وقولك: جلست شرقي الدار، وجلست قرب زيد: أي مكان قربه ولم أجد تمثيل ما يجري مجرى المكان فانظر إليه.

(قوله: نحو أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدّام.

(قوله: وخلف) وهو ضدّ أمام.

(قوله: ووراء بمعنى الخلف) بالمدّ وقد يأتي بمعنى قدّام نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي أمامهم. قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وشعبة عن عاصم: وكان أمامهم ملك.

قال عبد المعطي قال أبو القاسم في لغات القرأن: وراء بالقبطية بمعنى أمام اهـ. قال الفقير: لا تحمل الآية على هذا فافهم ولا تغترّ.

(قوله: وفوق) وهو المكان العالي.

مضاف إليه. **[وَتَحْتَ]**: نحو: جلست تحت السقف. فتحت: منصوب على الظرفية المكانية. والسقف: مضاف إليه. **[وَعِنْدَ]** بمعنى المكان القريب، نحو: جلست عند زيد. فعند: منصوب على الظرفية المكانية. وزيد: مضاف إليه. **[وَمَعَ]** بمعنى مكان الاجتماع والمصاحبة، نحو: ركبت مع زيد. فمع منصوب على الظرفية المكانية. وزيد: مضاف إليه. **[وَإِزَاءَ]** بمعنى مقابل، نحو: جلست إزاء زيد. فإزاء: منصوب على الظرفية المكانية. وزيد: مضاف إليه. **[وَحِذَاءَ]** بمعنى المكان

(قوله: وتحت) وهو ضدّ فوق.

(قوله: وعند) يجوز في عند فتح العين والضم، وقد يكون ظرف زمان نحو: عند الليلة. ذكره النووي رحمه الله تعالى في التحرير اهـ سجاعي. ومنه: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» إذ هي للزمان.

(قوله: بمعنى المكان القريب) أي ولو معنوياً نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱبۡنِ لِي عِندَكَ بَيۡتٗا فِي ٱلۡجَنَّةِ﴾ [التّحريم: ١١].

فائدة: ألغز الحريري في «مقاماته» لعند بقوله:

وما منصوب أبداً على الظرف ... لا يخفضه سوى حرف

وقال في شرحها هو عند إذ لا يجرّه غير من خاصة. وقول العامة: ذهبت إلى عنده لحن اهـ.

(قوله: ومع) بفتح العين وقد تسكن.

(قوله: بمعنى مكان الاجتماع) هذا هو الحق خلافاً لتردّد ابن الناظم فإنه تردّد فيها هل هي ظرف مكان أو زمان، لأنه قال: وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته.

وأقول: ليس في عبارة ابن الناظم تردّد بل جزم بأنها تارة تكون للزمان وتارة تكون للمكان، وغايته أن ابن الناظم رحمه الله لم يلزمها حالة واحدة وإن كان الغالب فيها كونه للمكان. وقد أرشد بذلك بتقديمه اهـ عبد المعطي.

(قوله: وإزاء) بكسر أوّله وإعجام الزاي والمدّ.

(قوله: وحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة.

القريب، نحو: جلست حذاء زيد، فحذاء: منصوب على الظرفية المكانية. وزيد مضاف إليه. [**وَتِلْقَاءَ**] بمعنى مقابل. نحو: جلست تلقاء زيد. فتلقاء: منصوب على الظرفية المكانية. وزيد: مضاف إليه. [**وَهُنَا**]: اسم إشارة للمكان القريب فهو ظرف مكان، نحو: جلست هنا. فهنا: مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية. [**وَثُمّ**]: اسم إشارة للمكان البعيد، فهو ظرف مكان، نحو: جلست ثم. فثم: مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية.

[**وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ**] مِنْ أَسْمَاءِ المَكَانِ المُبْهَمَةِ، نَحْوَ يَمِينٍ ....

(**قوله: وتلقاء**) بكسر التاء.

(**قوله: وهنا**) بضم الهاء وتخفيف النون.

(**قوله: للمكان القريب**) وإذا فتح الهاء مع تشديد النون وكذا كسر الهاء معه صار معناه للبعيد.

(**قوله: وثم**) بفتح الثاء المثلثة.

(**قوله: وما أشبه ذلك**) أي من أسماء المكان المبهمة فقط وأسماء المقادير وما صيغ من المصدر، نحو: مجلس زيد ومقعد عمرو. وشرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]. قال ابن مالك في الألفية:

وكــل وقــت قــابــل ذاك ومــا ... يـقـبـلـه الـمـكـان إلا مـبـهـمـا
نـحـو الـجـهـات والـمـقـاديـر ومـا ... صيغ من الفعل كمرمى من رمى
وشـرط كـون ذا مـقـيـسـاً أن يـقـع ... ظرفاً لـمـا في أصلـه معه اجتمع

وقولهم: هو مني مزجر الكلب شاذ ولو عمل في المزجر زجر لم يكن شاذاً. قال ابن مالك في الكافية:

ونـحـو زيـد مـزجـر الـكـلـب نـدر ... ولا نــدور فــيــه إن تــلا زجــر

تنبيه: ينقسم اسم المكان إلى متصرف وغير متصرف كما تقدم في الزمان. فالمتصرف منه نحو: مكان تقول: جلست مكان عمرو، ومكانك مكان حسن،

وَشِمَالٍ وبريد وفرسخ وميل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وارتفع مكانك.

وغير المتصرف نحو: عند فإنه لزم أن يكون ظرفاً أو شبيهاً به بأن جرّ بمن تقول من عنده، وقولهم إلى عنده لحن كما قدّمنا في عند عن الحريري.

(قوله: وشمال وبريد وفرسخ) الفرسخ أربعة أميال، والبريد: أربعة فراسخ. والميل: قدر مدّ البصر وهو عشر غلوات. والغلوة: بفتح المعجمة مائة باع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الحَالِ

[الحَالُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبِ ....

باب الحال

ألفها منقلبة من الواو لقولهم في جمعها أحوال، لأن الجمع يردّ الأشياء إلى أصلها غالباً، وقولهم في تصغيرها حويلة. واشتقاقها من التحوّل وهو التنقل، ولفظها يذكر ويؤنث فيقال: حالة وحال. ومما جاء على تأنيث لفظها قوله:

على حالة لو أن في القوم حاتماً   على جوده لضنّ بالماء حاتم

والضنين: البخيل. وحاتم الثاني مجرور بدلاً من هاء جوده. ومعناه يذكر ويؤنث أيضاً تقول: حال حسن. والأفصح في ضميره ووصفه التأنيث. وفي لفظه التذكير وتطلق لغة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر كما مرّ في النعت.

(قوله: الحال) أي اصطلاحاً.

(قوله: هو الاسم) أي الصريح أو المؤول به كالجملة الواقعة حالاً، نحو: جاء زيد يضحك، فإن الحال تكون جملة كما سننبه فيما بعد إن شاء الله تعالى. ولم يقل المصنف رحمه الله تعالى الفضلة، لأنه معلوم من قوله ولا يكون الحال إلا بعد تمام الكلام وسيأتي.

(قوله: المنصوب) أي أصالة وقد يجرّ لفظه بالباء بعد النفي لكن ليس ذلك مقيساً على الأصح نحو قوله:

فما رجعت بخائبة ركاب   حكيم بن المسيب منتهاها

وهذا الفصل مخرج للنعت فإنه لا يلزم نصبه. فإن قيل النصب حكم، والحكم فرع التصوّر، والتصوّر موقوف على الحدّ فجاء الدور، وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه إما بمرتبة، كتوقف «أ» على «ب» و«ب» على «أ». أو بمراتب كتوقف «أ» على «ب» و«ب» على «ج» و«ج» على «أ» والدور مبطل للحدّ.

فالجواب ما قدّمنا في غير ما موضع.

المُفَسّرِ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَات]، يعني أن الحال هو الاسم المنصوب المفسر لهيئة صاحبه عند حصول معنى عامله، فهو وصف في المعنى لصاحبه قيد لعامله.

(قوله: المفسر لما انبهم من الهيئات) أي هيئات ما هو له وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه، أو وقوعه عليه. والهيئات: جمع هيئة وتكسر حال الشيء وكيفيته، كذا في القاموس.

وقال ابن هشام في حواشي «التسهيل»: المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر كانت تلك الحال أو مقدّرة وتسمى **الأولى**: حالاً محققة.

والثانية: حالاً مقدّرة كـ: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي مقدر ذلك ومنه: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزُّمَر: ٧٣]، أي مقدرين خلودكم. وجعل منه ابن هشام قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفَتْح: ٢٧]. قال الدماميني: وهو كذلك بالنسبة إلى محلقين ومقصرين لا بالنسبة إلى آمنين، فإنها من قبيل المحققين لا المقدّرة اهـ أهدل.

(قوله: المفسر لهيئة صاحبه) خرج به التمييز المشتق نحو: لله دره فارساً فإنه تمييز لا حال إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته.

وكذلك رأيت رجلاً راكباً فإن راكباً لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وبيان الهيئة فيه بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد.

(قوله: لهيئة صاحبه) أي سواء كان صاحبه فاعلاً أو مفعولاً أو مخفوضاً بحرف أو بالإضافة على ما يأتي بيانه.

(قوله: عند حصول معنى عامله) ظرف متعلق للمفسر وذلك نحو: جاء زيد راكباً، فراكباً مفسر لهيئة زيد عند حصول معنى المجيء.

(قوله: فهو وصف في المعنى لصاحبه) إنما قيد ذلك بكونه في المعنى، لأن الوصف الحقيقي لا يلزم النصب. وقد سيق لتقييد موصوفه، وكأن الشارح أبقاه الله بالسلامة جعل معنى الحال والوصف متحداً.

(قوله: قيد لعامله) أي بخلاف النعت فإنه إنما سيق لتقييد الموصوف كما مرّ.

[نَحْوَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً] فزيد: فاعل. جاء وراكباً: حال منه. حصل بها بيان هيئته عند المجيء فهو حال من الفاعل وناصبه الفعل المذكور قبله. وقد تأتي الحال من المفعول كما ذكره بقوله: **[وَرَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجاً]**، فالفرس: مفعول. ركبت. ومسرجاً: حال من الفرس، فهي حال من المفعول وناصبها الفعل المذكور قبله. **[وَلَقِيتُ عَبْدَ اللّهِ رَاكِباً]** فعبد الله: مفعول لقيت. وراكباً: يحتمل أن يكون حالاً من التاء وهي الفاعل أو من عبد الله وهو المفعول.

[وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ] من أمثلة الحال.

(قوله: حال من الفاعل) أي نصاً إذ لا يحتمل أن تكون من غيره، ولا فرق بين الظاهر والمضمر، فمن المضمر قولك: زيد في الدار قائماً، لأنّ قائماً حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد، وهو فاعل كما قدّمنا في باب الفاعل فلتراجع.

(قوله: وقد تأتي الحال من المفعول) أي نصاً ولا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكمي كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾ [هُود: ٧٢]، فالعامل هنا إما معنى «ها» للتنبيه: أي أنبه أو معنى ذا: أي أشير وحينئذٍ يكون بعلي مفعولاً به. وشيخاً: حال منه وسنبينه إن شاء الله تعالى.

(قوله: وراكباً يحتمل الخ) أي ولا يصح أن يكون حالاً من الفاعل والمفعول وإلا لقيل راكبين كما صنعه صاحب المتممة.

(قوله: وما أشبه ذلك من أمثلة الحال) اعلم ان الحال إما مؤكدة وإما مؤسسة مبنية للهيئة. فالمؤسسة التي هي الأصل ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها، نحو: جاء زيد . فلا يستفاد معنى الركوب بدون راكباً.

والمؤكدة: إما لعاملها نحو: جاء زيد آتياً، وعاث عمرو مفسداً ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا﴾ [النَّمل: ١٩]، و﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾ [النَّمل: ١٠]، ﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ [البَقَرَة: ٦٠]، فإن الإتيان هو المجيء. والعثى: هو الإفساد. والتبسم: نوع من الضحك. والإدبار: نوع من التولي.

وإما لصاحبها نحو قولك: جاء الناس قاطبة أو كافة أو طراً. ومنه قوله

وقد تكون الحال جملة، نحو: جاء زيد والشمس طالعة. فالواو: واو الحال. والشمس طالعة مبتدأ وخبر. ....

تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يُونس: ٩٩]، فجميعاً مؤكدة للعموم الذي في من الموصولة. وهذا من استدراكات ابن هشام. وذكر بعضهم عن الفيشي أن الفارسي ذكره في «التذكرة».

وإما لمضمون الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين كقولك: زيد أبوك عطوفاً، لكن جعل ابن مالك ذلك من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق. فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه ولده، وتبعه ابنا عقيل وهشام وكذا الفاكهي.

(قوله: وقد تكون الحال جملة) وتكون أيضاً جامداً مؤوّلاً بالمشتق، نحو: كرّ زيد أسداً، أي شجاعاً. وبدت الجارية قمراً، أي مضيئة فهذا ما دلّ على تشبيه.

ومنها: ما دلّ على مفاعلة، نحو: بعته يداً بيد، أي متقايضين وكلمته فاه إلى فيّ أي متشافهين على ما قاله ابن هشام في التوضيح.

ومنها ما دلّ على ترتيب نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أي مرتبين. وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق، وهي أن تكون موصوفة بمشتق، نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوسُف: ٢].

أو دالة على سعر، نحو: بعه مدّاً بكذا.

أو على عدد، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعرَاف: ١٤٢].

أو تكون نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً. أو فرعاً له نحو: هذا حديدك خاتماً.

أو أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً.

وقد تكون الحال ظرفاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب، فبين ظرف في موضع الحال.

أو جاراً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٩]، ففي زينته: جار ومجرور في موضع الحال.

والجملة في محل نصب حال من زيد وهي في قوّة قولك: جاء زيد مقارناً طلوع الشمس. [**وَلَا يَكُونُ الحَالُ إِلَّا نَكِرَةً**] يعني: أن الحال لا تكون إلا نكرة كما في الأمثلة السابقة وقد تأتي معرفة فتؤوّل بنكرة، نحو: ادخلوا الأوّل. فالأوّل: أي مرتبين واجتهد لوحدك، أي منفرداً.

[**وَلَا يَكُون إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ**] كما في الأمثلة السابقة. ....

(قوله: والجملة في محل نصب حال) وشرط كون الجملة حالاً أن تكون خبرية وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال، وأن تكون مرتبطة إما بالواو والضمير، نحو: جاء زيد وهو راكب، أو بالضمير فقط، نحو: جاء زيد يده على رأسه أو بالواو فقط، نحو: جاء زيد وعمرو قاعد. وإذا صدرت الجملة بالمضارع المثبت لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا ترتبط إلا بالضمير نحو: جاء زيد يضحك، قال ابن مالك:

وذات بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميراً ومن الواو خلت

(قوله: وهي في قوّة قولك الخ) أي فالجملة مؤوّلة بالمشتق.

(قوله: فتؤوّل بنكرة) قال ابن مالك:

والحال إن عرّف لفظاً فاعتقد ... تنكيره معنى كوحدك اجتهد

(قوله: إلا بعد تمام الكلام) معترض بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الدّخان: ٣٨]، فإنه لا يتم الكلام بدون الحال، فالحال من تتمة الكلام لا أنها بعد تمام الكلام.

وأجيب: بأن ذلك في الأكثر ولا ينافي ما وجد غير ذلك في بعض الاماكن. ومعلوم أن وضع هذا الكتاب للمبتدي. ومن أين يعرف المبتدي تلك الآية وغير المنصف عبر بأن الحال هي الفضلة. والمراد بها ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدّ عمدة، نحو: ضربي العبد مسيئاً أو لتوقف المعنى عليه كما في الآية السابقة ومنه قوله:

ليس من مات فاستراح بميت ... إنما الميت ميت الأحياء

وقد يجب تقديم الحال إذا كان لها صدر الكلام كأسماء الاستفهام، نحو: كيف جاء زيد. وإعرابه: كيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الحال من زيد. وجاء زيد: فعل وفاعل.

[وَلَا يَكُونُ صَاحِبِهَا مَعْرِفَة] كما في الأمثلة السابقة. ....

إنما الميت من يعيش كئيبا   كاسفاً باله قليل الرجاء

وقال صاحب المتممة: ولا يكون إلا بعد تمام الكلام، أي بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأي الجملة، وليس المراد بتمام الكلام أن يكون الكلام مستغنياً عنه.

(قوله: وقد يجب تقديم الحال) ويجوز التقديم فيما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً تقول: راكباً جاء زيد، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، نحو: مسرعاً زيد منطلق، قال ابن مالك:

والحال إن ينصب بفعل صرفاً   أو صفة أشبهت المصرّفا

فجائز تقديمه كمسرعا   ذا راحل ومخلصاً زيد دعا

وقد يمتنع تقديمه على عامله بأن كان العامل فعلاً جامداً، نحو: ما أحسنه مقبلاً.

أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو أفعل التفضيل، نحو: هذا أفصح الناس خطيباً.

أو اسم فعل نحو: نزال مسرعاً. أو لفظاً مضمناً معنى الفعل لا حروفه كأسماء الإشارة وأحرف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور، نحو: تلك هند مجردة، وليت زيداً أخوك أميراً، وكأن زيداً أسد راكباً، وزيد في الدار أو عندك قائماً، فلا تقول مجردة: تلك هند ولا أميراً، ليت زيداً أخوك، ولا راكباً كأنّ زيد أسد. قال ابن مالك:

وعامل ضمن معنى الفعل لا   حروفه مؤخراً لن يعملا

كتلك ليت وكأنّ ونـدر   نحو سعيد مستقراً في هجر

(قوله: ولا يكون صاحبها إلا معرفة) أي أو مخصصاً بوصف، نحو: جاء

وقد تأتي من النكرة سماعاً. ومنه الحديث «صلى رسول الله ﷺ جالساً وصلى وراءه رجال قياماً». فقياماً: حال من رجال وهو نكرة، وهو يحفظ ولا يقاس عليه

رجل عاقل راكباً.

أو إضافة نحو: جاء غلام زيد راكباً.

أو بمعمول غير مضاف إليه نحو: عجبت من ضرب أخوك شديداً. أو معمها بأن كان في سياق النفي. أو شبهه نحو: ما جاءني من رجل راكباً وقوله:

يا صاح هل حمّ عيش باقياً فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا

وحم بالبناء للمجهول أي قدر.

أو مؤخراً نحو: جاء راكباً رجل ومنه قوله:

لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خلل

والخلل: بالكسر جمع خلة، وهي البطانة وكانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره.

(قوله: وقد تأتي من النكرة) أي بلا مسوّغ.

(قوله: ومنه الحديث) أي فيما رواه مالك في الموطأ.

(قوله: وهو يحفظ ولا يقاس عليه) أي عند الخليل ويونس. وأما سيبويه فذهب إلى جواز كون ذي الحال نكرة قياساً مطرداً ووجهه أن الحال إنما دخلت لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه اهـ يّس على الفاكهي.

تنبيه: الأصح ان لا يستدلّ بالحديث وإن كنا نقطع بصحته كالمروي من الثقات إذ قد يحتمل الرواية بالمعنى تسهيلاً لفهم السامع بدليل اختلاف المتن مع اتحاد الرواية.

لا يقال إنّ إمامنا الشافعي لا يقبل رواية الفاتحة بسبب مقالة بعض الراوين، ولم يقرأ البسملة مع أن الحديث المتن لم يوجد البسملة لأنا نقول إنما لم يقبل الرواية لكون بعض الرواة فضولياً غير أمين، حيث صرح بما لم

وقد يكون صاحبها نكرة قياساً بمسوّغ من المسوّغات المذكورة في المطوّلات، واللّه سبحانه وتعالى أعلم.

يصرح شيوخهم لا أنه لم يقبل الحديث بسبب روايته بالمعنى فافهم ذلك. فذلك مما ظهر لي، ولله الحمد.

(قوله: المذكورة في المطوّلات) مضى محل التطويل ولله الحمد.

خاتمة: قد يكون عامل الحال مرفوعاً أو منصوباً كما في مثال المتن أو مجروراً بحرف نحو: مررت بهند جالسة. ولا يجوز مجيء الحال من المجرور بالإضافة إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال، كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما ضمن معنى الفعل فتقول: هذا ضارب هند مجردة، وهذه ضاربة زيد مسيئاً، وأعجبني قيام زيد مسرعاً. ألا ترى أنك إذا قلت: هذا يضرب هنداً مجردة، وهذه تضرب زيداً مسيئاً، وأعجبني أن يقوم زيد مسرعاً.

كان العامل الفعل الذي اسم الصفة أو المصدر بمعناه بخلاف مررت بغلام هند جالسة، وكذا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه مثال الأوّل قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]. والصدر جزء من المضاف إليه ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النّحل: ١٢٣]، فلو قيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم لصح المعنى.

قال الشيخ خالد: قال أبو حيان والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف إليه جزءاً أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بدّ من اتحاد الحال وصاحبها في العامل اهـ. ولكن لم يشترط ذلك ابن هشام في «المغني» وقد يكون عامل الحال لفظاً مضمناً معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة، نحو ذلك: زيد قائماً في الإشارة معنى أشير دون حروفه وحرف التشبيه، نحو: كأن زيداً راكباً أسد. إذ في التشبيه معنى أشبه دون حروفه وحرف التمني، نحو: ليت هنداً مقيمة عندها إذ في «ليت» معنى أتمنى دون حروفه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ التَّمْيِيزِ

[التَّمْيِيزُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرِ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ]

باب التمييز

أي المميز بالكسر على الياء للفاعل من ميز يميز تمييزاً، لكن اشتهر إطلاق المصدر عليه كثيراً. والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة. ومعناه: لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٩﴾ [يس: ٥٩]، أي انفصلوا من المؤمنين. وقال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨]، أي ينفصل بعضها من بعض.

واصطلاحاً: ما رسمه المصنف ببعض خواصه إذ لم يحدّ بحدّ وفيه من الإشكال والجواب ما مرّ في مواطن كثيرة.

تنبيه: اعلم أن الحال والتمييز اجتمعا في خمسة أمور، وهي: أنهما اسمان نكرتان فضلتان بالمعنى المتقدم في الحال منصوبتان.

رافعتان للإبهام ويفترقان في أن الحال تكون جملة بخلاف التمييز.

وفي أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز. كذا قيل وفيه نظر. وفي أن الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات.

وفي أن الحال تتعدّد بخلاف التمييز، وفي أن الأصل في الحال الاشتقاق والتمييز بالعكس.

(قوله: التمييز) أي اصطلاحاً.

(قوله: هو الاسم) أي الصريح كما قدمنا.

(قوله: المفسر لما انبهم) أي لما خفي.

(قوله: من الذوات) احترز به عن الحال، فإنها ترفع الإبهام ولكن لا عن ذات، وإنما ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عن نفسها، وكذا القهقرى في قولك: رجع القهقرى يرفع الإبهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع، لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذات منه لكن الصفة

وناصبه ما قبله من فعل أو عدد أو مقدار كما سيظهر من الأمثلة وقد يكون مبنياً لما خفي من النسب كما سيتضح بالأمثلة أيضاً. **[نَحْوَ قَوْلِكَ تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً]**

في نحو: رأيت رجلاً طويلاً أو قصيراً يدخل فيه، لأن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراده فيذكر أحد أوصافه تمييزاً عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير. فطويل رفع الإبهام عن الذات المذكورة.

وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو: رأيت العالم زيداً. وكذا المبدل من الضمير الغائب في نحو: رأيته زيداً، لأنه يرفع الإبهام عن المقصود في الضمير كما في نعم رجلاً وربه رجلاً اهـ شنواني.

(قوله: وناصبه) أي ناصب التمييز من حيث هو وسيأتي تفصيله.

(قوله: وقد يكون مبيّناً لما خفي من النسب) قال يّس على الفاكهي الذي دلّ عليه كلام ابن الحاجب: أن التمييز دائماً إنما يفسر الذوات غايته أن الذات إما مذكورة وإما مقدّرة غايته أنه عبر عن الثاني بأنه يرفع الإبهام عن النسبة نظراً للظاهر.

وفي «المنهل الصافي» للدماميني: النسبة على الحقيقة لا إبهام فيها إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم، وإنما الإبهام في المتعلق الذي نسب إليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد إذ يحتمل أن يكون داراً وعلماً وأبوّة وغير ذلك، ولأنه لا يصلح جعله للنسبة إذ الدار ليست هي النسبة في المعنى فكيف يرفع بها الإبهام عنها.

وقال الأستاذ الصفوي عند قول ابن الحاجب: والثاني عن نسبة في جملة أو مضاهاها مثل: طاب زيد نفساً الخ. وقد عرفت أن التمييز في هذه المواضع المذكورة في الحقيقة إنما هو عن أمر مقدّر إذ التقدير طاب شيء من زيد والتمييز يبين ذلك الشيء اهـ.

تنبيه: النسبة المبهمة على قول شارحنا نوعان: نسبة الفعل للفاعل ونسبته للمفعول.

(قوله: نحو قولك تصبب زيد عرقاً) قال الجوهري: صببت الماء فانصب، أي سكبته فانسكب والماء يتصبّب من الجبل، أي يتحدّر وعرقاً، أي من جهة العرق اهـ عبد المعطي.

فتصبب: فعل ماضٍ. وزيد: فاعل. وعرقاً: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة بالفعل قبله وهو مبين لما انبهم من النسبة. فإن نسبة التصبب إلى زيد تحتمل أن تكون من جهة العرق أو غيره.

وكذا قوله: **[وَتَفْقَأَ بَكْرٌ شَحْماً وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً]** كل من التمييزين فيهما مبين لما انبهم من النسبة وكل من التركيبين فعل وفاعل وشحماً في الأول تمييز وكذا نفساً في الثاني.

(قوله: وعرقاً تمييز) أي محوّل عن الفاعل. والأصل: تصبب عرقاً زيد فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة على مراد الشارح تبعاً للأكثرين فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً، وجعل تمييزاً، والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً، ثم ذكره مفسراً وقع في النفس. وهذا من ملح العرب.

ومنها قوله من غير هذا الباب:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

(قوله: بالفعل قبله) أي في هذا المثل والناصب لمثل قولك: هو طيب أبوّة شبه الفعل. وهذا هو ما ذهب إليه سيبويه والمازني والمبرد ومتابعوهم. وذهب قوم إلى أن الناصب في مميز النسبة هو الجملة التي انتصبت عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه، وهو اختيار ابن عصفور ونسبه إلى المحققين.

(قوله: وتفقأ بكر شحماً) معنى تفقأ: امتلأ كما فسره الشيخ خالد والفاكهي. وقال بعضهم: قوله تفقأ، أي تشقق. يقال: تفقأت السحابة عن مائها، أي تشققت اهـ قال الأهدل.

وعلى تفسير تفقأ بامتلأ لا يصح أن يقال: امتلأ شحم بكر، لأن الشحم مالئ لا مملوء، اللهم إلا أن يقال: امتلأ هنا بمعنى كثر وعظم. وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظاً ومعنى اهـ.

(قوله: وشحماً في الأول تمييز) أي محوّل عن الفاعل. والأصل: تفقأ شحم بكر على المعنى المتقدم فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إبهام

[وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَاماً] اشتريت فعل وفاعل. وعشرين مفعول به منصوب بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. وغلاماً: تمييز لعشرين لإبهامها لصلاحيتها لكل معدود وناصب التمييز عشرين. ....

في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً، وجعل تمييزاً على ما مرّ.

(قوله: واشتريت عشرين غلاماً) كان الاولى للمصنف رحمه الله تعالى تقديم هذا على الذي قبله، لأنه المصرح به في المتن والذي قبله ملوّح به على ما أسلفنا.

(قوله: لأنه ملحق بجمع المذكر السالم) قال ابن مالك:

وشـبـه ذيـن وبـه عـشـرونـا وبـابـه ألـحـق والأهـلـونـا

(قوله: لإبهامها) اعلم أن الأسماء المبهمة أربعة أنواع: العدد والمقدار مساحياً كشبر أرضاً أو كيلاً كصاع براً.

أو وزناً كرطل زيتاً وما يشبه المقدار نحو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧].

وما كان فرعاً للتمييز كخاتم حديداً وباب ساجاً وثوب خزاً.

(قوله: وناصب التمييز عشرين). اختلف في صحة أعماله مع أنه جامد فقيل: شبهه باسم الفاعل، لأنه طالب له في المعنى كـ: عشرين درهماً فإنه شبيه بضاربين زيداً، ورطل زيتاً فإنه شبيه بضارب عمراً في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون.

وقيل: شبهه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة، فإن الفعل أصل لاسم الفاعل، لأنه يعمل معتمداً وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً وهو أصل للصفة المشبهة، لأنه يعمل في السببي والأجنبي، وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي، وهو أصل لأفعل من لأنها ترفع الظاهر، وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة، وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله.

وصحح هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى اهـ تصريح.

وقوله: وهو لا يرفع الظاهر إلا في مسألة واحدة يعني به في مسألة الكحل.

[**وَمَلَكَتْ تِسْعِينَ نَعْجَة**] ملكت: فعل وفاعل. وتسعين مفعول به منصوب بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر. ونعجة: تمييز لتسعين منصوب به كما تقدم في عشرين.

[**وَزَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا**] زيد: مبتدأ. وأكرم: خبره. ومنك: جار ومجرور

(**قوله: وملكت تسعين نعجة**) النعجة: الشاة وقد تستعار للمرأة بجامع ما بينهما من الضعف كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً وَلِىَ نَعۡجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [صٓ: ٢٣]، وفيه نظر تأمل.

(**قوله: ونعجة تمييز**) أي للعدد.

فائدة: إذا كان المقدار مخلوطاً من جنسين. فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، بل يقال: عندي رطل سمناً عسلاً على حد، الرمان حلو حامض. وقال غيره: يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط، وجوّز بعض المغاربة الأمرين كذا في «الهمع» اهـ صبان.

(**قوله: منصوب به**) أي وإن كان جامداً كما مرّ.

(**قوله: كما تقدم في عشرين**) تنظير لكون تسعين ناصباً.

تنبيه: هذا ظاهر في العدد المفرد والمركب نحو: تسع وتسعون نعجة. فقال ابن هشام في «الحواشي»: الناصب العدد، والأصل: تسع نعجات وتسعون نعجة. وقد يقال العددان ككلمة واحدة، ولا تقدير. وليس هذا بأبعد من: جاء زيد، وأتى عمرو العاقلان اهـ.

ويؤيد هذا ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ [يُوسُف: ٤] إذ لا يظهر فيه تقدير إلا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف اهـ يّس على التوضيح.

(**قوله: وزيد أكرم منك أباً**) اعترضه الشيخ خالد بأن حق هذا أن يقدم على ذكر العدد. وأجاب الشيخ عبد المعطي بأن المصنف يعتذر عنه بأنه لخفائه على المبتدي جعله قسماً برأسه وأخر ليتفطن له المبتدي، ويتنبه له، لأنه خفي عليه اهـ.

ويؤيد الجعل المذكور أن له شرطاً في النصب كما سيأتي قريباً.

متعلق بأكرم. وأبا: تمييز منصوب بأكرم محوّل عن المبتدإ. والأصل: أبو زيد أكرم منك، فحوّل التركيب وقيل: زيد أكرم منك، فحصل إبهام فيه نسبة الأكرمية إليه من أي جهة فجيء بالتمييز لبيان ذلك الإبهام ومثله قوله: **[وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهاً]**، فأجمل: معطوف على أكرم الواقع خبراً عن زيد والمعطوف على الخبر خبر والتقدير: زيد. وأجمل منك وجهاً. فزيد: مبتدأ. وأجمل: خبره. ومنك: جار ومجرور متعلق بأجمل، ووجهاً: تمييز محوّل عن المبتدإ لإبهام نسبة الأجملية إليه. والأصل: وجه زيد أجمل منك. ففعل به ما تقدم.

[وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَكِرَةً]، يعني: أن التمييز كالحال لا يكون إلا نكرة كما تقدم في الأمثلة. وأما قوله:

وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(قوله: وأبا تمييز منصوب بأكرم) شرط نصب التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنى وإن لم يكن إياه في المعنى وجب جره بالإضافة، وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعل التفضيل فعلاً، فتقول: زيد كرم أبوه وما ليس فاعلاً في المعنى، نحو: زيد أفضل رجل، وهند أفضل امرأة.

(قوله: ولا يكون إلا نكرة) وذلك لأنه لما كان الغرض من التمييز التفسير وإزالة الإبهام، ولأن ذلك حاصل بالنكرة التزموا تنكير التمييز احترازاً عن العبث والزيادة لا لغرض.

وأيضاً فإن التمييز ملازم للفضلة فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير فإن غيره من الفضلات إلا الحال يفارق الفضلية ويقوم مقام الفاعل فلصلاحية ما سوى التمييز. والحال من الفضلات بصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف التمييز والحال اهـ شنواني.

(قوله: يعني أن التمييز كالحال) التمييز اسم أنّ وكاف كالحال بمعنى مثل حال للتمييز لا أنه خبر وخبرها قوله: لا يكون إلا نكرة فافهم.

(قوله: * وطبت النفس يا قيس عن عمرو *) عجز بيت من بحر الطويل.

فأل فيه زائدة. **[وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الكَلَامِ]** كما تقدم في الأمثلة أيضاً. وقد يتقدم إذا كان عامله متصرفاً كقوله: وشيباً رأسي اشتعلا فشيباً:

والبيت بتمامه قائله رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب به قيساً:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

ومعنى صددت أعرضت والشاهد في قوله النفس، لأنه تمييز، وكان حقه أن يكون نكرة عند البصريين فيؤتى بـ«أل» لضرورة الشعر ولو حذفت لانكسر الوزن. وذهب الكوفيون إلى جواز كون التمييز معرفة.

وقال بعضهم: وقيل إن النفس في البيت مفعول لصددت وتمييز طبت محذوف تقديره قلباً أو لا تمييز له فعلى هذا لا شاهد فيه.

(قوله: فأل فيه زائدة) قد قدمنا ذلك.

(قوله: ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) هذا ليس موجوداً في النسخة التي شرحها الشيخ خالد والنسخة التي شرحها شارحنا العلامة أبقاه الله بالسلامة موافقة لما شرحه الشيخ الكفراوي والعشماوي.

(قوله: وقد يتقدم إذا كان عامله متصرفاً) أي اضطراراً عند سيبويه ونسبه بعضهم إلى الجمهور. وجزم ابن هشام في «المغني»، لأنه شبيه بالنعت في «الإيضاح» فكما لا يجوز تقديم النعت لا يجوز تقديم التمييز، واختياراً عند الكسائي والمازني والمبرد والجرمي قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف.

(قوله: وشيباً رأسي اشتعلا) قطعة من عجز بيت من بحر البسيط والبيت بتمامه:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا وما ارعويت وشيباً رأسي اشتعلا

والحزم: ضبط الأمور وإتقانها. وما ارعويت: أي ما رجعت. والياء في حزمي وإبعادي ورأسي مفتوحة وجوباً للوزن.

تمييز مقدم على عامله وهو اشتعل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(قوله: مقدم على عامله) قال الشيخ خالد: واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدماً نحو: طاب نفساً زيد. قاله ابن الضائع، وهذا يردّ قول الفارسي إن التمييز كالنعت، لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور اهـ قال يّس. قال الدنوشري في كون طاب نفساً تمييزاً مقدماً على المميز نظر ظاهر فليتأمل اهـ.

قال الفقير: تأملناه فوجدناه كما قال، وذلك لأن نفساً لا يكون تمييزاً لخصوص زيد، فيحكم عليه بأنه مقدم بل هو تمييز لنسبة الطيبية إلى زيد ومعلوم أن نسبة الطيبية مقدم على التمييز.

خاتمة: تمييز «كم» التي للاستفهام منصوب نحو: كم عبداً ملكت. ويتعين إفراده.

قال الحريري في ملحة الأعراب:

وكم إذا جئت بها مستفهماً ... فانصب وقل كم كوكباً تحوي السما

إلا إذا كانت «كم» مجرورة بالحرف، فيجوز في التمييز وجهان: الجر. تقول: بكم درهم اشتريت. والنصب. فتقول: بكم درهماً اشتريت.

وتمييز كم الخبرية مجرور مفرد كتمييز المائة فما فوقها أو مجموع كتمييز العشرة فما دونها، تقول: كم عبد ملكت يدي، وكم عبيد أعتقت. وتقول: عشرة رجال ومائة رجل. قال الحريري:

واجرر بكم ما كنت عنه مخبراً ... معظماً لقدره مكثراً

تقول كم مال أفادته يدي ... وكم إماء ملكت وأعبد

والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الاستِثْنَاءِ

هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها. [**وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَةٌ وَهِيَ إِلَّا**]، نحو: قام القوم إلا زيداً. قام القوم: فعل وفاعل، وإلا: أداة استثناء، وزيد: منصوب بإلا على الاستثناء. [**وَغَيْرَ**]، نحو: قام القوم غير زيد. فغير: منصوب على الاستثناء. وزيد مضاف إليه. ....

باب الاستثناء

أي المستثنى لأن الكلام في المنصوبات والمنصوب هو المستثنى لا الاستثناء الذي هو الإخراج. وظاهر كلام الشارح إبقاء المتن على ظاهره حيث قال: هو الإخراج الخ.

(قوله: هو الإخراج) جنس شامل للإخراج بالبدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه. وبالصفة نحو: أعتقت رقبة مؤمنة.

والشرط نحو: اقتل الذميّ إن حارب. قال الشيخ خالد: قال الشاطبي: ومعنى إخراجه أن ذكره بعد إلا مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك السامع بتلك القرينة لا أنه كان مراداً للمتكلم، ثم أخرجه هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره، وهو الذي لا يصح غيره اهـ. وبه يتضح الحال ويزول الإشكال اهـ كلام التصريح. أي فلا يلزم التناقض، وهو إدخال الشيء ثم إخراجه، والكفر ثم الإيمان في لا إلٰه إلا الله وهذا هو مرادي في ألفية التوحيد عند تعرضي لكلمتي الشهادة، وهو قولي:

والكل من نفي وإثبات لم ... يجر على ما الفهم للقاصر نمى
لأنه يلزم ذاكراً لدى ... النفي كفره وإيمان بدا
من حيث أثبت الإله الحقا ... وذاك باطل فكن محققاً

(قوله: بإلا أو إحدى أخواتها) فصل أخرج به ما قدمناه.

(قوله: وحروف الاستثناء ثمانية) وذكر المصنف ستة ولم يذكر اثنتين وهما ليس ولا يكون كما سيأتي في الخاتمة إن شاء الله تعالى.

[وَسِوَى وَسُوَى وَسَوَاءُ]، نحو: قام القوم سوى زيد. فسوى: منصوب على الاستثناء بفتحة مقدرة على الألف للتعذّر وزيد مضاف إليه. **[وَخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا]**، نحو: قام القوم خلا زيداً وعدا عمراً وحاشا بكراً. فخلا: فعل ماض. وفاعله ضمير يعود على القائم المفهوم من قام القوم وزيداً منصوب على المفعولية بخلا وهو استثناء في المعنى إذ المعنى جاوز القائم زيداً، أي: خالفه،

تنبيه: حروف الاستثناء على أربعة أقسام:

حرفان وهما: إلا عند الجميع، وحاشا عند سيبويه كما سيأتي قريباً.

وفعلان وهما: ليس ولا يكون.

ومتردّدان بين الحرفية والفعلية وهما: خلا عند الجميع، وعدا عند غير سيبويه.

واسمان هما: غير وسوى بلغاتها فعلم بهذا أن تسمية المصنف إياها حروفاً تغليب.

(قوله: وسوى وسوى وسواء) أي بكسر السين كـ: رضى وبضمها كـ: هدى مقصوراً، وبفتح السين ممدوداً كـ: سماء وبكسرها كذلك كـ: بناء.

(قوله: وحاشا) يقال فيه: حاش بحذف الألف الأخيرة، وحشا بحذف الأولى.

(قوله: فعل ماض) انظر ما علامة ماضويته ولم أعرفهم ذكروا جواز لحوق التاء به، بل اقتصروا على أنه فعل ماض.

(قوله: وفاعله ضمير) أي مستتر وجوباً، وإنما وجب استتاره في هذه الأفعال ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ: «إلا» التي هي أم الباب ولذا لم يظهر معها «قد». وإن قلنا: إن جملة الاستثناء في محل النصب على الحال كذا قيل: وقد يقال إن ظهور قد لا ينافي المقصود من كون ما بعدها في صورة المستثنى بـ: «إلا» أن يقال: ظهور قد يصرف عن صورة الاستثناء صريحاً فليتأمل اهـ شنواني.

فهو بمنزلة قام القوم إلا زيداً ومثله عدا عمراً وحاشا بكراً. [**فَالمسْتَثْنَى بِإِلَّا يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الكَلَامُ تَامًّا مُوجِباً**] التام هو الذي ذكر فيه المستثنى والمستثنى منه، والموجب هو المثبت أي الذي لم يدخله نفي ولا نهي ولا استفهام [**نَحْوَ قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْداً**] فقام القوم: فعل وفاعل. وإلا: أداة استثناء. وزيداً: منصوب على الاستثناء بإلا.

(**قوله: ينصب وجوباً**) ظاهر كلامه وجوب النصب عند جميع العرب وليس كذلك، بل الإبدال فيه لغة حكاها الشيخ أبو حيان وخرّج عليها قراءة: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٩] اهـ شنواني.

قال الفقير: دعوى تخريج الآية على تلك اللغة مدفوع فإنها من الكلام المنفي، لأن معنى فشربوا منه فلم يطيعوه. قال الزمخشري في «الكشاف»، وقرأ أبي والأعمش إلا قليل بالرفع وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية فلما كان معنى فشربوا منه فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم اهـ فافهم فإنه مهم.

(**قوله: الذي لم يدخله نفي**) أي فإن دخله نفي سمى الكلام منفياً. وإن كانت القضية موجبة فيما يظهر فنحو: لم يقم الناس منفي اتفاقاً ونحو: الناس لم يقم منفي عند أرباب هذا الفن وموجب عند أهل المعاني، لأن القضية معدولة المحمول أعني لأن النفي داخل في المحمول فليتفطن.

(**قوله: وزيداً منصوب على الاستثناء بإلا**) الجار والمجرور متعلق بقوله منصوب يعني أن ناصب المستثنى إلا كما اختاره ابن مالك، وزعم أنه مذهب سيبويه والصحيح من مذاهب النحويين: أن الناصب له ما قبله بواسطة إلا اهـ ابن عقيل. وعبارة الشيخ خالد في شرح التوضيح. واختلف في ناصب المستثنى بإلا على ثمانية أقوال:

أحدها: أنه نفس إلا وحدها. وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد.

والثاني: تمام الكلام كما انتصب درهماً بعد عشرين.

[وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْراً] هو مثله في الإعراب وكل من المثالين تام موجب يجب فيه نصب المستثنى فإن كان المستثنى من جنس المستثنى منه يسمى الاستثناء متصلاً كالمثالين وإن كان من غير جنسه يسمى منقطعاً، ....

والثالث: الفعل المتقدم بواسطة إلا، وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش.

والرابع: الفعل المتقدم بغير واسطة إلا. وإليه ذهب ابن خروف.

والخامس: فعل محذوف من معنى إلا. تقديره: استثنى زيداً وإليه ذهب الزجاج.

والسادس: المخالفة. وحكي عن الكسائي.

والسابع: أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها. والتقدير: إلا أن زيداً لم يقم، حكاه السيرافي عن الكسائي.

والثامن: أن إلا مركبة من أن ولا، ثم خففت إن وأدغمت في اللام. حكاه السيرافي عن الفراء، وزاد ابن عصفور فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إن، وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا، لأنها عاطفة انتهت.

(قوله: وإن كان من غير جنسه) لكن يجب أن يكون المستثنى المنقطع أن يفهم من المستثنى منه بواسطة ولو عرفا فلو قيل مثلاً: جاء القوم فهم عرفاً ما يتعلق بهم من نحو: حمار، فقولنا: إلا الحمار يخرج ما يفهم دخول المتعلق بالقوم وهو الحمار، وعليه فلا يصح: جاء القوم إلا النملة كذا ما ظهر لي فليتأمل.

فائدة: ورد علينا سؤال ما صورته قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٣٤] إن الاستثناء متصل أو منقطع فإن كان متصلاً، فهو مشكل من جهة أن الملائكة معصومون من المعاصي ومعلوم أن الآبي عاصٍ، وإن كان منفصلاً فكيف يعصي إبليس بابائه عن السجود مع كونه غير مخاطب بالسجود.

فأجبت: بأن الاستثناء متصل لأن إبليس لما كان جنياً واحداً بين أظهر الألوف من الملائكة مغموراً بهم غلبوا عليه في قوله: ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾، ثم استثنى واحد منهم ولقائل أن يقول: يجوز أن يكون الاستثناء منقطعاً وطلب إبليس

نحو: قام القوم إلا حماراً. [**وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ مَنْفِياً تَامًّا جَازَ فِيهِ البَدَلُ وَالنَّصْبُ عَلَى الاسْتِثْنَاءِ**]، يعني أن الكلام التام إذا تقدمه نفي ومثله شبه النفي كالنهي والاستفهام جاز في المستثنى النصب على الاستثناء والاتباع على البدلية وهو المختار فالنفي [**نَحْوَ مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ**] بالرفع بدل من القوم بدل بعض من كل ....

وحده لا من جملة فسجدوا ويجاب بأن فيه من التعسف ما لا يخفى.

(قوله: نحو قام القوم إلا حماراً) أي قام القوم وقام معهم ما يتعلق بهم إلا حماراً كما قدمنا ذلك.

(قوله: وهو المختار) أي إن لم يتقدم المستثنى ولم يطل الفصل وإلا اختير النصب، نحو: ما قام إلا زيداً القوم، وما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً. أما الأوّل فلأنه الكثير الشائع ومنه قوله:

وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وأما الثاني: فلأن الاتباع إنما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع المطوّل. وكذا يختار النصب في نحو: ما قاموا إلا زيداً رداً لمن قال: قاموا إلا زيداً ليحصل التشاكل.

تنبيه: شرط جواز الإبدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما في الأمثلة، فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع زيد إلا ما ضر إذ لا يقال: زاد النقص ولا نفع الضر اهـ أشموني.

(قوله: بدل من القوم) أي وبدل المرفوع مرفوع. فإن قلت: كيف يكون بدلاً وهو مثبت ومتبوعه منفي مع أنه يجب تطابقهما ليصح إحلاله محل متبوعه.

أجيب: بمنع ذلك لأن سبيل البدل جعل الأوّل كأنه لم يذكر. والثاني: حالاً في موضعه بالنسبة إلى عمل العامل بلا نظر للنفي والإثبات وهو هنا كذلك فقولهم: البدل هو المقصود بالنسبة، أي نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه وإثباته. كما قد يخالف المعطوفان في زيد قائم لا قاعد والصفة والموصوف

والعائد مقدر أي منهم **[وَزَيْداً]** بالنصب على الاستثناء ومثال النهي لا يقم أحد إلا زيد أو إلّا زيداً ومثال الاستفهام هل قام القوم إلا زيد وإلا زيداً ومحل جواز الأمرين إذا كان الاستثناء متصلاً فإن كان منقطعاً وجب النصب وإن تقدمه نفي أو شبهه، نحو: ما قام القوم إلا حماراً ولا يجوز إلّا حمار بالرفع. هذا مذهب جمهور العرب، وأجاز بنو تميم فيه الإبدال أيضاً. ....

في: مررت برجل لا قصير ولا طويل اهـ خ ض.

(قوله: والعائد مقدر أي منهم) لا يتعين ذلك بل قيل حصل الربط بـ«إلا» لدلالتها على إخراج الثاني من الأوّل فتفيد أنه كان بعضاً منه.

(قوله: وإن تقدمه نفي أو شبهه) غاية ساقها لرد تجويز الأمرين عند تقدم النفي او شبهه عليه.

(قوله: ولا يجوز إلا حمار بالرفع) أي على الإبدال إذ لا يصح الإبدال فيه حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

(قوله: وأجاز بنو تميم فيه الإبدال أيضاً) قال ابن مالك:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب وبعد نفي او كنفي انتخب

إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

ويخرّج على هذا قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النِّسَاء: ١٥٧] بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع لا بالخفض بدلاً منه باعتبار اللفظ، لأن من الزائدة لا تعمل في المعرفة ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

واليعافير: جمع يعفور، وهو: ولد البقرة الوحشية. والعيس بكسر العين، جمع عيساء وهي: الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.

تنبيه: إلا في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ليس للاستثناء، وإنما هي بمعنى «غير» فهي صفة لآلهة ولكن نقل الإعراب وهو الرفع منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف.

[**وَإِنْ كَانَ الكَلَامُ نَاقِصاً كَانَ عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ**]، يعني إذا كان الكلام ناقصاً بعدم ذكر المستثنى منه كان المستثنى على حسب العوامل التي قبله.

[**نَحْوَ مَا قَامَ إِلَّا زَيْد**] فما: نافية. وقام: فعل يطلب فاعلاً. وإلا: أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، لأن ما قبلها يطلب ما بعدها. وزيد: فاعل.

[**وَمَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْداً**]، فزيداً: مفعول ضربت. وإلا ملغاة لا عمل لها.

[**وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ**] فزيد: مجرور بالباء وإلا ملغاة لا عمل لها والجار والمجرور متعلق بمررت.

[**وَالمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسِوَى وسُوَى وَسَوَاءَ مجرور لا غير**]، يعني أن المستثنى بهذه الأدوات الأربعة يجب جره بإضافتها إليه ....

(**قوله: وإن كان الكلام ناقصاً**) شروع في بيان الاستثناء المفرغ. وسمي مفرغاً لأن ما قبل «إلا» تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره.

والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد «إلا» بدل من ذلك المحذوف. والتقدير: ما قام أحد إلا زيد، وما رأيت أحداً إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا بزيد. إلا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغاً اهـ تصريح.

(**قوله: على حسب العوامل**) بفتح السين وإسكانها اهـ أهدل.

تنبيه: لا يقع الاستثناء المفرغ في كلام موجب فلا تقول: ضربت إلا زيداً أي لاستحالة ضربك جميع الناس غير زيد، لكنه تطفل من فن المعاني. وأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، فحمل يأبى على لا يريد لأنهما بمعنى ولا ضير إذ قد قدمنا حمل فشربوا على فلم يطيعوه.

(**قوله: مجرور لا غير**) لا: نافية تعمل عمل ليس. وغير: اسمها مبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه وخبرها محذوف. والأصل: لا غير جائزاً وأنكر هذا التركيب ابن هشام في «المغني» و«شرح الشذور» وشدد النكير عليه وردّ ما قاله بأنه لا فرق بين ليس وبين لا

وأما هي فلها حكم المستثنى بإلا السابق من وجوب النصب مع التمام والإيجاب، نحو: قام القوم غير زيد. وأرجحية الاتباع مع التمام والنفي في المتصل نحو: ما قام القوم غير زيد برفع غير على البدلية ونصبها على الاستثناء ووجوب النصب في المنقطع عند غير تميم نحو ما قام القوم غير حمار من الإجراء على حسب العوامل في الناقص، نحو ما قام غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد. وهكذا حكم سوى وسوى وسواء في الجميع.

ويوجد في الشعر أيضاً كقوله:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

والعجب من ابن هشام حيث أنكر قولهم لا غير مع وقوعه في عبارته في التوضيح في فصل وحكمه النصب من باب ظرف الزمان وظرف المكان.

(**قوله: وأما هي فلها حكم المستثنى بإلا**) أي فإعرابها على سبيل العارية من المستثنى ويوجد له نظير، وهو أن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والذي يعرب هو الموصول إلا صلة «أل» فإن إعرابها من إعراب الموصولة.

(**قوله: نحو ما قام غير زيد**) يمتنع في هذا نصب غير. وفي الصحاح قال الفراء: بعض بني أسد وقضاعة ينصبون غير إذا كانت في معنى إلا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحد غيرك انتهى بلفظه.

وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه. قال الموضح في الحواشي وأقول لا شاهد في تمثيله لجواز أن تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لإضافتها إلى المبنى اهـ خالد.

(**قوله: وهكذا حكم سوى وسوى وسواء في الجميع**) وعليه قول ابن مالك:

ولسوى سوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

قال ابن هشام في توضيحه وقال سيبويه والجمهور هي ظرف بدليل وصل الموصول بها، كـ: جاء الذي سواك قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كقوله:

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

[وَالمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ نَصْبِهِ وَجَرِّهِ، نَحْوَ: قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْداً] بنصب زيداً على أن خلا: فعل ماضٍ وفاعلها مستتر يعود على القائم المفهوم من قام القوم وزيداً مفعول به. **[وَزَيْدٌ]** بالجر على أنّ خلا حرف جر.

وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً وإلى هذا أذهب اهـ.

(قوله: يجوز نصبه وجره) لم يسمع سيبويه الجر بـ «خلا» و«عدا» وسمعه الأخفش. قيل: بل ذكر سيبويه الجر بـ «خلا» أيضاً. وأما «حاشا» فالراجح الكثير الجر بها.

قال الأشموني: ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأخفش وابن خروف، وأجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم ... على البرية بالإسلام والدين

اهـ.

(قوله: على أن خلا فعل ماضٍ) أي جامد.

تنبيه: قد وعدنا في باب الأفعال أن نبين فعلية الثلاثة مع عدم قبولها التاء، فنقول: هنا وفاء بالوعد قد علمت أنها لا تقبل تاء العلامة. لكن العارض نشأ من استعمالها في الاستثناء وإنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كانت للذات كأسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها.

(قوله: وفاعلها مستتر) أي وجوباً.

(قوله: يعود على القائم) هذا أحد أقوال ثلاثة:

ثانيها: وهو الأصح أنه يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق وتقديره «خلا» أي جاوز البعض زيداً.

ثالثها: أنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق. والتقدير: خلا أي جاوز فعلهم فعل زيد فحذف المضاف.

(قوله: على أن خلا حرف جر) الأصح أنه لا يتعلق بشيء كـ: رب وكل حروف جارة زائدة.

[وَعَدَا عَمْراً وَعَمْرُو وَحَاشَا زَيْداً وَزَيْدٍ] بالنصب والجر في المثالين نظير الأول. والحاصل أن المستثنى بهذه الكلمات الثلاث يجوز نصبه بها على تقديرها أفعالاً وجره على تقديرها حروفاً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وحاصل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى. والشارح أبقاه الله بالسلامة أن «خلا» و«عدا» و«حاشا» إن نصبت فهي أفعال وإن جرت فهي حروف جارة قال ابن مالك:

وحيث جرا فهما حرفان ... كما هما إن نصبا فعلان

وكخلا حاشا ولا تصحب ما ... وقيل حاش وحشى فاحفظهما

خاتمة: المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب، لأنه خبرهما واسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو على الفعل المفهوم من الكلام السابق أو على البعض المدلول عليه بكله السابق.

وهذا أصح الأقوال كما قدمنا في عود ضمير «خلا» تقول: قام القوم ليس زيداً أو لا يكون زيداً، أي ليس القائم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً أو ليس قيامهم قيام زيد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام الثاني.

وحكى سيبويه: قرأ على حماد بن سلمة الأكوع قوله ﷺ: «ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء».

فقال سيبويه: أبو الدرداء فصاح به حماد: لحنت يا سيبويه. ومنعه من قراءة الحديث فقال: والله لأطلب علماً لا يلحنني معه أحد ثم مضى ولزم الخليل وغيره فكان سبباً لاشتغاله بالعربية ومعنى لأخذت عليه لعاتبته.

وقوله: ليس أبا الدرداء أي لكثرة حيائه وأفعاله الحسنة وعدم فعله ما يقتضي المعاتبة، فرحم الله امرئ ازدحم في موارد السهر لطلب العلوم مقدماً الأهمّ فالأهم. ومن قرأ القرآن أو الحديث ولم يعرف هذا الفن فقد ركب عمياء وخبط حبط عشواء، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ لَا

[اعْلَمْ أَنّ نَصْبُ النَّكِرَات بِغَيْرِ تَنْوِين إِذَا بَاشَرت النَّكِرَة وَلَمْ تَتَكَرَّرْ لَا]

يعني لا النافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر مثل إنّ لكنها تختص بالنكرات

باب لا

أي النافية للجنس كما سيصرح الشارح وتسمى لا التبرئة من برأته أبرؤه إذا نفيت عنه، أي تبرئة الجنس من الخبر.

قال الأشموني رحمه الله تعالى: اعلم إذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظاً أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر فلم يكن جراً لئلا يعتقد أنه بمن المنوية، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان كقوله:

فقام يذود الناس عنها بسيفه — وقال ألا لا من سبيل إلى هند

ولم يكن رفعاً لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب، ولأن في ذلك إلحاقاً للا بأنّ لمشابهتها إياها في التوكيد فإن لا لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الإثبات ولفظ لا مساوٍ للفظ إن إذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن. فلما ناسبتها حملت عليها في العمل اهـ.

(قوله: إذا باشرت النكرة) أي بأنّ لم يفصل بينهما فاصل ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

(قوله: النافية للجنس) أي النافية لحكم الجنس فإذا قلت: لا رجل في الدار دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفي وإنما الذي ينفي حكمها الذي هو المعنى. والمراد: النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس، فإنها نافية للوحدة نحو: لا رجل قائماً، فيصح أن يقال معها بل رجلان أو رجال.

تنبيه: الجنس يشمل الفردية والاثنينية والجماعة فقولك: لا رجلان في

فلا تعمل في معرفة ويشترط أن تباشر النكرة ولا تتكرر فإن دخلت على ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فإنه يبنى على الفتح.

[نَحْوَ لَا رَجُل فِي الدَّارِ]، فلا: نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر. ورجل: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. وفي الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وإن دخلت على مضاف أو شبيه بالمضاف فإنها تنصبه ولا يبنى نحو: لا غلام سفر حاضر ولا طالعاً جبلاً موجود وإعراب المثال الأول. لا: نافية للجنس وغلام اسمها منصوب بالفتحة

الدار نافٍ للحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين. وقولك: لا رجال في الدار نافٍ للحقيقة باعتبار تحققها في ثلاثة ثلاثة لكن استغراق المفرد أشمل إذ قولك: لا رجل لا يقال معها بل رجلان، أو بل رجال.

وأما قولك: لا رجلان في الدار فإنما ينفي وجود الاثنين ولا ينافيه خروج الواحد، واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين.

(قوله: فلا تعمل في معرفة) أي لأنه على تقدير «من» و«من» الاستغراقية مختصة بالنكرات كما قدمنا. فإن قيل قولهم: لا أبا له جائز بدون شذوذ وهو معرفة.

أجيب بان اللام أزالت حكم الإضافة. ومرّ عن ابن هشام في شرح «بانت سعاد» في الإضافة من باب المعرفة والنكرة في باب النعت.

(قوله: وإن دخلت على مضاف أو شبيه بالمضاف) كلاهما يسمى غير المفرد كما في المنادى. ثم اعلم أنه لا يظهر نصب اسم «لا» إذا كان خافضاً نحو: لا صاحب جود ممقوت، أو رافعاً نحو: لا حسناً فعله مذموم، أو ناصباً نحو: لا ضارباً عمراً مستريح. ومنه نحو: لا خيراً من زيد عندنا ولذا لا يتعلق الظرف في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ﴾ [هُود: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يُوسُف: ٩٢] على اسم «لا» لأنه لو كان متعلقاً باسم «لا» كان مطولاً فيجب نصبه.

الظاهرة. وسفر: مضاف إليه وحاضر: خبرها.

وإعراب المثال الثاني: لا: نافية للجنس. وطالعاً: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. وجبلاً: منصوب بطالعاً على أنه مفعوله، لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل وموجود خبرها والشبيه بالمضاف هو ما تعلق به أي اتصل به شيء من تمام معناه مرفوعاً كان نحو: لا قبيحاً فعله ممدوح ففعله ....

(قوله: وحاضر خبرها) وهو مرفوع بها اتفاقاً، لأنها غير مركبة. وأما إذا ركبت فعن سيبويه أنها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدإ مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول «لا». والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضاً. وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد اهـ تصريح.

تنبيه: شروط إعمالها العمل المذكور سبعة:

الأوّل: أن تكون نافية لا زائدة.

والثاني: أن يكون منفيها الجنس بأسره ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس.

والثالث: أن يكون نفيه نصاً فإن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور أعملت عمل «ليس».

أيضاً تقول: لا رجل قائماً. ولا يقال بعد بل رجلان.

والرابع: أن لا يدخل عليها جار بخلاف نحو: جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر.

والخامس: أن يكون اسمها نكرة وقد تقدم.

سادسها: أن يتصل بها كما سيأتي محترزه.

والسابع: أن يكون خبرها نكرة أيضاً لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة. وأما مجيء خبرها معرفة في نحو: لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت، فأنت فيهما ليس خبراً لـ«لا»، وإنما هو خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هو. والجملة خبر لا.

مرفوع بقبيحاً على انه فاعله أو منصوباً، نحو: لا طالعاً جبلاً حاضر أو مجروراً بحرف جرّ، نحو: لا خيراً من زيد عندنا، فمن زيد جار ومجرور متعلق بخيراً.

[فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرُهَا وَجَبَ الرَّفْعُ وَوَجَبَ تِكْرَار لَا نَحْوَ لَا فِي الدَّارِ رَجُل وَلَا امْرَأَة] فلا: نافية للجنس ملغاة لا عمل لها. وفي الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. ورجل: مبتدأ مؤخر وامرأة معطوف على رجل.

[فَإِنْ تَكَرَّرَتْ جَازَ إِعْمَالِهَا وَإِلْغَاؤُها]، يعني إذا دخلت على نكرة وباشرتها وتكررت إلا جاز إعمالها عمل إن وإلغاؤها ....

(قوله: مرفوع بقبيحاً) هو خبر قوله ففعله. وأما ما وجد في النسخ المطبوعة بالنصب لمرفوعاً فخطأ.

(قوله: فإن لم تباشرها) هذا محترز الشرط السادس وجعل الشيخ خالد في شرح المتن تصوير المتن صورتين وهو بأن فصل بينهما فاصل أو دخلت «لا» على معرفة وهو كذلك.

(قوله: وجب الرفع) أي على الإلغاء لا لضعفها بالفصل.

(قوله: ووجب تكرار لا) أي تنبيهاً على نفي الجنس إذ هو تكرار للنفي. وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار وهو ضعيف.

(قوله: جاز إعمالها وإلغاؤها) فيجوز في مثل قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه:

أحدها: فتحهما وهو الأصل.

والثاني: رفعهما وهما ثابتان مذكوران في المتن.

والثالث: فتح الأوّل ورفع الثاني.

والرابع: رفع الأوّل وفتح الثاني.

والخامس: فتح الأوّل ونصب الثاني.

قال ابن مالك:

وركب المفرد فاتحا كلا ... حول ولا قوّة والثاني اجعلا

فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً.

[فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً] بفتح رجل وامرأة على إعمال لا وجعل كل منهما اسماً لها.

[وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ لَا رَجُل فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَة] برفع رجل وامرأة على إلغائها وجعل ما بعدها مبتدأ. وفي هذين المثالين أوجه كثيرة مذكورة في المطوّلات، والله سبحانه وتعالى أعلم.

مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً ... وإن رفعت أوّلاً لا تنصبا

(قوله: فيكون ما بعدها مبتدأ) أو على إعمال لا عمل ليس.

(قوله: فإن شئت قلت) أي على الإعمال وهو الأصل في عمل لا وعلى هذا فالكلام حينئذٍ جملتان أو جملة. وذلك منوط على تقدير الخبر فإن قدّرنا أن لكل خبراً فالكلام جملتان وإن قدّرنا لهما خبراً واحداً، فالكلام جملة واحدة.

(قوله: وإن شئت قلت) أي على الإلغاء لـ«لا» فلا زائدة حينئذٍ لتأكيد النفي.

خاتمة: يحذف خبر «لا» إذا علم كثيراً عند الحجازيين نحو: قالوا لا ضير، أي علينا ولا إلٰه إلا الله، أي موجود أو ممكن لكن الثاني أولى كما بينا في غير هذا الكتاب، وأوجب التميميون والطائيون حذف الخبر. وقال ابن مالك:

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ... إذ المراد مع سقوطه ظهر

فإن جهل وجب ذكره عند جميع العرب كقوله عليه الصلاة والسلام: «لا أحد أغير من الله عز وجل». وقد يحذف اسم لا للعلم به، كقوله: لا عليك أي لا بأس عليك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المُنَادَى

[الْمُنَادَى خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: ....

باب المنادى

بفتح الدال اسم مفعول من نادى ينادي مناداة، وهو المطلوب إقباله بـ«يا» أو إحدى أخواتها. وأصل يا زيد: أنادي زيداً فكونه كلاماً ليس من جهة تركبه من اسم وحرف فقط، لأن يا قائمة مقام الفعل. وأيضاً: لام الجر قد تتعلق بها، فيقال: يا لزيد لبكر فإن هذه اللام لام الاستغاثة. ولولا أن يا قائمة لما جاز أن يتعلق بها حرف الجرّ، لأن الحرف لا يدخل على الحرف ولقائل أن يقول: ذلك منتقض بخمسة أمور:

الأوّل: أنّ أنادي إخبار عن النداء والإخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه.

والثاني: أن لفظ أنادي يحتمل الصدق والكذب ولا كذلك لفظ: يا زيد.

والثالث: أن قولك يا زيد إنما كان خطاباً مع المنادى. وقولك: أنادي غير مختص بالمنادى فيقال: أنادي زيداً أخاك وأخاك وأخاكما إلى غير ذلك.

والرابع: قولك: يا زيد يدل على حصول النداء في الحال ولا كذلك أنادي.

والخامس: أنه يصح أن يقال أنادي زيداً قائماً ولا يصح أن تقول: يا زيد قائماً.

وأجيب بأن ما قام مقام الشيء لا يلزم أن يكون مساوياً لذلك الشيء في جميع الأحكام كما في «صه» بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل.

واعلم أن أحرف النداء ثمانية: الهمزة وأي مقصورتين وممدودتين ويا وأيا وهيا ووا فالهمزة المقصورة للقريب إلا أن ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي، فله بقية الأحرف إلا الهمزة كما أنها للبعيد. ويا: هي أم الباب. ولذا تدخل في كل نداء وتتعين في نداء اسم الله تعالى نحو: يا ألله . وفي باب الاستغاثة نحو: يا لله للمسلمين والأكثر في باب الندبة استعمال «وا» وقد تستعمل «يا» فيه

المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَة وَالنَّكِرَةُ غَيْرِ المَقْصُودَة وَالمُضَافُ وَالمُشَبَّهُ بِالمُضَافِ]، يعني أن المنادى ينقسم إلى خمسة أقسام: المفرد العلم والمراد منه ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، نحو: زيد وعمرو والنكرة المقصودة، نحو: رجل وامرأة إذا أريد بهما معين والنكرة غير المقصودة، نحو: رجل إذا أريد به رجل غير معين كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي والمضاف كغلام زيد. والمشبه بالمضاف كيا طالعاً جبلاً.

إذا أمن اللبس. قال ابن مالك:

وللمنادى الناء أو كالناء يا ... وأي وآ كذا أيا ثم هيا

والهمز للداني ووا لمن ندب ... أو يا وغير وا لدى اللبس اجتنب

(قوله: المفرد العلم) المفرد بدل من خمسة، والعلم نعت للمفرد. واعلم أن تعريف المفرد العلم بالعلمية قبل النداء واستصحب التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم.

وقيل: سلب تعريف العلمية وتعرّف بالإقبال وهو مذهب المبرد والفارسي. وردّ بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير اهـ تصريح.

(قوله: والنكرة المقصودة) وتعريفها عارض بسبب القصد والإقبال. وقيل: بـ«أل» محذوفة ونابت «يا» عنها.

(قوله: والنكرة غير المقصودة) الأولى أن يكون غير منصوباً حال للنكرة لتوغله في الإبهام فلا يتعرف بالإضافة.

(قوله: كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي) مثله قوله: يا رجلين خذا بيدي إذا لم يقصد اثنين معينين، ويا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة.

(قوله: والمضاف كغلام زيد) اعلم أن جميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى ولو كانت الإضافة غير محضة كـ: يا حسن الوجه إلا المضاف إلى ضمير الخطاب مطلقاً أي سواء كان الضمير للواحد أو للاثنين أو للجماعة، فلا يجوز أن يكون منادى فلا يقال: يا غلامك لاستلزم اجتماع النقيضين، لأن

[فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنِيَانِ عَلَى الضَّمّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوَ: يَا زَيْد وَيَا رَجُل] فيا: حرف نداء. وزيد: منادى مبني على الضم في محل نصب ومثله: يا رجل والمثنى يبنى على الألف وجمع المذكر السالم يبنى على الواو، ونحو: يا زيدان ويا زيدون. والحاصل أن كلاً يبنى على ما يرفع به.

الغلام مخاطب من حيث إنه منادى وغير مخاطب من حيث إنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما.

(قوله: فيبنيان على الضم) إنما يبنيان لمشابهتهما كاف الخطاب في نحو: أناديك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب ووقوعهما موقعه وبنيا على الحركة إيذاناً بأن بناءهما غير أصل إذ الأصل في الأسماء الإعراب. وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته إذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها، ولو بني على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها.

تنبيه: قد ينون المنادى والحالة هذه اضطراراً فللشاعر أن يضم أو ينصب، **والأوّل** اختاره الخليل وسيبويه ومنه قوله:

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

والثاني: اختاره أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد ومنه قوله:

ضربت صدرها إليّ وقالت ... يا عدياً لقد وقتك الأواقي

(قوله: والمثنى يبنى على الألف) الظاهر كما قال البعض أنّ نحو: يا زيد، ويا زيدون من النكرة المقصودة لا من العلم، لأن العلمية زالت إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما «أل» فتعريفهما بالقصد والإقبال اهـ صبان.

(قوله: يبنى على ما يرفع به) أي لو كان معرباً قبل النداء. قال ابن مالك:

وابن المعرّف المنادى المفردا ... على الذي في رفعه قد عهدا

[وَالثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَة لَا غَيْر]، نحو: يا رجلاً خذ بيدي، ويا غلام زيد ويا طالعاً جبلاً فكلّ منها منادى منصوب بالفتحة الظاهرة وزيد مضاف

فإن كان مبنياً قبل النداء كسيبويه وحذام في لغة الحجازيين قدّرت فيه الضمة ومثل ما ذكر فتى وقاضٍ. قال ابن مالك:

وانو انضمام ما بنوا قبل الندا ... وليجر مجر ذي بناء جددا

(قوله: والثلاثة الباقية منصوبة) أي بلا خلاف إلا ما نقل عن ثعلب إجازة الضم في المضاف إضافة غير محضة. قال ابن مالك:

والمفرد المنكور والمضافا ... وشبهه انصب عادماً خلافا

(قوله: نحو يا رجلاً خذ بيدي) أحال المازني وجود هذا القسم مدعياً أن نداء غير المعين لا يمكن.

(قوله: يا غلام زيد) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنياً أصالة قبل النداء كـ: يا سيبويه الزمان أو عروضاً بسبب الإضافة نحو: يا يوم لا ينفع مال ولا بنون. وظاهر أنه منصوب محلاً ولا يقال إنه مبني على ضم مقدّر، لأن المنادى المضاف إنما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنياً اهـ يّس على التوضيح.

(قوله: يا طالعاً جبلاً) مثله: يا حسن وجهه، ويا رفيقاً بالعباد.

(قوله: منصوب بالفتحة الظاهرة) أي على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدّر. وقيل: حرف النداء لسده مسد الفعل.

(قوله: بالفتحة الظاهرة) أي بخلاف المنادى المعرف فإنه منصوب محلاً، وإنما نصبت هذه الثلاثة لفظاً، لأنها ليس فيها علّة تقتضي البناء. أما المضاف فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد، لأنها كلمة وهو كلمتان. وأما التشبيه به فلكونه مشابهاً للمنادى المضاف.

وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف.

خاتمة: يجوز حذف الحرف أعني «يا» خاصة نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ

لغلام وجبلاً مفعول لطالع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

هَٰذَا﴾ [يُوسُف: ٢٩]، ونحو: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١﴾ [الرَّحمـٰن: ٣١]، إلا المندوب نحو: يا عمراه، والمستغاث نحو: يالله والمنادى البعيد واسم الجنس غير المعين والمضمر واسم الله تعالى إذا لم يعوّض في آخره الميم المشدّدة واسم الإشارة. قال ابن مالك:

وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثاً قد يعرّى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له قلّ ومن يمنعه فانصر عاذله

وأما في لفظة الله فإنه يحذف الحرف ويعوض عنه الميم في الآخر مشدّدة فتقول: اللهم ولا تجمع بين البدل والمبدل. وأما قوله:

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهمّ يا اللهما

فشاذ قال ابن مالك:

والأكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض

والحدث الحادث من مكاره الدنيا وألمّ أي نزل، ومعنى قول ابن مالك في قريض، أي الشعر، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

[وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبِ الَّذِي يَذْكُرُ بَيَاناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ نَحْوَ قَامَ زَيْد إِجْلَالاً لِعَمْرو] فقام زيد: فعل وفاعل. ....

باب المفعول من أجله

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت، والفاعل فإن فقد شرط من شروطه جرّ باللام نحو: جئتك للسمن. ولا يجوز نصبه لأن السمن غير مصدر. ونحو: جئتك اليوم للإكرام غداً لعدم اتحاد وقتيهما. ونحو: جاء زيد لإكرام عمرو له لعدم اتحاد فاعليهما وإن وجدت الشروط جاز نصبه وجره أيضاً. فالشروط إنما هي للجواز لا للوجوب، تقول: زيد قنع لزهد. قال ابن مالك:

وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتاً وفاعلاً وإن شرط فقد
فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط كلزهد ذا قنع

(قوله: وهو الاسم) أي المصدر.

(قوله: المنصوب) أي جوازاً مع استكمال الشروط كما مرّ. والأكثر فيما جرد عن «أل» النصب وفيما لم يجرد عنها الجرّ تقول: لا أقعد جبناً ولا أقعد الجبن، ولا أقعد للجبن وكقوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء

والظاهر في المضاف استواء الأمرين تقول: ضربت ابني تأديبه ولتأديبه.

(قوله: بياناً لسبب وقوع الفعل) أي فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل. ولذا يشترط زيادة على ما تقدم كونه قلبياً فلا يجوز: جئتك قراءة للعلم، أو قتلاً للكافر، أو ضرب زيد لأن الحامل على الشيء متقدم عليه.

وأفعال الجوارح ليس كذلك وقال خ ض ورده الرضى بأنه إن أراد أن الباعث يتقدم وجوداً فممنوع بنحو: الماء المتأخر عن الحفر، أو تصوّراً فمسلم ولا ينفعه وينقض قوله: ضربت ابني تأديباً، وجئتك إصلاحاً لحالك فإنه مفعول له إجماعاً

وإجلالاً: منصوب على أنه مفعول لأجله، لأنه ذكر لبيان علة وقوع القيام.

[وَقَصَدتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ] فقصدتك: فعل وفاعل ومفعول به. وابتغاء: مفعول لأجله. معروف: مضاف، والكاف: مضاف إليه وللمفعول لأجله شروط تطلب من المطوّلات، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وليس قلبياً ولا متقدم الوجود فإن قدّر فيه إرادة تأديب وإصلاح قلنا: فليجز جئتك إكرامك لي وجئتك اليوم إكراماً لك غداً، بل جئتك سمناً وعسلاً على تقدير إرادة ذلك، فظهر أن المفعول هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر اهـ.

(قوله: وإجلالاً منصوب) أي بما تقدمه.

(قوله: على أنه مفعول لأجله) ذهب بعضهم: أنه منصوب على المصدرية لفعل مقدّر من جنس ذلك الفعل فمعنى قولك: قمت إجلالاً لعمرو قمت وأجللت إجلالاً لعمرو. وقولك: قصدتك ابتغاء معروفك قصدتك وابتغيتك ابتغاء معروفك. قال عبد المعطي: وفيه تقدير وتكلف اهـ.

(قوله: شروط) اي خمسة.

(قوله: من المطوّلات) مضى محل التطويل ولله الحمد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المَفْعُول مَعَهُ

[وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوب الَّذِي يُذْكَر لِبَيَانِ مَنْ ....

باب المفعول معه

اعلم أن المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو الحائز قصبات السبق في مضمار العربية خلافاً للأخفش وأبي علي. والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق حملاً على الأصل ففي جعله مفعولاً معه مصير إلى المرجوح المختلف فيه، وترك الراجح المتفق عليه.

وصرح أئمة النحو بأنّ المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته. قال الشيخ في شرح اللبّ.

واعلم أن تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مقيدين: أحدهما كذا وكذا. والثاني: أن المفعول في جملته مقصود بالنسبة. والمعمول الأول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة، بل تابع له فيها مثلاً: إذا قلت: جئت وزيداً بالنصب كان معناه أن زيداً في المجيء أصل وأنا تابع له فيه. وإذا أريد استواؤهما في المجيء قلت: أنا وزيد بالرفع هذا كلامه اهـ فناري على المطوّل.

(قوله: وهو الاسم) أي الصريح فخرج به نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك في شرح اللمحة. ونحو: سرت والشمس طالعة برفعهما فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر إلا أنها داخلة في المثال الأول، وفي اللفظ على فعل وهو تشرب.

وداخلة في المثال الثاني على جملة، وهي: والشمس طالعة فليسا مفعولاً معه بناء على أن المؤوّل من أن والفعل لا يسمى مفعولاً معه خلافاً لبعضهم وعلى أن جملة: والشمس طالعة ليست مفعولاً معه خلافاً لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري كما نقله في «المغني» اهـ تصريح.

(قوله: الذي يذكر) عرّفه ابن هشام في القطر بأنه اسم فضلة بعد واو، أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو مشتمل على ما فيه حروفه وفي «الشذور» مثله.

فَعَلَ مَعَهُ الفِعْلَ]، يعني أن المفعول معه هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان الذات التي فعل الفعل بمصاحبتها ويشترط له أن يقع بعد واو مفيدة للمعية. **[نَحْوَ جَاءَ الأَمِيرُ وَالجَيْش]** فجاء الأمير: فعل وفاعل. والجيش: الواو: واو المعية. والجيش: منصوب على أنه مفعول معه وناصبه الفعل المذكور قبله **[وَاستَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةُ]**. ....

(قوله: فعل) بضم أوله وكسر ثانيه مبنياً للمفعول. وقوله: معه ظرف متعلق به. وقوله: الفعل نائب الفاعل لفعل والضمير في معه عائد لمن فعل معه الفعل صفة جرت في غير من هي له.

(قوله: بعد واو مفيدة للمعية) خرج بهذا الشرط أمران الأول قولك: جئت مع زيد فإنه تالٍ لنفس مع «لا» للواو التي بمعناها. والثاني: نحو: رأيت زيداً وعمراً قبله أو بعده فإنّ التقييد بخلاف ما قبله، فإنما يمتنع النصب على المفعول معه فقط، ولا ينافي أنه مفعول به.

(قوله: نصاً) خرج به نحو: مزجت ماء وعسلاً إذ الواو ليست لتنصيص معنى المعية، وإنما استفيد معنى المعية من العامل وهو مما اختصت به الواو من بين سائر حروف العطف، ونظيره اصطف هذا وابني.

(قوله: وناصبه الفعل المذكور قبله) قال به جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين لا الواو خلافاً لعبد القاهر الجرجاني، ولا المخالفة خلافاً للكوفيين، ولا محذوف. والتقدير: في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذٍ مفعولاً به خلافاً للزجاج.

قاله في التوضيح وردّ قول الجرجاني بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميراً، فيقال: جاء زيدوك. ورد قول الكوفيين بأن المخالفة لو اقتضت النصب لجاز ما قام زيد بل عمراً بالنصب. وقال خالد ورد قول الزجاج السيرافي.

(قوله: واستوى الماء والخشبة) مثل بمثالين إشارة إلى أن المفعول معه قد يجوز تعاطفه كما في جاء الأمير والجيش وقد لا يجوز كما في الخشبة، لأن الذي يرتفع هو الماء لا الخشبة.

وإعرابه كالذي قبله والاستواء: معناه الارتفاع والمعنى ارتفع الماء حتى حاذى الخشبة. والخشبة: مقياس يعرف بها قدر ارتفاع الماء. **[وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا]**، نحو: كان زيد قائماً.

[وَاسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا]، نحو: إن زيداً قائم. **[فَقَد تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي المَرْفُوعَاتِ]** ولا حاجة إلى إعادة ذلك هنا. **[وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ]** وهي: النعت، نحو: رأيت زيد العالم. والعطف: نحو: رأيت زيداً وعمراً. والتوكيد، نحو: رأيت زيداً نفسه. والبدل نحو: رأيت زيداً أخاك. **[فَقَد تَقَدَّمَتْ هُنَاك]** فَلَا حاجة إلى إعادتها هنا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

تنبيه: للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات: وجوب المفعول معه في نحو: مات زيد وطلوع الشمس، واستوى الماء والخشبة. ورجحانه في نحو: قمت وزيداً ووجوب العطف في كل رجل وضيعته، واشترك زيد وعمرو، وجاء الأمير والجيش. وامتناعهما في أكلت خبزاً وماء لعدم تصور المعية.

(قوله: والاستواء معناه الارتفاع) أي وقد وجد نظيره وهو قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾ [النّجم: ٦]، قاله الشنواني.

تتمة: سمع من لسان العرب نصب المفعول معه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل أو شبهه، نحو: ما أنت وزيداً وكيف أنت وقصعة من ثريد، فخرّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من كون. والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيداً وقصعة منصوبان بتكون المضمرة قال ابن مالك:

وبعد ما استفهام أو كيف نصب   بفعل كون مضمر بعض العرب

(قوله: وأما خبر كان) لم ينبه على مفعولي «ظننت» لكن ذلك داخل تحت المفعول به، وبهذا يعلم انتقاد ما قدمنا في أوّل باب المرفوعات، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

[المَخْفُوضَاتِ ثَلَاثَةٌ: ....

باب مخفوضات الأسماء

معنى الباب والأسماء مرّ في صدر الكتاب وإضافة مخفوضات إلى الأسماء إما من إضافة الصفة للموصوف، وإما من الإضافة البيانية، وإما أن تكون بمعنى من وأولى الثلاثة أن الإضافة بيانية.

أعني المخفوضات التي هي الأسماء إذ لا يوجد المخفوض إلا الأسماء بخلاف المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات جمع مخفوضة. وقد مرّ في المرفوعات والمنصوبات.

(قوله: المخفوضات ثلاثة) الأولى ثلاث بالتذكير لكن مرّ توجيهه في نواصب المضارع وأسقط المصنف أمرين: وهما: الجر بالتوهم وبالمجاورة فالمجرور بالتوهم. نحو قولك: لست قائماً ولا قاعد بجر قاعد على توهم دخول الباء على خبر «ليس» إذ دخولها عليه كثير. قال ابن مالك:

وبعد ما وليس جرّ البا الخبر ... وبعد لا ونفي كان قد يجر

ومن المخفوض بالتوهم قوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان آتيا

بجر سابق على توهم دخول الباء في خبر ليس، فكأنه قال بمدرك والمجرور بالمجاورة قولهم: هذا جحر ضب خرب بخفض خرب لمجاورته لـ: ضب وحقه الرفع، لأنه صفة لجحر. وهذا في النعت والتوكيد كقوله:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ... أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

بحفض كلهم لمجاورته الزوجات مع أنه توكيد لذوي، ومنه في العطف قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] بالخفض مع أنه معطوف على أيديكم لا على رؤوسكم إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة. قال يّس: إن هذه الآية ليست من هذا الباب، لأن العاطف يمنع من التجاور، بل لأن

مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ]، نحو: مررت بزيد. **[وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ]**، نحو: جاء غلام زيد. **[وَتَابِع لِلمَخْفُوضِ]**، نحو: مررت بزيد العالم، وبزيد وعمرو، وبزيد نفسه وبزيد أخيك. وكلامه يوهم أن التابع مخفوض بالتبعية والصحيح أنه مخفوض بما جرّ المتبوع إلا البدل فعلى نية تكرار العامل فلم يخرج الخفض عن الخفض بالحرف أو المضاف.

الأرجل لما كانت من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً عطفت على الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها.

ولذا جيء بالغاية وهو قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ﴾ [المائدة: ٦]، إماطة لظنّ من يظن أنها ممسوحة، لأن الممسوح لم يضرب له غاية في الشريعة اهـ.

قال الفقير: فيه نظر من وجهين:

الأول: أن دعوى وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ممنوع غاية الأمر فيه أنه منصوب لا واجب.

والثاني: أن دعوى أن الممسوح لم يضرب له غاية في الشريعة غير مسلم، لأنه يجب مسح جميع الرأس عند مالك فتأمل.

واعلم أن المصنف ترك هذين النوعين لكن الأوّل يرجع إلى المخفوض بالحرف المتوهم، والثاني قليلاً.

(قوله: مخفوض بالحرف) قدمه لأن الأصل في الخفض أن يكون بالحرف ولا يكون بالاسم إلا بطريق النيابة اهـ عبد المعطي.

(قوله: يوهم أن التابع مخفوض بالتبعية) وهو رأي الأخفش والسهيلي وهو ضعيف اهـ خالد.

فائدة: اجتمعت هذه الثلاثة في الفاتحة، ولهذا لم يذكر سواها فلعله لأجل ذلك، فللّه دره.

[فَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمَنْ وَإِلَى]، نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة، **[وَعَنْ]**، نحو: رميت السهم ....

(قوله: فهو ما يخفض بمن) من معانيها الابتداء. وقد مرّ في صدر الكتاب.

ومنها: التبعيض نحو: حتى تنفقوا مما تحبون.

وبيان الجنس نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والتنصيص على العموم نحو: ما جاءني من رجل والبدل نحو: أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة.

والظرفية نحو: ماذا خلقوا من الأرض.

والتعليل نحو: مما خطاياهم أغرقوا.

والاستعلاء نحو: ونصرناه من القوم.

(قوله: وإلى) من معانيها الانتهاء وقد مرّ في صدر الكتاب.

والمصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

والتبيين: أي تبيين فاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

ومرادفة اللام نحو: والأمر إليك.

ومرادفة في نحو: ليجمعنكم إلى يوم القيامة.

ومساواة من كما في قوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها ... أيسقى فلا يروى إليّ ابن أحمرا

وعاليت: أي علوت. والكور: الرحل وموافقة عند كقوله:

أم لا سبيل إلى الشباب وذكره ... أشهى إليّ من الرحيق السلسل

الرحيق: من أسماء الخمر. والسلسل: السهل الدخول إلى الحلق.

(قوله: وعن) من معانيها المجاوزة. وقد مرّ في صدر الكتاب.

عن القوس. **[وَعَلَى]**، نحو: ركبت على الفرس. ....

والبعدية نحو: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي حالاً بعد حال.

والاستعلاء نحو: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمَّد: ٣٨]، أي على نفسه.

والتعليل نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا﴾ [هُود: ٥٣] عن قولك: أي لأجل قولك.

ومرادفة من نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشّورىٰ: ٢٥]، أي منهم.

ومرادفة الباء نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النّجم: ٣]، أي به.

والبدل نحو: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البَقَرَة: ٤٨]، أي بدل نفس.

والظرفية كقوله:

وآس سراة الحي حيث لقيتهم ... ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

ومعنى آس: أعط. والرباعة بالكسر: أقساط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها.

(قوله: عن القوس) قال ابن مالك: هي فيه للاستعانة بمعنى الباء، لأنهم يقولون: رميت بالقوس وعن القوس. حكاهما الفراء. وفيه رد الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية. وحكي أيضاً: رميت على القوس. قاله في «المغني» اهـ تصريح.

(قوله: وعلى) من معانيها: الاستعلاء وقد مرّ في صدر الكتاب، ومعنى في نحو: على حين غفلة.

والمجاوزة كما في قوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

أي عني والتعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥].

والمصاحبة نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧].

[وفي] نحو الماء في الكوز.

[وَرُبّ]، نحو: رب رجل كريم لقيته. ....

وموافقة من نحو: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ۝٢﴾ [المطفّفين: ٢].

ومرادفة الباء نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

والاستدراك والإضراب كقوله:

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا ... على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع ... إذا كان من تهواه ليس بذي ودّ

(قوله: وفي) من معانيها: الظرفية وقد مرّ في صدر الكتاب.

والسببية. وفي الحديث: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها».

والمصاحبة نحو: ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

والاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١].

والمقايسة نحو: «فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل» أي بالقياس إلى الآخرة.

وموافقة إلى نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩].

ومرادفة من نحو: ﴿فِي تِسۡعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النّمل: ١٢]، أي منها كما قيل.

وبمعنى الباء كقوله:

وتركب يوم الروع منا فوارس ... يصبرون في طعن الأباهر والكلى

والأباهر: جمع أبهر: وهو عرق إذا قطع مات صاحبه. والكلى: جمع كلوة أو كلية مضموم الأول فيهما، وهما: الأحشاء معروفتان، ولكل من الإنسان أو الحيوان كليتان وهما لحمتان حمراوتان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرة، وهما منبت زرع الولد كما في «المصباح».

(قوله: ورب) أشبعنا الكلام عليها في صدر الكتاب فلتراجع ثمة.

(قوله: رب رجل كريم لقيته) رب: حرف جر شبيه بالزائد. ورجل: مبتدأ

[وَالبَاءُ]، نحو: مررت بزيد. ....

مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.

تنبيه: يدخل «رب» على النكرة لا غير حتى جعل الحريري إياها علامة التنكير فقال:

وكل ما رب عليه يدخل فإنه نكرة يا رجل

وقلت:

وكل ما جا بعد رب نكرة ولو ضميراً نحو ربه مره
ورب خالد إذا أريد به شخص به سمى إذ لا يشتبه

وهذا الكلام مرّ في المعرفة والنكرة.

(قوله: والباء) قال في الكشاف. فإن قلت: من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحة التي هي أخت السكون، نحو: كاف التشبيه ولام الابتداء وواو العطف وفائه وغير ذلك. فما بال لام الإضافة وبائها بنيتا على الكسر.

قلت: أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء. وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر اهـ.

وقد تقدم في اللام من أول الكتاب ومن معاني الباء:

الإلصاق. وقد مر في صدر الكتاب.

والاستعانة نحو: كتبت بالقلم.

والتعدية نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧]، أي أذهبه.

والتعويض: وتسمى باء المقابلة وسماها الوالد باء الثمن كـ: بعتك هذا بهذا.

والتبعيض نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسَان: ٦]، أي منها.

والمصاحبة نحو: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القَصَص: ٤٤]، أي فيه.

[والكاف]، نحو: زيد كالبدر. **[وَاللَّامُ]**، نحو المال لزيد.

والبدل نحو: ما سرني بذكر ليلى ذكر سلمى، أي بدل ذكرها.

والاستعلاء: من إن تأمنه بقنطار، أي على قنطار.

والسببية نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النِّسَاء: ١٥٥] لعناهم.

والتوكيد نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّسَاء: ٧٩].

وللغاية نحو: قد أحسن بي، أي إليّ.

(قوله: والكاف) من معانيها:

التشبيه: وقد مر في صدر الكتاب.

والتعليل نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٩٨]، أي لهدايتكم.

والتوكيد نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشّورىٰ: ١١].

والاستعلاء. قيل لبعضهم كيف أصبحت، قال: كخير أي على خير.

(قوله: واللام) من معانيها:

الاختصاص والاستحقاق: وقد مرّا في صدر الكتاب.

والتعدية نحو: ما أضرب زيداً لعمرو في صيغة التعجب.

والتعليل نحو قوله:

وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

ومعنى تعروني: تصيبني. وهزة بكسر الهاء نشاط.

والتوكيد كقوله:

وملكت ما بين العراق ويثرب ... ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

وتقوية العامل المتأخر نحو: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يُوسُف: ٤٣].

وانتهاء الغاية نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرّعد: ٢].

والتعجب نحو: قولهم لله درك، أي ما أكثر درك ولله أنت، ويا للماء والعشب إذا تعجبوا من كثرتهما.

[وَحُرُوفُ القَسَم، وَهِيَ: الوَاوُ وَالبَاءُ، وَالتَّاءُ]، نحو: والله وبالله

والصيرورة نحو:

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير إلى الذهاب

والبعدية نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] أي بعده.

والاستعلاء نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، أي عليها.

وللنسب نحو: لزيد عم هو لعمرو خال.

وللتبيين نحو: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ﴾ [إبراهيم: ٣١] كما قيل.

ومرادفة في نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أي فيه.

وبمعنى عند كقراءة بعضهم: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [قٓ: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم. وبمعنى من كقوله:

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل

ومعنى راغم: لاصق بالرغام، بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار. وبمعنى عن كقوله:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميم

أي عنه. وللتملك نحو: جعلت هذا لزيد.

وشبهه نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢].

(قوله: وهي الواو) الأولى أن يقدم الباء، لأنه الأصل في القسم لكن يجاب عن المصنف بأنه قدم الواو لكثرة استعماله. ولذا ألغز الإمام الحريري في مقاماته لهذا بقوله:

وما حرف نائبه أكثر منه مكرا
وأرحب وكرا وأكثر لله ذكرا

والكلام على حروف القسم قد تقدم في صدر الكتاب فلا يحتاج إلى الإطالة هنا. إلا أن أبا عبيدة ذكر: أن الكاف حرف قسم وخرّج قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥] عليه. والمعنى كما قاله ابن

وتالله. **[وَبِمِذْ وَمُنْذُ]**، نحو: ما رأيته مذ أو منذ يوم الجمعة فما: نافية ورأيته:

هشام في «المغني»: ﴿ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١]، والذي أخرجك قال فيه: وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه. قال: ولو أن قائلاً قال: كالله لأفعلن لاستحق أن يبصق في وجهه، ويبطل هذه المقالة أربعة أمور:

أحدها: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج. وباب ذلك الشعر كقوله:

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما.

تنبيه: أكثر نسخ المتن ذكروا و«رب» إلا النسخة التي شرحها الشيخ الكفراوي والشارح فنذكرها تحصيلاً للبركة.

اعلم أن «رب» قد تحذف ويبقى عملها بعد الفاء كثيراً كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ... فألهيتها عن ذي تمائم محول

ومعنى طرقت: أتيت ليلاً. ومعنى عن ذي تمائم: محول أي أشغلتها عن صبي ذي تمائم إذا تم له سنة وبعد الواو أكثر كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... عليّ بأنواع الهموم ليبتلى

والسدول: الستور وبعد بل قليلاً كقوله:

بل مهمه قطعت بعد مهمه

والمهمه: المفازة. وبدونهن أقل كقوله:

رسم دار وقفت في طلله ... كدت أقضي الحياة من جلله

والطلل: ما شخص من آثار الديار وأقضي الحياة معناه: أموت. ومن جلله: من عظم أمره في عيني.

(قوله: وبمذ ومنذ) قيل: أصل مذ منذ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من «مذ» عند ملاقاة الساكن نحو: مذ اليوم. ولولا أن الأصل الضم لكسروا،

....

ولأن بعضهم يقول: مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن.

وقال ابن ملكون: هما أصلان لأنه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده تخفيفهم «إنّ» و«كأن» و«لكن»و «رب». وقال المالقي: إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ، أو حرفاً فهي أصل اهـ أشموني.

ومعناهما ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة أو منذ يوم الجمعة، أي من يوم الجمعة. والظرفية: إن كان حاضراً نحو: ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا، أي في يومنا. قال ابن مالك:

وإن يجرا في مضى فكمن ... هما وفي الحضور معنى في استبن

وبمعنى من وإلى معاً إن كان معدوداً نحو: ما رأيته مذ يومين، أو منذ يومين، أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها.

تنبيهان:

الأوّل: قد تستعمل الكاف اسماً كقوله:

بيض ثلاث كنعاج جم ... يضحكن عن كالبرد المنهم

والجم جمع: جماء. وهي التي لا قرن لها. والبرد بفتح الراء: المطر المنعقد. والمنهم: الذائب.

ومما يستعمل اسماً عن وعلى ذلك إذا دخلت عليهما من كقوله:

فلقد أراني للرماح دريئة ... من عن يميني مرة وأمامي

والدريئة: الحلقة التي يتعلم فيها الطعن وقوله:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل

والظمء بالكسر: مدة الصبر عن الماء. وتصل: تصوّت الأحشاء من العطش. والقيض: القشر الأعلى من البيض. وزيزاء: أرض غليظة. ومجهل: اسم مكان، أي محل لجهل السائر وتيهانه.

ومنه: مذ ومنذ إذا دخلا على اسم مرفوع وعلى جملة فعلية تقول: ما رأيته

فعل وفاعل ومفعول. ومذ ومنذ: حرف جر. ويوم: مجرور بمذ أو منذ. والجمعة: مضاف إليه.

[وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ ....

مذ يومان، وجئت منذ دعاني زيد. قال ابن مالك:

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا   أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

وهما مبتدآن على الأول وظرفان على الثاني. وتستعمل «من» و«في» و«اللام» أفعالاً: فمن أمر من مان. وقد مر في باب الأفعال و«ف» أمر «من» وفي و«اللام» أمر من ولي.

التنبيه الثاني: قد تزاد كلمة ما بعد «من» و«عن» و«الباء» فلا تكفهنّ عن عمل نحو: مما خطاياهم. وقرئ خطيآتهم. ونحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النِّسَاء: ١٥٥]، وبعد «اللام» و«رب» و«الكاف» قليلاً كقوله:

إلى ملك خير أربابه   فإن لما كل شيء قرارا

وقوله:

ربما ضربة بسيف صقيل   بين بصرى وطعنة نجلاء

ومر هذا في صدر الكتاب. وبصرى بضم الباء: بلدة بالشام. والنجلاء: الواسعة البينة الاتساع وقوله:

وننصر مولانا ونعلم أنه   كما الناس مجروم عليه وجارم

وجارم: ظالم.

خاتمة: بقي من حروف الجر: «خلا» و«عدا» و«حاشا» وذكرها المصنف في المستثنى و«حتى» في بعض المواضع و«لعل» وتقدم في باب المبتدإ و«متى» في لغة هذيل بمعنى «من» كقوله:

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج

و«كي» بمعنى «اللام» تقوم كيمه بمعنى لمه.

(قوله: وأما ما يخفض بالإضافة) اعلم أن الإضافة إسناد اسم إلى غيره

فَنَحْوَ قَوْلِكَ غُلَام زَيْدٍ] فإذا قلت مثلاً: جاء غلام زيد فجاء: فعل ماضٍ. وغلام: فاعل، وزيد: مضاف إليه وهو مجرور بالمضاف وهو غلام وكلامه ....

بتنزيل الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقامه. ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين، ومن النون التي هي علامة الإعراب لقيام المضاف إليه مقامه تقول: غلام زيد، وغلاما زيد وكاتبو القاضي. قال ابن مالك:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا ... ممّا نضيف احذف كطور سينا

ولا تجامع الإضافة «أل» فلا تقول: الغلام زيد إلا في نحو: الضاربا زيد، والقاتلو عمرو، والضارب الرجل، والضارب رأس الجاني، ومررت بالرجل الضارب غلامه، ولا تجامع العلم باقياً على علميته. ونحو: زيد كم قدر فيه الشيوع كما في: رب زيد لقيته.

تنبيه: قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه نحو قولهم: إن الشاة لتجترّ فتسمع صوت، والله ربها، حكاه أبو عبيدة. وبين الجار والمجرور نحو: اشتريته بوالله ألف، حكاه ابن كيسان عن الكسائي، قاله الشيخ خالد.

(قوله: فنحو قولك غلام زيد) هذه الإضافة أفادت تعريف المضاف الذي أفاد تخصيصه نحو: غلام رجل.

فائدة: قال الرازي: اعلم أن مراتب الموجودات ثلاثة:

مؤثر لا يتأثر، وهوالأقوى، وهو درجة الفاعل.

ومتأثر لا يؤثر، وهو الأضعف، وهو درجة المفعول.

وثالث يؤثر باعتبار ويتأثّر باعتبار، وهو المتوسط، وهو درجة المضاف إليه.

والحركات أيضاً ثلاثة: أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة. فألحقوا كل نوع بسببه، فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام. والفتح الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام. والجر الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام اهـ تأمل.

يوهم أنه مجرور بالإضافة. وهذا قول ضعيف والصحيح أنه مجرور بالمضاف.

[وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ]، يعني أن الإضافة تنقسم إلى قسمين: تارة تكون على معنى اللام وتارة تكون على معنى من. وأشار إليهما بقوله: **[مَا يُقَدَّرُ بِاللَّام نَحْوَ غُلَام زَيْدٍ]**، أي: غلام لزيد. **[وَمَا يُقَدَّرُ بِمَنْ نَحْوَ: ثَوْب خُزّ وَبَابُ سَاجٍ وَخَاتِمُ حَدِيدٍ]**، أي: ثوب من خزّ وباب من ساج وخاتم من حديد.

[وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ] من أمثلة القسمين وضابط الإضافة التي على معنى من أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف فتكون من لبيان الجنس.

(قوله: يوهم أنه مجرور بالإضافة) أي كما هو رأي السهيلي وأبي حيان في «النكت».

(قوله: والصحيح أنه مجرور بالمضاف) وفاقاً لسيبويه لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله. وقيل: معنى «اللام» هو العامل. وقيل: الحرف المقدر ناب عنه المضاف.

(قوله: ما يقدر باللام) أي الدالة على الملك، أو الدالة على الاختصاص. فالأول مثل له المصنف، والثاني نحو قولك: باب الدار، وسيأتي توضيحه.

قال الأشموني: اختلف في إضافة الأعداد إلى المعدودات فمذهب الفارسي أنها بمعنى «اللام». ومذهب ابن السراج أنها بمعنى «من» واختاره في شرحي «التسهيل» و«الكافية». فقال بعد ذكر «ما» المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه. ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات. وقد اتفقا فيما إذا أضيف عدد إلى عدد، نحو: ثلثمائة على أنها بمعنى «من» اهـ.

(قوله: نحو ثوب خز) الخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب اهـ الخ.

(قوله: أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف) أي وأن يكون المضاف إليه صالحاً للإخبار به عن المضاف ألا ترى ان الخاتم بعض جنسه الفضة. وكذا

وبقي قسم ثالث تكون الإضافة فيه على معنى في وهو أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: تربص أربعة أشهر، أي تربص في أربعة أشهر، فإذا لم يكن المضاف إليه جنساً للمضاف ولا ظرفاً له، فهي على معنى اللام

تقول في باب ساج هذا الباب ساج.

تنبيه: قال يّس قال الجامي: أخذا من الرضى. واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى «اللام» أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول «اللام» فقولك: يوم الأحد. وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى «اللام»، ولا يصح إظهار «اللام» فيه.

وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية ولا يحتاج فيه إلى التكلفات مثل: كل رجل، وكل واحد اهـ. وليس كذلك ما أضيف بمعنى «من» فافهم ذلك.

(قوله: وبقي قسم ثالث) ذكر هذا القسم ابن مالك تبعاً لطائفة قليلة.

(قوله: ظرفاً للمضاف) أي زمانياً كان أو مكانياً.

فالاول نحو: مكر الليل. ومنه ما مثله الشارح.

والثاني نحو: يا صاحبي السجن وشهيد الدار.

(قوله: فإذا لم يكن المضاف الخ). حاصله أنه إذا انتفت الشروط فالإضافة بمعنى «اللام» نحو: غلام زيد. فإن المضاف إليه في هذه ليس جنساً للمضاف، ولا يصح الإخبار فيه بالمضاف إليه عن المضاف، ولا المضاف إليه فيه ظرفاً للمضاف. ونحو: يوم الخميس، فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس. فيقال: هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس،

ونحو: يد زيد. فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد، فلا يقال: هذه اليد زيد فالإضافة في جميع ذلك بمعنى «اللام» المفيدة للملك أو الاختصاص.

قيل: إن الإضافة قسمان بمعنى «اللام». وبمعنى «من» لا ثالث لهما وما أوهم معنى «في» فهو على معنى «اللام» مجازاً. بل هذا القيل هو مذهب الجمهور.

كما قال ابن مالك:

والثاني اجرر وانو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك،

وقيل: إن الإضافة لا تكون إلا بمعنى «اللام» على كل حال. وقيل: ليست الإضافة على تقدير حرف أصلاً.

(قوله: كما قال ابن مالك) هو محمد بن محمد بن مالك الطائي المتبحر في كل فن إلا أن النحو وما يتعلق به أشهر له من غيره.

ومن تلاميذه: الإمام النووي رحمه الله تعالى. قيل: عناه في قوله:

ورجل من الكرام عندنا

ومنهم أبو حيان شيخ ابني عقيل وهشام.

(قوله: والثاني الخ) إعراب هذا البيت الثاني مفعول مقدم باجرر وهو فعل أمر، وانو: فعل أمر أيضاً معطوف على اجرر، و«من» بكسر الميم: مفعول انو على تقدير مضاف.

و«أو»: حرف عطف وتقسيم.

و«في» معطوف على «من».

و«إذا» ظرف متضمن معنى الشرط.

و«لم»: حرف نفي وجزم ويصلح فعل مضارع مجزوم بـ«لم».

و«إلا» حرف استثناء.

و«ذات» اسم إشارة في محل رفع على أنه فاعل يصلح على الاستثناء المفرغ. ونعت الإشارة محذوف «اللام» مفعول بـ: خذا على تقدير مضاف. وخذا: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً. ولما متعلق بـ: خذا».

و«ما»: موصول اسمي نعت لمحذوف.

و«سوى»: في موضع الصلة لما.

و«ذينك»: مضاف إليه وهو اسم إشارة لمثنى، ونعته محذوف التقدير.

واجرر الثاني وانو معنى «من» أو «في» إذا لم يصلح إلا ذاك المعنى. وخذ

والله سبحانه وتعالى أعلم.

«اللام» للمعنى الذي سوى ذينك المعنيين.

(قوله: والله) مبتدأ. وقوله سبحانه وتعالى جملة اعتراضية. وسبحان: مصدر علم على التسبيح. وقوله: اعلم: خبر المبتدإ.

وهذا آخر ما يسره الله تعالى من الكتابة على شرح الآجرومية الذي لمقاصد هذا الفن جامعة ولقاصديه نافعة، فالمرجو ممن اطلع عليها أن ينبه على ما وقع فيه وأن يصلحه بعد التأمل فيه فرحم الله امرئ رأى عيباً فستره أو زللاً فغفره، فإنه قل أن يخلص مؤلف من الهفوات أو ينجو مصنف من العثرات، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذه الحاشية خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها النفع العميم بجاه سيد الأولين والآخرين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ من جمعها ليلة الجمعة بعد العشاء لتسع بقين من شهر جمادى الثانية سنة ثلاث وثلثمائة بعد الألف من هجرة من خلق على أحسن وصف ﷺ.

بحمد الله تعالى تمّ طبع كتاب [حاشية تشويق الخلان] تأليف العلامة الشيخ «محمد معصوم بن سالم السماراني السفاطوني» على شرح متن الآجرومية للعلامة السيد «أحمد زيني دحلان»

مصححاً بمعرفتي

رئيس التصحيح

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف

[القاهرة في يوم الخميس ٢٤ ذو القعدة سنة ١٣٥٨ هـ الموافق ٤ يناير سنة ١٩٤٠م]

ملاحظ المطبعة — مدير المطبعة

محمد أمين عمران — رستم مصطفى الحلبي

فهرس المحتويات

TAŠWĪQ AL-ḪILLĀN ʿALĀ ŠARḤ AL-AJURRŪMIYYA

by

Prof. Al-Haj Muhammed Maʻsoum ben Salem Al-Samarani As-Safatouni

(was alive before1326 H.)

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban